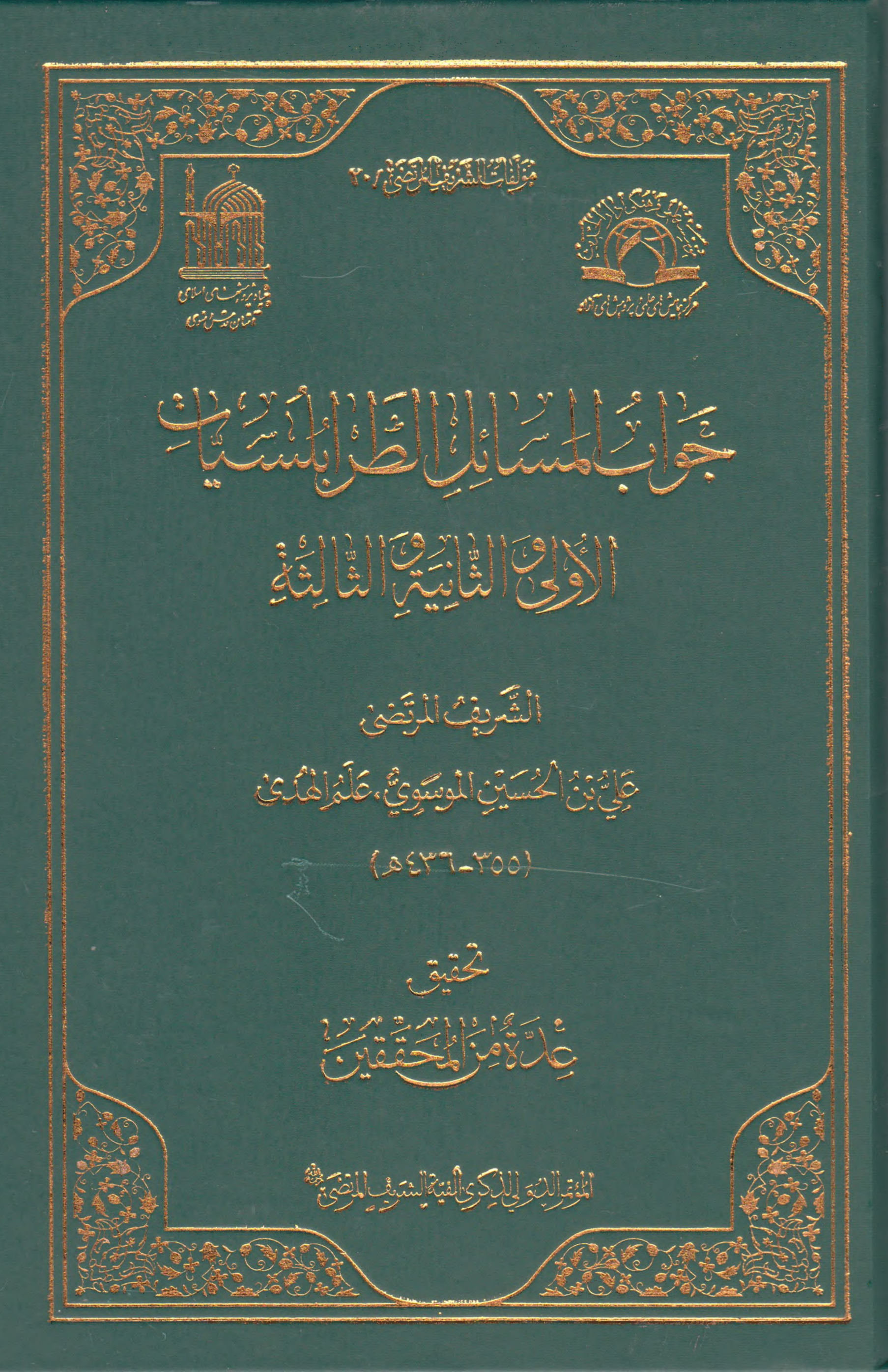

مؤلفات الشريف المرتضى / ٢٠
جواب المسائل الطرابلسيات
الأولى والثانية والثالثة
الشريف المرتضى
علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى
(٣٥٥-٤٣٦هـ)
تحقيق
عدة من المحققين
المؤتمر الدولي لذكرى ألفية الشريف المرتضى

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب المسائل الطرابلسيات

الأولى والثانية والثالثة

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦هـ)



تحقيق

عدة من المحققين

مؤلفات الشريف المرتضى / ٢٠



سرشناسه: سیدمرتضی، عليّ بن حسين، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور: جواب المسائل الطرابلسيّات (الأولى والثانية والثالثة)/ الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي علم الهدیٰ؛ تحقيق: عدّة من المحققين: حيدر البياتي ... [و دیگران]؛ إشراف: محمّدحسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلميّة والبحوث الحرّة التابع لمؤسسة دارالحديث.
مشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الآستانة الرضويّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلاميّة، ۱٤٤۱ق. = ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهری: ٦٤١ ص.
فروست: المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى. مؤلّفات الشريف المرتضى؛ ۲۰.
شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۰۶-۰۴۳۸-۷.
وضعیت فهرست‌نویسی: فیپا.
یادداشت: عربی.
یادداشت: تحقيق: عدّة من المحقّقين حيدر البياتي، حميد العطائي النظري، حب‌الله النجفي، مصطفى بارگاهي.
یادداشت: کتابنامه: ص. [٥٩٦] - ٦١٤؛ همچنین به صورت زیرنویس.
یادداشت: نمایه.
موضوع: کلام شیعه امامیه -- پرسش‌ها و پاسخ‌ها.
شناسهٔ افزوده: بیاتی، حیدر، ١٣٥٦- .
شناسهٔ افزوده: مؤسسه علمی فرهنگی دارالحدیث. مرکز همایش‌های علمی و پژوهش‌های آزاد.
شناسهٔ افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده‌بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲.
رده‌بندی کنگره: BP ۲۱۱/۵ .
شمارهٔ کتاب‌شناسی ملّی: ۶۱۰۸۴۷۱.





المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى ـ مؤلّفات الشريف المرتضى/۲۰

جواب المسائل الطرابلسيّات (الأولى والثانية والثالثة)

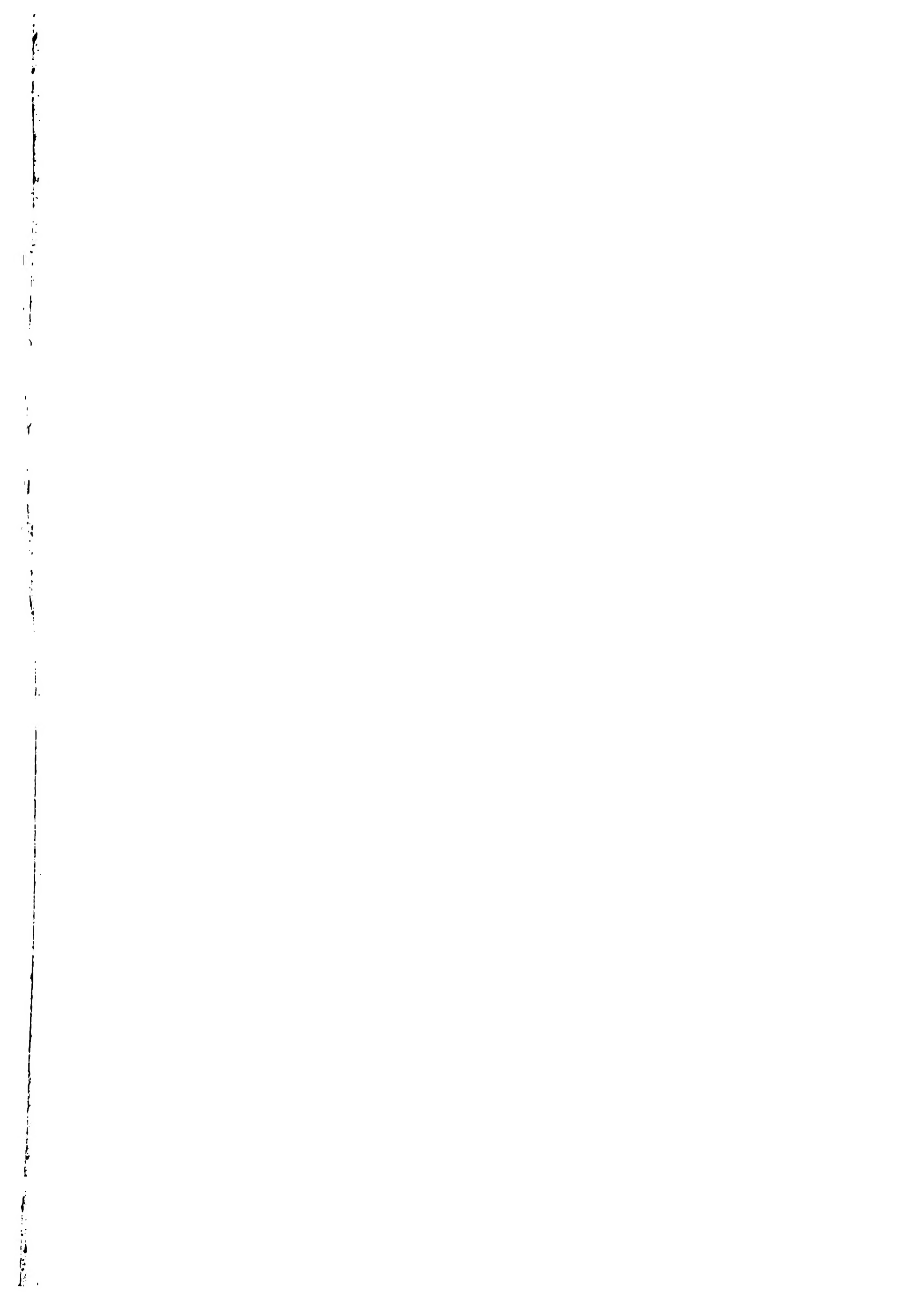
الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ، علم الهدىٰ

تحقيق: عدّة من المحقّقين حيدر البياتي، حميد العطائي النظري، حبّ‌الله النجفي و مصطفى بارگاهي
إشراف: محمّدحسين الدرايتي
الإخراج الفنّي: محمّد كريم الصالحي
تصميم الغلاف: نيما نقوي
الطبعة الأولى: ١٤٤١ق/١٣٩٩ش/٤٠٠ نسخة، وزيري/الثمن: ٧٧٥٠٠٠ ريال إيرانيّ
الطباعة: مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ٣٦٦-٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٠٥١-٣٢٢٣٠٨٠٣
مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث، قم: ص.ب: ٨١٦-٣٧١٨٥
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دارالحديث: ٠٢٥-٣٧٧٤٠٥٤٥
www.islamic-rf.ir   info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الفهرس الإجمالي



مقدّمة التحقيق

بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم

بعد أنْ ضرب التشيّع بأطنابه في الشام، و توثّقت عُراه في فترة متقدّمة نسبياً من التاريخ الإسلامي و خاصّة في القرن الخامس الهجري، أخذت مسائل أهل هذه البلاد تترى على علماء بغداد من الإماميّة، و بالخصوص على الشريف المرتضى رحمه اللّٰه، فقد وُجّهت إليه مسائل من مختلف مدن الشام، مثل حلب، و دمشق، و صيدا، و طرابلس، و هو يدلّ على تمدد التشيّع في هذه المدن الكبيرة و العريقة، و على مدى النفوذ الذي اكتسبته بغداد، و علماؤها بين شيعة الشام في ذلك العصر.

و يظهر أنّ اتّصال الشام ببغداد من خلال إرسال المسائل قد أخذ بالاشتداد في عصر الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، حيث لا نشاهد هذا الأمر بهذا الحجم في عصر أُستاذه الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، و هو يدلّ على حصول تطوّرٍ علميّ و نهضةٍ فكريّة في الشام بصورةٍ عامّة في هذا الوقت من القرن الخامس، حيث احتوت هذه المسائل و خاصّة المسائل الطرابلسيّات ـ التي وصل معظمُها إلينا خلافاً لأخواتها التي فقدت بالكامل أو بقيت منها مسألة أو مسألتان ـ على مسائل فكريّة عميقة و دقيقة للغاية.

و نحاول هنا التقديم للمسائل الطرابلسيّات حيث قسّمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

الأوّل: بحث حول تاريخ طرابلس و أعلامها.

الثاني: دراسة حول المسائل الطرابلسيّات.

الثالث: التعريف بالنسخ و منهج التحقيق.

الفصل الأوّل

بحث حول تاريخ طرابلس و أعلامها

لا تعدّ طرابلس مدينة حديثة الولادة، بل هي مدينةٌ فينيقيّةٌ يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن السابع قبل الميلاد، و قد كانت ذات ثلاثة محلّات، و لذلك سمّيت (تري بوليس)، أي المدينة المثلّثة أو الثلاثيّة، و عُرّبت بصورة «طَرابُلُس»: بفتح الطاء، و ضمّ الباء، و اللام[1]. و هناك بحوث مطوّلة حول أصل اسم طرابلس تراجع في محلّها[2].

و لأجل تمييزها عن سميّتها في شمال أفريقية ـ حيث دولة ليبيا اليوم ـ سمّيت هذه: «طرابلس الشام» و تلك: «طرابلس الغرب»، أو سمّيت هذه: «أطرابلس» و تلك: «طرابلس»[3]، و مع ذلك قد يحصل خلط بين المدينتَيْن؛ لعدم التزام الجميع بهذه التسميات.

و قد بنيت طرابلس الشام ـ حيث دولة لبنان اليوم ـ على لسانٍ بحري غائر في البحر، يحيط به البحر الأبيض المتوسّط من ثلاث جهات، و يتّصل باليابسة من جهة واحدة. و قد أتاح هذا الموقع الجغرافي للمدينة إمكانيّة أن تكون عصيّة على الأعداء من جهة البرّ، فلا يمكن حصارها برّاً إلّا بصعوبة؛ و ذلك لانفتاحها على العالم من جهة البحر.

---

١. القاموس المحيط، ج ٢، ص٢٢٦.

٢. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص٢٥ و ما بعدها.

٣. القاموس المحيط، ج ٢، ص٢٢٦.

و فتحت طرابلس على يد المسلمين سنة ٢٥هـ في عهد عثمان، و على يد القائد سفيان بن مجيب الأزدي[١]، و بذلك انضوت تحت الحكم الإسلامي، و تحوّلت إلى مدينةٍ إسلاميّةٍ مدّة تقرب من خمسة قرون، و تداولتها مختلف الأُسر الحاكمة التي حكمت بلاد المسلمين من أمويّين و عباسيّين و غيرهم، إلى أن سقطت بأيدي الصليبيّين سنة ٥٠٢ هـ، أو ٥٠٣ هـ، و تحوّلت إلى إمارة صليبيّة لمدّة تقرب من قرنين من الزمن، أي إلى سنة ٦٨٨ هـ، حيث تمكّن الملك المملوكي المنصور قلاوون (ت ٦٨٩ هـ) من فتحها من جديد، و إسقاط الحكم الصليبي.

و لكن الغريب أنّ الذي قام به قلاوون بعد فتح المدينة هو أنّه أمر بهدمها و تسويتها بالأرض بحجّة كونها عرضة لغارات الإفرنج، و قام ببناء مدينة جديدة على مسافة تبعد عن موقع المدينة القديمة بنحو ميل في منطقة تدعى: وادي الكنائس[٢]، و سمّيت أيضاً: «طرابلس الشام». و بذلك أسدل الستار على مدينة طرابلس الفينيقيّة الإسلاميّة، حيث بادت و باد أهلها، و صارت أثراً بعد عين، و ذلك في سنة ٦٨٨ هـ.

و أمّا طرابلس الجديدة التي ما زالت قائمةً إلى اليوم، فلا ترتبط بالقديمة لا بالسكّان و لا بالمكان، فسكّان تلك غير سكّان هذه، و مكانها غير مكانها، و إنّما الرابط الوحيد بينهما هو الاسم فقط، و ربما بعض الأنقاض التي نقلت من مكان المدينة القديمة المهدّمة للاستعانة بها على بناء الجديدة. و لذلك حَقَّ أن لا يُكتفى بتسمية الجديدة باسم «طرابلس الشام» فقط، بل ينبغي تقييدها باسم «الجديدة» لتمييزها عن المدينة القديمة البائدة، كما يمكن تسميتها باسم «طرابلس المملوكيّة»، فهي مدينة مملوكيّة بامتياز، فكلّ ما فيها من آثار و أبنية لا يتجاوز عهد المماليك.

و لنرجِع بالكلام إلى طرابلس الشام القديمة التي يعنينا أمرها هنا، فقد تحوّلت

---

١. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٩٤.

٢. تاريخ و آثار مساجد و مدارس طرابلس في عصر المماليك، ص ٢٦.

هذه المدينة بمرور الزمن إلى مدينةٍ متطوّرةٍ و ثريّة، حيث تمكّنت ـ و خاصّة في القرن الخامس ـ من استقطاب الثروة و العلم في آنٍ واحد.

و في سنة ٤٣٨ هـ زار الرحّالة ناصر خسرو (ت ٤٨١هـ) طرابلس[١] في خلال رحلته، و وصفها بوصفٍ رائعٍ و دقيقٍ يدلّ على ما وصلت إليه هذه المدينة من رقيٍّ و تقدّمٍ و ثروةٍ و بناءٍ، فقال:

و من حلب إلى طرابلس أربعون فرسخاً عن هذا الطريق، و كان بلوغنا إيّاها يوم السبت الخامس من شعبان، و حول المدينة المزارع و البساتين و كثير من قصب السكّر و أشجار النارنج و الترنج و الموز و الليمون و التمر، و كان عسل السكّر يُجمع حينذاك.

و مدينة طرابلس مشيّدة، بحيث إنّ ثلاثة من جوانبها مطلّة على البحر، فإذا ماج علت أمواجُه السورَ، أمّا الجانب المطل على اليابس فبه خندقٌ عظيم عليه بابٌ حديديٌّ محكم، و في الجانب الشرقي من المدينة قلعة من الحجر المصقول عليها شرفات و مقاتلات من الحجر نفسه، و على قمّتها عرادات لوقايتها من الروم، فهم يخافون أن يغير هؤلاء عليها بالسفن.

و مساحة المدينة ألف ذراع مربع، و أربطتها أربع أو خمس طبقات، و منها ما هو ستّ طبقات أيضاً. و شوارعها و أسواقها جميلة و نظيفة، حتّى لتظنّ أنّ كلّ سوقٍ قصرٌ مزيّن. و قد رأيت بطرابلس ما رأيت في بلاد العجم من الأطعمة و الفواكه، بل أحسن منه مئة مرة.

و في وسط المدينة جامعٌ عظيمٌ نظيف، جميل النقش حصين، و في ساحته قبّةٌ كبيرة، تحتها حوض من الرخام في وسطه فوّارة من النحاس الأصفر.

و في السوق مشرعة ذات خمسة صنابير يخرج منها ماءٌ كثير يأخذ منه

---

١. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٣٥٤.

الناس حاجتهم، و يفيض باقيه على الأرض و يصرف في البحر. و يقال: إنّ بها عشرين ألف رجل. و يتبعها كثير من السواد و القرى.

و يصنعون بها الورق الجميل، مثل الورق السمرقندي، بل أحسن منه. و هي تابعة لسلطان مصر، قيل: و سبب ذلك أنّه في زمنٍ مّا أغار عليها جيش الروم الكفّار، فحاربه جند سلطان مصر و قهروه، فرفع السلطان الخراج عنها، و أقام بها جيشاً من قبله على رأسه قائد لحمايتها من العدو. و تُحصَّل المكوس بهذه المدينة، فتَدفع السفن الآتية من بلاد الروم و الفرنج و الأندلس و المغرب العُشر للسلطان، فيدفع منه أرزاق الجند.

و للسلطان بها سفن تسافر إلى بلاد الروم و صقلية و المغرب للتجارة. و **سكّان طرابلس كلّهم شيعة**، و قد شيّد الشيعة مساجد جميلة في كلّ البلاد، و هناك بيوت على مثال الأربطة، و لكن لا يسكنها أحدٌ و تسمّى مشاهد، و لا يوجد خارج طرابلس بيوت أبداً عدا مشهدين أو ثلاثة من التي مرّ ذكرها[1].

إنّ هذا النصّ المطوّل يشرح بوضوح ما وصلت إليه طرابلس في النصف الأوّل من القرن الخامس من تحضّرٍ و ثراء، و سوف تشهد هذه المدينة تطوّراً أكبر بمرّات في النصف الثاني من هذا القرن في ظل دولة بني عمّار.

و الجدير بالذكر أنّ أهل طرابلس و علمائها من الإماميّة كانوا على اتّصال ببغداد في القرن الخامس كما تقدّم، فقد أجاب الشريف المرتضى على المسائل الطرابلسيّات التي نقدّم لها هنا، كما أجاب الشريف أبو يعلى الجعفري ـ و هو من أعلام بغداد ـ على مجموعتَيْن من المسائل المرسلة إليه من هذه المدينة[2].

---

١. سفرنامه ناصر خسرو، ص٤٧ ـ ٤٨.

٢. فهرست النجاشي، ص٤٠٤.

هذا إضافة الى العلماء الذين قَدِموا بأنفسهم إلى بغداد لكسب العلم على أعلامها، من أمثال الشيخ ابن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ)، و غيره ممّن سوف يأتي التطرّق اليهم فيما بعد. مضافاً إلى العلماء الذين رحلوا من بغداد إلى طرابلس لنشر العلم، مثل الحسين بن أحمد القطّان البغدادي (كان حيّاً سنة ٤٢٠هـ)، و كلّ هذا يدلّ على مدى الارتباط بين الحاضرتَيْن الذي بدأ يقوى شيئاً فشيئاً.

و لم يمنع ما جرى في بغداد من أحداثٍ أدّت إلى هجرة الشيخ الطوسي ـ الذي كان بغداديّاً بامتياز، حيث كان يحمل أفكار مدرسة بغداد بين جنبيه ـ منها إلى النجف الأشرف، لم يمنع من ارتباط طرابلس مع علماء بغداد، فسوف يأتي أنّ الشيخ محمّد بن هبة الدين الطرابلسي (ت ٤٨٤هـ) التَحَق بالشيخ الطوسي في النجف الأشرف ليقرأ عليه، و هذا يعني أنّ الارتباط بين طرابلس و ممثّلي بغداد[١] بقي قوياً و لم ينقطع.

و في الحقيقة لم تكن طرابلس حكراً على الشيعة، بل كان الشيعة يشكّلون أكثريّة فيها، و إلّا فهناك من سكن طرابلس و انتسب إليها من غير الشيعة الإماميّة، فممّن نزلها أبو البركات عمر بن إبراهيم العلوي الزيدي (ت٥٣٩ هـ) و كان زيديّاً[٢]، و منهم أبو يوسف القزويني (ت٤٨٨هـ) و كان معتزليّاً زيديّاً، و له حكاية مع الشيخ ابن البرّاج الطرابلسي[٣]، كما أنشد الشاعر محمّد بن سلطان بن محمّد بن حيوس شعراً في ثغر طرابلس سنة ٤٦٤ هـ،[٤] و هو لم يكن شيعيّاً، بل يظهر أنّه كان من العامّة، كما نُقل أن نصرانيّاً عطّاراً كان له دكّان في طرابلس اجتمع فيه الشاعر عبد اللّه بن الخيّاط

---

١. لقد كان الشيخ الطوسي أكبر ممثّل لمدرسة بغداد الإماميّة في عصره، و كان متأثّراً بها بقوّة، فقد عاش في بغداد زهاء أربعين عاماً من حياته، حيث درس و درّس و ألّف كتبه، فهو يحمل فكر هذه المدينة، و فكر شيخَيْه المفيد و المرتضى، و لم ينسلخ بهجرته إلى النجف من ذلك.

٢. الفوائد المنتقاة، ص١٦ ـ ١٧.

٣. لسان الميزان، ج ٤، ص ١١ ـ ١٢.

٤. تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٣، ص ١١٢.

(ت٥١٧ هـ) مع آخر في حكاية مذكورة في المصادر[1].

فهذه نماذج مختصرة لتواجد أبناء المذاهب و الأديان المختلفة في طرابلس، و هو يعني أنّ طرابلس كانت تتّسع لمختلف المذاهب و الأديان، و لم تكن مغلقة أمام أحد.

الدولة العمّارية أو دولة بني عمّار

خلافاً لما قد يتصوّره البعض من أن بلاد الشام بلاد نصب و عداء مع أهل البيت عليهم السلام؛ نظراً للمدّة الطويلة التي حكم فيها بنو أُميّة، حيث كان الشام معقلهم و مركز حكمهم، و لكن الحقيقة أنّ حبّ أهل البيت عليهم السلام كان منتشراً بين أهل الشام، و خاصّة في القرنين الرابع و الخامس، و كان التشيّع يطغى على بعض المدن الشاميّة المهمّة مثل حلب، و طرابلس، و طبريّة، و صور، و صيدا، حتّى تمكّن الشيعة من إنشاء دول حكمتها أُسر شيعيّة، مثل الحمدانيّين في حلب و الجزيرة، و بني عمّار في طرابلس، و لكن بسبب الحملات الصليبيّة، إضافة إلى الإبادات التي نالت الشيعة في هذه المدن من قبل بعض الأُسر الإسلاميّة الحاكمة أدّى إلى انحسار التشيّع من الشام بشكلٍ كبير، و إن كان وجوده اليوم ما زال محسوساً.

و الذي يعنينا البحث عنه هنا هو البحث عن بني عمّار الشيعة الذين تمكّنوا من حكم طرابلس حوالي أربعين عاماً، و تركوا أثراً جميلاً، كان له أن يخلّد ذكراهم لولا الاحتلال الصليبي للمدينة و قضاؤه على كل أثرٍ إسلامي.

و تعود أُصول بني عمّار إلى قبيلة كُتامة المغربيّة الأفريقيّة، و قد انتمت إلى المذهب الشيعي الذي كان منتشراً في المغرب العربي، و عندما تولّى الفاطميّون الحكم ظهر منهم عددٌ من القادة، منهم أمين الدولة أبو محمّد الحسن بن عمّار بن أبي الحسين، الذي ظهر اسمه لأوّل مرّة سنة ٣٥١ هـ، أثناء حصار المسلمين قلعة طبرمين

---

١. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج٥، ص ٤٢٠.

في جزيرة صقليّة، و كان بعد ذلك من أجلّ كتّاب العزيز باللّه الفاطمي.

و لمّا أفضت الخلافة إلى الحاكم بأمر اللّه، ردّ اليه الأُمور سنة ٣٨٦ هـ، و قال له: «أنت أميني على دولتي». و هو الذي فتح الطريق أمام قبيلته للذهاب إلى الشام، فقد أرسل القائد أبا تميم سليمان بن جعفر بن فلاح الكُتامي إلى دمشق، فقام أبو تميم بتعيين أخيه عليّ بن جعفر والياً على طرابلس سنة ٣٨٦ هـ. و قد قتل الحسن بن عمّار سنة ٣٩٠ هـ.

و في سنة ٤١٢هـ ظهر اسم الوزير رئيس الرؤساء خطير الملك أبو الحسن عمّار بن محمّد الذي تولّى ديوان الإنشاء في مصر.

و هناك نظريّة ترفض الأصل المغربي الكُتامي لبني عمّار؛ لأسباب منها أنّ بني عمّار كانوا علماء و فقهاء بينما كان بنو كُتامة تطغى عليهم الروح القبليّة، و لم يعرف عنهم اعتناء بالعلم و أهله. و منها أنّ الكُتاميّين قومٌ من البربر، بينما بنو عمّار كانوا عرباً أقحاحاً من قبيلة طيّ[1].

و لا نعرف الظروف التي أدّت إلى انتقال بني عمّار إلى طرابلس، و قد وصلتنا قطعةٌ نقديّةٌ مضروبة في طرابلس على الأرجح في النصف الأوّل من القرن الخامس كتب عليها: «الإمام محمّد بن عمّار»، و لعلّه والد عبد اللّه بن محمّد بن عمّار قاضي طرابلس[2].

و قد شهدت هذه المدينة في النصف الثاني من القرن الخامس ظهور دولة حكمها ثلاثة ملوك من بني عمّار، تمكّنوا من إيصالها إلى درجة رفيعة و متميّزة جدّاً بين سائر مدن العالم الإسلامي في ذلك العهد، و في ما يلي استعراض لأهمّ الأحداث التي شهدتها طرابلس خلال فترة حكم هؤلاء الحكّام:

---

١. ابن البراج الطرابلسي، ص٢٧ ـ ٢٨.

٢. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

أوّلاً: أمين الدولة

و هو القاضي أبو طالب عبد الله بن محمّد بن عمّار الملقب بـ: أمين الدولة[١]. يبدو أنّه كان قاضياً أثناء ولاية مختار الدولة على طرابلس، و لمّا انحاز الأخير إلى جانب البيزنطيّين، و قام أهل طرابلس بإخراجه منها سنة ٤٢٤ هـ، أصبح ابن عمّار حاكماً على المدينة، و لكن لم تكن حكومته مستقلّة، بل كان حاكماً على طرابلس من قبل الفاطميّين، حتّى قيل: «إنّ الدولة [يعني الفاطميّة] قد حوّلت الثغر [يعني طرابلس] في أيدي بني عمّار على سبيل الولاية»[٢].

و في هذه الفترة ألّف الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) له كتاب البستان في الفقه[٣]. كما صنّف الكراجكي في هذه الفترة أيضاً كتباً أُخرىٰ في طرابلس منها كتاب نهج البيان في مناسك النسوان، و عدّة البصير في حجّ يوم الغدير، كتبهما لأبي الكتائب أحمد بن محمّد بن عمّار[٤]. و قد كان القاضي أبو طالب من أهل العلم، فقد ألّف كتاب جراب الدولة، و هو في اقتصاديّات الدولة الإسلاميّة[٥].

و يظهر أنّ القاضي أبا طالب أخذ يحكم طرابلس بشيء من الاستقلال سنة ٤٥٧ هـ، حيث توسّط بين الخليفة الفاطمي المستنصر، و بين محمود بن نصر حاكم حلب سنة ٣٥٩هـ و نجحت وساطته، و لولا أنّه كان يتمتّع بشيء من الاستقلال، لَما أُتيح له القيام بدور الوسيط[٦]. و بعد ذلك و في سنة ٤٦٢هـ استقلّ بملك طرابلس، و أسقط

---

١. هناك اختلاف كبير حول أسماء بني عمّار، يراجع في محلّه. راجع: تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

٣. خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨.

٤. المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٨، ١٣٠.

٥. التشيّع في طرابلس و بلاد الشام، ص ١٤٢.

٦. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٣٤٦.

الخطبة للمستنصر[١]، و لُقّب بأمين الدولة.

لقد اتّخذ أمين الدولة سياسةً حياديّة، فلم يَمِل إلى الفاطميّين، و لا إلى السلاجقة، و إنّما حاول أن ينأى بنفسه و مدينته عن النزاعات التي كانت تقع بين هاتَيْن القوتَيْن العُظمَيين، فلم ينازعهما، و لم يكتسب عدائهما، و لذلك نراه استمر في ضرب الدنانير باسم الخليفة المستنصر[٢].

و قد عرف أمين الدولة بالعقل و سداد الرأي، و قام بتأسيس دار العلم، و جمع في مكتبتها ما يزيد على مائة ألف كتاب. و قد أسهم مصنع الورق في المدينة في تطوّر حركة التأليف و النسخ، فكثر الورّاقون و النسّاخة. و استمرّت طرابلس تؤدّي رسالتها الدينيّة و الثقافيّة، حتّى قيل: «إنّ طرابلس في زمن بني عمّار صارت جميعها دار علم»[٣].

و لم يَطُل عُمر أمين الدولة بعد استقلاله بطرابلس، فقد توفّي سنة ٤٦٤ هـ.

ثانياً: جلال الملك

يبدو أنّه نشب نزاعٌ بعد وفاة أمين الدولة بين أفراد الأُسرة حول تولّي السلطة، و كان النزاع بين أبي المناقب محمّد بن أمين الدولة، و بين جلال الملك أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عمّار، و بين أبي الكتائب أحمد بن محمّد بن عمّار، و في هذا النزاع رجحت كفّة جلال الملك فتمكّن من فرض سلطته على طرابلس، و صار أكبر و أهم حاكم تولّى الحكم من بني عمّار، فقد تمكّن من الحكم مدّة ٢٨ سنة.

---

١. طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، ص٦٦؛ تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج١، ص٣٥١.

٢. طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، ص٦٧؛ تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج١، ص٣٥٢.

٣. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج١، ص٣٥٥ ـ ٣٥٨.

و سار جلال الملك وفقاً لسيرة أمين الدولة، حيث التزم الحياد بين الفاطميّين و السلاجقة، و ابتعد عن النزاعات السياسيّة. كما استمرّ في ضرب الدنانير باسم الخليفة المستنصر باللّٰه الفاطمي، و قد وصلتنا بعض تلك الدنانير، منها دينار ضرب في سنة ٤٧٠ ه‍، و آخر ضرب في سنة ٤٧٥ ه‍.[١]

و قام جلال الملك بتجديد دار العلم و مكتبة طرابلس سنة ٤٧٢ ه‍، و التي ذاع صيتها في ذلك العصر، و صارت محجّةً يقصدها العلماء من الشرق و الغرب، و كان جلال الملك ابن عمّار ينفق على طلبتها جرايات من النقود الذهبيّة.

و قد تمّ العثور على نصّ كتابة نقشت على مسجد في طرابلس أقامه جلال الملك بن عمّار، و هو النصّ الكتابي الوحيد المتبقي من مساجد طرابلس القديمة، و قد أُصيب اللوح بأضرار ذهبت بأكثر كتابته، و النصّ كالتالي: «بسم... آمن باللّٰه و اليوم... يخشَ إلّا اللّٰه فعسى أو... تقرّباً إلى اللّٰه تعالى و رغبةً في ث... أبو الحسن عليّ بن محمّد بن ع... ربع مائة و جرى ع...».

و يمكن إصلاح هذا النص ليكون أكثر فهماً، و ذلك بالصورة التالية:

﴿بِسْمِ [اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ إِنَّمٰا يَعْمُرُ مَسٰاجِدَ اللّٰهِ مَنْ] آمَنَ بِاللّٰهِ وَ الْيَوْمِ [الآخِرِ وَ أَقٰامَ الصَّلاٰةَ وَ آتَى الزَّكٰاةَ وَ لَمْ] يَخْشَ إِلَّا اللّٰهَ فَعَسىٰ أُو[لٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾[٢] أمر بإنشاء هذا الجامع المبارك، أو هذا ما أنشأه...] تقرّباً إلى اللّٰه تعالى و رغبةً في ث[ـوابه القاضي... جلال الملك] أبو الحسن علي بن محمّد بن عـ[ـمّار... في ... من شهر ... من سنة... و أ] ربع مائة، و جرى عـ[ـلى يد...][٣].

---

١. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٣٥٩ ـ ٣٦١، ٣٦٧.

٢. التوبة (٩): ١٨.

٣. تاريخ و آثار مساجد و مدارس طرابلس في عصر المماليك، ص ٤.

و في الحقيقة لم تقتصر إمارة بني عمّار على طرابلس بل امتدّت ـ خاصّة في عهد جلال الملك ـ إلى مدن أُخرى مجاورة، فقد كانت تمتدّ حتّى تخوم بيروت من جهة، و حتّى أرباض أنطاكية من جهة أُخرى. كما كانت تمتدّ من نواحي جبلة في سوريا إلى قلعة صافيتا و حصن الأكراد و البقيعة. و في لبنان حتّى الهرمل و الضنيّة و جبّة بشري و بلاد العاقورة شرقي بلاد جبيل. كما كانت جونية من أعمال طرابلس [١].

و توفّي جلال الملك ابن عمّار سنة ٤٩٢ هـ.

ثالثاً: فخر الملك

بعد وفاة جلال الملك وصل فخر الملك أبو عليّ عمّار بن محمّد بن عمّار إلى السلطة. و كان وصوله في فترة عصيبة جدّاً من التاريخ الإسلامي، حيث تزامن مع فترة كانت الجيوش الصليبيّة قد بدأت زحفها نحو البلاد الإسلاميّة في حملتها الصليبيّة الأُولى التي كانت قد بدأت سنة ٤٩١ هـ. فكان ينبغي على فخر الملك أن يقوم بخطوات ذكيّة و مدروسة لدرأ الخطر عن طرابلس، و هكذا كان فقد أبدى قدرة كبيرة على المناورة و الكرّ و الفرّ، ممّا أدّى إلى تأجيل سقوط طرابلس لعقدٍ كاملٍ من الزمن.

ففي الحملة الصليبيّة الأُولى قام بعدّة مناورات سياسيّة لمنع غزو طرابلس [٢]، و في الحملة الصليبيّة الثانية سنة ٤٩٥هـ تصدّى للصليبيّين، و بفضل التضحيات التي قدّمها أهالي طرابلس لم يتمكن الصليبيّون من اقتحام المدينة [٣].

و في الحملة الصليبية الثالثة (٤٩٥ ـ ٤٩٧) حاصر الصليبيّون طرابلس من جهة البرّ و بنوا هنالك حصناً، فخرج إليهم فخر الملك يوماً و باغتهم و قتل و غنم، ممّا اضطرّ

---

١. التشيّع في طرابلس و بلاد الشام، ص١٣٥.

٢. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص٣٨٨ ـ ٣٩٢.

٣. المصدر، ص٤٠٢ ـ ٤٠٤.

الصليبيّين إلى عقد هدنة معه سنة ٤٩٧ هـ.[١] و قد كان في خارج طرابلس مشهد اتّخذه الشيعة من أهل المدينة، و كان يوجد حوله مقبرة للشيعة الاثني عشرية، فحوّله الصليبيّون إلى كنيسة[٢]. وكانت الميرة تصلهم عن طريق البحر آتية من جزيرة قبرص، فعرف ابن عمّار بالأمر، فأخرج أسطوله و تصدّى للسفن القبرصيّة، و هزمها و ظفر بإحدى السفن[٣].

و اشتدّ الحصار على طرابلس، و غلت الأسعار غلاء فاحشاً، و ساءت حال أهلها بشكلٍ كبيرٍ، فاستنجد فخر الملك بالسلاجقة لكن دون جدوى، فقرّر في سنة ٥٠١ هـ أن يسافر بنفسه إلى بغداد ليعجّل بخروج العسكر السلجوقي لنصرة طرابلس، و جعل نائباً له على طرابلس، و هو أبو المناقب محمّد بن عبد اللّه بن عمّار شمس الملك، و لكن و في أثناء سفره و عندما كان في دمشق وصلته أنباء بانقلاب شمس الملك عليه و استيلاءه على طرابلس، فكتب إلى أصحابه بالقبض عليه ففعلوا.

و استمرّ هو في طريقه إلى بغداد، و لمّا وصل إليها لقي ترحيباً و إكراماً كبيرَيْن من الخليفة العبّاسي و السلطان السلجوقي، و وعدوه بإرسال الجند لفكّ الحصار عن طرابلس، و لكن بعد مكث فخر الدولة مدّة خمسة أشهر في بغداد لم يجد منهم وفاءً بالوعد، فرجع إلى دمشق سنة ٥٠٢ هـ، و تلقّى فيها نبأ خروج طرابلس من يده، و انضوائها تحت راية الفاطميّين من جديد، فذهب إلى جبلة و أطاعه أهلها[٤].

---

١. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٤١١. و يقال أنه بعد ذلك سمّي نهر طرابلس باسم (نهر أبي علي) نسبة إلى فخر الملك (التشيّع في طرابلس و بلاد الشام، ص٢٦)، و ما زال هذا النهر يحمل هذا الاسم.

٢. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص٤٠٨.

٣. المصدر، ص٤١٣.

٤. المصدر، ص٤٢٥ـ ٤٢٩.

و لكن لم يدم الأمر للفاطميّين فقد سقطت طرابلس أمام ضربات الصليبيّين المتلاحقة سنة ۵۰۲ هـ أو ۵۰۳ هـ[1]؛ و ذلك بعد حصار دام حوالي عشر سنوات، و بعد مقاومةٍ و صبرٍ و استبسال أبداه أهل هذه المدينة.

و قد أتى الحريق الذي سبّبه الصليبيون على كلّ مكتبة بني عمّار التي كانوا أسّسوها و جهّزوها بمئات الآلاف من الكتب و مستلزمات التأليف و النسخ، و التي كانت تعتبر من أروع مكتبات العالم، فحلّ الدمار بكلّ ما كانت تحتوي عليه[2].

لقد كانت فترة حكم فخر الملك ابن عمّار فترة حرب و حصار، و انتهت بنهايةٍ مؤلمة، و لكن بقي فخر الملك حيّاً إلى أن توفّي سنة ۵۱٦ هـ، أو ۵۱۷ هـ، و رثاه محمّد بن محمّد بن هبة اللّٰه الحسيني الأفطسي[3]. و بذلك طويت صفحة دولة بني عمّار.

علماء الإماميّة و الشخصيّات الشيعيّة في طرابلس

لقد صارت طرابلس في القرن الخامس موئلاً للعلماء و الفضلاء، يجتمعون فيها للتعليم و التعلّم و للإفادة من مكتبتها العامرة و دار العلم التي كانت تتوفّر فيها الكثير من الخدمات للعلماء و الدارسين. و قد انتسب عددٌ من علماء الإماميّة و شخصيّاتهم إلى هذه المدينة، كما أقام جماعةٌ منهم فيها مدّةً من الزمن.

و قد ضنّ علينا التاريخ بأسماء الكثير منهم بسبب الانقطاع التاريخي الذي حصل مع هذه الحقبة، و الذي يمكن إرجاعه إلى الغزو الصليبي للمدينة لمدّة قاربت القرنين من الزمن، حيث لم يَبْقَ شيءٌ من إسلاميّة هذه المدينة و تراثها في خلال هذه المدّة الطويلة.

و لم يَبْقَ من التراث الإمامي لأبناء هذه المدينة سوى ثلاثة كتب فقهيّة للشيخ ابن

---

١. تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، ج ١، ص ٤٤٥.

٢. تاريخ الحروب الصليبية، ج ٢، ص ١١٣ ـ ١١٤.

٣. تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٥، ص ٢١١.

البرّاج الطرابلسي، و هي المهذّب، و شرح جمل العلم و العمل، و جواهر الفقه، إضافةً إلى الأسئلة التي أرسلها أبو الفضل الأباني إلى الشريف المرتضى ليجيب عنها، و التي عرفت بالمسائل الطرابلسيّات.

و نتعرّض فيما يلي لذكر العلماء و الشخصيّات من الإماميّة من أبناء طرابلس، أو الذين أقاموا فيها مدّةً من الزمن، و من المحتّم أنّ القائمة أطول من ذلك، و لكن هذا ما تمكنّا من العثور عليه بقدر تتبّعنا:

١. الحسين بن أحمد بن محمّد القطّان البغدادي (كان حيّاً سنة ٤٢٠هـ). و هو و إن لم يكن طرابلسيّاً، لكنّه أقام في طرابلس مدّة من الزمن، فقد قال ابن حجر عند ترجمته:

> ذكره ابن أبي طي في رجال الشيعة، و قال: إمامٌ عالمٌ فاضلٌ من فقهاء الإماميّة، قرأ على الشريف المرتضى و على الشيخ المفيد، و قدم حلب سنة تسعين و ثلاثمئة، فأقرأ في جامعها، ثم توجّه إلى طرابلس، فأقام عند رئيسها أبي طالب محمّد بن أحمد، و أقرأ أولاده، و صنّف الشامل في الفقه أربع مجلّدات، و كان موجوداً سنة عشرين و أربع مئة[١].

٢. المحقّق الكراجكي (ت٤٤٩هـ). لقد عاش الكراجكي مدّةً من عمره في طرابلس، و ألّف بعض كتبه و رسائله فيها أيضاً، و سمع فيها حديثاً من أبي الحسن عليّ بن الحسن بن مندة سنة ٤٣٦ هـ.[٢] و أمّا مصنّفاته التي ألّفها فيها فهي: التلقين لأولاد المؤمنين، و التهذيب، و ردع الجاهل و تنبيه الغافل، و عدّة البصير في حجّ يوم الغدير، و مختصر طبقات الإرث، و معونة الفارض على استخراج سهام الفرائض، و نهج البيان في مناسك النسوان[٣]. و قد تقدّم أنّه ألّف كتاب البستان في الفقه لقاضي

---

١. لسان الميزان، ج٢، ص٢٦٧.
٢. الرسالة العلوية، ص٢١.
٣. خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص١٢٧ ـ ١٣٣.

طرابلس أمين الدولة ابن عمّار و الذي صار فيما بعد أوّل حاكم من بني عمّار، لذلك يُحتمل احتمالاً قويّاً أنّ الكراجكي قد ألّف هذا الكتاب في طرابلس أيضاً.

٣. الحسين بن بشر بن عليّ بن بشر الطرابلسي (ق٥) المعروف بـ: «القاضي». قال عنه ابن حجر:

ذكره ابن أبي طي في رجال الشيعة، و قال: كان صاحبَ دار العلم بطرابلس. و له خُطبٌ يضاهي بها خطب ابن نباتة. و له مناظرة مع الخطيب البغدادي ذكرها الكراجكي في رحلته، و قال: حكم له على الخطيب بالتقدّم في العلم[١].

و الجدير بالذكر أنّ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ذهب في أواخر سنة ٤٦٢هـإلى طرابلس[٢]، و لكن المناظرة المُشار إليها لا يمكن أن تكون قد حصلت في هذه الرحلة؛ لأنّ الكراجكي الذي نقل المناظرة كان قد توفّي قبل ذلك بكثير، أي في سنة ٤٤٩ هـ.

٤. أبو الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني (كان حيّاً سنة ٤٢٧ هـ). و هو الذي أرسل المسائل الطرابلسيّات إلى الشريف المرتضى ليجيب عنها. و سوف يأتي الحديث عنه عند الكلام عن هذه المسائل.

٥. هبة اللّٰه بن الورّاق الطرابلسي (ق٥). ذكره الشهيد الأوّل (ت٧٨٦هـ) في ضمن قائمة تلاميذ الشريف المرتضى[٣]. و الظاهر أنّه أب الشيخ الفقيه الإمامي محمّد بن هبة اللّٰه بن جعفر الورّاق الطرابلسي الآتي ـبدليل التشابه في الاسم و اللقب ـ فإذا كان كذلك فهو من الإماميّة.

٦. الشيخ ابن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ). من تلامذة الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي. بدأ تتلمذه على يد الشريف المرتضى سنة ٤٢٩ هـ، و استمرّ على ذلك إلى آخر حياة الشريف، و كان الشريف المرتضى يُجري عليه كلّ شهرٍ ثمانية دنانير،

---

١. لسان الميزان، ج٢، ص٢٧٥. ٢. تاريخ مدينة دمشق، ج٥، ص٤٠.

٣. مجلّة كتاب الشيعة (فائدة في ذكر تلاميذ الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص٢٦٧.

و بعد وفاة الشريف سنة ٤٣٦هـ التحق بدرس الشيخ الطوسي إلى سنة ٤٣٨ هـ، ثمّ ذهب إلى طرابلس، و بقي فيها إلى أن مات سنة ٤٨١ هـ، و قد نيّف على الثمانين[١].

٧. أبو عبد اللّٰه محمّد بن هبة اللّٰه بن جعفر الورّاق الطرابلسي (ت ٤٨٤هـ). الفقيه الثقة، من تلامذة الشيخ الطوسي، و ابن البرّاج. له مؤلّفات عديدة رواها عنه الفقيه أحمد بن محمّد بن أحمد القمّي الشاهد، كما روى عنه الفقيه أبو عبد اللّٰه الحسين ابن أُخت قارورة كتاب العمل في اليوم و الليلة[٢]. و من كتبه: المسائل الصيداويّة، و هي تدلّ على أنّه كان في عصره مرجعاً علميّاً تُوجَّه إليه الأسئلة فيجيب عنها.

قال الشيخ منتجب الدين (ت ٥٨٥ هـ) في ترجمته:

> فقيهٌ ثقةٌ، قرأ على الشيخ أبي جعفر الطوسي كتبه و تصانيفه، و له تصانيف منها كتاب الزهد، كتاب النيّات، كتاب الفرج، أخبرنا بها الفقيه أحمد بن محمّد بن أحمد القمّي الشاهد العدل عنه.[٣]

و نقل الشيخ ابن شهرآشوب (ت ٥٨٨ هـ) كتباً أُخرى له، و هي: الواسطة بين النفي و الإثبات، و ما لا يسع المكلّف إهماله، و عمل يوم و ليلة[٤]، و الزهرة في أحكام الحج و العمرة[٥]، و الأنوار، و الأُصول و الفصول، و المسائل الصيداويّة[٦].

---

١. رياض العلماء، ج٣، ص١٤٢.
٢. بحار الأنوار، ج١٠٤، ص١١١.
٣. الفهرست، ص١٠٠ ـ ١٠١.
٤. ذكره العلّامة الحلّي في الإجازة الكبيرة لبني زهرة، و سمّاه: كتاب العمل في اليوم و الليلة، و ذكر سنده إليه، و هو: «رواه الحسن بن الدربي، عن الشريف الضياء أبي الفتح محمّد بن محمّد بن الجعفريّة الحسيني الحائري، عن الشيخ أبي الحسن الحصيري الحائري، عن الفقيه أبي عبد اللّٰه الحسين ابن أُخت قارورة، عن المصنّف». بحار الأنوار، ج١٠٤، ص١١١.
٥. جاء في مناقب آل أبي طالب (ج١، ص١٤٩) ما يلي: «الزهرة: عن أبي عبد اللّٰه الطرابلسي: البيت الذي ولد فيه رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله في دار محمّد بن يوسف. و توفّي أبوه و هو ابن شهرين». و لعل ابن شهرآشوب نقله من كتاب الزهرة المشار إليه في المتن.
٦. معالم العلماء، ص١٦٨؛ و راجع: أمل الآمل، ج٢، ص٣١٣.

و بعد أن نقل الأفندي (ق ١٢) كلام منتجب الدين و ابن شهر آشوب، قال:

أقول: و قال بعض الفضلاء: إنّه قرأ على القاضي أبي القاسم ابن البرّاج، و على الشيخ الطوسي، و له تصانيف، و مات في السابع و العشرين من صفر من سنة أربع وثمانين و أربعمائة[١].

و قد نقل مؤلّف رسالة خلاصة الإيجاز مطلباً مختصراً حول المتعة من أحد كتب الشيخ محمّد بن هبة اللّٰه[٢]. كما نقل السيّد الميرلوحي (ق ١١) مطالب ـ ترجَمَها إلى الفارسيّة ـ من كتابه المسمّى: الفرج الكبير في الغيبة[٣].

و قد سمع الشيخ محمّد بن هبة اللّٰه قراءة الجزء السابع من تفسير التبيان على الشيخ الطوسي، و كان الانتهاء من السماع في ذي الحجّة من سنة ٤٥٥هـ، و هذا يعني أنّه كان في النجف في نهاية هذه السنة؛ لكون الشيخ الطوسي موجوداً فيها في تلك السنة، و لعلّه تركها بعد وفاة الشيخ الطوسي سنة ٤٦٠ هـ.

و كان زملاؤه الذين سمعوا معه هذا الجزء من التبيان هم: أبو محمّد الحسن بن الحسين بن بابويه، المعروف بـ: حسكا، نزيل الريّ (كان حيّاً سنة ٥١٠ هـ)، و أبو عليّ الحسن بن محمّد (ابن الشيخ الطوسي، و كان حيّاً سنة ٥١١ هـ)، إضافةً إلى أبي الوفاء عبد الجبّار بن عبد اللّٰه الرازي، فقيه الأصحاب بالريّ (كان حيّاً سنة ٥٠٣ هـ) الذي قرأ هذا الجزء، و الشيخُ الطوسي و أصحابُه المذكورون يسمعون.

و قد أثبت الشيخ الطوسي هذه المعلومات في إجازةٍ مختصرةٍ قال فيها:

قرأ عليَّ هذا الجزء ـ و هو السابع من التفسير ـ الشيخ أبو الوفاء عبد الجبّار

---

١. رياض العلماء، ج ٥، ص ١٩٨.

٢. خلاصة الإيجاز، ص ٢٣.

٣. كفاية المهتدي (المعروف بأربعين الميرلوحي) (بالفارسيّة)، ص ٥٣٧، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٧٨، ٥٩٦، ٦٦٥.

بن عبد اللّٰه الرازي (أيّد اللّٰه عِزَّه)، و سمعه أبو محمّد الحسن بن الحسين بن بابويه، و أبو عبد اللّٰه محمّد بن هبة اللّٰه الورّاق الطرابلسي، و ولدي أبو عليّ الحسن بن محمّد.

و كتب محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي، في ذي الحجّة من سنة خمس و خمسين و أربعمائة[1].

و الجدير بالذكر أنّ للشيخ الطوسي ـ قبل هذا ـ إجازة أُخرى للجزء الثالث من التبيان في ربيع الأوّل من نفس السنة[2]، و كان القارئ هو أبو الوفاء أيضاً، كما كان المستمعون هم ابن بابويه و ابن الشيخ أيضاً، إضافةً إلى شخصٍ يدعىٰ أبو عبد اللّٰه عليّ بن الحسين الصوري المُقري، قد ألحق الشيخ اسمه بعد نهاية الإجازة، و لا نعرف من هو.

و أمّا الشيخ محمّد بن هبة اللّٰه فقد اختفىٰ اسمه من هذه الإجازة، و لعلّه التحق بالشيخ الطوسي في النجف الأشرف بعد شهر ربيع الأوّل من تلك السنة.

إذن، لقد كانت قراءة الشيخ محمّد بن هبة اللّٰه على الشيخ الطوسي في النجف سنة ٤٥٥ هـ. و أمّا قراءته على ابن البرّاج، فالظاهر أنّها كانت في طرابلس؛ لأنّ الأخير غادر بغداد إلى طرابلس في فترةٍ متقدّمة نسبيّاً، أي سنة ٤٣٨ هـ، و بقي فيها إلى آخر عمره أي سنة ٤٨١ هـ، و من المستبعد أن يكون ابن هبة اللّٰه قد أدركه في بغداد و استفاد منه هناك.

٨. أبو محمّد الحسن بن عبد الواحد الأنصاري العين زَرْبي[3] (ت ٤٩٤هـ). ذكر ابن العديم (ت ٦٦٠هـ) أنّه فقيهٌ له تصانيف على مذهب الشيعة، و أنّه قرأ الفقه على

---

١. رياض العلماء، ج ٣، ص ٦٦.

٢. هذه الإجازة مكتوبة على نسخة من التبيان محفوظة في مكتبة السيّد المرعشي النجفي و تحمل الرقم ٨٣.

٣. نسبةً إلى عين زَرْبة، إحدى مدن بلاد الجزيرة، بالقرب من الرّها و حرّان. الأنساب، ج ٤، ص ٢٧٠.

ابن البرّاج و الشيخ الطوسي، و ألّف كتاب عيون الأدلّة، و أنّه ولد سنة ٤٢٦ هـ.[١] و قد جاء في تاريخ حياته أنّه كان أحد المغسّلين للشيخ الطوسي عند وفاته سنة ٤٦٠هـ في النجف[٢].

فإذا كان قد ولد سنة ٤٢٦ هـ، فهذا يعني أنّه يكن بمقدوره أن يستفيد من ابن البرّاج في بغداد، فقد تقدّم أنّ الأخير قد غادرها إلى طرابلس سنة ٤٣٨ هـ، حيث كان عمر العين زَرْبي آنذاك اثني عشر عاماً فقط، فلا بدّ أن قراءته عليه كانت في طرابلس. و بذلك يكون العين زَرْبي من علماء الإماميّة الذين أقاموا في طرابلس مدّةً من الزمن، بعد أن قضى فترةً من عمره في النجف إلى حين وفاة الشيخ الطوسي.

و لكن الذي يشكّكنا في تاريخ ولادته الذي ذكره ابن العديم هو ما ذكره ابن شهر آشوب من أنّ العين زَرْبي كان من غلمان الشريف المرتضى، و أنّه ألّف كتاب عيون الأدلّة في اثني عشر جزءاً في الكلام[٣]. و المراد من كونه من غلمانه أنّه من تلامذته، و لكن الشريف المرتضى توفّي سنة ٤٣٦ هـ، فيكون عمر العين زَرْبي عند وفاته عشر سنوات فقط، و لا يمكن أن يكون من تلامذته في هذا العمر المبكّر.

فإمّا أن يكون الخطأ من ابن شهر آشوب حيث خلط بين غلمان الشريف المرتضى و غلمان الشيخ الطوسي و هو الأقرب، و حينئذٍ سوف يصحّ الاستدلال الذي ذكرناه حول تتلمذ العين زَرْبي على ابن البرّاج في طرابلس، و إمّا أن يكون الخطأ من ابن العديم، حيث التاريخ الصحيح لولادته ٤١٦هـ، مثلاً بدلاً من ٤٢٦ هـ، و حينئذٍ سوف لن يصحّ ذاك الاستدلال.

---

١. بغية الطلب، ج ٥، ص٢٤٥٨ ـ ٢٤٥٩. و جاء في متن الكتاب: «ابن الميراج» بدل «ابن البرّاج» و هو تصحيف.

٢. خلاصة الأقوال، ص٢٤٩.

٣. معالم العلماء، ص١٧٨. و الإشارة إلى أنّه ألّف كتاب عيون الأدلّة تعني أنّه نفس العين زَرْبي الذي ذكره ابن العديم؛ حيث أشار الأخير إلى تأليفه نفس الكتاب، كما تقدّم.

۹. أبو عبد اللّٰه الحسين بن هبة اللّٰه الطرابلسي (ق ٥). قرأ كتاب معدن الجواهر على مصنّفه المحقّق الكراجكي، و قرأه عليه أبو الحسن علي بن الحصري الحائري[1]. و قيل: إنّه قرأ كتاب روضة العابدين أيضاً على مؤلّفه الكراجكي[2]. و لعلّه أخ الشيخ محمّد بن هبة اللّٰه المتقدّم.

۱۰. القاضي عبد العزيز بن أبي كامل الطرابلسي (ق ٥). تلميذ الشيخ أبي الصلاح الحلبي، و المحقّق الكراجكي، و الشيخ ابن البرّاج[3]، فقد روى عنهم جميع مصنّفاتهم[4].

و روى عن أبي الصلاح الحلبي، عن الشريف المرتضى رواية[5]، كما روى عن الكراجكي كتاب الإمام الصادق عليه السلام إلى عبد اللّٰه النجاشي والي الأهواز[6]، و روى عن الكراجكي أيضاً عدّة روايات حول إيمان أبي طالب عليه السلام[7]، كما له رواية أُخرى عنه[8].

و روى عنه كلٌّ من الفقيه أبو محمّد عبد اللّٰه بن عمر الطرابلسي، و الفقيه أبو محمّد عبد اللّٰه بن عبد الواحد، و الفقيه أبو محمّد ريحان بن عبد اللّٰه الحبشي[9].

---

١. معدن الجواهر (مقدّمة التحقيق)، ص ۳۹.
٢. طبقات أعلام الشيعة (النابس)، ص ٦٩.
٣. قد يشتبه القاضي عبد العزيز بن أبي كامل الطرابلسي مع شيخه القاضي عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي؛ و ذلك بسبب التشابه الاسمي بينهما. رياض العلماء، ج ۳، ص ١٤٣؛ الذريعة، ج ۲۳، ص ٢٩٤.
٤. بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ۷۰، ۷۲؛ ج ١٠٥، ص ٥٢.
٥. الأربعون حديثاً للشهيد الأوّل، ص ٧٦.
٦. بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٩٤.
٧. بحار الأنوار، ج ٣٥، ص ١٠٩ ـ ١١١.
٨. الأربعون حديثاً للشهيد الأوّل، ص ٧٩.
٩. بحار الأنوار، ج ٣٥، ص ١٠٩، ج ٧٤، ١٩٤، ج ١٠٦، ص ٩٢. و سمّي الشيخ ريحان الحبشي في بعض الإجازات: محمّد بجادة بن عبد اللّٰه الحبشي (بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٦٠)، و هو تصحيف.

و قيل إنّه روى عن الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي، لكن لم نجد ما يؤيّد ذلك، لا في الإجازات، و لا في مصدرٍ معتدّ به. و يبدو أنّه قد حصل خلطٌ بينه و بين شيخه ابن البرّاج، فقد ترجمه الحرّ العاملي، و قال:

الشيخ عزّ الدين عبد العزيز بن أبي كامل الطرابلسي القاضي: كان فاضلاً عالماً، محقّقاً فقيهاً عابداً، له كتبٌ منها: المهذّب، و الكامل، و الإشراف، و الموجز، و الجواهر.

يروي عن أبي الصلاح، و ابن البرّاج، و عن الشيخ، و المرتضى رحمهم اللّٰه[1].

و من الواضح أنّ الكتب التي نسبها إليه ـ ما عدا الأشراف ـ هي في الحقيقة كتب ابن البرّاج[2]، و هذا يعني حصول خلط بين الشيخ و التلميذ[3]، فيكون الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي المذكورَين من شيوخ ابن البرّاج لا ابن أبي كامل.

و بذلك يبدو أنّ ابن أبي كامل لم يخرج من الشام إلى بغداد لطلب العلم أبداً.

١١. أبو محمّد الحسن بن الحسين بن بابويه المعروف بحسكا (كان حيّاً سنة ٥١٠هـ). نزيل الريّ، و كان من تلامذة الشيخ الطوسي، و سلّار، و ابن البرّاج، حيث قرأ عليهم جميع تصانيفهم، و ألّف كتباً منها: العبادات، و الأعمال الصالحة، و سير الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام[4]. إنّ روايته عن ابن البرّاج جميعَ مصنّفاته تدلّ على حضوره في طرابلس مدّةً من الزمن، فمن المؤكّد أنّ ابن البرّاج قد ألّف عدداً من كتبه في هذه المدينة، و تقدّم أنّه بقي فيها إلى آخر عمره، فتكون قراءة هذه الكتب عليه في نفس المدينة[5].

---

١. أمل الآمل، ج٢، ص١٤٩.
٢. راجع: ابن البرّاج الطرابلسي، ص١٠٧ ـ ١١٥.
٣. راجع: الذريعة، ج٥، ص٢٥٦؛ ج٢٣، ص٢٩٤.
٤. الفهرست لمنتجب الدين، ص٤٦ ـ ٤٧.
٥. راجع: ابن البرّاج الطرابلسي، ص٨٢.

١٢. أبو الفضل أسعد بن أحمد بن أبي روح الطرابلسي (ت حدود ٥٢٠ هـ).
تلميذ الشريف المرتضى ـ كما ذكر ذلك الشهيد الأوّل في بعض فوائده[1] ـ و ابن البرّاج.

صار رأس الإماميّة في الشام بعد ابن البرّاج، و تولّى قضاء طرابلس بعده، و عقدت له حلقة الإقراء، و انفرد بالشام و طرابلس و فلسطين بعد ابن البرّاج[2].

من مؤلّفاته: عيون الأدلّة في معرفة اللّٰه، و التبصرة في خلاف الشافعي للإماميّة، و البيان عن حقيقة الإنسان، و المقتبس في الخلاف بيننا و بين مالك بن أنس، و التبيان في الخلاف بيننا و بين النعمان، و مسألة تحريم الفقاع، و كتاب الفرائض، و كتاب المناسك، و كتاب البراهين، و غيرها. و يظهر من هذه العناوين اهتمامه ببعض الأبحاث الكلاميّة الدقيقة مثل حقيقة الإنسان، و اهتمامه بفقه الخلاف. و هو يدلّ على مدى المستوى العلمي الرفيع الذي وصل إليه ابن أبي روح.

و من تلاميذه أسعد بن عمر بن مسعود الجبلي، كان من علماء الإماميّة، و صنّف في الردّ على الإسماعيليّة و النصيريّة[3]. و منهم الراشدي، و أبو اللطف الداراني[4].

و كان ابن أبي روح مناظراً قديراً، فقد حكى الراشدي تلميذُه فقال:

جمع ابن عمّار بين أبي الفضل و بين مالكيٍّ مناظرةً في تحريم الفقاع، و كان الشيخ جريئاً فصيحاً، فنطق بالحجّة و وضّح دليله، فانزعج المالكيُّ و قال: كُلني كُلني.

فقال: ما أنا على مذهبك. أراد أنّ مذهبه جواز أكل الكلب[5].

---

١. مجلّة كتاب الشيعة (فائدة في ذكر تلاميذ الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص٢٦٧.
٢. لسان الميزان، ج ١، ص٣٨٦.
٣. المصدر، ص٣٨٧.
٤. تاريخ الإسلام، ج ٣٥، ص٤٤٩.
٥. المصدر.

و نقل عنه ما يدلّ على قوله بحدوث القرآن، و اختيار الإنسان، و جواز المتعة، فقد قال له ابن عمّار يوماً: ما الدليل على حدوث القرآن؟

قال: النسخ، و القديم لا يتبدل و لا تدخله زيادة و لا نقص.

و قال له آخر: ما الدليل على أنا مخيّرون في أفعالنا؟ قال: بعثة الرسل.

و قال له أبو الشكر ابن عمّار: ما الدليل على المتعة؟

قال: قول عمر: «متعتان كانتا على عهد رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله، أنا أنهى عنهما». فقبلنا روايته، و لم نقبل قوله في النهي[١].

و أمّا رأيه حول حقيقة الإنسان، فقد تقدّم أنّه كتب كتاباً حول هذا الموضوع، و هو موضوع كان مثاراً للاختلاف بين المتكلّمين، و حتّى بين متكلّمي الإماميّة.

فقد ذهب بعض الإماميّة إلى أنّ حقيقة الإنسان شيءٌ قائم بنفسه، لا حجم له و لا حيّز، و لا يصح عليه التركيب، و لا الحركة و لا السكون، و لا الاجتماع و لا الافتراق، و هو المعبّر عنه عند الفلاسفة بالجوهر البسيط، و قد يسمّى بـ: الروح، و هو الذي يقع عليه الثواب و العقاب، و إليه يتوجّه الأمر و النهي و الوعد و الوعيد[٢].

و قد ذهب إلى هذه النظريّة كلٌّ من هشام بن الحكم، و بني نوبخت[٣]، و أبي الجيش البلخي[٤]، و الشيخ المفيد[٥]، و أبي يعلى الجعفري خليفة الشيخ المفيد[٦].

و في المقابل قام الشريفُ المرتضى بطرحِ نظريّةٍ أُخرى، حيث ذهب إلى أنّ حقيقة الإنسان هو هذه الجملةُ المشاهَدة، أي هذا الجسم إجمالاً.[٧]

---

١. تاريخ الإسلام، ج ٣٥، ص ٤٤٩.

٢. المسائل السروية، ص ٥٨ ـ ٦٠.

٣. المصدر، ص٥٨؛ فهرست النجاشي، ص٦٣.

٤. فهرست النجاشي، ص٤٢٢.

٥. المسائل السروية، ص٥٨ ـ ٥٩.

٦. فهرست النجاشي، ص٤٠٤.

٧. الذخيرة، ص ١١٤.

و بفضل ثقل شخصيّة الشريف المرتضى، و حجم التأثير الذي تركته، صارت هذه النظريّة من بعده أهمّ نظريّة مطروحة بين متكلّمي الإماميّة لعدّة قرون، فممّن ذهب إليها الشيخ الطوسي، و أبو الصلاح الحلبي، و النيسابوري المُقري، و النوبختي صاحب الياقوت، و سديد الدين الحُمُّصي[1].

و أمّا ما هو رأي ابن أبي روح في هذه المسألة، و الذي طرحه في كتابه حول الإنسان؟ أمّا عنوان الكتاب فلا يشير إلى رأيه في المسألة، و لكن بما أنّه من تلامذة الشريف المرتضى، و عاش في فترةٍ هيمن فيها فكرُ الشريف المرتضى على أكثر متكلّمي الإماميّة، فمن المحتمل أن يكون قد اختار في كتابه ما ذهب إليه أُستاذه من أنّ حقيقة الإنسان هي الجسم، أو هذه الجملة المشاهَدة.

و بعد أن قضى ابن أبي روح فترةً ـ لعلّها طويلة ـ من حياته في طرابلس، انتقل منها إلى صيدا، و أقام بها، و كان مرجع الإماميّة فيها، و لم يزل بها إلى أن ملكت الإفرنج صيدا. قال ابن أبي طي: «فأظنّه قتل بصيدا عندما ملكت الفرنج البلاد. و رأيت من يقول إنّه انتقل إلى دمشق»[2].

١٣. الشاعر المشهور أحمد بن منير الطرابلسي (ت٥٤٨ ه). ولد في طرابلس سنة ٤٧٣ ه، و كان أبوه ينشد شعر العوني ـ و هو من شعراء أهل البيت عليهم السلام ـ في أسواق طرابلس. و قد صرّحوا في ترجمته بأنّه كان شيعيّاً رافضيّاً. و كانت له مكاتبات و أجوبة و مهاجاة. تَنقّل بين مدنٍ عديدة، فكان في دمشق، و حماة، و شيزر، و حلب، إلى أنْ توفّي في الأخيرة. و قصيدته المعروفة بـ: التتريّة مشهورة[3].

---

١. الاقتصاد، ص٦٦؛ تقريب المعارف، ص١٢٧؛ التعليق، ص١٠٨؛ الياقوت، ص٥٤؛ المنقذ من التقليد، ج١، ص٢٩١.

٢. تاريخ الإسلام، ج٣٥، ص٤٤٨. و لأجل تفصيل أكثر حول ابن أبي روح، راجع ذيل كتاب ابن البرّاج الطرابلسي، ص١٢٩ و ما بعدها.

٣. الأعلام، ج١، ص٢٦٠؛ الغدير، ج٤، ص٣٢٦ ـ ٣٣٧؛ الوافي بالوفيات، ج ٨، ص ١٢٥.

١٤. أبو محمّد عبد اللّٰه بن عمر الطرابلسي. الشيخ الفقيه، تلميذ ابن البرّاج، و ابن أبي كامل الطرابلسي، و أُستاذ شاذان بن جبرئيل القمّي[١].

روى جميع مصنّفات ابن البرّاج عنه[٢]، كما روى جميع مصنّفات أبي الصلاح الحلبي تارةً عن طريق شيخه ابن البرّاج، و أُخرى عن طريق شيخه ابن أبي كامل[٣]، و روى أيضاً جميع مصنّفات الكراجكي عن طريق شيخَيْه المتقدّمين[٤].

كما روى عن شيخه ابن أبي كامل كلّ الروايات التي تقدّم أنّ ابن أبي كامل رواها عن أبي الصلاح و الكراجكي.

و قد سمّي خطأً في بعض الكتب «عبد اللّٰه بن عثمان الطرابلسي»، كما نبّه على ذلك السيّد الخوئي (ت ١٤١١هـ)[٥]. كما ورد اسمٌ لشخصٍ بهذه الصورة: أبو عبد اللّٰه محمّد بن عمر الطرابلسي، وعُدّ ممّن يروي عن ابن البرّاج[٦]، و الظاهر أنّه نفس من نترجم له هنا، فإنّ اسمه: أبو محمّد عبد اللّٰه بن عمر الطرابلسي، لا أبو عبد اللّٰه محمّد، فتمّ قلب مكان اسمَي «عبد اللّٰه» و «محمّد».

و كان الشيخ عبد اللّٰه بن عمر في طبقة الشيخ ريحان الحبشي، فكلاهما يرويان عن ابن أبي كامل، و يروي عنهما شاذانُ بن جبرئيل[٧]، و بما أنّ الشيخ ريحان توفّي حوالي سنة ٥٦٠ هـ، كما ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ذلك[٨]، فهذا يعني أنّ من المحتمل

---

١. رجال ابن داود، ص٢٧ ـ ٢٨؛ الأربعون حديثاً للشهيد الأوّل، ص٧٥ ـ ٧٦، ٧٩.

٢. بحار الأنوار، ج١٠٥، ص١٠٠؛ ج١٠٧، ص٧٠.

٣. المصدر، ج١٠٧، ص٧٠؛ ج١٠٤، ص٧٠.

٤. المصدر، ج١٠٧، ص٧٠؛ ج١٠٤، ص٧٢.

٥. معجم رجال الحديث، ج١١، ص٢٦٨.

٦. المصدر، ج١٨، ص٧٦.

٧. بحار الأنوار، ج١٠٥، ص١٥٨.

٨. رفع شأن الحبشان، ص٣٥٦ ـ ٣٥٧. و جاء في خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص٣٤ ـ ٣٥ أنّ

قويّاً أن يكون عبد اللّٰه بن عمر قد عاش إلى حوالي منتصف القرن السادس.

و يشهد لذلك أنّ تلميذه شاذان بن جبرئيل كان حيّاً إلى سنة ٥٨٤ ه‍، كما تدلّ على ذلك إجازة له في هذه السنة[١]. و بهذا يكون عبد اللّٰه قد عاصر سقوط مدينة طرابلس على يد الإفرنج سنة ٥٠٢ ه‍، أو ٥٠٣ ه‍، و يظهر أنّه قضى بقيّة عمره خارجاً منها، و يمكن عدّه في آخر جيل من علماء طرابلس.

فهذه قائمةٌ بعددٍ ممّن تمكنّا من التعرّف عليهم من علماء طرابلس من الإماميّة ممّن انتسب إليها أو أقام فيها[٢]، و من المؤكّد أنّ هناك أسماء خفيت علينا أو لم تصل إلينا أبداً.

⇔ السيوطي ذكر ترجمة لريحان الحبشي في كتاب أزهار العروش في أخبار الحبوش، و لكن عند مراجعتنا لهذا الكتاب لم نعثر على ترجمة ريحان فيه، و إنّما وجدنا الترجمة التي نقلت في خاتمة مستدرك الوسائل مذكورة بعينها في كتابٍ آخر للسيوطي و هو رفع شأن الحبشان، فإنّ للسيوطي أكثر من كتاب حول الأحباش.

و قد طبع أزهار العروش بتحقيق عبد اللّٰه محمّد عيسى الغزالي، منشورات مركز المخطوطات و التراث و الوثائق ـ الكويت، ط ١، ١٤١٦ه‍/ ١٩٩٥م.

١. أعيان الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٠. و ما جاء في كتاب السيّد فَخَار بن معدّ الموسوي من أنّ شاذان بن جبرئيل حدّثه في واسط سنة ٥٩٣ ه‍. الحجّة على الذاهب، ص ٦٨.

فمن الممكن أن يكون خطأ، و لعل الصحيح: سنة ٥٧٣ ه‍، فكثيراً ما تشتبه قراءة السبعين و التسعين.

٢. و قد ذكر بعض الباحثين أنّ ممّن أقام في طرابلس مدّةً من الزمن هو عبد الجبّار المقري الرازي تلميذ ابن البرّاج، حيث نقل هذا الباحث عن المحقّق الطهراني الذي نقل عن خطّ جدّ صاحب المدارك عن خطّ الشهيد أنّ الرازي ذهب إلى طرابلس، و بقي فيها إلى أن مات و دفن في حجرة القاضي يعني ابن البرّاج. ابن البراج الطرابلسي، ص ٥١، ٨١.

و لكن هذا سهوٌ ناشئ من حصول خطأ في قراءة عبارة المحقّق الطهراني الذي قال في ترجمة ابن البرّاج: «و من تلاميذ ابن البرّاج أيضاً المفيدُ أبو الوفاء عبد الجبّار بن عبد اللّٰه الرازي المذكور في ص ١٠٣. و توفّي بطرابلس و دفن بحجرة القاضي، كما حكي عن خطّ جدّ صاحب المدارك عن خطّ الشهيد في تاسع شعبان ٤٨١ ه‍. و ذكر في الروضات من تصانيفه شرح جمل العلم و العمل...». طبقات أعلام الشيعة (النابس)، ص ١٠٧.

⇔

و هناك علماء لا نعرف هل كانوا في طرابلس أو لا، و اذا كانوا فيها هل كانوا من الإماميّة أو لا، منهم أبو الفتح الصيداوي، فقد جاء في بعض فوائد الشهيد الأوّل أنّه كان من تلامذة الشيخ ابن البرّاج[١]. و بما أنه كان من صيدا ـ و هي من مدن الشام ـ فمن المحتمل أن استفادته من ابن البرّاج كان في طرابلس ـ لا في بغداد ـ حيث عاش فيها ابن البرّاج فترة بقائه في الشام.

و منهم: أبو جعفر محمّد بن محمّد بن هبة اللّه الحسيني الأفطسي الطرابلسي (ت بعد ٥١٦ ه أو ٥١٧ ه)، ذكره ابن عساكر (ت ٥٧١ ه)، و قال في حقّه:

> كان من أهل الأدب، و له معرفةٌ بأنساب قريش، و له أشعار مدح بها بني عمّار، و توجّه إلى مصر و مدح بها الأفضل ابن أمير الجيوش، و كان قدم دمشق سنة اثنتين و تسعين و أربعمائة ... و أنشدني من له [كذا] قصيدةً يرثي بها فخر الملك ابن عمّار... توفّي بمصر بعد سنة عشرة و خمسمئة[٢].

⇔ من الواضح عند قراءة هذا النصّ أنّ قوله: «و توفّي بطرابلس...» ناظر إلى ابن البرّاج لا تلميذه الرازي، فإنّ السنة التي ذكرها هي سنة وفاة ابن البرّاج، كما أنّ الكتاب الذي ذكره ـ و هو شرح جمل العلم و العمل ـ هو من كتب ابن البرّاج.

و الأهمّ من هذا أنّ الرازي قد روى روايةً في الريّ في شعبان من سنة ٥٠٣ ه (رياض العلماء، ج ٣، ص ٦٨)، أي أنّه كان حيّاً إلى سنة ٥٠٣ ه، لا سنة ٤٨١ ه، إضافة إلى أنّه قد تقدّم أنّ طرابلس قد سقطت على يد الصليبيّين سنة ٥٠٢ ه أو ٥٠٣ ه، و على فرض أنّها سقطت سنة ٥٠٣ ه، فمن المستبعد للغاية أن يرحل الرازي من الريّ إلى طرابلس ليدخل مدينة محاصرة و مشرفة على السقوط ليموت و يدفن فيها!!

إذن المقصود ممّن مات في طرابلس سنة ٤٨١ ه، و دفن في حجرة القاضي هو ابن البرّاج صاحب الترجمة ـ حيث ذُكرت هذه العبارة في ترجمته كما تقدّم ـ و بذلك يبدو أنّ المقصود بالقاضي صاحب الحجرة هو القاضي أمين الدولة ابن عمّار الذي كان قد توفّي سنة ٤٦٤ ه. و بذلك لا يبقى هناك دليل على ذهاب الرازي إلى طرابلس.

١. مجلّة كتاب الشيعة (فائدة في ذكر تلاميذ الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص ٢٦٧.

٢. تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٥، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

و قد تقدّم أنّ فخر الملك توفّي سنة ٥١٦ هـ أو ٥١٧ هـ، فيكون الأفطسي قد توفّي بعد ذلك. و لعلّ الأفطسي هو ابن الشيخ محمّد بن هبة اللّه المتقدّم، فإنّ اسمه و تاريخ حياته يناسب أن يكون كذلك، فإذا كان كذلك فهو من الإماميّة.

و منهم: أبو محمّد الحسين بن محمّد بن أبي ذهابة، روى حديثاً في طرابلس كما في بعض أسانيد أربعين منتجب الدين[١]، و اعتبره المحقّق الطهراني من رجال الشيعة، و ذكر أنّه قد احتمل الأفندي في رياض العلماء كونه عاميّاً، بسبب عدم ذكره في فهرست منتجب الدين[٢].

و منهم: القاضي أبو عليّ الحسين بن أبي العيش الجمحي، احتمل السيد الأمين أن يكون قاضياً في طرابلس، و أن يكون شيعياً، لكنّه تأمّل في تشيّعه[٣].

و منهم: خيثمة بن سليمان الطرابلسي (ت٣٤٣هـ)، كان متّهماً بالتشيّع[٤].

و منهم: أبو الحسن عليّ بن الحسن بن مندة، سمع منه الكراجكي حديثاً في طرابلس سنة ٤٣٦هـ[٥]، و لا نعلم هل كان إماميّاً أم لا، فشخصيّته مجهولة[٦].

و على أيّ حال، فقد تمكنّا من التعرّف على عددٍ من علماء طرابلس الشيعة، و يمكن وضعهم في خمس طبقات، و ذلك كما يلي:

أوّلاً: طبقة تلامذة الشيخ المفيد[٧]: الحسين بن أحمد القطّان، و المحقّق الكراجكي.

---

١. الأربعون حديثاً، ص٤٣.
٢. طبقات أعلام الشيعة (النابس)، ص٦٦ ـ ٦٧.
٣. أعيان الشيعة، ج٥، ص٤١٦.
٤. لسان الميزان، ج٢، ص ٤١١.
٥. الرسالة العلوية، ص ٢١.
٦. مستدركات علم رجال الحديث، ج٥، ص٣٣٩.
٧. هذه التسمية لا تعني أنّ كلّ من كان في هذه الطبقة فهو من تلامذة الشيخ المفيد، و إنّما قد لوحظ ⟺

ثانياً: طبقة تلامذة الشريف المرتضى: هبة اللّٰه الطرابلسي، و الحسين بن بشر الطرابلسي، و أبو الفضل الأباني.

ثالثاً: طبقة تلامذة الشيخ الطوسي: ابن البرّاج الطرابلسي، و محمّد بن هبة اللّٰه الطرابلسي، و أبو محمّد الحسن العين زَرْبي، و الحسين بن هبة اللّٰه الطرابلسي.

رابعاً: طبقة تلامذة ابن البرّاج: ابن أبي كامل الطرابلسي، و ابن أبي روح الطرابلسي.

خامساً: طبقة تلامذة ابن أبي كامل الطرابلسي: عبد اللّٰه بن عمر الطرابلسي، و ابن منير الطرابلسي.

و بذلك تمكنّا رغم شحّة المصادر من رصد خمس طبقات من علماء طرابلس من الإماميّة، ممّن انتمى إليها أو أقام فيها مدّة من الزمن، و هي فترة تقرب من ١٥٠ عاماً.

---

* في هذه التسمية الفترة الزمنيّة فقط، أي الفترة المعاصرة لطبقة تلامذة الشيخ المفيد، سواء كان المذكورون في هذه الطبقة من تلامذته أم لا، و هكذا الأمر بالنسبة إلى الطبقات الأُخرى.

الفصل الثاني

دراسة حول المسائل الطرابلسيّات

لقد شكّلت ظاهرة إرسال الأسئلة إلى العلماء للإجابة عليها ظاهرةً مهمّةً تستحقّ الدراسة، فقد برزت هذه الظاهرة في عصر الأئمّة عليهم السلام بصورة ما يسمّى بـ«المكاتبات»، حيث كان يرسل السائل سؤالاً إلى الإمام عليه السلام بصورة كتابة، ليحصل على الجواب مكتوباً أيضاً من قبل الإمام عليه السلام، و قد مرّت هذه الظاهرة بمراحل مختلفة، و ما زالت موجودة في زماننا، فقد ظهرت في عصرنا بصورة ما يسمّى بـ: الاستفتاءات، حيث ترسل عادةً أسئلة فقهيّة من قبل أُناس مؤمنين إلى المرجع الديني ليجيب عليها، و قد تتضمّن هذه الأسئلة بعض الأسئلة العقائديّة و التاريخيّة و غيرها، و لكن الغالب عليها هو الأسئلة الفقهيّة.

و قد مرّت هذه الظاهرة في القرنَيْن الرابع و الخامس بتطوّرٍ خاصّ، حيث تنوّعت مواضيعها لتشمل مختلف الحقول العلميّة من كلامٍ، و فقهٍ، و تفسيرٍ، و حديثٍ، و غيرها، و طرحت في بعضها أبحاث في غاية العمق و الدقّة، كما في المسائل التبّانيّات، و السلّاريّات، و الطرابلسيّات، التي أُرسلت إلى الشريف المرتضى، فقد أرسلها علماءٌ كبار، و طرحوا فيها أسئلةً علميّة لا يتمكّن كلّ شخصٍ من الإجابة عليها.

كما قد يتكرّر إرسال أسئلة من مدينةٍ واحدة، أو من شخصٍ واحد؛ لتظهر لنا

مجموعات تحمل نفس العنوان، و لكن تختلف بأنّ إحداها تسمّى أُولى، و الأُخرى ثانية... و هكذا.

كما قد لا يقنع السائل بالجواب، فيقوم بإرسال مسائل ثانية تكون في الحقيقة إشكالات على أجوبة المسائل الأُولى، مثال ذلك ما سوف يأتي عند الحديث عن الطرابلسيّات الثانية، حيث سوف نرى أنّها في الحقيقة إشكالات على أجوبة الشريف المرتضى على الطرابلسيّات الأُولى.

و قد كان الشريف المرتضى متميّزاً في حجم المسائل التي وُجّهت إليه، و تنوُّع البلدان التي أُرسلت منها، و الأشخاص الذين أرسلوها، و بملاحظةٍ سريعة لعناوين هذه المسائل يظهر لنا ذلك بوضوح، فمن المسائل التي أُرسلت إليه: المسائل البادرائيّات، و البرمكيّات، و التبّانيّات، و الجرجانيّات، و الحلبيّات الثلاث، و الدمشقيّات، و الديلميّات، و الرازيّات، و الرسّيات الأُولى و الثانية، و الرمليّات، و السلّاريّات، و الطبريّات، و الطرابلسيّات الأربع، و الماطيريّات، و الموصليّات الثلاث، و المحمّديّات، و المصريّات الأُولى و الثانية، و الميّافارِقيّات، و النيليّات، و الواسطيّات.

فهذا الحجم الكبير من المسائل و أجوبتها، و الذي يشكّل الموجود منه فقط عدّة مجلّدات، يدلّ على ما تقدّم من تميّز الشريف المرتضى في هذا المجال.

جوابات المسائل إلىٰ منتصف القرن الخامس

و من المفيد أنْ نتعرّف على المسائل التي احتوى عليها التراث الإمامي، لمعرفة حجم الإنتاج الفكري للإماميّة في هذا المجال، و لذلك قمنا بإعداد قائمةٍ بأسماء هذه المسائل انتزعناها من فهرست النجاشي الذي عكس لنا صورة لهذا النوع من الأعمال الفكريّة إلى منتصف القرن الخامس، و ذلك كما يلي:

١. مسائل موسى بن جعفر عليهما السلام، لعبد اللّٰه بن محمّد الأهوازي (ص٢٢٧)[١].

---

١. أرقام الصفحات المذكورة هنا ناظرة إلى صفحات فهرست النجاشي.

٢. مسائل موسى بن جعفر عليهما السلام، لعليّ بن يقطين (ص٢٧٣).

٣. مسائل أبي الحسن موسى عليه السلام، للحسن بن عليّ بن يقطين (ص٤٥).

٤. مسائل الرضا عليه السلام، للحسن بن عليّ الوشّاء (ص٤٠).

٥. مسائل الرضا عليه السلام، لأحمد بن عمر الحِلّال (ص٩٩).

٦. مسائل الرضا عليه السلام، لزكريّا بن آدم الأشعري (ص١٧٤).

٧. مسائل الرضا عليه السلام، لسعد بن سعد الأشعري (ص١٧٩).

٨. مسائل الرضا عليه السلام، لسعد خادم أبي دُلَف العجلي (ص١٧٩).

٩. مسائل عن الرضا عليه السلام، لصباح بن نصر الهندي (ص٢٠٢).

١٠. مسائل عن الرضا عليه السلام، لمحمّد بن سنان (ص٣٢٨).

١١. مسائل عن الرضا عليه السلام، لمعاوية بن سعيد (ص٤١٠).

١٢. المسائل للرضا عليه السلام، لعبد اللّٰه بن محمّد الحُصَيني (ص٢٢٧).

١٣. مسائل للرضا عليه السلام، لعيسى بن عبد اللّٰه الأشعري (ص٢٩٧).

١٤. مسائل الرجال لأبي الحسن الثالث عليه السلام، لأحمد بن إسحاق الأشعري (ص٩١).

١٥. مسائل الرجال و مكاتباتهم أبا الحسن الثالث عليه السلام، لعبد اللّٰه بن جعفر الحِمْيَري (ص٢٢٠).

١٦. مسائل لأبي الحسن الثالث عليه السلام، لهارون بن مسلم (ص٤٣٨).

١٧. مسائل أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام، لداود بن مافنّة (ص١٦١).

١٨. مسائل لأبي الحسن العسكري عليه السلام، لعليّ بن جعفر الهُمَاني (ص٢٨٠).

١٩. مسائل لأبي الحسن العسكري عليه السلام، لمحمّد بن الريّان الأشعري (ص٣٧٠).

٢٠. مسائل لأبي محمّد العسكري عليه السلام، لمحمّد بن عليّ القمّي (ص٣٧١).

٢١. مسائل لأبي محمّد الحسن عليه السلام، على يد محمّد بن عثمان العَمْري، لعبد اللّٰه بن جعفر الحِمْيري (ص ٢٢٠).

٢٢. مسائل أبي محمّد عليه السلام و توقيعات، لعبد اللّٰه بن جعفر الحِمْيَري (ص ٢٢٠).

٢٣. مسائل إلى مولانا أبي محمّد عليه السلام و الجوابات، لمحمّد بن سليمان بن الحسن الزراري (ص ٣٤٧).

٢٤. مكاتبة إلى صاحب الأمر عليه السلام، لمحمّد بن عبد اللّٰه الحِمْيَري (ص ٣٥٥).

٢٥. مكاتبةٌ، لجعفر بن عبد اللّٰه الحِمْيَري (ص ٣٥٥).

٢٦. مكاتبةٌ، للحسين بن عبد اللّٰه الحِمْيَري (ص ٣٥٥).

٢٧. مكاتبةٌ، لأحمد بن عبد اللّٰه الحِمْيَري (ص ٣٥٥).

٢٨. مسائل التلميذ، لحمّاد بن عيسى (ص ١٤٣).

٢٩. المسائل و الجوابات، لأبي القاسم الكوفي (ص ٢٦٦).

٣٠. مسائل البلدان، للفضل بن شاذان (ص ٣٠٧).

٣١. مسائل الرجال، لموسى بن القاسم البجلي (ص ٤٠٥).

٣٢. جوابات مسائل سأله عنها محمّد بن بلال، لعليّ بن إبراهيم القمّي (ص ٢٦٠).

٣٣. جوابات سبكتكيْن العجمي، لابن الجنيد الإسكافي (ص ٣٨٨).

٣٤. جوابات معزّ الدولة، لابن الجنيد الإسكافي (ص ٣٨٨).

٣٥. جوابات المسائل الواردة عليه من واسط، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٣٦. جوابات المسائل الواردة عليه من قزوين، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٣٧. جوابات مسائل وردت من مصر، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٣٨. جوابات مسائل وردت من البصرة، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٣٩. جوابات مسائل وردت من الكوفة، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٤٠. جوابات أهل الدينور (دينور)، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤١. جوابات أبي جعفر القمّي، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٢. جوابات عليّ بن نصر العبدجاني (الغُندِجاني)، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٣. جوابات الأمير أبي عبد الله، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٤. جوابات ابن نُباتة، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٥. جوابات أبي الليث الأواني، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٦. جوابات أبي الحسن النيسابوري، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٤٧. جوابات أبي الحسن الحُصَيني، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٤٨. جوابات أبي جعفر محمّد بن الحسين الليّثي، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٤٩. جوابات ابن الحمّامي، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٥٠. جوابات (جواب) المافرّوخي في المسائل، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٥١. جوابات بني عَرقَل (عِرقان)، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٥٢. جوابات أهل طبرستان، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٥٣. جوابات مسائل اللطيف من الكلام، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٥٤. جواب (جوابات) ابن واقد السنّي، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٥٥. جواب (جوابات) أبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان، للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٥٦. جواب أبي محمّد الحسن بن الحسين النوبندجاني المقيم بمشهد عثمان، للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٥٧. جواب مسألة نيشابور، للشيخ الصدوق (ص ٣٩٢).

٥٨. جواب المسألة الواردة من صيدا، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٥٩. جواب مسألة أهل المَوصِل، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٦٠. جواب المسائل الواردة من طرابلس، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٦١. جواب المسائل الواردة أيضاً من هناك، أي من طرابلس، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٦٢. جواب المسائل الواردة من الحائر على صاحبه السلام، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٦٣. جواب المسائل في اختلاف الأخبار، للشيخ المفيد (ص ٤٠٠).

٦٤. رسالة جواب مسألة سُئل عنها، لعليّ بن محمّد العدوي (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

٦٥. أجوبة مسائل شتّى في فنون من العلم، لأبي يعلى الجعفري (ص ٤٠٤).

٦٦. الأجوبة عن المسائل الخوارزميّة، للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٦٧. مسائل الزيديّة، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٦٨. المسألة الجُنبُليّة، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٦٩. مسألة محمّد بن الخضر الفارسي، للشيخ المفيد (ص ٤٠١).

٧٠. مسائل أهل الخلاف، للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

٧١. المسائل الواردة عن أبي عبد الله محمّد بن عبد الرحمٰن الفارسي المقيم بالمشهد بالنوبندجان، للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٧٢. المسائل الحرّانيّة، للشيخ المفيد (ص ٤٠٢).

٧٣. المسائل الصاغانيّة، للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

٧٤. المسائل و الجوابات في الإمامة، لابن مملك الأصفهاني (ص ٣٨١).

٧٥. كتاب المسائل العشر في الغيبة، للشيخ المفيد (ص ٣٩٩).

و بعد استعراض هذه القائمة من كتب المسائل نقوم بدراسة المسائل الطرابلسيّات التي هي محلّ بحثنا في هذه المقدّمة.

السائل

هو الشيخ أبو الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني، كما هو مذكور في بداية

مخطوطات الطرابلسيّات الثانية و الثالثة، و لكن لا نعرف عن حياته الشيء الكثير، سوى أنّه هو الذي أرسل المسائل الطرابلسيّات إلى الشريف المرتضى ليجيب عنها، و أنّه كان حيّاً سنة ٤٢٧ هـ، و هي السنة التي أرسل فيها الطرابلسيّات الثانية و الثالثة.

و الظاهر أنّه متقدّم في الطبقة على مثل ابن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ)، فقد كان قد بلغ مبلغاً من العلم مكّنه من إرسال مسائل معقّدة و عميقة إلى الشريف المرتضى، فسوف يأتي أنّه أرسل الطرابلسيّات الأُولى في فترةٍ متقدّمة نسبيّاً، ترجع إلى العقد الثاني من القرن الخامس، ثمّ أرسل الثانية و الثالثة سنة ٤٢٧ هـ، بينما بدأ ابن البرّاج تتلمذه على الشريف المرتضى في بغداد، بعد سنتَيْن من هذا التاريخ، أي سنة ٤٢٩ هـ[1].

إذن، الظاهر أنّ الأباني يقع في طبقةٍ متقدّمةٍ على ابن البرّاج، مثل طبقةِ أبي الصلاح الحلبي (ت٤٤٧هـ)، و سلّار (ت٤٤٨هـ)، و الكراجكي (ت٤٤٩هـ)، و النجاشي (ت ٤٥٠هـ).

و قد دلّ على فضل السائل الأباني كلامُ الشريف المرتضى في مقدّمة الطرابلسيّات الأُولى في حقّه، حيث قال:

> فإنّي وقفتُ على المسائل التي تضمّن الكتابُ الواردُ ذكرَها، و وجدتُ السائل عنها لم يضع يدَه منها إلّا على مهمٍّ، و لا بحث إلّا عن مشتبهٍ، و دلّني ذلك على جودة فكره وقوّة فطنته، فإنّ السؤال يدلّ من قوّة العلم أو ضعفه، على مثل ما يدلّ عليه الجواب.

كما أشار الأباني في بداية المسألة الحادية و العشرين من الطرابلسيّات الثالثة إلى مناظرته لبعض غير المسلمين حول فصاحة القرآن و عدم معارضته، و هو يدلّ على

---

١. رياض العلماء، ج٣، ص١٤٢.

فضله و علمه أيضاً.

و قد كان الأباني شيعيّاً، و هو ظاهر من خلال تتبّع كلامه و أسئلته، و يدلّ عليه أيضاً ما ذكره في المسألة الثامنة من الطرابلسيّات الثانية، فبعد أن ذكر ما حصل من قتال أمير المؤمنين عليه السلام، و خلع الإمام الحسن، و قتل الإمام الحسين عليهما السلام، قال:

و إنْ كان الدليل عندنا قائماً على أنّ القوم [يعني رؤساء جاحدي النصّ، و المبادرين إلى السقيفة] غير مخلّصين من تبعات ذلك؛ لكونهم فاتحين لطريقه، موضّحين لسبيله.

فهو هنا قد حمّل رؤساء جاحدي النصّ مسؤوليّة تلك الجرائم، و هذا يدلّ على كونه شيعيّاً أيضاً.

و هناك ما يدلّ على كونه إماميّاً بصورة واضحة، و هو دعاؤه للإماميّة، فقد قال في بداية المسألة العاشرة من الطرابلسيّات الثالثة: «إذا كانت الطائفة ـ حَرَسَها اللّٰه ـ مُجمِعةً....

كما قال في نهاية المسألة الثانية عشرة من نفس الطرابلسيّات:

... ففيه بطلان ما اتّفقت الطائفة ـ حَرَسَها اللّٰه ـ عليه بأنّ المسلِّم عند قبورهم [أي الأئمّة عليهم السلام] مسموعُ الكلام، مردودٌ عليه الجواب، و لذلك يقولون عند زياراتهم: أشهدُ أنّك تسمعُ كلامي، و تردّ جوابي... .

و هذا الكلام واضح في دلالته على كون الرجل إماميّاً.

و من جهةٍ أُخرى لقد أولى السائل الأباني احتراماً خاصّاً للشريف المرتضى، حيث خاطبه بمختلف ألفاظ التعظيم و التبجيل تجدها مبثوثة في بدايات و نهايات أسئلته، مثل قوله:

ـ «أعلى اللّٰه ذكره، و رفع في الدارين كلتَيْهما قدره».

ـ «لا زال التوفيق بأقواله و أفعاله مقروناً».

ـ «حرس اللّٰه مدّته».

ـ «أجاب اللّٰه فيه صالح الأدعية في الدنيا و الآخرة».

ـ «أدام اللّٰه نعماه».

ـ «و عالي الرأي لسيّدنا الشريف الأجلّ أدام اللّٰه علاه».

ـ «فليُنعِم بما عنده في ذلك واضحاً جليّاً إن شاء اللّٰه تعالى».

ـ «أعظم اللّٰه ثوابه، و أكرم مآبه».

ـ «كبت اللّٰه أعداءه».

ـ «فليتطوّل بما عنده في ذلك مُثاباً».

ـ «ما أولاه بالإجابة عن هذه الشبهة؛ فلِمَا يرِدُ من عنده المزيّةُ القويّةُ الراجحةُ، لا أعدمه اللّٰه تعالى التوفيق، و قمع به كلّ ضالّ و زنديق».

و قد بلغت هذه الألفاظ أوجها عندما وصف الأباني نفسه بأنّه وليّ الشريف المرتضى، حيث قال في نهاية المسألة السابعة من الطرابلسيّات الثالثة:

> و على هذه المسألة كلامٌ كثير، قد اعترض دليلَ الخبر و الأمر و النهي، و قد أضرب وليُّه من ذكره لأجل انتشار الكلام، و لخّص بعض ما أورده، و أورد بعضه لفظاً و معنى، و عالي الرأي له في تأمّله و الإنعام بما عنده إن شاء اللّٰه تعالى.
>
> و ذكرُ ما عنده فيه من أهمّ الأُمور، لأنّ سُوقه هاهنا ـ أعني بلاد مصر و الشام ـ نافقة[1] جدّاً، و القائلون به قد كثروا أيضاً.
>
> و اللّٰه بكرمه يورد على وليّه من جهته ما يكون للشبهة حاسماً، و له من

---

١. نافقة: أي رائجة و مرغوب فيها.

تسلّطها عليه عاصماً. و وليُّه الآن يستأنف الأسئلة عن مهمّات نتجها فكره لفظاً و معنى، و لم يجد لغيره في معناها قولاً، فمن ذلك....

فهذه التعابير غايةٌ في التواضع من عنده.

و الجدير بالذكر أنّ هذا السيل من ألفاظ المدح و التعظيم إنّما نشاهده بصورةٍ بارزةٍ جدّاً في الطرابلسيّات الثانية و الثالثة، و أمّا الأُولى فالأمر مختلفٌ بصورةٍ كبيرة، فلا نكاد نجد هذا المستوى من المدح إلّا نادراً.

و لعلّ هذا الأمر يعود إلى اختلاف تاريخ إرسال الطرابلسيّات، فسوف يأتي أنّ الأُولى منها قد أُرسلت في العقد الثاني من القرن الخامس، حيث كان السيّد الشريف المرتضى قد تسلّم لتوّه زمام قيادة الإماميّة بعد وفاة شيخه المفيد سنة ٤١٣ هـ، بينما الطرابلسيّات الثانية و الثالثة قد أرسلتا في سنة ٤٢٧هـ، حيث كان الشريف المرتضى قد بلغ مبلغاً كبيراً من العلم و الشهرة، و تمكّن من فرض هيبته و رئاسته على جميع الإماميّة في عصره.

إنّ تسمية المسائل الطرابلسيّات بهذا الاسم يدلّ على أنّ السائل الأباني كان له ارتباطٌ بهذه المدينة، فهو إمّا أن يكون منتسباً إلى تلك المدينة و من أبنائها، أو أنّه كان مقيماً فيها حاله حال الكثير من علماء الإماميّة الذين استقرّوا في هذه المدينة، و قام بإرسال المسائل منها.

و قد أشار هو إلى مكان تواجده في نهاية سؤاله السابع من الطرابلسيّات الثالثة، حيث قال بعد الانتهاء من ذكر إشكالاتٍ حول صفة الإرادة الإلهيّة مخاطباً الشريف المرتضى:

... و ذكرُ ما عنده فيه من أهمّ الأُمور؛ لأنّ سُوقه هاهنا ـ أعني بلاد مصر و الشام ـ نافقةٌ جدّاً، و القائلون به قد كثروا أيضاً.

فقد أشار هنا إلى مكان تواجده و هو الشام، فإنّ طرابلس من الشام، و أمّا ذكره

لمصر فلا ينافي كونه في الشام؛ لأنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين مصر و الشام، و كان الشام عادةً تابعاً إداريّاً لمصر، و كان التنقّل بينهما أمراً متعارفاً لأهلهما من الناس العاديّين أو العلماء. فإشارته لمصر إلى جانب الشام إنّما هي للإشارة إلى تقاربهما، و لا يدلّ على كونه مقيماً هناك.

و قد كان الأباني مطلعاً على الفكر المعتزلي بصورةٍ جيّدة، فقد نقل في بداية الطرابلسيّات الأُولى شبهات متعدّدة لهم حول مسألة النصّ و الاختيار، و هي من مسائل الإمامة المهمّة.

كما نقل سبع مسائل في بداية الطرابلسيّات الثالثة تعرّض فيها إلى بحثَيْن عميقَيْن متعلّقَيْن بالصفات، و هما صفتا الإدراك و الإرادة، فنقل هناك آراء مدرسة أبي القاسم البلخي (ت٣١٩هـ) رأس معتزلة بغداد.

إنّ الأبحاث المُشار إليها، و خاصّة بحث صفتي الإدراك و الإرادة، من الأبحاث المعقّدة و المعمّقة للغاية، بحيث يصعب على القارئ العادي فهمها و فتح مغاليقها، و هو يدلّ على المستوى العلمي الرفيع الذي كان يتمتّع به السائل الأباني.

و الجدير بالذكر أنّه بعد أن طرح الأباني البحوث المتعلّقة بصفتي الإدراك و الإرادة ـ و التي ذكرنا أنّها من أفكار معتزلة بغداد ـ ذكر ما نقلناه آنفاً من أنّ هذه البحوث كانت منتشرة في بلاد مصر و الشام، و هو يدلّ على انتشار أفكار معتزلة بغداد في ذلك الوقت في هذَيْن الصقعَيْن، و هي إشارةٌ تاريخيّةٌ غايةٌ في الأهمّيّة، تفتح أمامنا مجالاً للبحث في تاريخ المعتزلة في مصر و الشام.

ثمّ إنّه إضافةً إلى نقل إشكالات المعتزلة، قام الأباني بنقل شبهات للزيديّة، و اليهود، و الفلاسفة، و غير المسلمين من المعارضين لفصاحة القرآن، و هو يدلّ على سعة اطّلاعه، و رحابة أُفق معلوماته.

كما طرح أسئلةً تتعلّق ببعض الآيات و الروايات و بعض الأحداث التاريخيّة ـ

كما في المسألة الأخيرة من الطرابلسيّات الثالثة ـ و قام عادةً بطرح إشكالات كلاميّة عليها، و هو يدلّ على قوّته في مجال علم الكلام و تمرّسه فيه. كما يدلّ طرحه لمجموعة من الروايات على إلمامه بالتراث الحديثي بشكل جيد.

و قام أيضاً بالإرجاع إلى مجموعة من الكتب، مثل الكافي للشيخ الكليني، و التمهيد للشيخ المفيد، و التسلي و التعزّي للشيخ النعماني، و تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام للشريف المرتضى، و هو يدلّ على وصول نسخ هذه الكتب إلى الشام و طرابلس في هذه الفترة من التاريخ، و على أنّ الأباني كان مطّلعاً على مختلف كتب الإماميّة، فمن المؤكّد أنّ ما نقله من كتب إنّما هو نموذج صغير ممّا كان يمتلكه من مصنّفاتهم.

و يبدو أنّ التوجّه الكلامي كان متغلّباً على فكره، حيث يظهر أنّه كان يفضّله على التوجّهات الأُخرى مثل علم الحديث، فنراه مثلاً يعرّض بالشيخ الكليني، فبعد أن نقل في المسألة الثالثة عشرة من الطرابلسيّات الثالثة حديثاً من كتاب الكافي و وجّه إليه إشكالاً، قال:

و هل إلى إزالة مَعرّة هذا الخبر ـ الذي رواه هذا الرجل في كتابه، و جعله من عيون أخباره ـ سبيلٌ بتأويلٍ يُعتمد عليه جميل؟

لقد كان للأبحاث الكلاميّة السهم الأوفر من بين أسئلة الأباني، فهي تكوّن معظم أسئلته، و بذلك تكون المسائل الطرابلسيّات الوثيقة الوحيدة المتبقّية التي تعكس لنا مدى النضج و العمق الذي وصل إليه علم الكلام في طرابلس في القرن الخامس، فإنّ ما تبقّى من تراث هذه المدينة ـ أي مصنّفات ابن البرّاج ـ إنّما هو تراث فقهي كما تقدّم، و هذا الأمر يرفع من أهمّيّة هذه المسائل بشكلٍ كبير.

المسائل

احتوى مجموع ما وصل إلينا من المسائل الطرابلسيّات الثلاث على خمسين مسألة كاملة، فقد احتوت الطرابلسيّات الأُولى على خمس عشرة مسألة، و الثانية على اثنتي

عشرة مسألة، و الثالثة على ثلاث و عشرين مسألة.

و قد سقطت من الأُولى مسألتان، كما يوجد اختلاف حول عدد الثانية و الثالثة سوف تأتي الإشارة إليه لاحقاً، فعدد المسائل كلّها ممّا وصل إلينا يبلغ خمسين مسألة.

تقسيم أبحاث المسائل

و قد تنوّعت الأبحاث المطروحة فيها، و توزّعت على عدّة مواضيع:

أوّلاً: الصفات الإلهيّة. تعرّض فيها إلى البحث عن صفة الإدراك، و صفة الإرادة.

ثانياً: النبوّة. و تركّز الكلام فيها حول البحث عن حصول العلم بتأبيد شريعة نبيّنا صَلّى اللّٰهُ عليه و آلِه و نسخ شريعة اليهود، و نفي علم الغيب عن الكهنة و إثبات أنّ الإخبار عن المغيّبات هو إحدى معجزات النبي صَلّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و سؤال عن استدلال إبراهيم عليه السلام على حدوث النجم و الشمس و القمر، و البحث عن تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، و البحث عن نفي تحريف القرآن، و عدم معارضته، و الصَّرْفة، و كيفيّة نزول القرآن (جملةً واحدةً أو نجوماً).

ثالثاً: الإمامة. تمّ التطرّق فيها إلى مختلف أبحاثها، مثل بحث النصّ و الاختيار، و الفرق بين الإمام و الأمير، و قبح تقديم المفضول على الفاضل، و وجه حاجة المعصوم إلى إمام، و حال جاحدي النصّ، و بيان الفرق بين أمير المؤمنين عليه السلام و هارون عليه السلام في تركه المنازعة في أمر الخلافة، و إثبات إمامة الأئمّة الذين لا يؤمن بهم الزيديّة[١]، و العصمة، و سيرة أمير المؤمنين عليه السلام مع أعداءه،

---

١. لعل هذه المرّة الوحيدة التي ناقش فيها الشريف المرتضى الزيديّة بشيء من التفصيل، فقد تطرّق إلى كلامهم في كتبه الأُخرى بصورة عابرة، فمثلاً اكتفى بالإشكالات التي أوردها القاضي عبد الجبّار على الزيديّة من دون أن يفصّلها؛ و ذلك لإيمانه بصحّتها، فقد تحدّث في كتاب الشافي عن القاضي قائلاً: «ثمّ تكلّم على من ذهب في الإمامة إلى أنّها تثبت بالخروج بالسيف من الزيديّة بكلام لا طائل في ذكره و تتبّعه، لأنّه واقعٌ موقعَه». الشافي، ج ٣، ص ٢١٧.

و الوجه في امتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن محو البسملة في الحُدَيْبِيَة، و مسائل مختلفة حول الغيبة.

رابعاً: تأويل بعض الآيات و الروايات. مثل آية الذرّ، و تأويل الأخبار الدالّة على مدح و ذمّ بعض الحيوانات، و تأويل خبر «لو اطّلع أبو ذرّ على ما في قلب سلمان لقتله»، و حقيقة الموازين يوم القيامة، و تأويل ما ورد في المسوخ، و بيان كيفيّة كلام النمل و الهدهد الوارد في القرآن، و تأويل آية: ﴿وَ لَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيٰاةٌ﴾[١]، و تأويل آية السامريّ، و تأويل ما ورد من أنّ ابن الزنا لا يكون مؤمناً، و بيان كيفيّة إعادة الحياة للأئمّة عليهم السلام و الشهداء، و تأويل خبر إدخال الدنيا في بيضة، و بيان معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام: «سلوني قبل أن تفقدوني»، و معنى كون الصلاة «خير العمل».

خامساً: الفقه. احتوت المسائل الطرابلسيّات على مسألة فقهية واحدة تدور حول بحث النذر.

سادساً: مسائل فلسفيّة. مثل إبطال المادة الأُولى (الهيولى)، و حقيقة الإنسان. و إن كان البحث الأخير يمكن اعتباره كلامياً لا فلسفياً؛ فهو متعلّق ببحث التكليف و معرفة حقيقة المكلَّف المطروح في علم الكلام[٢].

فهذا مجمل المواضيع الواردة في الخمسين مسألة من المسائل الطرابلسيّات الثلاث، و هو يدلّ على نوع الإشكالات التي كانت تشغل ذهن السائل الأباني، كما تعكس نوع البحوث الكلاميّة المطروحة في طرابلس بصورة خاصّة، و في الشام و مصر بصورةٍ عامّة في النصف الأوّل من القرن الخامس.

---

١. البقرة (٢): ١٧٩.

٢. انظر: الذخيرة، ص١١٣ ـ ١١٤.

منهج الشريف المرتضى في الجوابات

و قد قام الشريف المرتضى بالإجابة على جميع الأسئلة التي تقدّم بها السائل الأباني إليه، و أبدى اهتماماً خاصّاً بها، حيث فصّل الكلام أحياناً بصورةٍ كبيرة، كما في المسألتَيْن الأُولى و العاشرة من الطرابلسيّات الأُولى، و الرابعة من الطرابلسيّات الثالثة، فيما اختصر الجواب أحياناً معوِّلاً على ما تقدّم، كما في المسألة الرابعة من الطرابلسيّات الثانية.

و حَذَفَ في بعض الأحيان سؤال الأباني، كما في المسألَتَيْن السابعة و الثانية عشرة من الطرابلسيّات الثانية، و لا نعلم السبب في ذلك. كما حذف جزءاً من السؤال الرابع من الطرابلسيّات الثالثة، حيث قال في بداية الجواب عن هذا السؤال:

> **اعلم أنّني لمّا تصفّحت هذه المسائل المتوالية المتعلّقة بالإرادة، المبنيّة على نفي كونه تعالى مريداً، لم أجد فيها حجّةً، مع قوله (أدام اللّٰه عزّه) أنّ الذين تعلّقوا بها و أثاروها ذوو شغفٍ و حرصٍ على الكلام فيما يتعلّق بالإرادة و نفيها عن اللّٰه تعالى أو إثباتها.**

مع أنّه لم يتقدّم شيءٌ من ذلك في كلام السائل، و هو يدلّ على حذف شيء من كلامه.

و عندما كان يجد قصوراً أو سوءَ تعبير في الاستدلال الذي ينقله السائل، يقوم بتوضيح ذلك الاستدلال و يرفع غموضه، ثمّ يجيب عليه، كما في بداية جواب المسألة الثانية من الطرابلسيّات الثالثة.

كذلك نراه يضيف دليلاً جديداً غير ما ذكره السائل ثمّ يناقشه، و هو يدلّ على حريّة فكرٍ و اعتدادٍ بالنفس، بحيث لا يهاب طرح أيّ إشكال مهما كان قويّاً، كما رأينا ذلك في جواب المسألة الرابعة من الطرابلسيّات الثالثة.

و قد كان الشريف المرتضى دقيقاً في أجوبته، فلا يخرج من بحثٍ إلى آخر،

و كان يهتمّ بأنْ يكون السائل دقيقاً أيضاً في أسئلته، و لذلك عندما يجد خروجاً من البحث يقوم بالتنبيه عليه، ففي المسألة السادسة من الطرابلسيّات الثانية ـ و التي تدور حول عصمة الإمام عليه السلام ـ خرج السؤال من بحث العصمة إلى بحث وجه الحاجة إلى الإمام، فقام الشريف المرتضى بالتنبيه على هذا في بداية الجواب.

و لم يكن يحاول التمسّك بأي دليلٍ لإثبات رأيه، فلو وجد دليلاً ضعيفاً أُقيم على ما يعتقده، بيّن بطلانه و فساده، ففي المسألة السادسة من الطرابلسيّات الثانية قام بإبطال أحد أدلّة عصمة الإمام الذي أقامه بعض الإماميّة، و لم يحاول زيادة أدلّة العصمة التي كان يؤمن بها، فإنّ الأدلّة التي أُقيمت عليها كافيةٌ لإثباتها، و هذا يدلّ على نزاهةٍ علميّةٍ و دقّةٍ و احترافٍ فكريَّيْن.

و قد أبدى في إجاباته عن شخصيّة علميّة فذّة، لا تعجز عن الإجابة عن أعقد الإشكالات و أعوصها ـ كما في المسائل السبع الأُولى من الطرابلسيّات الثالثة ـ و لا تتنازل بسهولة عن الآراء و الأفكار التي اختارتها لنفسها، الأمر الذي يكشف عن رصانة شخصيّته الفكريّة و ثقلها العلمي.

لقد شكّلت الآيات و الروايات التي سأل عنها الأباني حجماً كبيراً من هذه المسائل، ممّا اضطرّ الشريف المرتضى إلى إبداء رأيه حول التأويل (بالنسبة إلى الآيات) و حول أخبار الآحاد (بالنسبة إلى الروايات):

أمّا التأويل فقد أكّد على ضرورة حمل المشتبه على المعلوم و تأويله، و لو كان على أصعب الوجوه. و هذه الطريقة يؤيّدها العقل، فعندما يتعارض أمرٌ مقطوع به ـ و كان القطع ناشئاً من دليلٍ صحيحٍ كالعقل أو الإجماع أو التواتر ـ مع أمرٍ مظنون، ينبغي تأويل المظنون لصالح المقطوع به، فإنّ المقطوع لا يحتمل إلّا وجهاً واحداً، بينما المظنون يحتمل وجوهاً متعدّدة، و إن كان احتمال بعضها أقوى من بعض.

و قد صرّح الشريف المرتضى بأنّه حتّى لو كان التأويل على أصعب الوجوه

فيجب القيام به، و هذا المنهج يكشف لنا سبب ما قام به في كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، حيث قام بتأويل الكثير من الآيات القرآنيّة بنحوٍ لا يتنافى مع عصمة الأنبياء عليهم السلام، حتّى قد يبدو للبعض أنّ في بعض ما قام به تكلّفٌ واضحٌ، فبعض الآيات لها ظهورٌ قويٌّ بما ينافي العصمة، و لكنّه التزم بتأويلها، و هو ناشئٌ من هذا المنهج الذي أشار إليه هنا في الطرابلسيّات، و هو «ضرورة التأويل و لو كان على أصعب الوجوه»، فإنّ الدليل القطعي ـ و هو الإجماع ـ قد دلّ على عصمة الأنبياء عليهم السلام، فينبغي تأويل كلّ ظاهرٍ يتنافى معها مهما كان.

و أمّا أخبار الآحاد، فقد التزم الشريف المرتضى في جميع كتبه و رسائله بموقفٍ واحد تجاه أخبار الآحاد، و هو إنكار حجّيتها في الأُصول و الفروع، و كونها لا تورِث علماً و لا عملاً.

و قد ساعده هذا الموقف على التخلّص من عبء الكثير من تلك الأخبار التي ليس لها ظاهرٌ معقول، أو لها ظاهرٌ ينافي القرآن، أو بعض المسلّمات، فهو يبدأ جوابه عادةً عن هذا النوع من الأخبار بالتصريح برأيه في نفي حجّيتها، و قد تعرّض لذلك في جواب المسألة السابعة، و الثامنة، و الحادية عشرة من الطرابلسيّات الأُولى، و لكنّه لا يكتفي عادةً بذلك بل يحاول أن يؤوّل معنى الخبر إن أمكن ذلك، و بيان ما يمكن أن يحمل عليه من معنى صحيح.

لقد كان للشريف المرتضى نظرةٌ سلبيّةٌ بصورة عامّة من أخبار الآحاد، فقد أبدى عن رأيه حولها في خلال جواب المسألة العاشرة من الطرابلسيّات الأُولى، حيث قال في عبارة مُعبّرة:

و كم في الحديث المرويّ من متروكٍ منبوذٍ مطروحٍ مهجورٍ؛ لمخالفته العقول؟

و كم فيه من أخبار جبرٍ و تشبيهٍ، و تجويرٍ للّٰه تعالى، و رميٍ له ـ جلّت

عظمته ـ بما لا يليق به؟

فما التعويل على أخبار الآحاد، و فيها كلّ جهالةٍ و ضلالةٍ، و كفرٍ و تعطيلٍ؟!

كما كانت له نظرةٌ سلبيّة من أهل الحديث من الإماميّة بصورة عامّة، فقد قال أيضاً في جواب المسألة المشار إليها آنفاً:

و ما صرّح من أصحابنا بالقول بنقصان القرآن إلّا قومٌ من أصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون، و لا يعلمون إلى ما يذهبون، و إنّما دأبهم تقليد الحديث، و التسليم لما في الرواية من حقٍّ و باطل، و غثٍّ و سمين، من غير تفكّرٍ و لا تدبّرٍ، ومَن هذه صفته لا يُعدّ في خلافٍ و لا إجماعٍ.

و قد صرّح بهذه النظرة السلبيّة في مواضع أُخرى من مصنّفاته[1]. و كلامُه في حقّ القمّيين و اتّهامه إيّاهم بالتشبيه و الجبر باستثناء الشيخ الصدوق مشهور[2]. كما صرّح بذلك في بداية جواب المسألة الثالثة عشرة من الطرابلسيّات الثالثة.

إنّ رفض الشريف المرتضى التمسّك بأخبار الآحاد لا يعني إنكاره كلام و أحاديث أهل البيت عليهم السلام، فبين هذَيْن بونٌ شاسعٌ، فكلامُ أهل البيت عليهم السلام الذي يُقطع بصدوره منهم يمثّل الدينَ بحذافيره، و لا يمكن التشكيك فيه بأيّ وجهٍ من الوجوه؛ لكونه صادراً من المعصوم، بينما الأحاديث الواصلة إلينا تحتوي على الغثّ و السمين، و ليست فيها حصانة ضدّ الكذب و الجعل و الغلوّ و غير ذلك، و لذلك لا يمكن الاعتماد على الكثير منها.

و هذا على خلاف من يَعتبر الروايات ممثّلة لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، فيحصل له الوثوق بصدور الرواية بكلّ سهولة من دون تمحيص سندها، بل قد يدّعي التواتر من خلال سرد مجموعة من الروايات ذات المضمون المشترك من

---

١. راجع مثلاً: رسائل الشريف المرتضى (رسالة في الردّ على أصحاب العدد)، ج ٢، ص ١٨.

٢. رسائل الشريف المرتضى (مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد)، ج ٣، ص ٣١٠.

دون أن يتعب نفسه لإثبات حصول التواتر في جميع طبقات السند إلى أن يصل إلى المعصوم، و هو الشرط الأساس في التواتر.

و يمكن اعتبار موقف الشريف المرتضى الصريح و الشديد من أخبار الآحاد و أهل الحديث بصورة عامّة، و أهل قم منهم بصورة خاصة، أحدَ العوامل الرئيسة التي أدّت إلى اختفاء تراث الإماميّة الحديثي و القمّي بالخصوص، حيث لم يَبْقَ من هذا التراث إلّا عددٌ ضئيل جدّاً، و لو لم يَسْتَثْنِ الشريفُ المرتضى الشيخَ الصدوقَ من ذلك لكان تراث الأخير أيضاً في عداد المفقود، و هذا يدلّ على مدى السطوة و الهيمنة الفكريّة التي تمتّعت بها شخصيّة الشريف المرتضى بين الإماميّة.

و بعد التعرّف على مجمل ما جاء في المسائل الطرابلسيّات، نقوم الآن باستعراض كلّ مجموعة من هذه المسائل على حِدَة؛ لكي نتعرّف على بعض خصوصيّتها:

الطرابلسيّات الأُولى[1]

لقد اهتمّ الشريف المرتضى بالطرابلسيّات الأُولى، فقد أرجع إليها في بعض كتبه، فقال في الذخيرة: «قد بيّنا صحّة نقل القرآن في المسائل الطرابلسيّات، و أنّه غير منقوصٍ، و لا مبدّلٍ، و لا مغيّر»[2]. و هذه إشارةٌ إلى المسألة العاشرة من الطرابلسيّات الأُولى، فقد تعرّض فيها إلى بحث نفي تحريف القرآن، و لم يتعرّض إلى هذا البحث في الطرابلسيّات الأُخرى.

١. ذكرها المحقّق الطهراني، و سمّاها: جواب بعض المعتزلة في أنّ الإمامة لا تكون إلّا بالنصّ (الذريعة، ج ٥، ص ١٧٩) و هذه التسمية ناشئة من خطأ أحد المفهرسين الذي قام بفهرسة المجموعة التي احتوت على نسخة من الطرابلسيّات الأُولى (راجع: مجلّة كتاب الشيعة «مكتبة الشريف المرتضى»، العدد المزدوج ٩ـ١٠، ص ١٤٩)، نعم لقد ذكرها المحقّق الطهراني في موضع آخر من كتابه باسمها الصحيح. الذريعة، ج ٥، ص ٢٢٦.

٢. الذخيرة، ص ٣٦١.

و من جهة أُخرى قام باختيار أربع مسائل من الطرابلسيّات الأُولى، و أضافها إلى تكملة الأمالي، و هذه المسائل هي: الرابعة، و السادسة، و التاسعة، و الحادية عشرة[١]، و هو يدلّ أيضاً على اهتمامه بهذه المسائل.

و أرجع الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) أيضاً إلى المسألة العاشرة من الطرابلسيّات الأُولى[٢]، و هي التي تتحدّث عن نفي تحريف القرآن كما تقدّم.

كما أرجع الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) إلىٰ هذه المسألة أيضاً[٣]، و هو يدلّ على أنّ الطرابلسيّات الأُولى كانت في متناول يده.

و يبدو أنّ نسخ الطرابلسيّات الأُولى اختفت بعد ذلك، فلم نعثر على مَن نقل عنها، و أمّا الذين نقلوا منها شيئاً إنّما نقلوا ما ذكره الطبرسي في تفسيره، و قد صرّح بعضهم بنقلهم ذلك عن الطبرسي، فيما لم يصرّح آخرون بذلك[٤].

نعم، لقد نقل العلّامةُ الحلّي (ت٧٢٦هـ) مسألتَيْن فقهيَّتَيْن و ذكر أنّ الشريف المرتضى أوردهما في المسائل الطرابلسية[٥]، و لكن لم يحدّد أيّ واحدة من الطرابلسيّات هي، فهاتان المسألتان غير موجودتين فيما بأيدينا من الطرابلسيّات الثلاث، و سوف يأتي أنّ مسألتين من الطرابلسيّات الأُولى قد سقطتا ممّا وصل إلينا من المخطوطات، و لذلك من المحتمل أنّ العلّامة الحلّي قد نقل تلك المسألتَيْن منها، فتكون الطرابلسيّات الأُولى عنده. و لكن يبقى هذا مجرّد احتمال.

و أجاز الشيخ الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ) الطرابلسيّات للشيخ محمّد فاضل

---

١. أمالي المرتضى، ص٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٢٩.

٢. تمهيد الأُصول، ص ٣٢٦.

٣. مجمع البيان، ج ١، ص ٤٢ ـ ٤٣.

٤. راجع: النظامية في مذهب الإمامية، ص١٣٤ ـ ١٣٥؛ الوافية، ص ٢٦٠؛ التفسير الصافي، ج ١، ص٥٢ ـ ٥٣؛ نور البراهين، ج ١، ص ٥٢٧.

٥. منتهى المطلب، ج ٤، ص ٤٠٩؛ و ج ٥، ص ٢١٠.

المشهدي[1]، و لكنّه لم يصرّح بأن الأُولى منها، فلعلّه أجاز الثانية و الثالثة فقط، و التي كانت موجودة في ذلك الوقت.

إذن، لا يمكن الجزم بأن الأُولى كانت عنده، خاصّة و أنّه نقل في إجازته هذه أسماءَ رسائل للشريف المرتضى نعلم بأنّها لم تكن موجودة عنده، مثل المسائل البادرائيّات، و الجرجانيّات، و مسألة العلم، و مسألة الإرادة، و غيرها.

و من المستبعد أنْ تكون كلّ هذه المسائل موجودة عنده و لم تصل إلينا و لا واحدة منها، مع أنّ زمانه غير بعيدٍ عن زماننا. فالظاهر أنّه أجاز ما كان ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته من مصنّفات الشريف المرتضى، سواء كان موجوداً عنده أم لا، فإنّ سند الحرّ يصل إلى الشيخ.

إذن، لا يوجد دليلٌ على أنّ الطرابلسيّات الأُولى كانت عند الحرّ العاملي.

و أمّا العلّامة المجلسي(ت ١١١١هـ) فيبدو أنّ الطرابلسيّات الأُولى لم تكن موجودة عنده أيضاً، فهو قد نقل منها ثلاث مسائل فقط، لكنّه لم ينقلها منها مباشرةً، بل نقلها من تكملة الأمالي.

و هذه المسائل الثلاث هي من المسائل التي تقدّم أنّ الشريف المرتضى اختارها و أضافها إلى تكملة الأمالي، فقد نقل العلّامة المجلسي المسألة السادسة، و التاسعة ـ نقلها مرّتين في موضعَيْن ـ، و صرّح بأنّه نقلهما من كتاب الغرر، أي الأمالي، كما نقل جزءاً من المسألة الحادية عشرة، و ذكر بأنّ الشريف المرتضى ذكرها في بعض فوائده من دون أن يصرّح بأنّه ذكرها في الطرابلسيّات الأُولى[2]، و الظاهر أنّه نقل المسألة الأخيرة من الأمالي أيضاً.

و هذا يعني أنّ الطرابلسيّات الأُولى ما كانت عنده، و إلّا لما نقل مسائلها بواسطة

---

١. بحار الأنوار، ج١٠٧، ص١١٥.

٢. المصدر، ج١٧، ص٩٤؛ و ج٢٧، ص٢٧٤؛ و ج٦١، ص٨٢؛ و ج٢٢، ص٣٤٤.

الأمالي، و هو أمرٌ غريب، فإنّ هناك مخطوطات للطرابلسيّات الأُولى ـ سوف يأتي التعريف بها ـ يرجع تاريخ بعضها إلى عصر العلّامة المجلسي، فكيف لم يطّلع عليها؟

نعم، لقد نقل العلّامة المجلسي خمس روايات من الطرابلسيّة من دون أن يصرّح بأنّها أيّ واحدة من الطرابلسيّات الثلاث، و نقل أربع روايات منها من الطرابلسيّة، و رسالة ذبائح أهل الكتاب للشيخ المفيد معاً[1]. و من المحتمل أن يكون قد نقل هذه الروايات من الجزء الساقط من الطرابلسيّات الأُولى، و هو مجرّد احتمال لا يوجد ما يؤيّده، كما يحتمل أن يكون قد حصل خطأ و التباس عنده بين المسائل الطرابلسيّات و مسائل أُخرى، و لعلّ هذا الاحتمال أولى، و اللّٰه العالم.

ثمّ عندما وصلت النوبة إلى المحقّق التستري الكاظمي (ت١٢٣٤هـ) صاحب المقابس نراه ينقل مقطعاً من المسألة العاشرة المتقدّمة غير مذكور في تفسير الطبرسي[2]، و هو يدلّ على أنّ الموصليات الأُولى كانت موجودة عنده.

إذن، لقد كانت الطرابلسيّات الأُولى عند الشيخ الطبرسي و المحقّق التستري، و ما بينهما لم نعثر على من كانت عنده بصورة قطعيّة، و بعد ذلك أخذت نسخها تظهر للعيان، و لكن الغريب أنّه لم يكتب لها أنْ تنشر كأُختَيها الثانية و الثالثة، و بقيت مخطوطاتها قابعة في رفوف المكتبات إلى الآن!!

عدد مسائل الطرابلسيّات الأُولى

ذكر البُصروي (ت٤٤٣هـ) هذه المسائل و قال إنّها سبع عشرة مسألة، و لكن الموجود بأيدينا خمس عشرة مسألة فقط، و الظاهر أنّ مسألتين قد سقطتا من النسخ التي وصلتنا.

---

١. بحار الأنوار، ج٦٣، ص١٦ ـ ١٨.

٢. كشف القناع، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

و قد أرجع الشريفُ المرتضى في الانتصار في بحث نكاح المتعة إلى الطرابلسيّات[١]، إلّا أنّ المطلب المذكور هناك غير موجودٍ في ما بأيدينا من الطرابلسيّات الثلاث كلّها، و لكن يمكن أن نستظهر أنّ هذا المطلب كان في إحدى المسألتَيْن الساقطتَيْن من الطرابلسيّات الأُولى، و ذلك لأنّه سمّاها بـ: «الطرابلسيّات» فقط على نحو الإطلاق، و لم يعيّن أنّها الأُولى أو الثانية أو الثالثة، فعند تأليفه الانتصار لم تكن قد وردت عليه الثانية و الثالثة، و لم يكن يعلم أنّها سوف ترد عليه فيما بعد، و لذلك اكتفى بتسمية الأُولى بـ: «الطرابلسيّات»، و لكن بعدما وردت عليه الطرابلسيّات الأُخرى أخذ يحدّد نوع المسائل، و يعبّر عن الأُولى بـ: «المسائل الأُولى»[٢]. فيظهر من هذا الإطلاق أنّ المراد بها الأُولى.

و على أيّ حال، فسواء كان ما أشار إليه الشريفُ المرتضى في الانتصار جزءاً من الطرابلسيّات الأُولى أو غيرها من الطرابلسيّات، فمن المهمّ هنا أن ننقل كلامه في الانتصار لنتعرّف على شيءٍ من المحتوى المفقود من الطرابلسيّات، و ذلك كما يلي:
قال الشريف المرتضى عند حديثه عن قول عمر حول تحريم المتعة التي أحلّها رسول اللّه صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه:

فإنْ قيل: من المستبعد أن يقول ذلك عمر، و يصرّح بأنه حرّم ما أحلّه النبيّ صلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، فلا ينكره عليه منكر.

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في جملة جواب المسائل الطرابلسيّات، و قلنا: إنّه لا يمتنع أن يكون السامعون لهذا القول من عمر انقسموا إلى: معتقدٍ للحقّ، بريّ من الشبهة، خارجٍ عن حدّ العصبية، غير أنّه لقلّة عدده و ضعف بطشه لم يتمكّن من إظهار الإنكار بلسانه، فاقتصر على إنكار قلبه.

---

١. الانتصار، ص٢٧٢.
٢. لاحظ: أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة، ص ٥٣١ و ٥٣٤.

و قسمٍ آخر ـ وهم الأكثرون عدداً ـ دخلت عليهم الشبهة الداخـلة عـلى مخالفينا في هذه المسألة، و اعتقدوا أنّ عمر إنّما أضاف النهي إلى نفسه ـ و إنْ كان الرسول صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه هو الذي حرّمها ـ تغليظاً و تشديداً و تكفلاً و تحقّقاً.

و قسمٍ آخر اعتقدوا أنّ ما أباحه اللّٰه تعالى في بعض الأوقات إذا تـغيّرت الحال فيه و أشفق من ضررٍ في الدين يلحق في الاستمرار عليه، جاز أن ينهى عنه بعضُ الأئمّة[1].

تاريخ تأليف الطرابلسيّات الأُولى

لا نعلم تاريخ تأليف هذه المسائل بالدقّة، و لكن نعلم أنّ تاريخها متوسّطٌ بـين تأليف كتابَي الملخّص و الذخيرة، فقد أرجع الشريفُ المرتضى في هذه المسائل إلى الملخّص، و تقدّم أنّه قد أرجع إليها في الذخيرة.

و بما أنّ تأليف الملخّص و الذخيرة كان متزامـناً تـقريباً كـما يـظهر مـن خـاتمة الذخيرة، فقد بدأ الشريف المرتضى بتأليف الذخيرة بعد مرور فترة من الزمن عـلى بداية تأليف الملخّص، و كان ينوي اختصار البحث في الذخيرة تعويلاً على بحوث الملخّص، و لكن عندما انقطع إملاء الملخّص لأسباب معيّنة تغيّرت نيّتُه في تأليـف الذخيرة، و أخذ يفصّل الأبحاث فيها.

و هذا يدلّ على أنّ تأليف الذخيرة كان متّصلاً بالملخّص، و لكن كـانت بـدايـته متأخّرة. لذلك يظهر أنّ تأليف الطرابلسيّات الأُولى كان متزامناً مع تأليف شيءٍ مـن نهاية الملخّص، و شيءٍ من بداية الذخيرة.

و لكن مع الأسف لا نعرف تاريخ تأليف الملخّص و الذخيرة بصورةٍ دقيقة، حتّى

---

١. الانتصار، ص ٢٧٢.

نتمكّن من معرفة تاريخ تأليف الطرابلسيّات الأُولى، إلّا أنّه يمكننا أن نعرف تاريخ تأليفهما بصورةٍ تقريبيّة؛ و ذلك من خلال معرفة التاريخ التقريبي لتأليف الذخيرة، فقد أرجع الشريف المرتضى في هذا الكتاب إلى كتابَيْه: الأمالي[1] (الذي فرغ منه سنة ٤١٣هـ)[2]، و المقنع[3] (الذي ألّفه للوزير المغربي،[4] و الذي صار وزيراً في بغداد بين سنتي ٤١٤ و ٤١٥هـ)[5].

و هذا يعني أنّ تأليف الذخيرة تمّ بعد هذين التاريخَيْن، أو ربما متزامناً معهما، فيكون تأليف الطرابلسيّات الأُولى مقارباً لذلك، أو متقدّماً عليه بعض الشيء. و هذا يعني أنّ تأليفها قد وقع في العقد الثاني من القرن الخامس.

و يؤيّد تأليف الطرابلسيّات الأُولى في هذه الفترة المتقدّمة نسبيّاً، عدمُ إرجاع الشريف المرتضى فيها إلّا إلى كتابَيْن من كتبه، و هما: الشافي و الملخّص، و هو يدلّ على عدم تأليفه للكثير من كتبه عند إجابته على الطرابلسيّات الأُولى، خلافاً للطرابلسيّات الثانية و الثالثة ـ التي سوف يأتي أنّ تاريخ كتابتها سنة ٤٢٧هـ ـ فقد أرجع فيهما إلى الكثير من مؤلّفاته، و هو يؤيّد كون الطرابلسيّات الأُولى قديمة تاريخيّاً.

و لكن الذي يثير الاستغراب ما سوف يأتي عند التعرّض إلى الطرابلسيّات الثانية من أنّ حقيقة هذه المسائل ليست إلّا تعليقة أو ذيلاً للطرابلسيّات الأُولى، و أنّ الثانية عبارة عن إشكالات موجّهة إلى الأُولى، فإذا كانت قد أرسلت في سنة ٤٢٧ هـ، فهذا يعني أنّ الفارق الزمني بين الأُولى و الثانية أكثر من عشر سنين، فهل انتظر السائل

---

١. الذخيرة، ص ٢٤٥.
٢. أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٩.
٣. الذخيرة، ص ٤٢٣.
٤. معالم العلماء، ص ١٠٥.
٥. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص ٨٠.

الأباني أكثر من عشر سنين حتّى يوجّه إشكالاته على الطرابلسيّات الأُولى من خلال الثانية؟ و ما هو سبب كلّ هذا التأخير؟ الأمر غامض.

الطرابلسيّات الثانية

بعد أن أرسل الأباني المسائل الطرابلسيّات الأُولى، و تسلّمَ أجوبةَ الشريف المرتضى عليها، كتب بعد مدّةٍ غير قصيرة ـ كما تقدّم آنفاً ـ نقداً على بعض هذه الأجوبة، و خاصّة جواب المسألة الأُولى منها، و أرسله إلى بغداد ليردّ عليه الشريف المرتضى، و فعلاً قام الأخير بالإجابة عنها بكلّ رحابة صدر. ففي الحقيقة يمكن اعتبار الطرابلسيّات الثانية تعليقةً أو ذيلاً للأُولى، فهي ناظرة بكلّها إليها.

و نضيف على ما قدّمنا احتمالاً، و هو أنّ القارئ لبعض مسائل الأباني المطروحة في الطرابلسيّات الثانية ـ و خاصّة المسائل الخمس الأُولى منها ـ يجد و كأنّه ينقل كلاماً لشخصٍ من المخالفين، و أنّ الكلام ليس له، فإنّ القارئ لهذه المسائل يخال أنّ الأباني كان قد عرض الطرابلسيّات الأُولى ـ خاصّة المسألة الأُولى التي يدور بحثها حول النصّ و الإمامة ـ على بعض المخالفين، فكتب ذلك الشخص ردّاً، فقام الأباني بتلخيص عباراته و إضافة إشكالات جديدة، ثمّ أرسلها إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها.

كما يحتمل أنّ الأباني كان مطّلعاً بصورةٍ جيّدةٍ جدّاً على آراء و مباني المخالفين أو كان مختلطاً بهم، بحيث تمكّن من إيراد هذه الإشكالات على لسانهم.

كما يحتمل أنّ ذلك المخالف الذي احتملنا أنّ الأباني قد نقل كلامه، أو أنّ المخالفين الذين احتملنا أنْ يكون الأباني قد قرّر كلامهم، يحتمل أنْ يكونوا من المعتزلة، و يشهد لذلك قولُ الشريف المرتضى في خلال جواب المسألة الخامسة: «و أرى كثيراً من المعتزلة...»، فهو قد وجّه كلامه إليهم بصورةٍ مفاجئة، و كأنّه كان

يعلم أنّ الكلام موجّهٌ إليهم، و أنّ السؤال كان منهم، أو تقريراً لكلامهم.

و يشهد لذلك أيضاً ما ذكره الأباني في المسألة السادسة على لسان المخالف: «نحن نعلم أنّ الدلالة قد قامت على أنّ المعرفة باللّٰه سبحانه غيرُ مستفادة من جهته، و لا من جهة الرسول عليه السلام...»، و هذا الكلام أنسب بمباني المعتزلة من غيرهم.

و يشهد له أيضاً أنّ الأباني قد نقل في المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى كلاماً مطوّلاً على لسان المعتزلة، و صرّح بذلك، و هو يدلّ على ارتباطه بهم، أو اطّلاعه على فكرهم.

ترتيب مسائل الطرابلسيّات الثانية

تحتوي هذه المسائل على اثنتي عشرة مسألة، و هي ناظرة ـ كما تقدّم ـ إلى مسائل من الطرابلسيّات الأُولى، و ذلك كما يلي:

المسائل الخمس الأُولى طرحت فيها إشكالات على كلام للشريف المرتضى في المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، حيث قام الأباني بنقل نصّ كلام الشريف المرتضى في تلك المسألة، ثمّ طرح الإشكالات الموجّهة إليه في ضمن خمس مسائل.

و قد تمّ تركيز هذه المسائل على بحث الغيبة، ما عدا المسألة الثانية، حيث تعرّض فيها إلى بحث الحاجة إلى الإمام، و إن كان يمكن أن يتمّ ربطه ببحث الغيبة. إذن، أكثر بحوث هذه المسائل ناظرٌ إلى بحثٍ مشترك و هو بحث الغيبة.

و يشهد لذلك أنّ السائل الأباني بعد نهاية المسألة الخامسة، طالَبَ الشريف المرتضى بالإجابة، و يظهر من هذا أنّ تلك المسائل الخمس الأُولى واقعة في سياق واحد.

و أمّا المسألة السادسة فناظرة إلى بحثٍ آخر طرح في المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، و هو بحث عصمة الإمام، فقد قام الأباني بنقل نصّ كلام الشريف المرتضى أيضاً في تلك المسألة، عاطفاً إيّاه على النصّ الذي نقله في المسألة الأُولى

من الطرابلسيّات الثانية، حيث قال: «ثمّ قال ـ لا زال التوفيق بأقواله و أفعاله مقروناً ـ: و الذي يدلّ على عصمة الإمام...».

و أمّا المسألة السابعة فتحدّثت عن وجه حاجة المعصوم عليه السلام إلى إمام، مع أنّ العلّة المعروفة للحاجة إلى الإمام ـ و هي جواز الخطأ و فعل القبيح ـ غير موجودة فيه.

و هذه المسألة تختلف بعض الشيء عن باقي المسائل، فإنّ الشريف المرتضى لم يذكر فيها نصّ السؤال، و إنّما أشار إلى محتواه. و هذه الخصوصيّة موجودة أيضاً في المسألة الثانية عشرة و الأخيرة من هذه المسائل، و سوف نتحدّث بعد قليل عن هاتَيْن المسألتَيْن إن شاء اللّٰه تعالى.

و أمّا المسألة الثامنة فيستمرّ الأباني بتوجيه إشكالاته على جزء آخر من المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، و هو البحث عن حال الجاحدين للنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام.

و في المسألة التاسعة يتعرّض أيضاً إلى إشكال على نهاية المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، و يدور البحث في هذه المسألة حول مقارنة حال أمير المؤمنين عليه السلام و هارون عليه السلام في تركه المنازعة في أمر الخلافة. و بختام هذه المسألة تنتهي إشكالات الأباني على المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى.

و أمّا المسألة العاشرة فيناقش الأباني فيها ما ذكره الشريف المرتضى من جواب على المسألة السابعة من الطرابلسيّات الأُولى، و الذي يدور حول الخبر الذي سأل فيه ابنُ السكيت الإمامَ الرضا عليه السلام عن معجزات الأنبياء عليهم السلام، و بيان وجه مناسبة هذا الخبر مع مذهب الصرفة الذي كان يؤمن به الشريف المرتضى. إذن البحث في هذه المسألة يدور حول مذهب الصرفة.

و في المسألة الحادية عشرة ناقش الأباني ما جاء في كلام الشريف المرتضى عند

الإجابة عن المسألة التاسعة من الطرابلسيّات الأُولى، و الذي يدور حول ما ورد من أخبار حول المسوخ، و بيان حقيقة المَسخ. و قد نقل العلّامة المجلسي هذه المسألة في كتابه بأكملها[١].

و أمّا المسألة الثانية عشرة و الأخيرة، فتحدّثت عن موضوع إخبار النمل و كلامهم، و كيفيّة ذلك، و الذي كان الشريف المرتضى قد تعرّض للإجابة عليه في المسألة التاسعة أيضاً من الطرابلسيّات الأُولى.

و قد تقدّم أنّ المسألة الثانية عشرة تشابه المسألة السابعة في أنّه لم يُذكر فيها نصّ السؤال، و إنّما تمّ تلخيصه من قبل الشريف المرتضى. و قد نقل العلّامة المجلسي هذه المسألة في كتابه أيضاً[٢].

و بهذا اتّضح ما قدّمناه من أنّ حقيقة الطرابلسيّات الثانية إنّما هي تعليقةٌ نقديّة على بعض مسائل الطرابلسيّات الأُولى. و سوف ينفعنا هذا الأمر لحلّ مشكلة سوف يأتي التطرّق لها بعد قليل إنْ شاء اللّٰه تعالى.

عدد مسائل الطرابلسيّات الثانية

قد يبدو هذا العنوان غريباً بعض الشيء، فقد تقدّم قبل قليل أنّ الطرابلسيّات الثانية تحتوي على اثنتي عشرة مسألة، فما السبب في تخصيص بحث لمعرفة عدد مسائلها؟!

الجواب: السبب هو أنّ البُصْروي ذكر في فهرسه الذي أعدّه لمصنّفات الشريف المرتضى أنّ عدد مسائلها عشر مسائل فقط. فلو كان قد ذكر عدداً أكبر من الاثني عشر لقلنا إنّ بعض المسائل قد سقطت من النسخ التي وصلتنا، و لكنّه قد ذكر هنا عدداً أقلّ من الاثني عشر، و ظاهره يدلّ على أنّ هناك مسألتَيْن زائدتَيْن و ليستا من

---

١. بحار الأنوار، ج٥٨، ص١١٠.

٢. المصدر، ج٦١، ص٨٧.

الطرابلسيّات الثانية، فما سبب هذا الاختلاف في العدد بين ما ذكره البُصروي و بين ما هو موجود في النسخ التي بأيدينا؟

يمكن إرجاع السبب إلى اختلاف عدد الأسئلة و الأجوبة، فالظاهر أنّ الأباني قد أرسل عشرة أسئلة فقط، و لكن الشريف المرتضى قام بفصل جزءين من مسألتين من هذه المسائل، و أجاب عنهما بصورةٍ مستقلّة، فصارت الأجوبة اثني عشر جواباً، و بذلك صرنا أمام عشرة أسئلة و اثني عشر جواباً.

و الظاهر أنّ البُصروي كان قد اطّلع على الأسئلة فقط، فقال: إنّها عشرة، و لو كان قد انتظر جواب الشريف المرتضى عليها لكان يقول إنّها اثنتي عشرة مسألة، كما هو موجود في النسخ.

و بذلك يمكن حلّ التناقض الظاهري المذكور بين كلام البُصروي و بين النسخ، و اللّٰه العالم بخفايا الأُمور.

ثمّ يظهر أنّ المسألتَيْن اللتَيْن فصلهما الشريفُ المرتضى، و أجاب عنهما بصورةٍ مستقلّة هما المسألتان اللتان أشرنا إليهما قبل قليل، و هما المسألة السابعة و الثانية عشرة، فإنّ هاتين المسألتَيْن تختلفان عن باقي المسائل في أنّ الشريف المرتضى قد حذف نصّ السؤال منها، و اكتفى بتلخيص مضمون السؤال. و الظاهر أنّ السؤال عن هاتَيْن المسألتَيْن كان موجوداً في ذيل المسألتَيْن السابقتَيْن عليهما؛ أعني السادسة و الحادية عشرة.

و العلاقة بين المسألتَيْن الحادية عشرة و الثانية عشرة واضحة؛ فإنّ كلتَيْهما تتعرّضان إلى الإشكال على جهتَيْن من جهات المسألة التاسعة من الطرابلسيّات الأُولى، كما تقدّم.

و أمّا المسألتان السادسة و السابعة فيمكن العثور على وجهٍ مشتركٍ بينهما أيضاً و إن كان بتكلّف، فإنّهما تعرّضا أيضاً إلى الإشكال على وجهَيْن من وجوه المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى.

تاريخ تأليف الطرابلسيّات الثانية

لم يذكر أحدٌ تاريخ تأليف هذه المسائل، و لكنْ أشار الشريفُ المرتضى في جوابه عن المسألتين السابعة و الثانية عشرة إلى شيءٍ يمكن أن نستكشف من خلاله سنة تأليف المسائل بصورة دقيقة، و ذلك من خلال ملاحظة يلي:

أوّلاً: قال في خلال جوابه عن المسألة السابعة عند حديثه عن وجه حاجةِ المعصوم إلى إمام: «و قد أجبنا عن هذه الشبهة، و أوضحناها في جواب المسألة التاسعة من المسائل الواردة في سنتنا هذه». و لم نعرف في بداية الأمر هذه المسألة التي أشار إليها الشريف المرتضى هاهنا، و احتملنا أنّها مسألة من مجموعة مسائل مفقودة، كما احتملنا أنْ تكون جزءاً من مسائل أُرسلت من إحدى مدن الشام، حيث السائل الأباني، مثل المسائل الحلبيّات، أو الدمشقيّات، أو الصيداويّات، أو حتّى المصريّات؛ و ذلك بسبب ما يظهر من كلام الشريف المرتضى الآنف من أنّ الأباني عارفٌ بهذه المسائل بصورةٍ كاملة، بحيث لم يرَ حاجة إلى ذكر اسمها.

و لكن لم يخطر على ذهننا شيءٌ واحد، و هو أنْ تكون المسائل المُشار إليها هي الطرابلسيّات الثالثة!!! و ذلك لسببٍ واضح و بسيط، و هو أنّ الظاهر من كون الطرابلسيّات الثالثة ثالثة هو أنّها متأخّرةٌ من حيث الترتيب الزمني على الثانية، فلا يمكن بطبيعة الحال الإرجاع اليها، و لكن عندما رجعنا إلى المسألة التاسعة من الطرابلسيّات الثالثة التي أشار إليها الشريف المرتضى آنفاً وجدنا و بكلّ عجبٍ أنّها تبحث عن الموضوع المذكور، و هو وجه حاجةِ المعصوم إلى إمام، و في المسألة التاسعة بالضبط، كما ذكر الشريف المرتضى!!!

ثانياً: و قال في جوابه عن المسألة الثانية عشرة: «... فأمّا الكلام فيما يخصّ الهدهد، فقد استقصيناه في جواب المسائل الواردة في عامنا هذا». و إذا راجعنا الطرابلسيّات الثالثة أيضاً، وجدنا أنّ البحث عن الهدهد قد تمّ التطرّق إليه بالاستقصاء

و التفصيل في المسألة التاسعة عشرة منها.

إنّ هاتَيْن العبارتَيْن لا تَدَعَان مجالاً للشكّ في أنّ الشريفَ المرتضى قد أرجع في جواب الطرابلسيّات الثانية إلى الثالثة، و هو يدلّ على تأخّر الثانية عن الثالثة من الناحية الزمنيّة، و أنّ كلتَيْهما قد تمّ تأليفهما في سنةٍ واحدة، كما صرّح الشريفُ المرتضى بذلك.

و لكن إذا كان كذلك، فكان يجب أن تسمّى الثانية ثالثة، و الثالثة ثانية، لا كما هو موجود الآن بين أيدينا.

و للجواب يمكن أن نقول: بناءً على ما تقدّم من أنّ حقيقة الطرابلسيّات الثانية ليست شيئاً سوى أنّها تعليقةٌ نقديّةٌ على الأُولى، فلذلك وُضعت من حيث الترتيب بعدها لتكون ذيلاً لها، و لكي لا تنفصل مطالبهما بأبحاثٍ أجنبيّة مذكورة في الثالثة، فترتيب الثانية و الثالثة ليس ترتيباً زمنيّاً، بل هو ترتيبٌ من حيث الرتبة و المحتوى.

و بهذا يظهر أنّ الأباني قد أرسل المسائل الأُولى، ثمّ أرسل مسائل أُخرى، و هي التي نسمّيها اليوم: بـ: المسائل الطرابلسيّات الثالثة، و بعد ذلك عنّ له في نفس السنة أن يقوم بنقد الأُولى، فقام بإرسال نقده، الذي نسمّيه اليوم بـ: المسائل الطرابلسيّات الثانية.

و لعلّه لهذا السبب ذكر الشيخُ الطوسي في الفهرست أنّ الطرابلسيّات مجموعتان فقط: أُولى و ثانية، و يعني بها الأُولى و الثالثة؛ باعتبار أنّ ما نسمّيه بالثانية ليست مجموعةً مستقلّةً، و إنّما هي ذيلٌ للأُولى، و لذلك لم يذكرها.

و بهذا نحتمل ـ مجرّد احتمال ـ أنّ الطرابلسيّات الرابعة التي ذكرها البُصروي و المفقودة بالكامل، كانت ذيلاً للثالثة و تعليقةً نقديّةً عليها، فلا تبقى عندنا في الحقيقة إلّا طرابلسيّتان ـ كما ذكر الشيخ الطوسي ـ لا أربع، و اللّه العالم بحقيقة الحال.

و لنرجع إلى بحثنا و هو معرفة تاريخ تأليف الطرابلسيّات الثانية، فإنّ عبارتَي الشريف المرتضى المتقدّمتين قد دلّتا على أنّ الطرابلسيّات الثانية و الثالثة قد أُجيب

عنهما في سنةٍ واحدة، و سوف يأتي بعد قليل أنّ الطرابلسيّات الثالثة وردت في شعبان من سنة ٤٢٧ هـ، فهذا يعني أنّ تأليف الثانية قد تمّ في هذه السنة، لكن في فترةٍ متأخّرة من شعبان، أي في أواخر سنة ٤٢٧ هـ.

و يمكن أن نستفيد من هذا التاريخ شيئاً، و هو أنّ الكتب التي لا نعرف أيّ شيء عن تاريخ تأليفها، و التي أرجع إليها الشريف المرتضى في الطرابلسيّات الثانية، قد تمّ تأليفها قبل سنة ٤٢٧ هـ، و هي: المسائل الحلبيّات[1]، و الكلام المفرد في الوعيد.

و لا بأس بالإشارة إلى أنّه قد أرجع فيها إلىٰ كتبٍ أُخرى من مؤلّفاته، و هي المقنع في الغيبة، و الشافي، و الذخيرة، إضافةً إلى الطرابلسيّات الأُولى و الثالثة، كما تقدّم.

فائدة في معرفة تاريخ تأليف كتاب العدّة للشيخ الطوسي

بعد أن تعرّفنا على تاريخ تأليف الطرابلسيّات الثانية و هو سنة ٤٢٧ هـ، أمكننا استطراداً أن ننتفع بهذا التاريخ لمعرفة تاريخٍ تقريبيٍّ لتأليف كتاب عدّة الأُصول للشيخ الطوسي، و الذي تدور حول تاريخ تأليفه بحوث و تساؤلات كثيرة، و ذلك من خلال بيان ثلاث نقاط:

الأُولى: تعرّض الشريفُ المرتضى في ضمن الجواب عن المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الثانية إلى بحث حول أنّه هل يجوز أن يكون شيءٌ من الحقّ عند الإمام

---

١. ذكر البُصروي في فهرسه أنّ الحلبيّات ثلاث مجموعات: أُولى و ثانية و ثالثة. و لم يحدّد الشريف المرتضى هنا عند إرجاعه إلى الحلبيّات رقمَ المجموعة التي أرجع اليها، و يظهر أنّه يريد الحلبيّات الأُولى؛ لأنّه عادة عند ورود المجموعة الأُولى من أيّ مسائل، لا يعلم المجيب أنّه ستلحقها مجموعةٌ أو مجموعات أُخرى، فيسمّيها باسمها من دون التحديد بأنّها أُولى، و لكن عندما تردُ المجموعة الثانية فحينئذٍ يبدأ بتسمية الأُولى بأنّها أُولى لتمييزها عن الثانية.
إذن، يظهر من الإطلاق أنّ المشار اليه هو الأُولى قبل ورود المجموعة الثانية. و قد تقدّم نظير هذا البحث عند كلامنا عن الطرابلسيّات الأُولى. فإذا صحّ هذا الاستظهار فهو يعني أنّ الحلبيّات الأُولى قد وردت قبل سنة ٤٢٧ هـ.

الغائب عليه السلام لا يعلمه المكلّفون؟

فذكر في الجواب أنّه كان يؤمن سابقاً بعدم جواز ذلك، و أنّه لو خفي شيء على المكلّفين لوجب أن يَظهر الإمام و يَترك التقيّة ليعرّف المكلفين بذلك.

ثمّ صرّح بأنّه الآن ـ أي عند إجابته عن هذه المسألة ـ قد تغيّر رأيه، و أخذ يذهب إلى جواز ذلك، فقال:

> و الذي يقوى الآن في نفسي و يتّضح عندي أنّه غير ممتنعٍ أن يكون عند إمام الزمان عليه السلام ـ غائباً كان أو حاضراً ـ من الحقّ في بعض الأحكام الشرعيّة ما ليس عندنا.

إنّ العبارة الأخيرة صريحة بأنّ تغيير رأيه في هذه المسألة قد تمّ عند كتابته جواب الطرابلسيّات الثانية التي تقدّم أنّه ألّفها في فترةٍ متأخّرةٍ من سنة ٤٢٧ هـ.

الثانية: لقد أشار الشيخ الطوسي في أواخر كتاب العدّة إلى هذا التغيير في الرأي عند الشريف المرتضى الذي حصل سنة ٤٢٧ هـ، و صرّح بأنّ التغيير كان قد حصل مؤخّراً، فقال:

> و ذكر المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي قدّس اللّٰه روحه[١] أخيراً: أنّه يجوز أن يكون الحقّ فيما عند الإمام، و الأقوال الأُخر تكون كلّها باطلة، و لا يجب عليه الظهور؛ لأنّه إذا كنّا نحن السبب في استتاره، فكلّما يفوتنا من الانتفاع به و بتصرّفه و بما معه من الأحكام، نكون قد أُتينا من قِبَل نفوسنا فيه، و لو أزلنا سبب الاستتار لظهر و انتفعنا به، و أدّى إلينا الحقّ الذي عنده[٢].

---

١. هذا من إضافات النسّاخ، والا فإن تأليف العدّة قد تمّ في حياة الشريف المرتضى.

٢. العدّة في أُصول الفقه، ج ٢، ص ٦٣١. كما قال الشيخ في كتاب الغيبة شيئاً قريباً من هذا، و هو: «و كان المرتضى رحمه اللّٰه يقول أخيراً: لا يمتنع أن يكون هاهنا أُمور كثيرة غير واصلة إلينا هي مودعة عند الإمام عليه السلام، و إن كان قد كتمها الناقلون، و لم ينقلوها». الغيبة، ص ٩٧.

إذن، لقد أشار الشيخ الطوسي في العدّة إلى التغيير الذي حصل في رأي الشريف المرتضى في سنة ٤٢٧ عند إجابته على الطرابلسيّات الثانية، و هذا يعني أنّ تأليف العدّة قد وقع بعد سنة ٤٢٧ ه.

الثالثة: إذا أضفنا إلى ذلك أنّ تأليف العدّة حصل قبل تأليف الذريعة للشريف المرتضى ـ و ذلك بدليل تصريح الشيخ الطوسي في مقدّمة العدّة بعدم تأليف الشريف المرتضى لكتابٍ مستقلٍّ في أُصول الفقه، و هذا يعني أنّ الذريعة لم يكن قد تمّ تأليفه آنذاك ـ و الذي انتهى منه في شوّال من سنة ٤٣٠ ه، فهذا يعني أنّ تأليف العدّة قد وقع بعد الطرابلسيّات الثانية و قبل الذريعة، أي أنّه قد وقع في خلال سنتي ٤٢٨ه و ٤٢٩ ه، و ربما في شيءٍ ممّا قبلهما و بعدهما، أي في شيءٍ من سنتي ٤٢٧ه و ٤٣٠ ه.

الطرابلسيّات الثالثة

كتب الأباني هذه المسائل و أرسلها إلى بغداد، فوردت على الشريف المرتضى في شعبان من سنة ٤٢٧ ه، كما تقدّم[١] و كما جاء في بعض نسخها.

و هذه المسائل تشتمل على ثلاث و عشرين مسألة، كما ذكر البُصروي في فهرسه. و لكن يظهر أنّ في بعض نسخ فهرس البُصروي أنّها خمس و عشرون مسألة[٢]. فإذا صحّت هذه النسخة فهو يعني أنّ مسألتَيْن قد سقطتا من الطرابلسيّات الثالثة.

---

١. و قد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣ه) هذه المسائل في فهرسه الذي خصّصه لذكر مؤلّفات الشريف المرتضى، و الذي أجازه الأخيرُ إيّاه في سنة ٤١٧ه أو ٤١٩ ه، و هذا يعني أنّ البُصروي استمرّ في إكمال فهرسه إلى ما يقارب العشر سنوات، فقد أجازه الشريف المرتضى بأنْ يقوم بإضافة ما يتجدّد من مؤلّفاته إلى هذا الفهرس.

و الظاهر أنّ البُصروي توقّف بعد ذلك عن إضافة كتب جديدة من كتب الشريف المرتضى، فلا نراه يذكر في فهرسه أجوبة المسائل الرسّية الأُولى التي فُرغ منها في المحرّم من سنة ٤٢٩ ه، و لا كتاب الذريعة الذي انتهى تأليفه في شوّال من سنة ٤٣٠ ه.

٢. الفوائد الرجاليّة، ج ٣، ص ١٥٣، الهامش ١.

و لكن الذي يضعّف هذا الاحتمال أنّ أكثر نسخ فهرس البُصروي ذكرت أنّ المسائل ثلاث و عشرون مسألة، إضافةً إلى ما جاء في نهاية بعض مخطوطات الطرابلسيّات الثانية، و التي تحتوي كلّها على ثلاث و عشرين مسألة: «نجزت المسائل الطرابلسيّات» و يظهر منه أنّها تامّة و ليس فيها نقص، و اللّٰه أعلم.

و معظم هذه المسائل كلاميّة، كما أنّ فيها مسائل تفسيريّة و تاريخيّة إلّا أنّه تمّ ربطها ببحوث كلاميّة، ما عدا مسألة واحدة، و هي المسألة الثانية و العشرون فهي مسألة فقهيّة و يدور موضوعها حول نذر الصوم، و قد نقل ابن إدريس (ت٥٩٨ ه) قسماً من هذه المسألة[1].

و قد أرجع الشريف المرتضى في هذه المسائل إلى مجموعة من كتبه و رسائله، و هي: الملخّص، و الذخيرة، و مسألة حول علم الإمام، و مسألة حول عبادة ولد الزنا، و مسألة من تكملة الأمالي حول تأويل قوله تعالى: ﴿وَ لاٰ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾، و مسألة قديمة حول تأويل قوله تعالى: ﴿وَ لاٰ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ أَمْوٰاتاً﴾، و تنزيه الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام، و المسائل السلّاريّة، و كتاب الأمالي، و مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، و هي من مسائل تكملة الأمالي، إضافةً إلى الطرابلسيّات الأُولى. و هذا يعني أنّ كلّ هذه الكتب و الرسائل قد أُلّفت قبل سنة ٤٢٧ه، إمّا بفترةٍ بعيدة أو قريبة.

و قد أورد السائل الأباني في المسألتَيْن الأولَيَين إشكالين على صفة الإدراك.

ثمّ أورد في المسائل الخمس التالية خمسة إشكالات على صفة الإرادة. و صرّح بأنّ هذه الإشكالات ليست منه، و الظاهر أنّه نقلها من كتابٍ أو رسالةٍ لأحدهم، أو أخذها منه شفهيّاً.

---

١. السرائر، ج ١، ص ٣٧٠.

و صرّح في نهاية مسألته السابعة بأنّه سوف يبدأ بعد ذلك بطرح إشكالاته الخاصّة التي طرأت على ذهنه، حيث قال: «و وليّه [يعني بذلك نفسَه] الآن يستأنف الأسئلة عن مهمّاتٍ نتجها فكره لفظاً و معنى، و لم يجد لغيره في معناها قولاً في ذلك».

و هذا الكلام يدلّ على أنّ الإشكالات التالية كلّها له، ولكنّا نشاهد أنّه في المسألة الثامنة ينقل إشكال أحدهم، حيث قال في أثناء المسألة: «ثمّ سأل نفسه فقال»، و لكن الظاهر أنّ هذا من إضافات الشريف المرتضى، حيث كان يضيف أحياناً كلاماً من عنده إلى المسألة، فيكون المقصود من «نفسه» نفس السائل الأباني.

ثمّ إنّ السائل الأباني نقل في المسألة الحادية و العشرين مناظرةً له مع بعض الملحدين حول معارضة القرآن.

و **الجدير** بالذكر أنّ سنة ٤٢٧هـ كانت سنةً مليئة بالإنتاج العلمي بالنسبة للشريف المرتضى، فقد أملى فيها عدّة رسائل:

ففي المحرّم من هذه السنة أملى رسالةً في نكاح المتعة، و رسالة في صيغة البيع.

و في صفر كتب رسالة حول استحقاق مدح الباري على الأوصاف.

و في ربيع الأوّل ألّف رسالةً حول المنع من العمل بأخبار الآحاد، و رسالة حول أنّ الجسم لم يكن كائناً بالفاعل.

و في ربيع الآخر كتب رسالة في ألفاظ الطلاق[1].

و تقدّم أنّه في شعبان وردت عليه الطرابلسيّات الثالثة و أجاب عليها، و بعدها أجاب على الطرابلسيّات الثانية.

هذا إضافةً إلى انشغاله في هذه السنة بأحداث سياسيّة مختلفة، ففي ربيع الآخر من هذه السنة نُقل الوزير أبو القاسم بن ماكولا بعد أن قُبض عليه، و سُلّم إليه، أي إلى الشريف المرتضى.

---

١. مجلّة كتاب الشيعة(يوميات الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص ٧٧.

و كذلك مضى المَلِك جلال الدولة (ت ٤٣٥هـ) في هذه السنة إلى الكرخ مرّة أُخرى إلى دار الشريف المرتضى مستتراً، بعد أن شغب عليه الجند ثانية، فقد كان قد لجأ إليه في سنة ٤٢٤هـ لنفس السبب[١].

و لتفصيل البحث عن هذه الأحداث مجالٌ آخر، و الهدف من الإشارة إليها هنا هو التنبيه على الهمّة و المثابرة التي كان يتمتّع بها الشريف المرتضى، حيث لم تمنعه الأحداث السياسيّة، و لا تقدّمه في العمر ـ فقد كان آنذاك قد تجاوز السبعين من عمره ـ من الإجابة على أعقد المسائل و الشبهات الكلاميّة و أعوصها، و تقديم إنتاجٍ علميٍ عميق يعجز الكثير من أبناء عصرنا عن استيعاب أوّلياته.

الطرابلسيّات الرابعة

ذكرها البُصْروي في فهرسه، و ذكر أنّها خمس و عشرون مسألة، و هي مفقودة.[٢]

و الظاهر أنّ بعض نسخ فهرس البُصروي لا يحتوي على الطرابلسيّات الرابعة[٣]، كما لم يذكرها السيد الأمين عند ترجمته للسائل الأباني[٤]. و لكن الذي يضعّف هذا وجودُها في أكثر نسخ الفهرس، و نقلُ الميرزا الأفندي لها عن البُصْروي[٥].

و تقدّم أنّ من المحتمل أن تكون طبيعة هذه المسائل مشابهة لطبيعة الطرابلسيّات الثانية التي تقدّم الكلام عن كونها تعليقةً على الأُولى، فمن المحتمل أنّ الرابعة تعليقة و ذيل للثالثة أيضاً، و يشهد له ما تقدّم من أنّ الشيخ الطوسي اكتفى بذكر طرابلسيَّتَيْن فقط: الأُولى و الثانية، و الذي يظهر منه أنّه يشير إلى الطرابلسيّات الأُولى و الثالثة، و أمّا

---

١. مجلّة كتاب الشيعة(يوميات الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص ٧٧ ـ ٧٨.

٢. مجلّة كتاب الشيعة(إجازتان من الشريف المرتضى)، العدد المزدوج ٩ ـ ١٠، ص ٢٥٦.

٣. الفوائد الرجاليّة، ج ٣، ص ١٥٣، الهامش ١.

٤. أعيان الشيعة، ج ٢، ص ١٢٤.

٥. رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٨.

الثانية و الرابعة فهما تابعتان لهما، و اللّٰه العالم.

كما تقدّم أنّ العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) و العلّامة المجلسي (ت ١١١١هـ) نقلا مقاطع من المسائل الطرابلسيّات، و لم يحدّدا رقم المسائل التي نقلا منها، كما أنّ ما نقلا منه غير موجود فيما بأيدينا من الطرابلسيّات الثلاث. و نحن نحتمل أنّه قد حصل خلطٌ عندهما بين الطرابلسيّات و بين مسائل أُخرى للشريف المرتضى.

و لكن لوجود احتمال صحّة ما نقلاه، و لكون جميع مسائل الطرابلسيّات الرابعة مفقودة، آثرنا أن نورد ما نقله العلّامتان هنا في ذيل الكلام عن الرابعة.

١. قال العلّامة الحلّي:

> نقل السيّد المرتضى في المسائل الطرابلسيّة، عن بعض علمائنا أنّ الأذان و الإقامة واجبان على الرجال خاصّة دون النساء، في كلّ صلاة جماعةٍ، في سفرٍ أو حضرٍ. و يجبان عليهم جماعةً و فرادىٰ في الفجر، و المغرب، و صلاة الجمعة، و يجب عليهم الإقامة دون الأذان في باقي الصلوات المكتوبات.[1]

و قد وردت عبارة شبيهة بهذه العبارة في جُمل العلم و العمل ـ كما أشار إلى ذلك محقّقو كتاب منتهى المطلب، و هي:

> الأذان و الإقامة يجبان على الرجال دون النساء في كلّ صلاةٍ جماعةٍ، في سفرٍ أو حضرٍ، و يجبان عليهم فرادىٰ، سفراً و حضراً في الفجر و المغرب و صلاة الجمعة. و الإقامة من السنن المؤكّدة، و إنْ كانت بحيث ذكرنا وجوبها أوكد من سائر المواضع[2].

فهل حصل خلطٌ بين الطرابلسيّات و جُمل العلم؟ لا ندري.

---

١. منتهى المطلب، ج ٤، ص ٤٠٩.

٢. رسائل الشريف المرتضى (جُمل العلم و العمل)، ج ٣، ص ٢٩.

٢. و قال أيضاً:

مسألة: التسليمة الأُولى من الصلاة، قال علم الهدى في المسائل الطرابلسية: «لم أجد لأصحابنا فيه نصّاً، و يقوى عندي أنّها من الصلاة، و به قال الشافعي خلافاً لأبي حنيفة»[١].

و قد وردت عبارة شبيهة بهذه العبارة أيضاً في الناصريّات، و هي:

تكبيرة الافتتاح من الصلاة و التسليم ليس منها. لم أجد لأصحابنا إلى هذه الغاية نصّاً في هاتَيْن المسألتَيْن، و يقوى في نفسي أنّ تكبيرة الافتتاح من الصلاة، و أنّ التسليم أيضاً من جملة الصلاة، و هو ركنٌ من أركانها، و هو مذهب الشافعي[٢].

فهل حصل خلطٌ أيضاً بين الطرابلسيّات و الناصريّات؟ الأمر غامض.

٣. و قال العلّامة المجلسي:

روى الشيخ المفيد رحمه اللّٰه في الرسالة المذكورة [يعني رسالة ذبائح أهل الكتاب]، و السيّد المرتضى في جواب المسائل الطرابلسيّات، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّٰه، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن شعيب العقرقوفي، قال:

كنت عند أبي عبد اللّٰه عليه السلام و معنا أبو بصير، و أُناس من أهل الجبل يسألونه عن ذبائح أهل الكتاب، فقال لهم أبو عبد اللّٰه عليه السلام: «قد سمعتم ما قال اللّٰه عزّ و جلّ في كتابه».

فقالوا له: نحب أن تخبرنا أنت.

---

١. منتهى المطلب، ج٥، ص ٢١٠.

٢. المسائل الناصريّات، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

فقال: «لا تأكلوها».

قال: فلمّا خرجنا من عنده، قال لي أبو بصير: كُلّها، فقد سمعته و أباه جميعاً يأمران بأكلها.

فرجعنا إليه، فقال لي أبو بصير: سَلْه.

فقلتُ: جعلت فداك، ما تقول في ذبائح أهل الكتاب؟

فقال: «أليس قد شهدتنا اليوم بالغداة، و سمعت؟».

قلت: بلى.

قال: «لا تأكلها».

فقال لي أبو بصير: كُلْها، و هو في عنقي. ثُمّ قال: سَلْهُ ثانيةً، فسألته، فقال لي مثل مقالته الأُولى: «لا تأكُلْها».

فقال لي أبو بصير: سَلْهُ ثالثةً.

فقلت: لا أسألُه بعد مرّتين[1].

٤. و قال أيضاً:

و عن الرسالة المذكورة و الطرابلسيّات بالإسناد المتقدّم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن حَنَان بن سَدير، عن الحسين بن المنذر، قال:

قلت لأبي عبد اللّٰه عليه السلام: إنّا قومٌ نختلف إلى الجبل، و الطريق بعيدٌ بيننا و بين الجبل فراسخ، فنشتري القطيع و الاثنين و الثلاثة، فيكون في القطيع ألف و خمسمئة، و ألف و ستّمئة، و ألف و سبعمئة شاة، فتقع الشاة و الاثنتان و الثلاثة، فنسأل الرعاة الذين يجيئون بها عن أديانهم، فيقولون: نصارى، فأيّ شيءٍ قولك في ذبائح اليهود و النصارى؟

---

١. بحار الأنوار، ج٦٣، ص١٦.

فقال لي: «يا حسين، هي الذبيحة، و الاسم لا يؤمّن عليه إلّا أهل التوحيد».

ثمّ إنّ حَنَاناً لقي أبا عبد اللّٰه عليه السلام، فقال: إنّ الحسين بن منذر روى عنك أنّك قلت: «إنّ الذبيحة لا يؤمّن عليها إلّا أهلها».

فقال عليه السلام: «إنّهم أحدثوا فيها شيئاً».

قال حَنَان: فسألت نصرانيّاً، فقلت: أيّ شيء تقولون إذا ذبحتم؟ فقال: نقول: باسم المسيح[1].

۵. و قال أيضاً:

الرسالة و الطرابلسيّات بالإسناد الأوّل، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن الحسين بن عبد اللّٰه، قال:

اصطحب المعلّى بن خنيس و عبد اللّٰه ابن أبي يعفور، فأكل أحدهما ذبيحةَ اليهود و النصارى، و امتنع الآخر عن أكلها، فلمّا اجتمعا عند أبي عبد اللّٰه عليه السلام أخبراه بذلك، فقال عليه السلام: «أيّكما الذي أبى؟»

قال المعلّى: أنا.

فقال: «أحسنت»[2].

٦. و قال أيضاً:

و من الرسالة و الطرابلسيّات بالإسناد المتقدّم، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن محمّد بن يحيى الخثعمي، عن أبي عبد اللّٰه عليه السلام، قال: أتاني رجلان أظنّهما من أهل الجبل، فسألني أحدهما عن الذبيحة يعنى ذبيحة أهل الذمّة، فقلت في نفسي: و اللّٰه لا أبرد لكما على ظهري، لا تأكل.

---

١. بحار الأنوار، ج ٦٣، ص ١٧.

٢. المصدر، ج ٦٣، ص ١٧.

قال محمّد بن يحيى: فسألت أنا أبا عبد اللّٰه عليه السلام عن ذبيحة اليهود و النصارى، فقال: «لا تأكل»[1].

۷. و قال أيضاً:

الطرابلسيّات، روى أبو بصير و زرارة، عن أبي عبد اللّٰه عليه السلام أنّه سئل عن ذبيحة أهل الكتاب، فأطلقها[2].

---

١. بحار الأنوار، ج٦٣، ص١٨.

٢. المصدر، ج٦٣، ص٢٠.

الفصل الثالث

التعريف بالنسخ و منهج التحقيق

لقد تمّ جمع مخطوطات المسائل الطرابلسيّات بأجوبتها الثلاث، حسب ما تمّ فهرسته من المخطوطات، و قد تمّت مقابلة أغلبها. و إليك تعريف بمخطوطاتها:

نسخ الطرابلسيّات الأُولى المعتمدة

١. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة، برقم: ١٨٤٩٩،[1] كتب بخطّ النستعليق، و هي من مخطوطات القرن الحادي عشر، ورد عنوان المخطوط كالتالي: «كتاب جوابات مسائل شتّى التي قد سئل السيّد المرتضى رضي اللّه عنه عنها، و هو ذو فوائد كثيرة في أنواع المطالب الدينيّة».

و عرّف في الفهرس بعنوان: «مسائل الآيات» و هو خطأ.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية اللّه السيّد البروجردي في قم المقدّسة، برقم: ١/٣٧٤[2]، و عليها تملّك المحدّث السيّد عبد اللّه بن محمّد رضا شبّر و نقش خاتمه: «الواثق باللّه الغني عبده عبد اللّه الحسيني»، و ملاحظات بخطّ آية اللّه السيّد البروجردي،

---

١. لاحظ: فنخا، ج ١٠، ص ٨٨٧.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ص ٢٢٤.

و في آخرها علامة البلاغ بقوله: «بلغ مقابلة».

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ب».

٣. مخطوطة مكتبة المدرسة الجعفريّة في قائن بخراسان، برقم: ٣/١٤٠،[١] في ضمن مجموعة استنسخها الملّا محمّد اللاري بخطّ نسخ جميل، و فرغ منها في غرّة شهر المحرّم سنة ١٠٤٦ هـ، و هي نسخة مصحّحة، استكتبها الشيخ محمّد ابن خاتون العاملي، و عليها تملّك السلطان محمود القائني في سنة ١١٦٧ هـ، كتبت عناوينها بالشنجرف، و عنوان هذه الرسالة كالتالي: «جوابات المسائل الطرابلسيّة، تأليف سيّدنا العالم العلّامة المحقّ المحقّق، السيّد الشريف المرتضى علم الهدى، ذي المجدين، أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، قدّس اللّٰه روحه، و نوّر ضريحه».

توجد مصوّرتها في مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم: ١٦٩٠.[٢]

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ج».

٤. مخطوطة مكتبة ملك العامّة في طهران، برقم: ١/٥٩٣،[٣] كتبت بخطّ النسخ، و فُرغ من نسخها سنة ١١٢٥ هـ، و كُتبت عناوينها بالشنجرف، و ورد عنوانها في الفهرست هكذا: «أجوبة في المسائل المتفرّقة» و هو خطأ.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «د».

٥. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ١/١٠٨٠،[٤] استنسخها سليمان بن المولى مبارك بن إبراهيم بن عبد اللّٰه بن معين الدين القرشي، بخطّ النسخ، غير مورّخة، و في بعض مواضع النسخة بياض، و الظاهر أنّها نسخت سنة ٩٧٣ هـ لما ورد في أوّل

---

١. فهرس مصوّراتها، ج ٥، ص ١٣٩ـ١٤٢.

٢. لاحظ: الفهرس، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

٣. فهرس مخطوطاتها، ج ٢٥، ص ٩٢ـ٩٣.

٤. فهرس مخطوطاتها، ج ٣، ص ٦١٠ـ٦١٣.

المخطوطة من عبارة: «تمام بخطّ كمال الدين خفري است كه در كلكته سنة ٩٧٣، ترقيم...»، و عبارة: «تاريخ كتابت سنة ٩٧٣هـ». و عليها تملّك «أبو طالب بن القاضي عبد الوهّاب».

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ط».

سائر النسخ

١. نسخة مكتبة حجّة الإسلام الگلپايگاني، برقم ٣/١٠٧، استنسخها حسين الجرفادقاني، غير مورّخة.[١]

٢. مصوّرة مؤسّسة كاشف الغطاء في النجف الأشرف، برقم: ١٠٨٢،[٢] و هي بخطّ الفقيه الشيخ جعفر كاشف الغطاء، ناقصة الأوّل.

٣. نسخة مكتبة السيّد محمّد باقر الحجّة الطباطبائي، برقم: ٧٣، بخطّ النسخ، غير مورّخة.[٣]

٤. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي النجفي، برقم: ٣/١١٣٤٠،[٤] من مخطوطات القرن الثاني عشر.

٥. و قد تكرّر نسخها مرّة أُخرى في نفس المخطوطة المتقدّمة.

نسخ الطرابلسيّات الثانية المعتمدة

١. مخطوطة جامعة طهران، برقم: ٢٢/٦٩١٤،[٥] من مخطوطات القرن الثاني عشر، و قد فرغ من نسخ المجموع سنة ١١٠١هـ، و لم يذكر فيها اسم الناسخ، و قد كتبت من

---

١. فهرس مخطوطات مكتبات گلپايگان، ص ٨١.

٢. دليل مخطوطات كاشف الغطاء، ج ١، ص ٣٩٥.

٣. مخطوطات السيّد محمّد باقر الطباطبائي، ص ٤٧ـ٤٨.

٤. فهرس مخطوطاتها، ج ٢٨، ص ٥٦٢.

٥. المصدر، ج ١٦، ص ٣٩٨.

نسخة صحيحة و قديمة مؤرّخة بسنة ٥٧٤ ﻫ، في الغري الشريف، حيث ورد فيها: «كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت في الخزانة الغرويّة صحيحة جيّدة عتيقة، و الحمد اللّٰه ربّ العالمين». عليها تملّك المولىٰ عبد اللّٰه بن عيسىٰ الإصفهاني، و إهداء النسخة لولده بخطّه و خاتمه، كتبت عناوينها بالشنجرف.

و هذه النسخة تعتبر من النسخ الصحيحة، و إن وُجدت فيها أحياناً أخطاء واضحة.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «د».

٢. مخطوطة مدرسة سپهسالار في طهران، برقم: ٨/٢٥٣٣،[١] فُرغ من نسخها ١٢٤٨ﻫ، و الظاهر أنّ هذه النسخة استنسخت عن النسخة المتقدّمة، أي نسخة جامعة طهران، برقم ٢٢/٦٩١٤.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «س».

٣. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة، برقم: ٢١٠٠٠، فُرغ من نسخها سنة ١٢٤٣ﻫ، و قد جاء في آخرها ما ورد في آخر نسخة سپهسالار.

كتبت النسخة على احتمال قوي من النسخة المتقدّمة، أي مخطوطة جامعة طهران برقم: ٦٩١٤.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «أ».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامّة (مكتبة الأميني) في النجف الأشرف، برقم: ٥٧١، و هي كسائر نسخ الطرابلسيّات الثانية، في ضمن مجموعة تحتوي على رسائل الشريف المرتضى، لم يرد فيها اسم الكاتب، و تاريخ كتابته، و لكن تشتمل على بلاغ مؤرّخ سنة ١٠٩٦ﻫ، بقوله: «بلغ قبالاً من نسخة عليها الاعتماد و بها الاعتداد سنة ١٠٩٦ﻫ».

---

١. فهرس مخطوطاتها، ج ٥، ص ٥٦٠.

و هي نسخة صحيحة تقريباً، و كتبت بخطّ لا بأس به، و هي و إن كانت تختلف في ضبطها مع النسخ الثلاث المتقدّمة، إلّا أنّها ترجع إلى أصل واحد.

كتب عليها عنوان: «مسائل سيّد مرتضى عليه الرحمه» و عليها تملّك العلّامة محمّد باقر المجلسي رحمه اللّٰه بقوله: «بسم اللّٰه، للحقير محمّد باقر بن محمّد تقي مجلسي»، و قد كتب شمس الدين [الهرندي] تحته: «خط مبارك مرحوم مجلسي أعلى اللّٰه تعالى مقامه محترم [كذا]».

ثمّ تملّك الآخوند الملّا محمّد مهدي الهرندي بقوله: «قد تشرّف بتملّكه الفقير إلى اللّٰه الغني ابن رضي الدين محمّد الهرندي محمّد مهدي جمعهم اللّٰه تحت لواء الوليّ». و كتب تحته: «خط شريف مرحوم آخوند ملا محمّد مهدي جدّ بزرگوار است».

ثمّ تملّك الملّا عبد اللّٰه بن الحاج هادي الهرندي، بقوله: «قد صار هذا الكتاب ممّا أعطاني الملك الوهّاب و أنا عبد اللّٰه بن حاجي هادي» و كتب تحته: «خط محترم مرحوم حاجي ملّا عبد اللّٰه مجتهد هرندي جدّ بزرگوار است».

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ن».

و الجدير بالذكر أنّ هذه النسخة اعتمد عليها وفقان خضير محسن الكعبي في تحقيقه للطرابلسيّات المنشور في ضمن مسائل المرتضى.

٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه السيّد هاشم بحر العلوم في النجف الأشرف، برقم: ١٠/٢٤٩، استنسخها ناصر بن الحاج حسين بن الحاج تاج الدين النجفي، مؤرّخة سنة ١٠٨٨ هـ، عليها تملّك كلّ من السيّد علي نقيّ الطباطبائي، و السيّد مرتضى بن أحمد الحسيني الرشتي، و الميرزا محمّد بن محمّد حسين الشرواني، و محمّد حسن المدعوّ بـ: دخيل بن جار اللّٰه، في سنة ١١٧٨ هـ، نسخة مصحّحة.

كتبت النسخة بخطّ جيّد، و هي قليلة الأخطاء تقريباً، و تختلف في الضبط عن النسخ الأربع المتقدّمة.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ب».

٦. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي برقم: ٣٩/١٢٩٢٣، استنسخها راشد بن محمّد بن شاه ولي في المشهد الغروي بخطّ النسخ، من مخطوطات القرن الحادي عشر، نسخة مصحّحة، عليها علامات البلاغ و المقابلة، كتبت عناوينها بالشنجرف.

تعتبر هذه النسخة مصحّحة، و تختلف في الضبط عن سائر النسخ.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «م».

٧. مخطوطة مكتبة الآستانة المقدّسة الرضويّة علىٰ مشرّفها السلام، برقم: ٢١٩١٢، من مخطوطات القرن الحادي عشر، و لم يرد فيها اسم الناسخ، و هي نسخة مغلوطة، و قد انمحت فيها بعض الكلمات و العبائر، و تشبه في ضبطها -إلى حدٍّ مّا- مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي برقم: ١٢٩٢٣.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ق».

٨. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي بقم المقدّسة برقم: ٣/١١٣٤٠،[1] كتبت عناوينها بالشنجرف، كتبت بين سنتي ١١١٦ ـ ١١١٧هـ، و أغلب كلمات هذه النسخة غير منقوطة، و لم نورد ضبطها في الموارد غير المهمّة، و لكن مع ذلك تعتبر هذه النسخة من النسخ الصحيحة، و تشبه في ضبطها نسخة مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي برقم: ١٢٩٢٣.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ع».

٩. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي، برقم: ٧٦١٥هـ، فرغ من نسخ المجموع سنة ١٢٨١هـ، و قد كتبت النسخة من نسخة قديمة كتبت سنة ٦٧٦هـ، و هذه النسخة مغلوطة جدّاً، أشرنا إلى الاختلافات المهمّة مع سائر النسخ.

---

١. فهرس مخطوطاتها، ج ١٦، ص ٧.

تختلف هذه النسخة عن النسخة المتقدّمة، و لا ترجع إلىٰ أصل واحد.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ش».

١٠. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم: ٤/٤٣٨، استنسخها العلّامة الشيخ محمّد بن طاهر السماوي، و فرغ منها في ١٤ شهر رجب سنة ١٣٣٤ ه‍.

تشبه هذه النسخة في ضبطها نسخة المكتبة المرعشيّة برقم: ٧٦١٥، و قراءة هذه النسخة و ضبطها تشتمل على تصحيحات اجتهاديّة من الناسخ، ممّا ساعدت في ضبط بعض الكلمات.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ح».

و قد أُعيد استنساخها مرّة أُخرى في المخطوطة المتقدّمة.

١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورىٰ في طهران، برقم: ٤/٥١٨٧،[1] استنسخها الميرزا محمّد بن علي أكبر، بخطّ النسخ، و فرغ منها ١٢٣٤ ه‍.

و لم يكن ناسخ المجموعة من العلماء، ففيها أخطاء كثيرة، و سقوطات في بعض الأحيان.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ج».

١٢. مخطوطة مكتبة الآستانة المقدّسة الرضويّة، برقم: ٩/٢١٥٠٩،[2] استنسخها آية اللّٰه السيّد أحمد بن محمّد رضا الحسيني الخوانساري، و فرغ منها في رابع شهر رجب سنة ١٣٢٩ ه‍، نسخة غير مصحّحة عليها حواش مختصرة، كتبت عناوينها بالشنجرف.

---

١. فهرس مخطوطاتها، ج ١٦، ص ٧.

٢. فهرس ألف و خمس مئة نسخة مهداة، ص ٣٧٣.

توجد مصوّرتها في المكتبة المرعشيّة، برقم ١٤٩٧.[1]

أوردنا ضبط هذه النسخة في بعض الموارد المهمّة، و رمزنا لها برمز: «ر».

و الظاهر أن السيّد الرجائي قد اعتمد في طبع الرسالة على هذه النسخة.

و قد تمّ مراجعة طبعتي الكتاب، و مقابلتهما، و سوف يجد القارئ اختلافاتهما مع هذه الطبعة، و إليك التعريف بالطبعتين:

١. طبعة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، سنة ١٤٠٥هـ، ج ١، ص ٣٠٧ ـ ٣٥٦.

و قد اعتمد في هذه الطبعة علىٰ نسخة مكتبة آية اللّٰه المرعشي النجفي برقم ١٤٩٧ (و قد تمّ التعريف بها في ضمن مخطوطات الطرابلسيّات الثانية برقم: ١٢).

و قد رمزنا لهذه الطبعة بـ: «طج».

٢. طبعة مسائل المرتضى، إعداد: وفقان خضير محسن الكعبي، بيروت، مؤسّسة البلاغ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص ٢٢ ـ ٢٨٧.

و قد اعتمد في هذه الطبعة علىٰ نسختين: الأُولىٰ مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة برقم: ٥٧١ (و قد تمّ التعريف بها في ضمن مخطوطات المسائل الثانية برقم ٤، و رمزنا إليها بـ: «ن») و الأُخرىٰ مكتبة الإمام الحكيم العامة برقم: ٤/٤٣٨ (و قد تمّ التعريف بها برقم: ١٠، و رمزنا إليها بـ: «ح»).

و قدر رمزنا لهذه الطبعة بـ: «طع».

سائر النسخ

١. مخطوطة مكتبة نوربخش في طهران، برقم: ٣/٧٢١،[2] استنسخها محمّد حسن بن محمّد علي المشهدي الغروي، و فرغ منها سنة ١٢٣٩ هـ.

---

١. فهرس مصوّراتها، ج ٢٤، ص ٣٨.

٢. نشرية نسخ خطى، ج ١٣، ص ١٠١.

٢. مخطوطة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المقدّسة، برقم: ٥/٤٨٦٦، فُرغ من نسخها يوم الخميس عاشر صفر سنة ١٢٤٢ هـ.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي بقم المقدّسة، برقم: ١/١٦٣٢٨،[١] استنسخها غلام رضا العطّار بن الآغا محمّد حسين حناساب الإصفهاني في سنة ١٢٥٥ هـ، و كتبت عناوينها بالشنجرف، ناقصة الأوّل.

٤. مخطوطة المكتبة الوطنيّة، في طهران برقم: ١٦٥٠٩، استنسخها محمّد حسين بن محمّد قاسم الكاشاني سنة ١٢٦٦ هـ، كتبت عناوينها بالشنجرف.

٥. مخطوطة مكتبة ممتاز العلماء في لكنهو بالهند، برقم: ١١/٧٣٣، من مخطوطات القرن الثالث عشر، عليها ختم ممتاز العلماء و تملّك سلطان العلماء.

٦. مخطوطة مكتبة آية اللّه المرعشي النجفي في قم المقدّسة برقم: ١٠/١٤٢٥٤[٢]، استنسخها زين العابدين الخوانساري بخطّ النسخ، من مخطوطات القرن الثالث عشر، كتبت عناوينها بالشنجرف. و قد تكرّر.

٧. مخطوطة مكتبة الآستانة المقدّسة الرضويّة، برقم: ٣٩/٧٨٦[٣]، من مخطوطات القرن الثالث عشر.

٨. مخطوطة مكتبة الشيخ آغا بزرگ الطهراني، غير مرقّمة، استنسخها الشيخ الطهراني بخطّه، غير مؤرّخة، توجد مصوّرتها في مكتبة جامعة طهران، برقم: ١١٦٢.[٤]

٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورىٰ برقم: ٧/٤٤٧١[٥]، غير مورّخة، ناقصة الآخر كثيراً.

---

١. فهرس مخطوطاته، ج ٤١، ص ٤٤١.

٢. المصدر.

٣. فهرس النسخ المهداة، ص ٢٩٣.

٤. فهرس مصوّراتها، ج ٢١، ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥.

٥. فهرس مخطوطاتها، ج ١٢، ص ١٤٦.

١٠. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة، برقم: ٨/١٤٧٥،[١] غير مؤرّخة.

١١. مخطوطة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدّسة، بـرقم: ٢٥/٤٨٩٧[٢]، استنسخها محمّد تقي القائني، بين سنتي ١٠٩٠ ـ ١١٠٠ هـ، نسخة محشّاة كتبت عناوينها بالشنجرف.

نسخ الطرابلسيّات الثالثة المعتمدة

١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي في قم المقدّسة، بـرقم: ٤٠/١٢٩٢٣،[٣] استنسخها راشد بن محمّد بن شاه ولي في المشهد الغروي (بين سنتي ١٠٤٨ ـ ١٠٥٨هـ)، عن نسخة مصحّحة عليها علامة بلاغ، و كتبت عناوينها بالشنجرف.

و قد ورد في أوّلها عبارة: «جواب المسائل الطرابلسيّات الثالثة الواردة في شعبان سنة سبع و عشرين و أربعمائة، و هي مسائل الشيخ أبي الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني رحمه اللّٰه...».

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «م».

٢. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي في قم المقدّسة، برقم: ٤/١١٣٤٠،[٤] كتبت بين سنتي ١١١٦ ـ ١١١٧هـ، و أغلب كلمات هذه النسخة غير منقوطة، و كتبت عناوينها بالشنجرف، في آخرها علامة بلاغ. و هي قوله: «بلغ قبالاً».

و قد ورد في أوّلها ما ورد في أوّل النسخة السابقة.

و قد رمزنا إليها بـ: «ع».

٣. مخطوطة مكتبة الآستانة المقدّسة الرضويّة، بـرقم: ٢١٩١٢، و هي من

---

١. فهرس النسخ المهداة، ص ٣٧٣.

٢. فهرس مخطوطاته، ج ١١، ص ٤٦٤.

٣. فهرس مخطوطاتها، ج ٣٢، ص ٧٧٢.

٤. المصدر، ج ٢٨، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣.

مخطوطات القرن الحادي عشر، و لم يرد فيها اسم الناسخ و هي نسخة مغلوطة، كتبت عناوينها بخطّ بارز، ورد في أوّلها: «... الواردة في شعبان من سنة ٤٢٧ هـ، و هي مسائل الشيخ أبي الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني».

و في آخرها بيت بالفارسيّة، و هو:

«هر كه خواند دعاى طمع دارم زانكه من بندهٔ گنه كارم»[١]

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ق».

٤. مخطوطة مكتبة آية اللّه الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم: ٤٣٨، استنسخها العلّامة الشيخ محمّد بن طاهر السماوي، و فرغ من نسخها في العشرين من شهر رجب سنة ١٣٣٤هـ في بلدة الكاظميّة المقدّسة.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ح».

و قد أُعيد نسخ الرسالة في المخطوطة نفسها.

٥. مخطوطة مكتبة العلّامة الشيخ آغا بزرگ الطهراني، غير مرقّمة، استنسخها بخطّه الشريف، فرغ من نسخها عصر يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٣٠هـ.

و ورد في أوّلها: «جواب المسائل الطرابلسيّات الثالثة الواردة في شعبان من سنة سبع و عشرين و أربعمائة من الشيخ أبي الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني...».

توجد مصوّرتها في مكتبة جامعة طهران برقم: ١١٦٢.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «د».

٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورىٰ في طهران، برقم: ٨/٥١٨٧،[٢] استنسخها الميرزا محمّد بن علي أكبر بخطّ النسخ، و فرغ منها سنة ١٢٣٤ هـ.

---

١. ترجمته: أمَلي مِن كلّ مَن قرأه أن يدعو لي و أنا العبد المذنب.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ١٦، ص ٨.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ج».

٧. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه السيّد المرعشي في قم المقدّسة، برقم: ٥/٧٦١٥،[١] استنسخت بخطّ نسخ مغلوط، و فرغ منها سنة ١٢٨٢ هـ، عن نسخة كتبت سنة ٦٧٦ هـ، عليها تملّك مرتضى بن محمّد اللواساني في ربيع الآخر سنة ١٣١١ هـ.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ش».

٨. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي النجفي في قم المقدّسة، برقم: ١١/١٤٢٥٤،[٢] استنسخها زين العابدين الخوانساري بخطّ النسخ، و هي من مخطوطات القرن الثالث عشر، و كتبت عناوينها بالشنجرف.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ك».

٩. مخطوطة مكتبة الآستانة المقدّسة الرضويّة، برقم: ١٠/٢١٥٠٩،[٣] استنسخها آية اللّٰه السيّد أحمد بن محمّد رضا الحسيني الخوانساري، و فرغ منها في رابع شهر رجب سنة ١٣٢٩هـ، نسخة غير مصحّحة، عليها حواش مختصرة، كتبت عناوينها بالشنجرف.

توجد مصوّرتها في مكتبة آية اللّٰه المرعشي النجفي، برقم: ١٤٩٧.

و قد رمزنا لهذه النسخة بـ: «ر».

و قد تّم مقابلة الرسالة علىٰ النسخة المطبوعة بإعداد السيّد مهدي الرجائي في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٥٩ـ٤٤٣، و أشرنا إليها بكلمة: «المطبوع».

سائر النسخ

١. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه السيّد هاشم بحر العلوم، برقم: ٤٤/٢٤٩، استنسخها ناصر بن الحاج حسين بن الحاج تاج الدين النجفي سنة ١٠٨٨ هـ، كتبت عناوينها

---

١. فهرس مخطوطاتها، ج ٢٠، ص ١٦.

٢. فهرس مصوّراتها، ج ١، ص ٥٧٤ـ٥٧٥.

٣. فهرس النسخ المهداة، ص ٣٧٣.

بالشنجرف، عليها تملّك السيّد علي نقيّ الطباطبائي، و السيّد مرتضى بن أحمد الحسيني الرشتي، و الميرزا محمّد بن محمّد حسين الشرواني، و محمّد حسن المدعوّ بدخيل بن جار اللّٰه في سنة ١١٧٨ هـ، و النسخة مصحّحة.

٢. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٢٨/٦٦١٦،[١] استنسخها أحمد السروي بخطّ النسخ، و هي من مخطوطات القرن الحادي عشر.

٣. مخطوطة مكتبة نوربخش في طهران، برقم: ٤/٧٢١،[٢] استنسخها محمّد حسن بن محمّد علي المشهدي الغروي، و فرغ منها سنة ١٢٣٩ هـ، و هي بخطّ النسخ.

٤. مخطوطة مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم: ٦/٤٨٦٦،[٣] فرغ من نسخها يوم الخميس عاشر شهر صفر سنة ١٢٤٢ هـ، و كتبت عناوينها بالشنجرف.

٥. مخطوطة مكتبة آية اللّٰه المرعشي، برقم: ٢/١٦٣٢٨،[٤] استنسخها غلام‌رضا العطار بن الآغا محمّد حسين حناساب الإصفهاني، كتب عناوينها بالشنجرف، ناقصة الأوّل، و تشتمل على أجوبة المسائل السبع الأُولى و أسطر من جواب المسألة الثامنة.

٦. مخطوطة المكتبة الوطنيّة في طهران، برقم: ١٦٥٠٩، استنسخها محمّد حسين بن محمّد قاسم الكاشاني بخطّ النسخ، و فرغ منها سنة ١٢٦٦ هـ.

٧. مخطوطة مكتبة ممتاز العلماء في لكنهو بالهند، برقم: ١٤/٧٣٣، كتبت عناوينها بالشنجرف، و عليها ختم السيّد ممتاز العلماء، و تملّك السيّد سلطان العلماء.

---

١. فهرس مخطوطاتها، ج ١٦، ص ٣١١.

٢. نشريه نسخه‌هاى خطي، ج ١٣، ص ١٠١.

٣. فهرس مخطوطاتها، ج ١١، ص ٤١٧ـ٤١٨.

٤. فهرس مخطوطاتها، ج ٤١، ص ٤٤١ـ٤٤٢.

العمل في التحقيق:

١. مقابلة الطرابلسيّات الثلاث مع المخطوطات التي تقدّم التعريف بها، مقابلة دقيقة بحسب الطاقة، و تمّ إثبات الاختلافات في الهامش.

٢. قمنا بمقابلة المسائل الرابعة، و السادسة، و التاسعة، و الحادية عشرة من الطرابلسيّات الأُولى مع تكملة الأمالي، فقد تقدّم أنّ الشريف المرتضى قد أورد هذه المسائل الأربع في التكملة.

٣. لقد نُقلت بعض عبارات الطرابلسيّات الأُولى من قبل السائل في الطرابلسيّات الثانية، لذلك قمنا بمقابلة هذه الألفاظ بعضها مع بعض.

٤. تقويم النصّ و تحقيقه من خلال اتّباع أُسلوب التلفيق بين المخطوطات، و وضع الكلمة الأقرب إلى الصواب في المتن، و ترك الكلمات البعيدة عن الصواب في الهامش.

٥. تقطيع النصّ و وضع العلامات المائزة كالفوارز المنقوطة و الخطوط الفاصلة التي توضع بينها العباراتُ المُعترِضة، و ذلك في مواضع الحاجة و من دون الإكثار منها.

٦. إضافة عناوين إلى المتن و وضعها بين معقوفين، و ذلك في مواضع الضرورة، و خاصّة في المسائل المطوَّلة، لأجل التَّسهيل على القارئ.

٧. تخريج الآيات و الروايات و الأقوال و غيرها بقدر المستطاع، و محاولة أن يكون التخريج من المصادر الأصلية.

٨ تشكيل الكلمات و إعرابها وفقاً لقواعد اللغة العربيّة، ممّا يتيح فهماً أدقّ لقارئ النصّ، و قد تمّ التركيز على الجانب النحوي دون الصرفي، أي تمّ التركيز على تحريك أواخر الكلمات دون جميع حروف الكلمة إلّا عند الحاجة و خوف الاشتباه، و ذلك للحيلولة، دون ملء النصّ بالحركات.

٩. شرح المفردات المعقّدة و الغريبة، و المصطلحات الكلاميّة الغامضة، و خاصّة المصطلحات القديمة و التي قد يجهلها القارئ المعاصر.

١٠. ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، و ذلك من خلال الاعتماد علىٰ كتب التراجم و الرجال و غيرها.

١١. إضافة تعليقات علميّة مهمّة و نافعة في الهامش، و ذلك في حالات احتمال وجود تعقيد في النصّ يستعصي فهمه على القارئ العادي بسبب قِدَم النصّ و صعوبته.

١٢. قد استعملنا رمز (+) في الهامش لبيان الزيادة في بعض النسخ، و وضعنا رمز (-) لبيان النقصان.

١٣. إعداد فهارس فنّية عامّة و متنوّعة لأجل تسهيل التعرّف علىٰ مطالب هذه المسائل.

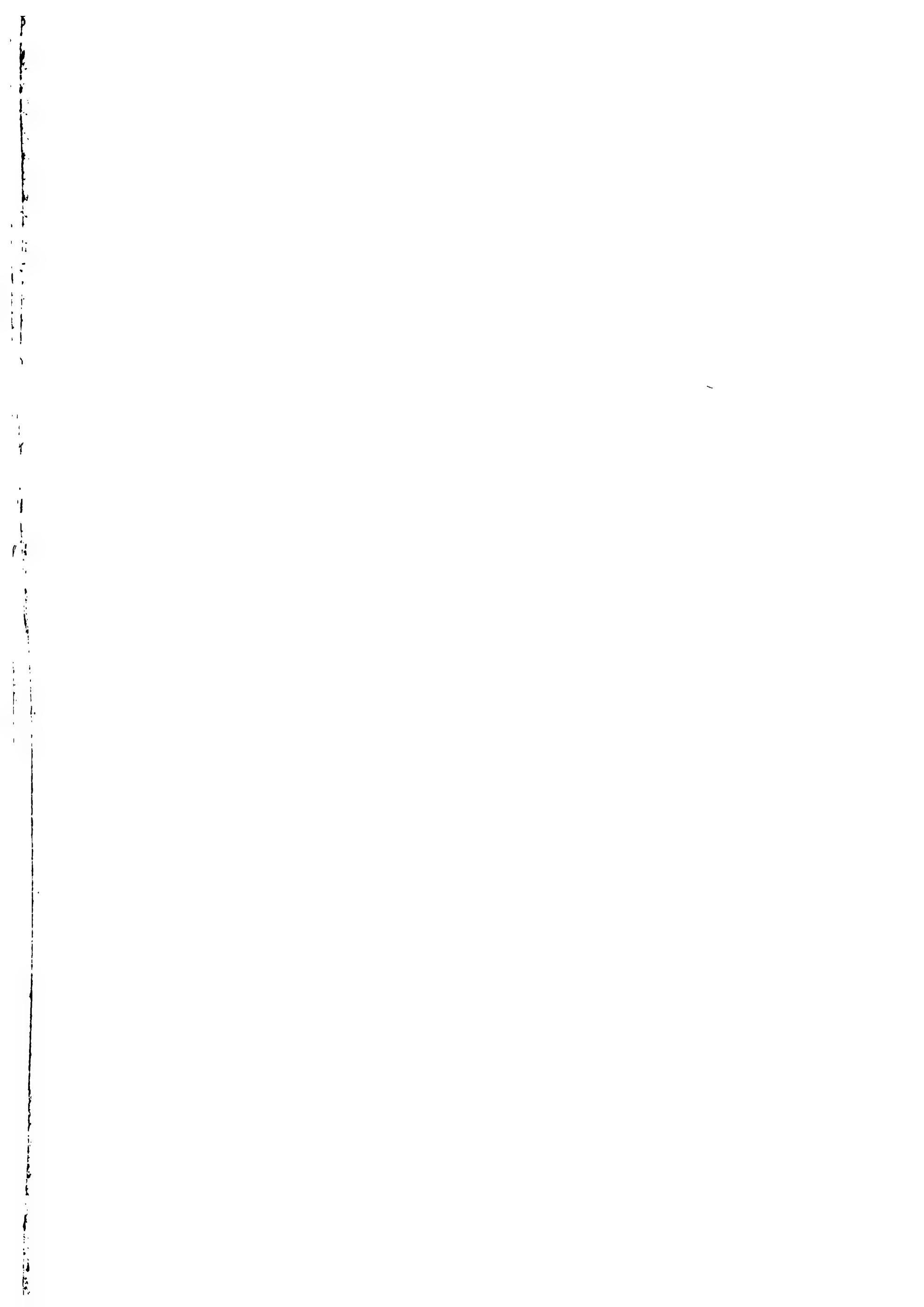
كلمة الشكر

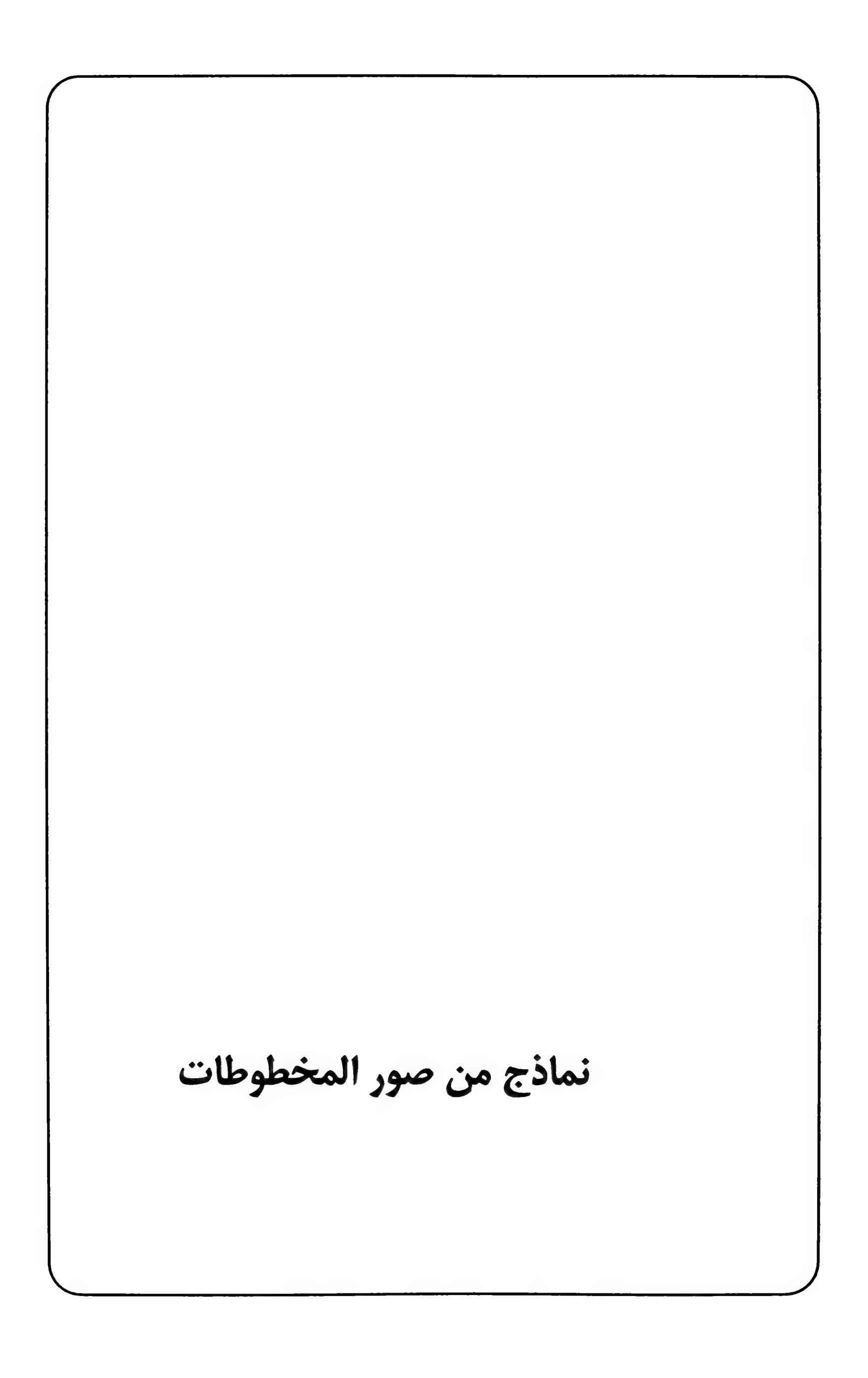
و في الختام نتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ من أسهم في تحقيق هذا السفر الجليل، و نخصّ بالذكر الأخ العزيز الدكتور حميد العطائي النظري الذي أخذ علىٰ عاتقه تحقيق المسائل الطرابلسيّات الثانية بصورة كاملة و التعليق عليها. كما نتقدّم بالشكر للأخ الدكتور حبّ اللّٰه النجفي الذي تكفّل بإعراب متن الطرابلسيّات الأُولى و الثالثة بصورة هي غاية في الدقّة، كما قام بتقويم النصّ و التدقيق فيهما بصورة علميّة و حِرَفيّة نادرة. و الشيخ مصطفى بارگاهي لمساعدته في التخريجات و ترجمة الأعلام في الطربلسيّات الأُولى و الثالثة. و الشيخ محمّد حسين الدرايتي لتولّيه إدارة مشروع تحقيق مصنّفات الشريف المرتضى رحمه اللّٰه عامّة، و هذا الكتاب خاصّة، و متابعته مراحل العمل و الإشراف عليها.

و أمّا نحن فإضافة إلىٰ كتابة المقدّمة، فقد قمنا بالمراجعة النهائيّة العلميّة للمسائل الثلاث و التدقيق فيها، كما قمنا بإضافة بعض العناوين إلى المتن، و تغيير عناوين بعض مسائل الطرابلسيّات الثانية و الثالثة، فصارت عناوينها مختلفة عمّا كانت عليه في الطبعة السابقة، و قمنا أيضاً بوضع بعض التعليقات العلميّة في الهامش.

والحمد للّٰه أوّلاً و آخراً

حيدر البياتي (الحسن)





نماذج من صور المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على البصيرة في دينه والارشاد الى مسالك يقينه والمعونة على حل شبه الشبهات
وايضاح غامض المشكلات وصلى الله على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد وعلى آله
الاكرمين وسلم وعظم وبعد فاني وقفت على المسائل [illegible] الكتاب الواردة
ذكرها ووجدت السائل عنها لم يضع يده منها الا على مهم ولا بحث الا عن مشتبه
ودل [illegible] ذلك على جودة فكره ووفور فطنته فان السؤال يدل على قوة العلم او ضعفه
على مثل ما يدل عليه الجواب وانا اجيب عنها بما اختصره واوجزه [illegible]
المعنى هو المقصود والمطلوب وبالله نستعين وعليه نتوكل [illegible]
قال [illegible] على ابطال ما تذهب اليه الشيعة الامامية من كون الامامة بالنص دون
الاختيار بانه لو كان كما تذهب اليه هذه الطائفة [illegible] لا يخلو ان يكون خفيا او جليا

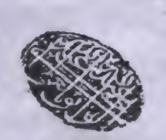
[illegible]

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «أ» من الطرابلسيات الأُولى



المعقولة ترجع الى الجملة دون اجزائها من مدح وذم والانسان يعلم ضرورة
انه مدرك واحد ومريد واحد واذا اعتبرنا ذلك وجدنا الحي مما يفتقر الى
معنى يكون به حيا وعلمنا ان الحياة لا توجب له هذا الحكم الا مع قيامها
فان استحال حلول الحياة الواحدة في جميع الاجزاء استحال ايضا ان يكون
المحل بها حيا لما تقدم ذكره فلم يبق في تعلق الحياة بالجملة وايجابها الحال
ذهبنا اليه من حلول بعضها وايجابها الحكم لها ولما وجدنا الحي يخرج من كونه
حيا عند نقض بنية بعض هذا الجسم علمنا ان الحي يفتقر الى بنية وانما
لا يقف على تفصيل ذلك وتحديده وليس يمتنع ان يعم اللمس محل صفة
الى ما ليس له تلك الصفة فتحصل الصفة التي لها كانت لكل واحد منهما
الا ترى انه قد يعم ما ليس بمعجز ولا خارق للعادة الى ما ليس كذلك فيصير معجزا
وخارقا للعادة وما ليس بحكم من الافعال ولا دال على كونه عالما الى ما ليس كذلك
فيصير بالاجتماع دلالة على العلم وما ليس بجسم الى ما ليس بجسم فيصير جسما والمحل الذي ليس
بمتحرك مثل وجود الحركة فاذا وجدت الحركة فيه وهي ايضا غير متحركة صار متحركا
ومن شبههم ايضا قولهم لو كان الحي القادر هو الجملة المشاهدة ولحسن ان نعلم
جواز دخول الزيادة والنقصان والسمن والهزال على هذه الجملة فكانت يجب
ان لا يعلم الانسان اليوم انه الحي القادر من قبل اذا زادت اجزاؤه او
نقصت ولا يصح ان نذم السمين على ما وقع في حال هزاله والهزيل على ما كان
منه في حال سمنه والجواب عن هذه الشبهة على ما ذكرناه ان العلم بالحي
القادر انما تعلق بالمختص بهذه الصفة من الجملة التي لا تتغير في نفسها بالزيادة
والنقصان وتكون على حد واحد فكونها حاملة قادرة مع السمن والهزال
ليس العلم بالحي القادر متعلقا بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وانما
يتعلق بالجملة

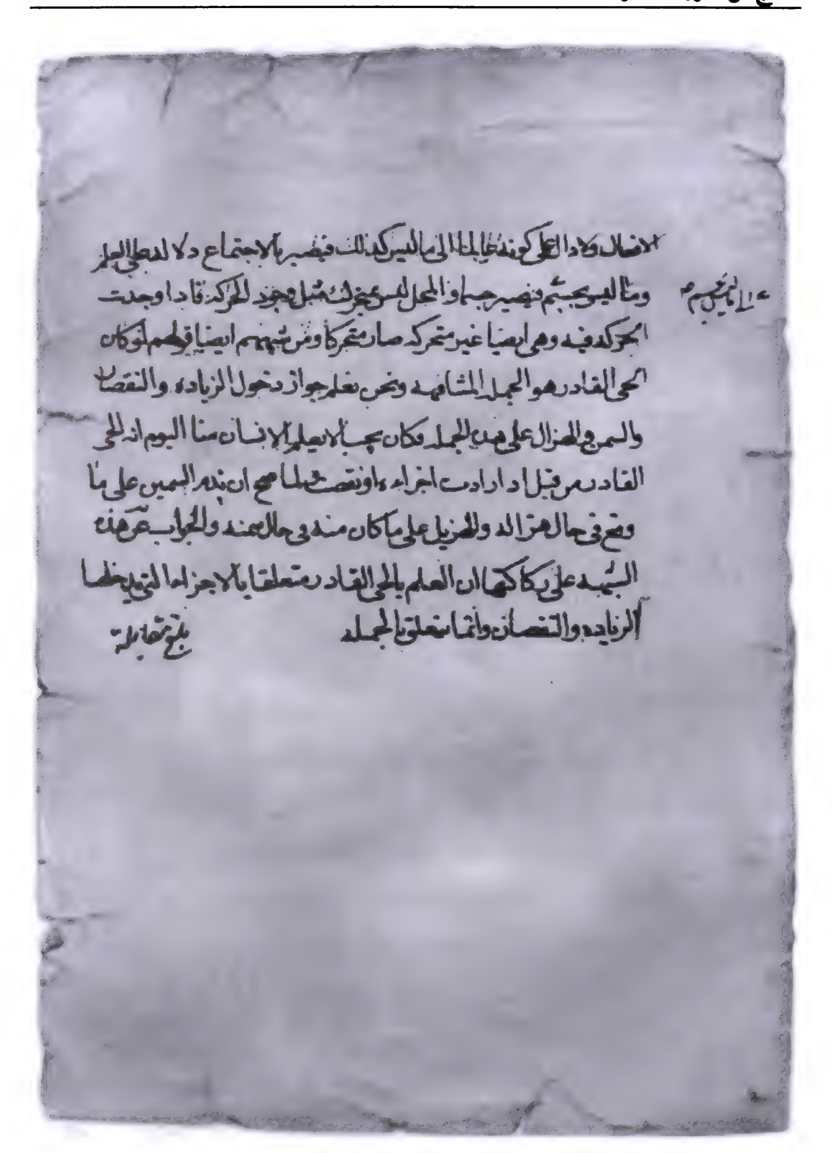
صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ» من الطرابلسيات الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على البصيرة في دينه والارشاد من الحق الى يقينه والمعونة على حل
خفي الشبهات وايضاح غامض المشكلات وصلى الله على سيد المرسلين و
خاتم النبيين وعلى آله الاكرمين وسلم وعظم وبعد فاني وقفت على
المسائل التي تضمن الكتاب الوارد ذكرها ووجدت السائل عنها المرضي
يدل منها الا على مهتم ولا يبحث الا عن مشتبه ودلني ذلك على جودة فكره وقوة
فطنته فان السؤال يدل من قوة العلم او ضعفه على مثل ما يدل عليه الجواب
وانا اجيب عنها بما اختصره او اقرب ما اخذه مع استيفاء للمعنى فهو المقصود
والمطلوب وبالله استعين وعليه اتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل المسألة
الاولى قال بعض المعتزلة مستدلا على ابطال ما يذهب اليه الشيعة الامامية
من كون الامامة بالنص دون الاختيار انه لو كان لما يذهب اليه هذه
الطايفة من ذلك حقيقة لاستحال ان يكون مخفيا و
العلم به كسائر الفرايض العامة لمشاركته اياها

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ب» من الطرابلسيات الأولى



الانفصال ولا دال على كونه قابلا لها الى ما ليس كذلك فيصير بالاجتماع دالا لدعلى العلم
وما ليس بجسم فيصير جسما او المحل الذي يعجز لم يقبل وجود الحركة فاذا وجدت
الحركة فيه وهي ايضا غير متحركة صار متحركا ومن شبههم ايضا قولهم لو كان
الحي القادر هو الجملة المشاهدة ونحن نعلم جواز دخول الزيادة والنقصان
والسمن والهزال على هذه الجملة فكان يجب الا يعلم الانسان منا اليوم انه الحي
القادر من قبل اذا ازدادت اجزاؤه او نقصت ... ان نذم السمين على ما
وقع في حال الهزال والهزيل على ما كان منه في حال السمن والجواب عن هذه
الشبهة على ركاكتها ان العلم بالحي القادر متعلقا بالاجزاء التي يدخلها
الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

بلغ مقابلة

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب» من الطرابلسيات الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على البصيرة في دينه والارشاد من الحق الى يقينه والمعونة على حل عقد الشبهات
وايضاح غامض المشكلات وصلى الله على سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله
الاكرمين وسلم وعظم . وبعد فاني وقفت على المسائل التي تضمن الكتاب الوارد
ذكرها ووجدت السائل عنها لم يضع يده منها الا على مهم ولا بحث الا عن مشتبه ودلّ
ذلك على جودة فكره وقوة فطنته فان السؤال يدل من قوة العلم او ضعفه على مثل ما يدل
عليه الجواب وها انا اجيب عنها بأخصر واقرب لفظ مع استيفاء المعنى في المقصود والطلبة
والله استعين وعليه اتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل . مسألة [١] وفيه قال بعض المعتزلة
مستدلا على ابطال ما تذهب اليه الشيعة الامامية من كون الامامة بالنص دون الاختيار انه لو
كان لما تذهب اليه هذه الطائفة من ذلك حقيقة لاستحال ان يكون مخفيا ولوجب ان يكون العلم
به كسائر الفرائض العامة لمشاركة اياها على حد سواء ولاستحال ايضا من الامة الاستمرار على
الكاره وكتمانه وعصيان الرسول صلى الله عليه واله فيه اذ كانوا قد اطاعوه من قبل في حال
خوف وقلة اتباعه باتباعهم وبعد ذلك في قتل الابناء والاباء والخروج عن الديار والاوطان
والاموال وذلك يجري الاختيار اشق على الانفس من طاعته من نص على استخلافه وفرض طاعته
قالوا ويؤكد ذلك ان الامة عقدت الامامة بعد امام الى ان عقدها لامير المؤمنين علي بن ابي
طالب صلوات الله عليه كل ذلك على وجه الاختيار دون حكم فلو كان النص حقيقة لوجب ان يتجدد ذكره
ويستفيض من المنصوص عليه امره ويتناوله الناس فيما دهم فيما يقصده الرؤساء تارة
بعد اخرى من الاعراض عنه وفي كل مصر من الامصار التي تفرقوا فيها سامعوا النص منه عليه

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ج» من الطرابلسيات الأُولى

[illegible] رأسه ووسطه ان يتوجها واعلم ان الذي قوى الشبهة في الانسان حتى ذهب القوم
الى ما ذكرناه من مذهبهم استبعادهم ان ترجع الصفة الواحدة الى جملة من الاجزاء وان يثبتوا
ما ليس بحي [illegible] عن هذا ان كل ما لا يدخل تحت العلم الضروري فانه يرجع
فيه الى الدليل فيما ثبت كان ثابتا كان ولا معنى للتعجب منه اسوق اليه الادلة فاما التعجب من قوله
لا دليل عليه ورجوع الصفة الواحدة الى الجملة اجزاء من الحي في العقل الخارج عن المستحيل فاذا
دل عليه الدليل وجب اثباته وذلك في الجواز كرجوع الصفات الكثيرة الى الذات الواحدة وقد
ثبت علمنا ان الحي هو هذه الجملة دون بعضها لان الاحكام المعقولة ترجع الى الجملة دون اجزائها
من مدح وذم والانسان يعلم ضرورة انه مدرك واحد وهو مريد واحد واذا اعتبرنا ذلك
وجدنا الحي منا يفتقر الى معنى يكون به حيا وعلمنا ان الحياة لا توجب هذا الحكم الا مع غاية الاختصاص
به فان استحال حلول الحياة الواحدة في جميع الاجزاء استحال ايضا ان يكون المحل بها حيا لما
تقدم ذكره فلم يبق الا تعلق الحياة بالجملة وايجابها الحال الا ما ذهبنا اليه من حلول بعضها
وايجابها الحكم لها ولما وجدنا الحي يخرج من كونه حيا عند نقض بنية بعض هذا الجسم علمنا ان
الحي يفتقر الى البنية وانما لا يقف على تفصيل ذلك وتحديده وليس يصح ان يضم ما ليس بحي
صفة الى ما ليس له تلك الصفة فتحصل الصفة التي ما كانت لكل واحد منهما الا ترى انه قد
يضم ما ليس بمعجز ولا خارق للعادة الى ما ليس كذلك فيصير معجزا وخارقا للعادة وما ليس
بحكم من الافعال ولا دال على كونه عالما الى ما ليس كذلك فيصير بالاجتماع دالا على العلم وما ليس
بجسم الى ما ليس بجسم فيصير جسما والمحل الذي ليس بمتحرك متى وجد الحركة فاذا وجدت الحركة فيه وفي
ايضا غيره متحركة صار متحركا ومن شبههم ايضا قولهم لو كان الحي القادر هو الجملة المشاهدة
ونحن نعلم جواز دخول الزيادة والنقصان والسمن والهزال على هذه الجملة فكان يجب الا يعلم
الانسان منا اليوم انه الحي القادر من قبل اذا زادت اجزاؤه او نقصت ولما صح ان نذم
على ما وقع في حال الهزال والهزيل على ما كان منه في حال سمنه والجواب على هذه الشبهة
على ما كتبنا ان العلم بالحي القادر انما تعلق بالمختص بهذه الصفة من الجملة التي لا تتغير في نفسها
بالزيادة والنقصان وتكون على حد واحد في كونها عالمة قادرة مع السمن والهزال وليس
العلم بالحي القادر متعلقا بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ج» من الطرابلسيات الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله على البصيرة في دينه والارشاد من الحق الى يقينه والمعونة على كشف الشبهات
وايضاح غامض المشكلات وصلى الله على سيد المرسلين وخاتم النبيين و
على آله الاكرمين وسلم وعظم وبعد فاني وقفت على المسائل التي تضمن الكتاب
الوارد ذكرها ووجدت السائل عنها ما ينبغي ان ينبه عنها الا عن مهم لا بحث
الا عن مشتبه ودل في ذلك على جودة فكره وقوة فطنته فان السؤال يدل به
من قوة العلم او ضعفه على مثل ما يدل عليه الجواب وانا اجيب عنها بما اختصره
واقرب بما خلا مع استيفاء المعنى فهو المقصد والمطلوب وبالله استعين
وعليه اتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل ... قال بعض المعتزلة مستدلا
على ابطال ما تذهب اليه الشيعة الامامية من كون الامام بالنص وان الاخبار
انه لو كان لما تذهب اليه هذه الطائفة من ذلك حقيقة لاستحال ان يكون
مخفيا ولوجب ان يكون العلم به كالعلم بالفرائض العامة لمشاركته اياه على حد
ولاستحال ايضا من الامة الاستمرار على انكاره وكتمانه وعصيان الرسول صلى الله عليه
وآله فيه اذ كانوا قد اطاعوه من قبل في حال خوفهم وقلة انصارهم اتباعه وبعد
ذلك في قتل الابناء والآباء والخروج من الديار والاوطان والاموال
وذلك تصحيح الاعتبار اشق على الانفس من طاعته من نص على استخلافه و
فرض طاعته قالوا ويؤكد ذلك ان الامة عقدت الامام بعد امام الى ان
عقدتها لامير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه كل ذلك على وجه الاختيار
ومحكمه فلو كان النص حقيقة لوجب ان يجدوا ذكره ويستفيض من المنصوص عليه

صورة الصفحة الأولى من نسخة «د» من الطرابلسيات الأولى

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د» من الطرابلسيات الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمد لله على البصيرة في دينه والارشاد من الحق الى يقتضيه المعونة
على حل خفي الشبهات وايضاح غامض المشكلات وصلى الله على سيد
المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الاكرمين وسلم وعظم وبعد فاني وقفت
على المسايل التي تضمن الكتاب الوارد ذكرها و وجدت السايل عنها [illegible]
بين منها الا على مهم ولا بحث الا عن مشتبه ودلني ذلك على جودة فكره وقوة
فطنته فان السوال يدل من قوة العلم او ضعفه على مثل ما يدل عليه الجواب
وانا اجيب عنها بما اختصر او اقرب ماخذه مع استيفاء المعنى فهو المقصود
والمطلوب وبالله استعين وعليه اتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل المسألة الاولى:
قال بعض المعتزلة مستدلا على ابطال ما تذهب اليه الشيعة الامامية من كون
الامامة بالنص دون الاختيار انه لو كان لما تذهب اليه هذه الطايفة من ذلك
حقيقة لاستحال ان يكون مخفيا ولوجب ان يكون العلم به كساير الفرايض العامة
لمشاركته اياها على حد سوا ولاستحال ايضا من الامة الاستمرار على انكاره وكتمانه
وعصيان الرسول صلى الله عليه وآله فيه اذ كانوا اقل اطاعوه من قبل في حال خوفه
وقلة اتباعه [illegible] وبعد ذلك في قتل الابنا والاباء والخروج عن الديار
والاوطان والاموال وذلك بصحيح الاعتبار اشق على الانفس من طاعة من ينص

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ط» من الطرابلسيات الأُولى

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د» من الطرابلسيات الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة ... ذكر أعلى الله ذكره ورفع في الدارين كلمتهما فيما

قدمه امام وجواب المسألة الاولى من الادلة التي لا يدخلها احتمال ولا مجاز في وجوب

جنس الامامة من الرياسة في كل زمان فقال الذي يدل على ذلك انا نعلم ضرورة

باختبار العادات ان الناس متى خلوا من رئيس مهذب نافذ الامر باسط اليد

يقوم الجاني ويؤدب المذنب خشيا بينهم التظلم والتغاشم والافعال القبيحة

وانتشرت منهم ومتى كان لهم من هذه صفته كانوا الى الارتداع والانزجار ولزوم المحجة المثلى

اقرب من كل فهم واراد منهم فعل الواجب وكره فعل القبيح لا بد ان يلطف لهم

بما هو مقرب من مراده مبعد من محظوره فيجب الا يخليهم من امام في كل زمان

فما جواب من قال كل علة لكم في هذا ونحوه يقتضي اعزازه وكف ايدي الظلمة

عنه ليظهر ويصح الانتفاع به من سائر وجوه الانتفاع التي ذكرتموها والا

فان اجزتم ان يتأخر ظهوره واعزاز المظلوم ومعونة الضعيف وارشاد

الضلال وتعليم الجهال لتكون حجة الله ثابتة ولم في تلك الحادثة حكم

غيبته خلاف الحكم في ظهوره فان اجزتم ان يتأخر الحكم فيها الى يوم القيمة

ليتولى الله حكمها ونحن نعلم ان هذه الاحكام لا تستدرك ولا تحتمل الانتظار لانه

يموت الظالم والمظلوم ويبطل الحق المطلوب وتنقرض الذرية ولم ينل الخلائق ثم

ولا انتصفوا ممن ظلمهم فقد اداكم اعتلالكم الى ايجاب ظهوره باعزازه والتمكين

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «د» من الطرابلسيات الثانية

هذا ان يفهم في النمل من تلك النملة التي حكى عنها ما حكى انذارها التخويف فقد نرى
ابدا نملة تستقبل اخرى وهي متوجهة الى جهة فاذا حاكتها وباشرتها عادت
عن جهتها ورجعت معها وتلك الحكاية الطويلة البليغة لا يجب ان تكون
النملة قايلة لها ذلك اذا هي الهمها وانها انما خوفت عن الضرر الذي اشرف
النمل عليه جاز ان يقول الحاكي لهذه الحال تلك الحكاية البليغة المرتبة لانها
لو كانت قايلة ناطقة ومخوفة بلسان وبيان لما قالت الا مثل ذلك فقد يحكي
العربي عن الفارسي كلاما مرتبا مهذبا ما نطق به الفارسي وانما اشار الى
معناه فقد بان التعجب من الموضعين معا واي شي احسن وابلغ وادل على
قوة البلاغة وحسن التصرف في الفصاحة من ان تشعر نملة لباقي النمل بالقرب
سليمن وجنده بما يفهم به امثالها عنها فيحكى هذا المعنى الذي هو التخويف
والتنفير بهذه الالفاظ المونقة والترتيب الرايق الصادق وانما يضل
عن فهم الامور وسهولة الهجوم عليها من لا يعرف مواقع الكلام الفصيح ومراتبه
ومذاهبه تمت المسايل بحمد الله وعونه
وصلوته على خير خلقه محمد واله
الطاهرين

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د» من الطرابلسيات الثانية

اجوبة المسائل الطرابلسية
الثانية للمرتضى رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

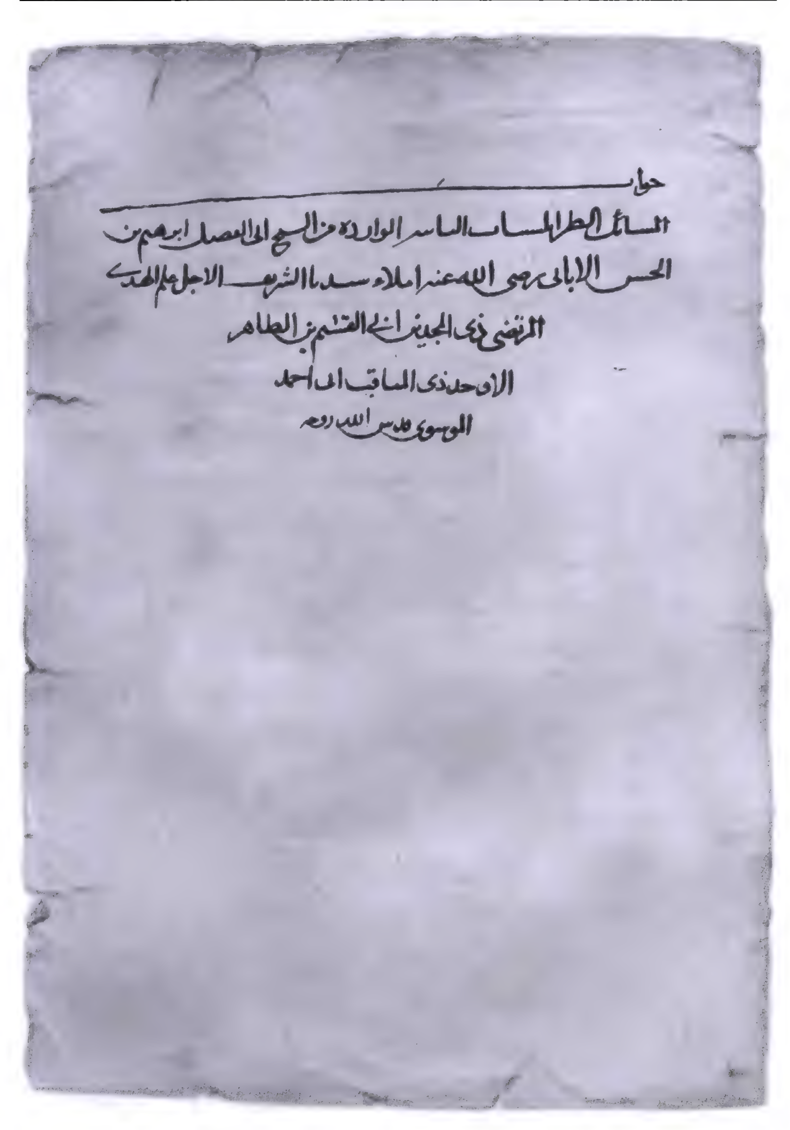
الحمد لله والصلاة على محمد وآله وهذه اجوبة ما سأل عنه الشيخ ابو الفضل ابراهيم بن
الحسن الاباني الواردة من طرابلس ثانيا المسألة الاولى ذكر اعزه الله ذكره في الدار كتبها
بعده فيما قد قدمنا من جواب المسألة الاولى من الادلة التي لا يدخلها احتمال لابتداء وجوب
جنس الامامة والرياسة في كل زمان فقال الذي يدل على ذلك انا نعلم ضرورة باختبار
العادات ان الناس متى خلوا من رئيس مهذب نافذ الامر باسط اليد يقوم [illegible] وتأديب الجناة
تتابع بينهم التظالم والتغاشم والافعال القبيحة وانه متى دعاهم من هذه صفته كانوا
الى الارتداع والانزجار ولزوم المحجة المثلى اقرب [illegible] واراد منهم فعل الواجب كله
فعل القبيح لا بد ان لطف لهم بما هو منزه [illegible] بعيد من سقوط ما يجب ان يكون لهم من
امام في كل زمان فما جواب من قال اذا كلم في هذا نحو ما يقتضي اعزازه وكف ايدي
الظلمة ومعونة الضعيف وارشاد الضال وتعليم الجاهل يكون حجة الله ثابتة ولم
في تلك الحادثة حكم مع غيبته خلاف الحكم مع ظهوره فلا اجزتم ان تتأخر الحكم فيها
الى اليوم [illegible] الله تعالى لحكمها ونحن نعلم ان هذه الاحكام لا تتلافى في [illegible]
لانه يموت الظالم والمظلوم ويبطل الحق المطلوب وينقرض الناس ولم تزل الخلائق ولا
انتصفوا من ظالميهم فما [illegible] الى ايجاب ظهوره واعزازه والسلام [illegible] وكف
ايدي الظلمة عنه وتجويز الاستغناء عنه بنيابه الجواب وبالله التوفيق علم ان كل
مسألة تتعلق بالغيبة من هذه المسائل اجوبتها موجودة في كتابنا المقنع في الغيبة وفي
كتاب الشافي [illegible] كتاب الامامة من الكتاب الموسوم بالمغني ومن تأمل ذلك
وجده اما صريحا او فحواها فاما الزامنا علينا في الحاجة اليه ووجوب اعزازه
وكف ايدي الظلمة عنه ليظهر ويقع الانتفاع به [illegible] وكف ايدي الظلمة [illegible]

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ح» من الطرابلسيات الثانية

في الرسالة وإثباته خاليا من هذه الإضافة فتر علي ما اقترحه سهيل بن عمرو
الذي كانت الحمية معه تمنعه واستكبره واستعظمه، ويجوز أن يكون
النبي ع إنما قال احمل ذلك مرضيا لسهيل وإن كان لا يؤثره ولا يريد فعله
بل يؤثر التوقف عنه فتوقف حتى ظهر من النبي ع ما يدل على أنه كان مؤثرا
لذلك وأنه أمر في الحقيقة بمحو ما كتب فصبر أمير المؤمنين ع على ذلك على
مضض شديد وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة من العبادات
كالصوم في الهجير والغسل بالماء في الزمهرير وقد روي أن عمر بن الخطاب
قام في تلك الحال إلى النبي ع فقال له ألست بنبي الله فقال له بلى فقال أولسنا
بمسلمين قال بلى فقال فلم نعطي هذه الدنية من نفسك قال ع إنها ليست
بدنية إنها خير لك فقال أفلست قد وعدتنا بدخول مكة فما بالنا
لا ندخلها قال له أوعدتك بدخولها العام فقال عمر لا قال فستدخلها إن
شاء الله ويروى عن عمر قال ما شككت منذ أسلمت إلا يوم قاضى رسول الله
أهل مكة فإني قلت له كذا وكذا وساق الحديث فأما ما مضى في أثناء الكلام
من أنه كان يجب مع الشك أن يستفهم فقد فعل ما يقوم مقام الاستفهام
من التوقف حتى ينكشف الأمر وقد بان بتوقفه عن الأمر النص وهو ما كان
قط شاكا في أن الرسول لا يوجب قبيحا ولا يأمر بعبث وإنما لما تعلق بما
ظهر من صورة الأمر بفعل تنفر منه النفوس وتحيد عنه الطباع جوز أن
أن لا يكون ذلك الأمر امرا [illegible] فتوقف وذلك منه غاية الحكمة ونهاية الاجتهاد
للدين تمت المسائل الطرابلسيات الثالثة بحمد الله والصلاة على نبيه وآله الطاهرين

بقلم العبد الضعيف محمد بن الشيخ طاهر
في العشرين من رجب سنة ١٣٣٢ من الهجرة في
بلد الكاظمين حامدا مصليا
تم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ح» من الطرابلسيات الثالثة



جواب
المسائل الطرابلسيات الثانية الواردة من الشيخ أبي الفضل ابرهيم بن
الحسن الأباني رضي الله عنه إملاء سيدنا الشريف الأجل علم الهدى
المرتضى ذي المجدين أبي القسم بن الطاهر
الأوحد ذي المناقب أبي أحمد
الموسوي قدس الله روحه

صورة صفحة العنوان من نسخة «ع» من الطرابلسيات الثانية

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ع» من الطرابلسيات الثانية

جواب المسائل الطرابلسيات الثالثة الواردة في شعبان من سنة سبع
وعشرين واربعمائة وهي مسائل الشيخ ابي الفضل ابرهيم ابن الحسن الاباني
رحمه الله املاء سيدنا الشريف الاجلّ علم الهدى المرتضى ذي المجدين
ابي القاسم ابن الطاهر الاوحد ذي المناقب ابي احمد الموسوي رضي الله عنه

صورة صفحة العنوان من نسخة «ع» من الطرابلسيات الثالثة

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ع» من الطرابلسيات الثالثة

يستفهم

يكون النبي صلى الله عليه وآله قد أضمر عنده فأخرج الأمر به من كونه قبيحاً قيل لكم فقد كان يجب أن يستفهم ذلك
ويستعلمه منه ويقول له هل أمرتني قطعاً من غير شرط أضمرته أو لا فتقول لنا ما عندكم في ذلك الجواب
وبالله التوفيق أن النبي صلى الله عليه وآله لما أمر أمير المؤمنين صلوات الله عليه بمحو اسمه المضاف إلى
الرسالة وإثباته خالياً من هذه الإضافة على ما اقترحه سهيل بن عمرو الذي كانت المهادنة معه لقريش
ذلك واستكثر واستعظم وجوّز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله إنما قال افعل ذلك مرضياً لسهيل وإن كان
لا يؤثره ولا يريد فعله بل يؤثر التوقف عنه فتوقف حتى ظهر من النبي صلى الله عليه وآله ما يدل على أنه لذلك مؤثر وإنه
ليس أمر في الحقيقة بمحو ما كتب فضرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه على ذلك على مضض شديد بل
وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة من العبادات كالصوم في الحر والغسل بالماء فظاهر ... وقد روي أن
عمر بن الخطاب تكلم في تلك الحال إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال ألست نبي الله فقال صلى الله عليه وآله بلى فقال أولسنا بالمسلمين
فقال صلى الله عليه وآله بلى فقال فلم تعطي هذه الدنية من نفسك فقال صلى الله عليه وآله ... فقال أوليس
قد وعدتنا بدخول مكة فما بالنا لا ندخلها فقال صلى الله عليه وآله أو وعدتك بدخولها العام فقال عمر لا فقال صلى الله عليه وآله
فسندخلها وروي أن عمر قال ما شككت منذ يوم أسلمت إلا يومئذ فقاضى رسول الله صلى الله عليه وآله أهل مكة فإنني
قلت له كذا وكذا وساق الحديث وأما ما مضى في أثناء المسألة من أنه كان يجب مع الشك أن يستفهم
فقد فعل أمير المؤمنين ما يقوم مقام الاستفهام من التوقف حتى يكشف له ... بأن يتوقف الأمر ويتضح وهو
ما كان قط شاكاً في أن الرسول لا يوجب قبيحاً ولا يأمر به سيئة وإنما الأمر متعلق بما ظهر من صورة الأمر
فيحمل على ما ... النفوس ويصعب على الطباع وعزم إلا يكون ذلك القول إلا إقبالاً بتوقفه وذلك
منه من غاية الحكمة ونهاية الاحتياط للدين تمت المسائل الطرابلسيات والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الأكرمين

بلغ قبالاً

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ع» من الطرابلسيات الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر برحمتك ومنك وجودك

المسألة الأولى: ذكر أعلى الله ذكره ورفع في الدارين كلتيهما قدره
فيما قدمه أمام جواب المسألة الأولى من الأدلة التي لا يدخلها احتمال ولا مجاز وجوب
جنس الإمامة من الرياسة في كل زمان فقال الذي يدل على ذلك أنا نعلم ضرورة باختبار العادات
أن الناس متى خلوا من رئيس مهيب نافذ الأمر باسط اليد يقوم الجاني ويؤدب المذنب
فشا بينهم التظالم والتغاشم والأفعال القبيحة وانه متى كان لهم من هذه صفته كانوا إلى
الارتفاع عن القبيح والانزجار ولزوم الجميل المستحسن أقرب ومن كلفهم وأراد منهم فعل الواجب وكره
فعل القبيح لا بد أن يلطف لهم بما هو مقرب من مراده مبعد من سخطه وهي أن لا يخليهم من
إمام في كل زمان فما جوابه عن قال [illegible] يقتضي إعزازه وكف أيدي
الظلمة عنه ليظهر ويقع الانتفاع به في سائر وجوه الانتفاع التي ذكرتموها والأوان
أجزتم أن يتأخر ظهوره وإصراخه المظلوم ومعونته الضعيف وإرشاده الضلال
وتعليمه الجهال ويكون حجة الله ثابتة ولله في تلك الحادثة حكم مع غيبته خلاف الحكم
مع ظهوره فلا أجزتم أن يتأخر الحكم فيها إلى يوم القيامة ليتولى الله تعالى حكمها فنحن
نعلم أن هذه الأحكام لا تتلافى ولا تحتمل الانتظار لأنه يموت الظالم والمظلوم ويبطل الحق
المطالب به ويتعرض الناس [illegible] ولا ينتصف ممن ظلمهم فقد أدى [illegible] الحكم
إلى الحاجة ظهوره بإعزازه والتمكين منه وكف أيدي الظلمة عنه أو [illegible] الاستغناء عنه
على ما بيناه.

الجواب: وبالله التوفيق، اعلم أن كل مسألة تتعلق بالغيبة
من هذه المسائل فجوابها موجود في كتابنا المقنع في الغيبة وفي الكتاب الشافي الذي هو نقض
كتاب الإمامة من الكتاب المعروف بالمغني فتأمل ذلك وجدته لما يخرجهما ويحتوي أيهما
فأما الذي اعتمد عليه في الحاجة إليه توجب إعزازه وكف أيدي الظلمة عنه ليظهر ويقع
الانتفاع به فهو الإعزاز وكف أيدي الظلمة عنه ليظهر ويقع الانتفاع به في الإعزاز وكف
أيدي الظلمة على ضربين أحدهما لا ينافي التكليف ويكون التكليف معه ثابتا والضرب
الآخر ينافي التكليف فالضرب الأول قد فعل الله سبحانه كل ما يحتاج إليه لأن الإعزاز الذي لا
ينافي التكليف إنما يكون بإقامة الحجج والبراهين والأمر والنهي والحض والزجر

والألطاف

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «م» من الطرابلسيات الثانية

واجنبا عن كل بهيمة ذكورها فيبعد لا بمعنى العادة فاما الاستبعاد في النملة ان تنذر باقي النمل
بالانصراف عن الموضع والتعجب من فهم النملة عن الاخرى ومن ان يخبر عنها بما نطق القرآن
به من قوله يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمن وجنوده وهم لا يشعرون
فهو في غير موضعه لان البهيمة تفهم عن الاخرى بصوت يقع منها او فعل اكثر من
اغراضها وبهذا اجد الطيور وكثيرا من البهايم يدعو الذكر منها الانثى بنغمة [illegible]
ومن بينها من الاصوات التي تقتضي الدعاء والامر [illegible] وفهم بعضها عن بعض مرادها
واغراضها بفعل تظهره او صوت يقع اظهر من ان يخفى والتغافل عن ذلك مكابرة فما المنكر على هذا
ان تفهم في النمل من تلك النملة التي حكى عنها ما حكي الانذار والتخويف فقد يرى ابدا نملة تستقبل
اخرى وهي متوجهة الى جهة فاذا لاحقتها وباشرتها عادت نحو جهتها او رجعت معها
وتلك الحكاية الطويلة البليغة لا يجب ان يكون النملة قائلة بها ولا ذاهبة اليها وانما لما
خوفت من الغرض الذي شرف النمل عليه جاز ان يقول الحاكي لهذه الحال تلك الحكاية البليغة
المرتبة لانها لو كانت قائلة ناطقة [illegible] وبيان لما قالت الا مثل ذلك وقد
حكى المرتضى عن الفارسي كلاما [illegible] بما نطق به الفارسي [illegible] اشار الى معناه فقد
زال التعجب من الموضعين معا واي شيء احسن وابلغ وادل على قوة البلاغة وحسن التصرف
في الفصاحة من ان تترجم [illegible] النمل بالفرار من سليمان وجنوده [illegible]
عنها فيحكي هذا المعنى الذي هو التخويف والتنفير منه بالالفاظ [illegible] الترتيب
الرائق الصادق وانما يضل عن فهم هذه الاسرار من [illegible] ومن لا يعرف
مواقع الكلام الفصيح ومراتبه ومذاهبه والحمد لله رب العالمين تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب المسائل الطرابلسيات الثالثة الواردة في شعبان سنة سبع
وعشرين واربع مائة وهي مسائل الشيخ ابي الفضل ابراهيم
ابن الحسن الاباني رحمه الله املاء سيدنا الشريف الاجل علم الهدى
المرتضى ذي المجدين ابي القاسم بن الطاهر الاوحد ذي المناقب ابي احمد
الموسوي رضي الله عنه
والحمد لله رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من الطرابلسيات الثانية
و الصفحة الأُولى من الطرابلسيات الثالثة من نسخة «م»

اضربه اولا تقولوا ما عندكم في ذلك **الجواب وبالله التوفيق**

ان النبي صلى الله عليه وآله لما امر امير المؤمنين صلوات الله عليه بمحو اسمه المضاف الى
الرسالة واثباته خاليا من هذه الاضافة على ما اقترحه سهيل بن عمرو الذي كانت
الهدنة معه نفر من ذلك واستكبره واستعظمه وجوز ان يكون النبي عليه السلم [اما]
قال انما فعل ذلك مرضيا لسهيل وان كان لا يوثره ولا يريد فعله بل يوثر التوقف عنه فتو[قف] [قف]
حتى ظهر من النبي صلى الله عليه وآله ما يدل على انه لذلك موثر وانه امر في الحقيقة بمحو ما كتب
فصبر امير المؤمنين صلوات الله عليه على ذلك على مضض شديد وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة
من العبادات كالصوم في الهجير والغسل بالماء في الزمهرير وقد روي ان عمر بن الخطاب قام
في تلك الحال الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له الست بنبي الله فقال عليه السلم بلى فقال اولسنا
بالمسلمين فقال عليه السلم بلى فقال فلم نعطي هذه الدنية من انفسنا فقال صلى الله عليه وآله ليست بدنية
انها خير لك فقال اوليست قد وعدتنا بدخول مكة فما بالنا لا ندخلها فقال عليه السلم له
او وعدتك بدخولها العام فقال عمر لا فقال عليه السلم والصلوة فسندخلها ويروى ان [العام صح]
عمر قال ما شككت منذ اسلمت الا يوم قاضى رسول الله صلى الله عليه وآله اهل مكة فاني قلت
له اولم [illegible] وساق الحديث فاما ما مضى في اثناء المسألة من انه كان يجب ان يستفهم فقد
فعل عليه السلم ما يقوم مقام الاستفهام من التوقف حتى ينكشف الامر وقد بان بتوقفه عليه السلم
الامر واتضح وهو عليه السلم ما كان قط شاكا في ان الرسول صلى الله عليه وآله لا يوجب قبيحا ولا يامر
بعبث وانما لما تعلق ما ظهر من صورة الامر بما تنفر منه النفوس وتحيد عنه الطباع
جوز عليه السلم الا يكون ذلك القول امرا فاستدل بتوقفه وذلك منه عليه السلم غاية الحكمة
ونهاية الاحتياط للدين. تمت عزت المسائل الطرابلسيات والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله الاكرمين

كتاب المسائل الناصرية [صح]

والجوابات عنها للسيد الاجل المرتضى علي بن الحسين الموسوي رضي الله عنه وهو
هذه المسائل الواردة من طبرستان وذكر مذاهب الناصر وسائر الفقهاء ومن
خالف ووافق في ذلك وذكر الادلة في نصرة مذهب الامامية املاء السيد المرتضى
علم الهدى ذي المجدين ابي القسم علي بن الحسين بن ابي احمد الطاهر ذي المناقب
الموسوي رحمهما الله وارضاهما

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «م» من الطرابلسيات الثالثة

ودراسته ومقاصده والحمد لله رب العالمين

جواب المسائل الطرابلسيات الثالثة الواردة في شعبان
من سنة سبع وعشرين وأربعمائة وهي مسائل الشيخ أبي
الفضل إبراهيم بن الحسن الأباني أملاه سيدنا الشريف
الأجل علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم ابن الطاهر الأوحد
ذي المناقب أبي أحمد الموسوي رضي الله عنه

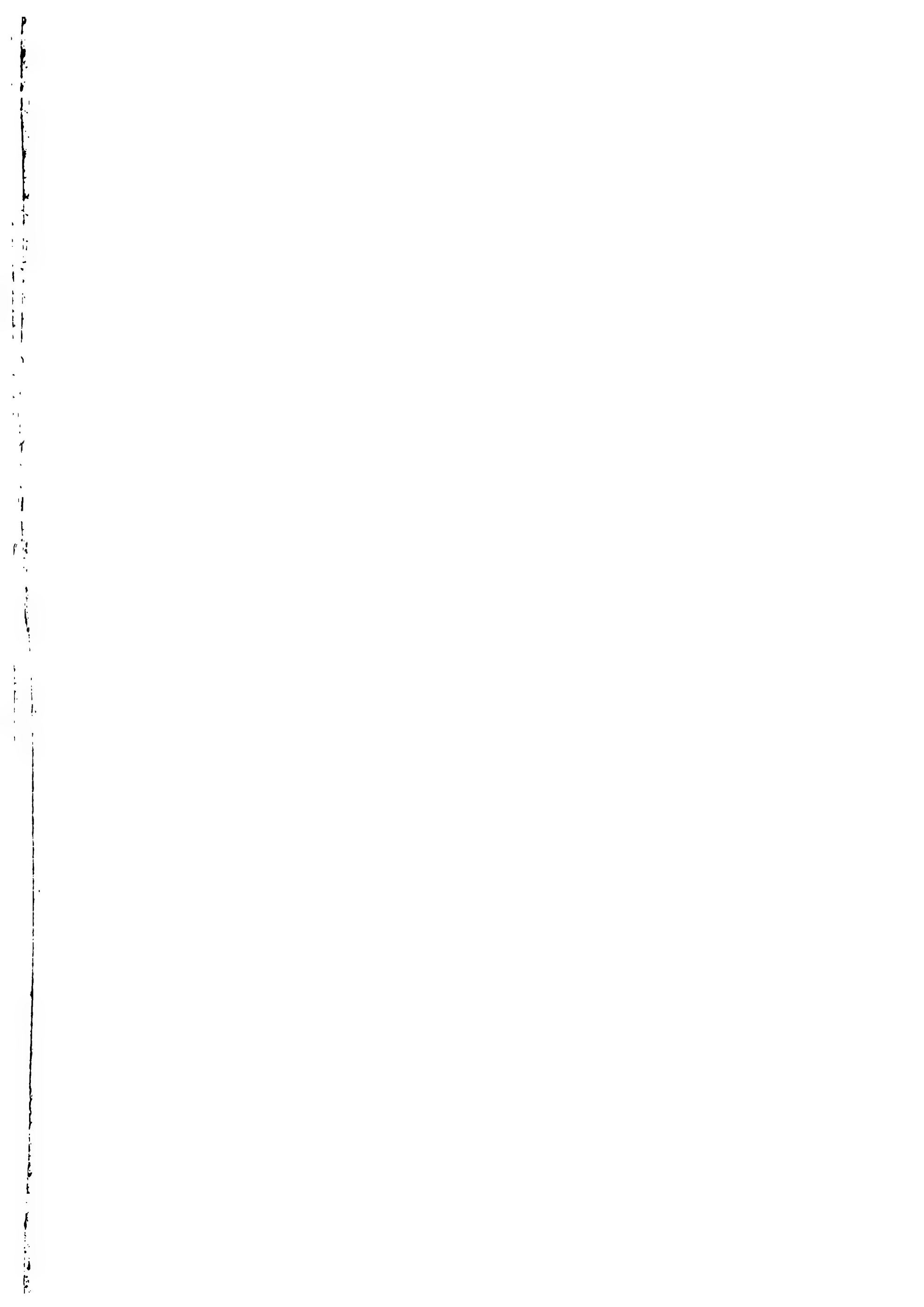
صورة الصفحة الأخيرة من الطرابلسيات الثانية
و الصفحة الأُولى من الطرابلسيات الثالثة من نسخة «ش»

جواب المسائل الطرابلسيّات

الأُولـى

تحقيق

حيدر البياتي ـ حبّ اللّٰه النجفي



بِسمِ اللّٰهِ الرحمٰنِ الرحيمِ[1]

الحمدُ للّٰهِ علَى البَصيرةِ في دينِه، و الإرشادِ مِن الحَقِّ إلىٰ يقينِه، و المَعونةِ علىٰ حَلِّ[2] خَفيِّ الشُّبُهاتِ، و إيضاحِ غـامِضِ المُشكِـلاتِ، و صَـلَّى اللّٰـهُ عـلىٰ سَـيِّدِ المُرسَلينَ و خاتَمِ النبيِّينَ، و علىٰ آلِه الأكرَمينَ، و سَلَّمَ و عَظَّمَ.

و بَعدُ: فإنّي وَقَفتُ علَى المَسائلِ الّتي تَضمَّنَ الكتابُ الواردُ ذِكرَها، و وَجدتُ السائلَ عنها لَم يَضَعْ يدَه منها إلّا علىٰ مُهِمٍّ، و لا بَحَثَ إلّا عن مُشتَبِهٍ، و دَلَّني ذلكَ علىٰ جَودةِ فِكرِه و قُوّةِ فِطنتِه؛ فإنّ السؤالَ يَدُلُّ مِن قُوّةِ العِلمِ أو ضَعفِه علىٰ مِثلِ ما يَدُلُّ عليه الجوابُ. و أنا أُجيبُ عنها بما أَختَصِرُه، و[3] أُقرِّبُ مأخَذَه، مع استيفاءِ المعنىٰ، فهو المقصودُ و المطلوبُ. و باللّٰهِ أستَعينُ، و عليه أتوَكَّلُ، و هو[4] حَسبي و نِعمَ الوكيلُ.

---

١. في «ألف، ب، ط»: + «و به نستعين». و في «د»: + «و به ثقتي».

٢. في «د»: - «حلّ».

٣. في «ألف، ب، د، ط»: «أو».

٤. في «ألف»: - «هو».

المسألةُ الأُولىٰ

[في بَيانِ وُجوبِ النَّصِّ علَى الإمامِ، و بُطلانِ الاختيارِ]

قالَ بعضُ المُعتزِلةِ مُستَدِلّاً علىٰ إبطالِ ما تَذهَبُ[1] إليه الشيعةُ الإماميّةُ مِن كَونِ الإمامةِ بالنَّصِّ دونَ الاختيارِ أنّه لَو كانَ لِما[2] تَذهَبُ إليه هذه الطائفةُ مِن ذلك حقيقةٌ، لَاستَحالَ أن يَكونَ مَخفيّاً، و لوَجَبَ أن يَكونَ العِلمُ به كسائرِ الفَرائضِ العامّةِ؛ لمُشارَكتِه إيّاها علىٰ حَدٍّ سَواءٍ، و لَاستَحالَ أيضاً مِن الأُمّةِ الاستمرارُ علىٰ إنكارِه و كِتمانِه و عِصيانِ الرسولِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه فيه؛ إذ كانوا قد أطاعوه مِن قَبلُ في حالِ خَوفِه و قِلّةِ أتباعِه باتّباعِه[3]، و بَعدَ ذلكَ في قَتلِ الأبناءِ و الآباءِ و الخروجِ عن الدِّيارِ و الأوطانِ و الأموالِ، و ذلكَ بصَحيحِ الاعتبارِ أشَقُّ علَى الأنفُسِ مِن طاعةِ مَن يَنُصُّ علَى استخلافِه و فَرضِ طاعتِه.

قالوا[4]: و يؤكِّدُ ذلكَ أنّ الأُمّةَ عَقَدَت [الإمامةَ][5] لإمامٍ[6] بَعدَ إمامٍ إلىٰ

---

١. في «ب»: «يذهب». و هكذا ما بعده. ٢. في «ألف»: «كما».

٣. في «ب»: -«باتّباعه».

٤. أي المعتزلة: و الأنسب: «قال»؛ لرجوعه إلىٰ «بعض المعتزلة» الذي تقدّمت الإشارة إليه في بداية المسألة.

٥. ما بين المعقوفين منّا، أضفناه لاقتضاء السياق، و سوف يأتي التصريح به عند جواب المصنّف، حيث سوف يقوم بإعادة نقل هذه العبارة مرّة أُخرىٰ. و نفس الأمر بالنسبة للمورد التالي.

٦. في «ألف»: «عقد الإمام».

أن[١] عَقَدَتها لأميرِ المؤمنينَ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه كُلُّ ذلكَ علىٰ وجهِ الاختيارِ و حُكمِه؛ فلَو كانَ للنَّصِّ حقيقةٌ، لَوَجَبَ أن يَتجدَّدَ ذِكرُه، و يَستَفيضَ مِن المنصوصِ عليه أمرُه، و يَتفاوَضَ الناسُ في دارِ الهِجرةِ ما يَقصِدُه الرؤَساءُ تارةً بَعدَ أُخرىٰ مِن الإعراضِ عنه، و في كُلِّ مِصرٍ مِن الأمصارِ التي تَفرَّقَ فيها سامِعو النَّصِّ [شِفاهاً] منه عليه صَلَواتُ اللّٰهِ عليهما.[٢]

قالوا: ثُمَّ إنّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عليه السلامُ يُعرِضُ عن ذِكرِه تارةً بَعدَ أُخرىٰ، و عندَ دخولِه في الشورىٰ، فلا يُشيرُ إليه فَضلاً عن أن يُفصِحَ به، و لا يَعتَمِدُ علىٰ ذِكرِه و التَّذكارِ به ـ يَعني[٣] النَّصَّ الجَليَّ[٤] دونَ ما سِواه ـ بَل علَى الفَضائلِ التي يَسوغُ[٥] اختيارُ مَن تَكونُ فيه.

قالوا: و قد كانَ يَجِبُ عليه ـ علىٰ مُقتَضىٰ مُساواتِكم لحالتِه و حالةِ هارونَ[٦]

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «د»: - «أن».
٢. في «ب»: «سامعو النصّ منه صلوات اللّٰه عليه».
٣. في «د»: «يغني».
٤. النصّ الجليّ هو ما عَلم سامعوه من الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله مرادَه منه باضطرار، و إن كنّا الآن نعلم ثبوته و المراد منه استدلالاً. و هو الذي تفرّد الشيعة الإماميّة بنقله خاصّة، و إن كان بعض من لم يفطن بما عليه فيه من أصحاب الحديث قد روىٰ شيئاً منه، مثل حديث: «سلّموا علىٰ عليّ بإمرة المؤمنين»، أو «هذا خليفتي فيكم من بعدي؛ فاسمعوا له و أطيعوا».
و النصّ الخفيّ بخلافه، و هو الذي لا نقطع علىٰ أنّ سامعيه من الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله علموا النصّ بالإمامة منه اضطراراً، و لا يمتنع أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظ؛ فأمّا نحن فلا نعلم ثبوته و المراد به إلّا استدلالاً، و هو الذي رواه الشيعي و غيره، و تلقّاه جميع الأُمّة بالقبول علىٰ اختلافها، و لم يدفعه أحد منهم يُحفل بدفعه. و من أمثلة هذا النصّ حديث الغدير و المنزلة. الشافي، ج ٢، ص ٦٧ ـ ٦٨.
٥. في «ط»: «يشوع».
٦. في «ألف»: «بحالته و حالة هارون». و في «ب»: «لحالته و حالتها».

عليه السلامُ و حالِ هذه الأُمّةِ و حالِ أُمّةِ موسىٰ عليه السلامُ ـ أن يَكونَ عندَ عدمِ التَّمكُّنِ مِن المُمانَعةِ غيرَ مُلغٍ[1] لذِكرِه و التَّنبيهِ عليه بالإشارةِ إليه، بَل الإفصاحِ به و الوَعظِ لمُطَّرِحيه، كَما لَم يُهمِلْ هارونُ عليه السلامُ الوعظَ و التَّنبيهَ في قولِه: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُمْ بِهِ وَ إِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمٰنُ فَاتَّبِعُونِى وَ أَطِيعُوا أَمْرِى﴾.[2]

قالوا: و لَو كانَ ذلكَ جَرىٰ منه عليه السلامُ لَوَجَبَ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ أن يَجعَلَه ظاهراً مُستَفيضاً؛ ليَقطَعَ العُذرَ به، كَما جَعَلَ قولَ هارونَ عليه السلامُ كذلكَ، حتّىٰ لَو حاوَلَ مُحاوِلٌ إخفاءَه بَعدَ انتشارِه الذي قد فَعَلَه اللّٰهُ تَعالىٰ، لَم يَتمكَّنْ مِن ذلكَ؛ لأنّ حُجّةَ اللّٰهِ تَعالىٰ هي الحُجّةُ البالغةُ.

قالوا: و لَو كانَ كذلكَ لَم يَكُن العِلمُ به مُختَصّاً بفَريقٍ دونَ فَريقٍ.

فحاجُّوا أنفسَكم قَبلَ خُصومِكم، و اصرِفوا الهَوىٰ عن قلوبِكم[3]، و قولوا ما عندَكم في[4] ذلكَ؛ لنَعلَمَه إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ[5].

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

[مُقدِّمةٌ]

اعلَمْ أنّ الأدلّةَ إذا كانَت دالّةً علىٰ ثُبوتِ أمرٍ و حُصولِه، وَجَبَ القَطعُ علىٰ صِحّتِه،[6] و تَركُ الالتفاتِ إلىٰ ما[7] يُقدَحُ به فيه أو يُعترَضُ به عليه مِن أُمورٍ مُحتَمِلةٍ، و وَجَبَ

---

١. في «ب»: «مانع». و في «د»: «بلغ».

٢. طه (٢٠): ٩٠.

٣. الظاهر أنّ العبارة إلىٰ هنا هي من الكلام المنقول عن المعتزلة، و ما بعده هو من كلام السائل؛ و لكن حصل اختلاط في الكلام حيث عُطف بعضه على بعض، كما يحتمل أنّ في العبارة سقطاً.

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «من».

٥. في «د»: - «تعالى».

٦. في «د»: + «به».

٧. في «ط»: + «يقطع».

حَملُ ما يَشتَبِهُ ويَحتَمِلُ علىٰ ما يُطابِقُ مَدلولَ الأدلّـةِ، و لَـو كـانَ عـلىٰ أصـعَبِ الوُجوهِ؛ و إذا كانَ[١] لتلكَ الأشياءِ المُعتَرَضِ بها علىٰ مَدلولِ الأدلّةِ ظَواهرُ تُـنافي مَدلولَ تلكَ الأدلّةِ، وَجَبَ العُدولُ بها عن ظَواهِرِها، و حَملُها علىٰ مُطابَقةِ الأدِلّةِ.

و هذه[٢] جُملةٌ لا بُدَّ لأُولي التَّحصيلِ منها، و لا خِلافَ بَينَهم في جُملتِها؛ ألا تَرىٰ أنّ الأدلّةَ العَقليّةَ إذا [كانَت دالّةً علىٰ حِكمةِ القَديمِ تعالىٰ][٣] لَم يُخرِجِ القَدحُ مِن ذلكَ[٤] و الاعتراضُ عليها بإيلامِ الأطفالِ و التعبُّدِ بعباداتٍ لا يَظهَرُ لنا فيها وَجهُ المَصلَحةِ، كَرَمي الجِمارِ و الطوافِ بالبيتِ[٥] و ما شاكَلَ ذلكَ؛ لاحتمالِ[٦] هذا كُلِّه لِما يُطابِقُ مَدلولَ الأدلّةِ و أنّه لَيسَ بخالصٍ للمُنافاةِ لها؟

و لهذه الجُملةِ حَمَلنا ما ظَواهرُه مُنافٍ لمَدلولِ الأدلّةِ العقليّةِ فـي تـوحيدٍ أو عَدلٍ، مِن آياتِ القُرآنِ المُتَشابِهةِ ـ كقَولِه تَعالىٰ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[٧]، و ﴿اللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٨]، و ما شابَهَ ذلكَ[٩]، و هو كَثيرٌ ـ علىٰ ما يُوافِـقُ مَـدلولَ الأدلّـةِ، و عَـدَلنا

---

١. في جميع النسخ سوى «د»: - «و إذا كان».
٢. في «ج»: «و هذا».
٣. في جميع النسخ يوجد هنا بياض، و مقتضى السياق ما أثبتناه. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٤٦.
٤. كذا في جميع النسخ؛ و لعلّ الصواب: «لَم يَسُغِ القدحُ في ذلك».
٥. في «ب»: «و الطواف في البيت».
٦. في جميع النسخ سوى «ج»: «الاحتمال».
٧. الفجر (٨٩): ٢٢.
٨. الزمر (٣٩): ٦٢.
٩. وجه منافاة هاتين الآيتين للتوحيد و العدل هو أنّ الآية الأُولىٰ ظاهرة في التشبيه، و الأُخـرىٰ ظاهرة في الجبر؛ و معنىٰ التوحيد عند المتقدّمين من المتكلّمين هو نفي التشبيه، و معنىٰ العدل عندهم هو نفي الجبر؛ و لذلك حصل التنافي الظاهري بينها. راجع حول معنى التوحيد و العدل: كتاب الزينة، ج ١، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

عن ظَواهرِ ذلكَ أجمَعَ، و حَمَلناه[١] علَى المَجازِ و الاتّساعِ و الاستعارةِ؛ حِراسةً لِما تَدُلُّ عليه الأدلّةُ، و حِفظاً لذلكَ[٢] مِن الانثلامِ و الانخرامِ.

و إذا ثَبَتَت هذه الجُملةُ، و دَلَّلنا علىٰ أنّ النبيَّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه نَصَّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلامُ[٣] بالإمامةِ، و دَلَّ بالأدلّةِ الواضحةِ الصَّحيحةِ علىٰ أنّه الخَليفةُ له بَعدَه، لَم يَسُغْ لأحَدٍ أن يَعترِضَ ذلكَ و يَقدَحَ فيه بأُمورٍ مُحتَمِلةٍ مُشتَبِهةٍ، كنَحوِ مُبايَعتِه لِمَن تَقدَّمَ في الخِلافةِ عليه، و دُخولِه في الشورىٰ، و إمساكِه عن ادّعاءِ الأمرِ لنَفسِه و المُنازَعةِ فيه، و عُدولِه عن نقضِ أحكامِهم لمّا عُقِدَ الأمرُ له و صُيِّرَ[٤] فيه، و ما شاكَلَ ذلكَ، و هو كَثيرٌ؛ لأنّ ذلكَ كُلَّه مُحتَمِلٌ أن يَكونَ مُطابِقاً لمَدلولِ الأدلّةِ، علىٰ ما بَيَّنّاه[٥] في غيرِ مَوضِعٍ مِن كُتُبِنا[٦]، و في «الكتابِ الشافي في الإمامةِ»[٧] خاصّةً، و سنُبيِّنُه في الجوابِ عن هذه المسائلِ بإذنِ اللّٰه، و إنِ احتمَلَ خِلافَ ذلكَ فيَجِبُ حَملُه[٨] علىٰ مُوافقةِ الأدلّةِ. و غايةُ ما فيه أن يَكونَ له ظاهرٌ يُنافي مَدلولَ تلكَ الأدلّةِ، و يَكونَ بظاهرِه كالمُعارِضِ لها؛ و إذا كانَ كذلكَ، وَجَبَ العدولُ عن ظاهرِه ـ و إن تَعسَّفنا ـ و القَطعُ علىٰ مُطابَقةِ ذلكَ أجمَعَ لِما دَلَّت الأدلّةُ عليه، كما بَيَّنّاه في الأدلّةِ العَقليّةِ.

---

١. في «ألف»: «و حملنا».
٢. في «ب»: «كذلك».
٣. في «ج»: «صلّى اللّه عليه و سلّم».
٤. في «ألف، ب»: «و صَبَرَ».
٥. في «د»: «بيّنّا».
٦. راجع: الذخيرة، ص ٤٧٤ و ما بعدها؛ رسائل الشريف المرتضىٰ، ج ٣، ص ٣٤١ و ما بعدها؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٤١ و ما بعدها؛ جمل العلم و العمل، ص ٤٣ ـ ٤٤؛ شرح جمل العلم و العمل، ص ٢١٤ و ما بعدها؛ الفصول المختارة، ص ٥٦ ـ ٥٧.
٧. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ١٢؛ و ص ١١٣؛ و ص ١٥٤ ـ ١٥٨؛ ج ٣، ص ٢٣٧ ـ ٢٦٧ و ص ٢٥٥؛ ج ٤، ص ٩٣.
٨. في «د»: ـ «حمله».

و قد زادَ شُيوخُ المُتكلِّمينَ علىٰ هذه[١] الجُملةِ فقالوا: متىٰ وَجدنا قَولاً أو[٢] فِعلاً يُنافي ظاهرُه مَدلولَ الأدلّةِ العَقليّةِ، و لَم يَظهَرْ لنا فيه[٣] وجهُ معنىً يُطابِقُها، عَلِمنا علىٰ جِهةِ الجُملةِ أنّ مَعناهُ مُطابِقٌ لمَدلولِ الأدلّةِ و إن لَم نَعلَمْه[٤] على التفصيلِ.[٥] قالوا: و لا يَجِبُ[٦] علينا البَحثُ عن تَعيينِ ذلكَ المَعنىٰ و تَفصيلِه؛ بَل العِلمُ بهذه الجُملةِ كافٍ لنا و مُغنٍ في تَكليفِنا. و كُلُّ هذا صَحيحٌ واضحٌ.

فإن قيلَ: إنّما ساغَ[٧] لكم ما ذَكرتُم ـ في حَملِ الظَّواهرِ المُنافيةِ[٨] للأدلّـةِ عـلىٰ موجَبِ الأدلّةِ، و العدولِ عن[٩] كُلِّ ظاهرٍ عارَضَها ـ لجوازِ دُخولِ الاحتمالِ و المَجازِ في هذه الظَّواهرِ كُلِّها، و امتناعِه في مَدلولِ الأدلّةِ، فقَضَينا بالأدلّةِ العَقليّةِ علىٰ ذلكَ كُلِّه؛ لفَقدِ الاحتمالِ فيها و إمكانِه في غيرِها. و أدلّةُ النَّصِّ التي تَعتَمِدونَها بخِلافِ هذا الأمرِ؛ لأنّكم إنّما تَرجِعون فيها إلىٰ ظَواهرِ أخبارٍ و آياتٍ يَسوغُ فيها الاحتمالُ و المَجازُ، فلِمَ تَعدِلونَ عن ظَواهرِ أُمورٍ لأجلِ ما هو مُحتَمِلٌ في نفسِه؟ و أيُّ فَرقٍ بينَكم و بينَ مَن عَكَسَ ذلكَ و[١٠] عَدَلَ عن ظَواهرِ أخبارِكم التي تَعلَّقتم بها لِتَسلَمَ ظَواهرُه التي اعتمَدَها؛ إذ[١١] كانَ الكُلُّ مُحتَمِلاً و العُدولُ عن ظَواهرِه مُمكِناً.

قُلنا: هذا السؤالُ مِن أقوىٰ ما يُسألُ عنه شُبهةً؛ و الجوابُ عنه: أنّه لَيسَ كُلُّ ما يُستَدَلُّ به علَى النَّصِّ يُمكِنُ أن يَكونَ مُحتَمِلاً حتّىٰ يُساويَ في الاحتمالِ ما يُطعَنُ

---

١. في «د»: ـ «هذه».
٢. في «ألف»: «و».
٣. في «ألف، ب، ط»: «في».
٤. في «ب»: «لم يجعله». و في «ج» يوجد في موضع «لم نعلمه» بياض.
٥. في «ألف»: «الأدلّة بل» بدل «على التفصيل». و في «ب، د، ط»: «على الأدلّة بل» بدلها.
٦. في «ج» يوجد في موضع «يجب» بياض.
٧. في «ألف، ب، ط»: «شاع».
٨. في «ج»: «منافية».
٩. في «ج»: «من».
١٠. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «أو».
١١. في «ألف، ب»: «إذا».

به عليه، بَل نَحنُ نَستَدِلُّ عليه[١] بطُرُقٍ قياسيّةٍ، و قِسَمٍ عَقليّةٍ ضَروريّةٍ، لا مَجالَ للاحتمالِ[٢] عليها، و لا طَريقَ للتّأويلِ فيها. و لا مُعارَضةَ بَينَ هذه الطَّريقةِ و بَينَ ما يُعتَرَضُ به؛ لإمكانِ الاحتمالِ في[٣] كُلِّ ذلكَ، و تَعذُّرِه علىٰ هذه الطَّريقةِ. و جَرَت[٤] هذه الدِّلالةُ[٥] في تَعذُّرِ الاحتمالِ عليها و استحالتِه فيها مَجرىٰ أدلّةِ العَقلِ في التَّوحيدِ و العَدلِ، التي لا يَسوغُ[٦] فيها احتمالٌ، و وَجَبَ القَضاءُ بها علىٰ كُلِّ مُعارِضٍ لها مِن قَولٍ أو فِعلٍ؛ لجوازِ الاحتمالِ في ذلكَ أجمَعَ.

و يُمكِنُ أيضاً في الجوابِ عن هذا السؤالِ وَجهٌ[٧] آخَرُ، و هو أنّ الأخبارَ التي يُستَدَلُّ بها علَى النَّصِّ كخبرِ الغَديرِ[٨] و خبرِ تَبوكَ[٩]، و الآياتِ كقَولِه تَعالىٰ:

---

١. في «ألف»: – «عليه».

٢. في «ألف»: «لاحتمال». و في «ط»: «لاحتمال للاحتمال».

٣. في «ب»: – «في».

٤. في «ألف»: «وَجَدتْ» بدل «و جرت». و في «ب»: – «و».

٥. في «ألف»: «الأدلّة».

٦. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «لا يسوق».

٧. في «ألف»: «بوجه».

٨. الحديث متواتر؛ راجع: الكافي، ج ١، ص٢٨٦ ـ ٢٨٨، ح ١؛ و ص٢٩٣ ـ ٢٩٦، ح٣؛ و ص ٤٢٠، ح ٤٢؛ و ج ٤، ص ١٤٩، ح ٣؛ و ص ٥٦٦، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٩، ح ٣١٤٤؛ الخصال، ج ١، ص ٦٥ ـ ٦٧، ح ٩٨؛ و ص ٢١٠ ـ ٢١١، ح ٣٤؛ و ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، ح ٤٤؛ و ص ٣١١، ح ٨٧؛ و ج ٢، ص ٤٩٦، ح ٥؛ و ص ٥٧٢ ـ ٥٨١، ح ١؛ و غير ذلك من المصادر. و راجع من مصادر العامّة: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٥٥؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٥٢؛ و ج ٤، ص ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٣٧٣؛ و ج ٥، ص ٤١٩؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٦؛ و ص ٤٥، ح ١٢١؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٩١، ح ٣٧١٣؛ و غير ذلك من المصادر.

٩. هذا الحديث أيضاً متواتر. راجع: الكافي، ج ٨، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، ح ٨٠؛ الغيبة للنعماني، ص ٨٢ ـ ٨٤، ح ١٢؛ و ص ١٤٢ ـ ١٤٤، ح ٣؛ الخصال، ج ١، ص ٢١٠ ـ ٢١١، ح ٣٤؛ و ص ٣١١، ح ٨٧؛ و غير ذلك من المصادر.

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[١]، و إن كانَت مِن حَيثُ هي علىٰ خِطابٍ يَجوزُ المَجازُ فيه و العُدولُ عن الظَّواهرِ، إلّا أنّ[٢] ظَواهرَها تَدُلُّ علَى النَّصِّ و تَقتَضيه؛ و أجمَعَت[٣] الأُمّةُ لا[٤] خِلافَ[٥] [بينَها][٦] علىٰ أنّ هذه الأخبارَ و الآياتِ[٧] إنِ احتَمَلَت النَّصَّ فهي دالّةٌ عليه[٨] لا مَحالةَ قَطعاً و بَتاتاً[٩]، و إن كانَ ظاهرُها يَقتَضيه فما[١٠] المُرادُ بها إلّا هو دونَ غيرِه؛ و إنّما قُلنا ذلكَ لأنّ الأُمّةَ بينَ قائلَينِ:

إمّا مَن يَقولُ: إنّ هذه الأخبارَ و الآياتِ لا حَظَّ لها في الدِّلالةِ علَى النَّصِّ، و لا[١١] هو مُستَفادٌ منها بظاهرٍ و لا فَحوًى، و هُم[١٢] مُخالِفو الشيعةِ.

و قائلٍ[١٣] يَقولُ: إنّ ظاهرَها يُفيدُ النَّصَّ و يَقتَضيهِ، و لَم يُعنَ بها سِواه.

↔ و راجع من مصادر العامّة: صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٩، ح ٣٧٠٦؛ و ج ٦، ص ٣، ح ٤٤١٦؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠ ـ ١٨٧١، ح ٣١ ـ ٣٢؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٥٩٩، ح ٣٧٣١؛ و غير ذلك من المصادر.

١. المائدة (٥): ٥٥.

٢. في «ألف، ط» بدل «الظواهر إلّا». و في «ج» بدل «الظواهر إلّا أنّ»، يوجد بياض. و في «ب»: - «الظواهر إلّا» من دون بياض. و في «د» يوجد بياض بين «الظواهر» و «إلّا».

٣. في «ألف، د، ط»: «و اجتمعت».

٤. في «ألف، ب، د، ط»: - «لا».

٥. في «ب»: «خلافاً».

٦. هذا هو الأقرب إلى الصواب، و في النسخ اضطراب؛ ففي «ب»: «بينا». و في «ج»: «بيانا». و في سائر النسخ الكلمة غير مقروءة و خالية من النقاط.

٧. في «ب»: «الآيات و الأخبار» بتقديم و تأخير.

٨. في «ألف»: «دلالة عليه». و في «ج»: «دالّة إليه».

٩. هكذا في «ج». و سائر النسخ مضطربة؛ ففي «ألف»: «و نفاتاً». و في «د»: «و ثباتاً». و سائر النسخ غير واضحة.

١٠. في «د»: «في».

١١. في «د»: - «لا».

١٢. في «ألف، ب، ط»: «و هو».

١٣. في «د»: + «أن».

و القَولُ بأنّ «ظاهرَها يَقتَضي النَّصّ، لكِنّه لَم يُرَدْ بها؛ لوجهٍ مِن الدليلِ» لَيسَ بمَذهبٍ لأحَدٍ مِن الأُمّةِ.

و إذا كُنّا قد دَلَّلنا علىٰ إيجابِ هذه الظَّواهرِ للنَّصِّ، فيَجِبُ القَطعُ علىٰ أنّه لَم يُرَدْ بها سِواه، بالإجماعِ الذي ذَكرناه؛ و صارَت[١] هذه كُلُّها مَقطوعاً علىٰ أنّ المُرادَ بها النَّصُّ علىٰ وجهٍ لا يَدخُلُه الاحتمالُ و المَجازُ، فبانَت ممّا وَقَعَت[٢] المُعارَضةُ به و تَميَّزَت، و صارَ القَضاءُ بها علىٰ تلكَ الأُمورِ كُلِّها أَولىٰ مِن القَضاءِ بتلكَ عليها.

[في بَيانِ أدلّةِ النَّصِ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام]

و نَحنُ الآنَ نَذكُرُ ما يَجوزُ ذِكرُه مِن أدلّةِ النَّصِّ:

[الدَّليلُ الأوّلُ: القِسمةُ العَقليّةُ]

أقوىٰ ما دَلَّ علَى النَّصِّ أنّ الأدلّةَ العَقليّةَ قد دَلَّت علىٰ أنّ الإمامَ لا بُدَّ منه في كُلِّ زمانٍ، و أنّه لا بُدَّ مِن كَونِه مَعصوماً مِن كُلِّ القَبائحِ، (و أنّه)[٣] قَطعاً علىٰ ذلكَ و بَتاتاً.[٤] و إذا استَقَرَّت هذه الجُملةُ، و وَجَدنا الأُمّةَ في الإمامةِ بَعدَ وَفاةِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه علىٰ أقوالٍ ثَلاثةٍ لا رابعَ لها:

منها: قَولُ الشيعةِ بأنّ الإمامَ بَعدَه أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلامُ.

و منها: قَولُ العَبّاسيّةِ أنّ الإمامَ في تلكَ الحالِ هو العبّاسُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ رِضوانُ اللّٰهِ عليه.[٥]

---

١. في «ألف»: «و صار مع».
٢. في «ب»: «ممّا وقفت». و في «د»: «بما وقعت».
٣. ما بين القوسين موجود في جميع النسخ، و الصوابُ حذفُه.
٤. في «ألف»: «و تبانا». و في «ب»: «و بياناً».
٥. في «ط»: + «و منها القول بأنّ الإمام بعده عليه».

و منها: القَولُ بأنّ الإمامَ بَعدَه ـ عليه و آلِه السلامُ ـ أبو بَكرٍ، علَى اختلافٍ مِن القائِلينَ: فمنهم مَن جَعَلَه إماماً بنَصٍّ مِن الرسولِ عليه و آلِه السلام عليه[1]؛ و هُم البَكريّةُ. و منهم مَن أثبَتَه إماماً باختيارِ الأُمّةِ له؛ و هُم المُعتزِلةُ، و الخَوارجُ، و أصحابُ الحديثِ، و مَن وافقَهم مِن الفِرَقِ.

و إذا كانَ مَذهبُ القائلينَ بإمامةِ العبّاسِ[2] [و أبي بَكرٍ باطلاً؛][3] لفَقدِ الشَّرطِ العَقليِّ الذي هو العِصمةُ؛ إذ هي فيهما [غيرُ مقطوعٍ][4] بها. و إذا لَم يَكُن الشَّرطُ الذي لا بُدَّ مِن إثباتِه و القَطعِ عليه في الإمامِ مَقطوعاً عليه[5] فيهما، فلا إمامةَ لهُما. فلَم يَبقَ إلّا أن يَكونَ الإمامُ في تلكَ الحالِ هو أميرَ المؤمنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ[6] عليه السلامُ؛ لأنّه إن بَطَلَ[7] هذا المَذهبُ كما بَطَلَ الأوّلانِ خَرَجَ الحَقُّ عن جَميعِ الأُمّةِ؛ فإنّ أحَداً منهم لَم يَعتَدَّ في الإمامةِ بتلكَ الحالِ غيرَ هؤلاءِ الثَّلاثةِ.

و لَم يَبقَ إلّا أن نَدُلَّ[8] علىٰ وجوبِ الإمامةِ و العِصمةِ بالعقلِ، و هذا ممّا قد بَيَّنّاه في مَواضِعَ كثيرةٍ مِن كُتُبِنا[9]، و خاصّةً في الكتابِ[10] المعروفِ بـ«الشافي».[11]

---

١. في «ب»: ‑ «عليه».
٢. في جميع النسخ عدا «ب»: + «عليه السلام».
٣. ما بين المعقوفين منّا؛ لمقتضى السياق. و في جميع النسخ بياض في موضعه. و كذا ما بعده.
٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. راجع: الذخيرة، ص ٤٣٧.
٥. في «ج»: «إليه».
٦. في «د»: ‑ «عليّ بن أبي طالب».
٧. في «ألف»: «أبطل».
٨. في «ألف، د، ط»: «أن تدلّ». و في «ب» بإهمال النقط في الأوّل.
٩. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٠٧ ـ ٣١٤، و ص ٣٢٤ ـ ٣٣٠؛ شرح جمل العلم و العمل، ص ١٩١ ـ ١٩٢؛ المقنع في الغيبة، ص ٣٤ ـ ٣٧؛ الذخيرة، ص ٤٢٤.
١٠. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «بالكتاب».
١١. الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٤٧ و ما بعدها، و ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

[الدَّليلُ علىٰ وُجوبِ الإمامةِ]

و الذي يَدُلُّ علىٰ وجوبِ جنسِ الإمامةِ[١] مِن الرياسةِ في كُلِّ زمانٍ: أنّا نَعلَمُ ضَرورةٍ و باختبارِ[٢] العاداتِ أنّ الناسَ مَتىٰ خَلَوا مِن رئيسٍ مُهذَّبٍ[٣] نافذِ الأمرِ باسِطِ اليدِ يُقوِّمُ[٤] الجانيَ و يؤدِّبُ المُذنِبَ فَشا بَينَهم التَّظالُمُ و التَّغاشُمُ و الأفعالُ القَبيحةُ، و أنّهم مَتىٰ رَعاهم مَن هذه صفتُه كانوا إلَى الارتداعِ و الانزجارِ و لُزومِ المَحجّةِ المُثلىٰ أقرَبَ؛ و متىٰ[٥] كَلَّفَهم [اللّٰهُ تعالىٰ][٦] و أرادَ منهم فِعلَ الواجبِ و كَرِهَ فِعلَ[٧] القَبيحِ لا بُدَّ أن يَلطُفَ لهُم بما هو مُقرِّبٌ مِن مُرادِه مُبعِّدٌ مِن[٨] مَسخوطِه[٩]، فيَجِبُ أن لا يُخليَهم مِن إمامٍ في كُلّ زمانٍ، و إذا بَيَّنّا أنّ صِفاتِ هذا الإمامِ لا تُستَدرَكُ بالاختيارِ، فلا بُدَّ مِن النَّصِّ علىٰ عَينِه.

[الدَّليلُ علىٰ وُجوبِ عِصمَةِ الإمامِ]

و الذي يَدُلُّ علىٰ وُجوبِ عِصمتِه: أنّ جِهةَ[١٠] الحاجةِ إليه ـ علىٰ ما بَيَّنّا ـ هي جَوازُ الخَطإ و فِعلِ القَبيحِ مِن الأُمّةِ؛ فلَيسَ يَخلو أن يَكونَ الإمامُ يَجوزُ عليه مِن الخَطإ ما جازَ علىٰ رَعيّتِه[١١]، أو[١٢] لا يَجوزُ ذلكَ عليه. و في الأوّلِ وجوبُ إثباتِ

---

١. في «ج»: «الأُمّة».
٢. في «ألف، ط»: «و باختيار». و في «ب» بإهمال النقط فيما بعد الخاء.
٣. كذا في جميع النسخ، و الصواب: «مَهيبٍ». راجع: الذخيرة، ص ٤١٠.
٤. في هامش «ألف» استُظهر «يقود» بدل «يقوّم».
٥. هكذا في جميع النسخ. و في الطرابلسيّات الثانية، ص ٢٨٠: «مَن» بدل «متىٰ».
٦. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. راجع: الذخيرة، ص ٤١٠.
٧. في «ب»: - «فعل». ٨. في «ب»: «عن».
٩. في «ألف، د، ط»: «مسخوطيه». و في «ب»: «مسخطه».
١٠. في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣١٦: «علّة».
١١. في الطرابلسيّات الثانية: «فليس يخلو الإمام من أن يكون يجوز عليه ما جاز علىٰ رعيّته».
١٢. في «ألف»: «و».

إمامٍ له؛ لأنّ عِلّةَ الحاجةِ إليه مَوجودةٌ فيه، و إلّا كانَ ذلكَ نَقضاً للعِلّةِ؛ و هذا يؤدّي إلىٰ إثباتِ ما لا يَتَناهىٰ مِن الأئمّةِ، أو الانتهاءِ إلىٰ إمامٍ معصومٍ، و هو المَطلوبُ.

فإن قيلَ: أيُّ حاجةٍ بِكم في نُصرةِ الدَّليلِ الذي ذَكرتُموه إلىٰ إثباتِ وجوبِ الإمامةِ في كُلِّ[1] زمانٍ، و ما نَرىٰ[2] لذلكَ تأثيراً كتأثيرِ إيجابِ العِصمةِ؟

قُلنا: مَتىٰ لَم نَدُلَّ علىٰ وُجوبِ الإمامةِ في كُلِّ زمانٍ و ثُبوتِ العِصمةِ لكُلِّ إمامٍ لَم نَعلَمْ[3] أنّ الحَقَّ لا يَخرُجُ عن الأُمّةِ، و جَوَّزنا أن تُجمِعَ الأُمّةُ علَى الباطلِ؛ فلا يَستَمِرُّ الدَّليلُ الذي اعتَمَدناه.

و[4] هذا الدَّليلُ هو الذي أشَرنا في صَدرِ كلامِنا إلىٰ أنّه لا يَدخُلُه احتمالٌ و لا مَجازٌ فيُمكِنَ[5] أن يُقابَلَ بما يُدَّعىٰ[6] أنّ له ظَواهَر تُنافيهِ و تُعارِضُه؛ بَل هو مَبنيٌّ علىٰ قِسمةٍ عَقليّةٍ و طَريقةٍ ضَروريّةٍ لا يَجوزُ[7] العدولُ عنها و لا الاعتراضُ عليها بشَيءٍ مِن الأقوالِ و الأفعالِ.

[الدَّليل الثاني: حَديثُ الغَديرِ]

دليلٌ آخَرُ: و ممّا يَدُلُّ أيضاً علَى النَّصِّ خبرُ الغَديرِ؛ و وجهُ دلالتِه: أنّ النبيَّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه قَرَّرَ الأُمّةَ علىٰ فَرضِ طاعتِه عليهم، و ما أوجَبَه اللّٰهُ تَعالىٰ له في قولِه: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾[8] فقالَ: «ألَستُ أَولىٰ بِكم مِنكم بأنفُسِكم؟» فلمّا اعتَرَفوا بذلكَ قال عليه السلامُ: «فَمَن كنتُ مَولاه فعَليٌّ

---

١. في «ألف، ب، ط»: - «كلّ».
٢. في «ط»: «و ما نوى».
٣. في «ب»: «لم يعلم».
٤. في «ب»: - «و».
٥. في هامش «ألف»: «أي: حتّىٰ يُمكنَ، فافهم».
٦. في «ب»: «ندعى».
٧. في «ألف»: - «يجوز».
٨. الأحزاب (٣٣): ٦.

مَولاه».[١] فعَطَفَ عليه السلامُ علَى الجُملةِ المُتقدِّمةِ بلَفظٍ يَحتَمِلُ ما صَرَّحَ في الأُولىٰ به ـ و إن[٢] كانَ مُحتَمِلاً لغَيرِه ـ مِن لَفظةِ «مَولىٰ»، فيَجِبُ بحُكمِ اللُّغةِ العَربيّةِ أن يُريدَ[٣] باللفظةِ المُحتَمِلةِ المَعطوفةِ ما يُطابِقُ المُقدِّمةَ المُصرَّحَ بها، و مَتىٰ أرادَ غيرَ ذلكَ كانَ مُلغِّزاً مُلبِّساً؛ ألا تَرىٰ أنّه لا يَحسُنُ أن يُقبِلَ أحَدُنا إلىٰ جَماعةٍ فيَقولَ: «ألَستم تَعرفونَ عَبدي زَيداً؟» و له جَماعةُ عَبيدٍ، ثُمَّ يَعطِفَ ما قَرَّرَ عليه فيَقولَ: «فاشهَدوا أنّي قد أعتَقتُ عَبدي، أو وَهَبتُه» و يُريدَ بلَفظةِ «عَبدي» الثانيةِ المُحتَمِلةِ غيرَ ما أرادَ باللَّفظِ الأوّلِ، بَل لا بُدَّ مِن أن يُريدَ بالعبدِ [العبدَ] الأوّلَ الذي سَمّاه؟

و لا خِلافَ بَينَ أهلِ اللُّغةِ في أنّ لَفظةَ «مَولىٰ» تُفيدُ «أَولىٰ»، و أنّه[٤] أحَدُ أقسامِها. و لا خِلافَ أيضاً في أنّ لَفظةَ «أَولىٰ» تُفيدُ فَرضَ الطاعةِ و التحقيقِ بالتَّدبيرِ، فكأنّه عليه السلامُ قالَ: «مَن كانَت طاعتي واجبةً عليه، فطاعةُ عليٍّ عليه السلامُ واجبةٌ عليه»؛ و هذا هو التَّصريحُ بالنَّصِّ علَى الإمامِ.

و قد بَيَّنّا في كتابِنا «الشافي في الإمامةِ» تفصيلَ ما أجمَلناه هاهُنا، و فَرَّعناه و بَسَطناه، و انتَهَينا فيه إلىٰ أبعَدِ غايةٍ، و دَلَّلنا علىٰ صِحّةِ الخبرِ و أنّه لا مَجالَ للشَّكِّ عليه؛ فمَن أرادَ الاستقصاءَ[٥] و الشرحَ وَجَدَه هُناكَ،[٦] و إن كانَت هذه الجُملةُ كافيةً.

---

١. تقدّم تخريجه في ص ١٣٠.
٢. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «فإن».
٣. في «ب»: - «أن نريد».
٤. في «ب»: «لأنّه».
٥. في «ج»: «الاستسقاء».
٦. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٥٨ ـ ٣٢٥.

[الدَّليلُ الثالثُ: حَديثُ المَنزلةِ أو خَبرِ تَبوكَ]

دَليلٌ آخَرُ: و ممّا يَدُلُّ أيضاً علىٰ ذلكَ قولُه عليه السلامُ: «أنتَ مِنّي بمَنزلةِ هارونَ من موسىٰ، إلّا أنّه لا نَبيَّ بَعدي[١]».[٢]

و لا خِلافَ بَينَ الأُمّةِ في أنّ هارونَ كانَ خَليفةً لموسىٰ[٣] عليهما السلامُ في حياتِه علىٰ قَومِه. و إذا استَثنَى النبيُّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه ما لَم[٤] يُرِدْه مِن المَنازِلِ بَعدَه، وَجَبَ ثُبوتُ ما لَم يَستثنِه منها في هذه الحالِ؛ لأنّ الاستثناءَ إذا كانَ مُخرِجاً مِن الكلامِ ما لَولاه لَثَبَتَ، فلابُدَّ مَتىٰ تَعلَّقَ بحالٍ مَخصوصٍ أن يَدُلَّ علىٰ ثُبوتِ ما لَم يَتناوَلْه فيها؛ ألا تَرىٰ أنَّ القائلَ إذا قالَ: «ضَرَبتُ غِلماني إلّا زَيداً في الدارِ»،[٥] فكلامُه يَقتَضي أنّه ضَرَبَ غِلمانَه في الدارِ، و إلّا لَم يَكُن لذِكرِ الدارِ فيمَن لَم يَضرِبْه معنىً؟ و هذه الجُملةُ تَقتَضي أنَّ الخَبرَ يوجِبُ كَونَه عليه السلامُ خَليفةً له صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه بَعدَ وَفاتِه.

فإن قيلَ: ما أنكَرتم أن يُريدَ بلَفظةِ «بَعدي»: بَعدَ[٦] كَوني نَبيّاً؛ و لَم يُرِدْ: بَعدَ مَوتي؟

قُلنا: لا نُضايِقُ[٧] في ذلكَ؛ و إذا كانَت أحوالُ نَفيِ النُّبوّةِ بلَفظةِ[٨] «بَعدي» تَشتَمِلُ علىٰ أحوالِ الحَياةِ و بَعدَ الوَفاةِ، فالواجبُ أن يَكونَ عليه السلامُ خَليفةً للنبيِّ عليه

---

١. في «د»: «بعد».
٢. تقدّم تخريجه في ص ١٣٠ ـ ١٣١.
٣. في «د»: «موسىٰ».
٤. في «د»: - «لم».
٥. في «ب»: «في الدار إلّا زيداً» بتقديم و تأخير.
٦. في «ب، ج، ط»: - «بعد».
٧. في «ألف»: «لا تَضايُقَ». و في «ب»: «لا يضايق».
٨. في «ب»: «بلفظ».

السلامُ في هذه الأحوالِ كُلِّها؛ ليُطابِقَ المُستَثنىٰ منه للاستثناءِ.[١]

و هذا الدَّليلُ الذي [أورَدناهُ هُنا] ممّا شَرَحناه و أوضَحناه و شَعَّبناه[٢] و تَناهَينا في الكلامِ عليه في «الكتابِ الشافي».[٣]

[الدَّليلُ الرابعُ: النهيُ الجَليُّ]

دَليلٌ آخَرُ: و ممّا يَدُلُّ علىٰ ذلكَ: أنَّ الشيعةَ الإماميّةَ كُلَّها تَروي خَلَفاً عن سَلَفٍ أنَّ النبيَّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه نَصَّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ بالإمامةِ بَعدَه، و استَخلَفَه له، بألفاظٍ مُختَلِفةٍ؛ كقَولِه: «هو خَليفتي بَعدي»، و «إمامُكم بَعدي»،[٤] و «سَلِّموا عليه بإمرةِ المؤمِنينَ»[٥]، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِن الألفاظِ الصَّريحةِ المَنقولةِ. و قد بَلَغَ هؤلاءِ الناقِلونَ مِن الكَثرةِ و الانتشارِ في البِلادِ إلىٰ حَدٍّ لا يَجوزُ مَعه اتّفاقُ

---

١. في «ب»: «الاستثناء».

٢. في «ب»: «و شيعناه». و في «د»: «و شبعناه».

٣. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٥ ـ ٧١.

٤. لهذين الحديثين متون و أسانيد مختلفة. راجع: كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٤٥، ح ١١؛ و ص ٦٨٥، ح ١٤؛ و ص ٧٢٧، ح ١٩؛ و ص ٧٢٩، ح ٢٠؛ و ص ٧٣٤، ح ٢١؛ و ص ٧٥٩، ح ٢٥؛ و ص ٧٧٩، ح ٢٦؛ و ص ٩٠٩، ح ٦٢؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٣٩؛ الغيبة للنعماني، ص ٧١ و ٧٣، ح ٨؛ و ص ٨٣، ح ١٢؛ الأمالي للصدوق، ص ٢٦، ح ٣؛ و ص ٤٦، ح ٤؛ و ص ٢٦٩، ح ١٨؛ و ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠، ح ٩؛ و ص ٣٥٢، ح ٧؛ و ص ٣٦٠، ح ١٢؛ و ص ٣٨٠ ـ ٣٨٢، ح ١٠؛ و ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧، ح ١٨؛ و ص ٥٦٥، ح ٤؛ و ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣، ح ٢٥؛ و ص ٥٨٤ ـ ٥٨٥، ح ١؛ الخصال، ج ٢، ص ٤٦١ ـ ٤٦٥، ح ٤؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٤١، ح ٦٥؛ و ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧، ح ١؛ و ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، ح ٨؛ و غير ذلك من المصادر.

٥. الكافي، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٥١، ح ١١؛ و ص ٦٩٣، ح ١٤؛ و ص ٧٢٩، ح ٢٠؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٠١؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٤؛ الأمالي للصدوق، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦، ح ١٠؛ الإرشاد، ج ١، ص ٤٨، الخرائج و الجرائح، ج ٢، ص ٨٣٥ ـ ٨٣٧، ح ٥١؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٦٦، ص ١٥١.

الكَذِبِ مِنهم و لا التَّواطي عليه؛ بَل لا يَجوزُ ذلكَ علىٰ فِرقةٍ مِن فِرَقِهم و طائفةٍ مِن طَوائفِهم؛ و إذا لَم يَجُز أن يَكونَ خبرُهم كَذِباً، فلا بُدَّ مِن كَونِه صِدقاً.

و قد بَيَّنّا في كِتابِنا «الشافي» أيضاً الجوابَ عن المَطاعنِ[1] في هذه الدَّلالةِ و استَوفَيناه.[2]

[شُروعُ المُصَنِّفِ بِالإجابةِ على المَسألةِ الأُولىٰ]

و إذ قَد قَدَّمنا ما أرَدنا تَقديمَه أمامَ الجوابِ عن المَسألةِ، فنَحنُ نَعطِفُ إلَى الإجابةِ عنها:

[بَيانُ الوَجهِ في خَفاءِ بَعضِ النُّصوصِ]

أمّا ما افتَتَحَ[3] به السؤالَ مِن «أنَّ النَّصَّ لَو كانَ حَقّاً، لَاستَحالَ[4] أن يَكونَ مَخفيّاً، و لَوَجَبَ أن يَكونَ العِلمُ به كالعِلم بالفَرائضِ[5] العامّةِ».

فأوّلُ ما نَقولُ فيه: أنَّ هذا الطَّعنَ لا يَليقُ مِن أدلّةِ النَّصِّ إلّا بالطَّريقةِ الأخيرةِ التي ذَكرناها، و هي التي نَقَلَتها الشيعةُ [و سَمّتها][6] بالنَّصِّ الجَليِّ. و إنّما قُلنا أنّ هذا الطَّعنَ لا يَليقُ إلّا بهذا دونَ غيرِه؛ لأنَّ الطَّريقةَ الأُولَى المَبنيّةَ علَى القِسمةِ الضَّروريّةِ و الشُّروطِ العَقليّةِ لا تَليقُ بهذا السؤالِ، و مَعلومٌ بُعدُها عنه.

و هذا الطَّعنُ أيضاً لا يَستَمِرُّ في خَبرِ الغَديرِ و تَبوكَ[7]؛ لأنَّ العِلمَ بهٰذَينِ

---

١. في «ألف، ط»: «الخطا عن» بدل «المطاعن». و في «ب»: «الخطاء» بدله.
٢. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٨ ـ ٩٣؛ ج ٣، ص ٩٦ ـ ٩٩.
٣. في «ب»: «افتتح».
٤. في «ب، د»: «لا استحال».
٥. في «ب»: «في الفرائض».
٦. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. راجع: الذخيرة، ص ٤٦٣.
٧. في «ألف»: «و التبوك».

الخَبرَينِ شائعٌ ذائعٌ، و الشكُّ مُرتَفِعٌ زائلٌ، و العِلمَ بِهما و بصِحّتِهما مُساوٍ لكُلِّ عِلمٍ جَليٍّ واضح.[١]

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ العِلمَ بإيجابِهما للنَّصِّ لَيسَ بمَعلومٍ، و إن كانَ الخَبرانِ في أنفُسِهما مَعلومَينِ.

لأنّ الأمرَ و إن كانَ علىٰ ما[٢] قالَ، فإنَّ العِلمَ بفائدةِ هٰذَينِ الخَبرَينِ و فَحواهما و إيجابِهما للنَّصِّ لَيسَ طَريقُه[٣] الخَبرَ و النَّقلَ، و إنّما طَريقُه الاستدلالُ و النظَرُ؛ فمَن نَظَرَ فيهما مِن الوَجهِ الذي[٤] يَدُلّانِ عليه و وَفّى النظَرَ حَقَّه و شُروطَه[٥] عَلِمَ، و مَن عَلِمَ النَّصَّ زالَ الشكُّ فيه. و مَن قَصَّرَ فإنّما أُتيَ مِن قِبَلِ نَفسِه، و لا يَجِبُ مِن حَيثُ لَم[٦] يَعلَمْ ـ بالتقصيرِ[٧] في النظَرِ ـ أن يَنفيَ[٨] دَلالَةَ الخَبرَينِ علَى النَّصِّ.

ألا تَرىٰ أنّ البِرهْميَّ و الذِّمّيَّ إذا قالَ[٩] لنا: «لَستُ أعلَمُ إعجازَ القُرآنِ و لا كَونَه دَليلاً علَى النُّبوّةِ كَما تَدَّعونَ؛ و لَو كانَ دالّاً علىٰ صِدقِ صاحِبِكم عليه السلامُ علىٰ ما تَذهَبونَ إليه، لَوَجَبَ أن يَكونَ ذلكَ مَعلوماً علىٰ حَدِّ العِلم بالأُمورِ الشائعةِ الذائعةِ، و عَدَدِ الحَوادثِ الظاهرةِ و البُلدانِ، و ما جَرىٰ مَجرىٰ ذلكَ»، كانَ جوابُنا كُلِّنا له[١٠] أن نَقولَ له: أمّا وُجودُ القُرآنِ و وُرودُ التَّحَدّي به و قُصورُ الخَلقِ عن[١١] مُعارَضَتِه فهو مَعلومٌ كالعِلم بكُلِّ ظاهرٍ مِن المَعلوماتِ؛ لأنّ طَريقَه النَّقلُ و التَّواتُرُ.

---

١. في «ب»: ـ «واضح».
٢. في «ب»: ـ «ما».
٣. في «ب»: «بطريقه».
٤. في «ألف»: ـ «الذي».
٥. في «د»: «و شرطه».
٦. في «ألف»: «لا».
٧. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «التقصير».
٨. هكذا في «ج، د». و في سائر النسخ بإهمال النقط في الأوّل.
٩. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «قالا».
١٠. في «ب»: ـ «له».
١١. في «ج»: «على».

و أمّا دَلالةُ القُرآنِ علَى الإعجازِ و النُّبوّةِ، فطَريقُه النظَرُ و الاستدلالُ؛ فمَن وَفّى النظَرَ حقَّه عَلِمَه، و مَن قَصَّرَ لَم يَعلَمْه. و لا يَجِبُ تَساوي كُلِّ مَن عَلِمَ الأوّلَ في العِلمِ بالثاني؛ لتَباعُدِ[1] ما بَينَهما، و للفَرقِ[2] الذي ذَكرناه؟ و بمِثلِ[3] هذا الجَوابِ بعَينِه أجَبنا المُعترِضَ في أخبارِ النَّصِّ.

و لَم يَبقَ إلّا أن نُبيِّنَ[4] السَّبَبَ في قُصورِ الأخبارِ الواردةِ بالنَّصِّ الجَليِّ التي تفرَّدَت الشيعةُ الإماميّةُ بنَقلِها علىٰ سَبيلِ التَّواتُرِ عن المَعلوماتِ الشائعةِ الذائعةِ ـ مِن القِبلةِ و أعدادِ الصَّلَواتِ و ما أشبَهَ ذلكَ ـ في الظُّهورِ؛ و السَّبَبُ في ذلكَ: أنّ هٰذه المَعلوماتِ الظاهراتِ نُقِلَت بغَيرِ مُعارِضٍ و لا مُنازِعٍ و لا مُكذِّبٍ جاحِدٍ، فكانَ العِلمُ بها بالغاً الغايةَ في القوّةِ و الجَلاءِ، و أخبارُ النَّصِّ الجَليِّ يُكذِّبُ بها مُخالِفُ الشيعةِ و يَطعَنُ فيها و يَعتَقِدُ أنّها مُتخرَّصةٌ مَكذوبةٌ، و كَيفَ يَتساوَى الأمرانِ مع هذا الاختلافِ الظاهرِ بَينَهما؟ و لَو تَساوَت الأسبابُ في الأمرَينِ لَتَساوَيا[5] في العِلمِ و ظُهورِه؛ و لكِنّ الأسبابَ مُختَلِفةٌ علىٰ ما بَيَّنّاه.

[في بَيانِ أنّ الأمّةَ كُلَّها لَم تُنكرِ النَّصَّ وَلَم تَكتُمه]

و أمّا ما مضىٰ في السؤال ممّا حِكايتُه[6]: «و لَاستَحالَ أيضاً مِن الأُمّةِ كُلِّها الاستمرارُ علىٰ إنكارِه و كِتمانِه و عِصيانِ رسولِ اللّٰه صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه فيه؛ إذ[7]

---

١. في «ألف»: «تباعد».
٢. في «ب»: «و الفرق».
٣. في «ج»: «مثل».
٤. في «ج»: «أن تبين».
٥. في «ألف»: «تساويا».
٦. في «ب»: «حكاه».
٧. في «ألف، ب، ط»: «إذا».

كانوا قد أطاعوه مِن قَبلُ في قَتلِ الأبناءِ و الآباءِ، وفي كَذا و كَذا ممّا هو أشَقُّ علَى الأنفُسِ مِن طاعةِ[1] مَن نَصَّ عليه».

فهذا الطَّعنُ لا يَليقُ مِن الأدلّةِ التي ذَكرناها[2] إلّا بالطَّريقةِ الأخيرةِ؛ لأنَّ الأُمّةَ ما أنكَرَت بأسرِها و لا بعضِها خبرَ الغَديرِ و تَبوكَ، و لا كَتَموهما، بَل نَقَلوهما و صَحَّحوهما؛ و إنّما يَليقُ ـ لَو صَحَّ ـ بالنَّصِّ الجَليِّ الصريحِ، و هو مع ذلكَ غيرُ لازمٍ فيه؛ لأنَّ الأُمّةَ كُلَّها ما كَتَمَت هٰذا النَّصَّ الّذي ذَكرناه، و لا أنكَرَته؛ و كَيفَ يَكونُ كذلكَ و الشيعةُ الإماميّةُ ـ و هي فِرقةٌ كَبيرةٌ مِن فِرَقِ الأُمّةِ[3] ـ تَرويهِ و تَنقُلُه و تُنادي به علىٰ رؤوسِ الأشهادِ؟! و لَو كانَت الأُمّةُ كُلُّها كاتِمةً له[4] لَما وَصَلَ إلينا و لا عَرَفناه و لا نَقَلناه.

علىٰ أنَّ الشيعةَ لَم تَنفَرِدْ[5] بنَقلِ هٰذا النَّصِّ الصَّريحِ؛ بَل قد نَقَلَه رُواةُ العامّةِ، و دَوَّنوه في كُتُبِهم و تَصنيفاتِهم[6]؛ إلّا أنّه واردٌ في نَقلِ العامّةِ مِن جِهةِ الآحادِ، و مِن جِهةِ الشيعةِ علىٰ طَريقِ التواتُرِ؛ فالنَّقلُ عامٌّ و إنِ اختَلَفَ في تواتُرٍ و آحادٍ؛ فلا [مَجالَ][7] علىٰ كُلِّ حالٍ مِن[8] الدَّعوىٰ علَى الأُمّةِ بأنّها مُنكِرةٌ و كاتِمةٌ.

[بَيانُ الوَجهِ في إنكارِ بَعضِ الصَّحابةِ للنَّصِّ]

و أمّا التَّعجُّبُ مِن طاعتِهم له عليه السلامُ في قَتلِ الأبناءِ و الآباءِ و الأُمورِ الشاقّةِ، و امتناعِهم مِن طاعتِه فيما نَصَّ عليه مِن الإمامةِ، فهو تَعجُّبٌ في غيرِ مَوضِعٍ[9]؛ لأنّ

---

١. في «ألف»: - «من طاعة».
٢. في «ب»: «ذكرنا».
٣. في «د»: + «و».
٤. في «ألف»: «لها».
٥. في «ألف»: «لم تتفرّد». و في «ب»: «لم ينفرد».
٦. تقدّم تخريج خبر الغدير و خبر تبوك من مصادرنا و مصادر العامّة في ص ١٣٠ ـ ١٣١.
٧. في «ب»: «فلا محال». و في سائر النسخ يوجد في موضعها بياض. و ما أثبتناه أنسب.
٨. في «ج» يوجد في موضع «علىٰ كلّ حالٍ من» بياض.
٩. في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٣٧: «موضعه».

لقائلٍ[١] أن يَقولَ: إنّما أطاعوه[٢] في قَتلِ النُّفوسِ و بَذلِ الأموالِ لمّا عَلِموا وجوبَ طاعتِه عليهم، و لَم تَدخُلْ[٣] عليهم شُبهةٌ فيه. و لَم يُطِعْه بعضُهم ـ فإنّه لا يُمكِنُ ادّعاءُ ذلكَ علىٰ جَميعِهم ـ في أخبارِ النَّصِّ كُلِّها الجَليِّ منها و الخَفيِّ؛ لأنّه يُمكِنُ[٤] دُخولُ الشُّبهةِ علىٰ مَن لَم يُنعِمِ[٥] النظَرَ[٦] في المُرادِ[٧]، و يَخفىٰ عليه الحَقُّ، حتّىٰ يَعتَقِدُ في الأدلّةِ[٨] أنّها لا تَدُلُّ علَى النَّصِّ و لا يُستَفادُ منها. و مَن دَخلَت عليه الشُّبهةُ، فاعتَقَدَ أنّه لَم يَنُصَّ علىٰ إمامٍ بَعدَه، فهو لا يُطيعُ مَن يَدَّعي[٩] إمامَتَه بالنَّصِّ؛ لأنّه يَعتَقِدُ أنّ في طاعتِه مَعصيةً للرسولِ[١٠] عليه السلامُ و خُروجاً عن طاعتِه، و هذا لا يُنافي بَذلَه[١١] نفسَه و مالَه[١٢]، و قَتلَه أباه و ابنَه في طاعةِ الرسولِ عليه السلامُ؛ لأنّه إنّما يَبذُلُ ذلكَ و يَتحمَّلُ المَشاقَّ فيه إذا[١٣] اعتَقَدَ أنّه طاعةٌ له عليه السلامُ، فأمّا إذا

---

١. في «ج»: «القائل».

٢. في الطرابلسيّات الثانية: + «من قَبلُ».

٣. في «ب»: «و لم يدخل».

٤. في الطرابلسيّات الثانية: «علىٰ جميعهم في طريق النصّ، لدخول الشبهة عليهم فيه، و أنّ أخبار النصّ كلّها ـ الجليّ منها و الخفيّ ـ يمكن دخول».

٥. في «ب»: «لم يمنعن». و في «ج» كما في المتن مع إهمال النقط في الأوّل.

٦. في «ج»: «بنظر» مع إهمال النقط في الحرف الأوّل. و في سائر النسخ: - «بنظر». و ما أثبتناه استفدناه من الطرابلسيّات الثانية.

٧. في الطرابلسيّات الثانية: + «بها».

٨. في الطرابلسيّات الثانية: «بالشبهة» بدل «في الأدلّة».

٩. كذا في «ب، ج، ط». و سائر النسخ خالية من النقط. و الأنسب: «تُدَّعىٰ».

١٠. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «الرسول».

١١. في «ألف»: «بذل».

١٢. في الطرابلسيّات الثانية: - «و ماله».

١٣. في الطرابلسيّات الثانية: «لمّا».

اعتَقَدَ أنّه مَعصيةٌ له، فهو ـ بحُكمِ إيجابِه علىٰ نفسِه طاعةَ الرسولِ عليه السلامُ ـ يَمتَنِعُ منه و لا يَدخُلُ فيه.

[بيانُ مَثالِبِ بعضِ مَن ادُّعيَ أنّهم بَذَلوا أرواحَهُم و أموالَهُم في طاعَةِ الرّسولِ ﷺ]

ثُمَّ يُقالُ للمُتعلِّقِ بهٰذه الطَّريقةِ: هؤلاءِ القومُ الذينَ مَدَحتَهم بأنّهم بَذَلوا في طاعةِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه الأموالَ و قَتَلوا الأقاربَ و الأصدقاءَ و فارَقوا الدِّيارَ و الأوطانَ و تَحمَّلوا المَشاقَّ، هُم الذينَ ارتَدَّ خَلقٌ مِنهم عن الدِّينِ، و مَنَعوا الزكاةَ، و قَتَلوا عُثمانَ بنَ عَفّانَ بَعدَ أن حَصَروه أيّاماً، و مَنَعوه الشرابَ و الطعامَ مع عِلمِهم بأنّه قَريبٌ نَسيبٌ له عليه السلامُ و أحَدُ أصهارِه و خُلَصائه، و هُم الذينَ قاتَلوا أميرَ المؤمِنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه، و نَكَثوا بَيعتَه، و خَلَعوا عَهدَه و ذِمّتَه تارةً بالبَصرةِ و أُخرىٰ بصِفّينَ و أُخرىٰ بالنهرَوانِ مع عِلمِهم بتَقدُّمِه عليه السلامُ في الدِّينِ و الفَضلِ، و أنّه سَيّدُ الأهلِ، و المَمدوحُ بكُلِّ لِسانٍ، و المُفضَّلُ[1] في كُلِّ أوانٍ، و هُم الذينَ بايَعوا مُعاويةَ مع أنّه عندَكم لا يَصلُحُ للإمامةِ[2] و لا لِما هو دونَها مِن الوِلايةِ، و خَلَعوا الحَسَنَ بنَ عليٍّ عليهما السلامُ، و ألجأوه إلىٰ تسليمِ الأمرِ إلىٰ غيرِه، و هُم الذينَ قَتَلوا الحُسَينَ بنَ عليٍّ[3] عليهما السلامُ و مَن كانَ في الطَّفِّ[4] معه[5] مِن أهلِه علىٰ أفحَشِ الوُجوهِ و أقبَحِها و أظهَرِها تَنكيلاً و تَقبيحاً، و هُم الذينَ بايَعوا يَزيدَ بنَ مُعاويةَ و مَن كانَ بَعدَه مِن بَني مَروانَ،

---

١. في «د»: «و الفضل».
٢. في «ألف»: «للأمّة».
٣. في «ب، ط»: - «بن عليّ». نعم، يوجد في «ط» في موضعها بياض.
٤. في «ب»: - «في الطفّ».
٥. في «ألف»: + «و».

و أجمَعوا علىٰ إمامتِهم و وُجوبِ طاعتِهم و التَّصرُّفِ علىٰ أحكامِ تَدبيرِهم، و لَم يَعصِمْهم كَونُهم بالصِّفاتِ المَذكورةِ ـ مِن قَتلِ النُّفوسِ، و بَذلِ المُهَجِ و النَّفائسِ في طاعتِه عليه السلامُ ـ مِن جوازِ كُلِّ[1] ما ذَكرناه عليهم، و ما دَفعُ[2] النَّصِّ إلّا دونَ كُلِّ ما ذَكرناه؛ فإنِ اعتَذَرَ في شَيءٍ مِن ذلكَ بدُخولِ شُبهةٍ و وُقوعِ تقصيرٍ و لزومِ تقيّةٍ و خَوفِ ضَرَرٍ ممّن كانَ علَى الحَقِّ و مُعتَقِداً له باطناً أو اتّباعِ[3] هَوًى و طلبِ دُنياً و غيرِ ذلكَ مِن الأعذارِ المعروفةِ، فهو جوابٌ له بعَينِه عن النَّصِّ حَذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ.

[نَفيُ إجماعِ الأُمّةِ علَى العَقدِ لإمامٍ بَعدَ رسولِ اللّهِ ﷺ بالاختيارِ]

و أمّا قَولُه في السؤالِ: «و يؤكِّد ذلكَ: أنّ الأُمّةَ عَقَدَت الإمامةَ لإمامٍ بَعدَ إمامٍ، إلىٰ أن عَقَدَت لأميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ، كُلُّ ذلكَ علىٰ وجهِ الاختيارِ»[4]، **فالذي لنا عليه أن نَقولَ**: ما عَقَدَ جميعُ الأُمّةِ لإمامٍ بَعدَ النبيِّ صلّى اللّهُ عليه و آلِه بالاختيارِ علىٰ ما ادَّعىٰ، و إنّما عَقَدَ[5] لأبي بَكرٍ في الأصلِ نَفرٌ[6] لأسبابٍ معروفةٍ، ثُمَّ اتَّبَعَهم علىٰ ذلكَ جماعاتٌ للشُّبهةِ و التَّقليدِ، و خالَفَ أهلُ الحَقِّ في هذا العَقدِ و تأخَّروا عن[7] البَيعةِ، و جَرىٰ في ذلكَ مِن الأفعالِ و الأقوالِ ما هو مَعروفٌ مَنقولٌ؛ ثُمَّ آلَت[8] [قوّةُ][9]

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «كلّ».
٢. في «ألف»: «وقع».
٣. في «ط»: «اطباع».
٤. في «ألف، ب، ط»: «الاختياري».
٥. في «ألف، ب، ط»: «عقدت».
٦. في «ب»: الكلمة ساقطة. و في «د»: «نفس».
٧. في «ج»: «على».
٨. في «ب» يوجد في موضع «آلت» بياض.
٩. في «ألف، ب، د، ط»: «قوم». و في «ج»: «قو» + بياض.

المُختارينَ و التفافُ الناسِ بِهم[١] و انضواءُ الجُلِّ و الجُمهورِ إليهم إلىٰ ما اقتَضىٰ[٢] إظهارَ أهلِ الحَقِّ البَيعةَ[٣] و الرِّضا بالأمرِ؛ خَوفاً مِن الفِتنةِ و إشفاقاً مِن تَفرُّقِ الكلمةِ و حَقناً للدِّماءِ، فأظهَروا المُوافَقةَ و في طَيِّ قُلوبِهم المُخالَفةُ. و قد شَرَحنا ذلكَ في كتابِ «الشافي» و أَوضَحناه، و أَورَدنا فيه ما هو كالشمسِ وُضوحاً.[٤]

[بَيانُ وَجهِ إمساكِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام وغيرِهِ مِن الصَّحابةِ عَن ذِكرِ النَّصِّ]

و أمّا قَولُه: «فلَو كانَ للنَّصِّ حَقيقةٌ لَوَجَبَ أن يَتجدَّدَ ذِكرُه، و يَستَفيضَ مِن المَنصوصِ[٥] عليه أمرُه، و يَتفاوَضَ الناسُ في دارِ الهِجرةِ ما يَقصِدُه الرؤَساءُ تارةً بَعدَ أُخرىٰ مِن الإعراضِ عنه، و في كُلِّ مِصرٍ مِن الأمصارِ التي تَفرَّقَ فيها سامِعو[٦] النَّصِّ شِفاهاً منه عليه السلامُ [عليه].

ثُمَّ إنّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عليه السلامُ يُعرِضُ[٧] عن ذِكرِه تارةً بَعدَ أُخرىٰ، و عندَ دُخولِه في الشُّورىٰ، فلا يُشيرُ إليه فَضلاً عن[٨] أن يُفصِحَ به، و لا[٩] يَعتَمِدُ علىٰ ذِكرِه و التَّذكارِ به[١٠]؛ يَعني النَّصَّ الجَليَّ دونَ ما سِواه، بَل علَى الفَضائلِ التي يَسوغُ[١١]

---

١. في «ب» – «و التفاف الناس بهم». و في «د»: «و النفاق الناس لهم».
٢. في «ب»: «ادّعى». و في «د»: «افصى». و في «ط»: «افضى» مع إهمال النقط في الفاء.
٣. في «ألف»: «بالبيعة».
٤. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٣٣ ـ ٢٦٧.
٥. في «ألف، ط»: «النصوص».
٦. في «ب»: «سامع».
٧. في «ج» يوجد في موضع «يعرض» بياض.
٨. في «ج» يوجد في موضع «عن» بياض.
٩. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «و ألّا».
١٠. في «ب»: – «به».
١١. في «ألف»: «تسوغ». و في «د، ط»: «نسوغ». و في «ب» بإهمال النقط في الأوّل.

اختيارُ مَن تَكونُ فيه».

فالجوابُ عن ذلكَ أجمَعَ: أنَّ المانعَ لأميرِ المؤمِنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه مِن التَّصرُّفِ في الإمامةِ التي جُعِلَت له و فيه بَعدَ الرسولِ[1] صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه هو المانعُ بعَينِه مِن المُذاكَرةِ به و التَّصريحِ بوُقوعِه؛ لأنَّه عليه السلامُ لَمّا غُلِبَ علَى الأمرِ و حِيلَ[2] بَينَه و بَينَه، و أوجَبَت[3] التَّقيّةُ و الخَوفُ علَى الدِّينِ و أهلِه الكَفَّ[4] عن المُنازَعةِ و المُحارَبةِ، فلا بُدَّ مِن الإعراضِ عن ذِكرِ النَّصِّ و ادِّعائِه؛ لأنَّ الموجِبَ لكُلِّ ذلكَ واحدٌ.

و قد بَيَّنّا في مَواضِعَ عِدّةٍ مِن كُتُبِنا[5] أنَّ هٰذا السؤالَ الذي لا يَزالُ[6] خُصومُنا يُدْلونَ به و يُشقِّقونَه[7] مِن أضعَفِ سؤالٍ و أوضَحِه سُقوطاً؛ لأنَّ النَّصَّ إذا كانَ حَقّاً ـ علىٰ ما نَذهَبُ[8] إليه، و علىٰ ما يَفرِضُه[9] السائلُ عن هذا السؤالِ في سؤالِه ـ فلا بُدَّ البتّةَ مِن جَميعِ ما جَرىٰ؛ لأنّه[10] لا بُدَّ أن يَقولَ هذا السائلُ: «إذا كانَ النَّصُّ حَقّاً علىٰ ما تَدَّعونَ[11]، فما بالُ المَنصوصِ عليه لَم يُنازِعْ في الأمرِ، أو يُذكِّرْ به، ويَحتَجَّ علىٰ

---

١. في «ألف»: «رسول اللّٰه».

٢. في «د»: «و جَعَلَ».

٣. في «ب»: «و أوجب».

٤. في «ب»: «كفّ».

٥. تقدّم تخريجه في ص ١٢٨.

٦. في «ب»: «لا تزال».

٧. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «يسفقونه». و شقَّقَ الكلامَ: وَسَّعَه و بيَّنَه و ولَّدَ بعضَه من بعض.

٨. في «ب»: «يذهب». و في «ط» بإهمال النقط في الأوّل.

٩. في «ألف»: «يغرضه».

١٠. هذا بيان لدليل ما ذكره المصنّف رحمه اللّٰه من أنّ السؤال مبنيّ علىٰ فرض وجود النصّ، و بدونه لا يصحّ السؤال.

١١. في «ب»: «يدّعون».

مَن عَمِلَ بخِلافِه بوُقوعِه؟»

لأنّه متىٰ لَم يَقُلْ ذلكَ، فكأنّه يَقولُ: «ما بالُ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلامُ لَم يُنازِعْ و يُطالِبْ مِن الأُمّةِ الإمامةَ بما لَم يَكُن إليه و لا نُصَّ به عليه؟»

و إذا وَجَبَ هذا الفَرضُ[1] و التَّقديرُ،[2] فلا بُدَّ ـ مع ما جَرىٰ مِن العُدولِ عن العملِ بموجَبِ النَّصِّ، و الاعتمادِ لضِدِّه و خِلافِه ـ مِن الإمساكِ عن المُنازَعةِ و المُحارَبةِ[3] و المُغالَبةِ، و التغاضي عن ذِكرِ النَّصِّ و التَّصريحِ به؛ لأنّه إذا خولِفَ النبيُّ عليه السلامُ في هذا النَّصِّ و اطُّرِحَ عَهدُه و عُمِلَ بخِلافِ أمرِه و حَدِّه، إمّا لشُبهةٍ[4] أو[5] لغَيرِها، فمَعلومٌ ضَرورةً ما تُثمِرُه المُعارَضةُ و تُنتِجُه[6] المُغالَبةُ، و لا بُدَّ البَتّةَ مِن لُزومِ التَّقيّةِ و الصَّبرِ و التَّفويضِ[7]. فإن لَم يَكُن ما جَرىٰ موجِباً للعِلمِ الضَّروريِّ بما في المُجاذَبةِ[8] مِن الضَررِ[9] في الدِّينِ و الدُّنيا، فهو أمارةٌ قويّةٌ علىٰ ذلكَ، و لا يَجوزُ للعاقلِ معها خُروجٌ عن مُقتَضاها.

فأمّا إمساكُ مَن عَدا أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ عن ذِكرِ النَّصِّ و المُفاوضةِ فيه، فمَن عَداه عليه السلامُ علىٰ ضَربَينِ: عالِمٌ بهذا النَّصِّ مُتيقِّن له، و جاهِلٌ به غيرُ

---

١. في «د»: «الفروض».
٢. أي فرض وجود النصّ، و كونه حقّاً.
٣. في «ألف»: «المحاربة و المنازعة» بتقديم و تأخير.
٤. في «ألف، ب، ط»: «الشبهة». و في «د»: «بشبهة».
٥. في «ألف»: «و».
٦. في «ب»: «يثمره... و ينتجه».
٧. في «ألف، ب، ط»: «و التعويض». و في «ب»: «و التغويض».
٨. في «ألف، د» غير واضحة. و في «ب»: «المحاربة».
٩. في «لف»: «الضدّ».

واقعٍ علىٰ طريقِه و مُهتَدٍ إلىٰ دليلِه.[١]

[فأمّا العالِمونَ بالنَّصِّ فهُم أيضاً علىٰ ضَربَينِ؛][٢] فضَربٌ[٣] خافَ علىٰ نفسِه و دينِه، فلَزِمَ التَّقيّةَ، و اقتَدىٰ بإمامِه عليه السلامُ في الإمساكِ[٤] و[٥] الصبرِ و الإغضاءِ[٦] و الاتّقاءِ؛[٧] و الضَّربُ الآخَرُ مالَ إلَى الدنيا و طَلَبِ الرياسةِ، فأظهَرَ التَّجاهُلَ بما هو عالِمٌ به لتَتِمَّ أغراضُه.[٨]

و أمّا الجاهِلونَ بالنَّصِّ للشُّبهةِ، فلا سؤالَ علينا في أنّ المُرادَ لَم يُدرِكوه و يَحظَوا[٩] فيه؛ لأنّ الشُّبهةَ قد حالَت بَينَهم و بَينَ عِلمِه، فهُم مُعتَقِدونَ أنّه لَم يَكُن و لا أصلَ له.

فأمّا إعراضُ أميرِ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه و آلِه عن النَّصِّ في الشُّورىٰ، فممّا تَقتَضيه أيضاً الضَّرورةُ؛ لأنّ الشُّورىٰ[١٠] بُنِيَت علىٰ دَفعِ النَّصِّ و سُلوكِ غيرِ طَريقِه، فكَيفَ يُصرِّحُ بما هو تَظليمٌ لواضِعِها و الذي قَبلَه؟ و ما مَنَعَ في أوّلِ الأمرِ مِن ذِكرِ النَّصِّ و المُطالَبةِ بموجَبِه يَمنَعُ في هذه الحالِ مِن ذلكَ علىٰ وَجهٍ هو أقوىٰ و أَولىٰ.

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «دليل».
٢. ما بين المعقوفين منّا أضفناه لاقتضاء السياق، و في جميع النسخ يوجد بياض في موضعه.
٣. في «ألف، ب، د»: «و ضرب».
٤. هكذا في «د». و في «ب»: «التحمّل». و في غيرهما بياض.
٥. في «ب»: - «و».
٦. في «ألف»: - «و الإغضاء». و في «ب» بدل حرف الغين نبرة دون نقط. و في «د»: «الاعتضاء». و في «ط»: «الإقضاء».
٧. في «ب»: «و الإبقاء».
٨. في «ب»: «لتيم اعراضه».
٩. في «ألف»: «و يخطئوا».
١٠. في «د»: - «فممّا تقتضيه أيضاً الضرورة؛ لأنّ الشورىٰ».

فأمّا ما مضىٰ مِن أنّه عليه السلامُ لَم يَذكُرِ النَّصَّ في الشورىٰ مُشيراً إليه[١]، فلَيسَ الأمرُ علىٰ ذلكَ؛ لأنّه عليه السلامُ قد أشارَ إليه بما احتَجَّ[٢] به مِن خبرِ الغَديرِ و خبرِ تَبوكَ[٣]؛ لأنّا قد بيَّنّا دَلالةَ هٰذَينِ الخَبرَينِ علَى النَّصِّ، فإذا احتَجَّ بِهِما فقَد أشارَ إلَى النَّصِّ و عَرَّض بذِكرِه و إن لَم يُصرِّحْ.

فَلم يَبقَ إلّا أن يُقالَ: كَيفَ لَم يُصرِّحْ بكَيفيّةِ دَلالةِ هٰذَينِ الخَبرَينِ علىٰ إمامتِه و يَحتَجَّ بالنُّصوصِ الجَليّةِ؟ و قد[٤] بَيَّنّا أنَّ الحالَ[٥] لا تَقتَضي[٦] ذلكَ، و أنّ ما مَنَعَ مِن ذلكَ في أوّلِ الأمرِ و[٧] تلكَ الحالِ يَمنَعُ منه فيها.

علىٰ أنّا[٨] لا نُطلِقُ القَولَ بأنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلامُ لَم يَدَّعِ النَّصَّ في تلكَ الأحوالِ، و قد بَيَّنّا في «الكتابِ الشافي» أنَّه قد ادَّعَى استحقاقَه للإمامةِ و أنّه أَولىٰ بها في مَقاماتٍ كثيرةٍ، و ادُّعِيَ ذلكَ له عليه السلامُ[٩]؛ لأنّه صَلَّى اللّٰهُ عليه و علىٰ[١٠] آلِه تأخَّرَ في ذلكَ مع ابتداءِ الأمرِ عن البَيعةِ، و أظهَرَ السُّخطَ لِما جَرىٰ و النَّكيرَ له

---

١. أي أنّه حتّىٰ لم يُشر إلى النصّ، فضلاً عن أن يصرّح به.

٢. في «د»: - «بما احتجّ».

٣. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٦٥؛ و ج ٣، ص ٨. و راجع: الخصال، ص ٥٥٤، ح ٣١؛ الأمالي للطوسي، ص٣٣٣، ح ٦٧٧؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٠٤؛ الطرائف، ج ١، ص ٧٧، ح ٥٠.

٤. كذا، و الأنسب: «فقد»؛ فإنّه في مقام الجواب.

٥. في «ألف»: «الحالة».

٦. في «ألف، ج» بإهمال النقط في الأُولىٰ. و في غيرهما: «لا يقتضي».

٧. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «الأمر و».

٨. في «ألف، ب، ط»: «أن».

٩. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٢٣ ـ ٢٣١.

١٠. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «علىٰ».

و العِتابَ عليه و أنّه أحَقُّ بالأمرِ[١] الذي عُقِدَ لغَيرِه، ثُمَّ قَطَعَ النِّزاعَ و أمسَكَ بحُكمِ التَّقيّةِ، و لَم يَخلُ في طولِ أيّامِ أبي بَكرٍ و عُمَرَ مِن كلامٍ يُلقيهِ إلىٰ خَواصِّه يَسمَعُه منه ثِقاتُه يَتضمَّنُ تَألُّماً و تظلُّماً، و قد نَقَلَ ذلكَ[٢] مِن كلامِه عليه السلامُ الوَليُّ و العَدوُّ[٣]، ثُمَّ قَويَ هذا الجِنسُ منه عليه السلامُ في أيّامِ عُثمانَ[٤]، و زادَ و ظَهَرَ و عَلَنَ في أيّامِ وِلايتِه حتّىٰ كانَ يَقولُ: «ما زِلتُ[٥] مَظلوماً مُنذُ قُبِضَ رسولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه»[٦]، و «اللّٰهُمَّ إنّي أستَعديكَ[٧] علىٰ[٨] قُرَيشٍ؛ فإنّهم مَنَعونيَ الحَجَرَ و المَدَرَ»[٩]، و ما كانَ يَخطُبُ خُطبةً إلّا يُعرِّضُ[١٠] فيها بَل يُصرِّحُ بشَيءٍ مِن

---

١. من قوله: «عن البيعة» إلىٰ هنا ساقط من «ألف».

٢. في «ألف»: - «ذلك».

٣. راجع للمناشدات الّتي ناشد بها أميرُ المؤمنين عليه السلام الصحابةَ يومَ الشورى: تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٥٢؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥٤ ـ ٥٦٣؛ السقيفة و فدك، ص ٨٨؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣، ح ٦٦٧؛ و ص ٥٥٦، ح ١١٧٠؛ بشارة المصطفى، ج ٢، ص ٢٣٧ و ٢٤٣؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ٢، ص ٢٤٥؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٣٢ ـ ١٤٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ١٦٧ ـ ١٦٨؛ و ج ٩، ص ٥٦.

٤. راجع: كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٣٦ ـ ٦٦٠، ح ١١؛ و عنه: الاحتجاج، ج ١، ص ١٤٥ ـ ١٥٥.

٥. في «د»: «ما ظلت».

٦. نهج البلاغة، ص ٥٣، الخطبة ٥؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٥٨١، ح ٤؛ و ص ٦٦٣، ح ١٢؛ و ص ٧٥٠، ح ٢٥؛ و ص ٨٨٣، ح ٥٣؛ المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص ٣٧٠ و ٤٠٣؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٢، ح ٦٨؛ و ص ٧٢٦، ح ١٥٢٦؛ الجمل و النصرة، ص ١٢٣ و ١٧١؛ تقريب المعارف، ص ٢٣٧ و ٣٢٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٨٩ و ١٩٠.

٧. في «ب، ج»: «أستعيذ بك». و في «ط»: «أستعيديك».

٨. في «ب»: «من».

٩. الغارات، ج ١، ص ٣٠٨؛ و ج ٢، ص ٥٧٠ و ٧٦٧؛ المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص ٤١٦؛ نهج البلاغة، ص ٢٤٦، الخطبة ١٧٢؛ و ص ٣٣٦، الخطبة ٢١٧؛ الجمل و النصرة، ص ١٢٣ و ١٧١.

١٠. في «ألف»: «تعرّض».

هذا الجِنسِ[١]، و كُتُبُ الأخبارِ بذلكَ مَملُوّةٌ؛ مَن طَلَبَه فيها وَجَدَه.[٢]

و هذه الأخبارُ، و إن كانَت أخبارَ آحادٍ، فهيَ تَمنَعُ علىٰ كُلِّ حالٍ مِن القَطعِ و البَتاتِ بأنّه عليه السلامُ لَم[٣] يَدَّعِ الأمرَ و[٤] يُشِرْ إلَى استحقاقِه.

ثُمَّ يُقلَبُ[٥] هذا السؤالُ علَى المُعترِضِ به، فيُقالُ للمُعتَزِلةِ: لَو كانَ الحَسَنُ بنُ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ عليهما السلامُ أحَقَّ بالإمامةِ مِن مُعاويةَ، لَما سَلَّمَ الأمرَ إليه، و لَما خَلَعَ نفسَه منه، و لَوَجَبَ أن يُنازِعَ في الأمرِ و يُجاذِبَ[٦] عليه، و أقَلُّ الأحوالِ أن يُصرِّحَ بأنّ الأمرَ له و فيه و أنّه مَغلوبٌ عليه؛ و كذلكَ كانَ يَجِبُ أن يَفعَلَ مُعتَقِد[و][٧] الحَقِّ و أهلُ العِلمِ في أيّامِ وِلايةِ يَزيدَ بنِ مُعاويةَ و مَن بَعدَه مِن[٨] بَني أُميّةَ، و لا يَترُكوا أن يُنكِروا بأقوالِهم تلكَ العُقودَ الفاسدةَ و الوِلاياتِ الباطلةَ؛ و أيُّ شَيءٍ قالوه في ذلكَ قيلَ لهُم مِثلُه فيما سَألوا عنه.

[بَيانُ الفَرقِ بينَ حالِ أميرِ المؤمنينَ و هارونَ عليهما السلام]

فأمّا ما مضىٰ في الفَصلِ[٩] مِن أنّه: كانَ يَجِبُ ـ إذا كانَ عليه السلامُ بمَنزلةِ هارونَ مِن موسىٰ ـ أن يَفعَلَ مِثلَ ما فَعَلَه هارونُ لمّا ضَلَّ قومُ موسىٰ بعبادةِ العِجلِ مِن الإنكارِ و الوَعظِ و الزَّجرِ، لمّا لَم يَتمكَّنْ مِن المُدافَعةِ... إلىٰ آخِرِ الفَصلِ.

---

١. راجع: مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ٢، ص ١١٥.
٢. راجع: الجمل و النصرة، ص ١٢٣ ـ ١٢٤، ص ١٧١.
٣. في «ج»: - «لم».
٤. في «ج»: + «لم».
٥. في «ألف»: «نقلب».
٦. في «ألف»: «و يحارب» مع إهمال النقط في الياء.
٧. في جميع النسخ: «معتقد». و ما أثبتناه أنسب.
٨. في «ألف»: «و من قعده». و في «ألف، ط»: - «من».
٩. أي في السؤال.

فالجَوابُ[١] **عنه**: أنّ هارونَ عليه السلامُ إنّما وَعَظَ و أنكَرَ[٢] لمّا لَم يَكُن عـليه[٣] خَوفٌ علىٰ نفسٍ[٤] و لا دِينٍ، فمِن أينَ لكُم أنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلامُ كانَ غيرَ خائفٍ مِن ذِكرِ ذلكَ؟ و ما أنكَرتم أن يَكونَ المَعلومُ ضَرورةً أنّه[٥] عليه السلامُ ـ مع ما جَرىٰ مِن خِلافِ الرسولِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه في عَقدِ الإمامةِ ـ لا بُدَّ مِن أن يَكونَ خائفاً مِن إظهارِ الحَقِّ و المواقَفةِ[٦] عليه؛ لأنّ مَن صَمَّمَ علىٰ مُخالَفةِ نَـبيِّه و اطِّراحِ عَهدِه لا يَنجَعُ فيه وَعظٌ و لا يَنفَعُ معه إنكارٌ؟[٧] و إنّما ذلكَ مِن مُتكلِّفه[٨] ضارٌّ له غيرُ نافعٍ لأحَدٍ. و في هذا كِفايةٌ.

---

١. في «ألف، د، ط»: «و الجواب».
٢. في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٦٥: + «و زجر».
٣. في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦: + «من ذلك».
٤. هكذا في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٦٦. و في جميع النسخ: «نفسه».
٥. هكذا في الطرابلسيّات الثانية. و في جميع النسخ: «بأنّه».
٦. في «ألف» أُهمل النقط الكامل. و في «ب، د»: «و الموافقة».
٧. في «ج»: «إذكار».
٨. في «ج»: «متكلّفةٍ». و في «د»: «يتكلّف».

المسألةُ الثانيةُ

[بَيانُ الفَرقِ بينَ الإمامِ و الأميرِ في كَيفيّةِ تَعيينِهما]

بماذا يَستَحيلُ قَولُ أهلِ الاعتزالِ: إذا جازَ أن يَختارَ النبيُّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه رجُلاً فيُخطئَ في كَثيرٍ مِن أفعالِه فيَعزِلَه[1] و لا يَرجِعَ علَى النبيِّ عليه السلامُ لَومٌ[2] و لا عَتبٌ، فلِمَ لا يَجوزُ أن تَختارَ[3] الأُمّةُ الإمامَ و يَكونَ الحُكمُ فيه كذلكَ إنِ استَقامَ[4]، و إلّا كانَ إنكارُها عليه و عَزلُها له[5] و استبدالُها به مُسقِطاً لِلَّومِ و العَتبِ عنها؟

الجَوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

إنّ الإمامَ ممّن[6] لا يَجوزُ أن تَختارَه[7] الأُمّةُ؛ لأنّ مِن صِفتِه الواجبةِ له أن يَكونَ مَعصوماً ـ و قد دَلَّلنا علىٰ ذلكَ في المَسألةِ الأُولىٰ[8] ـ و العِصمةُ لا يَصِحُّ مِن أهلِ

---

١. في «ب»: «فيعتزله».

٢. يوجد في «ج» في موضع «على النبيّ عليه السلام لوم» بياض.

٣. في «ب»: «أن يختار».

٤. يوجد في «ج» في موضع «إن استقام» بياض.

٥. في «ألف، ب، ط»: - «له».

٦. في «ب»: - «ممّن». و في «د»: «فمن».

٧. في «ب» أهمل النقط في الأوّل. و في «د»: «أن يختاره».

٨. تقدّم في ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

الاختيارِ المَعرفةُ بمَوضِعِها، و لا يَعلَمُ مَن يَختَصُّ بها إلّا عَـلّامُ الغُـيوبِ جَـلَّت عَظمتُه؛ فمِن هٰذه الجِهةِ فَسَدَ تَكليفُ الأُمّةِ اختيارَ[1] الإمامِ.[2] و لَيسَ كذلكَ الأميرُ؛ لأنّه غيرُ واجبٍ أن يَكونَ مَعصوماً، فجازَ مِن النبيِّ عليه السلامُ أن يَختارَه علىٰ ظاهرِه و يَعزِلَه إذا جَنىٰ و عَصىٰ، و له أيضاً أن يَعزِلَه مِن غيرِ زَلّةٍ و يَستَبدِلَ به. و إنّما لَم[3] يَجِبْ عِصمةُ الأميرِ كما وَجَبَت عِصمةُ الإمامِ؛ لأنّ الإمامَ[4] لَو لَم يَكُن مَعصوماً لَاحتاجَ إلىٰ إمامٍ يَكونُ مِن[5] ورائه كما احتاجَت الأُمّةُ إليه، و إذا كانَ لا إمامَ[6] له و لا يَدَ فَوقَ يَدِه ثَبَتَت[7] عِصمتُه[8]. و لَيسَ كذلكَ الأميرُ؛ لأنّه إذا لَم يَكُن مَعصوماً فلَه إمامٌ يُقوِّمُه و يؤدِّبُه و يأخُذُ علىٰ يدِه و هو إمامُ الكُلِّ. فبانَ الفَرقُ بَينَ الأمرَينِ.

---

١. في «ب»: «باختيار».
٢. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٥.
٣. في «ب»: – «لم».
٤. في «ج»: – «لأنّ الإمام».
٥. في «ج»: – «من».
٦. في «ألف، د»: «كان الإمام» بدل «كان لا إمام».
٧. في «ألف، د»: «تثبت». و في «ب»: «فثبتت». و في «ط»: «تثبّتت».
٨. في «ألف»: «عصمة».

المسألةُ الثالثةُ

[قُبحُ تَقديمِ المَفضولِ على الفاضِلِ فيما هوَ أفضلُ منهُ فيهِ]

ما[1] الذي يُحيلُ ما تُجوِّزُه هٰذه الطائفةُ[2] أيضاً مِن إمامةِ مَن هو دونَ غيرِه في الفَضلِ و الكمالِ؛ لضَربٍ مِن الصَّلاحِ، [مُحتجَّةً] بما فَعَلَه النبيُّ عليه السلامُ مِن تأميرِ عَمرِو بنِ العاصِ و أُسامةَ بنِ زَيدٍ[3] علىٰ جَماعةٍ مِن وُجوهِ المُهاجِرينَ و الأنصارِ مِمّن يَشهَدُ الإجماعُ لهُم بالفَضلِ عليهما، و بما قد استَقَرَّ استعمالُ العُقَلاءِ له[4] مِن الوَصيّةِ إلىٰ مَن غيرُه أفضَلُ منه؛ لضَربٍ مِن الصَّلاحِ، و تَوكيلِ مَن هو كذلكَ أيضاً؟ و ما الفَرقُ بَينَ ذلكَ و بَينَ عَقدِ الإمامةِ لِمَن غيرُه أفضَلُ منه؛ لضَربٍ مِن الصَّلاحِ[5] أيضاً؟

---

١. في «د»: - «ما».

٢. أي المعتزلة.

٣. أبو محمّد، أُسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبيّ، مولى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله. وُلِدَ بمكّة سبع سنوات قبل الهجرة، و أمّره رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله قبل أن يبلغ العشرين من عمره على جيش فيه أبو بكر و عمر. و لمّا توفّي صلّى اللّٰه عليه و آله رحل إلى وادي القرىٰ فسكنه، ثمّ إلى الشام، ثمّ عاد إلى المدينة فأقام حتّى مات بالجوف في سنة ٥٤ ه في خلافة معاوية. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٣٣٨، الرقم ٣١٦.

٤. في «ألف»: «لهم». و في «ب» - «له».

٥. من قوله: «و توكيل من هو كذلك» إلىٰ هنا ساقط من «ألف، ب، د».

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ ـ :

الذي نَذهَبُ إليه ـ و هو الصَّحيحُ الواضحُ الذي لا شُبهةَ فيه ـ أنّه لا يَحسُنُ تَقديمُ المَفضولِ علَى الفاضلِ فيما هو أفضَلُ منه فيه، و إن جازَ عندَنا[١] تَقديمُ مَفضولٍ علىٰ فاضلٍ في أمرٍ[٢] يَكونُ تَقديمُه عليه فيما كانَ له الفَضلُ فيه عليه. مثالُ ذلكَ: أن يُقدَّمَ مَفضولٌ في الفِقهِ و العِلمِ علىٰ فاضلٍ فيهما، و يَكونَ جِهةُ تَقديمِه له عليه تدبيرَ الجُيوشِ و سياسةَ الحُروبِ اللذَينِ[٣] هو أفضَلُ فيهما مِمّن قُدِّمَ عليه.

و يَجوزُ أيضاً عندَنا أن نَقصِدَ[٤] إلىٰ رجُلَينِ أحَدُهما أفضَلُ مِن صاحبِه، فنُقَدِّمَ[٥] المَفضولَ منهما علىٰ جَماعةٍ هو أفضَلُ منها و أكمَلُ فيما قُدِّمَ فيه عليها، و نَعدِلَ[٦] عن الذي هو أفضَلُ؛ لأنَّ القَبيحَ إنّما هو تَقديمُ مَفضولٍ علىٰ فاضلٍ[٧] فيما كانَ أفضَلَ منه فيه، و وَجهُ القُبحِ تَقديمُه علىٰ هٰذا الوَجهِ، و لَيسَ في العُدولِ عن الأفضَلِ إلىٰ مَن هو[٨] دونَه ـ بَعدَ أن يَكونَ ذلكَ الأدوَنُ[٩] أفضَلَ ممّن تَقدَّمَ عليه ـ وَجهُ قُبحٍ، و لأنَّ الإمامةَ لا تُستَحَقُّ [لأحَدٍ مِن تلكَ الجماعةِ] بالفَضلِ فنَكونَ[١٠] بذلكَ قد عَدَلنا عن المُستَحِقِّ إلىٰ غيرِه.

---

١. في «ب»: - «عندنا».
٢. يوجد في «ألف، ج، د، ط» في موضع «علىٰ فاضلٍ في أمرٍ لا» بياض. و في «ج»: + «أن».
٣. في «ألف، ج، ط»: «الذين». و في «ب»: «الذي».
٤. في «ب»: «أن يقصد».
٥. في «ب»: «فيقدّم».
٦. في جمع النسخ سوىٰ «ألف»: «و يعدل».
٧. في «ج»: «الفاضل».
٨. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «هو».
٩. في «ج»: «الّا دون».
١٠. في «ب، ج، ط»: «فيكون».

و الذي يَدُلُّ علىٰ قُبح إمامةِ المَفضولِ: أنّ الإمامَ مُقدَّمٌ مُرأَّسٌ في الدِّينِ علىٰ جميعِ الأُمّةِ، فلابُدَّ مِن أن يَكونَ أفضَلَ منهم؛ لأنّ تَقديمَ المَفضولِ علَى الفاضلِ فيما كانَ أفضَلَ منه وَجهُ قُبحٍ؛ يوضِحُ ذلكَ: أنَّ تَقديمَ المُتوسِّطِ في عِلمِ الكلامِ أو الفِقهِ أو النَّحوِ[1] علَى البارعِ الكاملِ في هذه العُلومِ قَبيحٌ مَعلومٌ ضَرورةً للعُقلاءِ قُبحُه، و لا وَجهَ لذلك إلّا أنّه تَقديمٌ لمَفضولٍ[2] علىٰ فاضلٍ؛ بدَلالةِ أنّه إذا كانَ أفضَلَ حَسُنَ تقديمُه، و إذا كانَ أنقَصَ لَم يَحسُنْ ذلكَ، فعُلِمَ أنَّ وَجهَ القُبحِ ما ذَكرناه.

و قد استَقصَينا الكلامَ في هٰذه المسألةِ[3] في كتابِنا «الشافي».[4]

فأمّا قَولُ السائلِ: «لِمَ لا[5] يُساغُ ذلكَ؛ لضَربٍ مِن الصَّلاحِ»؟ **فباطلٌ**؛ لأنّ القَبيحَ لا يُخرِجُه[6] مِن القُبحِ[7] لاعتراضِ صَلاحٍ فيه، و مع ثُبوتِ وَجهِ القُبحِ لا بُدَّ مِن كَونِ الفِعلِ قَبيحاً علىٰ كُلِّ حالٍ؛ ألا تَرىٰ أنَّ الكَذِبَ و الظُّلمَ لَو اعتَرَضَ في فِعلِهما صَلاحٌ، لَم يَخرُجا مِن القُبحِ، و لا حَسَّنَ الصَّلاحُ فِعلَهما؟

فأمّا[8] تَأميرُ عَمرِو بنِ العاصِ علىٰ مَن أمَّرَه، **فالوَجهُ** فيه: أنّه غيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ عَمرٌو أفضَلَ و أكمَلَ ممّن قُدِّمَ عليه في الإمارة و قَودِ الجَيشِ و تَدبيرِ الحُروبِ، و إن كانَ في جُملةِ رَعيّتِه في هٰذه الوِلايةِ مَن هو أعلَمُ منه و أفقَهُ و أفضَلُ؛ لأنّه لَم

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «النجوم».
٢. في «ألف، ب، د»: «المفضول».
٣. في «ب»: - «في هذه المسألة».
٤. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٤١ - ٤٩؛ ج ٣، ص ١٧٣ - ١٨٢.
٥. في «ألف، ب، ط»: - «لا».
٦. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «لا يَخرُجُ».
٧. في «ب»: - «من القبح».
٨. في «ب»: - «فأمّا».

يُقدَّمْ عليه علىٰ كُلِّ وجهٍ، و إنّما قُدِّم مِن جِهةٍ هو منها[1] فيها أفضَلُ.

علىٰ أنّه [لَو سَلَّمنا أنّ][2] مَن[3] قُدِّمَ عَمرٌو عليه مَن[4] هو أفضَلُ منه في الدِّينِ، جازَ أن يُقالَ: إنّ ذلكَ الفَضلَ[5] لَم يَحصُلْ له في تلكَ الأحوالِ، و إنّما اكتَسَبَ مُستَقبَلاً ما زادَ علىٰ عَمروٍ و غيرِه بَعدَ ذلكَ. و هذا[6] غيرُ مُمتَنِعٍ؛ فإنّ الأفضَلَ في حالٍ قد يَكونُ مَفضولاً في حالٍ أُخرىٰ.

و القَولُ في أُسامةَ بنِ زَيدٍ يَجري علَى الوَجهِ الأوّلِ[7] الذي[8] ذَكرناه في عَمروٍ؛ لأنّه جائزٌ أن يُقدَّمَ لشَجاعتِه و شَهامتِه و حُسنِ سياستِه علىٰ غيرِه مِمّن لا يَجمَعُ هذه الخِلالَ، و إن كانَ مُقدَّماً في الدِّينِ مُعظَّماً.

علىٰ أنّه غيرُ ظاهرٍ أنَّ أُسامةَ بنَ زَيدٍ قُدِّمَ علىٰ جماعةٍ مِن المُسلِمينَ مَقطوعٍ بأنّهم أفضَلُ منه في الدِّينِ؛ لأنّ الأمرَ في ذلكَ غيرُ مَعلومٍ، و لا يُمكِنُ أن يُدَّعىٰ فيه ما يُدَّعىٰ في عَمرٍو، و ما تَقولُه[9] الشيعةُ الإماميّةُ ـ في القَطعِ علىٰ فَضلِ مَن وَقعَت الإشارةُ إليه بعضِهم علىٰ بعضٍ ـ مَعروفٌ.

فأمّا العُدولُ مِن وصيٍّ أفضَلَ إلىٰ وصيٍّ مَفضولٍ، **فالذي** أنكرناه وِلايةُ

---

١. أي من رعيّته.

٢. ما بين المعقوفين منّا أضفناه لاقتضاء السياق. و في جميع النسخ سوىٰ «ب» يوجد في هذا الموضع بياض.

٣. في «ألف، د، ط»: - «من».

٤. في «ب»: «ممّن».

٥. في «ب»: «الفعل».

٦. في «ج»: - «هذا».

٧. في «ج»: «و» بدل «الأوّل».

٨. في «ب»: - «الذي».

٩. في «ب»: «يقوله».

المَفضولِ علَى الفاضلِ فيما كانَ أفضَلَ منه فيه؛ فإن فَرَضنا أنَّ[١] موصياً وَصّىٰ في أموالِه و ورَثتِه و أهلِه إلىٰ مَن يوجَدُ في هؤلاءِ الوَرَثةِ مَن هو أفضَلُ منه و أقوَمُ[٢] بالوَصيّةِ و أشَدُّ اضطِلاعاً بها، فهو المَعلومُ قُبحُه و استحقاقُ مَن فَعَلَه مِن العُقلاءِ اللَّومَ و التَّوبيخَ. و إن فَرَضنا أنَّه أسنَدَ وَصيّتَه إلىٰ ناهضٍ بها و أفضَلَ في جَميعِ أحكامِ الوَصيّةِ ممّن جَعَلَه وَصيّاً عليه[٣]، غيرَ أنَّه عَدَلَ إليه عمّن هو أفضَلُ منه، فهذا غيرُ قَبيحٍ؛ لأنّه لَيسَ فيه تَقديمٌ لمَفضولٍ[٤] علىٰ فاضلٍ.

علىٰ[٥] أنّ مَن تَمكَّنَ مِن الأفضَلِ أن يوصيَ إليه في أموالِه و لَم يَكُن له مانعٌ مِن وِلايتِه، لا يَجوزُ أن يَعدِلَ عنه إلىٰ غيرِه، و إن لَم يَكُن في ذلكَ تَقديمٌ لمَفضولٍ علىٰ فاضلٍ؛ لأنَّ الانتفاعَ بالأفضَلِ أبلَغُ و أوفَرُ، و لا يُعدَلُ عنه إلّا لمانعٍ أو ما يَجري مَجراه.

و القَولُ في الوَكيلِ يَجري علىٰ ما رَتَّبناه في الوَصيِّ، فلا مَعنىٰ لإعادتِه.

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «أنّ».

٢. في «ج»: «و أقوىٰ».

٣. أي كان أفضل من الموصىٰ عليهم.

٤. في «ج»: «المفضول».

٥. في «ألف، ب، ط»: - «علىٰ».

المسألةُ الرابعةُ

[إبطالُ المادَّةِ الأُولىٰ (الهَيولىٰ)]

ما يُقالُ[1] لِمَن يَدَّعي[2] ـ عندَ إقامةِ[3] الدَّليلِ علىٰ حَدَثِ الجِسمِ و الجَوهرِ و العَرَضِ[4] ـ شَيئاً لَيسَ بجِسمٍ و لا جَوهرٍ و لا عَرَضٍ[5] أحدَثَ اللّٰهُ تَعالَى الأشياءَ منه؟ و ما الذي يُفسِدُ دَعواه غيرُ المُطالَبةِ له[6] بالدَّلالةِ علىٰ صِحّتِها؟

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[7] ـ:

أوّلُ ما نَقولُه[8]: أنّ إحداثَ شَيءٍ مِن شيءٍ غيرِه كلامٌ[9] ظاهرُ[10] الفَسادِ؛ لأنّ المُحدَثَ علَى الحقيقةِ هو الموجودُ بَعدَ أن كانَ «معدوماً»؛ و إذا فَرَضنا أنّه أُحدِثَ

---

١. هذه المسألة مذكورة في تكملة الأمالي. راجع: الأمالي، ج ٢، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

٢. في «ألف»: «بما يقال لمن ندّعي». و في «ج» بياض. و في «د، ط»: «بما يقال لمن يدّعي».

٣. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ سوىٰ «ب» بياضٌ محلّ «عند إقامة».

٤. في «ب»: ـ «الدليل على حدث الجسم و الجوهر و العرض».

٥. من هنا إلىٰ قوله بعد صفحةٍ: «لَيسَ بجَوهرٍ و لا جسم و لا عَرَضٍ» ساقط من «ج».
و الجسم: ما له طول و عرض و عمق. و الجوهر: ما لَه حيّز عند الوجود. و العرض: ما يتجدّد وجوده و لم يكن متحيّزاً. راجع: الحدود، ص ٢٤، ٢٥، ٣٣.

٦. في «ب»: ـ «له».

٧. في تكملة الأمالي: ـ «و باللّٰه التوفيق».

٨. في تكملة الأمالي: + «في هذا الباب».

٩. في تكملة الأمالي: + «محال».

١٠. في «ط»: «لظاهر».

مِن غيرِه، فقَد جَعَلناه[١] «موجوداً» في ذلك الغَيرِ، فلا يَكونُ مُحدَثاً علَى[٢] الحقيقةِ، و لا موجوداً عن[٣] عدمٍ حقيقيٍّ؛ فكأنّما[٤] قُلنا: «إنّه مُحدَثٌ، و لَيسَ بمُحدَثٍ»، و هذا مُتناقِضٌ.

علىٰ أنّ الجواهرَ و الأجسامَ إنّما حَكَمنا بحُدوثِها[٥] لأنّها لَم تَخلُ[٦] مِن الأعراضِ، و لم تتقدّم في الوجود عليها[٧]، و ما لم يَتقدّم المُحدَثَ فهو مُحدَثٌ مِثلُه. و إذا كانَت الأعراضُ ـ التي تَوصَّلنا بحُدوثِها إلىٰ حُدوثِ الجِسمِ و الجَوهرِ[٨] ـ مُحدَثةً لا مِن شَيءٍ و لا مِن[٩] هَيُولىً[١٠] ـ علىٰ ما يُموِّهُ هؤلاءِ المُتَفَلسِفونَ[١١] به ـ فيَجِبُ أن تَكونَ الجَواهرُ و الأجسامُ أيضاً مُحدَثةً علىٰ هذا الوَجهِ؛ لأنّه إذا وَجَبَ أن يُساويَ ما لَم يَتقدَّمِ المُحدَثَ له في حُدوثِه، فيَجِبُ أن يُساويَه أيضاً في كَيفيّةِ حُدوثِه.

علىٰ أنّا[١٢] قد بَيَّنّا أنّ ما أُحدِثُ مِن غيرِه لَيسَ بمُحدَثٍ في الحقيقةِ، و العَرَضُ

---

١. في «ألف»: «جعلنا».
٢. في تكملة الأمالي: «في».
٣. في تكملة الأمالي: «بعد».
٤. في «ألف، د، ط» و تكملة الأمالي: «فكأنّا».
٥. في تكملة الأمالي: «بحدثها».
٦. في «ألف، ط»: «لم تحل».
٧. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «و لم تتقدّم في الوجود عليها».
٨. في تكملة الأمالي: «الأجسام و الجواهر».
٩. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «عن».
١٠. في حاشية بعض نسخ تكملة الأمالي: «الهيولىٰ كلمة يونانيّة يعنون بها مادّة لا صورة لها لما يقول أصحاب المعدوم».
١١. في «ألف، د، ط»: «المتلسفون». و في «ب»: «المتفلسون».
١٢. في «ألف، ط»: «أن».

مُحدَثٌ علَى الحقيقةِ، فيجِبُ فيما لَم يتقدَّمْه في الوُجودِ أن يَكونَ مُحدَثاً علَى الحقيقةِ؛[١] يُبيِّنُ ما ذَكرناهُ: أنّ[٢] مَن أحدَثَ مِن طينٍ أو شَمعٍ صورةً فهو غيرُ مُحدِثٍ لها علَى الحقيقةِ؛ و كَيفَ يَكونُ ذلك[٣] و هي[٤] موجودةُ الأجزاءِ في الطينِ أو[٥] الشمعِ؟! و إنّما أحدَثَ المُصوِّرُ تَصويرَها و تَركيبَها و المَعانيَ المخصوصةَ فيها. و هذا يَقتَضي أنّ الجَواهرَ و الأجسامَ علىٰ مَذهبِ أصحابِ الهَيولىٰ غيرُ مُحدَثةٍ علَى الحقيقةِ، و إنّما أُحدِثَ[٦] التَّصويرُ.[٧] و[٨] إذا دَلَّ الدَّليلُ[٩] علىٰ حُدوثِ جَميعِ الجَواهرِ و الأجسامِ[١٠] بَطَلَ هذا المَذهبُ.

فأمّا الذي يَدُلُّ علىٰ بُطلانِ قَولِ مَن أثبَتَ شَيئاً موجوداً لَيسَ بِجَوهرٍ و لا جِسمٍ و لا عَرَضٍ[١١،١٢] مِن غيرِ جِهةِ المُطالَبةِ له بتَصحيحِ دَعواه و تَعجيزِه عن ذلكَ، **فهو** أنّه[١٣] لا حُكمَ لِذاتٍ مَوجودةٍ لَيسَت بجِسمٍ و لا جَوهرٍ و لا عَرَضٍ

١. في «ب»: - «على الحقيقة».
٢. في «د»: «ما ذكرنا» فقط.
٣. في تكملة الأمالي: «تكون كذلك».
٤. في «ألف، ب، ط»: «و هو».
٥. في تكملة الأمالي: «و».
٦. في تكملة الأمالي: «حدث».
٧. في تكملة الأمالي: + «و التركيب».
٨. في «ب»: - «و».
٩. في تكملة الأمالي: «و إذا كان الدليل».
١٠. في تكملة الأمالي: «الأجسام و الجواهر قد دَلَّ».
١١. بعد أن أبطل المصنّف رحمه اللّٰه حدوث الأجسام و الجواهر و الأعراض من الهيولىٰ، قام هنا بإبطال الهيولىٰ نفسها.
١٢. من قوله قبل صفحةٍ: «أحدَثَ اللّٰهُ تَعالَى الأشياءَ منه» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
١٣. في «ط»: «به».

يُعقَلُ[١] و يُمكِنُ الإشارةُ إليه، و ما لا حُكمَ له مِن الذَّواتِ و الصِّفاتِ لا يَجوزُ إثباتُه، و لا بُدَّ مِن نَفيِه؛ لأنّه يؤدّي إلىٰ إثباتِ ما لا فَرقَ بَينَ إثباتِه و نَفيِه، و تَجويزُ ذلكَ يؤدّي[٢] إلىٰ إثباتِ الجَهالاتِ، و إلىٰ إثباتِ ما لا يَتناهىٰ مِن الذَّواتِ و الصِّفاتِ. و قد بَيَّنّا هٰذه الطَّريقةَ في مَواضِعَ مِن كُتُبِنا، لا سِيَّما في[٣] «الكتابِ المُلخَّصِ في الأُصولِ».[٤]

علىٰ أنّا نَقولُ لِمَن أثبَتَ الهَيولىٰ و ادَّعىٰ أنّها أصلٌ للعالَمِ[٥] و أنّ الأجسامَ و الجَواهرَ منها حَدَثَت[٦]: لا تَخلو هٰذه الذَّواتُ[٧] التي سَمَّيتَها[٨] بالهَيولىٰ مِن أن تَكونَ مَوجودةً أو مَعدومةً؛ و ما نُريدُ بالوُجودِ ما تَعنونه[٩] أنتم بهٰذه اللَّفظةِ؛ لأنَّ المَوجودَ عندَكم يَكونُ بالفعلِ و يَكونُ بالقوّةِ، و يَكونُ المَعدومُ عندَكم مَوجوداً[١٠] بالقُوّةِ أو في العِلمِ. و إنّما نُريدُ بالوُجودِ هذا الذي نَعقِلُه و نَعلَمُه ضَرورةً عندَ إدراكِ[١١] الذَّواتِ المُدرَكاتِ؛ لأنَّ أحَدَنا إذا أدرَكَ الجِسمَ متحيِّزاً[١٢]

---

١. من قوله: «عن ذلك» إلىٰ هنا ساقط من «ألف».
٢. في «د»: - «يؤدّي».
٣. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «في».
٤. الملخّص، ص ١٣١.
٥. في تكملة الأمالي: «العالم».
٦. في تكملة الأمالي: «أحدثت».
٧. في تكملة الأمالي: «الذات».
٨. في تكملة الأمالي: «يسمّيها».
٩. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «تعنوه».
١٠. في «ب»: «لأنّ الموجود عندكم موجود» بدل العبارة: «لأنّ الموجود عندكم يكون...» إلى هنا.
١١. المراد بالإدراك عند المتكلّمين هو المعرفة الحسّيّة، فقالوا: «الإدراك هو ما يتميّز به المدرَك من طريق الحاسّة، و هو يَحلّ الحواسّ». أعلام الطرائق، ج ١، ص ١٧٩.
١٢. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «متحرّكاً».

عَلِمَ[١] ضَرورةً وُجودَه و ثُبوتَه، و كذلكَ القَولُ في الألوانِ و ما عَداها مِن المُدرَكاتِ.

فإن قالَ: «هي مَوجودةٌ علىٰ تَحديدِكم».

قُلنا: فيَجِبُ أن تَكونُ مُتحيِّزةً؛ لأنّها لَو لَم تَكُن بهٰذه الصِّفةِ ما حَصَلَ[٢] منها المُتحيِّزُ[٣]؛ ألا تَرىٰ أنَّ الأعراضَ لمّا لَم تَكُن مُتحيِّزةً لَم يُمكِنْ[٤] أن يَحدُثَ منها المُتحيِّزُ؟ و إذا أقَرّوا فيها بالتَّحيُّزِ فهي مِن جِنسِ الجَواهرِ، و بَطَلَ القَولُ بأنّها لَيسَت بجَوهرٍ، و وَجَبَ لها الحَدَثُ[٥]؛ لأنَّ دَليلَ حَدَثِ الأجسامِ يَنتظِمُها[٦] و يَشتَمِلُ عليها؛ فبَطَلَ أيضاً القَولُ بقِدَمِها و نَفيِ حُدوثِها.

و إن قالوا: «هي معدومةٌ»، قُلنا: إذا كانَت مَعدومةً علَى الحقيقةِ[٧]، فما نَسومُكم إثباتَ قِدَمٍ لها و لا حُدوثٍ؛ لأنّ هٰذَينِ الوَصفَينِ إنّما يَتعاقَبانِ[٨] علَى المَوجودِ[٩]. فكأنّكم تَقولونَ: «إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ جَعَلَ مِن هٰذه الهَيولَى المَعدومةِ جَواهرَ و أجساماً مَوجودةً»، و هذه مُوافَقةٌ في المَعنىٰ لأهلِ الحَقِّ القائلينَ بأنّ الجَواهرَ في العَدمِ علىٰ صِفةٍ تَقتَضي وُجوبَ التَّحيُّزِ لها[١٠] مَتىٰ وُجِدَت، و أنَّ[١١] اللّٰهَ تَعالىٰ إذا أوجَدَ

---

١. في «ج»: «على».

٢. هكذا في تكملة الأمالي. و في «ج، د»: «ما جعل». و في «ألف، ب، ط»: «فاجعل» بدل «ما حصل».

٣. في بعض نسخ تكملة الأمالي: «التحيّز». و هكذا في المورد التالي.

٤. في «ألف، ط»: «لم يكن».

٥. في تكملة الأمالي: «الحدوث».

٦. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «ينظمها».

٧. في «ب»: «معدومها» بدل «معدومة على الحقيقة».

٨. في تكملة الأمالي: «لأن هاتين الصفتين إنّما تتعاقبان».

٩. في «د»: «الوجود».

١٠. هكذا في تكملة الأمالي. و في «ج» يوجد بياض بدل: «التحيّز لها». و فيما سواها: «الهيولى»؛ بدل ذلك، و هو خطأ.

١١. هكذا في تكملة الأمالي. و في «ب»: «واجدت؛ لأنّ». و في سائر النسخ: - «و».

هٰذه الجَواهرَ وَجَبَ لها في الوُجودِ التَّحيُّزُ؛ لِما هي عليه مِن الصِّفةِ في نُفوسِها[١] في العَدمِ الموجِبةِ لذلك بشَرطِ الوَجودِ، و أنَّ الفاعلَ إنّما يؤثِّرُ في صِفةِ الوُجودِ و لا تَأثيرَ له في الصِّفةِ التي كانَت عليها الجَواهرُ في العدمِ[٢].

علىٰ أنّ هذه الطريقةَ[٣] إذا كانَت و[٤] صاروا إليها، تَقتَضي أنَّ لأجناسِ الأعراضِ كُلِّها هَيولىً؛ لأنّ الدليلَ قد دَلَّ علىٰ أنّ للسَّوادِ و لكُلِّ جِنسٍ مِن الأعراضِ صِفةً ثابتةً في حالِ العَدمِ تَقتَضي كَونَه علَى الصِّفةِ التي يُدرَكُ عليها إن كانَ ممّا يُدرَكُ في حالِ الوُجودِ، و أنّ الفاعلَ إنّما يؤثِّرُ في إحداثِه و إيجادِه دونَ صِفتِه[٥] التي كانَ عليها في حالِ العَدمِ، و القَولُ في الأعراضِ كالقَولِ في الجَواهرِ في هذه القَضيّةِ، فيَجِبُ[٦] أن يَكونَ للجَميعِ هَيولىً؛ لأنَّ الطَّريقةَ واحدةٌ.

و كلامُ هؤلاءِ القَومِ[٧] أبَداً غيرُ مُحصَّلٍ و لا مَفهومٍ، و هُم يَدَّعونَ التَّحديدَ و التَّحقيقَ، و ما أبعَدَهم مِن ذلكَ!

---

١. في تكملة الأمالي: «في نفوسها من الصفحة».
٢. راجع: رسائل الشريف المرتضىٰ، ج ٣، ص ١٥٠ ـ ١٥١.
٣. أي القول بأنّ الهيولىٰ معدومة، و أنّ اللّه تعالىٰ أوجد منها الأجسام و الجواهر و الأعراض، و هو القول الموافق لقول أهل الحقّ، كما كان يراه المصنّف رحمه اللّه و أشار إليه آنفاً.
٤. في تكملة الأمالي: - «كانت و».
٥. في «ألف، ب»: «صفة». و في تكملة الأمالي: «الصفة».
٦. في تكملة الأمالي: «و يجب».
٧. في تكملة الأمالي: - «القوم».

المسألةُ الخامسةُ

[إثباتُ إمامةِ مَن يَختصُ الإماميّةُ ـ دون الزّيديّةِ ـ بالقَولِ بإمامَتِه]

قالوا: طائفةُ الإماميّةِ تَعلَمُ أنّا و أنّها إذا قَصَدنا الاحتجاجَ علىٰ خُصومِنا بما نُثبِتُ[1] به إمامةَ[2] أميرِ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه اعتَمَدنا علَى الخَبرِ القاطعِ للعُذرِ الموجِبِ للعِلمِ المُزيلِ للشكِّ و الرَّيبِ، كخبرِ يومِ الغَديرِ و ما أشبَهَه[3]، و إن كانوا يُمارونَنا[4] تارةً في صِحّتِه و تارةً في تَأويلِه.

قالوا: و إذا كانَت إمامةُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ إنّما ثَبَتَت[5] مِن هذا الوَجهِ، فتَكونُ إمامةُ مَن بَعدَه ثَبَتَت مِن حَيثُ ثَبَتَت[6] إمامتُه عليه السلامُ.

قالوا: و لَسنا نَسمَعُ مِن الإماميّةِ خبراً يَقطَعُ العُذرَ و يُزيلُ الشَّكَّ و الرَّيبَ فيما يَذهَبونَ إليه مِن الإمامةِ، و الحُجّةُ ساقطةٌ عنّا و غيرُ لازمةٍ لنا. و يَجِبُ علينا لذلكَ أن لا نُقدِّمَ علماءَ وُلدِ الحُسَينِ عليه السلامُ علىٰ علماءِ وُلدِ الحَسَنِ عليه السلامُ[7]

---

١. في «ألف»: «تثبت». و في «ب»: «ثبت».

٢. في جميع النسخ سوىٰ «ألف»: - «إمامة».

٣. في «ب، ط»: «و ما أشبه». و قد تقدّم تخريج الخبرين في ص ١٣٠.

٤. في «ألف»: «يمارون». و في «ب، ج، ط»: «يماروننا».

٥. في «ألف، د»: «تثبت» و في «ب»: «يثبت». و في «ط»: «تثبّتت».

٦. من قوله: «من هذا الوجه» إلىٰ هنا ساقط من «د».

٧. في «ألف»: «أن لا نقدّم علىٰ ولدِ الحسينِ عليه السلام ولدَ الحسنِ عليه السلام».

بَل نَعتَقِدَ أنّ الإمامَ ـ مِن أيٍّ هٰذَينِ[1] الحَسَنَينِ كانَ ـ هو الأفضَلُ علَى الحقيقةِ.

و قالوا: و مَذهبُ الإماميّةِ في التَّقيّةِ يُكذِّبُ ما يَدَّعونَ مِن سَماعِنا لخبرِهم؛ و ذلكَ لأنّهم يَتديَّنونَ بكِتمانِ أمرِهم[2] و سَترِ أخبارِهم، و لَيسَ يَقومُ المَستورُ مَقامَ المَشهورِ المُتَواتِرِ، و لا يَلزَمُ أحَداً[3] لَم يَسمَعْ به حُجّةٌ في دينٍ و لا دنياً.

الجوابُ ـ و باللّهِ التَّوفيقُ ـ:

اِعلَمْ أنّ الواجبَ في التَّكليفِ أن يُزيحَ اللّهُ تَعالىٰ عِلّةَ المُكلَّفِ فيما كَلَّفَه العِلمَ به، و يَنصِبَ له مِن الدَّلالةِ علىٰ ذلكَ[4] ما يُؤَدّي إلَى العِلمِ. و لَيسَ يَجِبُ اتّفاق جِنسِ الدَّلالةِ و نَوعِها؛ و إنّما الغَرَضُ أن تَتَّفِقَ في الإفضاءِ إلَى العِلمِ، و إنِ اختَلَفَت أجناسُها و تَفاوَتَت طُرُقُها؛ و هذه جُملةٌ لا يُنازِعُ فيها مُحصِّلٌ. و إذا كانَت ثابتةً، فالواجبُ علىٰ كُلِّ مَن كُلِّفَ[5] العِلمَ بإمامةِ مَن يَلي أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ مِن أبنائه عليهم السلامُ أن يَدُلَّ علىٰ ذلكَ، و يَجعَلَ له طَريقاً إلَى العِلمِ به، و إن خالَفَ في الجِنسيّةِ و الكَيفيّةِ لطَريقةِ إثباتِ إمامتِه عليه السلامُ. فلَم يَبقَ بَعدَ هذا إلّا أن تَدُلَّ[6] الإماميّةُ بطَريقةٍ توجِبُ العِلمَ[7] و تُزيلُ الرَّيبَ علىٰ إمامةِ مَن ذَهَبوا إلىٰ إمامتِه مِن وُلدِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ، و قد فَعَلوا ذلكَ.

و لَيسَ [يَجِبُ] إذا لَم تَجِدِ الإماميّةُ أخباراً في النُّصوصِ علىٰ أئمّتِهم عليهم

---

١. من قوله: «الحسين عليه السلام» إلىٰ هنا ساقط من «د».

٢. في «ط»: «أميرهم».

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «حدّاً».

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «ذلك».

٥. في «ب»: «علىٰ كلّ مكلّف».

٦. في «ب»: «أن يدلّ».

٧. في «ج، د، ط»: «للعلم».

السلامُ تَجري في الشِّياعِ و الظُّهورِ و تَسليمِ المُخالِفِ لرِوايتِها مَجرىٰ خَبرِ[١] الغَديرِ أن يُقطَعَ علىٰ بُطلانِ قولِهم؛ لأنّ لهُم أخباراً قد تَواتَروا بها ـ و هُم كَثرةٌ لا يَجوزُ عليها الكَذِبُ ـ تَقتَضي إمامةَ أئمّتِهم و النَّصَّ علىٰ أعيانِهم بالإمامةِ[٢]، إذا نُظِرَ فيها عُلِمَت صِحّتُها.[٣]

علىٰ أنّا[٤] نَسلُكُ في إمامةِ مَن يَلي أميرَ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه مِن الأئمّةِ مِن أبنائه عليهم السلامُ الطَّريقةَ التي سَلَكناها في إمامتِه عليه السلامُ المَبنيّةَ علَى التَّقسيمِ[٥]؛ و أنّ[٦] الإمامَ لا بُدَّ مِن كَونِه مَعصوماً، و أنّا لا[٧] نَجِدُ هذه الصِّفةَ إلّا في[٨] مَن ذَهَبَت الإماميّةُ إلىٰ إمامتِه. و مَتىٰ تُؤُمِّلَت هٰذه الطَّريقةُ وُجِدَت مُتأتّيةً[٩] في إمامةِ جميعِ[١٠] مَن تُثبِتُ[١١] الإماميّةُ إمامتَه كما تأتَّت في إمامةِ أميرِ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه[١٢]؛ فقَد[١٣] تَساوىٰ علىٰ هذا الطَّريقِ إثباتُ الإمامةِ فيه عليه السلامُ و في باقي الأئمّةِ عليهم السلامُ.

---

١. في «د»: - «خبر».
٢. في «ب»: - «بالإمامة».
٣. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٩٢ ـ ٣٢٩، كتاب الحجّة.
٤. في «ألف، ط»: - «أنا». و في حاشية «ألف»: «كذا».
٥. تقدّمت في ص ١٣٢.
٦. في «ج» غير واضحة. و في «د»: «بأنّ».
٧. في «ب»: «ألّا» بدل «أنّا لا».
٨. في «د»: - «في».
٩. في «د، ط»: «متأنّية».
١٠. في «ب»: «جمع». و في «د»: - «جميع».
١١. في «ألف، ب»: «ثبتت».
١٢. في «ألف»: + «و آله».
١٣. في «ألف، ب، ط»: - «فقد».

ثُمَّ نَقولُ لِمَن اعتَرَضَ بهذا الكلامِ مِن الزَّيديّةِ: ما نَجِدُ أخبارَ النَّصِّ علَى الحَسَنِ و الحُسَينِ عليهما السلامُ مُساويةً ـ في الاتّفاقِ عليها[١]، و نَقلِ المُوافِقِ و المُخالِفِ لها[٢] ـ أخبارَ النَّصِّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ كخبرِ الغَديرِ و تَبوكَ، فألّا تَساوَت الطَّريقتانِ في الإمامةِ كما تَساوَت الإمامةُ؟ فأيُّ شَيءٍ اعتَذَروا به فلَنا عليهم مِثلُه.[٣]

ثُمَّ يُقال لهُم: أَلَستُم تَذهَبونَ إلىٰ إمامةِ زَيدِ بنِ عليٍّ عليهما السلامُ كما تَذهَبونَ[٤] إلىٰ إمامةِ أميرِ المؤمنينَ و الحَسَنِ و الحُسَينِ عليهم أفضَلُ[٥] السلامِ و معَ هذا فطَريقتُكم في تَثبيتِ إمامةِ زَيدٍ تُخالِفُ الطَّريقةَ في إثباتِ[٦] [إمامةِ] أميرِ المؤمنينَ و ولَدَيه عليهم السلامُ؟ فقَد تَساوَت الإمامةُ و اختَلَفَت الطُّرُقُ، فلِمَ عِبتُم مِن غيرِكم مِثلَ ذلكَ؟

فإن قالوا: إنّما أوجَبنا تَساويَ الطُّرُقِ في إثباتِ إمامةِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ و إمامةِ مَن تَدَّعونَ له الإمامةَ مِن أبنائه عليهم السلامُ لأنّكم تَذهَبونَ إلىٰ أنَّ النَّصَّ هو طَريقُ الجَميعِ و لا طَريقَ سِواه، و[٧] إمامةُ زَيدٍ لا تَثبُتُ عندَنا بالنَّصِّ الذي بمِثلِه تَثبُتُ[٨] إمامةُ أميرِ المؤمنينَ و الحَسَنِ و الحُسَينِ عليهم السلامُ، بَل بطَريقةٍ أُخرىٰ تُخالِفُ النَّصَّ.

---

١. في «ج»: «عليهما».
٢. في «ألف»: ـ «لها».
٣. في «د»: «قلنا عليهم بمثله» بدل «فلنا عليهم مثله».
٤. من قوله: «إلىٰ إمامة زيد» إلىٰ هنا ساقط من «د».
٥. في «ب»: ـ «أفضل».
٦. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: ـ «إثبات».
٧. في «ط»: ـ «و».
٨. في «ب، ج، ط»: «ثبتت».

قُلنا: أوّلُ ما نَقولُه[١]: أنّا لا نَذهَبُ إلىٰ أنّ إمامةَ أئمّتِنا عليهم السلامُ لا طَريقَ إلىٰ[٢] إثباتِها[٣] إلّا النَّصُّ، بَل قد بَيَّنّا طَريقةً أُخرىٰ واضحةً.[٤]

ثُمَّ لَو قُلنا ذلكَ، لَكانَ[٥] غيرَ واجبٍ أن تَكونَ[٦] طَريقةُ هذه النُّصوصِ مُتساويةً، بَل يَجوزُ فيها الاختلافُ بَعدَ أن يَكونَ يُفضي بالناظرِ فيه إلَى العِلمِ و اليَقينِ؛ و إذا جازَ عندَكم أن تَثبُتَ[٧] إمامةُ زَيدٍ رَحمةُ اللّٰهِ عليه بطَريقةٍ تُخالِفُ النَّصَّ إلّا أنّـها تُفضي[٨] إلَى العِلمِ بإمامتِه، و لَم يَكُن ذلكَ قَدحاً في إمامتِه و لا تَضعيفاً[٩] لها، جازَ أن تَثبُتَ إمامةُ مَن عَدا أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ مِن أئمّتِنا عليهم السلامُ بطَريقةٍ مِنَ النُّصوصِ تُفضي إلَى العِلمِ، و إن لَم تُساوِ تلكَ الطَّريقةَ الأُولىٰ[١٠] في الشِّياعِ و الظُّهورِ و تَسليمِ الأخبارِ المَنقولةِ.

و ما ذَهَبنا إليه أجوَزُ و أسوَغُ[١١]؛ لأنّا أثبَتنا الجَميعَ بالنَّصِّ، غيرَ أنّ طَريقةَ النَّصِّ غيرُ مُتَّفِقةٍ، و أنتم أثبَتُّم[١٢] إمامةَ زَيدٍ بطَريقةٍ تُخالِفُ النَّصَّ و تُبايِنُه[١٣] و لا تَجتَمِعُ[١٤] معه؛ فعُذرُكم أضيَقُ و إن كانَ الصَّحيحُ ما قَدَّمناه من أنّه لا مُعتَبَرَ باتّفاقِ الطُّرُقِ و لا اختلافِها بَعدَ الإفضاءِ مِنَ الجَميعِ إلَى العِلمِ.

---

١. في «ألف»: «نقول».
٢. في «ج»: «إلّا».
٣. في «ب»: «إثبات».
٤. و هي الطريقة المبنيّة على التقسيم المشار إليها آنفاً في كلام المصنّف رحمه اللّٰه.
٥. في «ب»: – «لكان».
٦. في «ب»: «أن يكون».
٧. في «ب»: «أن يثبت».
٨. في «ألف»: «تعضي» و في «ط»: «تقضي».
٩. في «ألف»: «تضعيفها»، و كُتِبَ فوقَها: «كذا».
١٠. أي طريقة النصوص علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام مثل حديث الغدير و تبوك.
١١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «و أسوق».
١٢. في «ألف، ط»: «أثبتتم». و «ب» غير واضحة. و في «د»: «أدنيتم».
١٣. في «ألف»: «و تُباعِدُه». و في «ب، ط» بياض. و في «ج»: «و تبليغه».
١٤. في «ألف»: «و لا تجمع» بإهمال النقط كاملاً. و في «ب»: «و لا يجتمع». و في «د» غير واضحة.

المسألةُ السادسةُ

[في العِصمةِ]

ما حَقيقةُ[1] «العِصمةِ» التي يُعتَقَدُ وُجوبُها للأنبياءِ و الأئمّةِ عليهم السلامُ؟ و هَل هو مَعنىً يَضطَرُّ إلَى الطاعةِ و يَمنَعُ مِن المَعصيةِ، أم[2] معنىً يُضامُّ[3] الاختيارَ؟ فإن كانَ مَعنىً يَضطَرُّ إلَى الطاعةِ و يَمنَعُ مِن المَعصيةِ، فكَيفَ يَجوزُ الحَمدُ و الذَّمُّ لفاعلِهما؟[4] و إن كانَ معنىً يُضامُّ الاختيارَ، فاذكُروه، و دُلّوا علىٰ صِحّتِه و مُطابَقتِه[5] له و وُجوبِ اختصاصِ المَذكورينَ[6] به دونَ مَن سِواهم.

فقَد قالَ بعضُ المُعتَزِلةِ: «إنّ اللّهَ تَعالىٰ عَصَمَ أنبياءَه بالشَّهادةِ لهُم بالاستعصامِ، كَما ضَلَّلَ قَوماً بنَفسِ الشَّهادةِ عليهم بالضَّلالِ»؛ فإن يَكُن ذلكَ هو المُعتمدَ أنعَمَ بذكرِه، و دَلَّ[7] علىٰ صِحّتِه و بُطلانِ ما عَساه[8] يَعلَمُه[9] مِن الطَّعنِ فيه[10]، و إن

---

١. هذه المسألة مذكورة أيضاً في تكملة الأمالي. راجع: الأمالي، ج ٢، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٢. في تكملة الأمالي: «أو». و في «ب»: «عن».

٣. ضَمَمتُ الشيءَ إلى الشيءِ، فانضَمَّ إليه و ضامَّه. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٢ (ضمم).

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج» و في تكملة الأمالي: «لفاعلها».

٥. في تكملة الأمالي: «صحّة مطابقته».

٦. أي الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام.

٧. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «فإن كان ذلك صحيحاً، فدلَّ علىٰ صحّته».

٨. في «د»: «ما عصاه».

٩. في تكملة الأمالي: «نعلمه».

١٠. في تكملة الأمالي: «عليه».

يَكُن[١] باطلاً دَلَّ علىٰ بُطلانِه و صِحّةِ الوَجهِ المُعتَمَدِ فيه دونَ ما سِواه.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٢] ـ:

اِعلَمْ أنّ العِصمةَ هي «اللُّطفُ الذي يَفعَلُه اللّٰهُ تَعالىٰ فيَختارُ العبدُ عندَه[٣] الامتناعَ مِن فِعلِ القَبيحِ»؛ فيُقالُ علىٰ هذا: إنّ[٤] اللّٰهَ تعالىٰ «عَصَمَه» بأن فَعَلَ له ما اختارَ عندَه العُدولَ عن القَبيحِ، و يُقالُ: إنَّ العَبدَ «مَعصومٌ»[٥]؛ لأنّه اختارَ عندَ هذا الداعي الذي فُعِلَ له الامتناعَ مِن القَبيحِ.

و أصلُ العِصمةِ في مَوضوعِ[٦] اللُّغةِ «المَنعُ»[٧] يَقولونَ:[٨] «عَصَمتَ فُلاناً مِن السوءِ» إذا مَنَعتَ[٩] حُلولَه به. غيرَ أنّ المُتكلِّمينَ أجرَوا هذه اللَّفظةَ علىٰ مَن امتَنَعَ باختيارِه عندَ اللُّطفِ الذي يَفعَلُه اللّٰهُ تَعالىٰ به؛ لأنّه إذا فَعَلَ به ما يَعلَمُ أنّه يَمتَنِعُ عندَه مِن فِعلِ القَبيحِ فقَد مَنَعَه مِن القَبيحِ، فأجرَوا عليه لفظَ[١٠] «المانعِ» قَهراً و قَسراً. و أهلُ اللُّغةِ يَتَعارَفونَ ذلكَ أيضاً و[١١] يَستَعمِلونه؛ لأنّهم يَقولونَ فيمَن أشارَ علىٰ غيرِه برأيٍ فقَبِلَه منه مُختاراً، و احتَمىٰ بذلكَ مِن ضَررٍ يَلحَقُه و سوءٍ يَنالُه: إنّه

---

١. في «ب»: «يكون».
٢. في تكملة الأمالي: - «و باللّٰه التوفيق».
٣. في «د»: «عند».
٤. من قوله: «اللّٰه تعالىٰ» إلىٰ هنا ساقط من «ب».
٥. هكذا في تكملة الأمالي. و في «ألف، ج، د، ط»: «معتصم». و في «ب»: «المعتصم».
٦. في «ألف، ب، د»: «موضع».
٧. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٠٣؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٤٨٢ (عصم).
٨. في تكملة الأمالي: «يقال».
٩. في تكملة الأمالي: + «من».
١٠. في تكملة الأمالي: «لفظة».
١١. في «ب»: - «و».

حَماه مِن ذلكَ الضَّررِ و مَنَعَه و «عَصَمَه» منه، و إن كانَ[١] علىٰ سَبيلِ الاختيارِ.

فإن قيلَ: أفتَقولونَ فيمَن لُطِفَ به[٢] بما اختارَ عندَه الامتناعَ مِن فِعلِ قَبيحٍ واحدٍ[٣]: «إنّه مَعصومٌ»؟[٤]

قُلنا: نَقولُ[٥] ذلكَ مُضافاً و لا نُطلِقُه، فنَقولُ: «إنّه مَعصومٌ مِن كَذا»، و لا نُطلِقُ فنوهِمُ[٦] أنَّه مَعصومٌ مِن جَميعِ القَبائحِ. و نُطلِقُ في الأنبياءِ و الأئمّةِ عليهم السلامُ العِصمةَ بلا تَقييدٍ؛ لأنّهم عندَنا لا يَفعَلونَ شَيئاً مِن القَبائحِ، بخِلافِ ما تَقولُه[٧] المُعتَزِلةُ مِن نَفيِ الكبائرِ عنهم دونَ الصَّغائرِ.

فإن قيلَ: فإذا كانَ تَفسيرُ العِصمةِ ما ذَكرتم، فألّا عَصَمَ اللّٰهُ تعالىٰ[٨] جَميعَ المُكلَّفينَ و فَعَلَ بِهم ما يَختارونَ عندَه الامتناعَ مِن القَبائحِ؟

قُلنا: كُلُّ مَن عَلِمَ اللّٰهُ تَعالىٰ أنّ له[٩] لُطفاً يَختارُ عندَه الامتناعَ مِن القَبيحِ[١٠]، فإنّه لا بُدَّ أن يَفعَلَه[١١] به، و إن لَم يَكُن نَبيّاً[١٢] و لا إماماً؛ لأنَّ التَّكليفَ يَقتَضي فِعلَ اللُّطفِ، علىٰ ما دُلَّ عليه في مَواضِعَ كَثيرةٍ، غيرَ أنّه لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ في المُكلَّفينَ مَن

---

١. في تكملة الأمالي: + «ذلك».
٢. في جميع النسخ و تكملة الأمالي سوىٰ «ج»: «له».
٣. في تكملة الأمالي: «واحد قبيح» بتقديم و تأخير.
٤. في «د»: «لمعصوم».
٥. في «ط»: «بقول».
٦. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «فيوهم».
٧. في «ب» و تكملة الأمالي: «يقوله».
٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: – «تعالىٰ».
٩. في «ألف»: «أنّه». و في «د»: – «له». و في تكملة الأمالي: «أنّه له لطفاً».
١٠. في «ب» و تكملة الأمالي: «القبائح».
١١. في تكملة الأمالي: «أن يفعل».
١٢. في «د»: – «نبيّاً».

لَيسَ في المَعلومِ شَيئاً[١] مَتىٰ فُعِلَ اختارَ عندَه الامتناعَ مِن القَبيح، فيَكونُ هذا المُكلَّفُ لا عِصمةَ له في المَعلومِ و لا لُطفَ. و[٢] تَكليفُ مَن لا لُطفَ له يَحسُنُ و لا يَقبُحُ، و إنَّما القَبيحُ مَنعُ اللُّطفِ فيمَن له لُطفٌ مع ثُبوتِ التَّكليفِ.

فأمّا قَولُ بَعضِهم: «إنّ العِصمةَ هي الشَّهادةُ مِن اللّٰهِ عَزَّ و جَلَّ[٣] بالاستعصامِ» **فباطلٌ**؛ لأنَّ الشَّهادةَ لا تَجعَلُ الشيءَ علىٰ ما هو به، و إنَّما تَتعلَّقُ به علىٰ ما هو عليه؛ لأنّ الشَّهادةَ هي الخَبرُ، و الخَبرُ عن كَونِ الشيءِ علىٰ صِفةٍ لا يؤثِّرُ[٤] في كَونِه عليها. فنَحتاجُ[٥] أوّلاً إلىٰ أن يَتقدَّمَ لنا العِلمُ بأنّ زَيداً مَعصومٌ[٦] أو مُعتَصِمٌ، و نوضِّحَ[٧] عن مَعنىٰ[٨] ذلكَ، ثُمَّ تَكونُ[٩] الشَّهادةُ مِن بَعدُ مُطابِقةً لهذا العِلمِ. و هذا بمَنزِلةِ مَن سُئِلَ عن حَدِّ «المُتحرِّكِ»، فقالَ: «هو الشَّهادةُ بأنّه مُتحرِّكٌ»، أو المَعلومُ أنّه[١٠] علىٰ هذه الصِّفةِ».

و في هٰذا البَيانِ كِفايةٌ لِمَن تَأمَّلَه[١١].

---

١. في «ألف، د، ط»: «شيء».
٢. في «ب»: + «لا».
٣. في تكملة الأمالي: «تعالىٰ» بدل «عزّ و جلّ».
٤. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «لا تؤثّر».
٥. في «ب»: «فيحتاج».
٦. في «ج»: «بأنّ زيداً من المعصوم».
٧. هكذا في «د» و تكملة الأمالي. و في «ألف، ب، ج، ط»: «يوضح».
٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «معنىٰ».
٩. في «ب»: «يكون».
١٠. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «العلم بأنّه».
١١. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «تأمّل».

المسألةُ السابعةُ

[مَذهبُ الصَّرفَة]

ما القَولُ في الخَبرِ الواردِ عن الرِّضا عليه السلامُ في إجابتِه ابنَ السِّكّيتِ، و قد سألَه[1] عن سببِ اختلافِ دَلائلِ الأنبياءِ عليهم السلامُ، فقالَ[2] عليه السلامُ: «إنّ اللّهَ تَعالىٰ بَعَثَ موسىٰ عليه السلامُ في زَمانٍ كـانَ الأغـلبُ فـيه عـلىٰ أهـلِه السِّـحرَ و السَّعبَذَةَ[3] و الحِيَلَ، فأتاهُم مِن عندِ اللّهِ بما أبطَلَ به كَيدَهم و حِيَلَهم و سِحرَهم،

---

١. هناك اختلاف حول الإمام الذي سأله ابنُ السكّيت، هل هو الإمام الرضا عليه السلام أو الإمام الهادي عليه السلام؛ أمّا الصدوق فقد صرّح بأنّه الإمام الرضا عليه السـلام، و قـال: «قـال ابـن السكّيت لأبي الحسن الرضا عليه السلام». (علل الشرائع، ج ١، ص ١٢١). و أمّـا ابـن شـهر آشوب رحمه اللّه فقد ذكر أنّه الإمام الهادي عليه السلام، حيث قـال: «و قـال المـتوكّل لابـن السكّيت: أسأل ابن الرضا مسألة عوصاء بحضرتي، فسأله... فقال أبو الحسن عليه السـلام...» (مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٥٠٧). و الظاهر أنّ الأخير هو الصحيح؛ فإنّ ابن السكّيت كان معاصراً للإمام الهادي عليه السلام، كما كان مؤدّباً لأولاد المتوكّل، خاصّة و إنّ ابن السكّيت ولد سنة ١٨٦ (الأعلام، ج ٨، ص ١٩٥)؛ أي أنّه عند وفاة الإمام الرضا عليه السلام لم يكن قد بلغ العشرين من عمره، فمن المستبعد أن يكون قد سأل الإمام الرضا عليه السـلام هـذا السـؤال. و لذلك يظهر أنّه قد سقطت كلمة «ابن» من رواية الصدوق، و أنّ الصحيح: «لأبي الحسن ابن الرضا عليه السلام».

٢. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «فقال عليه السلام».

٣. في «د»: «الشعبذة». و في «ط»: «الشعبة».

و بَرَّزَ به علىٰ كافّتِهم. و كذلكَ بُعِثَ عيسىٰ عليه السلامُ في زمانٍ كانَ الأغلبُ فيه[1] علىٰ أهلِه[2] الفَلسفةَ[3] و الطِّبَّ، فأتاهُم مِن عندِ اللّٰهِ تَعالىٰ مِن إحياءِ المَوتىٰ و إبراءِ الأكمَهِ و الأبرَصِ و الزَّمِنِ بما أبطَلَ به طِبَّهم[4]، و بَرَّزَ به علىٰ كافّتِهم. و بَعَثَ اللّٰهُ مُحمّداً صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه في زَمانٍ كانَ الأغلبُ فيه علىٰ أهلِه[5] الخُطَبَ و الشِّعرَ و السَّجعَ[6] و أنواعَ الفَصاحةِ، فأتاهُم مِن عندِ اللّٰهِ تَعالىٰ مِن القُرآنِ بما زادَ به عليهم، و بَرَّزَ به علىٰ كافّتِهم و أعجَزَهم عن الإتيانِ بمِثلِه».[7]

و هذا القَولُ الثابتُ[8] في الخَبرِ المذكورِ مَعناه ـ و إنِ اختَلَفَ لَفظُه ـ يوجِبُ أنّ حُكمَ القُرآنِ في خَرقِه لعادةِ الفُصَحاءِ و مُفارَقتِه لبَلاغتِهم حُكمُ ما تَقدَّمَ مِن مُعجزاتِ موسىٰ و عيسىٰ عليهما السلامُ و مُفارَقتِهما و خَرقِهما لعادةِ أُمَمِهما و أهلِ عَصرَيهما؛ فليَذكُرْ ما عندَه فيه مُطابِقاً لِما يَذهَبُ إليه مِن الصَّرفَةِ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

أوّلُ ما نَقولُه[9] في هذه المسألةِ: أنّ أخبارَ الآحادِ غيرُ مُعوَّلٍ عليها، و لا هي مُعتمَدةٌ في أُصولٍ و لا فروعٍ؛ لأنّها لا توجِبُ عِلماً فتَسكُنَ النَّفسُ إلىٰ مَضمونِها،

---

١. في «ألف، د، ط»: «الأغلب فيهم فيه». و في «ب»: «الأغلب فيهم».
٢. في «ج»: «أهل».
٣. لم ترد كلمة «الفلسفة»، في المصادر المتوفّرة، و الظاهر زيادتها؛ لعدم تناسبها مع قوله عليه السلام بعد ذلك: «... من إحياء الموتىٰ و إبراء الأكمه و الأبرص و الزَّمِن بما أبطل به طبَّهم».
٤. في «ب، د»: «عليهم».
٥. في «ج»: «أهل».
٦. في «ط»: «و الشجع».
٧. الكافي، ج ١، ص ٢٤ ـ ٢٥، ح ٢٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٧٩ ـ ٨٠، ١٢؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٢١ ـ ١٢٢، ح ٦ مع اختلاف.
٨. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «الثالث».
٩. في «ألف، ب»: «نقول».

و لا قامَت دَلالةٌ علىٰ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ تَعبَّدَ بالعَملِ بها. و إن كانَت لا توجِبُ العِلمَ، فقَد كانَ ذلكَ جائزاً عندَنا، و إن كانَ الكثيرُ مِن أصحابِنا يُحيلونَ[١] وُرودَ العِبادةِ بالعَملِ علىٰ أخبارِ[٢] الآحادِ و خَبرُ الرِّضا عليه السلامُ مِن حَيِّزِ[٣] أخبارِ الآحادِ؛ لأنّه[٤] لا يوجِبُ العِلمَ و القَطعَ، فلا مُعتَبَرَ بمِثلِه. علىٰ أنّ مَن جَوَّزَ العَملَ في الشَّريعةِ بأخبارِ الآحادِ يَمنَعُ مِن العَملِ بها في أُصولِ الدِّينِ، و كَيفيّةُ إعجازِ القُرآنِ و دَلالتِه مِن أُصولِ الدِّينِ، فكَيفَ يُرجَعُ فيها إلىٰ أخبارِ الآحادِ؟ [و لا شكَّ] في أنّها إذا وَرَدَت بما يُنافي الأدِلّةَ العَقليّةَ اطُّرِحَت و رُدَّت، و صِحّةُ القَولِ بمَذهبِ الصَّرفةِ عليه أدِلّةٌ عَقليّةٌ، فكَيفَ يُعترَضُ علىٰ ذلكَ بخَبرٍ واحدٍ؟

و بَعدُ، فلَيسَ في هذا الخَبرِ ـ علىٰ ما به ـ ما يُنافي مَذهبَ الصَّرفَةِ و لا يَعترِضُ عليه؛ لأنّ العَربَ الذينَ كانوا القُدوةَ في الفَصاحةِ و البَلاغةِ إذا تُحُدّوا بهذا القُرآنِ و قُرِعوا به بأنّهم لا يأتونَ بمِثلِه، و هُم الذينَ يَظهَرُ لهُم أنّهم مَصروفونَ[٥] عن مُعارَضتِه؛ لأنّهم إذا تأمَّلوا فَصاحتَه و بَلاغتَه، و وَجَدوا ما يَتمكَّنونَ[٦] منه في عادتِهم[٧] مِن الكلامِ الفَصيحِ يُقارِبُ ذلكَ مُقارَبةً تُخرجُه[٨] مِن كَونِه خارقاً للعادةِ، و وَجَدوا[٩]

---

١. في «ب»: «يحملون».
٢. في «ألف، د»: «الأخبار».
٣. في «ألف، ب»: - «حيّز». و في «د»: «خبر».
٤. في «ألف»: - «لأنّه».
٥. في «ب»: «معروفون».
٦. هكذا في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٧٩. و في جميع النسخ: «يُتمكّن».
٧. في الطرابلسيّات الثانية: «عاداتهم».
٨. في «ب، ج، د»: «يخرجه». و في «ط»: «يحرجه».
٩. في الطرابلسيّات الثانية: «خارقاً لعادتهم فيه، و أحسُّوا» بدل «خارقاً للعادة و وجدوا».

مِن نفوسِهم ـ مع قوّةِ الدَّواعي و شِدّةِ البَواعثِ ـ تَعذُّرَ المُعارَضةِ[١]، عَلموا[٢] أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ خَرَقَ عادتَهم[٣] بأن صَرَفَهم عن المُعارَضةِ التي كانَت لَولا الصَّرفُ[٤] مُتأتّيةً.

فوَجهُ إعجازِ القُرآنِ علىٰ هذا المَذهبِ العَربُ أعرَفُ به و إليه أسبَقُ؛ لتَمييزِهم[٥] بَينَ ما يَقدِرونَ عليه مِن الكلامِ الفَصيحِ و بَينَ ما لا يَقدِرونَ عليه، و القَومُ يَعرِفونَ ذلكَ مِن نُفوسِهم ضَرورةً، و مَن سِواهم يَعلَمُه مِن طَريقِ الاستدلالِ. فقَد صارَ اختصاصُهم بالتَّحدّي و التَّعجيزِ دونَ غَيرِهم هو الوَجهَ؛ لأنّهم أهلُ هٰذه الصِّناعةِ و أربابُ البَلاغةِ. و جَرَى القُرآنُ في دَلالتِه علىٰ صِدقِ الرسولِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه مِن حَيثُ لَم يَتأتَّ للعَرَبِ مُعارَضتُه مَجرىٰ مُعجِزاتِ موسىٰ و عيسىٰ عليهما السلامُ، و جَرَى الاحتجاجُ علَى العَرَبِ بما هو من جِنسِ فَصاحتِهم و بَلاغتِهم مَجرَى الاحتجاجِ علَى السَّحَرةِ و الأطبّاءِ بما هو مِن جِنسِ صِناعتِهم[٦]، و إن كانَ المُعجِزُ هُناكَ نفسَ قَلبِ العَصا حَيّةً[٧]، و إبراءِ الأكمَهِ و الأبرَصِ، و نفسُ هٰذا المُعجِزِ الحَقيقيِّ هو الصَّرفَ عن المُعارَضةِ؛ إلّا أنّا لا نَعلَمُ هذا الصَّرفَ ـ الذي هو العَلَمُ المُعجِزُ علَى[٨] الحقيقةِ إلّا بالتَّحدّي بالقُرآنِ و تَعذُّرِ مُعارَضتِه علَى العَرَبِ، علىٰ ما أوضَحناه.

---

١. في الطرابلسيّات الثانية: «من نفوسهم بتعذّر المعارضة، مع شدّة الدواعي إليها، و قوّة البواعث عليها».

٢. هكذا في الطرابلسيّات الثانية. و في جميع النسخ: «عُلِم».

٣. في الطرابلسيّات الثانية: «عاداتهم».

٤. في «ب، د»: «الصرفة».

٥. في «ألف»: «لتميّزهم».

٦. في «ب»: «بما هو جنس فصاحتهم».

٧. في «ب، د»: «نفس قلب الفصاحة».

٨. في «ألف»: ـ «على».

المسألةُ الثامنةُ

في الذَّرِّ

ما القَولُ فيما اشتَمَلَ عليه كَثيرٌ مِن الأُصولِ و الفروعِ مِن الأخبارِ المنسوبةِ إلَى الصادقِينِ عليهم السلامُ في «أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ ذَرأَ الخَلقَ فكانوا كالذَّرِّ يَدبّونَ، و أنّه خاطَبَهم فقال: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، و أنّ[1] فيهم مَن أنكرَ هُناكَ و فيهم مَن أقَرَّ، و أنّه مَن أقَرَّ ثمَّ[2] أقَرَّ[3] هاهُنا، و مَن أنكرَ ثَمَّ أنكرَ هاهُنا»[4]؟ و ما انطَوَت عليه هٰذه الأخبارُ مِن الاستشهادِ علىٰ ذلكَ بقَولِ اللّٰهِ سُبحانَه: ﴿وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَ أَشْهَدَهُمْ عَلىٰ أَنفُسِهِمْ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلىٰ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيةِ؟[5]

مع ما رُويَ عن[6] النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه و قد قيلَ له: بِمَ[7] سَبَقتَ الأنبياءَ

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «فإنّ».

٢. أي هناك.

٣. في «ج»: - «ثمّ أقرّ».

٤. الكافي، ج ٢، ص ٦ ـ ٧، ح ١ ـ ٣؛ و ص ٨ ـ ١٠، ح ١ ـ ٣؛ و ص ١٢ ـ ١٣، ح ٤؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦، ح ٦؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٥٨، ح ١٨؛ و ج ٢، ص ٤٢، ح ١١٧؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٧٠ ـ ٧٢، ح ٢ و ٣ و ٦ و ٩ مع اختلاف.

٥. الأعراف (٧): ١٧٢.

٦. في «ب، د»: «من».

٧. في «ألف، ط»: «ثم». و في «ب»: «لم».

و أنتَ آخِرُهم؟ فقالَ عليه السلامُ: «كنتُ أوّلَ مَن أقرَّ باللّٰهِ عزَّ و جَلَّ، و قالَ "بَلىٰ" حَيثُ قالَ: ألستُ بربِّكم؟».[١]

و الأخبارُ في هٰذا المعنىٰ كَثيرةٌ جِدّاً.

فكَيفَ كانَ هذا الخِطابُ و الجوابُ لهُم و منهم؟ أ كانَ و[٢] هُم أرواحٌ بِلا أجسامٍ، أم أرواحٌ[٣] و أجسامٌ؟

فإن كانَ و[٤] هُم أرواحٌ بِلا أجسامٍ، فكَيفَ تَقومُ الأرواحُ بأنفُسِها و هي أعراضٌ تَحتاجُ إلَى المَحلِّ و الآلاتِ؟

و إن كانَ و[٥] هُم أرواحٌ و أجسامٌ. فهذا هو القَولُ بالتَّناسُخِ!

و ما القَولُ أيضاً فيما وَرَدَ[٦] مُناسِباً لهذا مِن الأخبارِ في «تَلاقي أرواحِ المؤمنينَ بَعدَ المَماتِ، و مسألةِ بعضِهم لبعضٍ؛ و أنّهم إذا سَألوا وارداً عليهم عن آخَرَ مِن إخوانِهم فأخبَرَهم القادمُ عليهم أنّه باقٍ، رَجَوه[٧] و انتَظَروه، و إن أخبَرَهم أنّه قد تَقدَّمَ، قالوا: هَوىٰ، هَوىٰ»؟[٨]

---

١. الكافي، ج ١، ص ٤٤١، ح ٦؛ و ج ٢، ص ١٠ ـ ١٢، ح ١ ـ ٣؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٨٣، ح ٢؛ و ص ٨٦، ح ١٢؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٠٧؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٢٤ مع اختلاف في اللفظ.

٢. في «ألف»: «كانوا» بدل «أ كان و».

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «بأرواح».

٤. في «ألف»: «كانوا» بدل «كان و».

٥. في «ألف»: «كانوا» بدل «كان و». و في «ب»: ـ «و».

٦. في «ب»: «وردنا».

٧. في «د»: «رجزه».

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ح ٣ و ٥؛ الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩٣؛ اعتقادات الإماميّة، ص ٤٩ مع اختلاف في اللفظ.

و الأخبارُ في هٰذا المعنىٰ و ما قَبلَه كَثيرةٌ، لَو قَصَدتُ[1] إلىٰ إيرادِها لَطالَ الكتابُ و السؤالُ و كنتُ جَديراً بالإضجارِ و الإملالِ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

قد بَيَّنا[2] أنّ أخبارَ[3] الآحادِ و كُلَّ خَبرٍ لا يوجِبُ العِلمَ اليَقينَ[4] غيرُ مُحتَجٍّ به و لا مُعتَمَدٍ عليه، فكَيفَ إذا وَرَدَت[5] هٰذه الأخبارُ بما يُنافي ظاهرُه أدِلّةَ العُقولِ و ما استَقَرَّ بالحُجَجِ الثابتةِ و البَيّناتِ الواضحةِ؟ فحينَئذٍ متىٰ وَرَدَت بذلكَ وَجَبَ اطّراحُها و القَطعُ علىٰ كَذِبِ رُواتِها؛ اللّٰهُمَّ إلّا أن يَكونَ لظَواهرِها تَأويلٌ و مَخرَجٌ سَهلٌ في اللُّغةِ و الشَّرعِ يُطابِقُ مُقتَضَى العُقولِ، فلا يَجِبُ القَطعُ علىٰ كَذِبِ رُواتِها، و جازَ كَونُه صادقاً و أنّ التَّأويلَ غيرُ ما اقتَضاه الظاهرُ.

[تَأويلُ آيةِ الذَّرِّ]

فأمّا أخبارُ القُرآنِ، فلا بُدَّ ـ معَ القَطعِ علىٰ صِحّةِ نَقلِها ـ مِن بَيانِ تَأويلِها و تَخرجِه علىٰ ما يُوافِقُ الأدِلّةَ الصَّحيحةَ. و الواجبُ بَيانُ الكلامِ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وإذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾؛ فالكلامُ في هذه الآيةِ هو الأصلُ في بَيانِ فَسادِ ما اشتَبَهَ علىٰ أصحابِ التَّناسُخِ، ثُمَّ نَبني[6] الكلامَ في الأخبارِ الواردةِ علىٰ ذلكَ:

---

١. في «ج»: «لو صدقت».
٢. بيّنه في جواب المسألة السابعة، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.
٣. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «الأخبار».
٤. في «ب»: «اليقينيّ».
٥. في «ألف، ج، ط»: «أوردت».
٦. في «ب»: «يبنى».

اِعلَمْ أنّ عُلماءَ أهلِ الكتابِ و التّأويلِ قد تَكلّموا في تأويلِ هذه الآيةِ بما يَدفَعُ[1] الشُّبهةَ و يَحسِمُها؛ و قالوا: ظاهرُها يُنافي قَولَ أصحابِ التّناسُخ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِى آدَمَ﴾، و لَم يَقُل: «مِن آدَمَ»؛ و قالَ تَعالىٰ: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، و لَم يَقُلْ: «مِن ظَهرِه»؛ و قالَ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، و لَم يَقُلْ: «ذُرِّيَّتَه». و هذا كُلُّه بخِلافِ ما ذَهَبوا إليه.

و قالوا: غيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ اللّٰهُ عَزَّ و جَلَّ قَرَّرَ جَماعةً مِن بَني آدَمَ علىٰ ما يَجِبُ عليهم مِن المَعارفِ به تَعالىٰ و العِبادةِ له، و أشهَدَهُم علىٰ أنفُسِهم بذلكَ، فأذعَنوا به و استَجابوا إليه؛ و كانَ ذلكَ منه تَعالىٰ زيادةً في إيجابِ الحُجّةِ عليهم، و لُطفاً لِمَن سِواهم. و إنّما اشتَبَهَ علىٰ قَومٍ فظَنّوا أنّ اسمَ «الذُّرّيّةِ» لا يَقَعُ علَى العُقلاءِ البالغينَ. و هذا غَلَطٌ؛ لأنّ هذا الاسمَ يَقَعُ[2] علَى العاقلِ و غيرِه، و نَحنُ نُسَمّي كُلَّ بالغٍ عاقلٍ مِنّا بأنّه مِن ذُرّيّةِ آدَمَ عليه السلامُ، و قد سَمَّى اللّٰهُ تَعالىٰ في القُرآنِ العُقلاءَ بالذُّرّيّةِ.[3] و مِثلُ هذا لا يَشتَبِهُ علىٰ مُحصِّلٍ.

و أجوَدُ مِن هٰذا التّأويلِ و أشبَهُ بفَصاحةِ القُرآنِ و بَلاغتِه أن يَكونَ مَعنىٰ هذه الآيةِ أنّه تَعالىٰ لمّا خَلَقَ هٰذه الذُّرّيّةَ خَلقاً يَدُلُّ الناظرَ المُتأمِّلَ المُتفكِّرَ علىٰ مَعرفةِ اللّٰهِ تَعالىٰ[4] و رُبوبيّتِه و وَحدانيّتِه و سائرِ صفاتِه و وُجوبِ عِبادتِه و طاعتِه، جازَ أن يَجعَلَ ذلكَ استشهاداً لها علىٰ هٰذه الأُمورِ التي تَدُلُّ عليها و تُفضي إلَى العِلمِ بها،

---

١. في «ج»: «يرفع».

٢. في «ألف»: «لاسم» بدل «الاسم يقع».

٣. كقوله تعالىٰ: ﴿وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَ إِبْرَاهِيمَ وَ جَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ﴾ [الحديد (٥٦): ٢٦]؛ و كقوله تعالىٰ: ﴿وَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾[الصافّات (٣٧): ١١٣].

٤. في «ألف»: - «تعالىٰ».

و يَجعَلَ تَسخُّرَها[١] لِما جُعِلَت دَلالةً عليه و انقيادَها لِأن تَكونَ حُجّةً فيه و مُقتَضيةً إلَى العِلمِ به كأنّه شَهادةٌ منها و إجابةٌ و إقرارٌ. و هٰذه طَريقةٌ غَريبةٌ مَوجودةٌ في أشعارِ العَرَبِ و كلامِها و مَلاحِنِ خِطابِها، إذا فَتَّشتَ[٢] عنها[٣] وَجَدتَ منها الكَثيرَ الغَزيرَ؛[٤] قالَ [الراجِزُ] العَربيُّ[٥]:

امتلأَ الحَوضُ، و قالَ: قَطْني[٦]! مَهلاً، رُوَيداً، قد مَلأتَ بَطني![٧]

و قالَ أهلُ المَعرِفةِ بمَعاني كلامِ العَربِ: إنّ معنىٰ[٨] ذلك أنّه اكتَفىٰ و امتَلأَ حتّىٰ لَو أنّه مِمّن يَقولُ لَقالَ: «حَسبي؛ فإنّكَ قد مَلأتَ بَطني»، فجَعَلَ ما يَجِبُ أن يَقولَه ـ لَو كانَ قائلاً ناطقاً ـ قَولاً الآنَ له و مُضافاً إليه.

و هٰكذا لمّا كانَ اللّٰهُ تَعالىٰ قد فَطَرَ الخَلقَ و بَناها و أَنشأَها علىٰ أحوالٍ تَدُلُّ علىٰ مَعرِفتِه و رُبوبيّتِه، لَو كانَت ناطقةً قائلةً و استُشهِدَت علىٰ ذلكَ لَشَهِدَت به و أجابَت إليه، جازَ أن يُضافَ الآنَ إليها[٩] الشَّهادةُ و الإقرارُ و الاعترافُ؛ تَسمُّحاً في البَلاغةِ، و تَوسُّعاً في الفَصاحةِ، و تَعويلاً علىٰ أنّ المَعانيَ مَلحوظةٌ و فَوائدَ الكلامِ مَعروفةٌ.

---

١. في «د»: «تسحرها».
٢. في «ألف»: «أفتننت». و في «ب»: «فيّنت». و في «ط» سقطت إحدىٰ نبرات الشين مع إحدىٰ نقاطه.
٣. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «عليها».
٤. في «ب، ط»: «الغدير».
٥. في «ألف، د»: «الغري» و في «ب»: «العاري». و في «ط»: «العزي».
٦. في «ألف»: «بطني».
٧. الشاعر غير معلوم. راجع: الكامل للمبرّد، ج ١، ص ١٣٢؛ مجالس ثعلب، ج ١، ص ٣٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٨٢ (قطط)؛ ج ١٣، ص ٣٤٤ (قطن)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.
٨. في «د»: – «معنىٰ».
٩. في «ب»: – «إليها».

[الدّليلُ العَقليُ علىٰ بُطلانِ خِطابِ الذُرّيّةِ في عالَمِ الذَرّ]

و ممّا قيلَ لِمَن ضَلَّ عن الصَّوابِ في تَأويلِ هٰذه «الذُّرِّيَّةِ» و أنّه خاطَبَها و استَشهَدَها:[١] لا يَخلو[٢] مِن أن يَكونَ فَعَلَ ذلكَ و هي بالغةٌ عاقلةٌ كاملةٌ مُكلَّفةٌ، أو علىٰ ما ادَّعَوا مِن صِفةِ الذَّرِّ غيرُ أحياءٍ و لا عارفينَ.

فإن كانَ الأوّلَ، فقَد كانَ يَجِبُ أن تَذكُرَ[٣] الآنَ و في هٰذه الأحوالِ ذلكَ الخِطابَ و تلكَ الشهادةَ و ذلكَ الاستشهادَ، أو يَذكُرَ أكثرُهم ذلكَ؛ لأنّه مُحالٌ أن يَنسَى العُقلاءُ مِثلَ هٰذا حتّىٰ لا يَذكُرَه منهم ذاكرٌ، و إنّما لا نَذكُرُ[٤] ما كانَ مِنّا في أحوالِ الطُّفوليّةِ لفَقدِ كمالِ العَقلِ في تلكَ الأحوالِ. و لَيسَ يُنجي مِن ذلكَ أن يَقولَ: «إنّه تَخلَّلَ بَينَ هاتَينِ الحالتَينِ للعُقلاءِ أحوالُ عدمٍ، و مَضَت أزمانٌ متطاوِلةٌ»؛ لأنّ تَخلُّلَ أحوالِ[٥] العَدمِ لا يَزيدُ[٦] علىٰ تَخلُّلِ أحوالِ النَّومِ و السُّكرِ و الجُنونِ و الإغماءِ و الأُمورِ المُزيلةِ للعُلومِ، و قد عَلِمنا أنّ اعتراضَ ذلكَ كُلِّه و تَطاوُلَ الأزمانِ بَينَ الأحوالِ التي جَرَت[٧] للعُقلاءِ و تَحقَّقوها و عَرَفوها لا يَمنَعُ مِن ذِكرِهم لذلكَ و عِلمِهم به، و أنّ نِسيانَهم كُلِّهم له لا يَجوزُ و لَم تَجرِ[٨] بمِثلِه عادةٌ.

و إن كانَ الأمرُ[٩] علَى الوَجهِ الثاني، و هو أنّه تَعالىٰ خاطَبَهم و استَشهَدَهم[١٠]

---

١. في «ج»: «و استشهد».

٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: - «لا يخلو».

٣. في «ب، د»: «أن يذكر».

٤. في «د»: «لا يذكر».

٥. في «ألف»: «أحوالهم».

٦. في «ألف، د، ط»: «لا تزيد».

٧. في «د»: - «جَرَت».

٨. في «ألف، ب، د»: «و لم يجر». و في «ط»: «و لم تجز» بإهمال النقط في التاء.

٩. في «ب»: «الأمور».

١٠. في «ب»: «و استشهد».

و هُم غيرُ عُقلاءَ و لا أحياءٍ، فذلكَ سَفَهٌ و قَبيحٌ لا يَجوزُ إضافتُه إليه جَلَّت عَظمتُه؛ لأنّ خِطابَ مَن لا يَفهَمُ مَعانيَ الخِطابِ قَبيحٌ.

[تأويلُ أخبارِ عالَمِ الذَّرِّ]

فأمّا الأخبارُ[١] المَرويّةُ مِن طُرُقِ أصحابِنا في ظاهرِ معنىٰ هٰذه الآيةِ، فتُحمَلُ ـإذا صُحِّحَت ـعلىٰ ما ذَكرناه مِن التّأويلِ، و يُعدَلُ عن ظاهرِ ما له ظاهرٌ منها يُخالِفُ الصَّوابَ؛ للأدِلّةِ الموجِبةِ لذلكَ.

فإن قيلَ: أليَسَ في الأخبارِ المَرويّةِ في هذا البابِ ما يَتضمَّنُ أنَّ بَعضَ هٰؤلاءِ المَأخوذِ عليهم العَهدُ أقَرَّ وبعضاً أنكَرَ، و أنّ مَن أقَرَّ هُناكَ أقَرَّ هاهُنا، و مَن أنكرَ هُناكَ أنكرَ هاهُنا؟ و هذا لا يُطابِقُ تَأويلَكم الذي أُعجِبتم به.[٢]

قُلنا: إنّ أوّلَ ما في هٰذا أنَّ الآيةَ المَقطوعَ عليها ـالتي يَجوزُ أن يُحتَجَّ بمِثلِها في هٰذا البابِ ـلا تَتضمَّنُ إنكاراً ممّن استُشهِدَ و قُرِّرَ و لا مِن أحَدٍ منهم، بَل الاعترافَ و الشَّهادةَ و ما عَدا الآيةَ مِن الأخبارِ قد بَيَّنّا أنّه غيرُ مُلتَفَتٍ إليه و لا مَعمولٍ[٣] به.

علىٰ أنّه يُمكِنُ أن تُحمَلَ الأخبارُ التي تَتضمَّنُ إقراراً و إنكاراً علَى العِلمِ؛ و أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لمّا فَطَرَ الخَلقَ عَلِمَ ما يَكونُ مِن[٤] كُلِّ واحدٍ منهم مِن إيمانٍ و كُفرٍ و إقرارٍ و إنكارٍ و خَيرٍ و شَرٍّ، فكانَ ذلكَ العِلمُ الذي لا بُدَّ مِن كَونِ مَعلومِه كأنّه فِعلٌ واقعٌ و أمرٌ هُناكَ حادثٌ. و هذا أيضاً وَجهٌ في الفَصاحةِ قَويٌّ، و طَريقٌ مَسلوكٌ مَعروفٌ.

فإن قيلَ: فما مَعنىٰ قَولِه عليه السلامُ: «إنّي سَبَقتُ جميعَ الأنبياءِ إلَى الإيـمانِ

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: +«المخفيّة».

٢. في «ألف، ب، ط»: -«به». و قد تقدّم تخريجه في ص ١٨٠.

٣. في «ب»: «معوّل».

٤. في «ب»: -«من».

و الإقرارِ، و كنتُ أوّلَهم»[١] و استشهادِه بالآيةِ؟

قُلنا: مَعنَى السَّبقِ هاهُنا و الأوّليّةِ الفَضلُ و التَّبريزُ و زيادةُ الثَّوابِ، لا السَّبقُ في الزَّمانِ و تَقدُّمُه؛ و قد يَكونُ مُتأخِّراً في الزَّمانِ مَن هو مُتقدِّمٌ فَضلاً و ثَواباً. و يَجوزُ أن يَكونَ مَعنَى استشهادِه بالآيةِ أنّ[٢] اللّٰهَ تَعالىٰ[٣] عَلِمَ منه ذلكَ فيما لَم يَزَلْ و منهم، و عَلِمَ أنّه أسبَقُهم و أفضَلُهم و أوفرُهم ثَواباً.

[تَأويلُ أخبارِ تَلاقي أرواحِ المؤمنينَ بَعدَ المَوتِ، و بيانُ حَقيقةِ الرُّوحِ]

فأمّا تَلاقي أرواحِ المؤمنينَ بَعدَ المَوتِ ـ علىٰ ما وَرَدَت به بعضُ الأخبارِ ـ فقَد قُلنا في أخبارِ الآحادِ و أنّه غيرُ حُجّةٍ في شَيءٍ و لا مُعتَمَدةٍ فيه ما كَفىٰ؛ هذا إذا كانَت سَليمةَ الظَّواهرِ مِن مُنافاةِ أدلّةِ العُقولِ، فكَيفَ إذا كانَت بخِلافِ ذلكَ!

فأمّا الرُّوحُ فهي «الهَواءُ المُتردِّدُ في مَخارِقِ الحَيِّ مِنّا[٤] و مَنافذِه، علىٰ وَجهٍ لا يَتِمُّ كَونُه حَيّاً إلّا مَعه، حتّىٰ إنّه متىٰ خَرَجَ عن نِظامِه بَطَلَت الحَياةُ». و علىٰ هٰذا التَّحقيقِ الرُّوحُ جِسمٌ.

و قد غَلِطَ قومٌ فجَعَلوا[٥] الرُّوحَ هي الحَياةَ نفسَها؛ و إنّما اشتَبَهَ ذلكَ عليهم لأنّ بالرُّوحِ ـ علىٰ ما فَسَّرناه ـ تَنحَفِظُ الحَياةُ و يَستَمِرُّ[٦] وُجودُها، فجَعَلوا ما لا يَتِمُّ كَونُ الحَياةِ إلّا به حياةً!

---

١. قد تقدّم تخريجه في ص ١٨١.

٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «لأنّ».

٣. في «ب»: - «تعالىٰ».

٤. في «ب»: - «منّا».

٥. في «ألف»: «فجعل».

٦. في «ب»: «و يسمّوا». و في «ج»: «و تستمرّ».

و الرُّوحُ علَى الحَقيقةِ لا يَصِحُّ فيها التَّلاقي الذي عَنَوه و التَّخاطُبُ و التَّزاوُرُ[١] و لا الحَياةُ التي هي عَرَضٌ أيضاً، فأولىٰ ما حُمِلَ عليه لَفظُ الخَبرِ الواردِ بتَلاقي أرواحِ المؤمنينَ أنّ المُرادَ به تَلاقي المؤمنينَ أنفُسِهم، و عَبَّرَ عن ذي الرُّوحِ بالرُّوحِ؛ كما يَقولُ القائلُ: «روحي تَتوقُ إلىٰ كَذا، و تُريدُ كَذا»، و إنّما يُريدُ أنّني في نفسي أَتوقُ و أُريدُ.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يُحييَ اللّٰهُ تَعالىٰ قَبلَ المَحشَرِ المؤمنينَ و يُنعِّمَهم في جَنّاتِه؛[٢] و في القُرآنِ ما يُطابِقُ ذلكَ، و هو قولُه تَعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللّٰهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[٣]؛ فيَتَلاقَونَ و يَتزاوَرونَ و يَتساءَلونَ و يَنظُرُ بَعضُهم إلىٰ بَعضٍ. و كُلُّ هٰذا جائزٌ، و إن كانَ غيرَ مَقطوعٍ عليه[٤].

---

١. في «ألف»: «و التوازر».

٢. في «ألف، ب، ط»: «حياته».

٣. آل عمران (٣): ١٦٩.

٤. في «ب»: – «عليه».

المسألةُ التاسعةُ

[تَأويلُ الأخبارِ الدَّالَّةِ علىٰ مَدحِ بَعضِ الحيواناتِ وَ ذَمِّها،]

[أو علىٰ كونِها مُكلَّفةً و عالِمةً]

ما القَولُ[1] أيضاً[2] في الأخبارِ الواردةِ في عِدّةِ كُتُبٍ مِن الأُصولِ و الفُروعِ؛ بمَدحِ أجناسٍ مِن الطَّيرِ و البَهائمِ و المَأكولاتِ و الأرَضينَ، و ذَمِّ أجناسٍ منها، كمَدحِ الحَمامِ و البُلبُلِ[3] و القُنبُرِ و الحَجَلِ[4] و الدُّرّاجِ و ما شاكَلَ ذلكَ مِن فَصيحاتِ[5] الطَّيرِ، و ذَمِّ الفَواخِتِ و الرَّخَمِ[6]؛ و ما حُكيَ[7] مِن أنَّ كُلَّ جِنسٍ مِن هٰذه الأجناسِ المَحمودةِ يَنطِقُ[8] بثَناءٍ علَى اللّٰهِ سُبحانَه[9] و علىٰ أوليائه و دُعاءٍ لَهُم و دُعاءٍ علىٰ

---

١. هذه المسألة مذكورة أيضاً في تكملة الأمالي. راجع: الأمالي، ج ٢، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٣.

٢. في تكملة الأمالي: - «أيضاً».

٣. في «ب»: «كمدح البلل و الحمام».

٤. في «ألف، ب، ط»: «و الحجر».

٥. في «ألف»: «فيصحات». و الفصاحة هنا إنّما هي بالنسبة إلىٰ سائر الطيور.

٦. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧، باب الخطّاف، و باب الهدهد و الصرد، و باب القنبرة؛ و ص ٥٣٥ ـ ٥٥٢؛ كتاب الدواجن.

٧. في تكملة الأمالي: «يُحكىٰ».

٨. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «تنطق».

٩. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «سبحانه».

أعدائهم، و أنَّ كُلَّ جِنسٍ مِن هٰذه الأجناسِ المَذمومةِ يَنطِقُ[١] بضِدِّ ذلك[٢] مِن ذَمِّ الأولياءِ عليهم السلامُ[٣]؟ و كَذا ذَمُّ[٤] الجِرّيِّ و ما شاكَلَ ذلكَ[٥] مِن السَّمَكِ، و ما نَطَقَ به الجِرّيُّ مِن أنّه مُسِخَ بجَحدِه الوِلايةَ، و وُرودُ الآثارِ بتَحريمِه لذلكَ؛ و كَذَمِّ الدُّبِّ و القِردِ و الفيلِ و سائرِ المُسوخِ المُحرَّمةِ.[٦] و كذَمِّ البِطّيخةِ[٧] التي كَسَرَها[٨] أميرُ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه[٩] فصادَفَها مُرَّةً، فقالَ: «مِن النارِ إلَى النارِ»، و رَمىٰ[١٠] بها مِن يدِه، ففارَ مِن المَوضِعِ الذي سَقَطَت فيه دُخانٌ.[١١] و كذَمِّ الأرَضينَ[١٢] السَّبِخةِ و القَولِ بأنّها جَحَدَت الوِلايةَ أيضاً؟[١٣]

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «تنطق».
٢. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «الثناء» بدل «ذلك».
٣. راجع: بصائر الدرجات، ج ١، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٦، الباب ١٤، باب في الأئمّة عليهم السلام أنّهم يعرفون منطق الطير.
٤. في تكملة الأمالي: «و كذّم» بدل «و كذا ذمّ».
٥. في تكملة الأمالي: «شاكله» بدل «شاكل ذلك».
٦. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤، ح ١، ص ٢٤٦، ح ١٤؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ح ٤٢١٥؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٦٠ ـ ٤٦٢، ح ١؛ و ص ٤٨٤ ـ ٤٨٩، باب علل المسوخ و أصنافها، و باب العلّة التي من أجلها حرّم اللّٰه تعالى الخمر و الميتة و الدم و...؛ الاختصاص، ص ١٣٧ ـ ١٣٨؛ الإرشاد، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٦٥ ـ ٦٦٦، ح ١؛ الخصال، ج ٢، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٥، ح ١ و ٢؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢، ح ٢.
٧. في «ب»: «النطيحة».
٨. في «ب، ط»: «كثرها».
٩. في تكملة الأمالي: «عليه السلام».
١٠. في «ط»: «و دحى».
١١. راجع: الاختصاص، ص ٢٤٩.
١٢. في «ألف»: «الأرض».
١٣. راجع: مناقب آل أبي طالب، ج ٢، ص ٣١٤.

و قد جاءَ في هٰذا المَعنىٰ ما يَطولُ شَرحُه، و ظاهرُه[1] مُنافٍ لِما تَدُلُّ العُقولُ عليه مِن كَونِ هذه الأجناسِ مُفارِقةً لقَبيلِ ما يَجوزُ تَكليفُه و يَسوغُ أمرُه و نَهيُه.

و في هٰذه الأخبارِ التي أشَرتُ[2] إليها أنّ بعضَ هٰذه الأجناسِ تَعتَقِدُ[3] الحَقَّ و تَدينُ[4] به، و بعضَها تُخالِفُه[5]؛ و هٰذا كُلُّه مُنافي الظاهرِ[6] لِما[7] العُقَلاءُ عليه.

و منها ما يَشهَدُ بأنّ[8] لهٰذه الأجناسِ مَنطِقاً مَفهوماً و ألفاظاً تُفيدُ أغراضاً، و أنّها[9] بمَنزِلةِ الأعجَميِّ و العربيِّ اللذَينِ[10] لا يَفهَمُ أحَدُهما عن[11] صاحبِه؛ و أنّ شاهدَ ذلكَ مِن قَولِ اللّٰهِ عَزَّ و جَلَّ[12] فيما حَكاه عن سُلَيمانَ عليه السلامُ مِن قولِه[13]: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَ أُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾[14]، و كلامُ النَّملةِ أيضاً[15] ممّا حَكاه اللّٰهُ سُبحانَه،[16] و كلامُ الهُدهُدِ

---

١. في «ب»: «فظاهره».
٢. في تكملة الأمالي: «أشرنا».
٣. في تكملة الأمالي: «يعتقد».
٤. في «ب» و تكملة الأمالي: «و يدين».
٥. في «ب» و تكملة الأمالي: «يخالفه».
٦. في «ألف» و تكملة الأمالي: «منافٍ للظاهر».
٧. في تكملة الأمالي: «ما».
٨. في تكملة الأمالي: «أن».
٩. في «ب»: «و إنّما».
١٠. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «الذين».
١١. في تكملة الأمالي: - «عن».
١٢. في تكملة الأمالي: «سبحانه».
١٣. في تكملة الأمالي: - «من قوله».
١٤. النمل (٢٧): ١٦.
١٥. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «أيضاً».
١٦. النمل (٢٧): ١٨: ﴿حَتّٰى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

و احتجاجُه و جوابُه و فَهمُه.[۱]

فليُنعِمْ بذِكرِ ما عندَه في ذلكَ، مُثاباً إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.[۲]

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

اِعلَمْ أنّ المُعوَّلَ فيما يُعتَقَدُ وُجوبُه[۳] علىٰ ما تَدُلُّ الأدِلّةُ عليه مِن نَفيٍ و إثباتٍ؛ فإذا دَلَّت الأدِلّةُ علىٰ أمرٍ مِن الأُمورِ، وَجَبَ أن نَبنيَ[٤] كُلَّ واردٍ مِن الأخبارِ ـ إذا كانَ له ظاهرٌ[٥] بخِلافِه ـ عليه، و نَسوقَه إليه، و نُطابِقَ بَينَه و بَينَه، و نُخَلّيَ[٦] ظاهراً إن كانَ له، و نَشرِطَه[۷] إن كانَ مُطلَقاً، و نَخُصَّه إن كانَ عامّاً، و نُفصِّلَه إن كانَ[۸] مُجمَلاً، ونُوفِّقَ بَينَه و بَينَ الأدِلّةِ بكُلِّ[۹] طَريقٍ اقتَضَى المُوافقَةَ و آلَ إلَى المُطابَقةِ. و إذا كُنّا نَفعَلُ ذلكَ ولا نَحتَشِمُه في ظَواهرِ القُرآنِ المَقطوعِ علىٰ صِحّتِه المَعلومِ وُرودُه، فكَيفَ نَتوقَّفُ[۱۰] عن ذلكَ في أخبارِ آحادٍ لا توجِبُ عِلماً[۱۱] ولا تُثمِرُ يَقيناً؟ فمَتىٰ

---

۱. النمل (۲۷): ۲۲ ـ ۲٦: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعيدٍ فَقٰالَ أَحَطْتُ بِمٰا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَ جِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقينٍ * إِنّى وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَ أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَ لَهٰا عَرْشٌ عَظيمٌ * وَجَدْتُهٰا وَ قَوْمَهٰا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللّٰهِ وَ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطٰانُ أَعْمٰالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبيلِ فَهُمْ لاٰ يَهْتَدُونَ * أَلاّٰ يَسْجُدُوا لِلّٰهِ الَّذى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّمٰاوٰاتِ وَ الْأَرْضِ وَ يَعْلَمُ مٰا تُخْفُونَ وَ مٰا تُعْلِنُونَ * اللّٰهُ لاٰ إِلٰهَ إِلاّٰ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظيمِ﴾.

۲. في تكملة الأمالي: ـ «تعالىٰ».

۳. في تكملة الأمالي: ـ «وجوبه».

٤. في «ألف»: «أن نبيّن». و في «ب»: «أن يبنى».

٥. في تكملة الأمالي: «ظاهره» بدل «له ظاهر».

٦. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «و تجلّى». و في تكملة الأمالي: «و نجلّي». و خَلّاه: تَرَكَه.

۷. في تكملة الأمالي: «و نشرط».

۸. في «ألف»: + «له».

۹. في تكملة الأمالي: «من كلّ».

۱۰. في «ب، ج، ط»: «يتوقّف».

۱۱. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: + «و لا عملاً».

وَرَدَت عليكَ أخبارٌ فاعرِضْها علىٰ هٰذه الجُملةِ، و ابنِها عليها، و افعَلْ فـيها مـا حَكَمَت به الأدِلّةُ، و أَوجَبتَه الحُجَجُ العَـقليّةُ؛ فـإن[١] تـعذَّرَ فـيها بِـناءٌ و تَأويـلٌ، و تَخريجٌ[٢] و تَنزيلٌ، فلَيسَ غيرُ الاطِّراحِ لها و تَركِ التَّعريجِ[٣] عليها. و لَو اقتَصَرنا علىٰ هٰذه الجُملةِ لَاكتَفَينا فيمَن يَتدبَّرُ و يَتفكَّرُ.

و قد يَجوزُ أن يَكونَ المُرادُ بذَمِّ هٰذه الأجناسِ مِن الطَّيرِ، و أنّها ناطِقةٌ بـضِدِّ الثَّناءِ علَى اللّٰـهِ تَـعالىٰ، و بـذَمِّ أوليـائه و نَـقصِ أصـفيائه، مَـعناه: ذَمُّ مُـتَّخِذيها و مُرتَبِطيها،[٤] و أنّ هؤلاءِ المُغتَرّينَ[٥] بمَحبّةِ هٰذه الأجناسِ و اتّخاذِها هُم الذيـنَ يَنطِقونَ بضدِّ الثناءِ[٦] علَى اللّٰهِ سُبحانَه[٧] و يَذُمّونَ أولياءَه و أحِبّاءَه. و أضافَ[٨] النُّطقَ إلىٰ هٰذه الأجناسِ ـ و هو لِمُتَّخِذيها و لمُرتَبِطيها[٩] ـ للتَّجاوُرِ[١٠] و التَّقارُبِ و علىٰ سَبيلِ التجوُّزِ[١١] و الاستعارةِ؛ كَما أضافَ اللّٰهُ تَعالىٰ في القُرآنِ السؤالَ إلَى القَريةِ[١٢]، و إنَّما هو لأهلِ القَريةِ، و كَما قالَ[١٣]: ﴿وَ كَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَ رُسُلِهِ

---

١. في تكملة الأمالي: «و إن».
٢. في «ألف» بإهمال النقط كاملاً. و في «ب»: «و يخرج». و في «ط»: «و تخرج».
٣. في «ب، د»: «التصريح».
٤. في «ب»: «معنا بذمّ متّخذيها و مرتبطها».
٥. في «ألف»: «مُقِرّين». و في «ب»: «مغترّين». و في «ط»: «معترين». و في تكملة الأمالي: «المغرين».
٦. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «بضدّ الثناء».
٧. في تكملة الأمالي: «تعالىٰ».
٨. في تكملة الأمالي: «فأضاف».
٩. في «ب»: «و لمرتبطها». و في تكملة الأمالي: «أو مرتبطيها».
١٠. في «ج، ط»: «للتجاوز».
١١. في «ب، ج، ط»: «التجويز».
١٢. المراد به قوله تعالى: ﴿وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتى كُنّا فيها﴾ [يوسف (١٢): ٨٢].
١٣. في تكملة الأمالي: + «تعالى».

فَحَاسَبْنَاهَا حِسَاباً شَدِيداً وَ عَذَّبْنَاهَا عَذَاباً نُكْراً * فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْراً﴾،[١] و[٢] في هٰذا كُلِّه حُذوفٌ، و قد أُضيفَ في الظاهرِ الفِعلُ إلىٰ مَن هو مُتعلِّقٌ في الحَقيقةِ[٣] بغَيرِه.

و القَولُ في مَدحِ أجناسٍ مِن الطَّيرِ و الوَصفِ لها بأنّها تَنطِقُ بالثَّناءِ علَى اللّٰهِ تَعالىٰ و المَدحِ لأوليائه يَجري علىٰ هٰذا المِنهاجِ الذي نَهَجناه.

فإن قيلَ: كَيفَ يَستَحِقُّ مُرتَبِطُ هٰذه الأجناسِ مَدحاً بارتباطِها، و مُرتَبِطُ بعضٍ[٤] آخَرَ ذمّاً بارتباطِها[٥]، حتّىٰ عَلَّقتم المَدحَ و الذَّمَّ بذلكَ؟

قُلنا: ما جَعَلنا لارتباطِ هٰذه الأجناسِ حَظّاً في استحقاقِ مُرتَبِطِها مَدحاً[٦] و لا ذَمّاً، و إنّما قُلنا: إنّه غيرُ مُمتَنِعٍ أن تَجريَ عادةُ المؤمنينَ المُوالينَ لأولياءِ اللّٰهِ تَعالَى المُعادينَ[٧] لأعدائه بأن يألَفوا[٨] ارتباطَ أجناسٍ مِن الطَّيرِ، و كذلكَ تَجريَ عادةُ بعضِ أعداءِ اللّٰهِ تَعالىٰ باتّخاذِ بعضِ أجناسِ الطَّيرِ، فيَكونَ مُتَّخِذُ بَعضِها مَمدوحاً لا[٩] مِن أجلِ اتّخاذِها،[١٠] لكِن لِما هو عليه مِن الاعتقادِ الصَّحيحِ، فيُضافَ المَدحُ إلىٰ هٰذه الأجناسِ ـ و هو لمُرتَبِطِها ـ، و النُّطقُ بالتَّسبيحِ و الدُّعاءِ الصَّحيحِ إليها ـ

---

١. الطلاق (٦٥): ٨ ـ ٩.
٢. في «ألف، ب»: «إذ». و في «ط»: «أو».
٣. في تكملة الأمالي: «في الحقيقة متعلّق» بتقديم و تأخير.
٤. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: + «لها».
٥. في تكملة الأمالي: «بارتباطه».
٦. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «مدحاً».
٧. في «د»: «المعاندين». و في تكملة الأمالي: «و المعادين».
٨. في «ب، د»: «بالغوا».
٩. في «د»: - «لا».
١٠. في تكملة الأمالي: «اتّخاذه».

و هو لمُتَّخِذِها ـ تَجوُّزاً و اتّساعاً. و كذلكَ القَولُ في الذَّمِّ المُقابِلِ للمَدحِ.

فإن قيلَ: فلِمَ نُهيَ عن اتّخاذِ بعضِ هٰذه الأجناسِ إذا كانَ الذَّمُّ لا يَتعلَّقُ باتّخاذِها، و إنّما تَعلَّقَ[١] ببَعضِ مُتَّخِذيها؛ لكُفرِهم و ضَلالِهم؟[٢]

قُلنا: يَجوزُ أن يَكونَ في اتّخاذِ هٰذه البَهائمِ المَنهيِّ عن اتّخاذِها و ارتباطِها مَفسَدةٌ، و لَيسَ يَجِبُ أن[٣] يَقبُحَ خَلقُها في الأصلِ لهٰذا الوَجهِ؛ لأنّها خُلِقَت ليُنتَفَعَ بها مِن سائرِ وُجوهِ الانتفاعِ سِوَى الارتباطِ و الاتّخاذِ الذي لا يَمتَنِعُ تَعلُّقُ المَفسَدةِ به.

و يَجوزُ أيضاً أن يَكونَ في اتِّخاذِ هٰذه الأجناسِ المَنهيِّ عنها شؤمٌ[٤] و طِيَرةٌ، و في اتِّخاذِ ما أُمِرَ باتِّخاذِه بَرَكةٌ و تَيمُّنٌ[٥]؛[٦] فللعَربِ في ذلكَ مَذهبٌ مَعروفٌ. و يَصِحُّ هٰذا النَّهيُ أيضاً علىٰ مَذهبِ مَن نَفَى الطيَرةَ علَى التَّحقيقِ؛ لأنّ الطيَرةَ و التَّشأُّمَ، و إن كانَ لا تَأثيرَ لهُما علَى التَّحقيقِ[٧]؛ فإنَّ النُّفوسَ تَستَشعِرُ مِن[٨] ذلكَ، و يَسبِقُ[٩] إليها ما يَجِبُ علىٰ كُلِّ حالٍ تَجنُّبُه و التَّوَقّي منه[١٠]؛ و علىٰ هذا يُحمَلُ[١١]

---

١. في تكملة الأمالي: «يتعلّق». و في «ب»: +«به».
٢. في «د»: «و ضلالتهم».
٣. في تكملة الأمالي: - «يجب أن».
٤. هكذا استُظهر في حاشية «ب». و هو الصواب. و في جميع النسخ: «شؤماً».
٥. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «و تيمّناً».
٦. في جميع نسخ تكملة الأمالي ما عدا واحدة: - «و في اتّخاذ ما أُمِر باتّخاذه بركة و تيمّن».
٧. من قوله: «لأنّ الطيرة» إلىٰ هنا ساقط من «ب».
٨. في تكملة الأمالي: - «من».
٩. في «ب»: «و تسبق».
١٠. في تكملة الأمالي: «عنه».
١١. في «ب»: «تحمل»، و في حاشيتها: «تجعل». و في «د، ط»: «يحتمل».

مَعنىٰ قولِه عليه السلامُ: «لا يورَدُ[١] ذو عاهةٍ علىٰ مُصِحٍّ».[٢]

فأمّا تَحريمُ[٣] السمَكِ الجِرّيِّ و ما أشبَهَه، فغَيرُ مُمتَنِعٍ؛ لشَيءٍ يَتعلَّقُ بالمَفسَدةِ في تَناوُلِه، كَما نَقولُه[٤] في سائرِ المُحرَّماتِ.

فأمّا القَولُ بأنّ الجِرّيَّ نَطَقَ بأنّه مُسِخَ؛ لجَحدِه[٥] الوِلايةَ، فهو مِمّا يُضحَكُ منه[٦] و يُعجَبُ[٧] مِن قائلِه و المُلتَفِتِ إلىٰ مِثلِه.

فأمّا تَحريمُ الدُّبِّ و القِردِ و الفيلِ فكتحريم[٨] كُلِّ مُحرَّمٍ في الشَّريعةِ، و الوَجهُ في التَّحريمِ لا يَختَلِفُ.

و القَولُ بأنَّها «مَمسوخةٌ» إذا تَكلَّفنا تَأويلَه[٩] حَمَلناه علىٰ أنّها كانَت علىٰ خِلقةٍ جَميلةٍ[١٠] غيرِ مَنفورٍ عنها، ثُمَّ جُعِلَت علىٰ هٰذه الصُّوَرِ المَشينةِ[١١]، علىٰ سَبيلِ التَّنفيرِ عنها و الزِّيادةِ في الصَّدِّ عن الانتفاعِ بها؛ لأنّ بعضَ الأحياءِ لا يَجوزُ أن

١. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «لا تورد». و فيها أيضاً صُحِّحَت الياء بالتاء.

٢. معاني الأخبار، ص ٢٨٢. و في مصادر العامّة: «لا يُورَد[نّ] مُمْرِضٌ علىٰ مُصِحّ». راجع: صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٣٨، ح ٥٧٧١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٤٣، ح ١٠٤؛ مسند أحمد، ج ١٥، ص ١٤٩، ح ٩٢٦٣. هذا، و للتفصيل راجع: الأمالي للمرتضىٰ، ج ١، ص ٣٧٧؛ و ج ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤.

٣. في «د»: «تحريك»

٤. في تكملة الأمالي: «نقول».

٥. في «ب»: «فأمّا القول الذي نطق بأنّ الجرّيّ مسخ الجحدة».

٦. في «ألف»: ـ «منه».

٧. في تكملة الأمالي: «و يُتعجّب».

٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «كتحريم».

٩. في تكملة الأمالي: ـ «تأويله».

١٠. في «ب»: «جميل».

١١. في «ألف، ب»: «المسيئة». و في «ط»: «المسنية». و في تكملة الأمالي: «الشنيئة».

يَكونَ غيرَه[١] علَى الحَقيقةِ، و الفَرقُ بَينَ كُلِّ حَيَّينِ مَعلومٌ ضَرورةً، فكَيفَ يَجوزُ[٢] أن يَصيرَ حَيٌّ حَيّاً آخَرَ غيرَه؟ و إذا أُريدَ بالمَسخِ هذا فهو باطلٌ، و إن أُريدَ غيرُه نَظَرنا فيه.

و أمّا البِطّيخةُ، فقَد يَجوزُ أن يَكونَ أميرُ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه[٣] لمّا ذاقَها و نَفَرَ عن[٤] طَعمِها و زادَت كَراهيَتُه له[٥] قالَ: «مِن النارِ و[٦] إلَى النارِ»؛ أي: هذا مِن طَعامِ أهلِ النارِ، و ممّا[٧] يَليقُ بعَذابِ أهلِ النارِ؛ كما يَقولُ أحَدُنا ذلكَ فيما يَستَريبُه[٨] و يَكرَهُه. و يَجوزُ أن يَكونَ فَورانُ الدُّخانِ عندَ الإلقاءِ لها كانَ علىٰ سَبيلِ التَّصديقِ لقولِه[٩] عليه السلامُ: «مِن النارِ و[١٠] إلَى النارِ» و إظهارِ مُعجِزٍ له.

فأمّا[١١] ذَمُّ الأرضينَ[١٢] السَّبِخةِ و القَولُ بأنّها جَحَدَت الوِلايةَ؛ فمَتىٰ لَم يَكُن مَحمولاً مَعناهُ علىٰ ما قَدَّمناهُ مِن جَحدِ أهلِ[١٣] هذه الأرضِ و سُكّانِها الوِلايةَ، لَم يَكُن مَعقولاً؛ و يَجري ذلكَ مَجرىٰ قَولِه تَعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ﴾.[١٤]

---

١. استُظهر في حاشية «ب»: «عينه»؛ استظهاراً خاطئاً.
٢. في «ط»: «تجوز».
٣. في تكملة الأمالي: «عليه السلام».
٤. في «ب»: «من».
٥. في «ب»: - «له».
٦. في تكملة الأمالي: - «و».
٧. في تكملة الأمالي: «ما».
٨. في تكملة الأمالي: «يستوبئه».
٩. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «له» بدل «لقوله».
١٠. في «ب» و تكملة الأمالي: - «و».
١١. في تكملة الأمالي: «و أمّا».
١٢. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «الأرض».
١٣. في «ألف»: - «أهل».
١٤. الطلاق (٦٥): ٨. و قد مضى الكلام في الآية في ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

و أمّا إضافةُ اعتقادِ الحَقِّ إلىٰ بَعضِ البَهائِمِ[١] و اعتقادِ الباطلِ و الكُفرِ إلىٰ بعضٍ آخرَ، فمِمّا تُخالِفُه العُقولُ و الضَّروراتُ؛ لأنّ هٰذه البَهائمَ غيرُ عاقلةٍ و لا كاملةٍ و لا مُكلَّفةٍ، فكَيفَ تَعتَقِدُ حَقّاً أو باطلاً؟ و إذا وَرَدَ[٢] أثَرٌ في ظاهِرِه شَيءٌ مِن هٰذه المُحالاتِ إمّا اطُّرِحَ أو تُؤُوِّلَ علَى المَعنَى الصَّحيحِ، و قد نَهَجنا طَريقَ التَّأويلِ و بَيَّنّا كَيفَ الوُصولُ[٣] إليه.

فأمّا حِكايتُه تَعالىٰ عن سُلَيمانَ عليه السلامُ: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هذَا لَهُوَ الفَضْلُ المُبِينُ**﴾[٤]، فالمُرادُ به أنّه عُلِّمَ ما يُفهَمُ به مَنطِقُ الطَّيرِ، و ما تَنطِقُ الطُّيورُ به[٥] و تَتداعىٰ في أصواتِها و أغراضِها و مَقاصدِها بما يَقَعُ منها مِن صِياحٍ، علىٰ سَبيلِ المُعجزةِ لسُلَيمانَ عليه السلامُ.

فأمّا الحِكايةُ عن النَّملةِ بأنّها قالَت: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ**﴾[٦]، فقَد يَجوزُ أن يَكونَ المُرادُ به أنّه ظَهَرَ منها دَلالةُ القَولِ علىٰ هٰذا المعنىٰ و أشعَرَت باقيَ النَّملِ، و خَوَّفتَهم مِن الضَّرَرِ بالمُقامِ، و أنّ النَّجاةَ في الهَرَبِ إلىٰ مَساكنِها؛ و يَكونَ[٧] إضافةُ القَولِ إليها مَجازاً و استعارةً، كما قالَ الشاعرُ:

و شَكا إلَيَّ بعَبرةٍ[٨] و تَحَمحُمِ[٩]

---

١. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «هذه الأجناس» بدل «البهائم».
٢. في «ج، د»: «أورد». ٣. في تكملة الأمالي: «التوصّل».
٤. النمل (٢٧): ١٦.
٥. في تكملة الأمالي: «أنه عُلّم ما يفهم به ما ينطق به الطير و تتداعي...».
٦. النمل (٢٧): ١٨. ٧. في تكملة الأمالي: «فتكون».
٨. في «ألف، ب»: «بعيره».
٩. في «د»: «و لحميحم». و الشعر لعنترة بن شدّاد، و المصراع الثاني: «فازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بلبانه» و الضمير في «شكا» راجع إلى الأدهم، و هو فرس عنترة على ما في لسان العرب، ج ١٢، ص ٢١٢ (دهم).

و كَما قالَ الآخَرُ:

و قالَت لكَ[١] العَينانِ: سَمعاً و طاعةً[٢]

و يَجوزُ أيضاً أن يَكونَ وَقعَ مِن النَّملةِ كلامٌ ذو حُروفٍ مَنظومةٍ ـ كَما يَتكَلَّمُ أحَدُنا[٣] ـ يَتضمَّنُ المَعانيَ المذكورةَ، و يَكونَ ذلكَ مُعجِزاً[٤] لسُلَيمانَ عليه السلامُ؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ سَخَّرَ له الطَّيرَ و أفهَمَه مَعانيَ أصواتِها علىٰ سَبيلِ المُعجِزِ له.[٥] و لَيسَ هذا بمُنكَرٍ؛ فإنّ النُّطقَ بمِثلِ هذا الكلامِ المَسموعِ مِنّا لا يَمتَنِعُ وُقوعُه مِمّن لَيسَ بمُكلَّفٍ و لا كاملِ العَقلِ؛ ألا تَرىٰ أنَّ المَجنونَ و مَن لَم يَبلُغِ الكمالَ مِن الصِّبيانِ قد يَتكلَّمونَ بالكلامِ المُتضمِّنِ للأغراضِ، و إن كانَ التَّكليفُ و الكمالُ عَنهم زائلَينِ.

و القولُ فيما حُكيَ عن الهُدهُدِ يَجري علَى[٦] الوجهَينِ للذَينِ ذَكرناهما في النَّملةِ، فلا حاجةَ بِنا إلىٰ إعادتِه.[٧]

فأمّا[٨] حِكايتُه عنه[٩] أنّه[١٠] قالَ: ﴿**لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ**[١١]﴾،[١٢] و كَيفَ

---

١. في تكملة الأمالي. و جميع المصادر التي عثرنا عليها: «له».

٢. الشاعر غير معلوم، و المصراع الثاني: «و أبْدَتْ كمِثلِ الدُّرِّ لمّا يُثقَّبِ»، و في بعض الكتب: «و حَدَّرتا كالدُّرِّ»، و في بعضها «و أَسْبَلَتا بالدّرّ». راجع: الخصائص لابن الجنّي، ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٧٢ و ٥٧٧؛ تاج العروس، ج ١٥، ص ٦٣٧ و ٦٤٠؛ النهاية لابن الأثير، ج ٤، ص ١٢٤ (قول)؛ المسائل السرويّة للمفيد، ص ٥٠.

٣. في «ب»: + «بما».

٤. في تكملة الأمالي: «معجزة».

٥. في «ب»: – «له».

٦. في «ألف»: «عنه على». و في «ب»: «عن».

٧. في تكملة الأمالي: «إعادتهما».

٨. في تكملة الأمالي: «و أمّا».

٩. في تكملة الأمالي: – «عنه».

١٠. في «ج»: – «أنّه».

١١. في تكملة الأمالي: + ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنّى بِسُلْطَانٍ مُبينٍ﴾.

١٢. النمل (٢٧): ٢١.

يَجوزُ أن يَقولَ[١] ذلكَ في الهُدهُدِ، و هو غيرُ مُكلَّفٍ و لا يَستَحِقُّ مِثلُه العَذابَ؟

فالجوابُ عَنه: أنّ «العَذابَ» اسمٌ للضَّرَرِ الواقع[٢] و إن لَم يَكُن مُستَحَقّاً، و لَيسَ يَجري مَجرَى «العِقابِ» الذي لا يَكونُ إلّا جَزاءً علىٰ أمرٍ[٣] تَقدَّمَ؛ فلَيسَ[٤] يَمتَنِعُ أن يَكونَ مَعنىٰ ﴿لَأُعذِّبَنَّه﴾ أي[٥] «لَأُولِمَنَّه»، و يَكونَ اللّٰهُ سُبحانَه[٦] أباحَه ذلكَ الإيلامَ له، كَما أباحَه الذَّبحَ[٧] لضَربٍ مِن المَصلَحةِ، و[٨] كَما سَخَّرَ له الطَّيرَ يُصرِّفُها في مَنافعِهِ و أغراضِه. و كُلُّ هذا لا يُنكَرُ في نَبيٍّ مُرسَلٍ تُخرَقُ[٩] له العاداتُ و تَظهَرُ علىٰ يدِه المُعجِزاتُ؛ و إنّما يَشتَبِهُ[١٠] علىٰ قَومٍ يَظنونَ[١١] أنّ هٰذه الحِكاياتِ تَقتَضي كَونَ النَّملةِ و الهُدهُدِ مُكلَّفَينِ[١٢]، و قد بَيَّنّا أنّ الأمرَ بخِلافِ ذلكَ.

---

١. في تكملة الأمالي: «أن يكون».
٢. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «الواقع».
٣. في «ج»: - «أمر».
٤. في تكملة الأمالي: «و ليس».
٥. في «د»: - «أي».
٦. في تكملة الأمالي: «تعالىٰ قد» بدل «سبحانه».
٧. في «ب»: «الذبيحة». و في «ط»: «الذبحة».
٨. في تكملة الأمالي: - «و».
٩. في «ب»: «تخرّق». و في «ج»: «لخرق».
١٠. في «ألف»: «اشتبه».
١١. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «فظنّوا».
١٢. في «ألف»: «متكافين». و في «ط»: «متكلّفين».

المَسألةُ العاشرةُ

[نَفيُ تَحريفِ القُرآنِ]

ما القَولُ فيمَن اعتَقَدَ أنَّ القُرآنَ لَيسَ علىٰ كمالِه و تمامِه، و أنّ ترتيبَه و تأليفَه لَيسا علَى الصَّحيحِ عندَ اللّٰهِ تَعالىٰ مِن نظامِه؛ و استَشهَدَ علىٰ ذلكَ بقَولِ اللّٰهِ تَعالَى الذي يَشهَدُ به[1] علىٰ أهلِ الكِتابَينِ[2] المُتقدِّمَينِ بالتَّحريفِ لهُما و النَّقصِ منهما، و بقَولِ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «لَتسلُكُنَّ[3] سَنَنَ الذينَ مِن قَبلِكم، حَذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ و القُذَّةِ بالقُذَّةِ، حتّىٰ لَو أنّ[4] أحَدَهم دَخَلَ في جُحرِ ضَبٍّ لَدَخَلتموه»[5]، و بما وَرَدَ عن الأئمّةِ عليهم السلامُ مِن الأخبارِ في هٰذا المَعنىٰ؛[6] فهَل ذلكَ دَليلٌ

---

١. في «د»: - «به».

٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «الكتاب»؛ و فيها: «الكتابين».

٣. في «ب، ط»: «لتسكن».

٤. في «ألف، ط»: «لِأنْ» بدل «لو أنّ». و في «ب»: - «أنّ»، و في «د»: «لأنّ» بدل «لو أنّ».

٥. صحيح ابن حبّان، ج ١٥، ص ٩٤، ح ٦٧٠٢؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٧٤، ح ٢١٨٠؛ و ج ٥، ص ٢٦، ح ٢٦٤١؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٢٩١ ـ ٣٢٩٤؛ و ج ٦، ص ٢٠٤، ح ٦٠١٧؛ و ج ٧، ص ٢٨١؛ و ج ١٠، ص ٣٩، ح ٩٨٨٢؛ و ج ١٧، ص ١٣، ح ٣؛ المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، ح ٤٤٤ ـ ٤٤٥؛ و ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٣٢١٨؛ و ج ٤، ص ٥٠٢، ح ٨٤٠٤، و ص ٥١٦، ح ٨٤٤٨.

٦. راجع: الفقيه، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٦٠٩؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢،

⇔

مُستَمِرٌّ يَشهَدُ بصِحّةِ اعتقادِه[١]، أو غيرُه[٢] الصَّحيحُ دونَه، أو الاعتقادُ فاسدٌ بالجُملةِ؟

فإن يَكُن ذلكَ دَليلاً صَحيحاً، أحرِزِ المَثوبةَ بالتَّأكيدِ لمَعانيهِ[٣]، و الإرشادِ إليه، و الزيادةِ فيه؛ و إن[٤] كانَ باطلاً، دُلَّ علىٰ[٥] بُطلانِه بواضحِ بَيانِه، و ذِكرِ ما يَجِبُ الاعتمادُ عليه.

و تَطوَّلْ بتأوُّلِ[٦] قَولِه عَزَّ و جَلَّ[٧]: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٨]، و قَولِه تَعالىٰ: ﴿لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[٩]، علىٰ ما يُطابِق ما يورِدُه[١٠] في مَعناه.

و إن يَكُن الاعتقادُ لِما تَقدَّمَ[١١] ذِكرُه مُستَحيلاً، و الأدِلّةُ المُقدَّمُ شَرحُها غيرَ مُستَمِرّةٍ، أعرِبْ عن استحالةِ ذلكَ و فَسادِه، و وُجوبِ الرُّجوعِ عن اعتمادِه، إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

↔ ح ١؛ كمال الدين، ج ٢، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦، ح ٣١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠، ح ١٢؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٥٩٩؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤، ح ٦٨.

١. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «بصحّته اعتقاده»؛ و فيها: «بصحّته اعتقاد».

٢. في «ب»: «غير».

٣. في «ألف»: «لمعاينة».

٤. في «ألف، ب، ط»: «فإن».

٥. في «ب»: - «علىٰ».

٦. في «ألف»: «و يُطوِّل بتأوّل». و في «ب»: «و تطول بتأويل».

٧. في «ب»: «تعالىٰ».

٨. الحجر (١٥): ٩.

٩. فصّلت (٤١): ٤٢.

١٠. كذا في جميع النسخ: و الصواب: «تورده».

١١. في «ألف، ب، ط»: +«من».

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ ـ:

إعلَمْ أنّه لا بُدَّ مِن بَيانِ أمرَينِ في هٰذه المَسألةِ:

أحَدُهما: أنّ هٰذا القُرآنَ المَوجودَ بَينَ الدَّفّتَينِ كلامُ اللّٰهِ تَعالَى الذي نَزَلَ به جَبرَئيلُ عليه السلامُ.

و الأمرُ الآخَرُ: أنّه جَميعُ ما أنزَلَه اللّٰهُ تَعالىٰ مِن القُرآنِ؛ لَم يَلحَقْه نَقصٌ و لا ثَلمٌ، و أنّه لا زيادةَ في هٰذا القُرآنِ علىٰ هٰذا المَوجودِ المَتلوِّ.

[في بَيانِ أنّ القُرآنَ الذي بَينَ الدَّفّتَينِ هوَ كلامُ اللّٰهِ تَعالىٰ]

فأمّا الدَّليلُ علَى الفَصلِ الأوّلِ، فهو النَّقلُ المُتَواتِرُ المُتَظاهِرُ؛ لأنَّ نَقلَ القُرآنِ يَشتَرِكُ فيه العامّيُّ و الخاصّيُّ و المِلّيُّ و الذِّمّيُّ و العالِمُ و الجاهلُ، و قد نَقَلَ الخَلقُ كُلُّهم النَّقلَ الموجِبَ للعِلمِ المُثمِرَ لليَقينِ المُزيلَ للشَّكِّ[1] و الرَّيبِ أنَّ هٰذا القُرآنَ[2] المَوجودَ في المُصحَفِ هو الذي كانَ يُقرأُ علىٰ عهدِ الرسولِ[3] صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و يُتلىٰ في المَحاريبِ؛ و يَتدارَسُه الحُفّاظُ، و يُفزَعُ إليه[4] في الحَوادثِ و الأحكامِ، كَما نَقَلوا[5] هِجرةَ الرَّسولِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه و حُروبَه و غَزَواتَه و وَفاتَه و أحوالَه الظاهرةَ و سيرتَه المَعلومةَ، و كَما نَقَلَ الناقلونَ كُتُبَ المُصنِّفينَ و دَواوينَ الشُّعراءِ و خُطَبَ الخُطَباءِ و رَجزَ الرُّجّازِ[6] و البُلدانَ العَظيمةَ و الحَوادثَ المَشهورةَ؛ فالتَّشَكُّكُ في القُرآنِ كالتَّشَكُّكِ في جَميعِ ما عَدَّدناه.

---

١. في «ب»: - «للشكّ».

٢. في «ب»: - «القرآن».

٣. في «ألف»: «رسول اللّٰه».

٤. في «ألف، ط»: «و يفزع عليه». و في «ب»: «و يفرغ عليه».

٥. في «ألف، د»: «نقل». و في «ب»: «يقول». و في «ط»: «نقول».

٦. في «ب»: «و زجر الزجّار». و في «د»: «و رجز الرجزاز».

بَل للقُرآنِ علىٰ ذلكَ كُلِّه المَزيّةُ[1] الظاهرةُ؛ لأنَّ العِنايةَ به أقوىٰ و الدَّواعيَ إلىٰ ضَبطِه و حِفظِه أكثَرُ؛ لأنّه يَتضمَّنُ الأحكامَ الشَّرعيّةَ التي يُفزَعُ في كُلِّ حالٍ[2] إليها، و يُعوَّلُ[3] فيها علىٰ ظواهرِه و ألفاظِه، و لأنّه مُعجِزةٌ باقيةٌ و حُجّةٌ[4] علَى النُّبوّةِ مُستَمِرّةٌ؛ حتّىٰ أنَّ عُلماءَ المُتكلِّمينَ لمّا كابَرَ[5] جاحِدو النُّبوّةِ في إعجازِ القُرآنِ أو التَّحدّي به قالوا لهُم: «نَحنُ نُعرِضُ لكم عمّا مَضىٰ، و نَتحدّىٰ في هٰذه الأزمنةِ به؛ لأنّه باقٍ مُستَمِرٌّ، فإذا عَلِمنا عَجزَ كُلِّ فَصيحٍ بَليغٍ علىٰ تَطاوُلِ الأيّامِ عن[6] مُعارَضتِه، قَطَعنا علىٰ ثُبوتِ الحُجّةِ في النُّبوّةِ»، و لَيسَ يوجَدُ هٰذا و لا بَعضُه فيما تَظاهَرَ نَقلُه مِن الحَوادثِ و الوَقائعِ و البُلدانِ و الكُتُبِ المُصنَّفةِ و الأشعارِ المُرصَّفةِ.[7] و إذا كانَ الضَّبطُ لذلكَ أجمَعَ لا خَفاءَ فيه و الشَّكُّ فيه مُرتَفِعٌ، فأَولىٰ أن يَكونَ ذلكَ في القُرآنِ مع مَزاياه الظاهرةِ.

فإن قيل: ألّا استَدلَلتم علىٰ هٰذا الفَصلِ بإجماعِ الأُمّةِ عليه؛ لأنّها لا تَختَلِفُ في أنَّ هٰذا المَوجودَ في المُصحَفِ كلامُ اللّٰهِ، و إنّما يَختَلِفونَ فيما زادَ عليه؟

قُلنا: الأصلُ في الدِّلالةِ ما ذَكرناه و بَيّنّاه؛ و لَو عَوَّلنا علَى الإجماعِ أيضاً فيه، لَجازَ؛ لأنَّ مَن خالَفَ مِن أصحابِنا خاصّةً ـ في تَغييرِ كلماتٍ مِن هٰذا المَوجودِ،

---

١. في «د»: «المزيلة».
٢. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «حال».
٣. في «ألف»: «و يعدل» بإهمال النقط في الياء.
٤. في «ألف»: «و حجّته».
٥. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «كابروا».
٦. في «ج»: «على».
٧. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «الموصفة». و رَصَّفَ الشيءَ و رَصَفَه، ضَمَّ بعضَه إلىٰ بعضٍ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١١٩؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٢٣٢ (رصف).

و تبديلِها، و تحريفِها عمّا أُنزلَت عَليه ـ شاذٌّ لا يُعوَّلُ علىٰ خِلافِ مِثلِه. لٰكِنّا إذا عَوَّلنا في هٰذا الفَصلِ علىٰ هٰذه الطَّريقةِ، و زَيَّفنا خِلافَ مَن خالَفَ فيها و شَذَّ عنها، جازَ أن يُعوَّلَ في الفَصلِ الثاني ـ و هو نَفيُ النُّقصانِ، و أنّه لا زيادةَ علىٰ هذا المَوجود ـ علىٰ هٰذه الطَّريقةِ، فلا[١] يُجعَلَ خِلافُ مَن خالَفَ في ذٰلك ـ مِن نَقَلَةِ الحَديثِ مِن أصحابِنا ـ مؤثِّراً في هٰذا الإجماعِ، كَما لَم نَجعَلْه[٢] مؤثِّراً في الفَصلِ الأوّلِ.

[نَفيُ الزيادةِ و النُّقصانِ عنِ القُرآنِ]

و[٣] **أمّا الدِّلالةُ علَى الفَصلِ الثاني**، فهوَ أنّا نَعلَمُ أنّ كُلَّ حادثٍ وَقَعَ ظاهراً فاشياً فلا بُدَّ مِن نَقلِه النَّقلَ الذي يوجِبُ العِلمَ و يُثلِجُ الصَّدرَ و يَقطَعُ العُذرَ؛ فإذا فَقَدنا نَقلَه ـ علَى الوجهِ الذي ذَكرناه ـ و العِلمَ به، وَجَبَ القَطعُ علَى انتفائه؛ و لهٰذا نَقطَعُ[٤] علىٰ أنّه لا بلدَ بَينَ واسِطٍ و بَغدادَ أكبَرُ منهما، و لا غَزاةَ[٥] و لا حَربَ للنبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه إلّا ما نُقِلَ و عُرِفَ، و لا حادثةَ عظيمةً ظاهرةً[٦] إلّا ما قد رُوِيَ و دُوِّنَ، و لا خَليفةَ للنبيِّ عليه السلامُ غيرُ مَن سُطِرَ و ذُكِرَ، و بهٰذه الطَّريقةِ يُعلَمُ أنّ القُرآنَ لَم يُعارَضْ بما هو أفصَحُ منه، ثُمَّ كُتِمَ ذٰلكَ و طُوِيَ لبَعضِ الأغراضِ. و بنَظيرِ[٧] هٰذا كُلِّه نَعلَمُ أنّه لا زيادةَ في كُلِّ كتابٍ مُصنَّفٍ و شِعرٍ مُدوَّنٍ علىٰ ما ضُبِطَ

---

١. في «ج»: «و لا».
٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «لم يجعله».
٣. في «ألف»: – «و».
٤. في «ب»: «يقطع».
٥. في «ألف»: «و لا غزاء».
٦. في «ج»: – «ظاهرة».
٧. في «ب»: «و نظير».

و تَداوَلَ، و أنّه لَم يَكُن في زَمنِ جَريرٍ[1] و الفَرَزدَقِ[2] شاعرٌ أشعَرُ منهما و أعلىٰ طَبقةً و أظهَرُ مَزيّةً كُتِمَ أمرُه و طُوِيَ شِعرُه حَسَداً له و مُنافَسةً[3] ثمّ استَمَرَّ ذلك. و ما الأمانُ ـ لَولا الطَّريقةُ التي ذَكرناها ـ مِن أن يَكونَ «كِتابُ سيبوَيه»[4] علىٰ أضعافِ حَجمِه، فعَمَدَ بعضُ حاسِديه و أعدائه إلىٰ أحسَنِه و أجمَعِه لمَذاهبِ العَربيّةِ[5] فنَقَصَه[6] و حَذَفَه، و صادَفَ ذٰلكَ قُوّةً منه و بَسطةً فاستَمَرَّ[7] له؟

---

١. أبو حزرة، جرير بن عطيّة بن حُذيفة الخطفيّ بن بدر الكلبيّ اليربوعيّ البصري، من تميم، شاعر زمانه. مدح يزيد بن معاوية، و خلفاء بني أُميّة، و شعره مدوّن. عاش عمرَه كلَّه يُناضل شُعراء زَمنه و يساجلهم ـ و كان هَجّاءً مُرّاً ـ فلم يثبت أمامَه غيرُ الفرزدق و الأخطل. توفّي باليمامة في سنة عشر و مائة، بعد الفرزدق بشهرٍ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١، الرقم ٢٢٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١١٩.

٢. أبو فرّاس، همّام بن غالب بن صعصعة بن ناحية الدارميّ التميميّ البصريّ، المعروف بالفرزدق، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة. و هو صاحب جرير. له أثر عظيم في اللغة. كان يُقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثُلث لغة العرب، و لولا شعره لذهب نصفُ أخبار الناس. توفّي بالبصرة سنة ١١٠ هـ، و له قصيدة مشهورة في فضل الإمام زين العابدين. راجع: العبر، ج ١، ص ١٠٤؛ معاهد التنصيص، ج ١، ص ٤٥ ـ ٥١؛ الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ٩٣.

٣. في «ب»: «و منافيه».

٤. أبو بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثمّ البصري. إمام النحو؛ قد طلب الفقه و الحديث مدّة، ثمّ أقبل على العربيّة، فبرع و ساد أهل العصر، و ألّف فيها كتابه الكبير. استملى على حمّاد بن سلمة، و أخذ النحو عن عيسى بن عمر، و يونس بن حبيب، و الخليل، و أبي الخطّاب الأخفش الكبير. و قد جمع يحيى البرمكيّ ببغداد بينه و بين الكسائي للمناظرة بحضور سعيد الأخفش و الفرّاء، و جرت مسألة الزنبور ـ و هي مشهورة ـ و تشاجرا طويلاً، و تعصّبوا للكسائي دونه، ثمّ وصله يحيى بعشرة آلاف. فسار إلى بلاد فارس، فمات بشيراز فيما قيل. قيل: سمّي سيبويه؛ لأنّ وجنتَيه كانتا كالتفّاحتين، بديع الحسن. مات سنة ١٨٠ هـ. و قيل: سنة ١٨٨ هـ. فقيل: عاش اثنتين و ثلاثين سنة. و قيل: نحو الأربعين. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢، الرقم ٩٧؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٥، الرقم ٥٠٤.

٥. في «ج»: «الغريبة». ٦. في «ب»: «فنقضه».

٧. في «ب»: «و استمرّ».

و كذٰلكَ القَولُ في كُتُبِ الفِقهِ و العُلومِ و الآدابِ. و هٰذا مِن قائليهِ و مُرتَكِبيهِ دُخولٌ في مَذهبِ السُّمَنيّةِ[١] دافِعي[٢] الأخبار و الذينَ يَذهَبونَ إلىٰ أنَّ الحَقَّ موقوفٌ علىٰ ما شُوهِدَ و عُويِنَ دونَ غيرِه.

و للقُرآنِ المَزيّةُ الظاهرةُ و الرُّتبةُ الراجحةُ علىٰ جَميعِ ما عَدَّدناه مِن كُتُبِ العُلماءِ و دَواوينِ الشُّعراءِ؛ لأنَّ الداعيَ إلىٰ نَقلِ القُرآنِ و ضَبطِه و كمالِه و تَمامِه دينيٌّ شَرعيٌّ تُرجىٰ فيه الجَنّةُ و يُخافُ النارُ، و لَيسَ كذلكَ الدَّواعي إلىٰ نَقلِ العُلومِ و الآدابِ و الأشعارِ؛ لأنَّ[٣] الأغراضَ فيها دُنيويّةٌ، و نَقلَها علىٰ حَقائِقها[٤] يَرجِعُ إلَى العاداتِ و مَجاريها، و القُرآنُ يُشارِكُ هٰذه الأُمورَ في دَواعيها و البَواعثِ علىٰ نَقلِها، و يُفرَدُ عنها بالدَّواعي الدينيّةِ القَويّةِ.

و الأصلُ في الطَّريقةِ التي سَلَكناها[٥] العِلمُ بالمُدرَكاتِ؛ لأنّ أحَدَنا يَعلَمُ ما يُدرِكُه إذا تَكامَلَت شَرائطُه، و يَعلَمُ نَفيَ ما لا[٦] يُدرِكُه و يَقطَعُ علَى انتِفائِه. فالطَّريقُ إلَى العِلمِ بالمُدرَكِ هو أن يَكونَ مِن قَبيلِ ما لَو حَضَرَ لَوَجَبَ إدراكُه؛ فمَتىٰ حَضَرَ

---

١. «السُّمَنيَّةُ»: قومٌ من أهل الهند، دهريّون؛ قال الجوهري: «فرقة من عَبَدة الأصنام تقول بالتناسخ، و تنكر وقوع العلم بالأخبار». و قال الأسفرائيني: «هم قومٌ كانوا قبل الإسلام، ينفون النظر و الاستدلال، و يقولون بقِدم العالم». و قيل: هي منسوبة إلى سومنات، و هو اسم لصنم عظيم من أصنام الهنود، و معناه: صاحب القمر، و قد هدمه مرّة السلطان محمود الغزنويّ عام ٤١٦ هجريّة، و للشاعر «فرّخي سيستاني» قصيدة مشهورة في ذلك. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٢٠ (سمن)؛ التبصير للأسفرائيني، ص ١٤٩؛ كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم، ج ١، ص ٩٧٦.

٢. في «ألف»: «دافع».

٣. في «ألف، ب، ط»: «لِأَمن».

٤. في «ب»: + «و».

٥. في «ط»: «شكلناها».

٦. في «ب»: - «لا».

أدرَكناهُ و عَلِمناهُ[١] إذا تكامَلَت الشَّرائطُ، و[٢] مَتىٰ لَم نُدرِكْ ما هٰذه صِفتُه قَطَعنا علىٰ نَفيِه و أنّه لَيسَ بحاضرٍ لنا؛ و نَجعَلُ[٣] انتفاءَ الإدراكِ له و العِلم به طَريقاً إلَى انتفاءِ حُضورِه إذا كانَ مِمّا لَو حَضَرَ لَأُدرِكَ و عُلِمَ. و كذلكَ القولُ فيما طَريقُه الأخبارُ أنَّ كُلَّ شَيءٍ لَو وَقَعَ لَوَجَبَ نَقلُه و العِلمُ به.

فإن قيلَ: الفَرقُ بَينَ ما ذَهَبنا إليه في نُقصانِ القُرآنِ و بَينَ ما أَلزَمتُمُوناه[٤] مِن مُعارَضةِ القُرآنِ و تَجويزِ بُلدانٍ و وَقائعَ و حَوادثَ و مُلوكٍ زائدةٍ علىٰ ما عُرِفَ و نُقِلَ، أنّا نَعلَمُ ضَرورةً في كُلِّ ذلكَ أنّه لَم يَكُن و نَقطَعُ عليه، و أنتم لا تَعلَمونَ و لا تَتمكَّنونَ مِن ادّعاءِ مِثلِ ذلكَ في نُقصانِ القُرآنِ؛ لثُبوتِ الخِلافِ فيه.

قُلنا: الطَّريقُ إلَى العِلمِ بنَفيِ جَميعِ ما ذَكرناه هو أنّه لَو كانَ لَوَجَبَ نَقلُه و ظهورُه علىٰ وَجهٍ يُوجِبُ العِلمَ؛ فإذا لَم يَكُن ذلكَ، عَلِمنا نَفيَه؛ و هٰذه الطَّريقةُ قد أفسَدتموها علىٰ أنفُسِكم؛ لِتجويزِكم أن يُكتَمَ مِن القُرآنِ ما كانَ ظاهراً فلا نَجِدَه في النَّقلِ المُفضي إلَى العِلمِ. و مَن أفسَدَ طَريقَ عِلمٍ بشَيءٍ مَخصوصٍ، لا يَجوزُ أن يَكونَ عالِماً به.

و هٰذا كَما نَقولُ لِمَن خالَفَنا في الرُّؤيةِ: إذا جَوَّزتَ حُضورَ جِسمٍ كَثيفٍ مِن غيرِ أن تُدرِكَه، و كانَ[٥] صَحيحَ البَصرِ مع ارتفاعِ المَوانعِ كُلِّها، فأَجِزْ أن يَكونَ بَينَ يَدَيكَ فيلٌ يَرقُصُ و أنهارٌ جاريةٌ و جِبالٌ راسيةٌ و أنتَ لا تَراها؛ لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَم يَفعَلْ لكَ الإدراكَ!

---

١. في «ألف، ب، ط»: - «و علمناه».

٢. في «ب»: - «و».

٣. في «ج»: «و يجعل». و في «ط» بإهمال النقط في النون.

٤. في «د»: «التزمتموناه».

٥. كذا في جميع النسخ، و الصواب: «و كنت».

فإذا قالَ لَنا: أعلَمُ ضَرورةً أنّه لَيسَ بَينَ يَدَيَّ جَبلٌ و لا فيلٌ، فبِهٰذا[١] العِلمِ آمَنُ ممّا ذَكرتُموه.

قُلنا: طَريقُ العِلمِ إلىٰ نَفيِ المُدرَكاتِ قد أفسَدتَه علىٰ نفسِكَ؛ لأنّني إنّما أعلَمُ أنّه لا مُدرَكَ بحَضرَتي إذا كُنتُ عالِماً بأنّه لَو كانَ حاضراً لَأدرَكتُه؛ و إذا جَوَّزتُ أن يَحضُرَ، فلا أُدرِكَه مع ارتفاعِ المَوانعِ سَدَدتُ الطَّريقَ إلَى العِلمِ بانتفائه؛ و لهٰذا لا يَعلَمُ الضَّريرُ بأنَّه لا جِسمَ بحَضرتِه؛ لأنّه[٢] يُجوِّزُ أن يَكونَ بَينَ يدَيه؛ لأنّه[٣] يَعلَمُ أنّه متىٰ كانَ أدرَكَه و عَلِمَه. فلا يَسلَمُ لكَ العِلمُ بنَفيِ البُلدانِ و الحَوادثِ و مُعارَضةِ القُرآنِ مع إفسادِ الطَّريقِ إلَى العِلم بانتفاءِ ذلكَ.

فإن قالوا: نَحنُ نَعتَمِدُ في نَفيِ ذٰلكَ كُلِّه علَى الإجماعِ الذي قد دَلَّ الدَّليلُ عندَنا علىٰ أنّ الحُجّةَ فيه.

قُلنا: و هذا أطرَفُ و أعجَبُ؛ لأنّه لَو كانَ الطَّريقُ[٤] إلَى العِلم بنَفيِ ما ذَكرناه الإجماعَ لَوَجَبَ فيمَن لا يَعرِفُ حُجّيّةَ[٥] الإجماعِ مِن الخَلقِ أجمَعينَ أن لا يَعلَموا[٦] ما ذَكرناه، و يَشُكّوا فيه، و يُجوِّزوا جميعَ ما عَدَّدناه؛ لأنّ حُجّيّةَ[٧] الإجماعِ عندَ الإماميّةِ إنّما تَستَنِدُ إلىٰ وُجودِ إمامٍ مَعصومٍ في كُلِّ زَمانٍ، و عندَ مُخالِفيهم أنّ دَليلَ

---

١. في «ب»: «فهذا».
٢. في جميع النسخ: + «لا»؛ و مقتضى السياق أن تحذف. و قد جاء في المغني، ج ٤، ص٤٣: «و كذلك لما جوّز الضرير أن يحضره الجسم و إن لم يره، لم يحصل له العلم بأنّه لا جسم بحضرته».
٣. الأنسب إضافة «لا»، فتكون العبارة: «لأنّه لا يعلم».
٤. في «ألف»: «الطريقة».
٥. في «ب، ج، ط»: «حجّة».
٦. في «ج»: «ألّا يعلم».
٧. في «ب، ج، ط»: «حجّة».

الإجماعِ القُرآنُ أو[١] السُّنَّةُ، و البَراهِمةُ[٢] و المُلحِدةُ[٣] و كُلُّ مُخالفٍ في الشَّريعةِ يَنفي طَريقَ حُجّيّةِ[٤] الإجماعِ، و يَعلَمُ نَفيَ جَميعِ ما عَدَّدناه، كَما يَعلَمُ نَفيَ ما لا يُدرِكُه[٥] مِن الأجسامِ الكِثافِ؛ فلَو كانَ هذا مُعلَّقاً بالإجماعِ، لَارتَفَعَ العِلمُ عمّن لا يُصحِّحُ الإجماعَ، و لا يَراه حُجّةً. و لا فَرقَ بَينَ مَن نَفىٰ عمّن خالَفَ في حُجّيّةِ[٦] الإجماعِ العِلمَ بنَفيِ البُلدانِ و الحَوادثِ و الوقائعِ الزائدةِ علىٰ ما[٧] عَلِمناه و جَوَّز شَكَّهم في ذلكَ و بَينَ مَن نَفىٰ عَنهم العِلمَ بالمُدرَكاتِ.

و قد كانَ يَنبَغي علىٰ هذه الطريقةِ الفاسدةِ أن يَكونَ مَن شَكَّ في وُجودِ إمامٍ مَعصومٍ في كُلِّ زَمانٍ بَعدَ أن كانَ عالِماً به، و مَن شَكَّ في صِحّةِ النبوّةِ بَعدَ عِلمٍ بها، أن يَشُكَّ في بُلدانٍ زائدةٍ و حوادثَ و مُلوكٍ غيرِ مَن عَرَفناه؛[٨] كَما يَشُكُّ ـ عندَ شَكِّه في النُّبوّةِ ـ في الشَّرائعِ و كُلِّ مُتعلِّقٍ بها و مَبنيٍّ عليها، و المَعلومُ خِلافُ ذلكَ.

فإن قيلَ: كَيفَ تُقدِمونَ[٩] علىٰ أن تَدَّعوا[١٠] أنَّ المَنقوصَ مِن القُرآنِ لَم يُنقَلْ؛ و قد نَقَلَت الشِّيعةُ مِن طُرُقِها ألفاظاً كَثيرةً رَوَوها أنّها[١١] كانَت مِن جُملةِ

---

١. في «ألف»: «و».

٢. البَراهِمَةُ: قبيلة بالهند فيهم أشراف أهل الهند، و يقولون: إنّهم من ولد «بَرَهمي» ملك من ملوكهم قديم. و لهم علامة ينفردون بها، و هي خيوط ملوّنة بحمرة و صفرة يتقلّدونها تقلّد السيوف. و هم يقولون بالتوحيد علىٰ نحو قولنا إلّا أنّهم أنكروا النبوّات. الفِصَل في المِلَل و الأهواء و النِّحَل، ج ١، ص ٨٦.

٣. في «ج»: «و الملحدة و البراهمة» بتقديم و تأخير.

٤. في «ب، ج»: «حجّة».

٥. في «ألف»: «لا يدرك».

٦. في «ألف، ب، ج»: «حجّة».

٧. في «ألف»: ـ «ما».

٨. في «ب، ط»: «عرفنا».

٩. في «ب»: «يقدمون». و في «ج»: «تقدّمون».

١٠. في «ب»: «أن يدّعوا».

١١. في «ب»: «إنّما».

القُرآنِ،[١] و نَقَلَ رُواةُ العامّةِ أيضاً شَيئاً كَثيراً مِن هٰذه الألفاظِ مِمّا لَيسَ بثابتٍ في المُصحَفِ و لا مَوجودٍ في[٢] جُملتِه؟[٣]

قُلنا: أوّلُ ما نَقولُه[٤] في هٰذا السُّؤالِ أنّ الشِّيعةَ[٥] لا تَدَّعي أنّ كُلَّ ما نُقِصَ مِن القُرآنِ و حُذِفَ قد وَرَدَت الأخبارُ به؛ بَل يَذهَبونَ إلىٰ أنّ[٦] الذي تَضمَّنَت الأخبارُ المَنقولةُ ذِكرَه مِن هٰذه الألفاظِ قَليلٌ مِن كَثيرٍ و جُزءٌ مِن كُلٍّ، و قد صَرَّحوا بأنّ في

١. إنّ لأحمد بن محمّد بن سيّار المعروف بالسيّاري كتاباً يُسمّى بـ«القراءات»، كما يسمّى بكتاب «التنزيل و التحريف»، جمع فيه كثيراً من الأحاديث الواردة في هذا الباب؛ و هو كما قال النجاشيّ و الشيخ في فهرستهما: «ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل». و قد استثنى المشايخ من روايات كتبه ـ هذا الكتاب و غيره ـ ما كان فيه من غلوّ و تخليط، كما أنّ ابن الوليد ـ شيخ الصدوق رحمهما اللّٰه ـ استثنى من رواية «محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري» ما رواه عن بعض الرجال، و منهم السيّاريّ، و قد حكى الشيخ في فهرسته عن الصدوق رحمه اللّٰه أنّ ما استثناه شيخُه ابنُ الوليد من رواية محمّد بن أحمد الأشعريّ هو الّذي فيه تخليط. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٠، الرقم ١٩٢؛ و ص ٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٧، الرقم ٧٠؛ و ص ٤١٠، الرقم ٦٢٣. و قد طَبَعَ هذا الكتاب نشرُ «دار بريل» بـ«ليدن» في سنة ٢٠٠٩م.

٢. في «د»: «من».

٣. سيأتي من المصنّف رحمه اللّٰه طرفٌ منها. راجع: صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٦٨، ح ٦٨٣٠؛ المصنّف لعبد الرزّاق، ج ٧، ص ٣٢٩، ح ١٣٣٦٣؛ مجمع الزوائد، ج ٧، ص ١٦٣، ح ١١٦٥٣؛ الأُمّ للشافعيّ، ج ٧، ص ١٤٨؛ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٦٢٥، ح ١٩٤٤؛ تفسير بحر العلوم للسمرقندي، ج ٣، ص ٧٧؛ معرفة السنن و الآثار، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣٩٠٨؛ كنز العمّال، ج ٢، ص ٤٨٠، ح ٤٥٥٠؛ و ص ٥٦٧، ح ٤٧٤١؛ و ج ٦، ص ٢٠٨، ح ١٥٣٧٢؛ الدرّ المنثور، ج ٤، ص ١٢١؛ و ج ٦، ص ٥٥٩؛ و ج ٨، ص ٦٩٦ و ٦٩٩.

٤. في «ب»: «نقول».

٥. يعني مَن ذهب من الشيعة إلىٰ نقصان القرآن، لا كلّهم؛ فإنّه سوف يأتي أنّ الذين صرّحوا بنقصان القرآن هم قوم من أصحاب الحديث من الإماميّة، دون محقّقيهم و متكلّميهم.

٦. في «ألف»: + «كلّ ما نقص».

السُّوَرِ القِصارِ ما كانَ كسورةِ البقرةِ طولاً و أنّه نُقِصَ منه حتّى انتَهىٰ إلىٰ هٰذه القِلّةِ.[١]

و مَن كانَ هذا مَذهبَه[٢] لا يَنفَصِلُ بهذا الانفصالِ، و كلامُنا مُتوَجِّهٌ علَيه و لازمٌ له.

ثُمَّ لَو سَلَّمنا أنَّ جَميعَ ما نُقِصَ مِن القُرآنِ قَد نُقِلَت ألفاظُه في أخبارِهم، معلومٌ أنَّ هٰذه أخبارُ آحادٍ، لا توجِبُ عِلماً، و لا تُثلِجُ صَدراً، و لا تَقطَعُ عُذراً، و لا يُعمَلُ[٣] إلّا علىٰ أنّها بَريئةٌ[٤] مِن ضَعفِ الطُّرُقِ و تُهَمةِ الناقلينَ و تَخليطِ المُخبِرينَ، و لَيسَت كذلكَ عندَ التَّصَفُّحِ و التَّأمُّلِ، و أحسَنُ أحوالِها أن توجِبَ الظَّنَّ البَعيدَ عن العِلمِ اليَقينِ. و قد بَيَّنّا أنَّ كُلَّ أمرٍ وَجَبَ نَقلُه إذا وَقَعَ [و] انتشارُه و حُصولُ العِلمِ به، يَجِبُ[٥] نَفيُه إذا لَم يُنقَلْ علىٰ هٰذا الوَجهِ، و لا فَرقَ في وُجوبِ القَطعِ علىٰ نَفيِه بَينَ أن لا يُنقَلَ أصلاً و بَينَ أن يوجَدَ نَقلُه في الآحادِ؛ ألا تَرىٰ أنّ مُعارَضةَ القُرآنِ ـ و هي مِن البابِ الذي إذا وَقَعَ وَجَبَ ظُهورُه و نَقلُه علىٰ وجهِ الظُّهورِ و الانتشارِ ـ لا فَرقَ في وُجوبِ نَفيِنا لها بَينَ أن لا يَنقُلَها ناقلٌ و يَذكُرَها ذاكِرٌ و بَينَ أن يَنقُلَها الواحدُ و الاِثنانِ؟ لأنَّ ما يَجِبُ نَقلُه علىٰ وَجهٍ مَخصوصٍ و كَيفيّةٍ مُعيَّنةٍ، لا فَرقَ بَينَ أن يُنقَلَ[٦] علىٰ وَجهٍ يُخالِفُ[٧] تلك الكَيفيّةَ و بَينَ أن لا يُنقَلَ جُملةً.

---

١. راجع: المصنّف لعبد الرزّاق، ج ٧، ص ٣٢٩، ح ١٣٣٦٣؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٣٥٥٤؛ المعجم الأوسط، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٤٣٥٢؛ تهذيب الآثار للطبري، ج ٣، ص ٢٥٨ ـ ٢٦١، ح ٩٩٢ ـ ٩٩٥؛ صحيح ابن حبّان، ج ١٠، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤، ح ٤٤٢٨ و ٤٤٢٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١١، ح ١٦٦٨٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٧١٥٠.

٢. في «ألف»: + «و».

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «و لا تعمل».

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ألف»: «برية». و الظاهر أنّ في العبارة سقطاً.

٥. في «ألف»: «وجب».

٦. في «ج، ط»: «أن تنقل».

٧. في «ب»: «مخالف».

و لِصحّةِ[1] هٰذه الطَّريقةِ لا يُلتَفَتُ إلىٰ نَقلِ الآحادِ لبُلدانٍ[2] و وَقائعَ و حَوادثَ زائدةٍ علىٰ ما عَرَفناه و عَهِدناه؛ لأنَّ هٰذا البابَ الذي إذا وَقَعَ وَجَبَ تَظاهُرُ النَّقلِ به و تَداوُلُ الكُلِّ له، و لا يَجوزُ أن يَقِفَ علَى الآحادِ، فإذا فَقَدنا هٰذه الطَّريقةَ فيه قَطَعنا علَى انتِفائِه، و صارَ نَقلُ الآحادِ فيه كأنّه لَم يَكُن.

[بَيانُ الفَرقِ بينَ النَّصّ الجَليّ و أخبارِ نُقصانِ القُرآنِ]

فإن قيلَ: هٰذا كلامُ مَن قَد نَشِطَ لنَقضِ[3] أُصولِه في الإمامةِ و الاستنادِ إلىٰ أُصولِ المُعتَزِلةِ؛ لأنّهم يُعوِّلونَ[4] في دَفعِ النَّصِّ الجَليِّ علىٰ أميرِ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ علَيه و سَلامُه[5] الذي تَنفَرِدُ[6] الشِّيعةُ الإماميّةُ بنَقلِه علىٰ[7] مِثلِ هٰذه الطَّريقةِ بعَينِها؛ فيَقولونَ: لَو كانَ[8] النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه و سَلَّم[9] نَصَّ[10] بالإمامةِ و الخِلافةِ بَعدَه بِلا فَصلٍ،[11] مُصَرِّحاً غيرَ مُعرِّضٍ، و أظهَرَ ذلكَ و أعلَنَه، لَوَجَبَ أن تَنقُلَه الأُمّةُ بأسرِها، و لا يَختَصَّ بالإماميّةِ دونَ غيرِها. و يَقولونَ: لا فَرقَ بَينَ مُدَّعي هٰذا النَّصِّ و صُورتُه هٰذه و بَينَ مُدَّعي مُعارَضةِ[12] القُرآنِ و بُلدانٍ زائدةٍ علَى البُلدانِ.

---

١. في «ألف، ب» و ظاهر «ط»: «واضحة».
٢. في «ب»: «ببلدان».
٣. في «د، ط»: «لنقص».
٤. في «ألف، د»: «يقولون».
٥. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «و سلامه».
٦. في «ألف»: «تتفرّد».
٧. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: - «علىٰ».
٨. في «ب»: + «نصّ».
٩. في «ج»: + «قد».
١٠. في «ب، د، ط»: - «نصّ». و في «ج»: + «علىٰ أمير المؤمنين صلّى اللّٰه عليه و سلّم».
١١. في «ب»: - «بلا فصل».
١٢. في «ب»: «معارضته».

و يَكيلونَ بالصاعِ الذي كِلتُم لَنا به في هٰذه الشَّناعاتِ و النَّكيراتِ.

قُلنا: ما نَشِطنا لنَقضِ[١] أُصولِنا و لا للانسلاخِ عن مَذاهِبِنا، و إنَّما لَم تَفهَموا عَنّا ما[٢] النَّصُّ الجَليُّ الصَّريحُ الذي تَنفرِدُ[٣] الإماميّةُ خاصّةً به؛ فقَد عُرِفَ أنَّ أبا جعفرِ ابنَ قِبةَ الرازيَّ[٤] رحمه اللّٰه كانَ يَذهَبُ فيه إلىٰ أنَّ النبيَّ عليه السلامُ لَم يَقُلْه[٥] بمَشهَدٍ مِن جَميعِ[٦] كُلِّ مَن سَمِعَ منه خَبرَ الغَديرِ و خَبرَ تَبوكَ[٧]، و أنَّه رحمه اللّٰه قالَ: غيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ عليه السلامُ نَصَّ بهٰذا الضَّربِ مِن النَّصِّ[٨] بَينَ يدَي جَماعةٍ مِن أصحابِه يَصِحُّ نَقلُها و يَجِبُ العِلمُ بخَبرِها، و إن كانَت طائفةٌ مِن الأُمّةِ مُنكِرةً لهٰذا النَّصِّ و [مؤْثِرةً] العدولَ عن رِوايتِه، و إن كانَ البعضُ الآخَرُ منها قَد رَواه و نَقَلَه [و لَم يَفطِن بِما علَيه فيهِ][٩] لهٰذا[١٠] الاختصاصِ الذي ذَكرَه؛ لأنّه لَم يَجرِ

---

١. في «ألف، د، ط»: «لنقص».

٢. في «ب»: «لم يفهموا عنّا اما». و في «ط»: «لم يفقموا عنّا ما».

٣. في «ألف»: «تتفرّد».

٤. أبو جعفر محمّد بن عبد الرحمٰن بن قبة الرازي، متكلّم عظيم القدر، حسن العقيدة، قويّ في الكلام. كان قديماً من المعتزلة، فتبصر و انتقل إلى القول بالإماميّة و حسنت بصيرته. و قد سمع الحديثَ و أخذ عنه ابنُ بطة. له كتاب الإنصاف في الإمامة، و كتاب المستثبت (نقض كتاب أبي القاسم البلخي)، كتاب الردّ على الزيديّة، كتاب الردّ على أبي عليّ الجبائي، المسألة المفردة في الإمامة. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦، الرقم ١٠٢٣؛ فهرست كتب الشيعة و أُصولهم للطوسي، ص ٣٨٩، الرقم ٥٩٧.

٥. في «ألف، ب، ط»: «نقله» بدل «لم يقله».

٦. في «ب»: «جمع». و الصواب حذفها أو حذف «كلّ».

٧. هذان الخبران بحسب الاصطلاح يدخلان تحت عنوان «النصّ الخفيّ»، فيكون المراد: أنّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله لم يقل النصّ الجليّ بمشهد جميع من سمع منه النصّ الخفيّ.

٨. أي النصّ الجلي.

٩. ما بين المعقوفين استفدناه من الشافي، ج ٢، ص ٦٨.

١٠. الظاهر أنّ في العبارة سقطاً.

في الأصلِ مَجرىٰ تلكَ[١] الأخبارِ الظاهرةِ الفاشيةِ كخبرِ الغَديرِ و تَبوكَ[٢].

و علىٰ هٰذه الطَّريقةِ التي اختارَها أبو جعفرٍ رحمه اللّٰه مَعلومٌ ضَرورةً الفَرقُ بَينَ النَّصِّ الجَليِّ و بَينَ نَقلِ القُرآنِ؛ لأنّ النَّصَّ اختَصَّ بأدائه وسَماعِه قَومٌ بأعيانِهم، و القُرآنَ مؤدًّى إلَى الخَلقِ، مَحجوجٌ به الكَبيرُ و الصَّغيرُ و الفَصيحُ و الأعجَميُّ، مَنشورٌ في الآفاقِ و بَينَ كُلِّ مَلاٍ مِن الناسِ، يُقرأُ في الصَّلَواتِ و يُتلىٰ في المَساجِدِ و يَحفَظُه الحُفّاظُ[٣] و يُلقِّنُه المُلقِّنونَ دائماً دائباً بلا فُتورٍ و لا انقطاعٍ و لا إخلالٍ و لا إغبابٍ[٤]، فكَيفَ يَجري نَقلُ ذلكَ مَجرىٰ[٥] نَقلِ خَبرٍ سَمِعَته جَماعةٌ مَخصوصةٌ مِن النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه في مَقامٍ واحدٍ بغَيرِ تَكرُّرٍ و لا تَردُّدٍ؟ و كَيفَ يَجوزُ أن يَجريَ أحَدُ الأمرَينِ فيما فيه مِن جَحدٍ و تَناسٍ و إعراضٍ[٦] و إنكارٍ مَجرَى الآخَرِ؟

علىٰ أنّ نَقلَ النَّصِّ الجَليِّ علىٰ طَريقةِ أبي جعفرٍ رحمه اللّٰه قد قَطَعَ العُـذرَ، و أثلَجَ الصَّدرَ، و أَوجَبَ العِلمَ، و أزالَ الشَّكَّ؛ لتَواتُرِ الشِّيعةِ الإماميّة به، و خَبرُ بعضِها[٧] يوجِبُ العِلمَ عن كُلِّها، و هذا غيرُ مَوجودٍ في نقُصانِ القُرآنِ و مُعارَضتِه و البُلدانِ الزائدةِ و الحَوادثِ المُدَّعاةِ.

فأمّا مَن لَم يَسلُكْ طَريقةَ أبي جعفرٍ رحمه اللّٰه مِن أصحابِنا و قالَ: «إنّ النَّصَّ

---

١. في «ألف»: «ذلك في» بدل «تلك».

٢. في «ألف»: «التبوك».

٣. في «ط»: «الألفاظ».

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «و لا إغياب». و أغبَّ القومَ: جاء يوماً و ترك يوماً. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٦ (غبب).

٥. في «ألف»: - «مجرىٰ».

٦. في «ألف»: «و اعتراض».

٧. في «د»: - «بعضها».

الجَليِّ وَقَعَ بمَحضرٍ مِن جَميعِ مَن سَمِعَ و شُوفِهَ[١] بـخَبرِ الغَـديرِ»، فـإنّما[٢] له أن يَقولَ: هذا النَّصُّ الذي تَفرَّدَت الشِّيعةُ به[٣] و تَواتَرَت بنَقلِه قد رَواه كَثيرٌ مِن رُواةِ العامّةِ مِن طَريقِ الآحادِ، و إنّما خالَفوا[٤] في تَأويلِه؛ و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يُعرِضَ عن نَقلِه مُعرِضونَ، لبَعضِ الأغراضِ المَعروفةِ، فلا يَخرُجَ عمّا حَكَمنا به في العاداتِ و أقسامِ الضَّروراتِ؛ لأنّه لمّا كَتَمَه قَومٌ و أعرَضوا عن نَقلِه، قامَ به آخَرونَ، فنَقَلوه و تَواتَروا به و نَشَروه علىٰ وجهٍ يوجِبُ العِلمَ و يُزيلُ الرَّيبَ؛[٥] و لَيسَ هٰذا و لا بَعضُه مَوجوداً فيما بَيَّنّاه مِن نُقصانِ القُرآنِ و مُعارَضتِه و سائرِ مـا عَـدَّدناه[٦] مِـن الحَوادثِ و البُلدانِ و غيرِها.[٧] و قَد بَيَّنّا أنَّ الكِتمانَ و الإعراضَ[٨] قَد يَتِمُّ فيما لا يَتكرَّرُ و لا يَتردَّدُ[٩]، و إنّما يَحدُثُ دَفعةً واحدةً، و لا يَتِمُّ مِثلُ ذٰلكَ في المُتردِّدِ[١٠] المُتكرِّرِ؛ و هو أيضاً فَرقٌ بَيِّنٌ واضحٌ.

[إنكارُ قِيامِ إجماعِ الإماميّةِ على نُقصانِ القُرآنِ]

فإن[١١] قيلَ: قَد أبطَلتم مِن نُقصانِ القُرآنِ ما هو إجماعٌ للشِّيعةِ الإماميّةِ؛ لأنّهم

---

١. في «ب»: «و سوته».
٢. في «ب، ج، ط»: «و إنّما».
٣. في «ألف»: - «به».
٤. في «ب»: «خاف».
٥. في «ب»: «الريبة».
٦. في «ب»: «عددنا».
٧. في «ألف»: «و غيرهما».
٨. في «ألف»: «و الأغراض».
٩. في «د»: - «و لا يتردّد».
١٠. في «د»: + «و».
١١. في «ب»: «و إن».

مُجمِعونَ[1] علىٰ هٰذا المَذهبِ و غيرُ مُختَلِفينَ فيه، و مِن مَذهبِكم أنَّ الإجماعَ لا يَكونُ إلّا علَى الحَقِّ.

قُلنا: مَعاذَ اللّٰهِ أن تُجمِعَ عُلَماءُ الشِّيعةِ الإماميّةِ علىٰ ما قَد عُرِفَ بالأدِلّةِ الواضحةِ بُطلانُه! و ما صَرَّحَ مِن أصحابِنا بالقَولِ بنُقصانِ القُرآنِ إلّا قَومٌ مِن أصحابِ الحديثِ، الذينَ لا يَفقَهونَ ما يَقولونَ، و لا يَعلَمونَ إلىٰ ما يَذهَبونَ؛ و إنّما دأبُهم تَقليدُ الحديثِ، و التَّسليمُ لِما في الرِّوايةِ مِن حَقٍّ و باطلٍ[2] و غَثٍّ و سَمينٍ، مِن غيرِ تَفكُّرٍ و لا تَدبُّرٍ؛ و مَن هٰذه صِفتُه لا يُعَدُّ في خِلافٍ و لا إجماعٍ.

فأمّا[3] عُلماءُ أصحابِنا و مُتكلِّمو فِرقتِنا و نُظّارُ أهلِ مَذهبِنا ـ كأبي جعفرٍ ابنِ قِبَة و أبي الأحوَصِ[4] و بَني نَوبَختَ[5] و مَن تَقدَّمَ علَيهم و تأخَّرَ عن زمانِهم، رَضيَ اللّٰهُ

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «مجموعون».

٢. في «د»: - «و باطل».

٣. في «ج»: «و أمّا».

٤. في «ب، ج»: «الأخوص». و أبو الأحوص المصري داود بن أسد بن أعفر، شيخ جليل فقيه متكلّم من جلّة متكلّمي الإماميّة، و من أصحاب الحديث، ثقة ثقة. لقيه الحسنُ بن موسى النوبختي و أخذ عنه، و اجتمع معه في الحائر، و كان ورد للزيارة. و أبوه «أسد بن أعفر» من شيوخ أصحاب الحديث الثقات. له كتب منها: كتاب في الإمامة على سائر مَن خالفه من الأُمم، و كتاب مجرّد الدلائل و البراهين. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٧، الرقم ٤١٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٣٨، الرقم ٨٧٨.

٥. بنو نوبخت جماعة، و كان جدّهم نوبخت على دين المجوسيّة، و كان في علم النجوم نهايةً، و كان محبوساً بسجن الأهواز، و له قصّة مع أبي جعفر المنصور، فلما ولّي المنصورُ الخلافةَ صار إليه نوبخت و أسلم، فكان منجّماً له و مولى. فكان من متكلّمي بني نوبخت: «الحسن بن موسى أبو محمّد النوبختي» ابن اخت أبي سهل بن نوبخت، و هو المتكلّم المبرّز على نظرائه في زمانه، قبل الثلاث مائة و بعدها. و من متكلّميهم أيضاً: «أبو سهل إسماعيل بن عليّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت»، كان شيخ المتكلّمين من أصحابنا و غيرهم ببغداد، و متقدّم ↔

عن جَماعتِهم ـ فما نَعرِفُ لهُم قَولاً صَريحاً في نُقصانِ القُرآنِ بنَفيٍ و لا إثباتٍ؛ فكَيفَ يَدَّعي مُدَّعٍ[1] أنَّ الإماميّةَ مُجمِعةٌ علَى القَولِ بنُقصانِه، و العُلماءُ[2] الذين هُم العُمدةُ[3] في الإجماعِ لا نَعرِفُ مَذاهبَهم في هٰذا البابِ؟!

[جَوابُ نَقضيٌ علىٰ مَنِ ادّعىٰ حُصولَ نَقصِ القُرآنِ في أيّامِ عُثمانَ]

ثُمَّ يُقالُ لِمَن ذَهَبَ إلىٰ هٰذا[4] المَذهبِ الفاسدِ: إذا جَوَّزتَ أن يَكونَ النبيُّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه قد أدّىٰ جَميعَ القُرآنِ إلىٰ جَميعِ الأُمّةِ، و بَلَّغَهم إيّاه كما أُوجِبَ[5] عليه، و أُثبِتَ و تُليَ و حُفِظَ و قُرِئَ كذلكَ، و استُمِعَ و تُعُلِّمَ عليه و تُلُقِّيَ وسارَ إلَى البُلدانِ و الأمصارِ، و استَمَرَّت الحالُ علىٰ ذلكَ إلىٰ أن قُبِضَ النبيُّ عليه السلامُ، و في أيّامِ أبي بَكرٍ و عُمَرَ و صَدرٍ مِن أيّامِ عُثمانَ، إلىٰ أن تَعرَّضَ لتَغييرِ المَصاحفِ و تَمزيقِها و حَذفِ ما زادَ علَى المَوجودِ في هٰذا المُصحَفِ، فتَمَّ له هٰذا، و صارَ المعروفُ ما دَوَّنه، و المُنكَرُ ما اطَّرَحَه، و نُسيَ ما عَدا هٰذا المَوجودَ؛ فألّا أجزتَ أن يَكونَ ما جَمَعَه عُثمانُ قَد حُذِفَ منه أيضاً بَعدَ عُثمانَ حُذوفٌ[6] كَثيرةٌ،

النوبختيّين في زمانه. و منهم أيضاً: «أبو الحسن موسى بن الحسن بن محمّد بن العباس بن إسماعيل بن أبي سهل بن نوبخت، المعروف بابن كبريا»، كان حسن المعرفة بالنجوم، مفوّهاً عالماً. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١ ـ ٣٢، الرقم ٦٨؛ و ص ٦٣ ـ ٦٤، الرقم ١٤٨؛ و ص ٤٠٧، الرقم ١٠٨٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١ ـ ٣٢، الرقم ٣٦؛ و ص ١٢١، الرقم ١٦١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٢، ص ٣٠٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٢٤.

١. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «مدّعي».
٢. في «ط»: «و العلم».
٣. في «ألف»: - «هم العمدة».
٤. في «ب»: - «إلىٰ». و في «د»: - «هذا».
٥. في «ألف»: «كما لو وجب».
٦. في «د»: «حذف».

و اطُّرِحَت منه مَواضعُ مُختَلِفةٌ، و أنّ قوماً مِن أعداءِ[١] أهلِ البيتِ و المُنافِسينَ[٢] لَهم في فَضائلِهم استَدرَكوا علىٰ عُثمانَ فاطَّرَحوا سُوَراً و آياتٍ كانَت تَتضمَّنُ مَدحَ مَن لا يؤثِرونَ مَدحَه و تَعظيمَ مَن لا يُحِبّونَ تَعظيمَه و ذَمَّ مَن لا يُريدونَ ذَمَّه؟

فإن وَقَعَت الإجابةُ إلَى التزامِ هٰذا السؤالِ، لَزِمَ مِثلُ[٣] ذلكَ في كُلِّ كِتابٍ مُصنَّفٍ و شِعرٍ مُدوَّنٍ و أدبٍ مَسطورٍ و كلامٍ مَذكورٍ؛ حتّىٰ تَرتَفِعَ[٤] الثِّقةُ بجَميعِ مُخبَرِ[٥] الأخبار و يُلحَقَ بالسُّمَنيّةِ.[٦] و إن لَم يُجيزوا ذلكَ، طُولِبُوا بالفَرقِ بَينَه و بَينَ ما أجازوه؛ فإنّهم لَن يَجِدوه.

فإن فرّقوا بَينَ الأمرَينِ بأنَّ القُرآنَ الذي جَمَعَه عُثمانُ قَد تَطاوَلَ الزمانُ[٧] بتِلاوتِه و تَداوُلِه علىٰ هٰذا الوَجهِ، فلا يُمكِنُ فيه التَّبديلُ، و لا يَستَمِرُّ فيه التَّحريفُ.

قُلنا: و القُرآنُ المُنزَلُ علَى النبيِّ عليه السلامُ أيضاً قَد كانَ مَتلُوّاً مُتدارَساً مُتَناقَلاً[٨] مُتَداوَلاً في ابتداءِ نُزولِه بمَكّةَ و إلىٰ شَطرِ أيّامِ عُثمانَ، فلا يَتِمُّ التَّبديلُ و التَّحريفُ المُدَّعَيانِ.

فإن قيلَ: و لِمَ أنكرتُم أن يَكونَ ما حُذِفَ و طُوِيَ مِن القُرآنِ إنّما حُذِفَ في ابتداءِ الأمرِ و في أيّامِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٩] ثُمَّ استَمَرَّ الأمرُ علَيه؟ فلا يَجِبُ

---

١. في «ب»: + «العلماء».
٢. في «ب»: «و المنافقين».
٣. في «ب»: -«مثل».
٤. في «ب»: «ترفع».
٥. في «ب»: «مخبري».
٦. قد تقدّم توضيحه قُبيل هذا في ص ٢٠٧.
٧. في «ألف»: «الزمن».
٨. في «ب»: «متثاقلاً».
٩. في «ج»: «و سلّم» بدل: «و آله».

أن يَتِمَّ في هٰذا المُصحَفِ المَجموعِ[1] ما تَمَّ فيما تَقدَّمَ.

قُلنا: هذا أعجَبُ مِن كُلِّ شَيءٍ مَضىٰ؛ لأنّ القُرآنَ إنّما أنزَلَه اللّٰهُ تَعالىٰ علىٰ نبيِّه عليه السلامُ للإبلاغِ و الأداءِ و البَيانِ، فلَيسَ يَخلو مِن أن يَكونَ هو عليه السلامُ - و حُوشِيَ مِن ذلكَ - الكاتِمَ لبعضِه[2] المُعرِضَ عن أداءِ جَميعِه، أو يَكونَ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه قد أدّىٰ ذلكَ و بَلَّغَه غيرَ أنّ قَوماً مِن الأعداءِ كَتَموا ذلكَ في حَياتِه و بَدَّلوه في أيّامِه.

فلا يَجوزُ أن يَكونَ عليه السلامُ ما بَلَّغَ جَميعَ القُرآنِ و صَدَعَ بأدائه، و هو مَأمورٌ بالأداءِ و الإبلاغِ؛ لأنّ ذلكَ لا يَجوزُ عليه صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و لأنّه يَنقُضُ الغَرضَ في بِعثَتِه.

و لا يَجوزُ - زائداً علىٰ ذلكَ، و إن كانَ لَم يَمضِ في الأقسامِ - أن يَكونَ تَعالىٰ أنزَلَه إليه لا ليُبلِّغَ الجَميعَ و يُؤَدّيَه، بَل ليُؤَدّيَ بَعضاً و يَكتُمَ بَعضاً؛ لأنَّ هٰذا الوَجهَ يَقتَضي كَونَ ما أُنزِلَ مِمّا نُهِيَ عن أدائه و إبلاغِه عَبَثاً لا فائدةَ فيه؛ لأنَّ القُرآنَ إنّما أُنزِلَ للأداءِ و الإبلاغِ، فأيُّ فائدةٍ في إنزالِه و الأمرِ بطَيِّه؟ و هٰذا الوَجهُ و الوَجهُ الذي قَبلَه يَقتَضيانِ أن لا يَكونَ لعُثمانَ و لا لغَيرِه مِمّن يُضافُ إليه نَقصُ القُرآنِ ذَنبٌ في نَقصِه؛ لأنّه ما نَقَصَ شَيئاً و لا حَذَفَ مَوجوداً، و إنّما النبيُّ عليه السلامُ لَم يُبلِّغْ إلّا هٰذا المَوجودَ؛ إمّا لأنّه عليه السلامُ كُلِّفَ ذلكَ فقَصَّرَ، أو لَم يُكلَّفْ[3] جُملةَ ذلكَ. و في هٰذا مِن التجاهُلِ ما فيه.

و إن كانَ الأمرُ علَى الوَجهِ الأخيرِ؛ و هو أنّ النبيَّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه بَيَّنَ وبَلَّغَ

---

١. أي مصحف عثمان.

٢. في «ج»: «لبعض».

٣. في «ب»: «لم تكلّفه».

جَميعَ القُرآنِ، و إنّما بَعضُ[١] أعداءِ أهلِ البيتِ عليهم السلامُ كَتَمَ في تلكَ الحالِ ألفاظاً و حَرَّفَ[٢] مَواضعَ لأغراضٍ له، فهٰذا الوَجهُ أيضاً ظاهرُ الفَسادِ؛ لأنّ هذا كَيفَ يَتِمُّ في أيّامِ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه و معَ حُضورِه و عَرضِ القُرآنِ علَيه و تَداوُلِه و تَناقُلِه، و أنّ كَثيراً مِن أصحابِه خَتَموا[٣] علَيه القُرآنَ دَفَعاتٍ في أوقاتٍ مُختَلِفةٍ؟ فأيُّ كِتمانٍ يَتِمُّ معَ هٰذه العِنايةِ و استمرارِ هٰذه الرِّعايةِ و الكَلاءَةِ؟ و هَل يَعتَقِدُ ذلكَ و يَخطُرُ ببالِه إلّا مَن لا تَحصيلَ له؟ وعلىٰ هذا المَذهبِ أيضاً لا يَنبَغي أن يُضافَ التَّحريفُ إلىٰ عُثمانَ، و لا يُجعَلَ مِن مَعايبِه و مَثالبِه.

[إبطالُ نُزولِ القُرآنِ بذَمِّ رِجالٍ بأعيانِهم و أسمائِهم]

و إنّي لَأُطيلُ[٤] التَّعجُّبَ مِمّن يَعتَقِدُ مِن أصحابِنا أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أنزَلَ في هٰذا القُرآنِ تَصريحاً بذَمِّ رجالٍ بأعيانِهم و أسمائِهم و أنسابِهم مِن غيرِ كِنايةٍ و لا تَعريضٍ، كما يَقولونَ في قولِه تَعالىٰ: ﴿وَ يَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾[٥]، و نَظائرِه![٦]

و كَيفَ تَقبَلُ عُقولُهم و يَتمثَّلُ في أوهامِهم أنّ قَوماً قد بَلَغوا الغايةَ القُصوىٰ في الاختصاصِ بالنبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٧] و القُربِ مِنه و التَّماسِّ به و الاشتمالِ علَيه، و أنّه عليه السلامُ[٨] كانَ علىٰ ظاهرِ الأمرِ يُعظِّمُهم و يُبجِّلُهم و يُوَقِّرُهم

---

١. في «ب»: «نقص».
٢. في «ب»: «و صرف».
٣. في «ب»: «ضمّوا».
٤. في «ب»: «لأظنّك».
٥. الفرقان (٢٥): ٢٧.
٦. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ١١٣.
٧. في «ج»: «صلى اللّه عليه و علىٰ آله و سلّم».
٨. في «د»: «و ان».

بالأقوالِ و الأفعالِ و في مَقالٍ بَعدَ مَقالٍ، حتّىٰ صارَ هٰذا التَّوقيرُ و التَّرجيبُ[١] و التَّفخيمُ و التَّعظيمُ سَبباً لاعتقادِ قَومٍ فَضلَهم علىٰ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ أو مُساواتِهم له، و هٰذا لا يَكونُ إلّا و الاختصاصُ به عليه السلامُ شَديدٌ[٢] و الأمرُ الدالُّ علىٰ فَضلِهم وَكيدٌ؛ فكَيفَ يُطابِقُ هٰذا أن تنزلَ الآياتُ المُحكَماتُ بذَمِّهم و تَوبيخِهم و تَهجينِهم و النِّداءِ علَيهم بأنّهم بُغاةٌ عُصاةٌ مُنافِقونَ مُداهِنونَ مُدغِلونَ مُبطِلونَ، ثُمَّ يؤمَرَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه بتِلاوةِ ذلكَ علَيهم، و هو المَأمورُ بمُقارَبتِهم و مُشاوَرتِهم؟

و هَل هٰذه الأقوالُ مِمّا تَجتَمِعُ في قَلبِ عاقلٍ[٣] و لُبِّ مُحصِّلٍ؟ إلّا أن يَقولوا[٤]: «إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أمَرَ النبيَّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٥] بأداءِ القُرآنِ علىٰ وَجهِ التَّصريحِ بالمَدحِ و الذَّمِّ، و إنّما أدّاه علَى الوَجهِ الذي نَسمَعُه[٦] الآنَ علَيه»! فهٰذا يَقتَضي نَفيَ التَّحريفِ و نَقصِ القُرآنِ عن[٧] كُلِّ أحَدٍ مِن عُثمانَ و غيرِه. و إذا كانَ النبيُّ صلَّى اللّٰه عليه و آلِه هو الذي أدّاه [علىٰ وَجهِ الكِنايةِ و التَّعريضِ] في مَوضِعِ التَّصريحِ، و أجمَلَ[٨] في مَوضِعِ التَّفصيل، فهو الذي حَرَّفَ و بَدَّلَ ـ و حُوشِيَ مِن ذلكَ عليه السلامُ ـ

---

١. في «ب»: «و الترحيب». و رَجَّبَ الإنسانَ و غيرَه هابَه و عَظَّمَه. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤١١ (رجب).

٢. في «ألف»: «للاختصاص به عليه شديداً». و في «ب، ط»: «شديداً» بدل «شديد».

٣. في «ب»: – «عاقل».

٤. في «ألف»: «أن يقول».

٥. من قوله: «و هل هذه الأقوال» إلىٰ هنا ساقط من «د».

٦. في «د، ط»: «يسمعه».

٧. في «ب»: «على».

٨. في «ألف»: «و الجمع». و في «ب، د»: «و أجمع». و في «ط»: «و أمجمع».

و الذي أمَرَه بذلك سَفِهَ[١] و عَبَثَ، تَعالَى اللّٰهُ عَمّا يَقولُ المُبطِلونَ عُلُوّاً كَبيراً.

و قَد كانَ لِمَن ذَهَبَ إلىٰ هٰذا المَذهبِ الخَبيثِ[٢] أن يَتوَصَّلَ إلىٰ ذَمِّ مَن يُريدُ ذَمَّه بالأدِلّةِ الدالّةِ علىٰ ذلكَ، التي لا تُفضي إلىٰ نَقضِ[٣] الأُصولِ و هَدمِ[٤] الإسلامِ و الشَّكِّ في المَعلوماتِ؛ فلَه في ذٰلكَ سَبحٌ طَويلٌ. و نَعوذُ باللّٰهِ مِن سوءِ التَّوفيقِ.

[إلزامُ القائلِ بنُقصانِ القُرآنِ وُجودَ تَكاليف غَير واصلةٍ إلَينا]

و قَد كانَ قَديماً يُلزَمُ مَن ذَهَبَ إلىٰ نُقصانِ القُرآنِ أن[٥] يُقالَ له: «جَوِّزْ أن يَكونَ فيما نَقَصَ مِنه فَرائضُ و أحكامٌ و شَرائعُ»، و كانوا يَنفَصِلونَ مِن هٰذا الإلزامِ بأن يَقولوا: «لَو وَقَعَ هذا لَكانَ إمامُ الزَّمانِ يُبيِّنُه[٦] و يوضِحُ عنه؛ لأنَّ التكليفَ إذا كانَ يَقتَضي عمومَ نَصبِ الأدِلّةِ للمُكلَّفينَ، مَتىٰ كُتِمَ مِن القُرآنِ ما يَتضمَّنُ فَريضةً و عبادةً لَم يَكُن للمُكلَّفينَ في المُستَقبَلِ[٧] طَريقٌ إلىٰ مَعرفةِ ما يَلزَمُهم مِن التَّكليفِ، و هٰذا تكليفٌ لِما لا يُطاقُ»، و يُعَوِّلونَ علىٰ هٰذه الطَّريقةِ في الفَصلِ بَينَ العِباداتِ و الأحكامِ و بَينَ ما يَتضمَّنُ مَدحَ رِجالٍ أو ذَمَّهم.

و هٰذا الجوابُ لا يُنجي مِن لُزومِ السؤالِ إذا رُتِّبَ علىٰ ما نَذكرُه؛ و هو أن يُقالَ: أ لَيسَ[٨] ما حُذِفَ و نُقِصَ مِن القُرآنِ، قد كُنّا مُتعبَّدينَ بتِلاوتِه و بالقُربةِ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ في قِراءتِه و حِفظِه و دَرسِه، و كانَ واجباً علَينا أن نَقرأَه في صَلَواتِنا، و إن

---

١. في «ألف، ط»: «سفت».
٢. أي نقصان القرآن.
٣. في «ألف»: - «إلىٰ نقض».
٤. في «ب»: «و عدم».
٥. في «ب»: - «أن».
٦. في «ألف»: «بيّنه».
٧. في «ب»: - «في المستقبل».
٨. في «ج»: - «أ ليس».

كانَ وُجوباً علىٰ طَريقِ التوسِعةِ؛ لأنَّه واجبٌ له أبدالٌ مَوجودةٌ مَقدورٌ[١] علَيها؟ فلا بُدَّ لهُم مِن الاعترافِ بكُلِّ ذلكَ؛ فحينَئذٍ يُقالُ لهُم[٢]: فقَد أفضَى الأمرُ إلىٰ مَنعِ المُكلَّفِ العِلمَ بما هو داخلٌ في تَكليفِه، و مَشروعٌ له، و مِن جُملةِ ألطافِه؛ إمّا علىٰ طَريقِ النَّدبِ، أو علىٰ طريقِ الوجوبِ الموَسَّعِ. و إذا جازَ أن يَنطَويَ علَى المُكلَّفِ - مع ثَباتِ التَّكليفِ علَيه - بَعضُ مَصالِحِه في تَكليفِه، جازَ مِثلُ ذلكَ في الجَميعِ.

[نَفيُ النُّقصانِ عَن القُرآنِ جُملةً و تَفصيلاً]

فإن قيلَ: أتَقطَعونَ علىٰ صِحّةِ نَقلِ القُرآنِ و العِلمِ به علىٰ جُملتِه و تَفصيلِه، أو تَفصِلونَ بَينَ الجُملةِ و التَّفصيلِ؟ فإن قُلتُم بالأوّلِ، لَزِمَكُم أن يَكونَ حُروفُ القُرآنِ و تَفصيلُ أجزائه في العِلمِ به و القَطعِ عليه كالجُملةِ. و هٰذا مَركَبٌ صَعبٌ؛ و مَتَى اتَّفَقَ في شَيءٍ مِن المَعلوماتِ[٣] عِلمُ الجُملةِ و التَّفصيلِ؟ و إن قُلتم بالأخيرِ، لَزِمَكم أن تُجوِّزوا الزيادةَ و النُّقصانَ في الحروفِ اليَسيرةِ و الأجزاءِ القَليلةِ!

قُلنا: العِلمُ اليَقينُ[٤] مُحيطٌ بالقُرآنِ علىٰ جُملتِه و تَفصيلِه، و الجُملةُ في هٰذا البابِ لا تُخالِفُ التَّفصيلَ؛ و كَيفَ لا يَكونُ كَذٰلكَ و نَحنُ نَعلَمُ علىٰ هٰذا الوَجهِ كَثيراً مِن كُتُبِ المُصنِّفينَ و دَواوينِ الشُّعراءِ، حتّىٰ يَشعُرُ أهلُ العِلمِ بذٰلكَ بلَفظةٍ تَزدادُ و تَنقُصُ و تُقدَّمُ أو تُأخَّرُ[٥]؟ و[٦] إذا تَمَّ ذٰلكَ و انتَظَمَ فيما لَيسَ بمُعجزٍ لنَبيٍّ و لا حُجّةٍ في الشَّرعِ و لا هو أصلٌ في جَميعِ العِباداتِ و الأحكامِ، فكَيفَ لا يَجِبُ

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «مقدورة».
٢. في «د»: - «لهم».
٣. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «المعلكات».
٤. في «ب»: «اليقيني».
٥. كذا، و الأنسب: «تُوخّر»، أو «تتقدّم أو تتأخّر».
٦. في «ب»: «أو».

في القُرآنِ و لَه المَزايا الظاهرةُ بما ذَكرناه؟ أَوَ ما ترىٰ أهلَ[١] العِلمِ[٢] بالقُرآنِ كَيفَ ضَبَطوا قِراءتَه و إعرابَه و حُروفَه، حتّىٰ عَرَفوا الإجماعَ في ذلكَ و الخِلافَ، و حتّىٰ لَو تُحُدّوا[٣] بحَرفٍ أو إعرابٍ في القُرآنِ[٤] لَم يَسبِقْ إليه و لَم يَقرُبْه أحَدٌ لَسارَعوا إلىٰ أنّه مَدفوعٌ غيرُ مَعروفٍ؟ فضَبطُ القُرآنِ[٥] و حِفظُه و زَمُّه[٦] عن تَحريفٍ و تَبديلٍ و زيادةٍ و نُقصانٍ قَد زادَ علىٰ كُلِّ مَضبوطٍ مَحفوظٍ مِن عِلمٍ و أدَبٍ.

فأمّا العَجَبُ مِن تَساوي الجُملةِ و التَّفصيلِ في القَطعِ و العِلمِ، فلَيسَ ذلكَ بعَجَبٍ؛ لأنّ أهلَ[٧] العِلمِ بنَقلِ «كتابِ سيبوَيهِ» يَعلَمونَ جُملتَه كما يَعلَمونَ تَفصيلَه، و كذلكَ «كِتابُ[٨] المُزَنيِّ[٩] في الفِقهِ» و دَواوينُ جَماعةٍ مِن الشُّعراءِ يُعلَمُ علىٰ هٰذا

١. في «ج»: - «أهل».
٢. في «ألف»: «للعلم».
٣. في «ب، ج»: «تجدوا».
٤. في «ألف، ب، ط»: + «ان».
٥. من قوله: «لم يسبق إليه» إلىٰ هنا ساقط من «د».
٦. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «و ذمّه». و زَمَّ الشيءَ: شَدَّه بالزمام. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٧٢ (زمم).
٧. في «ج»: «لأهل» بدل «لأنّ أهل».
٨. في «ب»: - «كتاب».
٩. أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني، ناصر مذهب الشافعيّة. ولد سنة ١٧٥ هـ، حدث عن الشافعي و نعيم بن حمّاد و غيرهما. روى و أخذ عنه: ابن خزيمة و الطحاوي و زكريّا الساجي و ابن جوصا و ابن أبي حاتم و و خلائق من علماء خراسان و العراق و الشام. و كان مناظراً محجاجاً. قال الشافعي: لو ناظره الشيطان لغلبه. و قال أيضاً: المزني ناصر مذهبي. صنّف كتباً كثيرة: الجامع الكبير، و الجامع الصغير، و المختصر، و المنثور، و المسائل المعتبرة، و الترغيب في العلم، و كتاب الوثائق، و كتاب العقارب، و كتاب نهاية الاختصار. توفّي في سنة ٢٦٤ هـ. راجع: طبقات الشافعيّة الكبرى، ج ٢، ص ٩٣ - ١٠٩، الرقم ٢٠.

الوَجهِ حتّىٰ لا يُغادِرُ التَّفصيلُ الجُملةَ، و إن كانَ ذلكَ غيرَ مَوجودٍ[1] في كُلِّ المَعلوماتِ؛ لأنَّ العِلمَ بوَقعةِ بَدرٍ لا يُساوي جُملتُها لتَفصيلِها؛ لأنّا لا نَعلَمُ قَطعاً و بَتاتاً ما جَرىٰ فيها مِن عَدَدِ القَتلىٰ و ما جَرىٰ مِن ذلكَ علىٰ حَدِّ عِلمِنا بالجُملةِ. و شَرحُ هٰذا البابِ و تَفصيلُه فيه طولٌ؛ و فيما ذَكرناه كِفايةٌ.

[القَطعُ علىٰ أنّ القُرآنَ مَجموعٌ في عَهدِ النَّبيِّ ﷺ]

فإن قيلَ: أفتَقولونَ أنّ القُرآنَ كانَ علىٰ عَهدِ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه مُسَوَّراً[2] مَجموعاً هٰذا الجَمعَ مؤلَّفاً هٰذا التَّأليفَ الذي نُشاهِدُه، أم حَدَثَ ذلكَ بَعدَه؟

قُلنا: الصَّحيحُ الذي لا شُبهةَ فيه ـ علىٰ مَن سَمِعَ الأخبارَ و خالَطَ أهلَ العِلمِ بالقُرآنِ ـ أنَّ القُرآنَ مَجموعٌ علىٰ هٰذه الهَيئةِ و الصِّفةِ في أيّامِ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه؛ و كَيفَ يَخفىٰ علىٰ ذي تَحصيلٍ و قد عَلِمنا ضَرورةً بالأخبارِ المُتَواتِرةِ أنَّ القُرآنَ كانَ[3] يُدرَسُ و يُحفَظُ جَميعُه في تلكَ الأيّامِ، و قَد عُيِّنَ علىٰ جَماعةٍ مِن الصَّحابةِ كانوا يَحفَظونَه[4] كُلَّه، و قد عَرَضَ[5] علَى[6] النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آله دَرساً و تِلاوةً جَماعةٌ مِن أصحابِه كابنِ مسعودٍ[7] و غيرِه، و خَتَموه علَيه عِدّةَ خَتَماتٍ،

---

١. في «ألف»: «غير مؤو». و في «ب، د، ط»: «غير مود».

٢. في «د»: «مستوراً». و سَوَّرَه: جَعَلَ له سُوراً يُحيطُ به. راجع: النهاية لابن الأثير، ج٢، ص٤٢٠ (سور).

٣. في «ألف»: - «كان».

٤. في «ألف»: «يحفظون».

٥. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «عرضه».

٦. في «ب»: «عن» بإهمال النقط.

٧. عبد اللّه بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو عبد الرحمٰن الهذلي المكّي، من أصحاب النبيّ صلى اللّه عليه و آله. شهد بدراً، و هاجر الهجرتين. مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ في خلافة عثمان، ⇔

و حَفِظوا مِن كلامِه عليه السلامُ في مَواضِعَ مِن القُرآنِ إذا انتَهَوا إليها[١] في القِراءةِ ما حَفِظوا، و كانوا يَتهجَّدونَ بالقُرآنِ و يَقومونَ[٢] به في اللَّيلِ و النَّهارِ، و يُذاكِرُ بَعضُهم بَعضاً بما جَرىٰ منه في هٰذا البابِ؟ و هذا كُلُّه لَولا أنَّه مُسَوَّرٌ مَجموعٌ مَحفوظٌ لا يُتصوَّرُ و لا يُتخيَّلُ. و قد رَوَوا أنَّ النَّبيَّ عليه السلامُ كانَ يأمُرُ عندَ نُزولِ كُلِّ آيَةٍ بإثباتِها فيما يَليقُ بها مِن السُّوَرِ، و يَقولُ عليه السلامُ: «أثبِتوها في مَوضِعِ كَذا»، و كانَ لَه عليه السلامُ كُتّابٌ مَعروفونَ يَكتُبونَ القُرآنَ و يُثبِتونَه[٣]. و إنَّما قَلَّ تَدوينُ القُرآنِ و تَخليدُه بُطونَ الصُّحُفِ في أيّامِه عليه السلامُ؛ لأنّه صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه كانَ يَحُثُّ أصحابَه علىٰ حِفظِ القُرآنِ و تَلقُّنِه، فكانوا[٤] يَتبادَرونَ[٥] في ذٰلِك، و يَتنافَسونَ فيه، و يُعوِّلونَ علَيه.

[بَيانُ حَقيقَةِ ما فَعَلهُ عُثمانُ و أبوبَكرٍ في مَجالِ حِفظِ القُرآنِ]

فإن قيلَ: فإذا كانَ الأمرُ علىٰ ما ذَكرتُموه، فأيُّ شَيءٍ فَعَلَ عُثمانُ؟ و لِمَ يُنقَمُ[٦] علَيه ما أتاه في مَعنَى المَصاحفِ؟ و قد رَوَى الكُلُّ أنّ أبا بَكرٍ أيضاً جَمَعَ القُرآنَ و كانَ

↔ و دفن بالبقيع. قيل: صلّى عليه الزبير و دفنه ليلاً بإيصائه بذلك إليه، و لم يعلم عثمان بدفنه، فعاتب الزبير على ذلك. و كان يوم توفّي ابن بضع و ستّين سنة. راجع: تاريخ المدينة، ج ٣، ص ١٠٠٥؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٣٠٢ـ ٣٠٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٦١ و ٤٨٨، الرقم ٨٧.

١. في «ألف»: «عليها».

٢. في «ب»: «و كانوا يتهجّدون بالقرآن به و الليل».

٣. في «ألف»: «و يثبتون».

٤. في «ألف»: «و كانوا».

٥. في جميع النسخ سوىٰ «ألف»: «يتبارزون». و تبادر القوم: تسارعوا. راجع: المفردات، ص ١١٠ (بدر).

٦. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «يقم».

يَستَشهِدُ عليه، فلَو كانَ مَجموعاً[1] مَفروغاً مِنه لَما احتيجَ إلىٰ فِعلِ أبي بَكرٍ و لا عُثمانَ!

قُلنا: أمّا عُثمانُ فما جَمَعَ مِنَ القُرآنِ ما كانَ مُفرَّقاً مُبدَّداً و نَظَمَ مِنه ما كانَ شَتيتاً علىٰ ما يَعتَقِدُه مَن لا فِطنَة له؛ و كَيفَ يَكونُ ذلك و قَد بَيَّنّا أنَّ القُرآنَ كانَ[2] مَنظوماً مُؤلَّفاً مُسَوَّراً[3] علىٰ عَهدِ رسولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه؟ و إنّما جَمَعَ عُثمانُ الناسَ علىٰ قِراءةِ زَيدٍ[4]، فأنكَرَ الناسُ علَيه تَضييقَ[5] ما أباحَه اللّٰهُ تَعالىٰ و إخراجَهم مِنَ التَّخييرِ في القِراءاتِ[6] و الحُروفِ إلَى التَّعيينِ، و جَرىٰ بَينَه و بَينَ ابنِ مَسعودٍ في ذٰلكَ ما جَرىٰ[7]، و أنكَروا أيضاً إحراقَ المَصاحفِ و قالوا: إنّ ذلك يَقتَضي الاستهانةَ بحَقِّها.

---

١. في «ج»: «مجموعةً». ٢. في «ب»: - «كان».

٣. في «د»: «مستوراً».

٤. أبو سعيد زيد بن ثابت بن الضحّاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجّار الأنصاري ـ و يقال: أبو خارجة ـ المدني، صاحب رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله. كان له في وقعة بعاث ستّ سنين، و قتل أبوه فيها. قدم رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله المدينة و هو ابن إحدى عشرة سنة، و كان يكتب الوحي لرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله. روى عن النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله و سلّم و عن أبي بكر و عثمان و عمر. و روى عنه: أبان بن عثمان بن عفّان، و أنس بن مالك، و ابنُه خارجة بن زيد، و غيرهم. توفّي في سنة ٤٥ ﻫ، و له ٥٦ سنة. و قيل: مات سنة ٤٨ ﻫ، و له ٥٧ سنة. و قيل غير ذلك. و قد مضى في هامش ص ٥٩ ما قاله ابن مسعود حين ولّى زيدٌ نَسخ المصحف في زمن عثمان. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣١ ـ ٢٤، الرقم ٢٠٩١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٤٤١ ـ ٤٢٦، الرقم ٨٥.

٥. في «ألف»: - «عليه». و في «ب»: «تضيّق».

٦. في «ألف»: «القراءة».

٧. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٩، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٨٨. و قد ذكرنا طرفاً من ذلك في هامش ص ٥٩، و لغير ذلك ممّا طعن به ابنُ مسعود عثمانَ بن عفّان في هذا الأمر و غير ذلك. راجع: المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص ١٦٣ ـ ١٦٦ و ص ٢٢٢؛ تقريب المعارف، ص ٢٧٥ و ٢٨٢.

و مَن اعتَذَرَ لعُثمانَ يَقولُ: إنّه خافَ انتشارَ[1] الأمرِ في حُروفِ القُرآنِ، و خافَ الزِّيادةَ و النُّقصانَ لأماراتٍ لاحَت لَه، فجَمَعَ الناسَ علىٰ حَرفٍ واحدٍ لِما ظَنَّه مِن المَصلَحةِ، و إنّه أيضاً ما حَرَقَ المَصاحفَ استخفافاً بها لٰكِن تَحصيناً لها. و قَد تَكلَّمنا علىٰ ذلكَ و استوفَيناه في كتابِنا «الشافي في الإمامةِ».[2]

فأمّا أبو بَكرٍ، فإنّه أمَرَ الناسَ بتَدوينِ القُرآنِ و الزِّيادةِ في تَخليدِه الصُّحُفَ[3]؛ لأنَّ المُعوَّلَ كانَ علَى الحِفظِ في أيّامِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آله، و خافَ مِن قِلّةِ الحُفّاظِ و انثلامِهم، فحَثَّ علَى الزِّيادةِ في تَدوينِ القُرآنِ و إثباتِه في الصُّحُفِ[4]؛ زِيادةً في تَحصينِه و الاحتياطِ علَيه.

[حَقيقةُ ما نُسبَ إلىٰ بَعضِ الصَّحابةِ مِن زِيادةِ القُرآنِ أو نُقصانِه]

فإن قيلَ: كَيفَ تَدَّعونَ أنَّ القُرآنَ كانَ مَضبوطاً مَحفوظاً[5] مَعلومَ الجُملةِ و التَّفصيلِ، و هذا ابنُ مَسعودٍ ـ و هو مِن سادةِ أهلِ القُرآنِ و الأئمّةِ فيه ـ يُخالِفُ في المُعوِّذتَينِ و يَزعُمُ أنَّهما لَيسَتا مِن القُرآنِ[6]، و هٰذا أُبَيٌّ[7] يَدَّعي في كلامِ القُنوتِ

---

١. في «ألف»: «أخاف انتشار». و في «ب»: «خاف انتشاراً».

٢. الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٢٨٣. و راجع: ص ٣٠٢ـ ٣٠٣.

٣. في «ب»: «المصحف».

٤. في «ألف، ب»: «المصحف».

٥. في «ب»: «محفوظاً مضبوطاً» بتقديم و تأخير.

٦. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٠٤، ح ٤٦٩٣؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٧٧، ح ٧٩٧؛ و ج ١٠، ص ٢٧٤؛ ح ٤٤٢٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣، ص ١٠٠٩ و ١٠١١؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٣٦٧، ح ٣٧٨؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، ح ٢١٢١٩ ـ ٢١٢٢٧.

٧. أبو المنذر و أبو الطفيل، أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار تيم اللات ـ و قيل: تيم اللّٰه ـ بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأكبر الأنصاري

⟺

أنّه مِن القُرآنِ؟[١]

قُلنا: لا تَعتَرِضُ الأُمورُ الضَّعيفةُ علَى القَويّةِ، و لا المَظنونةُ علَى المَعلومةِ، و لا نَرجِعُ عَمّا دَلَّت الأدِلّةُ العَقليّةُ علَيه و ألجأَت الطُّرقُ الضَّروريّةُ إليه بأخبارٍ شاذّةٍ نادرةٍ.

فأمّا ابنُ مسعودٍ، فإنّا نُجِلُّه و نَرفَعُ مَحلَّه عن مِثلِ هٰذا الذي حُكيَ[٢] عَنه و[٣] رَواه آحادٌ غيرُ مُحصِّلينَ و لا مُتفقِّدينَ[٤] لِما يَحكونَه و يَروونَه. علىٰ أنّ أحَداً ما حَكىٰ عن ابنِ مسعودٍ أنّه نَفىٰ كَونَ المُعوِّذتَينِ مُنزَلتَينِ علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آله و في جُملةِ ما هَبَطَ به جَبرَئيلُ عليه السلامُ، و إنَّما اشتَبَهَ عليه[٥] الأمرُ[٦] ـ إن كانَ ما رُويَ حَقّاً ـ في إثباتِهما في جُملةِ المُصحَفِ، و ظَنَّ أنّهما أُنزِلَتا للتَّعوُّذِ خاصّةً.

فأمّا كلامُ[٧] القُنوتِ، و ما رُويَ مِن أنّ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ ذَهَبَ إلىٰ أنّه مِن القُرآنِ، و أنّه أثبَتَه في مُصحَفِه، فهذا أيضاً مِمّا نَستَبعِدُه في أُبَيِّ بنِ كَعبٍ،[٨]

⇐ الخزرجي المعاوي. شهد العقبة و بدراً. روى عنه عبادة بن الصامت و ابن عبّاس و عبد اللّٰه بن خباب و ابنه الطفيل. اختلف في وقت وفاته، فقيل: توفّي سنة ٢٢ في خلافة عمر. و قيل: سنة ٣٠ في خلافة عثمان. و قيل سنة ١٩ أو ٢٠ أو ٣٢. و الأكثر على أنّه مات في خلافة عمر. أُسد الغابة، ج ١، ٣٠ ـ ٣١.

١. راجع: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٧٠٣٠؛ و ج ٦، ص ٩٠، ح ٢٩٧١٨. و ليس فيهما التعبير بالقنوت. و قد ورد في مواضع أُخر أنّ عمر قنت بسورتين كلماتهما نفس ما نُسِبَ إلى أُبيّ بن كعب. راجع: معرفة السنن و الآثار، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣٩٠٨.

٢. في «ألف، ب، ط»: - «حُكيَ». و في «د»: «ينقل».

٣. في «ألف»: - «و».

٤. في «ج»: «منتقدمين». و في «ط»: «منفقدين». و تَفقَّدَ أحوالَها: دقَّقَ النظرَ فيها. راجع: تاج العروس، ج ٥، ص ١٦٧ (فقد).

٥. في «ج»: «على».

٦. في جميع النسخ سوىٰ «د»: + «و».

٧. في «ألف، ج»: «الكلام».

٨. في «ب»: «أُبيّ الكعب».

و نَستَضعِفُ الرِّوايةَ فيه، و لا نَرجِعُ عن المَعلومِ المَقطوعِ علَيه بمِثلِ هٰذه الأخبارِ الضَّعيفةِ السَّخيفةِ. و قد قيلَ[1]: إنّ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ لمّا سَمِعَ النبيَّ صلّى اللّٰه عليه و آله يُكرِّرُ هٰذه الألفاظَ في القُنوتِ ولا يَتجاوَزُها إلىٰ غيرِها ـ و لا يَمتَنِعُ أيضاً أن تَكونَ في جُملةِ المُنزَلِ[2] عليه، و إن لَم تَكُن مِن قَبيلِ القُرآنِ ـ ألحَقَها في مُصحَفِه؛ تَحصيناً لها، و حِفظاً لألفاظِها، لا علىٰ أنّها مِن جُملةِ القُرآنِ و علىٰ سَبيلِ الامتزاجِ به؛ فقد يُلحِقُ الإنسانُ بأوائلِ المَصاحفِ و أواخرِها الأدعيةَ و[3] ما يُريدُ حِفظَه و التقرُّبَ إلَى اللّٰهِ تَعالىٰ بالمُناجاةِ به.

فإن قيلَ: فما تَقولونَ فيما رُويَ عن عُمَرَ مِن آيةِ الرَّجمِ، و أنّها كانَت في كتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ تُقرأُ، و أنّه لَولا خَوفُه أن يُقالَ: «زادَ في كتابِ اللّٰهِ»[4]، لَألحَقَها به؟[5]

قُلنا: و هٰذا أيضاً مِن بابِ الاعتراضِ علَى المَعلومِ بِما لا يَبلُغُ حَدَّ المَظنونِ ضَعفاً و رَكاكةً؛ و المَشهورُ ممّا رُويَ عن عُمَرَ في حَديثِ الرَّجمِ غيرُ هذا، و ما لا يوجِبُ أنَّ القُرآنَ نُقِصَ منه شَيءٌ.

و قد رُويَ عنه ما يُسنَدُ إلىٰ سَعيدِ بنِ المُسَيِّبِ[6]، أنّه قالَ علَى المِنبَرِ: عَسىٰ أن

---

١. لم نعثر على قائله.

٢. في «ألف»: «المنزّلة».

٣. في «ب»: - «الأدعية و».

٤. من قوله: «تُقرأ» إلىٰ هنا ساقط من جميع النسخ سوىٰ «ج».

٥. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٢٢؛ صحيح ابن حبّان، ج ٢، ص ١٤٥، ح ٤١٣؛ سنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١٢، ح ١٦٦٩٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ٧١٥١؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٧، ح ١٩٧؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٤٤٢٠؛ مسند الشافعي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٧٩٢؛ الموطّأ، ج ٥، ص ١٢٠٣، ح ٣٠٤٤.

٦. أبو محمّد سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم ⇔

يَكونَ بَعدي أقوامٌ يُكذِّبونَ بالرَّجمِ و يَقولونَ: «لا نَجِدُه في كِتابِ اللّٰهِ»؛[1] فلَولا أنّي أكرَهُ أن أزيدَ في كِتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ ما لَيسَ منه، لَكتَبتُ: «إنّه حَقٌّ؛ قد رَجَمَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه و رَجَمَ أبو بَكرٍ، و رَجَمتُ».[2]

و رُويَ فيما يُسنَدُ إلَى ابنِ[3] عبّاسٍ عن عُمَرَ أنَّه قالَ: لقَد هَمَمتُ أن أكتُبَ في ناحيةِ المُصحَفِ: «شَهِدَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ و عبدُ الرحمٰنِ بنُ عَوفٍ أنّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه رَجَمَ و رَجَمنا».[4]

و قد جاءَ هٰذا المَعنىٰ بألفاظٍ مُختَلِفةٍ مِن طُرُقٍ كَثيرةٍ، و هٰذه الألفاظُ لا تَقتَضي ما ادَّعَوه مِن نُقصانِ القُرآنِ[5] و أنَّ آيةَ الرَّجمِ كانَت فيه فحُذِفَت. و لَسنا نُنكِرُ أن يَكونَ رُويَ عن عُمَرَ ما ادُّعيَ مِن أنّه كانَ يَقرأُ آيةَ الرَّجمِ. إلّا أنَّ الرِّواياتِ مُختَلِفةٌ كَما تَرىٰ، و التَّمسُّكُ بالظاهرِ المَعلومِ المُستَفيضِ أولىٰ.

و قَد تأوَّلَ قَومٌ ما رُويَ عنه مِن أنّه كانَ يَقرأُ آيةَ الرَّجمِ، و في بَعضِ الأخبارِ:

⇔ بن يقظة، القرشيّ المخزومي، عالم أهل المدينة. ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر أو لأربع منها بالمدينة. رأى عمر ـ و قيل: سمع منه ـ و سمع عثمان، و عليّاً عليه السلام، و زيد بن ثابت، و أبا موسى، و سعداً، و عائشة و أبا هريرة، و ابن عبّاس، و محمّد بن مسلمة، و اُمّ سلمة، و خلقاً سواهم. و كان أعلم الناس بحديث أبي هريرة؛ فإنّ سعيداً كان زوج بنته. مات سنة ٩٤، و كان يقال لهذه السنة: «سنة الفقهاء». لكثرة من مات منهم فيها. و قيل: مات سنة ٩٣، أو ٩٥، أو ١٠٥ و هو غلط. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٢١٧ ـ ٢٤٦، الرقم ٨٨؛ تذكرة الحفّاظ للذهبي، ج ١، ص ٤٤ ـ ٤٥، الرقم ٣٨.

١. في «ب»: + «تعالىٰ».

٢. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١٣، ح ١٦٦٩٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٨، ح ١٤٣١؛ كنز العمّال، ج ٥، ص ٤٣٠، ح ١٣٥١٥.

٣. في «ج»: ـ «ابن».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٣، ح ١٥٦؛ كنز العمّال، ج ٥، ص ٤٢٩، ح ١٣٥١٣.

٥. من قوله: «مختلفةٍ» إلىٰ هنا ساقط من «ألف».

«و الشَّيخُ و الشَّيخةُ إذا زَنَيا، فارجُموهُما البَتَّةَ»،[1] بأن قالوا: إن صَحَّ ذلكَ عن عُمَرَ[2]، فجائزٌ أن تَكونَ[3] آيةُ الرَّجمِ مِمّا نُسِخَت تِلاوتُها و بَقيَ حُكمُها؛ فلَيسَ هٰذا بمُنكَرٍ في القُرآنِ، و قَد يَجوزُ نَسخُ التِّلاوةِ دونَ الحُكمِ؛ لأنّ النَّسخَ إذا كانَ تابِعاً للمَصلَحةِ لَم يُنكَرْ كُلُّ ذلكَ.[4]

و بمِثلِ هٰذه الطَّريقةِ نُجيبُ المُعتَرِضَ بما رُويَ أنّ مِن جُملةِ القُرآنِ: «و لَو أنّ لِابنِ آدَمَ وادِيَينِ مِن ذَهبٍ لَابتَغىٰ إليهما ثالثاً، و لا يَملأُ جَوفَ ابنِ آدَمَ إلّا[5] التُّرابُ، و يَتوبُ اللّٰهُ علىٰ مَن تابَ»[6]، فنَقولُ: إذا عَدَلنا عن تَسخيفِ هٰذه الرِّوايةِ و تَضعيفِها؛ لمُنافاتِها للأدِلّةِ القاطعةِ و الحُجَجِ الواضحةِ، تَأوَّلنا ذلكَ علىٰ أنّه مِمّا

---

١. قد ورد هذا عن عمر و غيره. راجع: المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٢٩٣٧١؛ المصنّف لعبد الرزّاق، ج ٧، ص ٣٢٩، ح ١٣٣٦٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١١، ح ١٦٦٨٧ ـ ١٦٦٩٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ٧١٤٥ و ٧١٤٦؛ و ص ٢٧٣، ح ٧١٥٦؛ سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٨٥٣، ح ٢٥٥٣؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٢٣٢٣؛ المعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٣٥٠، ج ٨٦٧؛ و ج ٢٥، ص ١٨٥، ح ٤٥٥؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٤٥٠، ح ٣٥٥٤؛ و ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٨٠٦٨؛ و ص ٤٠٠ ـ ٤٠١، ح ٨٠٧٠ ـ ٨٠٧٢؛ صحيح ابن حبّان، ج ١٠، ص ٢٧٣، ح ٤٤٢٨؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ١٣٢، ح ٢١٢٤٥؛ و ص ١٨٣، ح ٢١٦٣٦.

٢. في «ألف»: + «الخطّاب».

٣. في «ب، د»: «أن يكون».

٤. راجع: مشكل الآثار للطحاوي، ج ٥، ص ٦٥ ـ ٦٧؛ معرفة السنن و الآثار للبيهقي، ج ١٣، ص ٢٢، ذيل ح ٤٩٥٩.

٥. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: + «من».

٦. أسانيدها كثيرة، فإليك بعضها: صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٠٠، ح ٢٤٦٦؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٢٨٨٩؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٢، ح ١٢٢٥٠؛ و ص ١٧٦، ح ١٢٨٢٦؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ٥١، ح ٢٤٤٦؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨، ح ٣٣٠٠ ـ ٣٣٠٢؛ و ص ٢٤٧، ح ٣٣٠٢؛ و ج ٥، ص ١٨٤، ح ٥٠٣٢.

نُسِخَت تِلاوتُه و بَقيَ حُكمُه. و قد رُويَ أنَّ ذلكَ مِن كلامِ النبيِّ عليه السلامُ أضافَهُ إلىٰ نفسِه لا إلى القُرآنِ ؛ فرَوىٰ عَطاءٌ[١] أنّه سَمِعَ ابنَ عبّاسٍ يَقولُ: قالَ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «لَو أنّ لِابنِ آدَمَ وادِيَينِ مِن ذَهبٍ لَابتَغىٰ إليهما ثالثاً، و لا يَملأُ جَوفَ ابنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ، و يَتوبُ اللّٰهُ علىٰ مَن تابَ».[٢]

و في رِوايةٍ أُخرىٰ عن أنَسٍ[٣] أنَّ رسولَ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه قالَ: «لَو أنّ لِابنِ آدَمَ وادِيَينِ مِن ذَهبٍ لَأحَبَّ أن يَكونَ له آخَرُ، و لَن يَملأَ فا[٤] ابنِ آدَمَ إلّا التُّرابُ، و يَتوبُ اللّٰهُ علىٰ مَن تابَ».[٥]

---

١. عطاء بن يسار، مولى ميمونة، أخو سليمان بن يسار و عبد اللّٰه و عبد الملك. حدّث عن: أبي أيّوب، و زيد، و عائشة، و أبي هريرة، و أسامة بن زيد و عدّة أُخرى. و روى عنه: زيد بن أسلم، و صفوان بن سليم، و عمرو بن دينار، و هلال بن عليّ، و شريك بن أبي نمر. يقال: مات سنة ١٠٣ هـ. و قيل: مات قبل المائة. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٤٩ ـ ٤٤٨، الرقم ١٧٤؛ تذكرة الحفّاظ، ج ١، ص ٧٠، الرقم ٨٠.

٢. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٣٦٤، ح ٦٠٧٢ ـ ٦٠٧٣؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ١٨٠، ح ١١٤٢٣؛ المعجم الأوسط، ج ٣، ص ٧٨، ح ٢٥٤٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٣٦٨، ح ٦٣٠٠؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٤٤٧، ح ٢٥٧٣، و في كلّها مع اختلاف يسير.

٣. أبو حمزة، أنس بن مالك الأنصاريّ الخزرجيّ النجّاريّ البصري، خادم رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله، سمّي باسم عمّه أنس بن النضر. كان إذ قدم النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله المدينةَ ابنَ عشر سنين، و توفّي صلّى اللّٰه عليه و آله و هو ابن عشرين سنة. قال إسحاق بن زيد: رأيت أنس بن مالك مختوماً في عنقه ختم الحجّاج، أراد أن يذلّه بذلك. مات بالبصرة. و اختلف في وفاته؛ فقيل: سنة إحدى و تسعين. و قيل: سنة اثنتين أو ثلاث و تسعين. راجع: الاستيعاب، ج ١، ص ٣٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٣٩٥ ـ ٤٠٦، الرقم ٦٢.

٤. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «فاه».

٥. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٣٦٥، ح ٦٠٧٥؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٩٩، ح ٢٤٦٢؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٢، ح ١٢٢٥٠؛ و ص ١٦٨، ح ١٢٧٤٠؛ و ص ١٧٦، ح ١٢٨٢٦؛ و ص ١٩٢، ح ١٣٠١٩؛ و ص ٢٣٨، ح ١٣٥٢٣؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٢٧١؛ و ص ١٨٨، ح ٢٨٨٣، و في كلّها مع اختلاف يسير.

و كَم في الحَديثِ المَرويِّ مِن مَتروكٍ مَنبوذٍ مَطروحٍ مَهجورٍ؛ لمُخالَفتِه للعقولِ. و كَم فيه مِن أخبارِ جَبرٍ و تَشبيهٍ و تَجويرٍ[1] للّٰهِ[2] تَعالىٰ و رَمي له ـ جَلَّت عَظَمتُه ـ بما لا يَليقُ به! فمَا التَّعويلُ علىٰ أخبارِ الآحادِ، و فيها كُلُّ جَهالةٍ و ضَلالةٍ و كُفرٍ و تَعطيلٍ؟!

و قد تَأوَّلَ أيضاً قَومٌ ما رُويَ أنّ[3] سورةَ الأحزابِ كانَت[4] مِائتَي آيةٍ ونَيِّفاً و سَبعينَ آيةً[5] ـ إذا لَم يَقتَصِروا علَى اطِّراحِ هٰذه الرِّوايةِ و إبطالِها؛ لمُنافاتِها للأدِلّةِ الواضحةِ ـ بأن قالوا[6]: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ ما زادَ علَى المَوجودِ مِن هٰذه السُّورةِ مِمّا نُسِخَت تِلاوتُه أيضاً؛ و لَولا أنَّ الأمرَ علىٰ هٰذا، كَيفَ كانَ يَتذاكَرُ الصَّحابةُ بذٰلكَ ـ و قُلوبُهم طَيِّبةٌ، و طِباعُهم ساكنةٌ، و دُموعُهم راقئةٌ[7]، معَ شِدّةِ تَحفُّظِهم للدِّينِ[8]، و عِنايتِهم به، و اعتناقِهم[9] له ـ و أنَّ القُرآنَ حُجّةُ اللّٰهِ عَزَّ و جَلَّ الكُبرىٰ علَى العِبادِ و مُعجِزةُ الرسولِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه الباقيةُ الحاضرةُ علىٰ

---

١. في «ألف، ب، ج»: «و تجويز».
٢. في «ألف، ب، ط»: «اللّٰه».
٣. في «ألف»: ـ «أنّ».
٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «كان».
٥. المستدرك على الصحيحين، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٨٠٦٨؛ صحيح ابن حبّان، ج ١٠، ص ٢٧٤، ح ٤٤٢٩؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ١٣٢، ح ٢١٢٤٤ ـ ٢١٢٤٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢١١، ح ١٦٦٨٨؛ السنن الكبرىٰ للنسائي، ج ٤، ص ٢٧١، ح ٧١٥٠؛ المصنّف لعبد الرزّاق، ج ٧، ص ٣٢٩، ح ١٣٣٦٣؛ المعجم الأوسط، ج ٤، ص ٣٣٢، و في كلّها مع اختلاف.
٦. لم نعثر على اسم القائلين.
٧. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «رائقة». و رقأ الدمعُ: سكَنَ و جَفَّ و انقطع بعد جريانه. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٢، ص ٢٤٨ (رقأ).
٨. في «ألف، ب» و ظاهر «ط»: «الدين».
٩. في «ألف»: «و اعتنائهم».

وَجهِ الدَّهرِ، و لا مَرجِعَ لهُم في الأحكامِ و العِباداتِ و الشَّرائعِ إلّا إليها؟ و مَن الذي آمَنَهم مِن أن يَكونَ فيما ذَهَبَ مِن هٰذه السُّورةِ و غيرِها[١] أحكامٌ و عباداتٌ و مَصالِحُ و ألطافٌ تَفوتُ بفَوتِ تِلاوتِها و ضَياعِ ما ذَهَبَ مِنها؟ و هَل هٰذا مِنهم إلّا غايةُ الإضاعةِ و الإهمالِ و سوءِ الأثَرِ في الدِّينِ؟

و قَد كانَ يَنبَغي لِمَن اعترَفَ بأنَّ في القُرآنِ ما ذَهَبَ و فُقِدَ و لَم يُعرَفْ، أن يَجلِسَ للعَزاءِ[٢] أسَفاً و غَمّاً، و يَموتَ كَمَداً و حُزناً، و يَدأَبَ لَيلَه و نَهارَه في طَلَبِ هٰذا الضائعِ و إثارةِ ذلكَ الفائتِ؛[٣] و هٰذا لا يَتِمُّ علَى العُقلاءِ فيما لا يُقارِبُ عِنايتَهم به[٤] عِنايتَهم بالقُرآنِ و تَمسُّكَهم به و إدامَتَهم عَلىٰ دَرسِه و حِفظِه و زَمِّه[٥] و ضَبطِه.

[مُناقَشَةُ دَعوىٰ فِقدانِ بَعضِ القُرآنِ بِسَببِ شاةٍ أو بِسببِ قَتْلِ مَن قُتِل باليَمامَةِ]

فأمّا ما يُضحِكُ الثَّكلىٰ، و يُلقي علَى العَجَبِ مَن لا عَهدَ له به، فهو ما يَروونَه و يَستَحسِنونَ التَّفَوُّهَ به مِن أنّ عُثمانَ و عبدَ الرحمٰنِ[٦] وَضَعا صَحيفةً لِيَكتُبا

---

١. في «ألف»: «و غير».

٢. في «ألف»: «للقرّاء».

٣. في «ألف»: «و آثاره ذلك الغابة».

٤. في «ألف»: - «به». و في «د»: - «عنايتهم به».

٥. في «ألف»: «ورنّه». و في «ب، د، ط»: «و ذمّه».

٦. الظاهر أنّه عبد الرحمٰن بن عوف ـ كما ورد في الإيضاح و سيأتي ـ و هو: أبو محمّد عبد الرحمٰن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشيّ الزهري، من الصحابة، و هو أحد الستّة الذين جعل عمر بن الخطّاب فيهم الشورى، و هو الّذي شرط على أمير المؤمنين عليه السلام أن يسير بسيرة الشيخين حتّى يقلّده الخلافة، فأبى عليه السلام، فقلّدها عثمان. روى عن النبي صلّى اللّٰه عليه و آله؛ و روى عنه: ابن عبّاس، و عبد اللّٰه بن عمر، و جابر بن عبد اللّٰه، و أنس بن مالك، و غيرهم. قدم مع عمر بن الخطّاب الجابية، و كان على ميمنة عمر في تلك الخرجة، و على ميسرته في خرجته الثانية إلى الشام التي رجع عمر فيها. ⇔

فيها القُرآنَ، فكَتَبا الكَثيرَ فيها، فأتَت شاةٌ فأكَلَتها، و ذَهَب ما كانَ فيها؛ لفَقدِ مَن كانَ يَحفَظُه.[١]

و مِمّا يَحكونَه أيضاً مِن أنّه قُتِلَ باليَمامةِ قومٌ كَثيرٌ كانوا يَقرؤونَ[٢] شَيئاً مِن القُرآنِ كَثيراً لا يَقرَؤه غَيرُهم، فذَهَبَ مِن القُرآنِ[٣] ما كانَ عندَهم.[٤]

و مِثلُ هٰذا الفَنِّ مِن الاحتجاجِ أذَلُّ و أقَلُّ مِن أن يُتشاغَلَ بدَفعِه و نَقضِه؛ فإنَّه مَدفوعٌ منقوضٌ بالعُقولِ السَّليمةِ و الفِطَرِ الصَّحيحةِ. و لَو قيلَ لِمَن له أدنىٰ عَقلٍ و تَحصيلٍ[٥]: «أَجزْ مِثلَ هٰذا الذي رُويَ في الصَّحيفةِ و في قَتلِ[٦] اليَمامةِ، في كِتابٍ مُصنَّفٍ مَشهورٍ و شِعرِ الطائيَّين[٧] [أنّه كان] علىٰ أضعافِ ما يوجَدُ الآنَ عليه، غيرَ

↔ ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، و مات سنة ٣٢ هـ بالمدينة، و هو ابن ٧٥ سنة، و صلّى عليه عثمان، و دفن بالبقيع. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٥، ص ٢٣٥ ـ ٣٠٨، الرقم ٣٩١١؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٦٨ ـ ٩٢، الرقم ٤.

١. لم نعثر عليه في مصادر العامّة، و قد ورد هذه الحكاية و الحكاية الآتية في كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٥٦ ـ ٦٥٧، و فيه في هذه القصّة أنّه من كتاب عمر، و الكاتب عثمان، و ليس فيه ذكر لعبد الرحمٰن. هذا، و قد ورد هذه القصّة مع القصّة الآتية في كتاب الإيضاح المنسوب إلى الفضل بن شاذان نقلاً عن العامّة. راجع: الإيضاح، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

٢. في «ب»: «يقولون». ٣. في «ب»: + «كثيراً».

٤. قد مضى أنّ هذه الحكاية و الحكاية السالفة وردتا في كتاب سليم و الإيضاح؛ و لم نعثر أيضاً عليهما في كتب العامّة، و ما عثرنا عليه هو أنّه لمّا قُتِلَ باليمامة أربعمائة من القرّاء اقترح زيد بن ثابت على عمر بن الخطّاب أن يجمعوا القرآن، و اقترح عمر على أبي بكر، فشاور الناسَ أبو بكر، ثمّ جمعوا القرآن. و في الحكاية اختلافات. راجع: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٧٢٠، ح ٤٤٠٢؛ المصاحف لابن أبي داود، ج ١، ص ٢٧، ح ١٩ ـ ٢٠؛ و ص ٣٠، ح ٢٢؛ و ص ٧٣، ح ٥٨، ص ٨٠، ح ٦٥.

٥. في «ألف»: – «و تحصيل». ٦. كذا، و الأنسب: «قتلىٰ» كما سوف يأتي.

٧. في «ألف»: «الطياين». و في «ب»: «الطالبين». و في «ج»: «الطايين». و في «د»: «الطائين». و في ↔

أنّه قُتِلَ قومٌ أو ماتوا، فذَهَبَ بذَهابِهم ما كانوا يَحفَظونَه[١] و لا يَعرِفُه[٢] غيرهم»، لَنفَرَ[٣] عَقلُه[٤] مِن ذٰلكَ، و لَدَفعَه بضُروبِ الدَّفعِ، و لَحَكَمَ[٥] علىٰ مَن يَسلُكُه في ذٰلك بأنَّه مُعانِدٌ مُجاحِدٌ؛ فما لا يُجيزُه العُقَلاءُ في شِعرِ شاعرٍ و تَصنيفِ مُصنِّفٍ، و العِنايةُ بكُلِّ ذٰلكَ ضَعيفةٌ و الدَّواعي إلىٰ زَمِّه[٦] و ضَبطِه قَليلةٌ، كَيفَ يُجيزُه في القُرآنِ، و العِناياتُ به قَويّةٌ و الهِمَمُ إلىٰ حِراسَتِه مَصروفةٌ؟ فكَيفَ يَجوزُ أن يَشتَبِهَ علىٰ مُحصِّلٍ مِثلُ هٰذا؟

و مَعلومٌ مَشهورٌ أنَّ القُرآنَ انتَشَرَ حُفّاظُه و القائمونَ بتِلاوتِه و قِراءتِه[٧] للناسِ

⇔ «ط»: «الطابين». و الصحيح ما أثبتناه.

المراد بـ«الطائيّين» أبو تمّام و البحتريّ، و هما شاعران من قبيلة طيء، و يسمّونهما «الطائيّين».

فأمّا أبو تمّام، فهو: حبيب بن أوس الطائي، كان إماميّاً، و له شعر كثير في أهل البيت عليهم السلام، و حكي النجاشي في رجاله، ص ١٤١، الرقم ٣٦٧ عن أحمد بن الحسين أنّه رأى نسخةً عتيقةً لعلّها كُتِبَت في أيّامه أو قريباً منه، و فيها قصيدة يذكر فيها الأئمّةَ عليهم السلام حتّى انتهى إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام؛ لأنّه توفّي في أيّامه. و ثمّ قال النجاشي: «و قال الجاحظ في كتاب الحيوان: و حدّثني أبو تمّام الطائي، و كان من رؤساء الرافضة». له كتاب الحماسة، و كتاب مختار شعر القبائل.

و أمّا البحتريّ، فهو: أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى بن عبيد الطائيّ البحتريّ المنبجيّ، شاعر الوقت، و صاحب الديوان المشهور. مدح الخلفاء و الوزراء. حكى عنه: القاضي المحامليّ، و الصوليّ، و أبو الميمون راشد، و عبد اللّه بن جعفر بن درستويه النحويّ. و قد اجتمع بأبي تمّام الطائي. عاش نيّفاً و سبعين سنة. مات بمنبج ـ و قيل: بحلب ـ سنة ٢٨٣ أو ٢٨٤ هـ. راجع: الأغاني، ج ٢١، ص ٢٨، الرقم ٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٤٨٦، الرقم ٢٣٣.

١. في «ب»: «يخفونه».

٢. في «ألف»: «و لا يعرفون». و في «ب، ط»: «و لا يعرفونه».

٣. في «ب»: «ليفرّ».

٤. في «ألف»: «عقلهم».

٥. في «ب»: «و يحكم».

٦. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «ذمّه».

٧. في ظاهر «ج، ط»: «و قرّائه».

و تَضاعَفَ عَدَدُهم في زمانِ أبي بَكرٍ و عُمَرَ مِن صَلاةِ التَّراويحِ في شَهرِ رمضانَ، و أنَّ القُرآنَ كانَ يُختَمُ في المَساجِدِ و يُتلىٰ مِن أوّلِه إلىٰ آخِرِه؛ فهٰؤلاءِ الحُفّاظُ الذينَ كانوا يَختِمونَ القُرآنَ في المَساجِدِ كَيفَ أُنسُوا ما أكَلَته الشاةُ في تلكَ الصَّحيفةِ المَكتوبةِ و خَرَجَ[١] عن قُلوبِهم و طارَ عن أفهامِهم؟ اللّٰهُمَّ إلّا أن يُقالَ: «إنَّ الذي أكَلَته الشاةُ في الصَّحيفةِ ما جَمَعَه الحُفّاظُ و لا كانَ فيما يَتلونَه و يَقرؤونَه في مَحارِيبِهم و تَراويحِهم»، فهٰذه المُكابَرةُ[٢] الظاهرةُ؛ لأنّ خَتَماتِ القُرآنِ مَعروفةٌ، و قِراءتَه مِن أوّلِه إلىٰ آخِرِه لَيلاً و نَهاراً مَعهودةٌ؛ فكَيفَ يُدَّعىٰ أنّ ما أكَلَته الشاةُ ما كانَ يَحفَظُه أحَدٌ و لا يَجمَعُه بَشَرٌ، لَولا قِلّةُ الفِكرِ فيما يُطلِقُ به اللسانُ؟

و قَد تَأوَّلَ قومٌ ما رُويَ في قَتلَى[٣] اليَمامةِ، و أنّه ذَهَبَ بذَهابِهم[٤] شَيءٌ كَثيرٌ مِن القُرآنِ، علىٰ أنَّ المُرادَ به تَحسينُهم لتِلاوتِه،[٥] و [ترتيبُهم][٦] في قِراءتِه، و حُسنُ النُّطقِ به و العِبارةِ عنه؛ و الناسُ[٧] في ذلكَ مُختَلِفونَ اختلافاً شَديداً؛ فكانَ المُرادُ أنّه ذَهَبَ بذَهابِهم تَحسينُ تِلاوةِ القُرآنِ و تَرتيبُها و تَجويدُها؛ و قد يَقولُ أحَدُنا فيمَن كانَ يَقومُ بأمرٍ في تِلاوةٍ أو مَعرِفةِ تَأويلٍ أو تَقويمٍ و تَهذيبٍ: «إنّه ماتَ كَذا بمَوتِ فُلانٍ، و ذَهَبَ بذَهابِه، و فُقِدَ بفَقدِه».

---

١. في «ألف»: «فخرج».

٢. في حاشية «ب»: «مكابرة».

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «قتل».

٤. في «د»: «بذهاب».

٥. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «لتلاوتهم».

٦. في «ب»: «و توجّههم». و فيما سواها: «و ترجيهم» و لا محصّل له، و الأنسب ما أثبتناه.

٧. في «ج»: «فالناس».

[في بَيانِ صِحَّةِ تَأليفِ القُرآنِ و نَظمِه]

فإن قيلَ: فما تَقولونَ في قَولِه تَعالىٰ: ﴿وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ﴾[1]، و أنَّ هذا كلامٌ لا يَتعلَّقُ بَعضُه بِبعضٍ، و أنَّه لا يَليقُ بَعضُه ببَعضٍ[2]، و أنَّه قَد رُويَ أنَّه كانَ بَينَ هٰذَينِ الكلامَينِ كلامٌ حُذِف و اطُّرِحَ[3]؟[4]

قُلنا: هذا انتقالٌ مِن ادِّعاءِ نُقصانِ القُرآنِ إلى الطَّعنِ في هٰذا المَوجودِ منه، و القَدحِ في تَأليفِه[5] و صِحَّةِ نَظمِه، و يوضِحُ الأمرَ في أنَّ هٰذا الطَّعنَ مِن دَسيسِ المُلحِدينَ و الشاكّينَ في النُّبوَّةِ: أنَّ هٰذا يَرفَعُ الثِّقةَ بهٰذا القُرآنِ المَوجودِ و بما تَضمَّنَه مِن الفَوائدِ و الأحكامِ، و يُخرِجُه أيضاً عن حَدِّ البَلاغةِ و الفَصاحةِ؛ لأنَّ تأليفَه و نَظمَه علىٰ هٰذا المَذهبِ الخَبيثِ قد أُفسِدا و غُيِّرا و بُدِّلا[6]، فأيُّ إعجازٍ يَبقىٰ فيه؟ و أيُّ احتجاجٍ يَثبُتُ به؟

و هٰذا يَقدَحُ فيما أجمَعَ المُسلِمونَ علَيه مِن أنَّه يَجوزُ لعُلماءِ المُسلِمينَ أن يَحتَجّوا علىٰ مَن دَفَعَ إعجازَ القُرآنِ و شَكَّ في أحوالِه المُتقدِّمةِ بأن يَتحدَّوا[7] الآنَ بالقُرآنِ و يَدعوا إلىٰ مُعارَضتِه، فإذا تَعذَّرَت المُعارَضةُ علىٰ جَميعِ الخَلقِ عُلِمَ إعجازُه؛ و إذا كانَ هٰذا القُرآنُ المَوجودُ مُثبَّجاً[8] مُبدَّلاً قَد أُحيلَت[9] مَعانيه و عُلِّقَ في

---

١. النساء (٤): ٣. و في «ب»: - «و رباع».
٢. في «ب»: - «و أنّه لا يليق بعضه ببعض».
٣. في «ألف»: «و اطّراح» بدل «و اطّرح».
٤. الاحتجاج، ج ١، ص ٢٥٤.
٥. في «د»: «تأويله».
٦. في «ب»: «قد أفسد و غيّر أو بدّل».
٧. في «ألف»: «يتحدّوه».
٨. في «د»: «مسيخاً». و ثبَجَ الكلامَ: أن لا يأتي به على وجهه. راجع: معجم مقاييس اللّغة، ج ١، ص ٤٠٠ (ثبج).
٩. في «ب»: «اختلّت». و أحال الشيءَ: نقله. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٨٤ (حول).

التِّلاوةِ بَعضُه ببَعضٍ مِن غَيرِ وَجهِ تَعلُّقٍ صَحيحٍ، فقَد أُبطِلَت هٰذه الطَّريقةُ المُعتَمَدُ علَيها المَرجوعُ إليها.

و لَو جَهِلنا وَجهَ تَعلُّقِ هٰذا الكلامِ[١] بَعضِه ببَعضٍ علَى التَّفصيلِ، لَم يَضُرَّنا ذلكَ؛ لأنّا إذا عَلِمنا صِحّةَ نَقلِ القُرآنِ علىٰ تَأليفِه هٰذا و نَظمِه، و أنَّه مِن كلامِ الحَكيمِ الذي لا يَجوزُ أن يُنزِلَه مُختَلَّ المَعاني فاسِدَ المَباني، عَلِمنا[٢] علىٰ سَبيلِ الجُملةِ أنّ لكُلِّ شَيءٍ مِنه وَجهاً في الصِّحَّةِ و الحِكمةِ، و إن لَم يَعثُرْ علَيه كُلُّ ناظِرٍ و مُتدبِّرٍ[٣]، كَما يَقولُه العُلَماءُ في جَميعِ مُتشابِهِ القُرآنِ.

و بَعدُ فأينَ[٤] كانَ مُتتبِّعو القُرآنِ و طالِبو زَلّاتِه و المُتوصِّلونَ إلَى القَدحِ فيه بكُلِّ غَثٍّ و سَمينٍ عن هٰذه الشُّبهة؟ و كَيفَ لَم يُثيروها و يَتعلَّقوا بها في مَعايبِ القُرآنِ التي سُطِرَت و ذُكِرَت؟

فإن قُلتم: هذا ما[٥] جَرىٰ في أيّامِ الرسولِ[٦] صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه فيُخرِجَه أعداءُ الدِّينِ مِن البُلَغاءِ الفُصَحاءِ[٧] هُناكَ.[٨]

قُلنا: و ما أشَرنا إلىٰ ذٰلكَ الزمانِ، و إنَّما أشَرنا إلىٰ ما يَلي زَمانَ هٰذا التَّحريفِ و التَّبديلِ المُدَّعَيَينِ و إلىٰ وَقتِنا هٰذا؛ فأينَ المُلحِدونَ و الشاكّونَ و شَياطينُ[٩]

---

١. يعني به الآية الكريمة المشار إليها آنفاً.

٢. في «ب»: «حلمنا». و في «د»: - «علمنا».

٣. في «ج»: «و مدبّر».

٤. في «ج»: «فإن».

٥. «ما» نافية.

٦. في «ألف»: «رسول اللّٰه».

٧. في «ب»: «الفصحاء البلغاء» بتقديم و تأخير.

٨. من هنا إلىٰ قوله بعد حوالي صفحتين: «من وليّ و لا نصير» ساقط من «ط».

٩. في «ب»: «و الشياطين».

أهلِ الذِمّةِ و مَن لا شُغْلَ له إلّا تَتبُّعُ القُرآنِ و القَدحُ فيه عن هٰذا الاعتراضِ، لَولا أنّه سَخيفٌ ضَعيفٌ لا يَتمسَّكُ به مَن له فِطنةٌ؟

[مُناقَشَةُ ما ادُّعيَ مِن انتفاءِ النَّظمِ عَن بَعضِ الآياتِ]

[أوّلاً:]

و قد بَيَّنَ عُلماءُ أهلِ التَّأويلِ الوَجهَ في تَعلُّقِ هٰذا الكلامِ[١] بَعضِه بِبَعضٍ، و ذَكروا وُجوهاً:[٢]

منها: أنَّ المُرادَ بالآيةِ أنّ قَوماً مِن قُرَيشٍ كانوا يُربّونَ الأيتامَ، فرُبَّما رَغِبَ أحَدُهم في أن يَتزوَّجَ باليَتيمةِ التي تَكونُ في حِجرِه و هو وَليُّها؛ رَغبةً في جَمالٍ أو مالٍ، أو يَطمَعُ في أن يَنكِحَها بدونِ صَداقِها، فنَهَى اللّٰهُ[٣] تعالىٰ عن نِكاحِهنَّ إلّا بَعدَ تَوفيرِ صَداقِهنَّ، فأمَرَ أن يَنكِحوا ما سِواهُنَّ مِن النِّساءِ. و فَسَّرَ[٤] هٰذه الآيَةَ قَولُه تَعالىٰ: ﴿وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّسَاءِ قُلِ اللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ فِى الكِتَابِ فِى يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾.[٥]

و منها: أنّ أحَدَهم كانَ يُسرِفُ في إنفاقِ مالِه في التَّزويجِ، فيَحمِلُه[٦] ذٰلكَ علَى الاستمدادِ مِن مالِ مَن في حِجرِه مِن اليَتامىٰ، فأنزَلَ[٧] اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا

---

١. يعني به الآية الكريمة المشار إليها آنفاً.

٢. حكى الراونديّ في فقه القرآن، ج ٢، ص ٩٥ ـ ٩٧ ستّة أقوال و راجع: الدرّ المنثور، ج ٢، ص ٤٢٨ و ما بعدها: تفسير البحر المحيط، ج ٣، ص ١٦٩ و ما بعدها.

٣. في «د»: - «اللّٰه».

٤. في «ألف»: «و نشر». و في «ب» غير واضحة. و في «د»: «و يفسّر».

٥. النساء (٤): ١٢٧.

٦. في «ب»: «فتحمله».

٧. في «ألف»: «فأنزله».

تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ﴾[1]، يُريدُ في حِفظِ مالِهم، و أشفَقتم أن تَـجوروا[2] فـي ذلك بالإنفاقِ في التَّزويجِ الذي لَيسَ فيه عَدَدٌ،[3] فانكِحوا عَدَداً[4] مَخصوصاً؛ إمّا مَثنىٰ أو ثُلاثَ أو رُباعَ؛ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، أو العدولَ إلَى الاستمتاعِ بمِلكِ اليَمينِ؛ و يَشهَدُ بذلكَ قولُه تَعالىٰ[5]: ﴿ذٰلِكَ أَدْنىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾؛ يَعني: أن لا تَجوروا و تَخرُجوا[6] عن الحَدّ الواجبِ.

و منها: أنّ قَوماً مِن العَرَبِ كانوا يُشفِقونَ ـ في حِفظِ مالِ الأيتامِ و الإنفاقِ عليهم بالعَدلِ ـ مِن خَلَلٍ يَجري منهم في ذلكَ أو زَلَلٍ؛ فأنزَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ: «إذا خِفتم مِن هٰذه الحالِ، و أَشفَقتم مِن تَجاوُزِ الواجبِ فيها، فخافوا و أَشفِقوا أيضاً مِن نِكاحِ النِّساءِ بغَيرِ عَدَدٍ محصورٍ؛ فإنَّ ذلكَ يَجري في القُبحِ و التَّحريمِ مَجرىٰ ما أَشفَقتم منه؛ فاترُكوا الأمرَينِ، و اقتَصِروا في نِكاحِ النِّساءِ علَى العَدَدِ المُباحِ».

و منها: أنَّ القَومَ كانوا رُبَّما رَغِبوا في نِكاحِ اليتامَى الذينَ يُربّو[نَـ]هُنَّ و يَلونَ عليهِنّ، فكانوا يَستَحِبّونَ الجَمعَ بَينَ النِّساءِ الكَثيرات، و يُشفِقونَ مِن نِكاحِ مَـن يَلونَ عَليهِنَّ مِن اليَتامىٰ؛ خَوفاً مِن العَجزِ عن حُقوقِهنَّ؛ فأنزَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ: «إذا[7] خِفتم أن لا تَعدِلوا في نِكاحِ اليتامىٰ و الجَمعِ بَينَ الزَّوجاتِ الكَثيراتِ، فانكِحوا عَدَداً مَخصوصاً مِن هٰؤلاءِ الأيتامِ و مِن غيرِهنَّ؛ لِتَسلَموا مِن هٰذه الخِيفَةِ». فيَكونُ

---

١. النساء (٤): ٣.
٢. في «ألف، ب، د»: «أن تزوّجوا».
٣. في «ألف»: «عدده».
٤. في جميع النسخ سوىٰ «د»: - «عدداً».
٥. في «ألف»: + «و».
٦. في «ألف»: «أن لا تجوزوا». و في «ب»: «أن لا تجوزوا و تخرجوا».
٧. في «ألف»: «فإن».

قَولُه تَعالىٰ: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ علىٰ عُمومِه في الأيتامِ و [١] غَيرِهنَّ.

ومنهم مَن جَعَلَه خاصّاً و أفرَدَ اليتامىٰ به، كأنّه تَعالىٰ قالَ: «و إن خِفتم أن لا تُقسِطوا في اليَتامىٰ فانكِحوا ما طابَ لكم مِن النِّساءِ نِساءَهُنَّ».

و كُلُّ هٰذا جائزٌ.

[ثانياً:]

فإن قيلَ: قَد ادَّعىٰ قومٌ في سُورةِ العَنكبوتِ اختلالاً في النَّظمِ و اختلافاً، فقالوا: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ حَكىٰ عن إبراهيمَ عليه السلامُ قَولَه لقَومِه: ﴿اعْبُدُوا اللّٰهَ وَ اتَّقُوهُ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ أَوْثَاناً وَ تَخْلُقُونَ إِفْكاً إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِنْدَ اللّٰهِ الرِّزْقَ وَ اعْبُدُوهُ وَ اشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٢]؛ قالوا: ثُمَّ أتىٰ عَقيبَ هٰذا الكلامِ: ﴿وَ إِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا البَلَاغُ المُبِينُ * أَوَ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللّٰهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذٰلِكَ عَلَى اللّٰهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِى الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللّٰهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللّٰهَ عَلىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَ مَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِى الأَرْضِ وَلَا فِى السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللّٰهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ [٣] * وَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللّٰهِ وَ لِقَائِهِ أُوْلٰئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِى وَ أُوْلٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٤]، ثُمَّ أتبَعَ ذلكَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَاهُ اللّٰهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِى ذٰلِكَ

---

١. في «ج»: + «من». نعم، صُحِّحَ في هامشها.

٢. العنكبوت (٢٩): ١٦ ـ ١٧.

٣. من قوله قبل حوالي صفحتين: «قلنا: و ما أشرنا» إلىٰ هنا ساقط من «ط».

٤. العنكبوت (٢٩): ١٨ ـ ٢٣.

لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[١]؛ قالوا: و[٢] هٰذا لا يَليقُ بهٰذا المَوضِعِ[٣]، و إنَّما يَليقُ بأن يَكونَ تالياً لِكلامِ إبراهيمَ عليه السلامُ[٤]؛ لأنَّه جَوابُ قَولِه و خِطابِه لأُمّتِه.[٥]

قُلنا: و هٰذا أيضاً مِن سُؤالِ المُلحِدينَ و الشاكّينَ في القُرآنِ المَوجودِ و صِحّةِ نَظمِه و استقامةِ تَأليفِه، وهو خارجٌ عن بابِ الكلامِ في نُقصانِ القُرآنِ؛ و الجوابُ عنه:

أنَّ الكلامَ الفَصيحَ في نَظمٍ و نَثرٍ قد يَخرُجُ المُتكلِّمُ به مِن قِصّةٍ إلىٰ غَيرِها و مِن حِكايةٍ إلىٰ أُخرىٰ و مِن كِنايةٍ إلىٰ مُواجَهةٍ، و قد يَعترِضُ[٦] بَينَ الكلامَينِ ما لا تَعلُّقَ له بِهما و لا يَدخُلُ في مَعناهما، و يَعُدّونَ كُلَّ ذلكَ فَصاحةً و تَصرُّفاً[٧] في البَلاغةِ و تَملُّكاً لأَزِمّةِ الكلامِ[٨]؛ يَعطِفونَه كَيفَ شاؤوا و يَقودونَه إلىٰ حَيثُ شاءوا؛ فما[٩] المانعُ مِن أن يَعترِضَ بَينَ كلامِ إبراهيمَ عليه السلامُ و بَينَ حِكايةِ قَومِه ذٰلكَ الكلامُ الذي هو مُؤكِّدٌ للمَعنىٰ و مُمهِّدٌ له و غَيرُ خارجٍ عن مَعنىٰ كلامِ إبراهيمَ عليه السلامُ؟ و هَل يَذهَبُ ذٰلكَ إلّا[١٠] علىٰ غَيرِ مُتأمِّلٍ؟

و وَجهٌ آخرُ، و هو أنّه غَيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ الكلامُ كُلُّه إلىٰ قولِه: ﴿فَمَا كَانَ

---

١. العنكبوت (٢٩): ٢٤.

٢. في «ب»: - «و».

٣. في «د»: «الوضع».

٤. في «ب»: + «و بين حكاية قومه ذلك الكلام الذي هو مؤكّد للمعنى و ممهّد له و غير خارج عن معنى كلام إبراهيم عليه السلام و من جملة خطابه لقومه»، و هو تكرارٌ لما سيأتي بعد أسطر.

٥. لم نعثر على القائلين و مأخذ قولهم.

٦. في «ب»: «يعرض».

٧. في «ب»: «و تصرّف».

٨. في «ب»: «للكلام» بدل «لأزمّة الكلام».

٩. في «ط»: «شاء و إنّما» بدل «شاءوا؛ فما».

١٠. في «ب»: «الأمر».

جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ حِكايةً عن إبراهيمَ عليه السلامُ و مِن جُملةِ خِطابِه لقَومِه؛ فلَيسَ في ذٰلكَ الكلامِ ما يُنبِئُ[١] عن أن لا يَكونَ كلاماً له و مِن جُملةِ خِطابِه لقَومِه. فعَلىٰ هٰذا الوَجهِ ما اعتَرَضَ بَينَ كلامِ إبراهيمَ عليه السلامُ و حِكايةِ جَوابِ قومِه غَريبٌ منهما و لا أجنَبيٌّ عنهما.

[ثالثاً:]

فإن قيلَ: أفلَيسَ قَد اشتَبَهَ علىٰ قومٍ قَولُه تَعالىٰ في سورةِ النساءِ: **﴿وَلَا تَهِنُوا فِى ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللّٰهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللّٰهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾**[٢]، فذَهَبوا إلىٰ أنَّ تَمامَ ذٰلك و مِمّا يَجِبُ أن يَكونَ مُتَّصِلاً به ـ لِاشتمالِه علىٰ مَعناه ـ في سورةِ آلِ عِمرانَ؛ و هو قَولُه تَعالىٰ: **﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾**؟[٣]

قُلنا: و هٰذا أيضاً في مَعنىٰ ما تَقدَّمَ، و مِن الشُّبَهِ الرَّكيكةِ و الطُّعونِ السَّخيفةِ؛ و مِن أيِّ وَجهٍ يَجِبُ أن يَكونَ ما تَماثَلَ مَعناه أو تَقارَبَ مِن آياتِ القُرآنِ في مَوضِعٍ واحدٍ، حتّىٰ تَكونَ مُتَتاليةً[٤] مُتَواليةً؟ و ما المانعُ مِن[٥] أن يُذكَرَ المَعنَى الواحدُ و يُحكىٰ في مَواضعَ مُختَلِفةٍ و سُوَرٍ مُتَغايِرةٍ؟ و هٰذه الطَّريقةُ الفاسدةُ تَقتَضي أن يَكونَ جَميعُ ما شَرَحَه اللّٰهُ تَعالىٰ و قَصَّه مِمّا جَرىٰ لموسىٰ عليه السلامُ مع فِرعَونَ و السَّحَرةِ في مَوضِعٍ واحدٍ حتّىٰ يَتلوَ[٦] بَعضُه بَعضاً،

---

١. في «ألف، ج، ط»: «ينَبُوا».

٢. النساء (٤): ١٠٤.

٣. آل عمران (٣): ١٤٠.

٤. في «ألف، ب، ط»: + «و».

٥. في «ألف»: – «من».

٦. في «ألف» غير واضحة، كأنّها «يبلغا»؛ لكن بإهمالٍ كاملٍ للنقط.

و كذلكَ ما حَكاه[١] اللّٰهُ عن إبليسَ مِن[٢] امتناعِه[٣] مِن السُّجودِ لآدَمَ عليه السلامُ؛ و قد عَلِمنا أنَّ ذلكَ مُبدَّدٌ في القُرآنِ مُردَّدٌ في سُوَرٍ مُختَلِفةٍ، و إن كانَت المَعاني واحدةً و القِصّةُ مُتَغايِرةً. و هٰذا بَلَهٌ[٤] مِن المُعوِّلِ علَيه و المُعتَقِدِ له.

[بَيانُ وَجهِ مُخالَفةِ تَرتيبِ بَعضِ آياتِ القُرآنِ لِتَرتيبِ النُّزولِ]

فإن قيلَ: فلِمَ تَقدَّمَ[٥] في هٰذا القُرآنِ المَجموعِ الناسخُ علَى المَنسوخِ، و المَكّيُّ علَى المَدَنيِّ[٦]، و التَّرتيبُ الصَّحيحُ يُخالِفُ ذٰلكَ؟

قُلنا: أمّا تَرتيبُ القُرآنِ و تَقديمُ بَعضِه علىٰ بَعضٍ، فقَد بَيَّنّا أنَّ النبيَّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه هو الذي تَوَلّاه و تَكفَّلَ به و أمَرَ بما تَقرَّرَ فيه، و أنّه كانَ يُتلىٰ علَيه[٧] صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه علىٰ تَرتيبِه هٰذا و نَظمِهِ. و لَيسَ يُنكَرُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلِمَ مِن المَصلَحةِ أن يُقدَّمَ بَعضُ الناسخِ علَى المَنسوخِ، و كذٰلكَ في المَكّيِّ و المَدَنيِّ؛ لأنَّ التَّقديمَ و التَّأخيرَ في التِّلاوةِ و الجَمعِ يَتبَعُ المَصلَحةَ، فأمَرَ النبيَّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه بتَرتيبِه علىٰ هٰذا الوَجهِ. و لَيسَ في تَقديمِ الناسخِ علَى المَنسوخِ[٨] ما يوجِبُ اشتباهَ ذلكَ الأمرِ في أنّه[٩] ناسخٌ و ذٰلكَ مَنسوخٌ؛ لأنَّ بالدَّليلِ يُعلَمُ كَونُ

---

١. في «ألف»: «حكى».
٢. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «في».
٣. في «ب»: «امتناع».
٤. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «يله».
٥. في «ب»: «يقدّم».
٦. كذا، و الصحيح: «و المدني على المكّي».
٧. في «ب»: - «عليه».
٨. من قوله: «و كذلك في المكّي و المدنيّ» إلىٰ هنا ساقط من «ب».
٩. في «د»: - «أنّه».

الناسخِ ناسخاً و المَنسوخِ مَنسوخاً، لا بتَقدُّمٍ و لا بتَأخُّرٍ.[١] و إذا جازَ أن تَـتعلَّقَ[٢] المَصلَحةُ بهٰذا التَّرتيبِ، فمَا العَجَبُ منه؟

و بَعدُ، فكَيفَ يُظَنُّ[٣] ذَهابُ الذي ذَكروه علىٰ مَن أَلَّفَ القُرآنَ إن كانَ مؤلِّفُه غيرَ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه؟ أوَ ما كانَ يَهتَدي إلىٰ تَقديمِ المَكّيِّ علَى المَدَنيِّ و هو يَعلَمُ أنّه قَبلَه في الزَّمانِ، و المَنسوخِ علَى الناسخِ و هو يَعلَمُ أنّه قَبلَه[٤] و مُتقدِّمٌ له؟ و أيُّ فائدةٍ له في التَّعَرُّضِ للمَذَمّةِ و العَيبِ في تَرتيبٍ لا يَخفىٰ عليه وَجهُ الصَّوابِ فيه لَولا أنَّ الأمرَ علىٰ ما ذَكرناه؟

[تَأويلُ بَعضِ ما رُوِيَ مِن وُجودِ زِياداتٍ في القُرآنِ]

فأمّا ما يُروىٰ[٥] عن ابنِ مسعودٍ رَحمةُ اللّٰهِ عليه من أنّه كانَ يَقرأُ: «و كَفَى اللّٰهُ المؤمنينَ القِتالَ بعَليٍّ»[٦]، فإنّه ـ إن صَحَّ ـ يَجوزُ أن يَكونَ مَحمولاً علىٰ أنّـه كـانَ يَتلفَّظُ بذلكَ في خِلالِ تِلاوتِه مِن تِلقاءِ نَفسِه علىٰ سَبيلِ التَّأويلِ و التَّفسيرِ، و لَم يَقُلْ ذلكَ علىٰ أنّه قُرآنٌ مُنزَلٌ.

فأمّا ما رُوِيَ مِن طُرُقِ أهلِ البيتِ عليهم السلامُ مِن قولِهم: «لَو قُرِئَ القُرآنُ كَما أُنزِلَ، لَأَلفَيتمونا[٧] فيه مُسمَّينَ، كَما سُمّيَ مَن[٨] كانَ قَبلَنا»،[٩] و في رِوايـةٍ أُخـرىٰ: «لَو قُرِئَ القُرآنُ كَما أُنزِلَ، لَوُجِدَ فيه أسماءُ سَبعينَ رَجُلاً مِـن قُـرَيشَ مَـلعونينَ

---

١. في «ألف، ج، ط»: «لا يتقدّم و لا يتأخّر».
٢. في «ب»: «أن يتعلّق».
٣. في «ب»: «نظنّ».
٤. من قوله: «في الزمان» إلىٰ هنا ساقط من «ب».
٥. في «ج»: «روي».
٦. راجع: إكمال الكمال، ج ٧، ص ٦٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٦٠؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٨٠، الرقم ٤١٤٩؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٧ ـ ١٠، ح ٦٢٩ ـ ٦٣٢؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٨٤؛ الدرّ المنثور، ج ٦، ص ٥٩٠.
٧. في «ألف، ب»: «لألقيتمونا».
٨. في «ب»: ـ «مَن».
٩. تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٣، ح ٤؛ المسائل السرويّة، ص ٧٩.

بأسمائهم و أسماءِ آبائهم و أسماءِ أُمَّهاتِهم»،[١] و في روايةٍ أُخرىٰ: «أما ـ وَ اللّٰهِ ـ لَو قُرِئَ القُرآنُ كَما أُنزِلَ[٢]، لَما اختَلَفوا[٣] فيه اثنانِ»[٤]؛ فمعنىٰ ذلكَ أنّه لَو فُهِمَ مُرادُ اللّٰهِ تَعالىٰ به و ما قَصَدَه بإنزالِه، لَكانَ كَذا و كَذا ممّا ذُكِرَ[٥]؛ و قد يَقولُ أحَدُنا فيمَن لا يَعرِفُ تَأويلَ القُرآنِ و لا يَهتَدي إلىٰ أغراضِه: «أنتَ ما قَرأتَ[٦] القُرآنَ و لا تَلَوتَه»، و إن كانَ أحذَقَ[٧] الناسِ بتِلاوتِه؛ و لهٰذا لَم يُسَمِّ أحَدٌ حُفّاظَ القُرآنِ مـعَ الجَـهلِ بمَعانيهِ بأنّهم «أهلُ القُرآنِ»، و جَعَلوا المُستَحِقَّ لهٰذه السِّمةِ مَـن يَـعرِفُ تَأويـلَه و فائدتَه. و لا شَكَّ في أنَّ المَعرِفةَ بتَأويلِ القُرآنِ علىٰ حَقيقتِه و مَعرِفةَ المُرادِ به بعَينِه يُزيلُ[٨] الخِلافَ و يَقطَعُ التنازُعَ و يُعرَفُ مِنه مُستَحِقُّ المَدحِ مِن مُستَحِقِّ الذَّمِّ و أعداءُ الدِّينِ مِن أَوليائه، و إن لَم يَكُن ذٰلكَ صَريحاً[٩]؛ فإنَّ مَن أرادَ شَيئاً بخِطابِه و عَزاه و نَحاه بكلامِه، فكأنّه صَرَّحَ به و سَمّاه و عَيَّنَه.

[مناقَشَةُ الاستدلالِ علىٰ تَحريفِ القُرآنِ بِمُشابَهَةِ اليَهودِ و النَّصارىٰ]

فإن قيلَ: فما قَولُكم فيما رُويَ عنه عليه السلامُ مِن قولِه لأصحابِه: «لَتَسلُكُنَّ سَنَنَ[١٠] الذينَ مِن قَبلِكم حَذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ و القُذّةِ بالقُذّةِ، حتّىٰ لَو أنّ أحَدَهم دَخَلَ جُحرَ[١١] ضَبٍّ لَدَخَلتُموه»، قيلَ: يا رسولَ اللّٰهِ، اليَهودَ و النَّصارىٰ؟ قالَ: «فمَن إذَن؟»[١٢]

---

١. الغيبة للنعماني، ص ٣١٨، ح ٥.

٢. في «ألف»: «نزل».

٣. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «لَما اختلَفَ».

٤. تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤٥١.

٥. في «ألف»: «ذكره».

٦. في «ج»: «ما قرئ».

٧. في «ج»: «حذق».

٨. كذا، و الأنسب: «تزيل» و هكذا فيما بعده.

٩. في «د»: - «صريحاً».

١٠. في «د»: «سير».

١١. في «ب، د، ط»: «حجر». و الجُحر: حُفرةٌ تأوي إليها الهوامُّ و صغار الحيوان. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١١٧ (جحر).

١٢. قد ورد هذا الحديث في مصادر الإمامية و العامّة بألفاظ مختلفة، و إليك بأقربها إلى المتن ⇔

و قَد ثَبَتَ أنَّ اليَهودَ و النَّصارىٰ[1] حَرَّفوا الكُتُبَ المُنزَلَةَ إليهم و بَدَّلوها و نَقَصوا منها؛ فيَجِبُ أن يَكونَ أُمَّتُنا بِشَهادَةِ النبيِّ عليه السلامُ علىٰ هذه الصِّفةِ.

قلنا: إذا بُلِغ في الاستدلالِ علىٰ نُقصانِ القُرآنِ إلىٰ هذه الغايةِ فهو الإفلاسُ المَحضُ. و أوّلُ ما في هذا الخَبرِ أنّه خَبرُ واحدٍ، لا يوجِبُ عِلماً، و لا يَقطَعُ عُذراً. و لَو كانَ مُتضَمِّناً للتَّصريحِ بِنُقصانِ القُرآنِ، لَما وَقَعَ التفاتٌ إليه و لا تعويلٌ عليه؛ لِمُنافاتِه للأدِلّةِ القاطعةِ، فكَيفَ و لا تصريحَ فيما ادُّعيَ؟! و ذلكَ أنّا قد عَلِمنا أنّ هذا لَيسَ بخِطابٍ لِجَميع الصَّحابةِ؛ و كَيفَ يَكونُ عامّاً فيهم، و نَحنُ نَعلَمُ أنَّ الكثيرَ

⇔ لفظاً: الفقيه، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٦٠٩؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١، ح ١؛ كمال الدين، ج ٢، ص ٥٣٠، ص ٥٧٦؛ اعتقادات الإماميّة، ص ٦٢؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١٢؛ الأمالي للمفيد، ص ١٣٥، المجلس ١٦؛ الإفصاح في الإمامة، ص ٥٠؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٥٩٩، ح ٤؛ الأصول الستّة عشر، ص ٣٥٢؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ٤١٣؛ قرب الإسناد، ص ٣٨١؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤، ح ٦٨؛ الأمالي للطوسي، ص ٢٦٦، المجلس ١٠، ح ٣٠؛ إعلام الورى، ص ٤٧٦؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٣٠٠؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٨٦ و ص ١١١؛ كفاية الأثر، ص ١٥. المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٢١٩، ح ٤٤٥؛ و ج ٢، ص ٣٤٢، ح ٣٢١٨؛ و ج ٤، ص ٥١٦، ح ٨٤٤٨؛ المعجم الكبير، ج ٧، ص ٢٨١، ح ٧١٤٠؛ و ج ١٠، ص ٣٩، ح ٩٨٨٢؛ و ج ١٧، ص ١٣، ح ٣؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ١٢٥، ح ١٧١٧٥؛ مسند ابن الجعد، ج ١، ص ٤٩١، ح ٣٤٢٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١٥، ص ١٠٢، ح ٣٨٥٣١ ـ ٣٨٥٣٣؛ المصنّف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٦٩، ح ٢٠٧٦٥؛ أُسد الغابة، ج ١، ص ٥٠٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٢٨٦ (و قد وصفها ابن أبي الحديد بأنّها جاءت في المسانيد الصحيحة).

١. من هنا إلىٰ قوله بعد حوالَي صفحتَين: «إمّا في حال واحدة» ساقط من جميع النسخ سوىٰ «د». ثمّ إنّ هنا زيادة في جميع النسخ، و هي قطعة من المسائل التبّانيّات و لا ربط لها بالطرابلسيّات. تبدأ هذه الزيادة من قوله: «خطابه عزّ و جلّ وقف على الدليل الدالّ على إضافته إليه...» إلىٰ قوله: «بل أكثر هذه الأخبار متواتر موجب للعلم». راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١ (جواب المسائل التبّانيات)، ص ٢٠ ـ ٢٦.

مِنهم بخِلافِ هذه الصِّفاتِ المَذمومةِ؟! و إذا لَم يَعُمَّ الجَميعَ و ظاهِرُه العُمومُ، جازَ أن لا يَعُمَّ جَميعَ أفعالِ الأُمَمِ الباقيةِ؛ فإنّ خُصوصَ الأفعالِ كَخُصوصِ الفاعلينَ.

و أيضاً فإنّا عالِمونَ بأنَّ اليَهودَ عَبَدوا العِجلَ في زَمَنِ موسىٰ عليه السلامُ، و قالتِ النَّصارىٰ بالتَّثليثِ، و نَفَت اليَهودُ نَسخَ الشَّرائعِ، و أجمَعَ اليَهودُ و النَّصارىٰ معاً علىٰ قَتلِ عيسىٰ عليه السلامُ و صَلبِه، و هُم في ذلك كاذبونَ مُبطِلونَ.

و قد عَلِمنا أنَّ أُمّتَنا ما ساوَت اليَهودَ و النَّصارىٰ فيما عَلِمناه، و لا بعضهم ضاهاهم في شَيءٍ مِمّا ذَكرناه؛ فقَد تَخصَّصَ قَولُه عليه السلامُ: «لَتَسلُكُنَّ سَنَنَ الذينَ مِن قَبلِكم»، و إذَن جازَ أن لا يُساووهم في تَحريفِ القُرآنِ و تَبديلِه.

و بَعدُ، فالصَّحيحُ أنّه لا صيغةَ للعُمومِ في اللُّغةِ تَقتَضي بنَفسِ الوَضعِ الاستغراقَ، و إنّما يُعلَمُ الاستغراقُ بقَرينةٍ و دَلالةٍ كَما يُعلَمُ التَّخصيصُ؛[1] و اللَّفظُ مُشتَرَكٌ مُحتَمِلٌ.

علىٰ أنّه لَو سَلَّمنا أنّ هذا اللَّفظَ موضوعٌ للاستغراقِ بنَفسِه ـ علىٰ غايةِ ما يَقتَرِحونَ ـ لَجازَ أن نَخُصَّه بالدلالةِ القاطعةِ، و قد بَيَّنّا في صَدرِ كلامِنا مِن الأدِلّةِ علىٰ أنَّ القُرآنَ غيرُ مَنقوصٍ ما يَقتَضي تَخصيصَ كُلِّ عامٍّ و تَركَ كُلِّ ظاهرٍ.

[مُناقَشَةُ الاستدلالِ علىٰ تَضادّ ألفاظِ القُرآنِ باختلافِ القِراءاتِ]

فإن قيلَ: فما قَولُكم في القِراءاتِ المختَلِفةِ و الحُروفِ المُتَبايِنَةِ التي قَرأَ بِها القُرّاءُ و مَعاني أكثَرِها مُتَضادّةٌ و مُختَلِفةٌ؟ أ تَذهَبونَ إلىٰ أنّ القُرآنَ نَزَلَ ببعضِها؟ فيَجِبُ علىٰ هذا أن لا يُقرأَ بسائِرِها؛ بَل بما تَعيَّنَ نُزولُ القُرآنِ به. و إن قُلتم: إنَّ القُرآنَ نَزَلَ بالجَميعِ، فكَيفَ يَكونُ ذلكَ مع التَّضادِّ و الاختلافِ و زِيادةِ الحُروفِ

---

١. الذريعة، ج ١، ص ٢٠١؛ الذخيرة، ص ٥١٠.

و نُقصانِها و الاختلافِ في الإعرابِ و تَبايُنِه؟

قُلنا: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلِمَ مِن مَصلَحةِ المُكلَّفينَ أن يَدرُسوا القُرآنَ و يَقرَؤوه علىٰ هذه القِراءاتِ المُختَلِفةِ، و أنَّ المَصلَحةَ في كُلِّ ذلكَ مُتَساويةٌ؛ فَجَعَلَهم مُخَيَّرينَ فيما المَصلَحةُ فيه مُتَّفِقةٌ، فأباحَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه أُمّتَه هذه القِراءاتِ المُختَلِفة، و أنّ المَصلَحةَ لهذا الوَجهِ.

وَ لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ جَبرَئيلُ عليه السلامُ إنّما هَبَطَ و أدّىٰ ما يُوافِقُ بَعضَ هذه الحروفِ، ثُمّ خيَّرَ فيما عَداه؛ فكأنّه أدّىٰ إلَى النبيِّ قَولَه تَعالىٰ: ﴿**يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا إذا ضَرَبْتُمْ فى سَبيلِ اللّٰهِ فَتَبَيَّنُوا**﴾[1]، فيؤَدّيهِ بالنونِ، ثُمَّ يَقولُ للنبيّ صَلّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «و مَن شاءَ أن يَقرأَ: «فتَثبَّتوا» فذلك له»، و كذلكَ في سائرِ الحُروفِ المُختَلِفةِ.

فإن قيل: إذا كان اللّٰهُ تَعالىٰ المُتَكلِّمَ بالقُرآنِ، فلا بُدَّ عندَ افتتاح إحداثِه مِن أن يَكونَ تَكَلَّمَ به علىٰ بَعضِ هذه الحُروفِ و القِراءاتِ المُختَلِفةِ؛ لأنَّ الجَمعَ بَينَ الكُلِّ مُحالٌ في لفظٍ واحدٍ. و إذا كانَ مُنزَلاً علىٰ بَعضِ هذه الوُجوهِ و الحُروفِ، فيَجِبُ فيمن تَلاه علىٰ غيرِ ذلكَ الوَجهِ و بغَيرِ ذلكَ الحَرفِ أن لا يَكونَ حاكياً لكلامِ اللّٰهِ تَعالىٰ، و لا مُؤدّياً للَفظِه؛ و في هذا ما تَعلَمونَ.

قُلنا: الواجبُ أن يُقالَ في هذا البابِ أنّه تَعالىٰ إذا كانَ قد أباحَنا القِراءاتِ المُختَلِفةَ و الحُروفَ المُتَباينةَ، و ثَبَتَ أيضاً أنّ كلَّ قارئٍ بحَرفٍ من هذا حاكٍ لكَلامِ اللّٰهِ تَعالىٰ و مُؤدٍّ للَفظِه، فلا بُدَّ مِن أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ في ابتداءِ إحداثِه لهذا القُرآنِ قَد تَكلَّمَ به ـ إمّا في حالٍ واحدةٍ[2] أو أحوالٍ مُتَغايِرةٍ ـ علىٰ هذه الوُجوهِ كُلِّها

---

١. النساء (٤): ٩٤.

٢. من قوله قبل حوالي صفحتين: «حرّفوا الكتب المنزلة إليهم» إلىٰ هنا ساقط من جميع النسخ سوىٰ «د».

و[١] الحُروفِ، حتّىٰ يَتِمَّ القَولُ معَ إباحتِه تَعالَى القِراءةَ بأيِّ شَيءٍ شِئناه مِن هٰذه الحُروفِ، بأن يَكونَ القارئُ بكُلٍّ واحدٍ منها حاكياً لكلامِه و مُؤدّياً لمِثلِ لَفظِه؛ و إلّا فلا يَجوزُ أن يَكونَ مَن قرأَ: «فتَبيَّنوا» بالنونِ حاكياً لكلامِ[٢] مَن قالَ: «فتَثبَّتوا» بالتاءِ.

و لَيسَ هٰذا بمُنكَرٍ؛ فإنّ أبا هاشم[٣] كانَ يَذهَبُ إلىٰ أنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَمّا قالَ: ﴿وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٤] و دَلَّ الدَّليلُ عندَ أبي هاشمٍ علىٰ أنَّ المُجتَهِدَ إذا أدّاه اجتهادُه إلىٰ أنَّ المُرادَ بلَفظةِ «القُرءِ»[٥] الطُّهرُ، فمُرادُ اللّٰهِ تَعالىٰ في تَكليفِه بهٰذه اللَّفظةِ مَرّتَينِ: مَرّةً أرادَ بها الطُّهرَ، و مَرّةً أرادَ بها الحَيضَ؛ لأنّ مِن مَذهبِه أنَّ [اللَّفظَ] الواحدَ لا يَجوزُ أن يُرادَ به المَعانيَ المُختَلِفةَ في وَقتٍ واحدٍ.

و قَد بَيَّنّا ـ فيما أَملَيناه مِن الكلامِ في أُصولِ الفقهِ أنَّ الصَّحيحَ غيرُ هٰذا، و أنّه غيرُ مُمتَنِعٍ أن يُريدَ المُتكلِّمُ باللَّفظةِ الواحدةِ المَعانيَ المُختَلِفةَ[٦]، و لَيسَ يَحتاجُ إلىٰ أن يُردِّدَ اللَّفظَ[٧] بها حتّىٰ يُريدَ المَعانيَ[٨] المُختَلِفةَ في الأوقاتِ المُتغايِرةِ.

و إنَّما أَورَدنا ما ذَكرناه[٩] حتّىٰ لا يُستَبعَدَ و يُستَنكَرَ ما قُلناه مِن «أنّه تَعالىٰ يَجِبُ أن يَتكلَّمَ في ابتداءِ إحداثِ القُرآنِ علىٰ جَميعِ الحُروفِ و القِراءاتِ المُختَلِفةِ»،

---

١. في «ج»: «أو». ٢. في «ب، ط»: «لكلامه».

٣. أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي، من كبار المعتزلة هو و أبوه. ولد سنة ٢٤٧ هببغداد، و مات بها سنة ٣٢١ هـ، له آراء لم يسبقه إليها أحد، و تبعته فرقة «البهشيميّة»، و هذه نسبة إلى كنيته أبي هاشم. له مصنّفات، منها: الجامع الكبير، و الشامل، و تذكرة العلماء، و العدّة. راجع: تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥٥، الرقم ٥٧٣٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦١٧، الرقم ٥٠٦١. ٤. البقرة (٢): ٢٢٨.

٥. في «أ»: «القرؤ». و في «ج» «القروء». و في «ط»: «القرو».

٦. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٠٠. ٧. في «ب»: «اللفظة».

٨. في «د»: - «المعاني».

٩. من كلام أبي هاشم.

فذلكَ غيرُ مُنكَرٍ، و قد قالَ العُلماءُ بمِثلِه فيما حَكَيناه.

[مُناقَشَةُ الاستدلالِ بآيةِ: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر...﴾ علىٰ نَفيِ نُقصانِ القُرآنِ]

فأمّا تَعلُّقُ مَن نَفى النُّقصانَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، فلَيسَ بكافٍ و لا شافٍ؛ لأنّه لَفظٌ مُجمَلٌ، و لقائلٍ أن يَقولَ: إنّه مَحفوظٌ عنِ القَدحِ فيه[2] بِما يَثلِمُ حُجّتَه و يوهِنُ دَلالتَه. و إذا سُلِّمَ أنَّ الحِفظَ المُرادُ به هو المَنعُ مِن الإضاعةِ، جازَ أن يَقولوا: إنّه مَحفوظٌ عندَ إمامِ الزَّمانِ، فلَم يَتطرَّقْ علَيه الضَّياعُ.

و لَو قيلَ للمُتعلِّقِ بذٰلكَ: أ[3]لَيسَ يُمكِنُ بَعضَ المُلحِدينَ أن يُمزِّقَ[4] المُصحَفَ و يُحرِّقَه[5]؟ فإذا اعتَرَفَ بذلكَ قيلَ له: فألّا[6] كانَ مَحفوظاً علىٰ ظاهرِ الآيةِ مِن هٰذا الفِعلِ؟

فإذا قالَ: لأنّ هذا الفِعلَ[7] لا يَقتَضي إضاعةَ القُرآنِ؛ لأنّه مَوجودٌ في صُدورِ الرِّجالِ و في بُطونِ غيرِ ما حُرِّقَ مِن المُصحَفِ.

قيلَ له: و كَذا ما نُقِصَ مِن القُرآنِ مَوجودٌ عندَ الإمامِ و شيعتِه و بَينَ ثِقاتِه، فلَم تَتِمَّ[8] الإضاعةُ علىٰ كُلِّ حالٍ.

و هٰذا بَيِّنٌ لِمَن تأمَّلَ.

---

١. الحجر (١٥): ٩.

٢. في «ألف»: - «فيه».

٣. في «د»: - «أ».

٤. في «ألف، ب»: «أن يحرق». و في «د»: «أن يخترق». و في «ط»: «أن يحترق».

٥. في «ألف»: «و يُخرقه».

٦. في «ب»: «و ألّا».

٧. في «ج»: - «فإذا قال: لأنّ هذا الفعل».

٨. في «ألف، ب»: «فلم يتمّ».

المسألةُ الحاديةَ عَشَرَ[1]

[تَأويلُ خَبرِ: «لوِ اطَّلَعَ أبوذَرٍّ علىٰ ما في قَلبِ سَلمانَ لَقَتَلَه»]

ما القَولُ[2] في الخَبرِ المَنسوبِ إلَى الصادقِ عليه السلامُ مِن أنّه قالَ: «لقَد آخىٰ رسولُ اللّٰهِ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه بَينَ سَلمانَ و أبي ذَرٍّ، و لَو اطَّلَعَ أبو ذَرٍّ علىٰ[3] ما في قَلبِ سَلمانَ لَقَتَلَه»؟[4] و كَيفَ يَجوزُ أن يؤاخيَ النبيُّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه بَينَ رجُلَينِ يَستَحِلُّ أحَدُهما لَو[5] اطَّلَع علىٰ ما في قَلبِ الآخَرِ دمَه؟

و ما القَولُ فيمَن يَتأوَّلُ[6] هٰذا القَولَ ـ و هو قَولُه[7]: «قَتَلَه» ـ علىٰ[8] أنّ الهاءَ[9] راجعةٌ علىٰ[10] «ما في قَلبِه» و أرادَ: «لَقَتَلَه عِلماً»؟ و هَل ذٰلكَ تَأويلٌ جائزٌ[11] أم لا؟

و ما القَولُ أيضاً فيمن تأوَّلَه علىٰ غيرِ هٰذا الوَجهِ فقالَ: إنّ مَعنىٰ قَولِه: «لَقَتَلَه»

---

١. في «ب»: «عشرة».

٢. هذه المسألة مذكورة أيضاً في تكملة الأمالي. راجع: الأمالي، ج ٢، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

٣. في «د»: – «علىٰ».

٤. الكافي، ج ١، ص ٤٠١، ح ٢؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٥، ح ٢١؛ رجال الكشّي، ص ١٧، ح ٤٠.

٥. في تكملة الأمالي: «إذا».

٦. في تكملة الأمالي: «تأوّل».

٧. في تكملة الأمالي: – «قوله».

٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: – «علىٰ».

٩. في «ألف»: «الشأن». و في «ج»: «النّا». و في «ط»: «التا».

١٠. في «ألف»: «إلىٰ».

١١. في «ج»: «جاز».

أي أَكَدَّ[١] فِكرَه و خاطِرَه كَدّاً يُجهِدُه[٢]، و أنّه عَبَّرَ بالقَتلِ هاهُنا علىٰ سَبيلِ المُبالَغةِ في التَّعبيرِ[٣] عن شِدّةِ[٤] المَشقّةِ، كما يَقولُ القائلُ: «قَتَلَني انتظارُ فُلانٍ»، و[٥] «مُتُّ إلىٰ أن آتيكَ[٦] و إلىٰ أن تَخلَّصتُ مِن الشِّدّةِ التي كنتُ فيها عِدّةَ دَفَعاتٍ»، و هو يُريدُ الإخبارَ عن شِدّةِ الكُلفةِ و المَشقّةِ و المُبالَغةَ في وَصفِهما[٧].

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

إنّ هٰذا الخَبرَ إذا كانَ مِن أخبارِ الآحادِ التي لا توجِبُ عِلماً و لا تُثلِجُ صَدراً، و كانَ له ظاهرٌ يُنافي المَعلومَ المَقطوعَ به، تأوَّلنا ظاهرَه علىٰ ما يُطابِقُ الحَقَّ و يُوافِقُه إن كانَ ذلكَ مُتسهِّلاً؛[٨] و إلّا فالواجبُ اطِّراحُه و إبطالُه.

و إذا كانَ مِن المَعلومِ ـ الذي لا يَختَلُّ[٩] ـ سَلامةُ سَريرةِ كُلِّ واحدٍ منهما[١٠]، و أنّهما ما كانا مِن المُدخَلينَ[١١] و لا المُنافِقينَ، فلا يَجوزُ معَ هٰذا المَعلومِ أن يُعتَقَدَ أنَّ الرسولَ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه كانَ[١٢] يَشهَدُ بأنّ كُلَّ واحدٍ مِنهما لَو اطَّلَعَ علىٰ ما في قَلبِ صاحبِه لَقَتَلَه علىٰ سَبيلِ الاِستحلالِ لدَمِه، و يُعلَمُ أنّه إن كانَ قالَ ذلكَ فلَه تَأويلٌ غيرُ هٰذا الظاهرِ الذي لا يَليقُ بِهما.

---

١. في تكملة الأمالي: «لكدَّ».
٢. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «بجدّه».
٣. في تكملة الأمالي: «تعبيره».
٤. في تكملة الأمالي: +«المبالغة و».
٥. في «ج» الواو مشطوبٌ عليها.
٦. في تكملة الأمالي: «رأيتك».
٧. في «ألف» و تكملة الأمالي: «وصفها».
٨. في «ألف، ب، ط»: «مستهلاً». و في تكملة الأمالي: «سهلاً».
٩. في «ب»: «لا يحتمل غيره». و في تكملة الأمالي: «لا يحيل».
١٠. في تكملة الأمالي: «من سلمان و أبي ذرّ، و نقاء صدر كلّ واحد منهما لصاحبه» بدل «منهما».
١١. أي: ممّن ساءت دخيلتهم. و في تكملة الأمالي: «المدغِلين في الدين».
١٢. في تكملة الأمالي: – «كان».

و مِن أجوَدِ ما قيلَ في تَأويلِه: أنّ الهاءَ في قولِه: «لَقَتَلَه» راجعةٌ علَى المُطَّلِعِ، لا[١] المُطَّلَعِ عليه؛ فكأنّه[٢] أرادَ: إذا[٣] اطَّلَعَ علىٰ[٤] ما في[٥] قَلبِه، و عَلِمَ مُوافَقَةَ باطنِه لظاهرِه و شِدّةَ إخـلاصِه له،[٦] اشـتَدَّ ضَـنُّه[٧] بـه و مَـحبّتُه له[٨] و تَـمسُّكُه بـمَودّتِه و نُصرتِه، و قَتَلَه[٩] ذٰلكَ الضَّنُّ و الوُدُّ[١٠]، بمعنىٰ أنّه «كادَ[١١] يَقتُلُه»، كما يَـقولونَ فيمَن[١٢] يَهوىٰ غيرَه و يَشتَدُّ مَحبّتُه له[١٣]:[١٤] «إنّه قَد قَتَلَه حُبُّه»، و «أتلَفَ نفسَه»، و ما جَرىٰ مَجرىٰ هٰذا مِن الألفاظِ. و يَكونُ فائدةُ هٰذا الخَبرِ حُسنَ الثَّناءِ مِن النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه علَى[١٥] الرجُلَينِ، و أنّه آخىٰ بَينَهما و باطنُهما كـظاهرِهما، و سِرُّهما في النَّقاءِ و الصَّفاءِ كعَلانيَتِهما، حتّىٰ لَو أنّ أحَدَهما[١٦] اطَّلَعَ علىٰ[١٧] ما في قَلبِ الآخَرِ لَأُعجِبَ به و كادَ[١٨] يَقتُلُه مَحبّةً له و صَبابةً[١٩].

---

١. في تكملة الأمالي: + «إلىٰ».
٢. في «ألف»: «فكأن». و في تكملة الأمالي: «كأنّه».
٣. في تكملة الأمالي: «أنّه إذا» بدل «فكأنّه أراد إذا».
٤. في «ألف، ط»: - «على».
٥. في «د»: - «في».
٦. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «له».
٧. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: «ظنّه».
٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «له».
٩. في «ج» و تكملة الأمالي: «فقتله».
١٠. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ عدا «ج»: «ذلك الضربُ من الودّ». و في «ج»: «ذلك الضروب الودّ».
١١. في «ألف، ب»: «كان».
١٢. في تكملة الأمالي: «فلان» بدل «فيمن».
١٣. في «ب»: - «له».
١٤. في تكملة الأمالي: + «حتّىٰ».
١٥. في «د»: «من».
١٦. في «ج»: «أطلعهما».
١٧. في «ط»: - «علىٰ».
١٨. هكذا في تكملة الأمالي. و في جميع النسخ: - «كان».
١٩. في تكملة الأمالي: «ضَنّاً به» بدل «صَبابة».

و هٰذا أشبَهُ بمَنزلةِ الرجُلَين في نُفوسِهما و عِند النبيِّ عليه السلامُ و أليَقُ بأن يَكونَ مَدحاً و تَقريظاً.[١] و ذٰلكَ الوَجهُ الآخَرُ[٢] يَقتَضي غايةَ الذَّمِّ و نِهايةَ الوَصفِ بالنِّفاقِ و سُوءِ الدَّخيلةِ؛ لأنَّ مَن يَظهَرُ جَميلاً و لَو اطَّلعَ [شَخصٌ] علىٰ باطنِه لَاستَحلَّ دمَه فقَتَلَه[٣] هو مَعنَى المُداهِنِ المُنافِقِ.[٤]

فأمّا تَأويلُ هٰذه اللَّفظةِ و حَملُها علَى العِلمِ، فغَيرُ مَرضيٍّ؛ لأنَّ المُطَّلِعَ علىٰ ما في قَلبِ غيرِه لا يَكونُ إلّا عالِماً بما اطَّلَعَ عليه، فأيُّ[٥] مَعنىً للَفظةِ «قَتَلَه» في هٰذا المَوضِعِ؟ و هَل ذلكَ إلّا تَكريرٌ ما[٦] لا فائدةَ فيه؟

فأمّا حَملُه علىٰ أنّه كَدَّ خاطِرَه و قَسَمَ فِكرَه فكادَ يَقتُلُه، فالمَسألةُ مَعه[٧] قائمةٌ، و لَم يَكُن[٨] مَثَلُ كُلِّ واحدٍ مِن هٰذَينِ الرجُلَينِ: «مَتَى اطَّلَعَ علىٰ قَلبِ صاحبِه كَدَّ خاطِرَه و أتعَبَ قَلبَه، حتّىٰ كادَ يَقتُلُه» لَولا أنّه يَطَّلِعُ علىٰ سوءٍ و مكروهٍ[٩]؛ و هٰذا هو النِّفاقُ بعَينِه[١٠]، الذي نُنزِّهُ[١١] الرجُلَينِ عنه، و لا يَليقُ بِهما، و لا بالنبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه أن يَصِفَهما به.

١. في «ألف، د، ط»: «تفريضاً». و في «ب»: «تعريضاً».
٢. و هو الوجه الأوّل المذكور في السؤال.
٣. في «ب» و تكملة الأمالي: –«فقتله».
٤. في «ألف، ب، ط»: –«المنافق». و في تكملة الأمالي: «هو عين المنافق المداهن».
٥. في تكملة الأمالي: «و أيّ».
٦. في تكملة الأمالي: «و ممّا».
٧. في تكملة الأمالي: «فممّا المسألة عنه» بدل «فالمسألة معه».
٨. في تكملة الأمالي: «يكون».
٩. في تكملة الأمالي: «و مكر».
١٠. في تكملة الأمالي: –«بعينه».
١١. في «ألف»: «تنزّه».

المسألةُ الثانيةَ عَشَرَ[١]

[حَقيقةُ الإنسانِ]

إن قيلَ: ما حَقيقةُ الإنسانِ؟ و هَل هو جُملةُ الجِسمِ الظاهرِ، أم بَعضُه، أم شَيءٌ غيرُه؟ فإن كانَ غيرَه فما هو؟ و إن كانَ هو الجِسمَ، فكَيفَ يَجوزُ الزيادةُ فيه و النُّقصانُ منه ـ معَ تَعلُّقِ التَّكليفِ عليه ـ مِن سِمَنٍ و هُزالٍ[٢]، و قَطعِ عُضوٍ منه في حالِ إيمانٍ و كفرٍ، و مِن قَطعِه في كفرِه و انتقالِه إلَى الإيمانِ؟ و كَيفَ يَكونُ حُكمُه في البَعثِ؟ و ما وَجهُ العَدلِ[٣] فيما يَلزَمُه مِن ذلكَ؟

الجوابُ ـ و باللهِ التَّوفيقُ ـ:

إنّ الكلامَ في هٰذه المَسألةِ يَتعلَّقُ بمَعنىً و عِبارةٍ.

فأمّا الكلامُ في المَعنىٰ، فهو أن نُبيِّنَ[٤] مَن الحَيُّ الفَعّالُ؟ و هَل هو[٥] هٰذه الجُملةُ، أو شَيءٌ فيها، أو شَيءٌ منها[٦]، أو خارجٌ عنها؟ و هو المُهِمُّ في هٰذه المَسألةِ.

---

١. في «ب»: «عشرة».

٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «و هزل».

٣. في «ألف»: «العلل».

٤. في «ب»: «أن يبيّن».

٥. في «ب»: – «هو».

٦. في «ب»: – «أو شيء منها».

و الكلامُ في العِبارةِ أن نُبيِّنَ[١] مَعنىٰ هٰذه اللَّفظةِ في اللُّغةِ العَربيّةِ، و علىٰ أيِّ شَيءٍ وَضَعوها؟ و في أيِّ شَيءٍ يَستَعمِلونَها؟

[الأدِلّةُ الّتي أُقيمَت لإثباتِ أنّ الإنسانَ هو هذهِ الجُملة المُشاهَدَة]

[الدّليلُ الأوّلُ]

و قد دَلَّ الشُّيوخُ علىٰ أنّ «الحَيَّ الفَعّالَ» هو هٰذه الجُملةُ المُدرَكةُ المُشاهَدةُ دونَ غيرِها؛ بِأن قالوا: قَد ثَبَتَ أنّ أحَدَنا يَجِدُ نَفسَه مُريداً و قاصداً و مُدرِكاً و مُعتَقِداً ضَرورةً؛ و لا يَجوزُ أن يُعلَمَ أحوالُ الذاتِ ضَرورةً و الذاتُ مَعلومةٌ بالاستدلالِ، كَما لا يَجوزُ أن يَعلَمَ أحوالَ غيرِه مَن لا يَعلَمُ الذاتَ؛ فلَو كانَ الإنسانُ شَيئاً غيرَ هٰذه الجُملةِ ـ كائناً ما كانَ ـ لَكانَ طَريقُ العِلمِ به الاستدلالَ، لا الضَّرورةَ؛ و هٰذا يَقتَضي عِلمَنا بأحوالِه [استِدلالاً، لا] ضَرورةً.

و هذا أشَفُّ ما استَدَلّوا به، و هو مَع ذٰلك مَطعونٌ علَيه مَقدوحٌ فيه بما نَذكُرُه، و هو أن نَقولَ: إنّ عِلمَ الإنسانِ بنَفسِه علىٰ سَبيلِ الجُملةِ ضَرورةٌ، و[٢] إنّما يَحتاجُ في العِلمِ بالتَّفصيلِ إلىٰ ضَربٍ مِن الاستِدلالِ؛ و إذا كانَ الأمرُ علىٰ هٰذا، فقَد صارَ عِلمُه بذاتِه و صِفاتِه مَعلوماً مِن طَريقِ الضَّرورةِ.

و لَيسَ لَه أن يَقولَ: يَجِبُ أن يَعلَمَ ذاتَه ضَرورةً علىٰ سَبيلِ التَّفصيلِ كَما عَلِمَ أحوالَه ضَرورةً[٣] علىٰ سَبيلِ التَّفصيلِ[٤]، و لا يَنفَعُ مع عِلمِه بأحوالِه تَفصيلاً ضَرورةً أن يَعلَمَ ذاتَه علىٰ سَبيلِ الجُملةِ ضَرورةً.

---

١. في «ب»: «أن يبيّن».
٢. في جميع النسخ سوىٰ «د»: – «و».
٣. في «ألف، ب، ط»: – «كما علم أحواله ضرورةً».
٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: – «على سبيل التفصيل».

و ذلك: أنَّ هٰذا السُّؤالَ عائدٌ علىٰ[1] جَميعِ المُخالِفينَ في هٰذه المَسألةِ؛ لأنَّ أحَداً مِن المُخالِفينَ في الإنسانِ لا يَدَّعي أنَّه يَعلَمُ ذاتَه ضَرورةً علىٰ سَبيلِ التَّفصيلِ، و لا يَدري هَل الذي عَلِمَه هو الجِسمُ أو بَعضُه أو شَيءٌ خارجٌ عنه؟ فأمّا الأحوالُ، فمَعلومٌ بالتَّفصيلِ ضَرورةً.

و هذا السُّؤالُ يَقدَحُ في الدَّليلِ الذي ذَكرناهُ.

[الدّليلُ الثاني]

و مِمّا استَدَلّوا به أيضاً: أنَّ الإنسانَ يَعلَمُ غَيرَه قاصداً إلىٰ مُخاطَبتِه و مُواجَهتِه بالكلامِ[2] عندَ إدراكِه له و مُشاهَدتِه[3]؛ فلَولا أنَّ الحَيَّ القاصدَ مُدرَكٌ مُشاهَدٌ، لَما وَجَبَ أن يُعلَمَ عندَ مُشاهَدتِه هٰذا الجِسمَ كَونُه قاصداً. فدَلَّ ذلك علىٰ أنَّ القاصدَ هو هٰذا الجِسمُ دونَ غَيرِه.

و هٰذا أيضاً لَيسَ بشَيءٍ؛ لأنَّ المُشاهَدةَ طَريقٌ إلَى العِلمِ، و لَيسَت موجِبةً للعِلمِ؛ لأنّها قَد تَحصُلُ مِن غَيرِ حُصولِ العِلمِ، ألا تَرىٰ أنَّ النائمَ و البَهيمةَ و الطِّفلَ يُدرِكونَ و لا يَعلَمونَ؟ فعُلِمَ أنَّ الإدراكَ لَيسَ بموجِبٍ للعِلمِ، و إنَّما هو طَريقٌ إليه؛ فمَا المانعُ مِن أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ جَعَلَ[4] مِن جُملةِ كمالِ العَقلِ أن يَفعَلَ العِلمَ الضَّروريَّ بقَصدِ مَن يُخاطِبُنا و يُواجِهُنا بالكلامِ، و إن[5] لَم نُشاهِدْ[6] ذاتَه؟ لأنَّ علَى المَذهبِ الصَّحيحِ يَجوزُ أن يُفعَلَ العِلمُ الضَّروريُّ بكُلِّ مُشاهَدٍ، و إن لَم

---

١. في «ألف»: «إلىٰ».
٢. في «ب»: – «بالكلام».
٣. في «ألف، ط»: «عند اكراكه له و مشادته».
٤. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «جعله».
٥. في «ألف»: «و إنّه».
٦. في «ب»: «لم يشاهد».

تَحصُلِ[١] المُشاهَدةُ بكُلِّ معلومٍ، سَواءٌ كانَ[٢] مُشاهَداً[٣] أو مِمّا تَستَحيلُ[٤] المُشاهَدةُ عليه؛ و لهٰذا نَقولُ: «إنّ عُلومَ[٥] أهلِ الآخِرةِ بـاللّٰهِ تَـعالىٰ ضَـروريّةٌ[٦]، و إن كـانَ المُشاهَدةُ لا تَجوزُ عليه تَعالىٰ».

[الدَّليلُ الثالثِ، و هوَ المُختارُ]

و الذي يَجِبُ اعتمادُه في هٰذه المَسألةِ: أنّ أحَدَنا كَما يَعلَمُ ضَرورةً كَونَه مُريداً، و يَجِدُ إرادتَه في ناحيةِ قَلبِه علىٰ سَبيلِ الجُملةِ، و يُفرِّقُ في جِهةِ الإرادةِ مِن ناحيةِ قَلبِه و ناحيةِ أطرافِه؛ و كذلكَ الحالُ في كَونِه ناظراً، حتّىٰ إنّه إذا أدمَنَ النَّظَرَ و الفِكرَ [وَجَدَ التَّعَبَ و الألَمَ] في ناحيةِ قَلبِه؛ و يُلحَقُ بهذا أيضاً كَونُه مُعتَقِداً و مُشتَهِياً[٧].

[إبطالُ قَولِ معَمَّرٍ]

و[٨] إذا ثَبَتَ أنّ الإرادةَ و النَّظَرَ و ما جَرىٰ مَجراهما مِمّا ذَكرناه نَجِدُه[٩] مِن ناحيةِ القَلبِ مِن هٰذا الجسدِ، فَقد بَطَلَ قَولُ مُعمَّرٍ[١٠] و مَن جَرىٰ مَجراه و ذَهَبَ إلىٰ مَذهبِه

---

١. في «ب»: «لم يحصل».
٢. في «ألف»: «كانت».
٣. في «د»: «شاهداً».
٤. في «ب»: «يستحيل».
٥. في «د»: «معلوم».
٦. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣٣، ١٣٥.
٧. في «د»: «و مشترياً».
٨. في «ألف»: - «و».
٩. في «ألف، ب، ط»: - «نجده». و في «ج»: «نجد».
١٠. معمّر بن عباد [عمرو] أبو المعتمر البصريّ العطّار المعتزلي، مولى بني سليم. سكن بـغداد، و ناظر النظّام. كان أعظم القدريّة غلوّاً. انفرد بمسائل، منها أنّ الإنسان يدبّر الجسد و ليس بحالّ ⇔

في أنَّ الإنسانَ غيرُ هٰذه الجُملةِ، و أنّه مُنفَصِلٌ عَنها و لَيسَ بجُزءٍ مِنها و لا مُشابِكٍ لَها.

فلَم[١] يَبقَ إلّا قَولُ مَن يَقولُ أنّ الحَيَّ الفعّالَ جُزءٌ مِن القَلبِ مُتخلِّلٌ في سائرِ الجُملةِ[٢]، و[٣] القَولُ الذي يُحكىٰ عَن النظّامِ[٤] أنّه نَفسُ الحَياةِ.

[إبطالُ قَولِ ابنِ الراوَنديّ]

فلو كانَ جُزءاً مِن القَلبِ، لَوَجَبَ أن لا يَقَعَ منه الأفعالُ مُبتدأةً في الأطرافِ، و لَوَجَبَ أن يَكونَ حُكمُ الأطرافِ حُكمَ غَيرِها مِن الأجسامِ المُتّصِلة به و المُجاوِرةِ له في أنّه لا يُفعَلُ فيها إلّا علىٰ سَبيلِ التَّوليدِ؛ و قَد عَلِمنا خِلافَ ذلكَ.[٥]

و لا يَمتَنِعُ أن يُقالَ أيضاً: لَو كانَ الحَيُّ الفَعّالُ جُزءاً في القَلبِ، و القَلبُ مُشتَمِلٌ[٦]

↔ فيه، و الإنسان عنده ليس بطويل و لا عريض... و إنّما هو شيء غير هذا الجسد، فوصف الإنسان بوصف الإلهيّة. و على بعض منفرداته طلبته المعتزلة بالبصرة عند السلطان، ففرّ إلى بغداد، و بها مات مختفياً عند إبراهيم بن السنديّ. و تنسب إليه طائفة تعرف بـ«المعمّريّة». مات سنة ٢١٥ هـ، و له مصنّفات في الكلام. راجع: لسان الميزان، ج ٦، ص ٧١، الرقم ٢٦٩؛ تاريخ الإسلام للذهبيّ، ج ١٥، ص ٤١٣ ـ ٤١٤، الرقم ٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٧٢.

١. في «ج»: «أفلم».

٢. و هو قول ابن الراوندي و الفوطي. راجع: الذخيرة، ص ١١٤.

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «أو».

٤. أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النظّام، مولى آل الحارث بن عباد الضبعيّ البصري. متكلّم و شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، و هو شيخ الجاحظ. تكلّم في القدر، و انفرد بمسائل. قال الذهبيّ: «و لم يكن النظّام ممّن نفعه العلم و الفهم، و قد كفّره جماعة». قيل: كان النظّام على دين البراهمة المنكرين للنبوّة و البعث، و يخفي ذلك. و له نظم رائق، و ترسل فائق، و تصانيف جمّة. ورد أنّه سقط من غرفة و هو سكران، فمات، و هو في عهد خلافة المعتصم أو الواثق في سنة بضع و عشرين و مائتين. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤١، الرقم ١٧٢.

٥. لأنّ ذلك يقتضي الجذب و الدفع من القلب، و قد علمنا أنّ اليد تتحرّك من غير أن تسري إليها حركة من القلب. الذخيرة، ص ١١٥.

٦. كذا في جميع النسخ، و الصواب: «مشتملاً».

عليه[١] و لَيسَ مِن جُملتِه، لَوَجَبَ أن يَعرِفَ ذلكَ مِن نَفسِه؛ كما يَعرِفُ مِن نَفسِه أحَدُنا إذا جَلَسَ[٢] في بَيتٍ و حَضَرَ فيه مَكانَه مِنه.

[إبطالُ قَولِ ابنِ الإخشيدِ]

و بهذا أيضاً يُعلَمُ أنّه[٣] لَيسَ مُتخلخِلاً في سائرِ الجُملةِ[٤]، و بأنّه أيضاً كانَ يَنبَغي أن لا تَقَعَ أفعالُه في ظَواهرِ الجَسدِ مُبتدأةً بَل مُتولِّدةً.

[إبطالُ قَولِ النَّظّامِ]

فأمّا الحَياةُ[٥] فعَرَضٌ، و العَرَضُ يَستَحيلُ أن يَكونَ حَيّاً قادراً عالِماً.

[الدَّليلُ الرابعِ]

و مِمّا يَدُلُّ علىٰ ما ذَكرناه: أنّه قد ثَبَتَ أنّ أحَدَنا قَد يَتعذَّرُ علَيه حَملُ بعضِ الأجسامِ بإحدىٰ يَدَيه، و يَخِفُّ متَى استَعانَ باليَدِ الأُخرىٰ؛ و هٰذا يَدُلُّ علىٰ أنّه لمّا استَعانَ باليَدِ الأُخرىٰ،[٦] استَعمَلَ مِن[٧] القُدرةِ التي فيها ما لَم يَكُن مُستَعمِلاً له لَمّا كانَ حاملاً بإحدَى اليدَينِ. و هٰذا يُبطِلُ قَولَ مُعمَّرٍ و مَن ذَهَبَ في الإنسانِ إلىٰ أنّه خارجٌ عن هٰذه الجُملةِ، و أنّ[٨] القُدرةَ تَحُلُّه و تَقومُ به.

---

١. في «ألف، ب، ط»: - «عليه».
٢. في «ألف»: «حبس».
٣. أي الإنسان أو الحي الفعّال.
٤. ذهب ابن الإخشيد إلى أنّ الإنسان جسم دقيق مُنساب في جميع هذهِ الجملة. راجع: الذخيرة، ص ١١٤؛ الاقتصاد، ص ٦٧.
٥. كما قال النظّام: الحيّ الفعّال هو الحياة نفسها.
٦. من قوله: «و هذا يدلّ» إلىٰ هنا ساقط من «ب».
٧. في «ب»: - «من». و في «ج»: «به» بدل «من».
٨. في «ب»: «فإنّ».

و كُلُّ دَليلٍ علىٰ أنَّ القُدرةَ تَحُلُّ هٰذه الأعضاءَ، هو مُبطِلٌ لقَولِ مُخالِفينا في الإنسانِ، و مُصحِّحٌ لمَذهبِنا فيه.

[في بَيانِ دَلالةِ اللُّغةِ العَرَبيّةِ علىٰ أنّ الإنسانَ هو هذا الشّخصُ[١]]

فأمّا الكلامُ في العبارة: فلا خِلافَ بَينَ أهلِ اللُّغةِ العَرَبيّةِ في أنّ «الإنسانَ» واقعٌ علىٰ هٰذا الشخصِ، و لا يَجوزُ هذا الِاسمُ علىٰ غَيرِه، و لا يَعرِفونَ سِواه. و ما تَسميَتُهم للحَيَوانِ المَخصوصِ بأنّه إنسانٌ و فَرَسٌ و جَمَلٌ في أنّه إشارةٌ إلىٰ هٰذا الشخصِ المُمثَّلِ إلّا [مِثلَ] تَسميَتِهم[٢] للجَماداتِ المَخصوصةِ[٣] بالسَّيفِ و الرُّمحِ في أنّه إشارةٌ إلَى المُركَّبِ تَركيباً مَخصوصاً. فمَن ادَّعىٰ أنَّ «الإنسانَ» غيرُ هٰذا الشَّخصِ في أنّه خارجٌ عن اللُّغةِ العَرَبيّةِ، كمَن ادَّعىٰ في سائرِ ما ذَكرناه أنّه غيرُ المُشاهَدِ[٤] المُمثَّلِ.

فأمّا ما مَضىٰ في السُّؤالِ مِن جوازِ الزِّيادةِ فيه و النُّقصانِ بسِمَنٍ و هُزالٍ و صِغَرٍ و كِبَرٍ، فهذه الزِّيادةُ لَيسَت بزِيادةٍ فيه مِن حَيثُ كانَ حَيّاً و جُملةً واحدةً و كالشيءِ الواحدِ، و لا تَأثيرَ لها[٥] في الأحكامِ الحادثةِ عليها كُلِّها، فوُجودُها[٦] كعَدَمِها؛ ألا تَرىٰ أنّا نَذُمُّ و نَمدَحُ السَّمينَ في حالِ سِمَنِه، فإذا هُزِلَ لَم يَختَلِف حالُ مَدحِنا له؟ و كذلكَ قَولُنا في الهَزيلِ إذا سَمِنَ. و إنَّما الذي يَقَعُ الاعتبارُ به ما إنِ[٧]

---

١. يمكن اعتبار هذا البيان دليلاً خامساً على مختار المصنّف رحمه الله.

٢. في «د»: «مثلهم».

٣. في «ب»: «مخصوصة».

٤. في «ألف، ب، ط»: «المشاهدة».

٥. في «ألف، ب، ط»: «لهما».

٦. في «ألف، ط»: «فوجدها».

٧. في جميع النسخ سوىٰ «د»: – «إن».

انتَقَصَ[١] مِن بِنيَتِه[٢] خَرَجَ مِن أن يَكونَ حَيّاً و بَطَلَ أن يَكونَ كالشيءِ الواحدِ.

و القَولُ في الأعضاءِ و قَطعِها ـ إذا لَم يؤثِّرْ إبانتُها[٣] في نَقضِ[٤] بِنيةِ الحَياةِ ـ كالقَولِ في السِّمَنِ[٥] و الهُزالِ.

فأمّا الذي يَجِبُ إعادتُه فهيَ الأجزاءُ التي مَتَى انتَقَصَت[٦] بَطَلَت الحَياةُ و خَرَجَت الجُملةُ مِن أن تَكونَ جُملةً، و ما عَدا ذلكَ مِن الزائدِ عليه لا يَجِبُ إعادتُه؛ لأنَّ الإعادةَ إنّما تَجِبُ للثّوابِ و العِوَضِ أو العقابِ، و المُثابُ و المُعاقَبُ هو الذي قَد صارَ جُملةً واحدةً؛ و لَيسَ كُلُّ بعضٍ مِن أبعاضِه له هٰذا الحُكمُ، فلا يَجِبُ إعادةُ الأجزاءِ التي [لا] تَدخُلُ[٧] بها الجُملةُ في أن تَكونَ جُملةً و التي لا يؤثِّرُ انفصالُها في إبطالِ الجُملةِ.

و لهٰذه الجُملةِ تَفصيلٌ مَذكورٌ في مَواضعِه[٨]، و هٰذا القَدرُ كافٍ في الاطّلاعِ علىٰ ما لا بُدَّ مِن مَعرِفتِه.

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «انتقض».
٢. في «ألف، ب، د»: «نيّته». و في «ط»: «نبته».
٣. في «ب»: «بانتهاء».
٤. في «ألف، ب»: «نقص».
٥. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «بالسمن».
٦. في «ألف»: «انتقضت». و في «ب»: «انقضت». و في «ج»: «انقصت».
٧. في «ب»: «يدخل».
٨. الذخيرة، ص ١١٣ ـ ١٢١.

المَسألةُ الثالثةَ عَشَرَ

[حَقيقَةُ المَوازينِ يَومَ القِيامَةِ]

ما القَولُ فيما نَطَقَ به القُرآنُ و الأخبارُ مِن ذِكرِ المَوازينِ و وَزنِ الأعمالِ التي هي الحَسَناتُ و السَّيّئاتُ؟[1]

و كَيفَ يَصِحُّ وَزنُ أعراضٍ و هي لا توصَفُ بثِقَلٍ و لا خِفّةٍ؟

و ما صِفةُ المَوازينِ في[2] هذا[3] الوزنِ؟

الجوابُ ـ و باللهِ التَّوفيقُ ـ:

اِعلَمْ أنَّ عُلماءَ أهلِ الكتابِ ذَكروا في لَفظِ «المَوازينِ» الواردِ في القُرآنِ و غَيرِه وَجهَينِ واضحَينِ:

---

١. فالمراد بها من الأخبار كثير، و من القرآن مثل هذه الآيات: ﴿وَ الْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَ مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف (٧): ٨ ـ ٩]؛ ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَ لِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾ [الكهف (١٨): ١٠٥]؛ ﴿وَ نَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَ إِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَ كَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء (٢١): ٤٧]؛ ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَ مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون (٢٣): ١٠٢ ـ ١٠٣]؛ ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة (١٠١): ٦]؛ ﴿وَ أَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ [القارعة (١٠١): ٨].

٢. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «و».

٣. في «د»: «لهذا» بدل «في هذا».

أحَدُهما: أن يَكونَ الوَزنُ عِبارةً عن العَدلِ و التَّسويةِ، و مِن كلامِ العَربِ: «أفعالُ فُلانٍ مَوزونةٌ»، و «هو يَزِنُ[١] خِطابَه وَزناً»، و يُريدونَ المَعنَى الذي ذَكرناه[٢] مِن تَعديلِه و تَسويَتِه، و أنّها لا خَلَلَ فيها و لا مَيلَ عن الصَّوابِ.

و قالَ تَعالىٰ: ﴿وَ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾[٣]، و إنّما أرادَ المُعتَدِلَ المُستَويَ المُطابِقَ للحاجةِ، فلا يُقصَرُ عَنها، و لا يُزادُ علَيها.

[و] قالَ الشاعرُ:

و حَديثٌ ألَذُّهُ[٤]، هو مِمّا[٥] يَنعَتُ الناعِتونَ، يوزَنُ[٦] وَزْنا[٧]

و شَواهدُ هٰذا الوَجهِ كَثيرةٌ[٨] في كلامِ العَرَبِ أكثَرُ مِن أن تُحصىٰ.

و الوَجهُ الآخَرُ: ما رَوَوه مِن أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يَنصِبُ عندَ مُحاسَبتِه العِبادَ مَوازينَ، و يَجعَلُ في أحَدِ كَفّةِ[٩] كُلِّ ميزانٍ «نوراً» عَلامةً علىٰ أفعالِ الخَيرِ و الطاعاتِ الواقعةِ مِن العِبادِ، و في الكَفّةِ الأُخرىٰ «ظُلمةً» عَلامةً علىٰ فِعلِ الشَّرِّ و المَعاصي. و إذا رَجَحَت كَفّةُ النورِ علىٰ كَفّةِ الظُّلمةِ كانَ عَلامةً للمَلائكةِ علىٰ أنَّ الإنسانَ مِن

---

١. في جميع النسخ سوىٰ «د»: «يزين».
٢. في «ألف»: «معنى الذي ذكرنا».
٣. الحجر (١٥): ١٩.
٤. في جميع النسخ: «اللذّة»، و الصواب ما أثبتناه.
٥. في جميع النسخ: - «ممّا» و الصواب ما أثبتناه.
٦. في «ألف، د، ط»: «نوزا». و في «ب»: «فوراً و». و في «ج»: «توزن».
٧. الشعر لمالك بن أسماء، و البيت الآتي:
«مَنْطِقٌ صائِبٌ و تَلْحَنُ أحيا ناً وَ أحلَى الحديثِ ما كان لَحْنا».
راجع: الأغاني، ج ١٧، ص ٢٣٨.
٨. في جميع النسخ سوىٰ «ب»: «كثير».
٩. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «في إحدىٰ كَفّتَي».

أهلِ الجَنّةِ فيَحمِلونَه إليها، و إذا رَجَحَت كَفّةُ الظُّلمةِ عَلِمَ [المَلائِكةُ] أنّه مِن أهل النارِ فتَدفُرُه[١] إليها.

و هذا غَيرُ مُنكَرٍ إذا تَعلَّقَت مَصلَحةٌ به، كَما جَرَت[٢] المُحاسَبةُ و المُواقَفةُ[٣] لذلكَ.[٤]

---

١. في «ألف»: «فقدفوه». و في «ب، د»: «فتدفوه». و دَفَرَه: دَفَعَه في قفاه أو في صدره. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٨٩ (دفر).

٢. في «ألف»: «خبرت».

٣. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: «و الموافقة».

٤. في «ب»: «كذلك». و هي صوابٌ أيضاً.

المَسألةُ الرابعةَ عَشَرَ

[معنىٰ كون الصَّلاةِ خير العملِ]

[ما جوابُ] مَن قالَ: أنتم تَعلَمونَ أنَّ خَيرَ الأعمالِ و أفضَلَها و أعظَمَها[1] ثَواباً أعظَمُها مَشقّةً و كُلفةً، فكَيفَ يَجوزُ لَكم أن تَقولوا في الأذانِ: «حَيَّ علىٰ خَيرِ العملِ» مع عِلمِكم بأنَّ الجِهادَ أعظَمُ علَى النُّفوسِ مَشقّةً مِنه، و كذلكَ النُّزولُ عن[2] الأموالِ و الإيثارُ بها؟

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

إنّ المَشقّةَ التي يَتبَعُها كَثرةُ الثَّوابِ لَيسَت هي المُختصّةَ بالأحكامِ[3]، بَل المَشَقّةُ علَى النُّفوسِ و القُلوبِ رُبَّما[4] كانَت أكثَرَ و أَوفَرَ؛ و لهٰذا لا يَصِحُّ أن يُقطَعَ في بَعضِ[5] الأفعالِ علىٰ أنّه أكثَرُ ثَواباً مِن غَيرِه و إن زادَت مَشَقّتُه علىٰ مَشَقّتِه[6]، بَل

---

١. في «ب»: – «و أعظمها».

٢. في «ب»: «على».

٣. كذا في جميع النسخ، و لعلّ الصواب: «بالأجسام».

٤. في جميع النسخ سوىٰ «ألف»: «بما».

٥. في «ب»: – «بعض».

٦. في «ألف»: «مشقّة على مشقّة». و في «ج»: – «علىٰ مشقّته».

نوكِلُ[١] عِلمَ ذلكَ إلَى اللّهِ تَعالَى المُطَّلِعِ علَى السَّرائرِ. و علىٰ هٰذا لا مانعَ مِن أن تَكونَ الصَّلاةُ خَيرَ[٢] الأعمالِ و أكثَرَها ثَواباً، و إن كانَ الجِهادُ في الظاهرِ هو أشَقَّ علَى الأجسامِ منها.

و **يُمكِنُ أيضاً** أن نَحمِلَ[٣] هٰذا اللفظَ علَى الخُصوصِ، فلا يُرادَ به العُمومُ[٤] كسائرِ الأفعالِ، و الصَّلاةُ أفضَلُ ثَواباً مِن كَثيرٍ مِن الأعمالِ.

و الجوابُ الآخَرُ: و هو أن لا يَكونَ المُرادُ بلَفظةِ «خَيرِ» في قَولِنا: «خَيرِ العملِ»، معنىٰ «أفعَلَ» الذي هو المُبالَغةُ، و إنّما يُريدُ: حَيَّ علَى[٥] العَملِ الذي هو خَيرٌ، فقالَ: خَيرِ العَملِ، و هو يُريدُ هٰذا المعنى لا التَّفضيلَ و المُبالَغةَ. و قد[٦] قالَ قَومٌ مِن المُفسِّرينَ في قولِه تَعالىٰ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾[٧] أنّه أرادَ هٰذا المَعنىٰ دونَ المُبالَغةِ، و كأنّه تَعالىٰ قالَ: «مَن جاءَ بالحَسَنةِ [فلَه] مِن جِهتِها خَيرٌ [و نَفعٌ]».

و يَقَعُ[٨] كُلُّ هذا.[٩] و هذا واضحٌ.

---

١. في «ألف، ب»: «توكل».
٢. في «ب»: «أن يكون الصلاة غير».
٣. في «ألف»: «أن تحمل». و الأنسب: «أن يُحمل».
٤. أي أن تكون الصلاة خيراً من بعض الأعمال، لا من جميعها.
٥. في جميع النسخ سوىٰ «د»: + «خير».
٦. في «د»: – «قد».
٧. النمل (٢٧): ٨٩.
٨. في «ألف»: «و نفع». و في «د»: «وقع».
٩. نُسِبَ إلى الحسن البصري و ابن جريج و عكرمة. راجع: تفسير بحر المحيط، ج ٧، ص ٩٥.

المَسألةُ الخامسةَ عَشَرَ

[سِيرَةُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام معَ أعدائِهِ]

ما يُقالُ لِمَن احتَجَّ علىٰ أنَّ سابَّ أميرِ المؤمِنينَ عليه السلامُ و مُكفِّرَه غيرُ خارجٍ عن الإسلامِ، و لا زائلٍ عنه[1] اسمُه و حُكمُه، بما فَعَلَه أميرُ المؤمِنينَ عليه السلامُ مِن تَبقيةِ[2] «الأزارِقةِ»[3] مِن الخَوارجِ، و تَركِه قَتلَهم كَما قَتَلَ مَن يَأتيهِ مِنهم

١. في جميع النسخ سوىٰ «ج»: + «و».

٢. في «ج»: «بقية».

٣. في «ط»: «الارزاقة».

و «الأزارقة النافعيّة» جماعة من الخوارج، و هُم أصحاب نافع بن الأزرق، الذين خرجوا معه من البصرة إلى الأهواز، و كان مع نافع نحو ثلاثين ألفاً ممّن يرى رأيهم، فغلبوا عليها و على كُورها و ما وراءها من بلدان فارس و كرمان في أيّام عبد اللّٰه بن الزبير، و قتلوا عُمّاله بهذه النواحي، و أنفذ إليهم والي البصرة جيوشاً ثلاثةً متعاقبة فهزمهم الخوارج، و خشي أهل البصرة، فأخرجوا إليهم المهلّب بن أبي صفرة، فبقي في حربهم تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيّام الحجّاج. و مات نافع قبل وقائع المهلّب مع الأزارقة. و كان نافع أوّلَ مَن أحدث الخلاف بين الخوارج حيث أظهر البراءةَ من القَعَدة عن اللحوق بعسكره، و إن كان موافقاً له على دينه. و لمّا انتشرت الأزارقة أظهرت في أتباعها ـ و نعوذ باللّٰه من الجهالة ـ أنّ عليّاً عليه السلام هو الّذي أنزل اللّٰه فيه: ﴿وَ مِنَ النّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فى الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ [البقرة (٢): ٢٠٤]، و أنّ ابن ملجم هو الذي أنزل اللّٰه فيه: ﴿وَ مِنَ النّاسِ مَنْ يَشْرى نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللّٰهِ﴾ [البقرة (٢): ٢٠٧]. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

ثمّ إنّ من المعلوم أنّ الخوارج حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام بالنهروان، و لكنّ من العجيب ⇔

بالمُحارَبةِ، و تَوريثِ بَعضِهم بَعضاً، و إجراءِ أحكامِ الإسلامِ[١] عليهم؟ و المُحتَجُّ بهٰذا مُعرِضٌ عَمّا رَواه ابنُ مسعودٍ[٢] مِن قَولِ النبيِّ صلّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «مَن سَبَّ عليّاً فقَد سَبَّني، و مَن سَبَّني فقَد سَبَّ اللّٰهَ تَعالىٰ[٣]».[٤]

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ ـ:

إنّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلامُ لَم يَكُن في أيّامِ مُباشَرتِه لتَدبيرِ الأُمّةِ مُتصرِّفاً[٥] علَى اختيارِه و مُتمكِّناً مِن إيثارِه، و كانَ في تَقيّةٍ و مُداراةٍ لأعدائه و طالِبي عَثَراتِه؛ و لهٰذا قالَ لقُضاتِه و قَد سَألوه[٦]: بما يَقضونَ؟ فقالَ عليه السلامُ: «اِقضوا بما كُنتم تَقضونَ؛ حتّىٰ يَكونَ الناسُ جَماعةً، أو أموتَ».[٧] و لَولا هٰذه الحالُ لَما أقَرَّ عليه

↔ أنّ السائل ذكر أنّه عليه السلام أبقى الأزارقة، و قد ذكرنا أنّهم منسوبون إلى رجل خرج في أيّام عبد اللّٰه بن الزبير، و نرى الشريف رحمه اللّٰه لم يذكر «الأزارقة» في الجواب؛ بل اكتفى بعنوان «الخوارج».

١. في «ألف، ج، ط»: «الأحكام و السَّلم». و في «ب»: «الأحكام و السلام».
٢. مضت ترجمته في ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.
٣. في «ألف»: - «تعالى».
٤. الأمالي للصدوق، ص ٩٧، المجلس ٢١، ح ٢؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٧، ح ٣٠٨؛ الأمالي للطوسي، ص ٨٥ ـ ٨٦، المجلس ٣، ح ١٣٠؛ تقريب المعارف، ص١٨٣؛ بشارة المصطفى لشيعة المرتضى، ج ٢، ص ٢٠٣؛ تفسير فرات الكوفي، ١٣٧ ـ ١٣٨، ح ١٦٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١٣٣، ح ٨٤٧٦؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٤٦١٥ و ٤٦١٦؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٢٣، ح ٢٦٧٩١.
٥. في «ج»: «متفرّقاً».
٦. في «ألف»: «سألوا».
٧. راجع: الفصول المختارة، ص ٧٨، ص ٢١٩؛ المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ تنزيه الأنبياء عليهم السلام، ص ١٤٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٧، ص ٧٢؛ و ج ١٤، ص ٢٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ٣٥٠٤؛ مسند ابن الجعد، ج ١ص ١٨١، ح ١١٧٣؛ المصنّف لعبد ↔

السلامُ كَثيراً مِن الأحكامِ التي كانَ يَرىٰ خِلافَها؛ و قَد بَيَّنّا ذلكَ في «الكتابِ[١] الشافي في الإمامةِ» و شَرَحناه.[٢]

و إنّما لَم يَسِرْ[٣] في الخَوارجِ بما يوجِبُه[٤] كفرُهم و خُروجُهم عن المِلّةِ؛ للتَّقيّة و الاستصلاحِ،[٥] كَما لَم يَسِرْ في مُحارِبيهِ[٦] مِن أهلِ الجَمَلِ و صِفّينَ بالسِّيرةِ التي يَستَحِقّونَها؛ للعِلّةِ التي ذَكرناها؛ و[٧] مِن أيِّ شَيءٍ تَمكَّنَ عليه السلامُ في أيّامِ وِلايتِه، و ما كانَ إلّا مُغتَصّاً[٨] مُغصَّصاً؟[٩]

و هَل ما سَألَ عنه ـ في أمرِ الخَوارجِ و السِّيرةِ فيهم ـ إلّا كغَيرِه مِن الأُمورِ التي لَم يَتمكَّنْ عليه السلامُ مِن إقامةِ الحَقِّ فيها و تَركَها علىٰ حالِها؟ و ذلكَ فَرضُها مَعَ التَّعذُّرِ و فَقدِ التَّمكُّنِ.

⇐ الرزّاق، ج ١١، ص ٣٢٩، ح ٢٠٦٧٧؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٢، الرقم ٤٠٩٨، و الذيل في أكثر المصادر هكذا: «أو أموت كما مات أصحابي».

١. في «ألف»: «كتاب».

٢. الشافي، ج ٢، ص ١٢ و ١١٣ و ١٥٤ ـ ١٥٨؛ و ج ٣، ص ٢٣٧ ـ ٢٦٧؛ و ج ٤، ص ٩٣.

٣. في «ج»: «لم يشر».

٤. في «ج»: «يواجبه».

٥. في «ب»: «بل استصلاح» بدل «و الاستصلاح».

٦. في «ج»: «محاربته».

٧. في «ألف»: - «و».

٨. في «ألف، د، ط»: «متقصّاً». و في «ب»: «مقتضّاً».

٩. في «ب»: «مقصّصاً».

جواب المسائل الطرابلسيّات

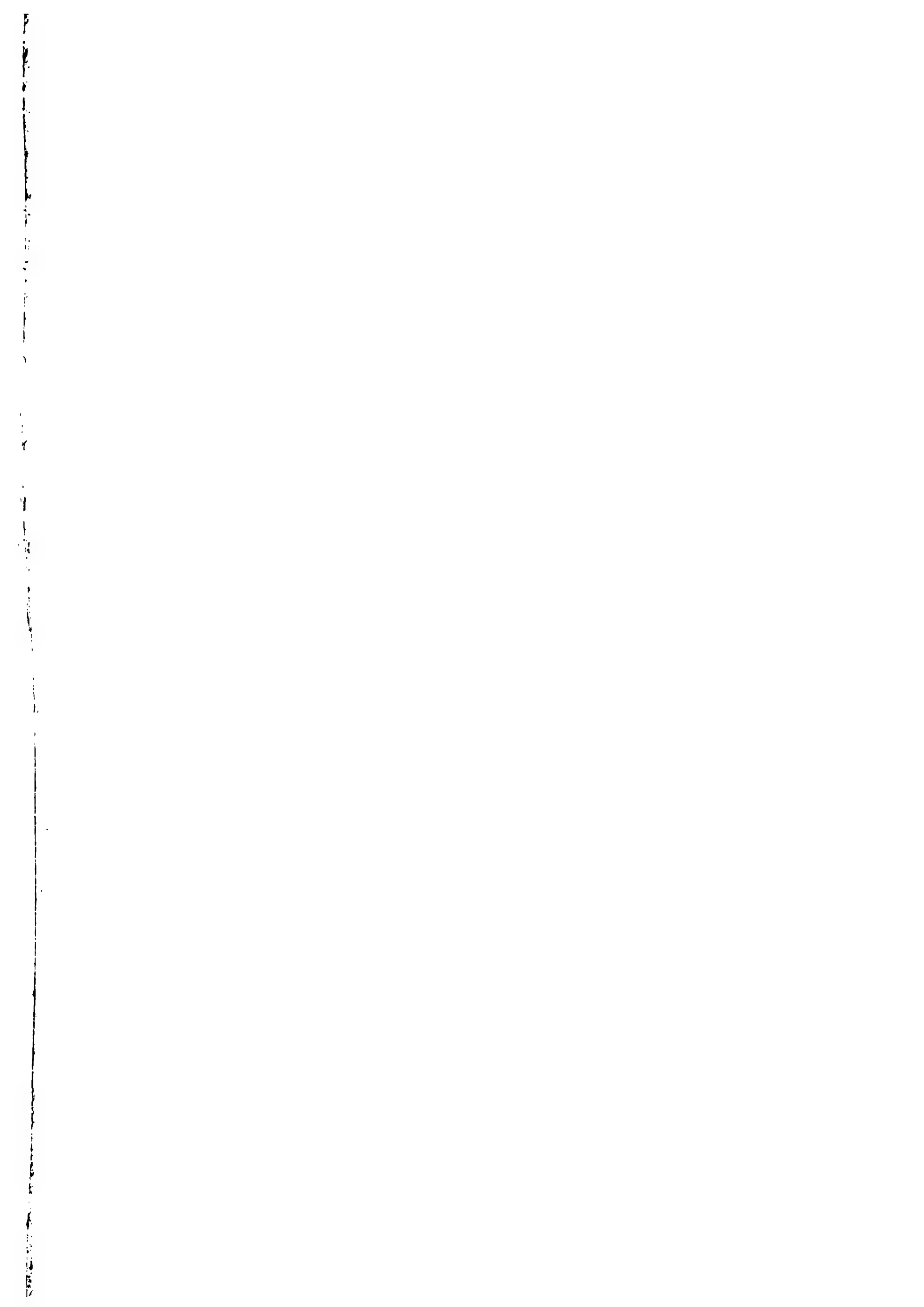
الثـانيـة

تحقيق

حميد العطائي النظري[1]

---

١. أُستاذ مساعد في المعهد العالي للعلوم و الثقافة الإسلاميّة.



جَوابُ[1] المَسائِلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّانيةِ[2]

الوارِدَةِ مِنَ الشَّيخِ أبي الفَضلِ إبراهيمَ بنِ الحَسَنِ الأَبانيِّ[3] ـ رَضِـي اللهُ عَنه ـ إملاءُ سَيِّدِنَا[4] الشَّريفِ الأجَلِّ عَلَمِ الهُدَى المُرتَضىٰ ذِي المَجدَينِ أبي القَاسمِ[5] بنِ الطَّاهرِ الأوحَدِ ذي المَناقِبِ أبي أحمَدَ[6] المُوسَوِيِّ[7]

---

١. في «أ، ج، ح، ر، م، طج»: «جوابات». ويؤيّد ما اخترناه في النصّ قول الشريف المرتضى في الانتصار، ص ٢٧٢، س ٣ حيث قال: «أجبنا عن هذا السؤال في جملة جواب المسائل الطرابلسيّات»؛ و قوله في آخر المسألة الثالثة من هذه الرسالة: «و قَد بيّنّا في جواب المسائل الحلبيّات هذا البابَ و شرحناه و أوضَحناه» ؛ و أيضاً قوله في الذريعة، ج ١، ص ٤: «و شرحناه في جواب مسائل أهل الموصل الأُولى»؛ و كذلك ما ورد في رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٢٢: «و قد استقصينا هذا الكلام و بسطناه و فرعناه في جواب المسائل الحلبيّات».

٢. في «طج»: «الثالثة»، و هو خطأ.

٣. ذكر الطهرانيّ في طبقات أعلام الشيعة، ج ٢، ص ١: «أبوالفضل إبراهيم بن الحسن الأبانيّ الساكن بطرابلس الذي سئل عن الشريف المرتضى علم الهدى «المسائل الطرابلسيّات» الثلاث، و قد وردت ثالثتها في شعبان ٤٢٧ يظهر من سؤالاته مراتب علمه و فضله». و قال عنه المامقاني في تنقيح المقال، ج ٣، ص ٣٥٠: «يظهر من أسئلته من الشريف المرتضى أنّه من الشيعة الإماميّة، و قد أهمل ذكره أرباب الجرح و التعديل». و ورد في أعيان الشيعة، ج ٢، ص ١٢٤: «الشيخ أبوالفضل إبراهيم بن الحسن الأبانيّ الطرابلسي. الأباني كأنّه نسبة إلى جدّ له يسمّى أبان، و الطرابلسي نسبة إلى طرابلس الشام. هو صاحب المسائل الطرابلسيّة الأُولى و الثانية و الثالثة للسيّد المرتضى».

٤. في «ر»: «السيّد».

٥. في «ر»: + «علي».

٦. في «ر»: + «الحسين».

٧. من قوله: «الوارِدَةِ مِنَ الشَّيخِ ...» إلى هنا أثبتناه من «أ، ر، ش، ع، ق»، و لم يرد في باقي النسخ

⟺

بسم اللّه الرّحمٰن الرّحيم[1]

المَسألَةُ الأُولىٰ

[كَيفَ يُمكِنُ القَولُ بِوُجوبِ الحاجَةِ إلى الإمامِ مَعَ غَيبَتِه؟][2]

ذَكَرَ[3] ـ أعلَى اللّهُ ذِكرَه، وَ رَفَعَ[4] في الدّارَينِ كِلتَيهِمَا[5] قَدرَه ـ فيمَا قَدَّمَه[6] أمَامَ جَوابِ المَسأَلَةِ الأُولىٰ[7] مِنَ الأدِلَّةِ التي لا يَدخُلُهَا احتِمالٌ وَ لا مَجازٌ، وُجوبَ جِنسِ الإمَامَةِ مِنَ الرِّئاسَةِ في كُلِّ زَمَانٍ؛ فَقالَ: «الذي يَدُلُّ علىٰ ذلك[8]، أنّا نَعلَمُ[9]

↔ و لا في «طج».

في «ر»: +«النقيب قدّس سرّه الشريف كما شرّف بالتشريف»؛ و في «ق»: + «تمّت تمّت، وهي أربعة عشر مسائل». و لا يخفى أنّ هذه الرسالة تشتمل على اثنتي عشرة مسألة فقط في الأصل؛ و المسألتان الثالثة عشرة و الرابعة عشرة ـ كما أشرنا في المقدّمة ـ اللّتان وردتا في بعض النسخ لا تتعلّقان ظاهراً بنفس رسالة «جواب المسائل الطرابلسيّات الثانية» هذه، و الظاهر كونهما مسألتين مستقلّتين. و قد طُبعت الأُولى في رسائل الشريف المرتضى، ج ۲، ص ۷۳ ـ ۷٦ تحت عنوان «مسألة في وجه التكرار في الآيتين؛ قوله تعالى: ﴿وَ ما تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ و قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّٰهِ وَ بِرَحْمَتِهِ فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾»، و الثانية في نفس المصدر، ج ۲، ص ۷ ـ ١٤ تحت عنوان «مسألة في المنامات».

١. في «د، ر»: + «و به ثقتي»؛ و في «م»: + «ربّ يسّر برحمتك و منّك و جودك»؛ و في «ع، ن»: + «ربّ يسّر برحمتك»؛ و في «ق»: + «ربّ يسّر».

٢. العنوان منّا؛ و في «طج»: «سبب الحاجة إلى الإمام في كلّ زمان» بدلاً منه.

٣. أي: ذكر الشريف المرتضى.

٤. في «ر، ن، طع»: – «و رفع».

٥. في «أ، د، س، ق، م، ن، طع»: «كليهما».

٦. في «طج»: – «المسألة الأُولىٰ: ذكر ـ أعلى اللّٰه ذكره، و رفع في الدارين كلتيهما قدره ـ فيما قدّمه».

٧. يشير السائل هنا إلى المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، حيث ذكر المصنّف رحمه اللّه هناك قبل الجواب مقدّمة حول الإمامة.

٨. أي: على وجوب جنس الإمامة من الرّئاسة في كلّ زمان.

٩. في «ر، طج»: «إنّما يعلم» بدلاً من «أنّا نعلم».

ضَـرُورَةً [و[١]] بِـاختِبارِ[٢] العَـاداتِ أنَّ النَّـاسَ مَـتىٰ خَـلَوا مِـن رَئـيسٍ مُـهَذَّبٍ[٣]، نـافِذِ الأمـرِ، بـاسِطِ اليَـدِ، يُـقَوِّمُ[٤] الجانيَ، وَ يُـؤدِّبُ المُـذنِبَ، فَشَـا[٥] بَـينَهُم

---

١. أضفناها من المصدر.

٢. هكذا في «ب، ح»؛ و لكن في سائر النسخ و «طج، طع»: «باختيار». و الاختبارُ: الامتحان، و الابتلاء، و الفتنة، و التمحيص. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٥ (فتن)؛ و ج ٣، ص ١٠٥٦ (محص).

٣. كذا في جميع النسخ و «طج، طع» و أيضاً في المصدر؛ و الظاهر أنّه خطأ و تصحيف؛ و الصحيح: «مَهِيبٍ»، كما ورد في المقنع في الغيبة، ص ٣٦: «أمّا الذي يدلّ على وجوب الإمامة في كلّ زمان، فهو مبنيّ على الضرورة، و مركوز في العقول الصحيحة، فإنّا نعلم علماً ـ لا طريق للشكّ عليه و لا مجال ـ أنّ وجود الرئيس المطاع "المهيب" مدبّراً و متصرّفاً أردع عن القبيح و أدعى إلى الحسن، و أنّ التهارج بين الناس و التباغي إمّا أن يرتفع عند وجود من هذه صفته من الرؤساء، أو يقلّ و ينزر، و أنّ الناس عند الإهمال و فقد الرؤساء و عدم الكبراء يتتابعون في القبيح و تفسد أحوالهم و ينحلّ نظامهم». و يؤيّده أيضاً ما ذكره الشريف المرتضى في رسالة في غيبة الحجّة: «أمّا الذي يدلّ على وجوب الإمامة في كلّ زمان، فهو أنّا نعلم لا طريق للشكّ علينا أنّ وجود الرئيس المطاع "المهيب" المنبسط اليد أدعى إلى فعل الحسن و أردع عن فعل القبيح، و أنّ المظالم بين الناس إمّا أن يرتفع عند وجود من وصفناه، أو يقلّ. و أنّ الناس عند الإهمال و فقد الرؤساء يبالغون في القبيح، و تفسد أحوالهم و يختلّ نظامهم». (رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٤). و كذلك ورد في شرح جمل العلم و العمل، ص ١٩٢: «أنّا نعلم ضرورة أنّ المكلّفين متى كان لهم رئيس مطاع "مهيب" منبسط اليد يؤدّب الجناة و ينتصف من الظالم للمظلوم و يردع المعاند، كانوا إلى الصلاح أقرب و من الفساد أبعد. و متى خلوا من رئيس هذه صفته ـ حسب ما ذكرناه ـ كانوا من الصلاح أبعد و من الفساد أقرب و وقع بينهم الهرج و المرج». و هذا الضبط أيضاً جاء في كتاب الغيبة للطوسي ثلاث مرّات: «من ليس بمعصوم من الخلق متى خلوا من رئيس "مهيب" يردع المعاند و يؤدّب الجاني» [ص ٥]؛ «كون الناس مع رئيس "مهيب" متصرّف أبعد من القبيح» [ص ٦]؛ «لأنّ كون الناس مع رئيس "مهيب" متصرّف أبعد من القبيح لو اقتضى كونه لطفاً واجباً على كلّ حال و قبح التكليف مع فقده لانتقض بزمان الغيبة» [ص ٧].

٤. في «ر، طج»: «يقود». و «يُقَوِّم» من «قَوَّمْتُه، أي: عَدَّلْتُه». القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٣٨ (قوم). و ورد في معجم اُمّهات الأفعال، ج ٣، ص ١١٤٤: «قال الحسين بن الضحّاك: أسأتُ الأدَبَ فقوّمني أمير المؤمنين، أي: عاقبني تأديباً لي».

٥. في «ح، ش»: «نشأ»؛ و في «ر، طج»: «الشاع».

التَّظالُمُ[١] وَ التَّغاشُمُ[٢] و الأفعالُ[٣] القَبيحَةُ؛ وَ أنّه مَتىٰ رَعاهُم[٤] مَن هذهِ صِفَتُه، كانُوا إلَى الِارتداعِ وَ الِانزِجارِ وَ لُزومِ المَحَجَّةِ[٥] المُثلىٰ[٦] أقرَبَ. وَ مَن كَلَّفَهم وَ أرادَ منهُم فِعلَ الواجِبِ وَ كَرِهَ فِعلَ القَبيحِ لا بُدَّ أنْ يَلطُفَ لهُم[٧] بِما هو مُقَرِّبٌ مِن مُرادِه، مُبَعِّدٌ مِن مَسخُوطِه[٨]، فيَجِبُ ألّا يُخليهُم[٩] مِن إمامٍ في كُلِّ زمانٍ».[١٠]

فَمَا جَوابُ مَن قالَ: «كُلُّ عِلَّةٍ لكُم في هذا وَ نحوِه، يَقتَضي[١١] إعزازَه[١٢] و كَفَّ أيدِي الظَّلَمَةِ عنهُ ليَظهَرَ و يَصِحَّ الِانتِفَاعُ بهِ مِن سَائِرِ وجُوهِ الِانتِفاعِ التي ذَكَرتُمُوها؛

---

١. في «أ، د، س، ن، طع»: «التظلّم»؛ و في هامش «ن»: «التظالم».
٢. في «أ»: «التغاسم»؛ و في «ر، ش، طج»: «التقاسم». و الغَشمُ: الظُّلم. مختار الصحاح، ص ١٩٨ (غشم). و في الإفصاح، ج ١، ص ٢٥٣: «الغَشم: الظلم. غشمه يغشُمه غَشماً: ظلمه أشدَّ الظُّلم؛ الفاعل: غاشمٌ و غَشُوم. و غشَم الراعي الرَعِيّةَ: خبَطهم بعَسفه و أخذ ما قدَر عليه. و تغاشموا: ظلم بعضُهم بعضاً».
٣. في «ب، ج»: «وأفعال».
٤. في «ج، ر، طج»: «دعاهم».
٥. في «أ، س، م»: «الحجّة».
٦. الطَّريقةُ المُثْلىٰ: الأَشْبَهُ بالحَقِّ. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٦١٣(مثل).
٧. في «ر، طج»: «بهم».
٨. في «ر، طج»: «سطوحه». المَسْخوطُ: المَكْروه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٥٥٣(سخط).
٩. في «ر، طج»: «أن لا يخلهم».
١٠. قال الشريف المرتضى في جواب المسألة الأُولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» ما هذا لفظه: «و الذي يدلّ على وجوب جنس الإمامة من الرئاسة في كلّ زمان أنّا نعلم ضرورة و باختبار العادات أنّ الناس متى خلوا من رئيسٍ مهذّبٍ نافذ الأمر باسط اليد يقوّم الجاني و يؤدّب المذنب فشا بينهم التظالم و التغاشم و الأفعال القبيحة، و أنّهم متى رعاهم من هذه صفته كانوا إلى الارتداع و الانزجار و لزوم المحجّة المُثلى أقرب، و متى كلّفهم و أراد منهم فعل الواجب و كره فعل القبيح لابدّ أن يلطف لهم بما هو مقرّب من مراده مبعِّد من مسخوطه، فيجب أن لا يخليهم من إمامٍ في كلّ زمانٍ».
١١. في «ح، ق»: «تقتضي»؛ و في «طع»: «تقتفي».
١٢. في «ج»: «اعوازه»؛ و في «د»: «اغماذه». و المراد من «إعزازه»: إعزاز الإمام.

وَ إلّا فَإنْ أجزتُم أنْ يَتَأَخَّرَ[١] ظُهُورُه وَ إصراخُه المَظلُومَ[٢] وَ مَعونَتُه الضَّعيفَ[٣] وَ إرشادُه الضُّلّالَ[٤] وَ تَعليمُه[٥] الجُهّالَ، وَ تكونَ حُجَّةُ اللّٰهِ ثابِتةً، وَ له في تِلكَ الحَادِثةِ حُكمٌ مَعَ غَيبتِه خِلافَ الحُكم مَعَ[٦] ظُهُورِه، فَأَلّا أجزتُمْ أنْ يَتَأَخَّرَ الحُكمُ فيهَا إلىٰ يَومِ القيامَةِ لِيتوَلّى اللّٰهُ تَعالىٰ[٧] حُكمَها[٨]؟ وَ نَحنُ نَعلَمُ أنَّ هذهِ الأحكامَ لا تُتَلافىٰ[٩] وَ لا تَحتَمِلُ[١٠] الِانتِظارَ؛ لأنَّه يَموتُ الظالِمُ وَ المَظلُومُ، وَ يَبطُلُ الحَقُّ المَطلُوبُ، وَ يَنقَرِضُ[١١] النَّاسُ وَ لم يَزُل[١٢] اختِلافُهم[١٣] و لا انتَصَفُوا[١٤] مِمَّن ظَلَمَهم. فَقَد أدّاكُم اعتِلالُكم[١٥] إلىٰ إيجابِ ظُهُورِه بِإعزَازِه[١٦] وَ الشَّدِّ[١٧] مِنهُ وَ كَفِّ أيدِي

---

١. في «ن»: «تتأخّر في».

٢. من قوله: «عنه ليظهرَ و يصحّ الانتفاعُ به...» إلى هنا لم يرد في «ح، ر، ش، ع».

٣. من قوله: «عنه ليظهرَ و يصحّ الانتفاعُ به ...» إلى هنا لم يرد في «طج».

٤. في «ح»: «إرشاد الضالّ»؛ و في «طع»: «الضال».

٥. في «ر، طج»: «تعليم».

٦. في «أ، د، س»: «في».

٧. في «أ، س، ج، د، ن»: - «تعالىٰ».

٨. في «أ، د، س»: «حكما».

٩. في «س»: «لا تتلاقى»؛ و في «ر، ش، ق»: «لا يتلاقى»؛ و في «ج»: «لا ينافي»؛ و في «ع»: «لا يتلافى»؛ و في «ب» بإهمال الثالث و الرابع من الحروف.

١٠. ت في «ج، ر، ش، ق»: «لا يحتمل»؛ و في «ح»: «لا تحمل».

١١. في «أ، د، س، ن، طع»: «تنقرض».

١٢. في «ج»: «لم يؤل»؛ و في «ح، طع»: «لم تزل». و الزَّوَال: الذَّهاب و الاسْتِحالة و الاضْمِحْلال، زَالَ يَزُول. لسان العرب، ج ١١، ص ٣١٣ (زول).

١٣. في «ح، ر، ش، طج»: «أخلاقهم».

١٤. في «ر، طج»: «لا انصفوا».

١٥. في «طع»: «عتلالكم».

١٦. في «د»: «باغمازه».

١٧. في «ر»: «انشذ»؛ و في «طج»: «النشذ». و الشَّدُّ: التَّقْوِيَةُ، تقول: شَدَّ اللّٰهُ مُلْكَه، و شدَّدَه، أَي: قَوَّاه. و قوله تعالى: ﴿وَ شَدَدْنا مُلْكَهُ﴾. أَي: قَوَّيناه، و شَدَّ على يَدِه: قَوَّاه و أَعانه. و شَدَّ عَضُدَه: قَوَّاه. تاج العروس، ج ٥، ص ٤٠ (شدد).

الظَّلَمَةِ عَنه، أو[1] تَجويزِ الِاستِغنَاءِ عنه[2] عَلىٰ[3] مَا بَيَّنّاه».

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[4] ـ:

اِعلَمْ أنَّ كُلَّ مَسألَةٍ تَتَعَلَّقُ بالغَيبَةِ مِن هذهِ المَسائلِ، فجَوابُها مَوجودٌ في كتابِنا «المُقنِعِ في الغَيبةِ»[5] وَ في «الكتابِ[6] الشافي» ـ الذي هو نَقضُ[7] كتابِ الإمَامَةِ مِن الكتابِ المَعروفِ بـ«المُغني»[8] ـ، وَ مَن تأمَّلَ ذلكَ وَجدَه إمّا في صَريحِهما أو[9] فَحواهما.

فَأمَّا إلزامُنا عَلىٰ عِلَّتِنا في الحاجَةِ إليه، وجوبَ[10] إعزَازِه وَ كَفِّ أيدي الظَّلَمةِ عنه

---

۱. في «ح»: «و».

۲. في «أ، د، س»: – «عنه».

۳. في «ر، طج»: – «على».

٤. في «ر، طج»: – «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».

٥. في «أ، د، س»: «الإمامة».

٦. في «ح، طع»: «كتاب». و قد أشار الشريف المرتضى إلى هذا الكتاب و أحال عليه في مواضع من آثاره بنفس العنوان المذكور في النصّ، فمنها: الذخيرة، ص ٤٣٣: «و قد أحكمنا هذا كلّه في الكتاب الشافي»؛ و ص ٤٣٤: «و على هذه الطريقة اعتمدنا في الكتاب الشافي»؛ و ص ٤٦٨: «و قد بيّنا في الكتاب الشافي»؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ۳، ص ۹۰: «ذكرناها في كتبنا و بسطناها، لا سيما في الكتاب الشافي» و ص ۱۰۹: «و إن كنّا قد ذكرنا في الكتاب الشافي ما هو الغاية القصوى»؛ و ج ٤، ص ۷٤: «و استقصاء هذا الكلام تجده في الكتاب الشافي».

۷. في «ب، ش»: «نقص».

۸. يعني كتاب «المُغني في أبواب التوحيد و العدل» للقاضي عبدالجبّار المعتزلي (م ٤١٥ هـ.ق). و القسم الأعظم من الكتاب موجود و مطبوع في ستّة عشر مجلّداً بمطبعة دار الكتب في القاهرة بإشراف الدكتور طه حسين. و الجزء المختص منه بالإمامة طبع في مجلّدين بتحقيق الدكتور محمود محمّد قاسم و مراجعة الدكتور إبراهيم مدكور.

۹. في «ق»: + «في».

۱۰. في «ن، طج»: «و جواب».

لِيَظهَرَ وَ يَقَعَ الِانتفاعُ بهِ[١]؛ فَالإعزازُ[٢] وَ كَفُّ أيدِي الظَّلَمةِ[٣] علىٰ ضَربَينِ: أحَـدُهما لا يُنافي التكليفَ وَ يكونُ التكليفُ معَه ثابِتاً[٤]؛ وَ الضَّربُ الآخَرُ[٥] يُنافي التكليفَ.

فَالضَّربُ الأوَّلُ، قَد فَعَلَ اللّٰهُ منه[٦] كُلَّ ما يُحتاجُ إليهِ؛ لأنَّ الإعزازَ الذي لا مُنافاةَ بَينهُ وَ بَينَ التَّكليفِ[٧] إنَّما يَكونُ[٨] بإقامَةِ الحُجَجِ وَ البَراهينِ وَ الأمرِ وَ النَّهيِ وَ الوَعظِ وَ الزَّجرِ وَ الألطافِ المُقَوِّيَةِ[٩] لِدَواعِي الطَّاعةِ[١٠] الصَّارِفَةِ[١١] عَنِ[١٢] المَعصيةِ، وَ قَد فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ[١٣] ذلك أجمَعَ عَلىٰ وَجهٍ لا مَزيدَ[١٤] عَليه.

وَ أمّا الضَّربُ الثَّاني ـ وَ هـو المُـنافي لـلتكليفِ، كـالقَهرِ وَ القَسـرِ وَ الإكـراهِ وَ الإلجَاءِ ـ، فَالثَّوابُ الذي الغَرَضُ[١٥] بِالتَّكليفِ هـو التَّـعريضُ لَـه، يَسـقُطُ مـعَ

---

١. في «طع»: + «و الإعزاز و كفّ أيدي الظلمة عنه ليظهر و يقع الانتفاع به».
٢. في «أ، س، ح، د، ر، ش، ن، طج»: «و الإعزاز»؛ و في «طع»: «و الإعزار».
٣. في «طع»: + «عنه».
٤. في «ر، طج»: «باقياً».
٥. في «ح»: «ثانيها» بدلاً من «الضَّربُ الآخَرُ».
٦. في «أ، د، س»: – «منه».
٧. من قوله: «فالضربُ الأوَّلُ قد فَعَلَ اللّٰهُ منه...» إلى هنا لم ترد في «ح، ش، ر، طج»؛ و في «ر، طج»: «و أمّا ما لا يُنافي التكليفَ» بدلاً منه؛ و في «طع»: + «و».
٨. في «أ، د، س»: «تكون».
٩. في «ر، ع، طج»: «القوية»، و في «ح»: «المقربه».
١٠. في «ر، طج»: «الطائفة».
١١. في «ر، طج»: «المصارفة».
١٢. في «أ، د، س»: «من».
١٣. في «أ، د، س، ن، طج»: – «تعالىٰ».
١٤. في «ر، طج»: «لا مريب».
١٥. في «ر، طج»: «انقرض»؛ و في «ن»: «المعرّض» و كتب فوق السطر: «الغرض»؛ و في «طع»: «المعرض».

ذلكَ؛ فكَيفَ يُفعَلُ لأجلِ التكليفِ مَا يُسقِطُ الغَرَضَ[١] به[٢] وَ يَنقُضُه[٣]؟

وَ الذي مَضىٰ في[٤] خِلال السُّؤالِ مِنَ الحِكايَةِ عَنّا القولَ[٥] بأنَّ[٦]: «في[٧] الحَوَادِثِ ما الحُكمُ فيه عَن[٨] غَيبَةِ الإمامِ عليه السَّلامُ يُخالِفُ الحُكمَ معَ ظُهورِه»[٩] باطِلٌ، لا نَذهبُ[١٠] إليه، وَ لا قالَ مِنّا به قائلٌ. وَ حُكمُ اللّٰهِ في الحَوَادثِ الشَّرعيَّةِ معَ غَيبةِ الإمامِ عَليهِ السَّلامُ[١١] وَ ظُهُورِه واحِدٌ غيرُ مُختَلِفٍ.

فَإنْ قيلَ: ألا[١٢] جَازَ أنْ يَكونَ الحَقُّ في بَعضِ المَسائلِ أو[١٣] الحَوادِثِ عِندَ الإمامِ عَلَيهِ السَّلامُ[١٤] وَ النّاسُ في حَالِ الغَيبةِ في ذلكَ الأمرِ عَلىٰ باطِلٍ، وَ لَو زَالَتِ التَّقيّةُ عَنه لَبَيَّنَ[١٥] الحَقَّ[١٦] وَ أوضَحَه؟!

---

١. في «ر، طج»: «الفرض».

٢. في «أ، د، س»: - «به».

٣. في «ب، ج، ح، ر، ش، طج»: «ينقصه»؛ و في «ن»: «تنقضه»؛ و في «ع» بلا نقط.

٤. في «طع»: «من».

٥. في «ح، ر، ش، طج»: «المقبول».

٦. في «ر، طج»: «فإنّ».

٧. في «طع»: - «في».

٨. كذا في جميع النسخ و «طج»؛ و في «ح»: «عند».

٩. هذه إشارة إلى قول السائل فيما سبق حيث قال: «وَ له في تِلكَ الحَادِثةِ حُكمٌ مَعَ غَيبتِه خِلافَ الحُكمِ مَعَ ظُهُورِه».

١٠. في «ش، ع، ق»: «لا يذهب».

١١. في «أ، د، س، ر، ن، طج»: - «عليه السَّلامُ».

١٢. في «ن»: «ألّا».

١٣. في «أ، ح، ن، طع»: «و».

١٤. في «أ، د، س، ن»: - «عليه السَّلامُ».

١٥. في «أ، د، س، ق، ن»: «لتبين».

١٦. في «طع»: - «الحقّ».

قُلنَا: قَد أجبنَا عَن هذا السؤالِ ـ في كِتابِنا في الغَيبَةِ[١] وَ «الشّافي» وَ «الذخيرةِ» وَ كُلِّ كَلامٍ أملَينَاهُ فيمَا يَتَعَلَّقُ بِالغَيبةِ ـ بِأنَّ الحَقَّ في بَعضِ الأُمُورِ لَو خَفِيَ عَلينَا وَ كانَتْ مَعرِفَتُه عِندَ الإمامِ الغائِبِ، لَوَجَبَ أنْ يَظهَرَ وَ يُوضِحَ ذلكَ الحَقَّ، وَ لا تَسَعُهُ[٢] التَّقيّةُ وَ الحَالُ هذه. وَ قُلنا: إنَّ ذلكَ لَو لَمْ يَجِبْ، لَكُنّا مُكَلَّفينَ مَا[٣] لا طَريقَ لَنا إلىٰ عِلمِه؛ وَ ذلكَ لاحِقٌ بِتكليفِ مَا لا يُطاقُ في القُبحِ.[٤] وَ جَرَينا في الجَوابِ بِذلكَ عَلىٰ طَريقَةِ أصحَابِنَا؛ فَإِنَّهم عَوَّلُوا في الجَوابِ عَن هذا السؤالِ عَلىٰ هذهِ الطَّريقَةِ.

وَ الذي يَقوَىٰ[٥] الآنَ في نَفسي وَ يَتَّضِحُ عِندي: أنَّهُ غَيرُ مُمتَنِعٍ أنْ يَكونَ عندَ إمَامِ الزمانِ عَليهِ السَّلامُ[٦] غَائباً كانَ أو حاضِراً، مِنَ الحَقِّ في بَعضِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ مَا لَيسَ عندَنا، لا سِيَّمَا مَعَ قَولِنا بِأنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَكتُمَ[٧] الأُمَّةَ كُلُّها[٨] شَيئاً مِنَ الدِّينِ حَتّىٰ لا يَرَونَه[٩] مِنَ الحُجَّةِ في رِوايَتِه[١٠].

وَ لا يَكونُ تَكليفُنَا مَعرِفَةَ[١١] ذلِكَ الحَقِّ تَكليفاً لِمَا[١٢] لا يُطاقُ؛ لأنّا

---

١. في «طع»: «بالغيبة» بدلاً من «في الغيبة».

٢. في «أ، س، ج، د، ق، ن»: «يسعه»؛ و في «ب، ع» بإهمال الأوّل.

٣. في «ح، ر، طج»: «بما».

٤. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٦٠ ـ ٦١؛ الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ و ص ١٩٥ ـ ١٩٦ و ص ٢٧٨؛ رسائل الشريف المرتضى ﷺ، ج ٣، ص ٢٠٤.

٥. في «ن»: «يقوّى».

٦. في «أ، د، س، ر، ق، ن، طج»: - «عليه السّلامُ».

٧. في «أ، س، ح، د، ن، طع»: «تكتم»؛ و في «أ، ع» بلا نقط.

٨. في «ب، ج»: - «كُلّها».

٩. في «ح»: «لا يروا به»؛ و في «طج»: «لا يروونه».

١٠. في «ح، ر، ش»: «رواية».

١١. في «أ، د، س، ر، ن، طج، طع»: «بمعرفة».

١٢. في «ح، ر، ع، ش، طج»: «بما».

نُطيقُ[١] مَعرِفةَ ذلِكَ الحَقِّ الذي استَبَدَّ[٢] بِمَعرِفتِه[٣] الإمامُ؛ مِن حَيثُ قَدَرنَا ـ إذا كانَ غائِباً لِخَوفِه[٤] ـ عَلىٰ إزالَةِ[٥] خَوفِه؛ فَإنَّه[٦] كَانَ حينئذٍ يَظهَرُ وَ يُبَيِّنُ[٧] ذلك الحَقَّ. وَ إذَا كُنّا مُتَمَكِّنينَ مِن ذلك، فَهوَ تَمَكُّنٌ[٨] مِن مَعرِفةِ الحَقِّ.

ألا تَرىٰ أنّا نَقُولُ: إنَّ اللّهَ تَعالىٰ قَد كَلَّفَ الخَلقَ طَاعَةَ الإمَامِ وَ الِانقيادَ[٩] لَه وَ الِانتِفَاعَ بِه، وَ ذلِكَ كُلُّه مُنتَفٍ في حَالِ الغَيبَةِ؟ فَالتَّكليفُ لَه مَعَ ذلِكَ[١٠] ثَابِتٌ؛ لأنَّ التَّمَكُّنَ[١١] مِنه فينَا قَائِمٌ؛ مِن حَيثُ تَمَكَّنّا[١٢] مِن إزَالَةِ تَقيَّةِ[١٣] الإمَامِ وَ مَخافَتِه. فَأيُّ فَرقٍ[١٤] بَينَ الأمرَينِ؟!

فَإن قيلَ: فَإذا[١٥] كُنتُم تُجَوِّزونَ[١٦] أن يَكونَ الحَقُّ عِندَه في بَعضِ المَسائِلِ

---

١. في «أ، د، س، ن، طع»: «لا نطيق»؛ و في «ش»: «يطبق»؛ و في «ق» كتب أوّلاً «لا نطيق» ثم شطب على «لا».

٢. في «ر، طج»: «استند»؛ و في «ق»: «استد»؛ و في «ج»: «اسند»؛ و في «ب، ش»: بلا نقط. و اسْتَبَدَّ فلانٌ بكذا، أي: انفرد به. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

٣. في «ر، ع، طج»: «بمعرفة».

٤. في «ر، ش، طج، طع»: «لحوقه».

٥. في «ح، ش»: «إزالته».

٦. في «أ، س»: «فإن».

٧. في «أ، د، س»: «يتبين»؛ و في «ق»: «بيّن».

٨. في «ر، طج»: «متمكن»؛ و في «ق»: «يمكن».

٩. في «ح، ش»: «الانصار».

١٠. أي: مع غيبة الإمام.

١١. في «ش»: «المتمكن».

١٢. في «ح، ر، طج»: «تمكننا»؛ و في «ش»: «يمكنا»؛ و في «ع»: «يمكننا»؛ و في «ب» بإهمال الأوّل.

١٣. في «ح»: «التقيّة عن».

١٤. في «طج»: «فرقة».

١٥. في «ب، ج»: «و إذا».

١٦. في «ر، طج»: «تجيزون».

و هو[١] خَافٍ عَنّا، وَ لَم تُوجِبوا[٢] ما أوجَبَه أصحَابُكم ـ مِن أنَّ ذلكَ لَو جَرىٰ، لَوَجَبَ ظُهُورُ الإمامِ عَلىٰ كُلِّ حَالٍ وَ لَم تُبَح[٣] التَّقيَّةُ، أو سُقوطُ التكليفِ في ذلكَ الأمرِ المُعَيَّنِ ـ فمَا الأمانُ لَكم مِن أن يَكونَ الحَقُّ في أُمُورٍ كَثيرةٍ خَافياً عنكُم و مُستَبِدّاً[٤] بِمَعرِفَتِه[٥] الإمامُ، و يَكونَ[٦] التكليفُ عَلينا فيه ثابِتاً؛ لِلمَعنى الذي ذَكَرتُمُوه، وَ هو التَّمَكُّنُ مِن إزَالَةِ خَوفِ مُبيِّنِ هذا الحَقِّ لَنا؟

قُلنا: يَمنَعُ[٧] مِن تَجويزِ ذلكَ إجماعُ طائِفَتِنا، و فيه الحُجَّةُ؛ بَل إجماعُ الأُمَّةِ عَلىٰ أنَّ كُلَّ شَيءٍ كُلِّفنَاه مِن أحكامِ الشَّريعَةِ، عَلَيه[٨] دَليلٌ، و إليه طَريقٌ، نَقدِرُ[٩] ـ و نَحنُ عَلىٰ ما نَحنُ عَلَيه ـ علىٰ إصَابَتِه، و نَتَمَكَّنُ[١٠] مَعَ غَيبَةِ[١١] الإمامِ و ظُهُورِه مِن مَعرِفَتِه. و لَولا هذا الإجمَاعُ لَكانَ مَا[١٢] قُلتُموه مُجَوَّزاً.

وَ هذا الإجماعُ الذي أَشَرنَا[١٣] إليهِ لا شُبهَةَ فيه؛ لأنَّ أصحَابَنا الإماميَّةَ لَمّا

١. في «ر، طج»: - «هو».
٢. في «أ، د، س، ش، ق، ن»: «لم يوجبوا».
٣. في «ح، ر، ش، طج»: «يبح»؛ و في «ج»: «يبيح»؛ و في «ع»: «يُبَح»؛ و في «طع»: «تتج» بدلاً من «تبح».
٤. في «ر، ق، طج»: «مستندا».
٥. في «ر، طج»: «بمعرفة».
٦. في «ن»: «كون».
٧. في «أ، ب، س، ج، د، ش، ن»: «نمنع»؛ و في «م»: «بمنع»؛ و في «ع» بلا نقط.
٨. في «طج»: «على».
٩. في «أ، ب، س، ح، د، ق، م، ن، طع»: «يقدر»؛ و في «ش»: «بقدر»؛ و في «ع»: «يُقدر»؛ و في «ج» بلا نقط.
١٠. في «أ، س، ج، د، ش، ق، ن، طع»: «يتمكن»؛ و في «ب، ع، م» بلا نقط.
١١. في «س، ج، ش، ق»: «غيبته».
١٢. في «ح»: «الذي».
١٣. في «طع»: «أثرنا».

مَنَعوا[۱] مِن كَونِ[۲] حَقٍّ في حَادثةٍ[۳] كُلِّفنَا مَعرِفَةَ حُكمِها خَفِيَ عنَّا وَ هو عِندَ إمامِ الزَّمانِ عَلَيهِ السَّلامُ و عَلَّلوا ذلِكَ بِأنَّ: «هذا التقديرَ مُزيلٌ لِتكليفِ العِلم[٤] بِحُكمِ تلكَ الحادثةِ»، قد[٥] اعتَرَفوا بِأنَّ: «ذلكَ[٦] لَم يَكُنْ»، و إنَّما عَلَّلوه بِعِلَّةٍ غَيرِ مَرضِيَّةٍ[۷]، فَالاِتّفاقُ مِنهم حَاصِلٌ عَلى الجُملَةِ التي ذَكَرناها مِن أنَّ[۸] أحكامَ الحَوَادثِ و العِلمَ بالحَقِّ منها مُمكِنٌ معَ غَيبَةِ الإمامِ عليه السَّلامُ كَمَا هو مُمكِنٌ معَ ظُهُورِه.

فَأمَّا إلزامُنَا تَأخُّرَ حُكمِ بَعضِ[۹] الحَوَادِثِ بِاستِمرارِ تَقيَّةِ الإمَامِ المُتَوَلِّي لَها إلىٰ يَومِ[۱۰] القيامَةِ، فَلا شُبهَةَ في جَوازِ ذلكَ. و طُولُ زَمَانِه كَقِصَرِه في أنَّ الحُجَّةَ فيهِ[۱۱] عَلى الظَّالمِ المانِعِ لِلإمامِ مِنَ الظُّهُورِ لِاستيفاءِ ذلكَ الحَقِّ[۱۲] و إزالَةِ تلكَ المَظلِمَةِ[۱۳]، و الإثمَ مُحيطٌ بِهِ[۱٤]؛ و لا حُجَّةَ عَلى اللّٰهِ تَعالىٰ و لا عَلَى الإمَامِ المَنصُوبِ.

---

۱. هكذا في «ح، ر»؛ و لكن في سائر النسخ و «طع»: «منعونا».
۲. في «طج»: «كونه».
۳. في «أ، د، س، ن»: «جاذبة».
٤. في «ح»: «التكليف للعلم»؛ و في «طع»: «للعلم».
٥. في «طع»: «و قد».
٦. أي خفاء شيء من الحقّ.
۷. أي غير مرضيّة عند المصنّف رحمه اللّٰه.
۸. في «ن»: - «أنّ».
۹. في «ب، ج»: - «بعض».
۱۰. «إلى يوم» يتعلّق بقوله: «تَأخُّرَ».
۱۱. في «ن»: - «فيه».
۱۲. في «ن»: - «الحق»؛ و في «طع»: «لحق».
۱۳. في «طع»: «الظلمة».
۱٤. في «ر، طج»: - «به».

فأمَّا موتُ الظَّالِمِ قَبلَ الانتِصافِ[١] مِنه[٢]، و هَلاكُ مَن الحَدُّ في جَنبهِ قَبلَ إقامَتِه عَلَيهِ[٣]، فَجَائِزٌ. و إذا جَرىٰ ذلكَ بِمَا عرضَ مِن مَنعِ الظَّالِمينَ مِن ظُهُورِ مَن[٤] يَقُومُ بِهذِهِ الحُقُوقِ، فهُم[٥] المُؤاخَذونَ بِإثمِ ذلِكَ. و اللّٰهُ تَعالى يَنتَصِفُ[٦] لِلمَظلُومِ فـي الآخِرَةِ، و يَستَوفي العِقابَ ـ الذي ذلكَ الحَدُّ مِن جُملَتِه ـ في القيامَةِ كَمَا يَشاءُ.

وَ لا بُدَّ لِمُخَالِفينَا في هذهِ المَسألَةِ مِن مِثلِ جَوابِنا إذَا قيلَ لَهُم: «مَا تَقولُونَ في هذهِ الحُقُوقِ و الحُدُودِ التي لا يَستَوفيهَا إلّا[٧] الإمَامُ إذا قَصَّرَ أهلُ الحَلِّ و العَقدِ في العَقدِ[٨] لإمامٍ يَقُومُ بِها، أو[٩] أقَامُوا إمَاماً فَلَم[١٠] يُمكَّنْ[١١] مِنَ التصَرُّفِ و حِيلَ بـينَه و بينَه؟ أَوَ لَيسَ هذا يُوجِبُ عَلَيكُم فَوتَ هذهِ الحُقُوقِ و تَعَطُّلَ[١٢] هذهِ الحُدُودِ إلىٰ يَومِ القيامَةِ؟!»؛ فَلا بُدَّ لَهُم مِن مِثلِ جَوابِنا.

---

١. في «ح»: «الانصاف».

٢. في «ج»: «عنه».

٣. ذهب المصنّف رحمه اللّٰه إلى أنّ الحدود لا تسقط في عصر الغيبة، بل هي ثابتة في جنوب مستحقّيها؛ فإن ظهر الإمام أقامها عليهم، وإلّا كان اللّٰه تعالى هو المتولّي يوم القيامة لجزائهم بها أو العفو عنهم؛ والإثم في تأخير إقامة الحدود يقع على من أخاف الإمام واضطرّه إلى الغيبة. الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٢٠٨.

٤. في «أ، د، س، ن»: «ما».

٥. في «ر، طج»: - «فهم».

٦. في «طع»: «يتصف».

٧. في «ر، طج، طع»: - «إلّا».

٨. في «ح، ر، ش، ن، طج، طع»: - «في العَقدِ».

٩. في «ج، ع»: «و».

١٠. في «ر، طج»: «و لم».

١١. في «ح، طع»: «يتمكن».

١٢. في «ح، ش، ق، طع»: «يعطل».

فَأمَّا إلزامُنَا[١] إعزازَ الإمَامِ و كَفَّ الأيدِي عَنهُ، فَقَد قُلنَا فيه مَا وَجَبَ.[٢] ثُمَّ[٣] نعكِسُ[٤] هذا السُّؤالَ عَلَى المُخَالِفِ، فَنَقُولُ[٥] لَهُم: «كُلُّ عِلَّةٍ لَكُم في وُجُوبِ الإمَامَةِ مِن طَريقِ السَّمعِ، فَإنّه لا بُدَّ مِنهَا و لا غِنيً عَنهَا، يُوجِبُ عَلَيكم إعزَازَ الإمامِ حَتّىٰ لا يُضَامُ و لا يُمنَعُ مِنَ التَّصرُّفِ و التَّدبيرِ، و كَفَّ الأيدي[٦] الظّالِمَةِ[٧] عَنه، و مَا رَأَينَاه تَعالىٰ فَعَلَ ذلكَ عِندَ مَنعِ الأئِمَّةِ مِنَ التصَرُّفِ»؛ فَلا بُدَّ لَهُم مِن مِثلِ جَوابِنا.

---

١. في «ر، طج»: - «فأمَّا إلزامُنَا».

٢. من قوله: «بُدَّ لَهُم مِن مثلِ جَوابِنا....» إلى هنا لم يرد في «أ، د، س».

٣. في «ح، ر، ش، طج»: - «ثُمَّ».

٤. في «أ، ب، س، ق، ن»: «يعكس»؛ و في «ش»: «لم يعكس»؛ و في «ج، ر، طج»: «بعكس»؛ و في «ب، ع» بإهمال الأوّل.

٥. في «ج، ش، ق»: «فيقول»؛ و في «ب» بلا نقط.

٦. في «ن، طع»: «أيدي».

٧. في «ج، ن، طع»: «الظلمة».

المَسألَةُ الثّانيةُ

[في بَيانِ علّةِ الحاجَةِ العَقليّةِ إلَى الإمامِ][1]

وَ مَا جَوابُه أيضاً إنْ قَالَ[2] ـ ناصِراً لِمَا تَقَدَّمَ منهُ[3] في تَجويزِ الاستِغناءِ عَنِ الإمَامِ ـ: «مَا حُجَّةُ اللّٰهِ تَعالىٰ عَلىٰ مَن جَهِلَ[4] الإمَامَ و[5] اشتَبَهَ عَلَيهِ مَوضِعُ النَّصِّ؟»، وَ قالَ: «فَإنْ قُلتُم: حُجَّةُ[6] العَقلِ و النقلِ ـ و لا بُدَّ لَكُم مِنَ الاعتِرافِ بِذلِكَ ـ قيلَ لكُم: أَوَ[7] ذلِكَ كَافٍ بِنَفسِه غَيرُ مُحتَاجٍ إلىٰ إمَامٍ[8]؟!»

ثُمَّ[9] قَالَ: «فَلا بُدَّ[10] مِن نَعَم. فَيُقالُ لهُم: فَلِمَ[11] لا[12] كانَ ذلِكَ في كُلِّ ضَالٍّ[13]

---

١. العنوان منّا و في «طج، طع»: «ما الحجّة على من جهل الإمام و اشتبه النصّ عليه» بدلاً منه.

٢. أي المعترض.

٣. الضمير عائد إلى المعترض أيضاً.

٤. في «ح»: «جحد».

٥. في «ق»: «أو».

٦. في «ح»: «الحجّة».

٧. في «ر، طج، طع»: «ان».

٨. في «ر، ش، ع، طج، طع»: + «عليه السلام».

٩. في «ح، ر، ش، ع، طج»: - «ثُمَّ».

١٠. في «طع»: «افلابد».

١١. في «طع»: - «فلم».

١٢. في «ر، طج»: «ما»؛ و في «ح»: - «لا».

١٣. في «ر، طج»: «ما له»؛ و في «طع»: «منال».

عَن[١] حَقٍّ[٢] كائِناً مَا كانَ؟

فَإنْ قالُوا: النَّقلُ مُختَلِفٌ و الحُجَجُ مُعارَضَةٌ[٣].

قيلَ لهُم: أنتم تَعلَمُونَ أنَّكُم مَتىٰ قُلتُم أنَّكُم[٤] تَقدِرُونَ عَلىٰ إجَابَةِ هذا السَّـائِلِ المُستَرشِدِ عن[٥] النصِّ و عن[٦] الإمامِ بِحُجَجٍ[٧] فيهِ و[٨] لا مُخَالِفَ فيها و بِنَقلٍ[٩] مُتَّفَقٍ عَلَيهِ لا تَنازُعَ[١٠] فيه، تَجَاهَلتُم، و سُئِلتُم في ذلكَ، فَلا تَجِدونَ[١١] إلَيهِ سَبيلاً.

و إنْ[١٢] قالُوا: و لكِن لا يَتَسَاوَىٰ الحَقُّ و الباطِلُ.

قيلَ لهُم: فقُولوا[١٣] ذلِكَ في كُلِّ مُختَلَفٍ فيه، و استَغنُوا عَن إمامٍ».

الجَوابُ ـ و بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[١٤] ـ:

اعلَمْ أنَّ هذا الاعتِراضَ دالٌّ عَلىٰ أنَّ المُعتَرِضَ بِهِ لَم يُحصِّلْ عَنّا عِلَّةَ الحَاجَةِ العَقليَّةَ إلَى الإمَامِ؛ و إنَّما يَحُوجُ[١٥] النَّاسُ في كُلِّ زَمانٍ و عَلىٰ كُلِّ وَجهٍ إلىٰ رَئيسٍ، لِيَكونَ[١٦] لُطفاً[١٧] لَهُم في العُدُولِ عَنِ القَبَائحِ العَقليّةِ و القيامِ بِالواجِباتِ العَـقليَّةِ،

---

١. في «ر، طج»: «من».

٢. في «ع»: «الحق».

٣. في «ر، طج»: «متعارضة».

٤. في «ح، ر، ش، ع، طج»: - «مَتىٰ قُلتُم أنَّكُم».

٥. في «طع»: «على».

٦. في «ر، طج»: - «عن».

٧. في «ق، م»: «الحجج»؛ و في «ر، طج»: «بحجة»؛ و لم ترد في «طع».

٨. في «ر، طج»: - «و».

٩. في «طع»: «نقل».

١٠. في «ب، ج، ح، ش»: «لا ينازع».

١١. في «أ، د، س، ش، ق، ن، طع»: «فلا يجدون».

١٢. في «أ، د، س»: «فإن».

١٣. في «ح»: «نقول».

١٤. في «ج، ر، ق، طج»: - «و بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».

١٥. في «أ، د، س»: «يخرج»؛ و في «ح»: «يحتاج». و حَاجَ يَحوجُ حَوْجاً أي: احتاج. لسان العرب، ج ٢، ص ٢٤٤ (حوج).

١٦. في «ر، طج»: + «لهم».

١٧. في «أ، د، س»: «لفظاً».

و أنّهم معَ تَدبيرِه و تَصَرُّفِه يَكونونَ أقرَبَ إلىٰ مَا ذَكَرنَاه؛ و لَم يُحوِجْهم إليهِ لِيَعلَمُوا[١] مِن جِهَتِهِ[٢] الحَقَّ فيمَا[٣] عَلَيهِ دَليلٌ مَنصُوبٌ، إمّا عَقليٌّ أو سَمعيٌّ. فَمَن اشتَبَهَ[٤] عَلَيهِ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالإمَامَةِ، فَالحُجَّةُ عَلَيهِ مَا نَصَبَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلىٰ ذٰلِكَ الحَقِّ، مِن دَليلٍ يُوصِلُ إلَى العِلمِ بِهِ، إمّا عَقليٌّ أو شَرعيٌّ. و هٰكَذا نَقُولُ في كُلِّ حَقٍّ كَائِناً مَا[٥] كانَ: «إنَّ عَلَيهِ دَليلاً، و إليهِ طَريقاً».

وَ لَيسَ الحُجَجُ في ذٰلِكَ مُتَكافِئَةً كَمَا مَضىٰ في الكَلامِ[٦]، كَمَا أنَّه لَيسَ في[٧] أدِلَّةِ العُقُولِ عَلى التوحيدِ و العَدلِ و النُّبُواتِ[٨] الحُجَجُ مُتَقابِلَةً مُتَكافِئَةً.[٩] و الحَقُّ في كُلِّ ذٰلِكَ مُدرَكٌ[١٠] لِكُلِّ مَن طَلَبَه مِن وَجهِهِ و سَلَكَ إليهِ مِن طَريقِه.

و قَد بَيَّنّا في كِتابِنا «الشافي»[١١] أنَّ هذا القَولَ لا يُوجِبُ الاستِغنَاءَ عَن

---

١. في «ر، ش»: «لتعلموا».

٢. في «ر، ن، طج، طع»: «جهة».

٣. هاهنا ابتدأ السقط من نسخة «ق».

٤. في «ح»: «له شبهة».

٥. في «طع»: - «ما».

٦. أي: في كلام السائل حيث قال: «النقلُ مُختَلِفٌ و الحُجَجُ مُعارَضَةٌ».

٧. في «طع»: - «في».

٨. في «ح، ر، طج»: «النبوة».

٩. من قوله: «كَمَا مَضىٰ...» إلى هنا لم ترد في «ج».

١٠. في «طع»: «قدرك».

١١. قال في الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٧٥ ـ ٧٦: «فأمّا قوله: و بعد فإنّ ذلك يوجب الاستغناء بالرسول إذا بيّن بياناً يشتهر بطريقة التواتر هذه الأُمور التي ذكروها، كما يستغني الآن عن الإمام في وجوب الصلوات، فإنّ الفرض أن يستقبل القبلة و يصلّي بطهارة إلى غير ذلك...، فقد بيّنّا ما يصحّ أن يستغني فيه بالتواتر و ما لا يصحّ أن يستغني بذلك فيه و فصّلنا بين الأمرين. فأمّا الإمام فليس يستغني عنه في وجوب الصلوات إلى سائر ما ذكره على ما ظنّه، لأنّ أصحابنا قد ذكروا وجوه الحاجة إليه في ذلك. فمنها تأكيد العلوم و إزالة الشبهات. و منها أنّه يبيّن ذلك و يفصّله، و ينبّه على مشكله و غامضه. و منها كونه من وراء الناقلين ليأمن المكلّفون من أن يكون شيء من الشرع لم يصل إليهم. و لو وجب أن يطلق الاستغناء عن الإمام في هذه الأُمور من حيث كان لنا طريق يوصل إلى العلم بها من غير جهة لوجب على صاحب الكتاب و أهل مذهبه أن يطلقوا

↔

الإِمَامِ فِـي أحكـامِ الشَّـريعةِ[١]؛ لأنَّ أحكـامَ الشَّريعةِ[٢] المَنقُولةَ[٣] يَجُوزُ أنْ يُـعرِضَ[٤] نـاقِلُوهَا أو أكـثَرُهم[٥] عـن نَـقلِها[٦]، إمَّـا اعـتِماداً[٧] أو[٨] شُـبهَةً،

↔ الاستغناء عن الرسول في جميع ما أدّاه إلينا مما علّمناه قبل أدائه بالعقل، و من أطلق ذلك خرج من جملة المسلمين، و ليس يمكن أن يمتنع منه و يحتجّ فيه إلّا بمثل ما احتججنا به».

١. في «ح، طج، طع»: «الأحكام الشرعيّة»؛ و في «ر»: «أحكام الشرعيّة».

٢. في «ح، ر، ش، طج، طع»: - «لأنّ أحكامَ الشريعةِ».

٣. في «ح»: + «إذ»؛ و في «طع»: + «إذا».

٤. في «ح»: «يعلم»؛ و في «ن»: «بعرض».

٥. في «طع»: + «الأحكامَ الشَّرعيّة المَنقُولة يَجُوزُ أنْ يُعرِضَ ناقِلُوهَا أو أكثَرُهم».

٦. في «أ، ب، س، ج، د، ن»: «بقاها».

٧. هكذا في جميع النسخ؛ و ورد أيضاً هذا الضبط، أي: «اعتماداً»، في بعض نسخ تنزيه الأنبياء، ص ٢٨١: «و لا حقّ علينا يجب العلم به من الشرعيّات إلّا و عليه دليل شرعيّ، و قد ورد النقل به عن النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله و الأئمّة من ولده صلوات اللّٰه عليهم، فنحن نصيب الحقّ بالرجوع إلى هذه الأدلّة و النظر فيها. و الحاجة مع ذلك كلّه إلى الإمام [فيها] ثابتة، لأنّ الناقلين يجوز أن يعرضوا عن النقل إمّا لشبهة أو اعتقاد (خ: اعتماد) فينقطع النقل أو يبقى فيمن ليس نقله حجة و لا دليل»؛ و كذلك في المقنع في الغيبة، ص ٦٠: «لأنّ النقل، و إن كان وارداً عن الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله و عن آباء الإمام عليهم السلام بجميع ما يحتاج إليه في الشريعة، فجائز على الناقلين أن يعدلوا عن النقل، إمّا اعتماداً أو اشتباهاً، فينقطع النقل أو يبقى فيمن ليس نقله حجّة، فيحتاج حينئذ إلى الإمام ليكشف ذلك و يوضّحه و يبيّن موضع التقصير فيه».

هذا، و لكن في كتاب الغيبة و تلخيص الشافي كلاهما للطوسي جاء «تعمّداً» بدلاً من «اعتماداً»؛ حيث قال: «لأنّ النقل و إن كان وارداً عن الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله و عن آباء الإمام عليهم السلام بجميع ما يحتاج إليه في الشريعة فجائز على الناقلين العدول عنه إما تعمّداً و إما لشبهة فينقطع النقل أو يبقى فيمن لا حجة في نقله». (الغيبة، ص ٩٦) و نظيره أيضاً ورد في تلخيص الشافي، ج ٤، ص ٢١٩. و قريب منه ما ورد في الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٧٦: «قد بيّنّا أنّ الإعراض عن النقل بشبهة أو تعمّد غير مأمون على الناقلين». و نفس المصدر، ص ٧٧: «فإن كان يظنّ إذا جوّزنا على المتواترين الإعراض عن النقل بشبهة أو تعمّد فقد أبطلنا التواتر، فقد وقع بعيداً». فعلى هذا ـ إن لم يكن هناك تصحيف ـ يكون «اعتماداً» بمعنى «تعمّداً» و «قصداً»، كما ورد في لسان العرب، ج ٣، ص ٣٠٢ (عمد): «اعتَمَده: قَصَده».

٨. في «طع»: «و».

فَتَكونُ[١] الحُجَّةُ حِينَئِذٍ[٢] في بَيانِ الإمامِ لِذلِكَ الحُكمِ. و تَجري[٣] الإِمَامَةُ ـ و الحَالُ هذهِ ـ مَجرَى النُّبُوَّةِ في أنّا[٤] نَستَفيدُ[٥] مِن الإِمَامِ[٦] مَا لا يُمكِنُ استِفَادَتُه إلّا مِن جِهَتِه.

---

١. في «ر، طج»: «فيكون».
٢. في «طع»: ‑«حينئذ».
٣. في «ر، طج»: «يجري».
٤. في «طع»: «أن».
٥. في «ر، طج»: ‑ «أنّا نَستَفيدُ».
٦. في «ر، طج»: «الإمامة».

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ
[كَيفيَّةُ حُصُولِ العِلمِ بِالأحكَامِ الشَّرعيَّةِ]
[فِي الحَوَادِثِ المُشتَبِهَةِ في زَمَنِ الغَيبةِ][1]

وَ مَا جَوابُه إنْ قَالَ:

«و يُقالُ لَهم: مَا الحُكمُ في صاحِبِ حَقٍّ يَعلَمُ مِن نَفسِه أنَّه لَيسَ يَنوي للإِمامِ[2] سوءً و أنَّه مُطيعٌ لَه مَتىٰ قَامَ و ظَهَرَ؛ و حَقُّه مُشكِلٌ، يَعرِفُه[3] هو و يَجهَلُه مَن عَلَيهِ الحَقُّ؛ و قَولُ الأُمَّةِ مُختَلَفٌ فيه؛ و مَن عَلَيهِ الحَقُّ أيضاً حَسَنُ الرأيِ في الإمَامِ، عَازِمٌ عَلىٰ طاعَتِه؛ و لَيسَ يَصِحُّ لَه[4] أنَّ عَلَيهِ حَقّاً؛ و لَو صَحَّ لَه، لأدّاهُ. و هو[5] لا يَحتَمِلُ التأخيرَ؛ لأنَّ[6] بَقيَّةَ الغُرَمَاءِ[7] يُطالِبونَه بِتوزيعِ مَالِهِ عَليهِم، و لا مَالَ لهُ غَيرُه. أَ صَحَّ حَقُّ هذا أم بَطَلَ؟»

---

١. العنوان منّا و في «طج»: «كيفيّة العلم إلى الأحكام الشرعيّة غير المعلومة»؛ و في «طع»: «كيفيّة العلم بالأحكام الشرعيّة» بدلاً منه.

٢. في «ن، طع»: «الإمام».

٣. في «ن»: «بعرفه».

٤. أي: ليس يثبت له.

٥. أي الحقّ.

٦. في «ح، ر، ش، طج»: +«تأخير».

٧. أي غرماء صاحب الحقّ.

و قالَ:

فَإن قالُوا: «يُمكِنُه أنْ يَصِلَ إلَى الإمامِ و يَسألَهُ فَيَرجِعَ إلىٰ قولِه[1]»؛ أُشبعَ[2] هذا عَنهم، و عُلِمَ بُطلانُ ذلِكَ مِن قَولِهم بِتَعَذُّرِ[3] قُدرَتِهم عَلَيهِ[4] في المُدَّةِ الطَّويلَةِ مِن الزَّمانِ فَضلاً عَن حَالٍ يَضِيقُ[5] فيها الخِنَاقُ[6] و يَلِجُّ[7] الغُرَماءُ.

و إنْ قَالُوا: «يُمكِنُه أنْ يَعرِفَ الحَقَّ: أ لَهُ أم عَلَيهِ؟»؛ قيلَ لَهُم: «إذا كَانَ هذا[8] مُمكِناً بِحُجّةٍ[9] سَمعيَّةٍ و إنِ اختُلِفَ فيهَا[10]، فَلِمَ لا جَازَ مِثلُه في سائرِ الشَّرائِعِ و المَسائلِ[11]؟»

و إنْ قَالُوا: «يَتأخَّرُ حُكمُ هذهِ المَسألَةِ عَن دارِ التَّكليفِ و يَلزَمُ صَاحِبَ الحَقِّ الكَفَّ عَنهُ، و لا شَيءَ علىٰ مَن[12] مَنَعَهُ، و[13] يَكونُ العِوَضُ عَلَى اللّٰهِ سُبحَانَه».

---

١. في «ن»: «قول».

٢. كذا في «س، ح، د، ش، ع، ن، طع»؛ و في «أ، ر، م، طج»: «أشبع»؛ و في «ب»: «اسبع»؛ و في «ج»: «اسبع». و في تاج العروس، ج ١١، ص ٢٣٣: «و تَقُول: شَبِعْتُ من هذَا الأَمْرِ و رَوِيتُ، إذا كَرِهْتَه و مَلِلْتَه، نَقَلَه الجَوْهَرِيُّ، و هو مَجَازٌ».

٣. في «أ، س، ر، ش، ع، طج»: «يتعذّر»؛ و في «م»: «تتعذّر»؛ و في «ب» بإهمال الأوّل.

٤. أي قدرتهم على الوصول إلى الإمام.

٥. في «م»: «تتضيق».

٦. في «ن»: «الحفاق». و الخِناق: الحَبل الذي يُخنَق به (لسان العرب، ج ١٠، ص ٩٢). الخِناق: گردن، آنچه كه با آن خفه كنند مانند ريسمان؛ «ضَيَّقَ الخِنَاقَ عليه»: عرصه را بر او تنگ گرفت.

٧. في «ع، ن»: «يُلِحّ».

٨. في «أ، د، س»: - «هذا».

٩. في «ع»: «لحجّة».

١٠. في «ر، طج»: «فيه».

١١. في «ح، ر، ش، طج»: - «و المَسائلِ».

١٢. في «ب، ج»: - «من»؛ و في «ش»: «ما».

١٣. في «طع»: - «و».

قيلَ لَهُم: «فَجوِّزوا[١] مِثلَ[٢] ذلِكَ أيضاً فيمَا أشكَلَ أمرُه[٣]، و يَكُونُ كُلُّ مَا لَم تَتَّضِح[٤] الحُجَجُ السَّمعيَّةُ فيه بِمَنزِلَةِ مَا لَم يَرِدْ فيه سَمعٌ».

الجَوابُ ـ وَ باللّٰهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

جَوابُ[٦] هذِه المَسألَةِ مُستَفَادٌ[٧] مِن جَوابِنا فِي المَسألَتَين المُتَقَدِّمَتين عَلَيها. و قَد بَيَّنّا أنَّه لا حُكمَ للّٰهِ تَعالىٰ في الحَوادِثِ الشَّرعيةِ إلّا و عَلَيهِ دَليلٌ، إمَّا عَلىٰ جُملَةٍ أو تَفصيلٍ. و فَرضُ هذهِ المَسألَةِ عَلى الأصلِ الذي بَيَّنّاه بَاطِلٌ؛ لأنَّه فُرِضَ فيهَا أنَّ مَن عَلَيهِ الحَقُّ لا طَريقَ لَه[٨] إلَى العِلمِ بِأنَّ الحَقَّ عَلَيهِ؛ و قَد بَيَّنّا أنَّ الأمرَ بِخِلافِ ذلِكَ.

فَإذا[٩] قيلَ لنا: «هذه مُكابَرَةٌ؛ لأنّا نَعلَمُ أنَّ الحَوادِثَ غَيرُ مُتَناهِيَةٍ، فَأحكامُها إذاً غَيرُ مُتَناهيةٍ، و نُصُوصُ القُرآنِ مَحصُورَةٌ مُتَناهِيَةٌ، و مَا تَروونَه عَن أيِمَّتِكُم[١٠] ـ عَلَيهِم السَّلامُ ـ الغَالِبُ عَلَيه، بَل أكثَرُه[١١] و جُمهُورُه، الورودُ مِن طَريقِ الآحادِ التي

١. في «طع»: «فجوز».

٢. في «ر، ش، طج، طع»: «أصل».

٣. من قوله: «و يَكونُ العِوَضُ....» إلى هنا لم ترد في «ن». و أشْكَلَ الأَمرُ: الْتَبَسَ و اخْتَلَطَ. تاج العروس، ج ١٤، ص ٣٨١ (شكل). و في المغْرِب، ج ١، ص ٤٥٢ (شكل): «أَشْكَلَ الأمرُ: إذا اشْتَبَه».

٤. هكذا في «ح، ع»؛ و في باقي النسخ و «طج، طع»: «لم يتّضح».

٥. في «ر، طج»: - «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».

٦. في «طع»: «و جواب».

٧. في «ح»: «يستفاد».

٨. في «ر، ش، طج»: - «له».

٩. في «طج»: «فإن».

١٠. هكذا في أكثر النسخ، و هو الأصحّ و الأرجح في كتابة هذه الكلمة كما كتبت بهذه الصورة (أي: «أيِمَّة» بدلاً من «أئِمَّة») في النسخ العتيقة. لاحِظ: مختار الصحاح، ص ١١ (أمم).

١١. في «طع»: «أكثرهم».

لا تُوجِبُ[١] عِلماً. و[٢] عِندَكم خاصَّةً أنَّ العَمَلَ تَابعٌ لِلعِلمِ[٣] دونَ الظَّنِّ. و فيكُم[٤] مَن يَتَجاوَزُ هذهِ الغَايَةَ فَيَقولُ: إنَّ أخبَارَ الآحَادِ مُستَحيلٌ في العُقُولِ أنْ يـتَعبّدَ[٥] اللّٰـهُ تَعالىٰ بِالعَمَلِ[٦] بِها. و لَو كَانَتْ أيضاً هذهِ الأخبَارُ أو بَعضُهَا مُتواتِراً[٧]، لَكانَتْ[٨] أيضاً مَحصُورَةً مُتَنَاهِيَةً، فَكَيفَ يُستَفادُ مِنها العِلمُ بِأحكامِ حَوادِثَ[٩] لا تَتَناهىٰ؟».

قُلنَا: نُصُوصُ القُرآنِ و إنْ كَانَتْ مُتَنَاهِيَةً، فَقَد يَدُلُّ[١٠] مَا يَتَنَاهىٰ في نَفسِه عَلىٰ حُكمِ حَوادِثَ لا تَتَناهىٰ.

ألا تَرىٰ أنَّ النَّصَّ إذا وَرَدَ بِأنَّهُ: «لا يَرِثُ مَعَ الوالِدَينِ و الوَلَدِ أحَدٌ مِنَ الوُرّاثِ[١١] إلّا الزوجَ و الزوجَةَ»؛ فَقَد دَلَّ هذا النصُّ ـ و هو مَحصُورٌ ـ عَلىٰ مَا لا يَنحَصِرُ مِن الأحكامِ؛ لأنَّه يَدُلُّ علىٰ نَفيِ ميراثِ كُلِّ نَسِيبٍ[١٢] أو قَريبٍ تَعَدّىٰ مَن ذَكَرنَاه، و هُم لا يَتَناهونَ؟

---

١. في «ر، طج»: «لا يوجب».
٢. في «طع»: «أو».
٣. في «أ، د، س»: «العلم».
٤. في «ن»: - «و فيكم».
٥. في «ن، طع»: «أن نتعبد».
٦. في «أ، س، ح، د، طع»: «في العمل»؛ و في «ب، ج»: - «بالعمل».
٧. كذا في «ب، ج، ش، ع، ر، ن، طج»؛ و في «أ، د، س، طع»: «متواتر»؛ و في «ح»: «متواترة» و هو الأصحّ.
٨. في «طع»: «فكانت».
٩. في «ر، طج»: «الحوادث».
١٠. في «ر، ن، طج، طع»: «تدلّ».
١١. في «ح، ر، ش، ع، طج، طع»: «الوارث».
١٢. في «أ، د، س، ن»: «تسبّب». و ناسَبَه: شَرِكَه في نَسَبِه. و النَّسِيبُ: المُناسِبُ، و الجمع نُسَباءُ و أَنْسِباء. و فلانٌ يناسِبُ فلاناً، فهو نَسِيبه، أي: قَريبه. و رجلٌ نَسِيبٌ مَنْسُوبٌ: ذو حَسَبٍ و نَسَبٍ. لسان العرب، ج ١، ص ٧٥٦ (نسب).

و لَمّا قَالَ اللّٰهُ تَعالىٰ: ﴿وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتٰبِ اللّٰهِ﴾[١]، استَفَدنا مِن هذا اللَّفظِ وجوبَ[٢] الميراثِ[٣] للأقارِبِ[٤] دونَ الأباعِدِ؛ و الأباعِدُ لا يَتناهونَ. فَقَد استَفَدنا مِن مُتَناهٍ مَا لا يَتَناهىٰ.

و عَلىٰ هذا مَعنَى الخَبَرِ الذي يُروىٰ عَن أَميرِالْمُؤْمِنِينَ ـ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيهِ[٥] ـ أنَّه قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه أَلْفَ بَابٍ، فَتَحَ[٦] لِي[٧] كُلُّ بَابٍ مِنها أَلْفَ بَابٍ».[٨]

---

١. الأنفال (٨): ٧٥.
٢. في «ج»: «وجود».
٣. في «ر، طج»: «ميراث».
٤. في «ر، طج»: ـ «للأقارِبِ».
٥. في «س، ج، ح، ر، طج»: «عليه السلام».
٦. في «ح»: «ينفتح».
٧. في «أ، د، س»: ـ «لي»؛ و في «ح»: + «من».
٨. راجع: بصائر الدرجات المنسوب إلى الصفّار القمّي، ج ٢، ص٧٦ ـ ٨٦، باب في ذكر الأبواب التي علّم رسول اللّٰه أمير المؤمنين (صلّى اللّٰه عليهما و على أولادهما)، حيث وردت روايات عديدة بالطُرُق المتعدّدة، منها: «(٦) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ـ عَلَيه السَّلام ـ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ـ عَلَيه السَّلام ـ لَقَدْ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللّٰهِ ـ صَلّى اللّٰهُ عَلَيه و آلِه ـ أَلْفَ بَابٍ كُلُّ بَابٍ فَتَحَ أَلْفَ بَابٍ». و منها: «(١١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ صَبَّاحِ الْمُزَنِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ـ عَلَيه السَّلام ـ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ـ صَلّى اللّٰهُ عَلَيه و آلِه ـ عَلَّمَنِي أَلْفَ بَابٍ مِنَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ وَ مِمَّا كَانَ وَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلُّ بَابٍ يَفْتَحُ أَلْفَ بَابٍ فَذَلِكَ أَلْفُ أَلْفِ بَابٍ حَتَّى عَلِمْتُ الْمَنَايَا وَ الْوَصَايَا وَ فَصْلَ الْخِطَابِ». أُنظر أيضاً: الكافي للكُلَيني، ج ٢ كتاب الحُجّة، بابُ الإشارةِ و النصّ على أمير المؤمنينَ عَلَيه السَّلامُ، ص ٢٩ ـ ٣٣؛ الأمالي للشيخ الصدوق، ص ٧٣٧؛ الإرشاد للشيخ المفيد، ج ١، ص ٣٤. و الحديث أيضاً مَرويّ في كتب العامّة، كما ورد في كَنز العُمّال للمتّقي الهندي، ج ١٣، ص ١١٤ ⇔

فَعَلىٰ هذهِ الجُملَةِ لا تَخلُو الحادِثَةُ الشَّرعيّةُ التي تَحدُثُ مِن أنْ يَكونَ حُكمُها مُستَفاداً مِن نُصُوصِ القُرآنِ ـ إمّا[١] عَلىٰ جُملَةٍ أو تَفصيلٍ ـ، أو مِن خَبَرٍ مُتَواتِرٍ يُوجِبُ[٢] العِلمَ ـ و قَلَّمَا يُوجَدُ ذلِكَ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ ـ، أو مِن إجمَاعِ الطّائِفَةِ المُحِقَّةِ التي هِيَ الإمَامِيَّةُ، فَقَد بَيَّنّا في مَواضِعَ[٣] أنَّ إجمَاعَها حُجَّةٌ.

فَإنْ فَرَضنَا أنَّه لا يُوجَدُ حُكمُ هذهِ الحادِثَةِ في كُلِّ شَيءٍ ذَكَرنَاه، كُنّا[٤] فيها عَلىٰ حُكمِ الأصلِ في العَقلِ؛ و ذلِكَ حُكمُ اللّٰهِ تَعالىٰ فيهَا إذا كَانَتِ الحَالُ هذهِ.

و قَد بَيَّنّا في «جَوابِ المَسائلِ[٥] الحَلَبيّاتِ»[٦] هذا البَابَ و شَرَحنَاه و أوضَحنَاه،

↔ (٣٦٣٧٢): «عن علي قال: علّمني رسولُ اللّه ـ صَلّى اللّهُ عَلَيه و سَلَّمَ ـ ألفَ بابٍ، كُلُّ بابٍ يفتح ألفَ بابٍ»؛ و ما في التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخرالدين الرازيّ، ج ٨، ص ٢٣: «قالَ علي عَلَيه السَّلامُ: عَلَّمَني رَسولُ اللّهِ ـ صَلّى اللّهُ عَلَيه وسَلَّمَ ـ ألفَ بابٍ مِن العِلم، واستنبطتُ مِن كُلِّ بابٍ ألفَ بابٍ». راجع أيضاً: نظم درر السمطين للزَّرَندي الحَنَفي، ص ١١٣.

١. في «ن»: «أو».

٢. في «ح، ش، ع»: «لم يوجب».

٣. راجع: جوابات المسائل الموصليّات الثالثة المطبوعة في رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥ حيث قال: «و هاهنا طريق آخر يتوصّل به إلى العلم بالحقّ و الصحيح من الأحكام الشرعيّة عند فقد ظهور الإمام و تميز شخصه، و هو إجماع الفرقة المحقّة من الإماميّة التي قد علمنا أنّ قول الإمام ـ و إن كان غير متميّز الشخص ـ داخل في أقوالها و غير خارج عنها...»؛ و أيضاً انظر: جوابات المسائل الرسّيّة الأُولى، المسألة الحادية و العشرون، المطبوعة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٦ حيث ذكر: «إذا كان طريق معظم الأحكام الشرعيّة إجماع علماء الفرقة المحقّة، لكون الإمام المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ واحداً من علمائهم دون عامّتهم و علماء غيرهم...»؛ و كذلك لاحظ: جوابات المسائل التبانيات المطبوعة في رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١ حيث قال: «و هاهنا طريق آخر يجري في وقوع العلم مجرى التواتر و المشافهة، و هو أن يعلم عند عدم تمييز عين الإمام و انفراد شخصه، إجماع جماعة على بعض الأقوال، يوثق بأنّ قوله داخل في جملة أقوالهم ...».

٤. في «أ، د، س»: «كما».

٥. في «ر، طج»: «مسائل».

٦. الظاهر أنّ هذه الرسالة مفقودة لم تصل إلينا.

و انتَهَينَا فيهِ إلىٰ أبعَدِ غَاياتِه، و بَيَّنَّا كَيفَ السَّبيلُ إلَى العِلمِ بِأحكَامِ[١] المَسَائلِ الحَادِثَةِ التي اتَّفَقَتْ عَلَيهَا الإمَاميَّةُ و اختَلَفَتْ؛ و كَيفَ السَّبيلُ إلَى العِلمِ بِأحكَامِ[٢] مَا لَم يَجرِ[٣] لَهُ ذِكرٌ في كُتُبِهَا، مِمّا لَم تَتَّفِقْ[٤] فيهِ[٥] و لا اختَلَفَتْ[٦] و لا خَطَرَ بِبالِها، مِمَّا[٧] هو مَوجُودٌ في كُتُبِ المُخَالِفينَ أو مِمَّا[٨] لَيسَ بِمَوجودٍ في كُتُبِهم، فهو أيضاً كَثيرٌ.

و هذهِ الجُملَةُ التي عَقَدنَاهَا تُنَبِّهُ[٩] عَلىٰ مَا يُحتَاجُ إليهِ في هذا البَابِ و يُزيلُ[١٠] الشُّبهَةَ المُعتَرِضَةَ[١١].

---

١. في «ر، طج»: «بأحكامه».
٢. من قوله: «المَسَائلِ الحَادِثَةِ ...» إلى هنا لم يرد في «ح، ر، ش، ع، طج».
٣. في «طع»: «لم يخرج».
٤. هكذا في «ب، ح»؛ و في باقي النسخ: «لم يتَّفِقْ».
٥. في «ب»: – «فيه».
٦. في «أ، د، س»: «اختلف».
٧. في «ر، طج»: «بما».
٨. في «ر، طج»: «بما».
٩. في «ر، طج»: «تنبيه».
١٠. في «ر، ش، م، طج»: «تزيل».
١١. في «ر، طج»: «المفترضة».

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ

[كَيفيَّةُ الطَّريقِ إلىٰ مَعرِفَةِ الحَقِّ في الحَوَادِثِ المُختَلَفِ فيهَا في زَمَنِ الغَيبَةِ][1]

و[2] مَا جَوابُه إنْ قَالَ:

«و يُقَالُ لَهُم: أنتُم شيعَةُ الإمامِ و خَواصُّه، و لا حَذَرَ عَلَيهِ مِنكُم؛ فَكَيفَ تَعمَلُونَ الآنَ إذَا حَدَثَتْ[3] حَادِثَةٌ تَختَلِفُ[4] فيهَا[5] الأُمَّةُ و أشكَلَ الأمرُ[6] عَلَيكُم؟ أ تَصِلُونَ إلى الإمَامِ و تَسْألُونَه[7] معَ تَحَقُّقِ مَعرِفَتِه و[8] عِصمَتِه[9]؟».

---

١. العنوان منّا و في «طج»: «كيفيّة العمل بالأحكام المختلف فيها»؛ و في «طع»: «كيفيّة العمل بالأحكام مع الاختلاف» بدلاً منه.

٢. في «طج»: - «و».

٣. في «أ، ب، س، م»: «احدثت»؛ و في «ع»: «حدث».

٤. في «ر، ش، طج»: «يختلف».

٥. في «أ، د، س، ن، طع»: «فيه».

٦. أشْكَلَ الأمرُ: الْتَبَسَ و اخْتَلَطَ. تاج العروس، ج ١٤، ص ٣٨١ (شكل). و كذا في المغرب، ج ١، ص ٤٥٢ (شكل): أشْكَلَ الأمرُ: إذا اشْتَبه.

٧. في «ج، ش»: «يَسألونَه»؛ و في «ر، طج»: «يستلزمه».

٨. في «طع»: «مَعرِفَتِه و».

٩. في «أ، د، س، ن»: «عِصمَتِه و مَعرِفَتِه».

فَإنْ قَالُوا: «نَعَم!»؛ كانَ مِن الحَديثِ الأوَّلِ[١]؛ و عُرِفَ حَالُ مَن ادَّعىٰ[٢] هذا؛ و زَالَ اللَّبسُ في أمرِه.

و إنْ قَالُوا: «نَعمَلُ عَلىٰ قَولِ مَن يَروي لَنا عَنِ الأئِمَّةِ المُتَقدِّمينَ».

قيلَ لَهُم[٣]: «فَإنْ لَم تَكُن[٤] تلكَ الحَادِثَةُ فيمَا[٥] فيهِ نَصٌّ عَنهُم؟».

فَإنْ قَالُوا: «لا يَكُونُ ذلكَ؛ لأنَّ لَهُم في كُلِّ حَادِثَةٍ نَصّاً»؛ كَانَ مَن عَرَفَ[٦] قَدرَ فُروعِهم و كُتُبِ فِقهِهم عَالِماً بِبُطلانِ هذِه الدَّعوىٰ؛ لأنَّ كُتُبَ أصحَابِ أبي حَنيفَةَ[٧]

---

١. أي كان رجوعاً إلى كلامه المتقدّم في المسألة السابقة، حيث قال: «فإن قالوا: يمكنه أن يصل إلى الإمام ويسأله...».

٢. في «طع»: «ادّعي».

٣. هكذا في «ح»؛ و في باقي النسخ: «لكم»؛ و السياق يقتضي ما اخترناه.

٤. في «ر، ن، طع»: «لم يكن».

٥. في «طع»: «فيها».

٦. في «طج»: «عرق».

٧. في «طع»: «أصحابهم» بدلاً من «أصحَابِ أبي حَنيفَة». هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، الكوفي، (٨٠ ـ ١٥٠ هـ. ق./ ٦٩٩ ـ ٧٦٧ م) إمام الحنفيّة، أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة. قيل: أصله من أبناء فارس. ولد و نشأ بالكوفة. و كان يبيع الخز و يطلب العلم في صباه، ثمّ انقطع للتدريس و الإفتاء. و عن الإمام الشافعيّ: الناس عيال في الفقه على أبـي حـنيفة. له «مسند» في الحديث، جمعه تلاميذه، مطبوع، و «المخارج» في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف. و تنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر» و لم تصحّ النسبة. توفّي ببغداد و أخباره كثيرة. و لابن عقدة أحمد بن محمّد، كتاب «أخبار أبي حنيفة» و مثله لابن همام محمّد بن عبد اللّٰه الشيبانيّ، و كذلك للمرزباني محمّد بن عمران. و لأبي القاسم بن عبد العليم بن أبي القاسم بن عثمان بن إقبال القربتي الحنفي، كتاب «قلائد عقود الدرر و العقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان». و للموفّق بن أحمد المكيّ «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة» و مثله «مناقب الإمام الأعظم» لابن البزاز الكردري. و للشيخ محمد أبي زهرة «أبو حنيفة: حياته و عصره و آراؤه و فقهه» و لسيّد عفيفي «حياة الإمام أبي حنيفة» و لعبد الحليم الجندي «أبـو حـنيفة». الأعـلام للـزِّركلي، ج ٨، ص ٣٦.

مَعلُومٌ حَالُها، و دائِماً[١] يَحدُثُ[٢] مَسائِلُ غَيرُ مُسَطَّرَةٍ[٣] لَهُم، حَتَّىٰ يُحتَاجَ إلى القياسِ عَلىٰ مَا فَرَّعُوا[٤].

و إنْ قَالُوا: «نَقِيسُ عَلىٰ مَا رُوِيَ لَنا عَنهُم[٥]»؛ تَرَكوا أصلَهُم و قَولَهُم في إبطالِ القياسِ؛ و قيلَ لهُم: فَنَحنُ نَقِيسُ عَلىٰ مَا رُوِيَ لَنا عَن نَبِيِّنا عَلَيه السَّلامُ[٦] فَنَستَغني ـ إنِ[٧] اختَلَفنَا[٨] ـ عَن إمامٍ.

و قيلَ لَهُم مَعَ ذلكَ: أَ لَيسَ النَّقَلَةُ إلَيكُم لَيسُوا[٩] مَعصُومينَ؟ فَإذا جَازَ أنْ تَعمَلُوا[١٠] بِخَبَرِ مَن لَيسَ بِمَعصُومٍ و تَثِقُوا[١١] بِنَقلِهِم، فَألّا جَازَ أنْ يُعلَمَ[١٢] صِحَّةُ مَا رُوِي لَنا عَن رَسولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه بِنَقلِ مَن نَثِقُ[١٣] بِهِ[١٤]، فَنَستَغني[١٥] عَن إمامٍ؟

---

١. في «أ، د، س، ن، طع»: «ذاتياً»؛ و في «ب، ع»: «دائباً» بلا نقط؛ و في «ج»: «دائبا»؛ و في «ح»: «طالما»؛ و في «ش»: «داسا»؛ و في «م»: «دايبا»؛ و في «ر، طج»: «رأساً». و ما أثبتناه مجرّد ظنّ و تخمين.

٢. هكذا في «ج، ر، ش، م، طج»؛ و في «أ، د، س»: «بحدث»؛ و في «ح»: «تحدث».

٣. في «أ، د، س، ن»: «منتظرة»؛ و في «ر، طج»: «مسطورة».

٤. في «طج»: «عرفوا».

٥. في «أ، د، س، ن، طع»: «عنهم لنا» بدلاً من «لنا عنهم».

٦. في «طج، طع»: «صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه».

٧. هكذا في «ح»؛ و في «ع»: «وإن»؛ و في باقي النسخ و «طج، طع»: «فإن».

٨. في «ر، طج»: «اختلفتا».

٩. في «ح، طع»: «غير».

١٠. في «أ، د، س، ع، ر، ش، ن، طج، طع»: «أن يعملوا».

١١. في «أ، د، س»: «يبقوا»؛ و في «ج»: «نثقوا»؛ و في «م»: «تنقوا»؛ و في «ن»: «تتقوا»؛ و في «ب» بإهمال الحروف؛ و في «ر، طج»: «سعوا».

١٢. في «م»: «نعلم»، و له وجه.

١٣. في «ج، ن»: «تثق»؛ و في «ر، طج، طع»: «يثق».

١٤. في «ج»: «بهم».

١٥. في «ر، طج»: «فيستغني»؛ و في «م، ن»: «فتستغني».

و كَذلِكَ إنْ قَالوا: «نُراسِلُ[١] الإمامَ بِالحَادِثَةِ و نَستَعلِمُ مَا عِندَه».

قيلَ لهُم: أَ لَيسَ إنَّما نُراسِلُ[٢] بِمَن[٣] لَيسَ بِمَعصُومٍ؟ فَإذَا جَازَ أنْ تَقُومَ[٤] الحُجَّةُ بِقَولِ[٥] مَن لَيسَ بِمَعصُومٍ، فَلِمَ لا جَازَ ذلِكَ في سَائرِ أمرِ الدِّينِ؛ و لا فَصلَ؟

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٦] ـ:

قَد مَضىٰ جَوابُ هذهِ المَسألَةِ مُستَقصىً في جَوابِ[٧] التي قَبلَها، و قَد بَيَّنَّا كَيفَ يَجِبُ أنْ تَعمَلَ[٨] الشيعَةُ في أحكَامِ الحَوادِثِ فيمَا اتَّفَقَتِ الطائِفَةُ عَلَيهِ أو اختَلَفَتْ[٩]، و كَانَ عَلَيهِ نَصٌّ أو لَم يَكُن؛ فَأغنىٰ مَا ذَكرنَاهُ عَمَّا حُكِيَ عَنَّا مِمّا لا نَقُولُه و لا نَذهَبُ إلَيهِ مِن استِعمَالِ[١٠] القياسِ أو مُراسَلَةِ المَعصُومِ. وَ إذَا كُنّا قَد بَيَّنَّا كَيفَ الطَّريقُ إلىٰ مَعرِفَةِ الحَقِّ في[١١] الحَوَادِثِ، فَمَا عَدَاهُ بَاطِلٌ لا نَقُولُه و لا نَذهَبُ إلَيه[١٢].

---

١. في «ر، طج»: «من أهل».
٢. في «ح، طع»: «يراسل».
٣. في «ر، طج»: «عمن».
٤. في «ج»: «نقوم»؛ و في «ر، ش»: «يقوم».
٥. في «ج»: «نقول»؛ و في «ر، طج»: «لقول».
٦. في «ر، طج»: - «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».
٧. في «طج، طع»: +«المسألة».
٨. في «ر، ش، طج»: «أن يعمل».
٩. في «أ، د، س»: «اختلف».
١٠. في «أ، د، س»: +«النفوس».
١١. في «أ، د، س»: - «في».
١٢. في «ب، ج»: +«من استعمال القياس. تمّت المسائل و نبدأ بالأُخرى، و الحمد للّه ربّ العالمين».

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ

[في بَيانِ عَدَمِ الفَرقِ بينَ غَيبةِ الإمامِ و غَيبَةِ الأنبياءِ][1]

وَ مَا جَوابُه إنْ قَالَ قَائِلٌ:

إنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ قَد[2] أبَاحَ كَثيراً مِن أنبيائِهِ عَلَيهِمُ السَّلامُ الاستِتارَ مِن أعدائِه حَسبَ مَا عَلِمَه مِنَ المَصلَحَةِ في ذٰلِكَ، و لَم تَقتَضِ[3] حِكمَتُه[4] إظهارَهُم إذ ذاكَ[5] بِالقَهرِ[6] و الإعزازِ[7]، و لا التَّخلِيَةَ بَينهُم و بَينَ أعدائِهم الضُّلّالِ؛ فَكانَ سَبَبُ مَا فَاتَ مِن الانتِفاعِ بِهم مِن قِبَلِ الظّالِمينَ لا مِن قِبَلِ اللّٰهِ سُبحَانَهُ.

[و] قيلَ لكُم: و لا سَوَاءٌ[8] **غَيبَةٌ[9] مِن غَيرِ شَريعَةٍ تَقَرَّرَتْ**، يَجِبُ تَنفيذُهَا[10]

---

١. العنوان منّا و في «طج»: «علّة استتار الإمام و كيفيّة التوصّل إلى أحكامه»؛ و في «طع»: «علّة استتار الإمام» بدلاً منه.

٢. في «ر، طج»: - «قد».

٣. في «ر، ن، طج، طع»: «لم يقتض»؛ و في «ش»: «لم يقبض».

٤. في «ح، طع»: + «في».

٥. «إذ ذاكَ» أي: حينئذٍ/عند ذاكَ.

٦. الجار و المجرور يتعلّق بقوله: «إظهارهم»، أي: و لَم تَقتَضِ حِكمَتُه حينئذٍ إظهارَهُم بِالقَهرِ و الإعزَازِ.

٧. في «ن»: «الاعزار».

٨. في «أ، د، س، ن، طع»: «لا بينوا».

٩. في «أ، س، ح، د، ر، ن، طع»: «غيبته».

١٠. في «ح»: «تعبدها»؛ و في «ر، طج»: «سعيدها».

و إمضاؤهَا[١] و إزالَةُ الشُّبَهِ[٢] عَنهَا و الإبَانَةُ عَن حَقَائِقِهَا[٣]، و كَونُ[٤] هذهِ الغَيبَةِ بَعد ظُهُورٍ شَائِعٍ[٥] ذَائِعٍ قد ارتَفَعَ الرَّيبُ فيهِ[٦]، و انقَطَعَ العُذرُ بِهِ لِلمَعلومِ بِهِ ضَرورَةً و حِسّاً[٧]؛ و غَيبَةٌ[٨] بعدَ شَريعَةٍ تَقَرَّرَتْ، يَجِبُ فيهَا مَا تَقَدَّمَ ذِكرُه، مِن غَيرِ ظُهُورٍ يُشَاكِلُ[٩] ذلِكَ الظُّهُورَ في حُكمِه[١٠] لِيَنقَطِعَ[١١] العُذرُ به[١٢]. فَكَيفَ يَجُوزُ أنْ يُبِيحَ اللّٰهُ تَعالىٰ[١٣] الإمَامَ[١٤] التَّقِيَّةَ[١٥] و الاستِتارَ كَمَا أبَاحَ مَن[١٦] قَبلَهُ، و يُمسِكَ[١٧] عَن تَأييدِه كَمَا أمسَكَ[١٨] عَن تَأيِيدِهِم، و[١٩] الصِّفَاتُ مُختَلِفَةٌ[٢٠]، و الأسبَابُ مُتَضَادَّةٌ[٢١]؟

---

١. في «ح»: «انتظارها».
٢. في «ح، ر، طج»: «الشبهة».
٣. في «ر، طج، طع»: «عقابها».
٤. أي: و يجب كونُ.
٥. من قوله: «عَنهَا و الإبَانَةُ...» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».
٦. في «ر، طج»: -«فيه».
٧. في «ح»: «حيناً».
٨. في «أ، د، س، ن، طع»: «غيبته».
٩. في «ح، ش، ر، طج»: «تشاكل».
١٠. في «أ»: «حكمة».
١١. في «طع»: «ليقطع».
١٢. في «أ، د، س»: -«به»؛ و في «طع»: «العذربه».
١٣. في «طع»: +«الغيبة».
١٤. في «ح، ر، ش، ق، ع، طع، طج»: «للإمام».
١٥. في «ر، طج»: «الغيبة»؛ ويؤيّد ما اخترناه في النصّ استعماله بعد أسطر بعينه حيث يقول: «و هُم عَلىٰ جملة التَّقيّةِ و الاستِتارِ».
١٦. في «ر، طج»: «بمن».
١٧. في «ب، ج، ر، طج»: «تمسك».
١٨. في «ر، طج»: - «عَن تَأييدِه كَمَا أمسَكَ».
١٩. الواو حالية.
٢٠. هاهنا انتهى السقط من نسخة «ق».
٢١. في «ح»: «متفاوتة»؛ و في «ع»: «مضادة».

و قَد رَأَينَاكُم[١] رَفَعتُم[٢] عُذرَ الإمَامِ و ضَيَّقتُمُوهُ[٣] في الاستِتَارِ[٤] لَو أطبَقَتْ[٥] شيعَتُه و النَّقَلَةُ عَن آبائِه عَلَى الضَّلالِ، و أوجَبتُم عَلَيه إذ ذاكَ[٦] الظُّهُورَ لِيَصدَعَ[٧] بِالحَقِّ[٨] عَلىٰ كُلِّ حَالٍ. و ذلِكَ قَولُكُم عِندَ إلزَامِكُم استِغنَاءَ خُصُومِكم بِالنَّقَلَةِ، و إنْ كَانُوا غَيرَ مَعصُومينَ، كَاستِغنَائِكُم بِنَقَلَتِكُم[٩] إذا[١٠] كَانُوا كَذلِكَ. و مَا ذاكَ إلّا لاختِلافِ[١١] الأسبَابِ، عَلىٰ مَا بَيَّنَّاه. و لَولا[١٢] ذلِكَ لَوَجَبَ مِثلُه عَلَى الأنبياءِ[١٣] المُستَتِرينَ عَلَيهِم السَّلامُ في حَالِ استِتارِهم[١٤] عَنِ الأنَامِ، و قَد كَانُوا إذ ذاكَ[١٥] مُطبِقِينَ[١٦] عَلَى الضَّلالِ.

و بَعدُ، فَكَيفَ أوجَبتُم ظُهُورَه و رَفَعتُم عُذرَه عِندَ ذاكَ؟ أ[١٧] عَلىٰ شَرطِ التَّأييدِ[١٨] لَه مِنَ اللّٰهِ تَعالىٰ، و المَنعِ لأعدَائِه مِنَ الوُصُولِ، أم عَلىٰ وَجهِ التَّخلِيَةِ بَينَه و بَينَهم؟

---

١. في «ر، طج»: «تدل أبناكم» بدلاً من «قد رأيناكم».
٢. في «ب، ق، طع»: «دفعتم».
٣. في «أ، س، ج، د، م، ن»: «ضيّقتموه» و في «ر، طج»: «ضيعتموه».
٤. في «طع»: + «و».
٥. في «ش»: «أطيقت».
٦. «إذ ذاكَ» أي: حينئذٍ/عند ذاكَ.
٧. في «ر، طج»: «ليصدق».
٨. صَدَعَ بالحَقِّ: تَكَلَّمَ به جِهَاراً مُفَرِّقاً بينه و بَيْنَ البـاطِلِ، و هُـوَ مَـجَاز. تـاج العـروس، ج ١١، ص ٢٦٥ (صدع).
٩. في «أ، ب، س، ج، د، ن، ق، طع»: «بنقلكم»؛ و في «م، ع»: «بنفلتكم»؛ و في «ر، طج»: «بتغليبكم»؛ و في «ش»: «بنقليكم».
١٠. في «ب، ح، ق، ن»: «إذ».
١١. في «أ، د، س»: «الاختلاف»؛ و في «طع»: «اختلاف».
١٢. في «ر، طج، طع»: «لو وجب».
١٣. في «أ، د، س»: + «المسترشدين».
١٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «الاستتار».
١٥. «إذ ذاكَ» أي: حينئذٍ /عند ذاكَ.
١٦. في «ش»: «مطيعين»؛ و في «ق»: «مطيقين».
١٧. في «ج، ح، ر، طج»: - «أ».
١٨. في «أ، د، س، ق»: «التأبيد».

فَإنْ كَانَ عَلىٰ شَرطِ التَّأييدِ[١]، فَكَيفَ أوجَبتُم تَأييدَه عِندَ ذلِكَ و لَم تُوجِبُوه[٢] عِندَ استِمرارِ الظُّلمِ و عَدَمِ حَقيقَةِ[٣] الحُكمِ، و ارتِفَاعِ العِلمِ[٤] به و النَّصِّ عَلَيهِ عَلىٰ وَجهٍ يَنقَطِعُ بِه العُذرُ، و يَرتَفِعُ[٥] الخِلافُ فيه بَينَ الكُلِّ، و تَعطيلِ الحُـدودِ و حُـدُوثِ المُعضِلاتِ و المُشكِلاتِ؟!

و إنْ كَانَ عَلىٰ وَجهِ التَّعزيزِ[٦] مِنهُ بِنَفسِه، فَكَيفَ وَجَبَ تَعزيزُه[٧] بِها في ذلِكَ، و لَم يَجِبْ في هذا؟ و كَيفَ يَجِبُ عَلَيهِ مِن ذلِكَ مَا لَم يَجِبْ عَلَى الأنبياءِ عَلَيهم السَّلامُ في حَالِ الإطباقِ عَلَى الضَّلالِ، و هُم[٨] عَلىٰ جُملَةِ[٩] التَّقيّةِ و الاستِتارِ؟

قَالوا[١٠]: و[١١] لا مَهرَبَ مِنَ الذي أورَدنَاه[١٢] إلّا[١٣] إلىٰ مَا قُلنَاهُ أوّلاً[١٤] و[١٥] جَوَّزنَاه.

---

١. في «ج، ر، ع، ق، م»: «التأبيد»؛ و في «ح»: + «لَه مِنَ اللّٰهِ».
٢. في «طع»: «لم توجبوا».
٣. في «ر، طج»: «حقية».
٤. في «ج»: «القلم».
٥. في «ح، طع»: + «به».
٦. في «ح، ر، ش، طج، طع»: «التغرير»؛ و في «س»: «التقرير»؛ و في «ب»: «التعزّز»؛ و في «أ، ج، ن»: «التعزير» و له أيضاً وجه؛ لأنّه قريب من معنى «التعزيز». و التَّعْزيرُ: التفخيمُ، و التعظيمُ، ضِدٌّ، و الإعانَةُ، و ضَرْبٌ دونَ الحَدِّ، أو هو أشَدُّ الضَّرْبِ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤ (عزر). و غَرَّرَ بنفْسه تَغْريراً و تَغِرَّةً، كتَحِلَّةٍ: عَرَّضَها لِلهَلَكَة. نفس المصدر، ج ٢، ص ١٨١.
٧. هكذا في «ب، ج، م»؛ و في «أ، د»: «تقريره»؛ و في «س، ح، ر، ق، طج، طع»: «تغريره»؛ و في «ش»: «تعريزه»؛ و في «ن»: «تعزيره».
٨. في «ب، ج، ح، ش، ع، ر، طج»: «فهم» بدلاً من «و هم».
٩. هكذا في أكثر النسخ و في «ج»: «حد»؛ و في «م»: «حمله».
١٠. كذا، و الظاهر أنّ الصحيح: «قال».
١١. في «ر، طج»: «أو».
١٢. في «ر، طج»: «أردناه».
١٣. في «ر، طج»: - «إلّا».
١٤. في «ر، طج»: - «أوّلاً».
١٥. في «ر، طج»: + «لا».

فَقُولوا مَا عِندَكم فيهِ، و أقرِنُوه[١] بِالدَّليلِ الذّي يُتَمَيَّزُ مِنَ الشُّبهَةِ، و بَيانِها في المَعنىٰ و الصِّفَةِ؛ لِنَسمَعَهُ[٢] مِنكُم إنْ شَاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ[٣].

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٤] ـ:

أمَّا الفَرقُ بَينَ تَسويغِ[٥] استِتارِ نَبيٍّ[٦] لِخَوفٍ[٧] مِن أُمَّتِه، و بَينَ استِتارِ إمَامِ الزَّمانِ عَلَيهِ السَّلامُ، بِأنَّ[٨]: «النَّبيَّ قَد بَيَّنَ[٩] شَريعَتَه و أدّاهَا و أوضَحَهَا و مَهَّدَها في النُّفُوسِ، فَاستِتارُه غَيرُ قَادِحٍ في طَريقِ العِلمِ بِالحَقِّ؛ و لَيسَ كَذلِكَ استِتارُ[١٠] الإمَامِ؛ لأنَّ الأمرَ في الأحكَامِ في حَالِ غَيبَتِه[١١] مُشكِلٌ غَيرُ مُتَمَهِّدٍ و لا مُتَقَرِّرٍ»؛ فَغَيرُ صَحيحٍ، و الأمرُ بِالعَكسِ مِنه؛ لأنَّ إمامَ الزَّمانِ الغائِبَ[١٢] عَلَيه السَّلامُ لَم يَغِبْ إلّا و شَريعَةُ الرَّسُولِ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه قَد أُدِّيَتْ و مُهِّدَتْ و تَقَرَّرَتْ، و أدّى الرَّسُولُ عَلَيه السَّلامُ مِن ذلِكَ مَا وَجَبَ عَلَيه، و بَيَّنَ الأئِمَّةُ[١٣]

---

١. في «ر، ش، طج»: «اقربوه».

٢. في «أ، د، س»: «لتسمعها»؛ و في «ج، ق»: «لتسمعه»؛ و في «ر، طج»: «لنعمة»؛ و في «ن، طع»: «لنسمعها».

٣. في «أ، د، س، ن، طع»: + «و عونه و حسن توفيقه».

٤. في «ر، طج»: – «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».

٥. في «ر، طج»: «تشريع».

٦. في «طع»: «النبي».

٧. في «ر، طج»: «بخوف».

٨. في «ب، ج»: – «بأنّ»؛ و في «ق»: «لأنّ».

٩. في «ر، طج»: «تبين».

١٠. في «ن»: «استار».

١١. في «ح، طع»: «الغيبة»؛ و في «ق»: «غيبة».

١٢. في «ر، طج»: – «الغائب».

١٣. في «ب، ج»: + «من».

بَعدَه[١] مِن[٢] لَدُنْ وَفاتِه إلىٰ زَمانِ الإمامِ الغَائِبِ ـ عَلىٰ جَمَاعَتِهم الصَّلوٰةُ و السَّلامُ ـ مِنَ الشَّريعَةِ[٣] مَا وَجبَ بَيانُه، و أوضَحُوا المُشكِلَ و كَشَفوا الغَامِضَ؛ فَاستَوَى[٤] الأمرانِ[٥] في جَوازِ الغَيبَةِ معَ الخَوفِ عَلى النَّفسِ[٦].

و أرىٰ كَثيراً[٧] مِنَ المُعتَزِلَةِ يَذهَبونَ إلىٰ أنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ لَو عَلِمَ أنَّ النَّبيَّ الذِي بَعَثَهُ لِيُؤَدِّيَ[٨] مِنَ[٩] الشَّريعَةِ مَا لا يُمكِنُ[١٠] عِلمُه إلّا مِن جِهَتِه[١١] تُخِيفُه[١٢] أمَّتُه[١٣] عَلىٰ نَفسِه، و يَقتُلُونَه[١٤] إنْ أدّىٰ إلَيهم مَا حَمَلَه، و عَلِمَ أنَّه لَيسَ في المَقدُورِ[١٥] مَا يَصرِفُهم[١٦] عَن قَتلِه[١٧] مِن لُطفٍ و مَا يَجري مَجراهُ مِمّا لا يُنافي التَّكليفَ؛ فَإنَّ

---

١. في «ن»: ـ «بعده».

٢. في «طع»: «من بعده» بدلاً من «بعده من».

٣. في «ح، ع، ر، طج»: «شريعته»؛ و في «ش»: «شريعة».

٤. في «ب، ج، ق»: «و استوى».

٥. في «طع»: «الأمر».

٦. في «ر، طج»: «النص».

٧. في «ر، طج»: «ما روى كثير» بدلاً من «و أرىٰ كَثيراً».

٨. في «ن، طع»: «فيؤدي».

٩. في «ح، ر، ش، ع، طج»: ـ «من».

١٠. في «طع»: + «عليه».

١١. في «ج، ح، ر، ن، طج»: «جهة». و الصحيح ما أثبتناه لما سيجيء في قوله: «فَأمَّا الرَّسولُ ـ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه ـ فَهوَ حُجَّةٌ فيمَا لا يُعلَمُ إلّا مِن جِهَتِه، فَلابُدَّ مِن أن يَكونَ مَعصوماً».

١٢. في «أ، ح، د، ش، ع، ق، م، ن»: «تخفيه»؛ و في «ب، س، ج، طع»: «تخفية» و في «ر، طج»: «يخصه». و لا معنى لما في النسخ يناسب المقام. و الظاهر أنّ هاهنا وقع تصحيف، و الصحيح ظاهراً ما أثبتناه. و يؤيّده ما يجيء بعد أسطر: «و لَيسَ كَذلِكَ إذا أخَافُوه عَلىٰ نفسِه فَاستَتَرَ».

١٣. في «ح»: «من امته»؛ و في «ر، طج»: «اللّٰه».

١٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «يقبلونه».

١٥. في «ح، ر، ش، طج»: «المعذور».

١٦. في «طع»: «يعرفهم».

١٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «قبله».

اللّهَ تَعالىٰ يُسقِطُ عَن أُمَّتِه التَّكليفَ الَّذي ذٰلِكَ الشَّرعُ لُطفٌ فيه، و يجرونَ ذٰلِكَ مَجرىٰ أنْ يَعلَمَ تَعالىٰ أنَّ النَّبيَّ المَبعوثَ يَكتُمُ الرِّسالَةَ و[١] لا يُؤدِّيها.

و **لَيسَ الأمرُ** عَلىٰ مَا ظَنُّوه. و بَينَ الأمرَينِ فَرقٌ[٢] وَاضِحٌ لا يَخفىٰ عَلىٰ مُتَأمِّلٍ[٣]؛ لأنَّ[٤] بِعثَةَ[٥] مَن لا يُؤَدِّي و يُعلَمُ مِن جِهَتِه[٦] أنَّه يَكتُمُ[٧] الرِّسالَةَ يَسُدُّ[٨] عَلىٰ الأُمَّةِ طَريقَ العِلمِ بِمَا هو مَصلَحَةٌ لَها مِن[٩] الشَّرائِعِ. و لَيسَ كَذٰلِكَ إذا أخَافُوه عَلىٰ نفسِه فَاستَتَرَ و هو مُقيمٌ بَينَ أظهُرِهِم[١٠]؛ لأنَّهُم ـ و الحَالُ هٰذِه ـ يَتَمَكَّنُونَ مِن مَعرِفَةِ مَا هو لُطفٌ لَهُم مِنَ الشَّرائعِ، بِأنْ يُزيلوا خَوفَه و يُؤمِنُوه[١١]، فَيَظهَرَ لَهُم و يُؤَدِّيَ إلَيهم. فَفَوتُ المَعرِفَةِ هَاهُنَا مِن جِهَتِهِم، و في القِسمِ الأوَّلِ مِن جِهَةِ غَيرِهِم عَلىٰ وَجهٍ لا يَتَمَكَّنونَ مِن إزَالَتِه. فَما النُّبُوَّةُ في هٰذِهِ المَسألَةِ إلّا كَالإمَامَةِ[١٢]؛ و مَن فَرَّقَ بَينَهُما فَقَد ضَلَّ عَنِ الصَّوابِ.

و كَيفَ يَذهَبُ[١٣] عَمَّا ذَكَرنَاه ذَاهِبٌ و قَد عَلِمنَا أنَّ النَّبيَّ إذَا حَمَلَ الرِّسَالَةَ، و لَم تُنعِمْ[١٤] أُمَّتُه النَّظَرَ[١٥] في مُعجِزِه[١٦]، و[١٧] اشتَبَهَ عَلَيهِم الأمرُ في صِدقِه، فَكَذَّبُوه، لا

---

١. في «ر، طج»: - «و».
٢. في «ر، طج»: - «فرق».
٣. في «ج»: «من يتأمل».
٤. في «ن، طع»: «لأنه».
٥. في «ر، طج، طع»: «بعثه».
٦. في «ن، طع»: «جهة».
٧. في «ر، طج»: «لا يتم».
٨. في «ر، طج»: «سد»؛ و في «ح»: «ليشتدّ».
٩. في «ر، طج»: «في».
١٠. بَيْنَ أظْهُرِهِم، أي: وسَطَهُم و في مُعْظَمِهِم. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦ (ظهر). و أيضاً ورد في مقدّمة الأدب، ص ٨٢: «بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ: در ميان ايشان».
١١. في «ر، طج»: «يؤمنون».
١٢. في «أ، د، س»: «كالأمانة».
١٣. في «أ، د، س، ن، طع»: «نذهب».
١٤. في «ب، ج، ح، ر، ش، ق، م، طج»: «لم ينعم».
١٥. أَنْعَمَ النظرَ في الشيءِ: إذا أطالَ الفِكْرَةَ فيه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).
١٦. في «ر، طج، طع»: «معجزة».
١٧. في «أ، د، س»: - «و».

يَقُولُ أحَدٌ: «إنَّ اللَّهَ تَعالىٰ يُسقِطُ عَن أُمَّتِه التَّكليفَ فيمَا كَانَ مَا يُؤَدِّيهِ لُطفاً فيه»؛ و يَعتَلُّونَ[١] في أنَّ[٢] إسقَاطَهُ غَيرُ واجِبٍ بِأنَّ[٣] اشتِبَاهَ الحَقِّ عَلَيهِم في صِدقِه لا يُخرِجُهم مِن[٤] أنْ يَكُونوا مُتَمَكِّنينَ مِن العِلمِ بِمَا فيه مَصلَحَتُهم مِن جِهَتِه، و إنَّما أُتُوا[٥] مِن قِبَلِ تَقصيرِهم، و لَو شَاؤُوا[٦] لأصَابُوا الحَقَّ و عَرَفوا مِن جِهَتِه[٧] المَصلَحَةَ.

و هذَا الاعتِلالُ صَحيحٌ، و هو قَائِمٌ في المَسألَةِ التي ذَكَرنَاهَا؛ لأنَّ الأُمَّةَ[٨] مَعَ استِتارِ النَّبيِّ عَنهُم لِخَوفِه عَلىٰ نَفسِه، يَتَمَكَّنونَ مِن مَعرِفَةِ مَا يَحتَاجُونَ إلَيهِ مِن جِهَتِه[٩]، بِأنْ يُؤمِنُوه و يُزيلُوا مَخافَتَه. و لِهذا يَقولُ أهلُ الحَقِّ: «إنَّ اليَهودَ و النَّصارىٰ مُخاطَبونَ بِشَريعَتِنا مَأمُورونَ بِكُلِّ شَيءٍ أُمِرنَا بِه مِنها».

فَإذَا قيلَ لَنا: كَيفَ يَصِحُّ مِنَ اليَهودِيِّ أو[١٠] النَّصرانِيِّ ـ و هو عَلى مَا هو عَلَيه مِن الكُفرِ ـ الصَّلاةُ و[١١] الصِّيامُ؟!

كَانَ جَوابُنا: أنَّه يَقدِرُ عَلَى الإيمَانِ و المَعرِفَةِ بِصِدقِ الرَّسولِ عَلَيهِ السَّلامُ[١٢]،

---

١. في «طج، طع»: «يقتلون»؛ و في «ن»: «يعقلون».

٢. أثبتناها من «م» و لم ترد في باقي النسخ.

٣. في «أ، د، س، ن، طع»: «و انّ». و هو متعلّق بقوله: «يَعتَلُّونَ».

٤. في «ن»: - «من».

٥. كذا في «أ، س، ح، د، ر، ش، ن، طع، طج»: «أتوا»؛ و في باقي النسخ: «أبوا». و أُتِيَ مِن جهة كذا: أصيبَ من جهته. المعجم الوسيط، ص ٢١ (أتي). و في المصباح المنير، ج ٢، ص ٤: «أُتِيَ مِن جِهَةِ كَذَا بالبِناءِ للمَفعُول إذَا تَمَسَّكَ بِهِ وَ لَمْ يَصْلُحْ للتَّمَسُّكِ فأَخْطَأَ».

٦. في «ن، طع»: «فلو شاؤا».

٧. في «ر، طج»: «جهة».

٨. في «ن»: - «الأُمَّةَ».

٩. في «ر»: «جهة».

١٠. في «أ، س، ح، ر، د، طج»: «و».

١١. في «ر، ش، ع، ق، م، طج»: «أو».

١٢. في «أ، س، ح، د، ر، ن، طج، طع»: - «عليه السلام».

فَيَعلَمُ مِن[١] ذلِكَ صِحَّةَ[٢] الشَّريعَةِ و وُجوبَهَا عَلَيه، فَيَفعَلُ مَا أُمِرَ بِفِعلِه[٣].

و لا[٤] نَقولُ: «إنَّ تَكليفَ الشَّريعَةِ سَقَطَ[٥] عَنه مَعَ الكُفرِ»؛ لِلتَّمَكُّنِ[٦] الذي أَشَرنَا إلَيه، و هو[٧] قَائِمٌ في المَوضِعِ الذي اختَلَفنَا فيه.

و عَلىٰ هذا الذي ذَكَرنَاه هَاهُنَا يَجِبُ الاعتِمَادُ[٨]؛ فَهو المُحَقَّقُ المُحَصَّلُ.

و مَا مَضىٰ[٩] في آخِرِ المَسأَلَةِ ـ مِنَ الكَلامِ في كَيفيَّةِ التَّأييدِ لِلإمَامِ عَلَيهِ السَّلامُ[١٠] و مَنعِ[١١] أعدَائِه مِنه[١٢]، و هَل يَجِبُ القَطعُ عَلىٰ وُجوبِ ظُهُورِه عَلىٰ كُلِّ حَالٍ إذَا أطبَقَ[١٣] الخَلقُ عَلى ضَلالٍ، إلىٰ آخِرِ مَا خُتِمَتْ بِه المَسأَلَةُ ـ قَد[١٤] مَضىٰ بَيَانُ الحَقِّ فيهِ في كَلامِنا[١٥]، و الفَرقُ بَينَ الصَّحيحِ مِنه[١٦] و البَاطِلِ؛ فَلا وَجهَ لإعَادَتِه.

---

١. في «أ، د، س، ر، طج»: «مع».
٢. في «ح»: «حقية».
٣. في «ر، طج»: «به».
٤. في «ر، طج»: «لأنّا».
٥. في «ح، طع»: «مسقط».
٦. في «أ، د، س»: «للمتمكن».
٧. أي التمكّن.
٨. في «ح، طع»: + «عليه».
٩. في «طع»: «معنى».
١٠. في «أ، د، س، ع، ن»: − «عليه السلام».
١١. في «طع»: «وضع».
١٢. في «ر، طج»: «الأعداء منها» بدلاً من «أعدَائِه مِنه».
١٣. في «طع»: «أطيق».
١٤. في «ر، طج»: «فقد».
١٥. تقدّم في الصفحة ٨ وما بعدها.
١٦. في «ر، طج»: «فيه».

المَسألَةُ السَّادِسَةُ

[الدَّليلُ عَلى وجُوبِ عِصمَةِ الأَئمَّةِ و عِلَّةُ الحَاجَةِ إلى الإمَامِ][1]

ثُمَّ قَالَ[2] ـ لا زَالَ التَّوفيقُ بِأقوَالِهِ و أفعَالِهِ مَقروناً ـ: «و الذي يَدُلُّ عَلىٰ عِصمَةِ الإمَامِ أنَّ عِلَّةَ الحَاجَةِ إلَيه هي جَوازُ الخَطَإ و فِعلِ القَبيحِ مِنَ الأُمَّةِ».

و[3] قَالَ: «فَلَيسَ يَخلُو الإمَامُ مِن أنْ يَكونَ يَجُوزُ عَلَيهِ مَا جَازَ عَلىٰ رَعِيَّتِه أو لا يَجُوزُ ذلِكَ عَلَيه».

قَالَ: «و فِي الأوَّلِ[4] وُجُوبُ إثبَاتِ إمَامٍ[5] لَه؛ لأنَّ عِلَّةَ الحَاجَةِ إلَيه مَوجودَةٌ فيهِ، و إلّا كَانَ ذلِكَ نَقضاً[6] لِلعِلَّةِ. و هذا يُؤَدِّي إلىٰ إثبَاتِ مَا لا يَتَناهىٰ مِنَ

---

١. العنوان منّا و في «طج، طع»: «علة عصمة الإمام» بدلاً منه.

٢. أي: قال الشريف المرتضى. راجع: المسألة الأولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى».

٣. في «ر، طج»: - «و».

٤. أي: في فرض جواز الخطإ على الإمام.

٥. في هامش «م» بخطّ آخر: + «لا نهاية».

٦. هكذا في «ح، طع»؛ و في سائر النسخ و «طج»: «نقصاً». و الصحيح ظاهراً ما أثبتناه كما ورد نظائره كثيراً في النصوص الكلاميّة و إليك بعض نماذجها: ورد في الموضح عن جهة إعجاز القرآن للشريف المرتضى، ص ٢٢١: «ذكر أنّ هذا فصل بعد نقض العلّة»؛ و مثله ورد في المغني للقاضي عبدالجبّار، ج ١٦، ص ١٩٥: «فكذلك القول في القرآن، على أنّ ذلك فصل بعد نقض

↔

الأيِمَّةِ[١]، أو الانتِهَاءِ إلىٰ إمَامٍ مَعصُومٍ و هو المَطلوبُ».[٢]

و[٣] هذا[٤] كَلامٌ[٥] يَشهَدُ[٦] العُقُولُ[٧] الخَالِصَةُ مِن أحكَامِ الهَوىٰ بِشَرَفِ مَعَانيه و كَثرَةِ فَائِدَتِه معَ الإيجَازِ فيه[٨]، لكِنَّ الحَاجَةَ إلىٰ إسقَاطِ مَا يَعِنُّ[٩] مِنَ الطُّعُونِ غيرُ

↔ العلّة»؛ و كذا جاء في الشامل في أصول الدّين للجويني، ص ١٩٢: « إن لم يبعد منكم نقض العلّة و المصير إلى أنّ العالم منّا عالم لعلمه، و القديم عالم لنفسه، و هذا فصل بين العالمين و القادرين، و هو مفضي إلى نقض العلّة، فلا تستبعدون مثل ذلك في العلمين و القدرتين»؛ و أيضاً في نفس المصدر، ص ١٣٧: « إذ لو ساغ تعليل حكم بعلّة مع ثبوته دونها، ساغ تعليل كون العالم عالماً بالعلم، مع تجويز ثبوت هذا الحكم دون العلم. و هذا نقض للعلّة و إبطال لها».

١. في «ح»: «الإمامة».

٢. قال الشريف المرتضى في جواب المسألة الأُولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» ما هذا لفظه: «و الذي يدلّ على وجوب عصمته أنّ جهة الحاجة إليه على ما بيّنا هي جواز الخطأ و فعل القبيح من الأُمّة، فليس يخلو أن يكون الإمام يجوز عليه من الخطأ ما جاز على رعيّته أو لا يجوز ذلك عليه، و في الأوّل وجوب إثبات إمامٍ له لأنّ علّة الحاجة إليه موجودةٌ فيه و إلّا كان ذلك نقضاً للعلّة، و هذا يؤدّي إلى إثبات ما لا يتناهى من الأئمّة، أو الانتهاء إلى إمام معصومٍ و هو المطلوب.».

و أيضاً ذكر الشيخ الطوسي في الاقتصاد فيما يجب على العباد، ص ٣٦٣: «يجب أن يكون الإمام معصوماً من القبائح و الإخلال بالواجبات؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لكانت علّة الحاجة قائمة فيه إلى إمام آخر؛ لأنّ الناس إنّما احتاجوا إلى الإمام لكونهم غير معصومين، و محال أن تكون العلّة حاصلة و الحاجة مرتفعة؛ لأنّ ذلك نقض للعلّة. و لو احتاج إلى إمام لكان الكلام فيه كالكلام في الإمام الأوّل، و ذلك يؤدّي إلى وجود أئمّة لا نهاية لهم، أو الانتهاء إلى إمام معصوم ليس من ورائه إمام و هو المطلوب».

٣. ابتدأ كلام السائل من هاهنا.

٤. في «ب، ج، م»: «فهذا».

٥. في «طع»: «الكلام».

٦. في «ع، ق، طج»: «تشهد»؛ و هو الأصحّ.

٧. في «ن، طع»: «القول»؛ و كتب فوق السطر في «ن»: «العقول».

٨. في «ن»: – «فيه».

٩. في «ج»: «يعرض»؛ و في «م»: «نعن»؛ و في «ع»: «يغنّ»؛ و في «ح، ر، طج»: «يغني»؛ و في باقي ↔

مَوجودةٍ عَنها مَندُوحَةٌ[١].

فَما جَوابُ مَن قَالَ: قَد[٢] تَقَدَّمَ فيمَا مَضىٰ مِنَ الكَلامِ وُجوهٌ تَدُلُّ عَلَى الاستِغنَاءِ عَنِ الإمَامِ ـ سَواءٌ كَانَ مَعصُوماً أو غَيرَ مَعصُومٍ ـ إلّا فيمَا وَرَدَتِ الشَّريعَةُ بِالحَاجَةِ إلَيهِ فيه.

و[٣] قَالَ: نَحنُ نَعلَمُ أنَّ الدَّلالَةَ قَد قامَتْ عَلىٰ أنَّ المَعرِفَةَ بِاللّٰهِ سُبحَانَه غَيرُ مُستَفَادَةٍ مِن جِهَتِه[٤]، و لا مِن جِهَةِ الرَّسولِ عَلَيهِ السَّلامُ؛ و ذاكَ[٥] لأنَّ العِلمَ بِصِدقِه[٦] لا يَصِحُّ[٧] إلّا بَعدَ استِكمَالِ العِلمِ[٨] و المَعرِفَةِ بِمُرسِلِه. و ذاكَ[٩] لأنَّه لَيسَ لِلمُعجِزِ الظَّاهِرِ عَلىٰ يَدِه حَظٌّ في المَعرِفَةِ بِمَن أيَّدَه بِه أكثَرُ مِن إفادَتِه أنَّه مُبَرِّزٌ في القُدرَةِ عَلىٰ مَن عَجَزَ عَنه. و لَيسَ يُفيدُ ذلِكَ حِكمَتَه؛ لأنَّ سَعَةَ القُدرَةِ غَيرُ مُؤَدِّيَةٍ إلىٰ حِكمَةِ القَادِرِ.

و كَذلِكَ لَو صَدَّقَه قَولاً، لَم يَكُنْ تَصديقُه لَه دَليلاً عَلىٰ صِدقِه إلّا بَعدَ العِلمِ بِأنَّ

↔ النسخ: «يغن». و الظاهر أنّ هاهنا وقع تصحيف و الصحيح ما أثبتناه. و عَنَّ الشيءُ يَعِنُّ و يَعُنُّ عَنَناً و عُنُوناً: ظَهَرَ أَمامك؛ و عَنَّ يَعِنُّ و يَعُنُّ عَنّاً و عُنوناً و اعْتَنَّ: اعترَضَ و عَرَض. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٩٠(عنن).

١. في «طع»: «متدوحة». و لِي «عن هذا الأمر مَنْدُوحَةٌ و مُنْتَدَحٌ»، أي: سَعة. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٩(ندح).

٢. في «ب، ج»: – «قد».

٣. في «طع»: – «و».

٤. أي: من جهة الإمام.

٥. في «أ، د، س، ع، ق»: «ذلك».

٦. أي: بصدق الرسول.

٧. في «ج»: «لا يصلح» بدلاً من «لا يصحّ».

٨. في «ق»: + «و العمل».

٩. في «ر، م، طج»: «ذلك».

مُصَدِّقَه حَكيمٌ لا يَسفَهُ، و عَالِمٌ لا يَجهَلُ، و غَنيٌّ لا يَحتَاجُ؛ لأنَّ مَن يَجُوزُ[١] ذلِكَ عَلَيه يَجُوزُ مِنه تَصديقُ الكَاذِبِ و تَكذيبُ الصادِقِ؛ جَهلاً بِقُبحِ[٢] ذلِكَ أو حَاجَةً إلىٰ فِعلِه.

فَسَقَطَ أنْ يَكُونَ قَولُ الرَّسولِ أو الإمَامِ طَريقاً إلىٰ مَعرِفَةِ اللّٰهِ سُبحَانَه، و بَقِيَ[٣] أنْ يَكُونَ مَجيءُ[٤] الرُّسُلِ[٥] بِالشَّرائِعِ[٦] و الأيِمَّةِ المُستَخلَفينَ بَعدَهم[٧] داخِلاً[٨] في بَابِ الألطافِ.

و إذا[٩] كَانَ الإمَامُ كَذلِكَ، كَانَ[١٠] أمرُ الآمِرِ[١١] بِإقَامَتِه[١٢] مِن مَصَالِحِ الدُّنيا؛ و أكثَرُ مَا فيه أنْ يَكونَ كَبَعضِ[١٣] الألطافِ الشَّرعيَّةِ. و مَا هذهِ سَبيلُهُ لا يُؤخَذُ بِقياسِ عَقلٍ، بَل هو كَأُصُولِ الصَّلوٰةِ و الزَّكوٰةِ و نَحوِهمَا[١٤].

---

١. في «طج»: «يجوّز».
٢. في «ج، ق، م»: «يقبح».
٣. في «أ، د، س، ش، ق، ن، طع»: «نفي».
٤. في «أ، د، س»: «في»؛ و في «طع»: «يجيء».
٥. في «ح، ق، م»: «الرسول».
٦. في «ح»: «للشرائع».
٧. في «ح»: «بعده».
٨. هكذا في «ح»؛ و في سائر النسخ و «طج، طع»: «داخل»، و هو غلط؛ لأنّه خبر لقوله: «أن يَكُونَ».
٩. في «ب، ج»: «فإذا».
١٠. في «ر، طج»: - «كان».
١١. هكذا في «ح، ع»؛ و في «أ، د، س»: «الأمراء»؛ و في «ر، طج»: «الأمر»؛ و في باقي النسخ: «الامر».
١٢. أي: بإقامة الإمام و نصبه، كما يجيء بعد أسطر: «فَيَكُونَ تَركُ نَصبِه و إقَامَتِه ...».
١٣. في «أ، د، س، ن»: «لبعض».
١٤. في «ر، طج»: «غيرهما».

و إذَا كَانَتْ كَذلِكَ، فَجَائِزٌ أنْ يَستَوِيَ عِندَ اللّٰهِ تَعالىٰ إيجَابُها[١] و إسقَاطُها فَـلا يَتعَبَّدَنَا بِهَا. و أكثَرُ مَا في ارتِفَاعِه[٢] مَشَقَّةٌ في التَّكليفِ و تَأَخُّرُ بَعضِ الحُقُوقِ إلّا أنْ يَتوَلَّى اللّٰهُ تَعالىٰ الحُكمَ بَينَ عِبَادِه؛ و إنْ كَانَ قَد يُمكِنُ[٣] أنْ يَكونَ بِالضِّدِّ مِن ذلِكَ، فَيَكُونَ تَركُ نَصبِه[٤] و إقَامَتِه[٥] تَسهيلاً و تَيسيراً و نَقصاً مِنَ التَّكليفِ.

فَقَد بَانَ وَجهُ الاستِغنَاءِ عَنه[٦] في المَعرِفَةِ بِاللّٰهِ سُبحَانَه و بَقِيَ أنَّه إنَّـمَا يُـنفِّذُ[٧] شَريعَةَ غَيرِه؛ فَلَو أتىٰ بِشَيءٍ[٨] مِن قِبَلِه لَـم يُـقبَلْ مِـنه، و جَـرىٰ مَـجرَى الأمـيرِ و الحَاكِمِ[٩] و غَيرِهِما مِمَّن يَكُونُ تَابِعاً لِمَا حُدَّ لَـه. فَكَـمَا لا تَـجِبُ[١٠] عِـصمَةُ[١١] هؤلاءِ[١٢]، فَكَذلِكَ لا تَجِبُ[١٣] عِصمَتُه.

فَأمَّا الرَّسولُ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه فَهوَ حُجَّةٌ فيمَا لا يُعلَمُ إلّا مِن جِهَتِه، فَلا بُدَّ مِن أنْ يَكونَ مَعصُوماً.

و قَالَ: فَإنْ قَالوا: لَو لَم يَكُنْ مَعصُوماً لَجَازَ أنْ يَبغِيَ[١٤] لِلدِّينِ الغَوَائِلَ[١٥]، و يُبَذِّرَ

---

١. أي: إيجاب الإمامة.

٢. أي: ارتفاع الإمام.

٣. في «ج»: «تمكن»؛ و في «ب»: «يمكّن».

٤. في «أ، س، ج، د، ق»: «نصيبه».

٥. في «ر، ش، طج»: «إمامته».

٦. أي: عن الإمام.

٧. في «ر، ن»: «ينقد»؛ و في «طج»: «ينقل».

٨. في «ر، طج»: «شيء».

٩. في «أ، د، س»: «الحكم».

١٠. في «ب، ج، ح، ش، ق، ر، طج، طع»: «لا يجب».

١١. في «أ، د، س، ق، ن، طع»: «عصمته».

١٢. في «أ، د، س، ن»: «هو».

١٣. في «ب، ج، ش، ق، ر، طج»: «لا يجب».

١٤. يقال: بَغَيتُ لكَ الأمرَ، و بَغَيتُكَ الأمرَ: طلبتُه لك. المعجم الوسيط، ص ٦٥ (بَغىٰ).

١٥. الغوائِلُ: الدَّواهي. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٥٨٦ (غول). و في لسان اللسان، ج ٢، ص ٢٨٧: «يَبْغُون له الغوائلَ، أَي: المهالكَ».

الأموالَ، و يَستَدعيَ إلَى الضَّلالِ.

قيلَ لَهُم: مَن فَعَلَ شَيئاً مِن ذلِكَ لَم يَكُنْ إمَاماً، و وَجَبَ صَرفُهُ[1] و الاستِبدالُ[2] بِه.

فَإنْ قَالوا: لا[3] يُمكِنُ مَنعُه إذَا امتَنَعَ و عَزَّ[4].

قُلنَا لَهُم: إنَّمَا هو واحِدٌ، فَكَيفَ يُعَازُّ[5] جَميعَ الأُمَّةِ؟

فَإنْ قَالوا: بِمُمَالأَةِ[6] الظَّلَمَةِ و مَعونَةِ الفَسَقَةِ.

قُلنَا: فَعِصمَةُ الإمَامِ لَم تَرفَعْ[7] مَا خِفتُم[8]، و إنَّمَا يَجِبُ أنْ يَكونَ أهلُ البَأسِ[9]

---

١. أي: منعه.

٢. في «أ، د، س، ن، طع»: «الاستدلال».

٣. في «ر، طج»: - «لا».

٤. في «ح»: «عجز»؛ و في «ج، ر، طج»: «عنّ». و العزُّ: الرفعة و الشدّة و الغلبة و الامتناع. معجم متن اللغة، ج ٤، ص ٩٣. و عَزَّ الشيءُ: صعُب فكاد لا يُقوَى عليه. المنجد في اللغة، ص ٥٠٣ (عزز).

٥. هكذا في «ق، م»؛ و في «أ، ج، ن»: «يعار»؛ و في «د، س»: «يعاد»؛ و في «ب، ع»: «يعار» بإهمال الأوّل؛ و في «ر فوق السطر، طج»: «تقاد»؛ و في «ح، ر، ش»: «تعاد»؛ و في «طع»: «تعار». و يقال: عَزَّه على أمرٍ يَعُزُّه، إذا غلبَه على أمره. و المُعازَّة: المغالَبة. تقول: عازَّني فلان عِزازاً و مُعَازَّة فعزَزْتُه: أي غالبَني فغلبتُه. انظر: معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٤٠ (عز). و ورد في مجمع البَحرَين، ج ٤، ص ٢٦: «و عَازَّهُ: غالبه».

٦. في «ح»: «مساعدة»؛ و في «د»: «أبممالاة»؛ و في «ر، طج»: «أتممالاه». و مَالَأَهُ مُمَالَأَةً: عَاوَنَهُ مُعَاوَنَة. المصباح المنير، ج ٢، ص ٥٨٠ (ملأ). و في تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٢٩٠: «مُمَالَأَةً، أي معاونةً، من قولك: مَالَأْتُ فلاناً، أي عاونتُه و ظاهرتُه».

٧. في «أ، د، س، ش، ر، ن، طج»: «لم يرفع».

٨. في «ر، طج»: «خضتم».

٩. في «ب، ج، ش، ع، ن، طع»: «الناس». و بَؤُس الرجُل يَبْؤُس بَأْسا: إذا كان شديدَ البَأْس شُجاعا. و الشجاع يقال منه: بَئِسَ، و نحو ذلك قال الزجاج. و قال غيره: البَأْساءُ من البُؤْس، و البُؤْسُ من البُؤْس، قال ذلك ابن دُرَيد. و قال غيره: هي البُؤْس و البَأساء، ضد النُّعمى و النُّعْماء، و أمّا في الشّجاعة و الشِّدة فيقال: البَأس. تهذيب اللغة، ج ١٣، ص ٧٣ (بأس). و البأس: الشجاعة، القوّة. المنجد في اللغة، ص ٢٥ (بأس).

و النَّجْدَةِ[١] و الأموالِ و القُوَّةِ مَعصُومينَ، و إلّا خَرَجُوا مَعَ غَيرِ الإمَامِ عَلَى المُسلِمينَ، و لا تَنفَعُ[٢] عِصمَةُ الإمَامِ وَحدَهُ شَيئاً.

فإنْ قَالُوا: لَيسَ هذا أرَدنَا، و لكِن لَو لَم يَكُنْ مَعصوماً جَازَ أنْ **يَغُشَّ**[٣] المُسلِمينَ فيمَا لا[٤] يَظهَرُ بِأنْ يُصَلِّيَ بِهِم جُنُباً، أو يُحَامِيَ[٥] حَسَداً[٦]، أو يَسرِقَ شَيئاً خَفيّاً، و غَيرِ ذلِكَ.

قيلَ لَهُم: هذا يَجُوزُ في الأميرِ و الحَاكمِ و مُعَلِّمِ الصِّبيانِ و القَصّابِ و الوَكيلِ[٧] و[٨] مَن[٩] يُزَوِّجُه[١٠] و يتزَوّجُ[١١] إليه؛ لِئَلّا يَسرِقَ الأميرُ بَعضَ الفَيءِ[١٢]، و الحَاكِمُ أموالَ الوُقُوفِ[١٣] و الأيتامِ، و يَضرِبَ المُعَلِّمُ الصَّبيَّ ظُلماً[١٤] لأنَّ أبَاهُ أَخَّرَ[١٥] عَنهُ الأجرَ[١٦]،

١. النَّجدَة: الشجاعة. لسان العرب، ج ٣، ص ٤١٨ (نجد).
٢. في «ج، ر، ش، ق، طج»: «لا ينفع».
٣. في «ب، ج، ر، طج»: «يعيش».
٤. في «ر، طج»: «فما لم» بدلاً من «فيما لا».
٥. في «ب، ج»: «يحاذي»؛ و في «ن»: «يحاي».
٦. في «ب، ج، ح، ش»: «جسداً».
٧. في «أ، د، س، ق، ن، طع»: «التوكيل».
٨. في «أ، د، س»: - «و».
٩. في «أ، د، س، ش، ج»: - «من».
١٠. في «ر، ش، م، طج»: «تزوجه».
١١. في «ر، ش، طج»: «متزوج»؛ و في «ح»: «المتزوج».
١٢. الفَيءُ: الخَرَاجُ و الغنيمةُ، تقول منه: أفاء اللّه على المسلمين مَالَ الكُفَّار. الصحاح، ج ١، ص ٦٣ (فيأ).
١٣. الوُقْفُ، و الوُقُوفُ، بضَمِّهما: جَمْعُ واقِف. تاج العروس، ج ١٢، ص ٥٣٠ (وقف).
١٤. في «ر، طج»: - «ظلماً».
١٥. في «ر»: «أخبر».
١٦. في «ر»: «أخر»؛ و في «طج»: «أجره».

و لِئَلّا يَذبَحَ الشّاةَ القَصّابُ بَعدَ خَنقِها[١]، و لِئَلّا يَطَأَ الرَّجُلُ امرَأَتَه و هِيَ حَائِضٌ، أو يَستَدعيهَا إلىٰ بِدعَةٍ، أو يُواطِئَ[٢] الجَارُ[٣] اللُّصُوصَ فَيَفتَحَ[٤] لَهُم الدَّربَ[٥] لَيلاً.

فَإنْ قَالوا: فَوقَ أيدِي هؤلاءِ الإمَامُ؛ و الإمَامُ[٦] لا يَدَ فَوقَ يَدِه[٧].

قيلَ لَهُم: إنَّمَا تَكَلَّمنَا فيمَا يَخفىٰ و لا يَظهَرُ و لا يَبلُغُ الإمَامَ.

و بَعدُ، فَإنَّ الإمَامَ[٨] إنَّمَا يَكُونُ لَه يَدٌ بِالدِّينِ مَا استَقَام؛ فَإذَا فَسَقَ، فَكُلُّ يَدٍ فَوقَ يَدِه إنْ[٩] أرَدتُم اليَدَ التي تَكونُ بِالدِّينِ. و إنْ أرَدتُم التي[١٠] تَكونُ بِمَعُونَةِ الظَّلَمَةِ، فَقَد عَادَ الأمرُ إلىٰ أنَّه يَجِبُ أنْ يَكونَ أهلُ البَأسِ و النَّجدَةِ و الأموالِ مَعصُومينَ، و صَارَتِ المَفسَدَةُ إنَّمَا هِيَ بِإقدارِهِم و تَمكينِهِم[١١]؛ لأنَّهم إنْ لَم يَخرُجُوا[١٢] مَعَ هذا، خَرَجُوا[١٣] مَعَ غَيرِه. فَالقِياسُ إذاً[١٤] يَقتَضِي ألّا يُمَكِّنَ اللّٰهُ أحَداً و لا يَبسُطَ لَه في القُدرَةِ؛ لِئَلّا يَفعَلَ ذٰلِكَ.

---

١. في «ر، طج»: «حتفها». و خَنَقه خَنقاً: عَصَرَ حلقَه حتّى مات. المعجم الوسيط، ص ٢٦٠ (خنق).
٢. واطَأه على الأمر مُواطأةً: وافقَه. لسان العرب، ج ١، ص ١٩٩ (وطأ).
٣. في «ر، طج»: «الخنا و».
٤. في «د»: «ليفتح».
٥. في «ر، طج»: «الذريب».
٦. في «ح، ر، ش، ع، طج»: - «و الإمام».
٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «عبده».
٨. في «أ، د، س»: - «و بعد فإن الإمام».
٩. في «طع»: «إذا».
١٠. أي: اليد التي.
١١. في «ب، ج، ر، طج»: «تمكّنهم».
١٢. في «ن»: «لم يحرفوا».
١٣. في «طع»: «اخرجوا».
١٤. في «ح، طع»: «إنما».

و قَالَ:

فَإنْ قَالوا: الاقتِدارُ و التَّمكينُ تَكليفٌ.

قُلنَا: و العَقدُ[١] لِهذا[٢] تَكليفٌ مُجَدَّدٌ[٣]؛ و لَيسَ يَجِبُ عَلَى اللّٰهِ تَعالىٰ مَنعُه مِنَ المَعصيَةِ، و لا أنْ لا[٤] يُكَلِّفَ إلّا مَن عَلِمَ أنَّه لا يَعصِي، كَمَا لا يَجِبُ ذلِكَ في سَائرِ التَّكليفَاتِ. و لَولا أنَّ قَولَ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ حُجَّةٌ عَلىٰ غَيرِه لَم يَجِبْ ذلِكَ فيه.

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

أمَّا دَليلُنَا عَلىٰ وُجُوبِ عِصمَةِ الأئِمَّةِ، فَقَد حُكِيَ عَنَّا في هـذِه المَسألَـةِ عَـلى الوَجهِ الصَّحيحِ الذي رَتَّبنَاهُ عَلَيه. ثُمَّ[٦] عُقِّبَ[٧] بِكَلامٍ لَيسَ بِاعتِرَاضٍ عَلَيه في نَفسِه، لكِنَّه اعتِرَاضٌ في وُجُوبِ الإمَامَةِ و جِهَةِ الحَاجَةِ إلَى الإمَامِ. و هذا غَيرُ مُتَعَلِّقٍ بِدَليلِ العِصمَةِ؛ لأنَّ الكَلامَ في وُجُوبِ الإمَامَةِ غَيرُ الكَلامِ في صِفَاتِ الإمَامِ[٨].

[كلامٌ حَولَ وُجوبِ الإمامةِ]

ثُمَّ مَا طَعَنَ بِهِ عَلىٰ وُجُوبِ[٩] الإمَامَةِ[١٠] غَيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ المَعرِفَةَ بِاللّٰهِ تَعالىٰ و إنْ

---

١. و الذي صَرَّحَ به أئِمَّةُ الاشتِقَاقِ: أنَّ أَصلَ العَقْدِ نَقِيض الحَلِّ، عَـقَدَه يَـعْقِده عَـقْداً و تَـعْقَاداً، و عَقَّده، و قد انْعَقد، و تَعَقَّدَ، ثم استُعْمِل في أنْوَاعِ العُقُودِ من البُيوعاتِ، و العُقُود و غيرها، ثم استُعْمِل في التصميم و الاعتقادِ الجَازِمِ. تاج العروس، ج ٥، ص ١١٥ (عقد).

٢. في «طع»: «هذا».

٣. في «أ، ب، د، س، ش، ق، ن، طع»: «محدّد»؛ و في «ح»: «متجدّد».

٤. في «ر، ع، طج»: - «لا».

٥. في «ر، طج»: - «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».

٦. في «ر، طج»: «بشمّ».

٧. في «ج»: «عقيب»؛ و في «ر، طج»: «و عقبه»؛ و في «ح»: + «الكلام».

٨. في «ح، ر، طج»: «الإمامة».

٩. في «ر، طج»: «وجوبه».

١٠. في «ح، طع»: «المعرفة»؛ و في «ر، ش، طج»: - «الإمامة».

لَم[١] تُستَفَدْ[٢] مِن جِهَةِ نَبيٍّ و لا إِمَامٍ، فَلَم[٣] نُوجِبْ[٤] نَحنُ[٥] الإِمَامَةَ[٦] لِشَيءٍ[٧] يَرجِعُ إِلىٰ حُصُولِ المَعارِفِ مِن جِهَتِه[٨]، بَل أوجَبنَاهَا لِمَا قَد[٩] تَقَدَّمَ بَيانُه مِن كَونِ[١٠] الرِّياسَةِ لُطفاً في ارتِفَاعِ القَبَائِحِ العَقليَّةِ و فِعلِ الواجِبَاتِ العَقليَّةِ. و مَعلُومٌ ضَرورَةً أنَّ الظُّلمَ و الغَشمَ[١١] يَرتَفِعَانِ أو يَقِلّانِ[١٢] مَعَ وجُودِ الرَّئيسِ القَويِّ اليَدِ النّافِذِ الأمرِ، و يَقَعَانِ أو[١٣] يَكثُرانِ[١٤] مَعَ فَقدِه أو ضَعفِ[١٥] يَدِه. و هذه إشَارَةٌ إلىٰ مَا لا يُمكِنُ جَحدُه[١٦] و لا دَفعُه.

و قَد كَانَ يَنبَغي لِمَن أرَادَ أنْ يَطعَنَ في جِهَةِ وجُوبِ[١٧] الإِمَامَةِ أنْ يَتَشاغَلَ بِمَا اعتَمَدنَا عَلَيه، لا بِذِكرِ[١٨] المَعرِفَةِ بِاللّٰهِ تَعالىٰ و حِكمَتِه[١٩] و عَدلِه؛ فَإنَّ[٢٠] ذلِكَ مِمَّا لَم يُعَوَّلْ[٢١] عَلَيهِ قَطُّ في وُجُوبِ الإِمَامَةِ.

---

١. في «ر، طج»: «أنها لا» بدلاً من «إن لم».
٢. في «أ، ب، س، ش، ق، ن»: «لم يستفد»؛ و في «ج»: «لم نستفد».
٣. في «ر، ش، طج»: «علم».
٤. في «ج، ر، ش، ق، طج»: «يوجب».
٥. في «ر، ش، طج»: «بحق»؛ و في «ح»: «تخفى».
٦. في «ج، ر، ع، طج»: «الإمام».
٧. في «ح، ع، ن، طع»: «بشيء»؛ و في «ر، طج»: «فمتى».
٨. في «ب، ج»: «جهة».
٩. في «ن، طع»: – «قد».
١٠. في «ح، ر، ش، ع، طج»: «تعين»؛ و في «طع»: + «تعين».
١١. في «ر، طج»: «الضيم». و الغَشمُ: الظُّلمُ. مختار الصّحاح، ص ١٩٨ (غشم).
١٢. في «ر، طج»: «إذ هما معللان» بدلاً من «يَرتَفِعَانِ أو يَقِلّانِ».
١٣. في «ر، طج»: «و».
١٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «يكبران».
١٥. في «طع»: «منعف».
١٦. في «أ، د، س، ن»: «حجّته».
١٧. في «ن»: «وجوب جهة»؛ و في «طع»: «وجوب جهته».
١٨. في «أ، س، ج، د، ش»: «يذكر».
١٩. في «ر، طج»: «حكمه».
٢٠. في «ب، ج، ق»: «وان».
٢١. في «ر، طج»: «لم نعول»، و هو الأنسب.

فَإذا كُنّا قَد بَيَّنّا جِهَةَ حاجَةٍ[١] إلَى الرِّياسَةِ عَقليَّةً لازِمَةً لِكُلِّ مَن كُلِّفَ عَلىٰ كُلِّ حالٍ، فَقَد سَقَطَ قَولُ مَن يَدَّعي أنَّهَا تَجري[٢] مَجرَى الألطافِ الشَّرعيَّةِ و المَصالِحِ الدُّنيَويَّةِ.

[بَيانُ الفَرقِ بينَ الإمامِ والأُمراءِ في العِصمَةِ]

فَأمَّا مَا جَرىٰ في آخِرِ هذا الكَلامِ مِن قيَاسِ الإمَامِ عَلى الأميرِ أو[٣] الحَاكِمِ، و أنَّه كَمَا لا تَجِبُ[٤] عِصمَتُهمَا[٥] لا تَجِبُ[٦] عِصمَةُ الإمَامِ[٧]، فَهذا لَعَمري هو كَلامٌ عَلىٰ دَليلِنَا في وجُوبِ العِصمَةِ و إنْ كَانَ مِن بعدٍ.

و الفَرقُ بَينَ الإمَامِ و خُلَفَائِه مِن أميرٍ و غَيرِه في وجُوبِ العِصمَةِ: أنَّا[٨] إنَّمَا[٩] أوجَبنَا عِصمَةَ الإمَامِ مِن حَيثُ لَو لَم يَكُنْ مَعصُوماً لَوَجَبَ حَاجَتُه[١٠] إلىٰ إمَامٍ، كَمَا احتَاجَ إلَيهِ مَن هذهِ[١١] صِفَتُه؛ و في عِلمِنَا بِأنَّه لا إمَامَ لَه و لا يَدَ فَوقَ يَدِه دَلالَةٌ[١٢] عَلىٰ أنَّه مَعصُومٌ و عَارٍ مِنَ الصِّفَةِ المُفتَقِرَةِ[١٣] إلىٰ إمَامٍ، و هي ارتِفَاعُ العِصمَةِ و جَوازُ المَعَاصي. و لَمَّا جَازَ في الأميرِ[١٤] و مَن عَداهُ أنْ يَكونَ غَيرَ مَعصُومٍ، كَانَ لَه إمَامٌ يَأخُذُ

---

١. في «ح»: +«الناس».
٢. في «ر، طج»: «يجري».
٣. في «ن»: «و».
٤. في «ح، ر، ش، ق، طج، ن، طع»: «لا يجب» بدلاً من «لا تجب».
٥. في «ن، طع»: «عصمتها».
٦. في «ح، ر، ش، ق، طج»: «لا يجب» بدلاً من «لا تجب».
٧. في «ر، طج»: «عصمته» بدلاً من «عِصمَةُ الإمَامِ».
٨. في «طع»: - «أنّا».
٩. في «ر، طج»: «اما فإنّما».
١٠. في «ر، طج»: «يوجب عصمته» بدلاً من «لَوَجَبَ حَاجَتُه».
١١. في «أ، د، س، ن، طع»: «هذا».
١٢. هاهنا ابتدأ السقط من نسخة «ح».
١٣. في «ب»: «للنقره»؛ و في «ج»: «المنفرده».
١٤. في «طع»: «الأمر».

عَلىٰ يَدِه[١]، و هو إِمَامٌ لِلكُلِّ[٢]. فَبَانَ الفَرقُ بَينَ الأمرَينِ[٣].

[عَدَمُ الفَرقِ بينَ الرسولِ والإمامِ في دَليلِ العِصمَةِ]

فَأمَّا مَا تَلىٰ[٤] هذا الكَلامَ بهِ ـ مِن التَّفرِقَةِ بَينَ الرَّسولِ و الإِمَامِ بِأنَّ الرَّسولَ حُجَّةٌ فيمَا لا[٥] يُعلَمُ إلّا مِن جِهَتِه فَلِذلِكَ وَجَبَتْ عِصمَتُه ـ فَأوَّلُ مَا فيهِ: أنَّ انفِرَادَ الرَّسولِ بِعِلَّةٍ[٦] تَقتَضِي[٧] عِصمَتَه[٨]، لَيسَتْ مَوجُودَةً في الإِمَامِ، لا يَدُلُّ عَلىٰ نَفيِ العِصمَةِ عَنِ الإمامِ؛ لأنَّه غَيرُ مُمتَنِعٍ فَرضاً و تَقديراً أنْ يَكونَ[٩] في عِصمَةِ الإِمَامِ عِلَّةٌ أُخرىٰ غَيرُ هذهِ العِلَّةِ. و إنَّمَا يَبقَى الكَلامُ في اقتِضاءِ هذِه العِلَّةِ المَوجودَةِ مَعَ الإِمَامِ عِصمَتَه[١٠]، و قَد بَيَّنَّا ذلِكَ.

و لَو سَاغَتْ[١١] هذهِ الطَّريقَةُ البَاطِلَةُ لَسَاغَ[١٢] لِمُبطِلٍ[١٣] أنْ يَقولَ: «قَد ثَبَتَ أنَّ

---

١. هاهنا انتهى السقط من نسخة «ح».
٢. في «طع»: «الكل».
٣. في «ر، طج»: «الإمام و الأمير».
٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «يلي».
٥. في «ر، طج»: «لم».
٦. في «ح، ر، ش، ع، طج»: «بعلمه»؛ و في «ج»: «يعلمه»؛ و في «أ، د، س»: + «ما»؛ و في «طع»: «لعلة».
٧. في «ب، ج، ح، ر، ش، طج»: «يقتضي».
٨. في «ج، ر، طج»: «عصمة».
٩. كذا في جميع النسخ و الأصحّ أن يقال: «أن تكون».
١٠. في «ر، طج»: «عصمة».
١١. في «أ، س، ج، ح، د، ش، ن، طع»: «شاعت»؛ و في «ب»: «ساعت». و الصحيح ما أثبتناه كما ورد نظيره في الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١١٤: «و لو ساغ لصاحب الكتاب سلوك مثل هذه الطريقة لساغ لغيره أن يقول أيضاً ...».
١٢. في «ب»: «لساع»؛ و في «ج، طع»: «لشاع».
١٣. في «ر، طج، طع»: «المبطل».

الظُّلمَ قَبيحٌ لِكَونِه ظُلماً، فَيَجِبُ ألّا يَكونَ الكَذِبُ قَبيحاً، لأنَّه لَيسَ بِظُلمٍ»؛ فَكَيفَ يَشتَرِكَانِ في القُبحِ معَ اختِلافِهما فيمَا[1] اقتَضاهُ؟ و مَا[2] يَلزَمُ في ذلِكَ مِنَ الفَسادِ لا يُحصىٰ.

و بَعدُ، فَالعِلَّةُ التي عَلَّلوا[3] بِهَا عِصمَةَ الرَّسولِ مَوجودَةٌ في الإِمَامِ؛ لأنّا قَد بَيَّنّا أنَّ الإِمَامَ قد يَكونُ حُجَّةً فيمَا لا يُعلَمُ إلّا مِن جِهَتِه[4] إذا كُتِمَ الحَقُّ و[5] انقَطَعَ النَّقلُ الَّذي هو حُجَّةٌ فَلَم يَبقَ[6] جِهَةٌ لِلعِلمِ[7] إلّا قَولُ إمَامِ الزَّمانِ. فَقَد سَاوَى النَّبيَّ الإِمَامُ ـ علىٰ هذا ـ في عِلَّةِ وُجوبِ[8] العِصمَةِ.

[إبطالُ أحَدِ الأدلَّةِ المُدَّعاةِ لِعصمَةِ الإمامِ]

فَأمَّا مَا استُؤنِفَ[9] بَعدَ هذا ـ مِن أنَّ الإِمَامَ لَو لَم يَكُنْ مَعصوماً لابتَغىٰ[10] لِلدِّينِ و[11] أهلِه الغَوَائِلَ[12]، و غَشَّ[13] في كَذا، و أخطَأَ في كَذا ـ فَمِمَّا[14] لا

---

١. في «أ، د، س»: – «فيما».
٢. في «ر، طج»: «فما».
٣. في «ر، ش، طج»: «عللوه».
٤. في «أ، د، س»: «جهتها»؛ و في «ج»: «جهة».
٥. في «ن، طع»: «أو».
٦. في «ح»: «فلم تبق» و هو الأصحّ.
٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «جهة العلم»؛ و في «ب، ج»: «حقّ للعلم»؛ و في «م»: «حجة للعلم» بدلاً من «جِهَةٌ لِلعِلم»؛ و في «ر، طج»: «جِهَةٌ لِلعِلم» .
٨. في «ر، طج»: – «قَولُ إمَامِ الزَّمانِ. فَقَد سَاوَيَ النَّبيَّ الإِمَامُ عَلىٰ هذا في عِلَّةِ وجُوبِ».
٩. في «ج، ح، ش، ع، ر، طج»: «استوقف».
١٠. كذا في «ح، ع»؛ و في «أ، د، س، م، ن»: «لا يبغي»؛ و في «ب، ج، ش، ق»: «لا يبقى»؛ و في «ر، طج»: «ليبغى»؛ و في «طع»: «لا ينعى». و ابتَغَى الشيء: أراده و طَلَبَه. المعجم الوسيط، ص ٩٤ (بَغي).
١١. في «ر، طج»: – «و».
١٢. الغوائِلُ: الدَّواهي. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٥٨٦ (غول). و في لسان اللسان، ج ٢، ص ٢٨٧: «يَبْغُون له الغَوائل، أي: المهالكَ».
١٣. في «ج»: «الغش».
١٤. في «أ، د، س»: «وممّا»؛ و في «ر، طج»: «ممّا».

نَقولُه[١] و لا نُعَوِّلُ[٢] عَلَيه في وجُوبِ عِصمَةِ الإمامِ. و يَلزَمُ المُعَوِّلَ[٣] عَلىٰ ذلِكَ عِصمَةُ الأُمَراءِ و الحُكّامِ و كُلِّ[٤] خَليفَةٍ لِلإمَامِ[٥] أو نَائِبٍ[٦] عَنه. و مَن استَدَلَّ بِهذِهِ الطَّريقَةِ مِن مُتَقَدِّمي أصحَابِنَا، لَمّا أُلزِموا عِصمَةَ الأميرِ و الحَاكِمِ قياساً عَلىٰ هذهِ الطَّريقَةِ[٧]، التَزَمُوه و رَكِبوه[٨] و أخطَأُوا[٩]. و قَد بَيَّنَّا الفَرقَ بَينَ الأمرَينِ، و أنَّ عِصمَةَ خُلَفاءِ الإمَامِ غَيرُ لازِمَةٍ عَلَى العِلَّةِ الصَّحيحَةِ التي اختَرنَاها و اعتَمَدنَاها. و مَا بِنَا حَاجَةٌ إلَى[١٠] الاعتِلالِ في عِصمَتِه بِعِلَّةٍ فَاسِدَةٍ يَلزَمُ عَلَيها كُلُّ أمرٍ فَاسِدٍ. و[١١] هذا كُلُّه مُبَيَّنٌ مَشروحٌ في كِتَابِنَا «الشّافي».[١٢]

---

١. في «ب، ج، ش، ق، طع»: «لا يقوله».
٢. في «ب، ج، ش، ق، طع»: «لا يعوّل».
٣. في «طع»: + «المعقول».
٤. في «ر، طج»: «كذلكَ».
٥. في «ر، طج»: «الإمام».
٦. في «طج»: «النائب».
٧. في «ح، ر، ش، طج»: - «مِن مُتَقَدِّمي أصحَابِنَا لَمّا الزَموا عِصمَةَ الأميرِ و الحَاكِمِ قياساً عَلىٰ هذهِ الطَّريقَةِ».
٨. في «ح»: «ارتكبوه». ورَكِبَهُ كَسَمِعَهُ رُكُوباً و مَرْكَباً: عَلَاهُ و عَلَا عَلَيْهِ كارْتَكَبَهُ، و كُلُّ مَا عُلِيَ فَقَدْ رُكِبَ و ارْتُكِبَ... و رَكِبَ فلانٌ فلاناً بِأَمْرٍ و ارْتَكَبَه، و كُلُّ شَيْءٍ عَلَاشَيْئاً فقَدْ رَكِبَه، و منَ المجاز: رَكِبَهُ الدَّيْنُ، وَ رَكِبَ الهَوْلَ و اللَّيْلَ و نَحْوَهُمَا مثلاً بذلك، و رَكِبَ منه أَمْراً قَبِيحاً، و كذلك، رَكِبَ الذَّنْبَ أَيِ اقْتَرَفَهُ، كارْتَكَبَه، كُلُّهُ عَلَى المَثَلِ. تاج العروس، ج ٢، ص ٣٣ (ركب).
٩. في «ر، طج»: «أخطأ».
١٠. في «ر، طج»: «في».
١١. في «طع»: - «و».
١٢. قال الشريف المرتضى في الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٢١٠: «... لأنّ من ذكرته من الأُمراء و الحكّام و سائر من يتولّى الأعمال من قبل الإمام لا يلزم الاقتداء بهم من حيث قالوا و فعلوا، بل الاقتداء بالإمام واجب عليهم في جملة الخلق فكيف يلزم عصمتهم و ما أوجبنا به عصمة ⟺

فَإنْ قَالُوا: لا نُسَلِّمُ لَكُم أنَّه[١] لا يَدَ[٢] فَوقَ يَدِ الإمَامِ عَلَى الإطلاقِ؛ لأنَّ الإمَامَ إذا عَصىٰ، فَلِلأُمَّةِ[٣] أنْ تَستَبدِلَ[٤] بِه.

قُلنَا: لا خِلافَ بَينَ الأُمَّةِ في أنَّ الإمَامَ قَبلَ أن يَفعَلَ مَا يُوجِبُ[٥] فَسخَ إمَامَتِه لا إمَامَ[٦] لَه و لا طَاعَةَ عَلَيه. فَلَو كَانَ غَيرَ مَعصُومٍ في هذه الحَالِ[٧] لَاحتَاجَ[٨] إلىٰ إمَامٍ فيها ـ لأنَّ العِلَّةَ المُحوِجَةَ إلَيه قَائِمَةٌ فيه في هذه الحَالِ ـ و قَد عَلِمنَا أنَّه لا إمَامَ لَه في هذهِ الحَالِ[٩]، و لا طَاعَةَ لأحَدٍ عَلَيه؛ فَيَجِبُ أنْ يَكونَ مَعصُوماً. ألا تَرىٰ[١٠] أنَّ رَعيَّةَ الإمَامِ في جَميعِ أحوالِهم مُحتَاجونَ[١١] إلىٰ إمَامٍ ـ قَبلَ وقُوعِ المَعصيَةِ مِنهم و بَعدَها، و[١٢] في زَمَانِ

⇐ الإمام في هذا الوجه من وجوب الاقتداء به على الوجه الذي ذكرناه غير ثابت فيهم». و قال أيضاً في شرح جُمَل العلم و العمل، ص ١٩٤: «و لا يلزم على ما ذكرناه عصمة الأُمراء و الحكّام، لأنّهم متى لم يكونوا معصومين أحوجناهم إلى رئيس هو رئيس الكلّ يكون من ورائهم. و الإمام الذي هو رئيس الكلّ لا رئيس له و لا يد فوق يده، فيجب له العصمة و إلّا انتقضت علّة الحاجة إلى رئيس، و ذلك باطل بالاتّفاق».

١. في «ر، طج»: «إنّكم».

٢. في «أ، ب، س، ح، د، ق، م، ن»: «لا بدّ»؛ و هذا من نماذج وقوع التصحيف و الخطأ في أكثر نسخ هذه الرسالة في موضع واحد.

٣. في «أ، د»: «فلأمّة»؛ و في «س»: «فلأمّته»؛ و في «طع»: «فالأمّة».

٤. في «ر، ش، ق، طج»: «أن يستبدل».

٥. في «ن، طع»: + «قبح».

٦. في «أ، د، س، ن، طع»: «إمامة».

٧. في «ح، ر، ع، طج»: «الحالة».

٨. في «أ»: «لا احتاج»؛ و في «ج»: «لاحتياج»؛ و في «ر، ش، طج»: «لا يحتاج».

٩. في «ر، ح، ش، طج»: «الإمامة».

١٠. في «ب، ج»: «يرى».

١١. في «ر، طج»: «يحتاجون».

١٢. في «أ، د، س»: – «و».

الصَّلاحِ و الاستِقَامَةِ و ضِدِّهما[١] ـ لأنَّ عِلَّةَ الحَاجَةِ مَوجودَةٌ فيهِم عَلىٰ كُلِّ حَالٍ.

و الإِمَامُ ـ عَلىٰ مَذاهِبِ خُصومِنَا ـ يَجري[٢] في ارتِفَاعِ العِصمَةِ عَنه مَعَ حُسنِ ظاهِرِه[٣] و اعتِدَالِ[٤] طَريقَتِه مَجرىٰ[٥] صَالِحي[٦] الأُمَّةِ و عُدولِها و مَن هو مِنهم[٧] عَلىٰ ظاهِرِ السَّلامَةِ[٨] و حَيِّزِ[٩] الاستِقَامَةِ. فَكَيفَ احتَاجَ هٰؤلاءِ إِلَيهِ[١٠] مَعَ استِقَامَةِ الأحوَالِ في الظاهِرِ، و لَم يَحتَجْ هو إلىٰ مِثلِه مَعَ استِقَامَةِ[١١] ظَاهِرِه[١٢]؟ و كَيفَ انتُظِرَ في انبِسَاطِ[١٣] اليَدِ[١٤] عَلَيهِ و وجُوبِ طاعَتِه لِغَيرِه أنْ تَقَعَ[١٥] مِنه[١٦] القَبَائِحُ، و لَم يُنتَظَرْ في رَعيَّتِه مِثلُ ذلكَ؟ و هذه نُكتَةٌ عَجيبَةٌ لا انفِصَالَ لِلمُخَالِفِ عَنها.

---

١. في «طع»: «ضدّها».
٢. في «أ، د، س، ش، ق، ن، طع»: «تجري».
٣. في «أ، د، س»: «ظاهر»؛ و في «ق، م، ن، طع»: «ظاهرة».
٤. في «ر، طج»: «اعتلال».
٥. في «ر، ش، ع، طج»: «بمجرى».
٦. في «ر، ش، ق، طج»: «صالح».
٧. في «طع»: «متهم».
٨. في «أ، د، س»: «السلام».
٩. في «ر، طج»: «خير».
١٠. أي: إلى الإمام.
١١. في «ر، طج»: ـ «الأحوَالِ في الظاهِرِ، و لَم يَحتَجْ هو إلىٰ مِثلِه مَعَ استِقَامَة».
١٢. في «طع»: «ظاهرة».
١٣. في «ر، طج»: «انبساطه».
١٤. في «ر، طج»: «اليه».
١٥. في «أ، د، س، ر، ش، ع، ن، طج، طع»: «أن يقع».
١٦. أي: من الإمام.

المَسأَلَةُ السَّابِعَةُ

[هَل يَحتَاجُ المَعصُومُ إلى أميرٍ؟][1]

هذهِ المَسألَةُ مُتَضَمِّنَةٌ[2] لإنكارِ حَاجَةِ المَعصُومِ إلىٰ أميرٍ[3]، كَأميرِالمُؤمِنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيه[4] في حَياةِ الرَّسُولِ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[5] و الحَسَنِ و الحُسَينِ في حَياةِ أبيهِما صَلَواتُ اللّٰهِ عَلىٰ جَماعَتِهم[6]؛ إذ كُنّا نُعَلِّلُ الحَاجَةَ إلَيهِ بِجَوازِ الخَطَإ عَلَى المُحتَاجِ.

و قَد أَجَبنَا[7] عَن هذهِ الشُّبهَةِ و أوضَحناها في «جَوابِ المَسأَلَةِ التَّاسِعَةِ مِن المَسائِلِ الوارِدَةِ في سَنَتِنَا[8] هذه[9]»، و قُلنَا هُناكَ فيهَا مَا

١. العنوان منّا و في «طج»: «عدم حاجة المعصوم إلى أمير»؛ و في «طع»: «استغناء عن إمام مع أخر و الجواب عنه» بدلاً منه.

٢. لم ينقل المصنّف رحمه اللّٰه نصّ السؤال، وإنّما قام بتلخيصه.

٣. يعني: إلى إمام. و الظاهر أنّه حصل في الكلام تسامح.

٤. في «أ، ح، ر، ش، ق، ن، طج، طع»: «عليه السلام» بدلاً من «صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيه».

٥. في «أ، د، س، ن»: - «صلّى اللّٰه عليه و على آله».

٦. في «أ، د، س، ن»: - «صَلَواتُ اللّٰهِ عَلىٰ جَمَاعَتِهم»؛ و في «طع»: «عليه السلام».

٧. في «طع»: «اجبناه».

٨. في «أ، س، ج، د، ن»: «سببنا»؛ و في «ب، ع» بلا نقط.

٩. يعني به المسألة التاسعة من رسالة «جَوابُ المَسَائلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ». و يظهر من هذا

⇔

نَستَغني[1] عَن إعادَتِه هٰهنُا؛ فَإنَّنا[2] استَوفَيناه و حَقَّقناه[3].

و نَضرِبُ[4] الآنَ مَثَلاً يُزيلُ العَجَبَ عَن[5] هذا المَوضِعِ: قَد عَلِمنا أنَّ مَن لا يُحسِنُ الكِتابَةَ ـ مَثَلاً ـ يَفتَقِرُ إلىٰ مَن يُعَلِّمُه[6] إيّاهَا. فَلَو سُئِلنا[7] عَمَّن[8] احتَاجَ في تَعَلُّمِ الكِتابَةِ إلىٰ رَجُلٍ بِعَينِه: «لِمَ احتَاجَ إلَيه؟ و مَا عِلَّةُ حَاجَتِه؟» لَكُنّا نَقولُ[9]: «عِلَّةُ حَاجَتِه إلَيه فَقْدُ عِلمِه بِالكِتَابَةِ[10]».

ثُمَّ فَرَضنَا أنَّ رَجُلاً غَيرَه، جَيِّدَ[11] العِلمِ بِالكِتَابَةِ، اِحتَاجَ إلىٰ هذا الكَاتِبِ في تَعليمِه أحكَامَ الفِقهِ التي هو[12] يُحسِنُها مُضَافاً إلَى الكِتَابَةِ؛ و قيلَ لَنَا: «عِلَّةُ الحَاجَةِ

⇔ الإرجاع و الإشارة أنّه ـ رحمه اللّه ـ أجاب عن المسائل الواردة في رسالة «المَسَائل الطَّرابُلُسيَّات الثَّالثة» قبل أن يجيب عن المسائل المذكورة في هذه الرسالة أعني: «المَسَائل الطَّرابُلُسيَّات الثَّانية». و أيضاً يفهم من قوله: «المَسائِلِ الوارِدَةِ في سَنَتِنا هذه» أنّ الشريف المرتضى أجاب عن المسائل الطَّرابُلُسيَّات الثَّانية في نفس السنة التي أجاب عن المَسَائل الطَّرابُلُسيَّات الثَّالثة، أي: في سنة ٤٢٧ هـ. على ما ورد في أكثر نسخ الرسالة: «جَوابُ المَسَائِلِ الطَّرابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ الوارِدَةِ في شَعبان مِن سَنَةِ سَبع و عِشرين و أربَعمائة».

١. كذا في «ب، م»؛ و في باقي النسخ و «طج، طع»: «يستغني».
٢. في «ح، ق»: «فانا»؛ و في «ج»: «و اننا».
٣. في «ر، طج»: «حققنا».
٤. في «ج، ش»: «يضرب»؛ و في «ر، طج»: «نقرب».
٥. في «ح»: «من».
٦. في «ن»: «تعلمه».
٧. في «ر، طج، طع»: «سألنا».
٨. في «طع»: «عن».
٩. في «ج»: – «لَكُنّا نَقولُ»؛ و في «ر، طج»: «إليه ما كان جوابه إلّا أن» بدلاً من «لَكُنّا نَقولُ».
١٠. في «ن، طع»: «الكتابة».
١١. في «م»: «حيّد»؛ و في «ر، طج»: «حد».
١٢. أي: هذا الكَاتِب.

إلىٰ هذا الكَاتِبِ[١] قَد ارتَفَعتْ عَن فُلانٍ[٢]، فَكَيفَ احتَاجَ مَعَ فَقْدِ العِلَّةِ[٣] إلَيه[٤]»، لَمَا كَانَ الجَوابُ إلّا مِثلَ[٥] مَا أَجبنَا بِه في العِصمَةِ[٦]، و كُنَّا نَقولُ: عِلَّةُ الحَاجَةِ إلَيه في الكِتَابَةِ مَفقودَةٌ، و الحَاجَةُ إلَيه فيهَا مُرتَفِعَةٌ؛ و غَيرُ مُمتَنِعٍ ـ مَعَ ارتِفَاعِ عِلَّةِ هذه الحَاجَةِ ـ أنْ تَثبُتَ[٧] عِلَّةُ حَاجَةٍ[٨] أُخرىٰ إلَيه، فَيَكونَ[٩] مُحتَاجاً لِعِلَّةٍ أُخرىٰ، و لا يَنقُضُ ذلِكَ كَونَ العِلَّةِ الأُولىٰ عِلَّةً. و قَد بَيَّنَّا أيضاً أنَّ وجُودَ الحُكمِ بِوُجودِ العِلَّةِ و ارتِفَاعَه بِارتِفَاعِهَا إنَّمَا يَجِبُ[١٠] ـ إذَا وَجَبَ[١١] ـ في العِلَلِ[١٢] الحَقيقيَّةِ دونَ مَا هو مُشَبَّهٌ[١٣] بِالعِلَلِ و مُستَعارٌ لَه هذا الاسمُ.[١٤] و النَّظَرُ في كَلامِنَا

---

١. في «ر، طج»: «الكتابة».

٢. لأنَّه جَيِّدُ العِلم بِالكِتَابَةِ.

٣. في «ر، طج»: «العلم».

٤. أي: إلى هذا الكَاتِبِ.

٥. في «ج»: «الاصل»؛ و في «أ، ب، طج»: «الامثل».

٦. يريد: في المعصوم؛ حيث يقال هناك: علّة الحاجة إلى الإمام ـ وهي جواز الخطأ وفعل القبيح ـ وإن ارتفعت عن المعصوم، مثل الحسنين في حياة أبيهما عليهم السلام؛ لكي لا يمتنع أن تثبت علّة حاجةٍ أُخرى إليه، بحيث تكون هذه العلّة الجديدة موجودة في المعصوم، فيحتاج إلى الإمام.

٧. هكذا في «ح»؛ و في «أ، د، س، ن، طع»: «أن نثبت»؛ و في «ب، ج، ق، ع، ر، طج»: «أن يثبت».

٨. في «ن، طع»: - «حاجة».

٩. في «ن»: «فكونه».

١٠. في «أ، د، س، ن، طع»: «تجب».

١١. في «طع»: - «إذَا وَجَبَ».

١٢. في «ر، طج»: «العلة».

١٣. هكذا في «ب، د»؛ و في «أ، م»: «مشتبه»؛ و في «ن، طع»: «مشبّهة»؛ و في باقي النسخ: «مشبه».

١٤. قال الشريف المرتضى في المَسأَلَةِ التَّاسِعَةِ مِن رسالة جَوابُ المَسَائِلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ: «إنّ الصحيح المجرّد أن نقول: الوجه في الحاجة إلى الإمام يكون لطفاً لارتفاع الخطأ، أو تعليله هو ⇔

بِحَيثُ[١] أشَرنَا إلَيه[٢] يُغنِي عَن استينَافِ جَوابٍ هاهُنا.

↔ فقد العصمة و جواز الخطأ، و من احتاج مع وفوره و عصمته إلى إمام فلم يحتج إليه ليكون لطفاً في ارتفاع خطئه. و إنّما احتاج إليه لمعان أُخر خارجة عن هذا الباب كتعليمه و تفهيمه، لأنّ الحاجة إلى الإمام مختلفة، فلا يمتنع أن يكون لها علل مختلفة، و بهذا التقدير قد زالت المناقضة و سقطت الشبهة. ثمّ نعود إلى ما في المسألة من كلام جرى على غير وجهه. أمّا العلّة في الحقيقة فهي كلّ ذات أوجب لغيرها حالاً يجب الحركة، و هي ذات لكون المتحرّك متحرّكاً و هي حال له، فإيجاب العلم الذي يوجد في قلوبنا و هو ذات كوننا عالمين، و هي حال لنا. و إذا قلنا فيما ليس بذات أنّه علّة، أو لا يوجب حالاً و إنّما يقتضي حكماً، فعلى طريق التنبيه و اسم العلّة في العلل الشرعيّة، إنّما كان مستعاراً لما ذكرناه و كون الرعيّة غير معصومين، أو جواز الخطأ عليهم، ليس بجواز أن يكون علّة على الحقيقة، و إنّما هو وجه احتيج إلى الإمام من أجله، فأجريناه استعارة مجرى العلّة فيه، فكيف يلزم فيه أنّ الحكم يوجد بوجوده و يرتفع بارتفاعه، و هذا إنّما يصحّ و يجب للعلل الحقيقية».

١. في «ح»: «فيما».

٢. أي: في جَوابِ المَسألَةِ التَّاسِعَةِ مِن المَسائِلِ الوارِدَةِ في جَوابُ المَسَائِلِ الطَّرابُلُسيَّاتِ الثَّالثِة، كما ذكر ـ رحمه الله ـ في صدر المسألة.

المَسأَلَةُ الثَّامِنَةُ

[حالُ الجاحِدينَ للنَّصِّ عَلىٰ أميرِالمُؤمِنينَ عليه السلام][1]

فيمَا أَورَدَه[2] عِندَ السُّؤالِ لَه[3] عَن[4] إبعَادِ[5] الخُصُومِ[6] عِصيَانَ القَومِ الذينَ[7] جَحَدوا[8] النَّصَّ فيه[9]، معَ[10] طاعَتِهم المُتَقَدِّمَةِ فيمَا هو أشَقُّ عَلَى الأنفُسِ مِنه؛ و ذاكَ[11] أنَّه[12] ـ حَرَسَ اللّٰهُ مُدَّتَه ـ قَالَ[13]: «و أمَّا التَّعَجُّبُ مِن طاعَتِهم لِلنَّبيِّ صَلّى اللّٰهُ

---

١. العنوان منّا و في «طج»: «علّة جحد القوم النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام»؛ و في «طع»: «علّة جحد النصّ» بدلاً منه.
٢. أي المصنّف رحمه اللّٰه في المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى، ص ١٤٢.
٣. في «أ، د، س، ن، طع»: – «له».
٤. في «ر، طج»: «من».
٥. في هامش «ر»: «استبعاد». والإبعاد هنا بمعنى الاستبعاد.
٦. في «ح، ش»: «الخصومة».
٧. في «ح»: «الذي»؛ في «طع»: «الدين».
٨. في «طع»: «جحد و».
٩. أي: في الإمام بعد النبيّ.
١٠. في «ب، ج»: – «مع».
١١. في «ب، ج، م»: «ذلكَ»؛ و في هامش «م»: «ذاكَ».
١٢. أي: الشريف المرتضى.
١٣. في جواب المسألة الأُولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى».

عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه في قَتلِ الأبنَاءِ[1] و الآبَاءِ [و الأُمُورِ الشَّاقّةِ و امتِناعِهم مِن طاعَتِه فيمَا نصَّ عَلَيه مِنَ الإمامَةِ][2] فَهو تَعَجُّبٌ في غَيرِ مَوضِعِه؛ لأنَّ لِقَائِلٍ أنْ يَقولَ: إنَّمَا[3] أطَاعُوه مِن قَبلُ في قَتلِ النُّفُوسِ و بَذلِ الأموالِ لَمَّا عَلِموا وجُوبَ طاعَتِه عَلَيهِم، و لَم يَدخُلْ[4] عَلَيهِم[5] شُبهَةٌ فيه[6]؛ و لَم يُطِعْهُ[7] بَعضُهم ـ فَإنَّه لا يُمكِنُ ادِّعَاءُ ذلِكَ عَلىٰ جَميعِهِم ـ في طَرِيقِ النَّصِّ لِدُخُولِ الشُّبهَةِ عَلَيهِم فيه؛ و أنَّ أخبَارَ[8] النَّصِّ كُلَّهَا ـ الجَليَّ منهَا و الخَفيَّ ـ يُمكِنُ دُخُولُ[9] الشُّبهَةِ عَلىٰ مَن لَم يُنعِمِ[10] النَّظَرَ[11] في المُرَادِ بِهَا[12]، و يَخفىٰ عَلَيه الحَقُّ حَتّىٰ يَعتَقِدَ بِالشُّبهَةِ[13] أنَّها[14] لا تَدُلُّ عَلَى النَّصِّ و لا يُستَفادُ مِنهَا.[15] و مَن دَخَلَتْ عَلَيه الشُّبهَةُ[16] فَاعتَقَدَ أنَّه[17] لَم يَنُصَّ عَلىٰ إمَامٍ بَعدَه،

---

١. في «ج، ش»: «الأنبياء».

٢. أضفناها من الطرابلسيّات الأُولى.

٣. في «ر، طج»: «إنهم».

٤. هكذا في النسخ و «طع، طج»؛ و في «ح»: «لم تدخل» و هو الأصحّ كما ورد في المصدر.

٥. في «ن، طع»: «عليه».

٦. في «ن، طع»: «فيهم».

٧. في «أ»: «لم يطعمه».

٨. في «ر، ش، طج، طع»: «اختار».

٩. في الطرابلسيّات الأُولى: + «جميعهم في أخبار النصّ كلّها الجلي منها و الخفي؛ لأنّـه يـمكن دخول».

١٠. في «ر، طج»: «يمعن» بدلاً من «لم ينعم».

١١. أَنْعَمَ النظرَ في الشيءِ: إذا أَطالَ الفِكْرَةَ فيه. لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).

١٢. في الطرابلسيّات الأُولى: - «بها».

١٣. في الطرابلسيّات الأُولى: «في الأدلّة» بدل «بالشبهة».

١٤. أي: أخبار النصّ.

١٥. من قوله: «و يَخفىٰ عَلَيه....» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».

١٦. في «طع»: + «و لا يستفاد منها».

١٧. أي: النبيّ صلّى الله عليه و آله.

فَهو لا يُطيعُ[١] مَن يَدَّعِي إمَامَتَه بِالنَّصِّ؛ لأنَّه يَعتَقِدُ أنَّ في طاعَتِه مَعصيَةً لِلرَّسُولِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[٢] و خُرُوجاً عَن طاعَتِه. و هذا لا يُنَافِي بَذلَه نَفسَه [و مالَه][٣] و قَتلَه أبَاه و ابنَه في طاعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه[٤]؛ لأنَّه إنَّمَا يَـبذُلُ[٥] ذلك و يَتَحَمَّلُ المَشَاقَّ فيه لَمَّا[٦] اعتَقَدَ أنَّه طاعَةٌ لَه عَلَيهِ السَّلامُ[٧]. فَأمَّا إذا اعتَقَدَ أنَّه مَعصيَةٌ لَه، فهو بِحُكمِ[٨] إيجَابِه عَلىٰ نَفسِه طاعَةَ الرَّسُولِ[٩] ـ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه السَّـلامُ[١٠] ـ، يَمتَنِعُ مِنه[١١] و لا يَدخُلُ فيه[١٢]».[١٣]

فَمَا جَوابُ مَن قَالَ: إنَّ مَفهومَ هذا الكَلامِ يَدُلُّ عَلىٰ أنَّ الجَحدَ مِن هذه الفِرقَةِ التي جَحَدَتِ النَّصَّ لَم يَقَعْ[١٤] إلّا بِالشُّبهَةِ دونَ العِنادِ. و هذا يَدُلُّ عَلىٰ أنَّ أعذارَهم لَم تَكُنْ انقَطَعَتْ بِعِرفَانِ مُرَادِ النَّاصِّ[١٥] و غَرَضِه. و هذا لا يَكونُ إلّا لِتَقصيرٍ[١٦] مِنَ

---

١. في «أ، د، س، ن، طع»: + «على».
٢. في «أ، د، س، ن»: - «صلّى اللّه عليه و على آله».
٣. أضفناها من الطرابلسيّات الأُولى.
٤. في «أ، د، س، ن»: - «صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه».
٥. في «أ، د، س»: «بذل».
٦. في الطرابلسيّات الأُولى: «إذا».
٧. في «ر، طج»: - «السلام».
٨. في «ب، ج، ش، ن»: «يحكم».
٩. كذا في «ح، ش، ع، ر، طج، طع» و الطرابلسيّات الأُولى؛ و في «أ، ب، س، ج، د، ق، م، ن»: «للرسول».
١٠. في «أ، د، س، ر، ن، طج»: - «عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه السَّلامُ».
١١. في «أ، د، س، ن، طع»: «فيه».
١٢. في «أ»: - «و لا يَدخُلُ فيه».
١٣. الطرابلسيّات الأُولى، ص ١٤٢ ـ ١٤٤.
١٤. في «أ، د، ن، طع»: «لم تقع».
١٥. في «ج»: «الناقل»؛ و في «ر، ش، طج»: «الناقص»؛ و في «طع»: «الناهي».
١٦. في «ح، ر، ش، ع، طج»: «التقصير»؛ في «ن، طع»: «المقصر».

المُخَاطِبِ لَهُم[١] في إفهَامِهِم.

و إذا كُنّا قَد استَدلَلنَا عَلىٰ أنّه عَلَيهِ السَّلامُ لَم يُرِدْ بِخَبَرِ تَبوكَ[٢] و الغَديرِ إلّا

---

١. المُخَاطِبُ لَهُم، أي: المتكلّم معهم، أعني: النبي صلّى الله عليه و آله.

٢. و هو نفس الخبر المعروف بحديث المنزلة الذي رواه الفريقان بالطُرُق المتعدّدة و الأسانيد المختلفة:

فمن طُرُق العامّة: ما رواه البخاري في صحيحه في باب غزوة تبوك: «حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ، وَ اسْتَخْلَفَ عَلِيّاً، فَقَالَ: أَ تُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَ النِّسَاءِ؟ قَالَ: أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي». صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٢٩، ح ٤١٧٧. و ما في نفس المصدر، ج ٤، ص ٢٠٨: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ لِعَلِيٍّ: أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسىٰ». و رواه أيضاً مسلم في صحيحه: «حَدَّثَنَا يُوسُفُ أَبُو سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي». صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠.

و قال الحافظ محمّد بن يوسف الكَنجي الشافعي بعد نقل الخبر: «قلت: هذا حديث متّفق على صحّته، رواه الأئمّة الأعلام الحفّاظ كأبي عبدالله البخاري في صحيحه، و مسلم بن الحجّاج في صحيحه، و أبي داود في سننه، و أبي عيسى الترمذي في جامعه، و أبي عبد الرحمان النَّسائي في سُننه، و ابن ماجة القزويني في سُننه، و اتّفق الجميع على صحّته حتّى صار ذلك إجماعاً منهم. قال الحاكم النيسابوري: هذا حديث دخل في حدّ التواتر». كفاية الطالب، ج ١، ص ٤٤٧.

و من طُرُق الشيعة: ما رواه البَرقي في المحاسن، ج ١، ص ١٥٩: «... عَنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ يُوسُفَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عليه السلام: إِنْ تَكُونُوا وَحْدَانِيِّينَ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللّٰهِ صلّى الله عليه و آله وَحْدَانِيّاً يَدْعُو النَّاسَ فَلَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُ وَ قَدْ كَانَ أَوَّلُ مَنِ اسْتَجَابَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَ قَدْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ صلّى الله عليه و آله: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي». و قريب منه ما ورد في كتاب الروضة من الكافي للكُليني، ج ١٥، ص ٢٦٢، ح ١٤٨٩٦.

و في معاني الأخبار للشيخ الصدوق، ص ٧٤ باب في «معنى قول النبي صلّى الله عليه و آله

⇔

النَّصّ[١]، و[٢] نحنُ لَم نَحضُرْ سَمَاعَهمَا [٣]، و لا رَأَينَا الإشَاراتِ التي قَرَنَهما[٤] بِـهَا[٥] مُوضِحَةً لِمُرادِه[٦]، مُؤَكِّدَةً[٧] لِبَيانِه؛ فَأحرىٰ ألّا يَخفىٰ ذٰلِكَ عَلىٰ مَن سَمِعَه و رَآه[٨].

فَأمَّا النَّصُّ الجَليُّ أيضاً فَيَبعُدُ خَفَاءُ[٩] مُرادِه أيضاً فيه عَلىٰ مُستَمِعيه بُعداً زِيداً[١٠] عَلىٰ بُعدِه فيمَا تَقَدَّمَ ذِكرُه.

و لَئِن لَم يَكُنِ الأمرُ هكَذا لَيَكونَنَّ التَّقصيرُ في الإفهامِ راجِعَاً عَلَى[١١] النَّـبِيِّ ـ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[١٢] ـ، و قَد نَزَّهَهُ اللّٰهُ عَن ذٰلِكَ؛ لأنَّما[١٣] يَشـتَبِهُ[١٤] مُـرادُ

⇐ لعليّ عليه السلام: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» فراجع إن شئت. و للعثور على مصادر نقل الحديث راجع: إحقاق الحقّ و إزهـاق البـاطل للـقاضي نـور اللّٰـه التُّستَريّ، ج ٥، ص ١٣٢ و بعدها؛ عبَقات الأنوار للعلّامة السيّد مير حامد حسين، الجزء الحادي عشر.

١. في «ر، ش، ع، طج»: «للنص».
٢. الواو حالية.
٣. في «ر، طج»: «لم نخص سماعها» بدلاً من «لم نَحضُر سَمَاعَهمَا».
٤. في «ح، ش»: «قوتهما»؛ و في «د»: «قرّبهما»؛ و في باقي النسخ و «ر، طج، طع»: «قربهما».
٥. في «أ، د، س»: - «بها».
٦. في «ح»: + «و».
٧. في «ح، ر، ش، ع، م، طج»: «مولدة».
٨. في «ب، ج»: «رواه».
٩. في «ر، طج»: «إخفاء».
١٠. في «ب، ج»: «زائداً»؛ و في «ر، طج»: «زيد»؛ و في «طع»: «ازيداً». و زَاد الشي ءُ يزيدُ زَيْـداً و زِيداً و زيادة و زياداً و مَزِيداً و مَزاداً أَي ازدَاد. و الزَّيْدُ و الزِّيدُ: الزيادة. و هم زِيدٌ على مائة و زَيْدٌ. لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٨ (زيد)
١١. في «ح، ع»: «إلى».
١٢. في «أ، س، ح، د، ن، طع»: «ع» بدلاً من «صلّى اللّٰه عليه و على آله».
١٣. في جميع النسخ و «طج، طع»: «لأن ما».
١٤. في «ج»: «بينه».

المُتَكلِّم بِه فيه عَلىٰ سَامِعِيه اشتِبَاهاً[١] يَبلُغُ[٢] بِهم[٣] إلىٰ حَدٍّ يُجَوِّزونَ مَعَه[٤] أنَّه **مَتىٰ اعتَقَدَ مُكَلَّفٌ** أنَّ القَولَ الدَّالَّ عِندَنَا عَلى الإِمَامَةِ و اللّاحِقَ[٥] بِالأدِلَّةِ التي لا يَدخُلُها احتِمَالٌ و لا مَجازٌ دَالٌّ[٦] عَلىٰ ذلِكَ[٧]، **كَانَ[٨] عَاصِياً** لِلرَّسولِ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِـه[٩] مَعَ تَخصيصِه بِمُشَاهَدَةِ الإِشَاراتِ[١٠] المُؤَكِّدَةِ لِبَيَانِه دونَنَا[١١]. وَ[١٢] مَن صِفَتُه هذهِ، إلىٰ[١٣] أنْ يَخرُجَ عَن حَدِّ المُكَلَّفينَ و تَسقُطَ[١٤] عَنه المَلامَةُ في شَيءٍ مِن أُمُورِ الدِّينِ أقرَبُ[١٥]، بَل بِذلِكَ[١٦] أَولىٰ، و هو[١٧] فيه[١٨] وَاجِبٌ. و لَيسَ القَومُ عِندَنَا هكَذا؛

---

١. في «ج»: «استثناها»؛ و في «ر، طج»: «اشتباه».

٢. في «ب، ج»: «بلغ»؛ و في «ر، ش، طج»: «تبلغ»؛ و في «طع»: + «العلم».

٣. في «أ، د، س»: - «يبلغ بهم»؛ و في «ن»: «سع العلم» بدلاً من «يبلغ بهم».

٤. في «ر، ش، ع، طج»: «مع».

٥. عطف على قوله: «القول الدال».

٦. في «أ، ب، س، ج، د، ن»: «ذاك».

٧. أي: عَلى الإمامة.

٨. أي: المكلّف.

٩. في «أ، د، س، ن»: - «صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه».

١٠. في «ر، طج»: «الآثار»؛ و في هامش «ر»: «الإثارات».

١١. في «ر، طج»: «دون».

١٢. في «ر، طج»: - «و».

١٣. في «ح»: «إلّا».

١٤. هكذا في «ب، ح، م»؛ و في باقي النسخ و «طج، طع»: «يسقط».

١٥. أي: و مَن صِفَتُه هذهِ، أقرَبُ إلىٰ أنْ يَخرُجَ عَن حَدِّ المُكَلَّفينَ و تَسقُطَ عَنه المَلامَةُ في شَيءٍ مِن أُمُورِ الدِّينِ.

١٦. في «ر، طج»: «ذلكَ»؛ و في «ع»: «إلى ذلكَ». و المراد بذلك، أي: بالخروج عن حدّ المكلّفين و بسقوط الملامة عنه.

١٧. أي: الخروج عن حدّ المكلّفين و سقوط الملامة عنه.

١٨. أي: في مَن صِفَتُه هذهِ.

فَلا[1] يَبقىٰ إلّا أنَّهم قَد أُفهِموا[2] و[3] فَهِمُوا[4] ثُمَّ عَصَوا بَعدَ البَيَانِ عِنَاداً.

و يُؤَكِّدُ[5] هذا مَا قَد عَرفنَاه مِن فَائِدَةِ لَفظِ «النَّصِّ» في لِسَانِ العَرَبِ، و أنَّه الإظهَارُ و الإبَانَةُ. و لِذلِك شَواهِدُ، مِنهَا: قَولُهم: «قَد نَصَّ قَلُوصَه[6]»، إذَا أبَانَهَا بِالسَّيرِ[7] و أبرَزَها مِن جُملَةِ الإبِلِ[8]؛ و «نَصَّ فُلانٌ[9] مَذهَبَه»، إذا أبَانَه و أظهَرَه؛ و قَولُ امرِئِ القَيْسِ[10]:

---

١. في «أ، س، ح، د»: «أفلا».
٢. في «طع»: «فهموا».
٣. في «ر، طج»: - «أُفهِموا و».
٤. في «ن»: «فُهموا»؛ و في «طع»: «أفهموا».
٥. في «ر»: «تركه»؛ وفي «طج، طع»: «تركاً».
٦. القَلُوص: الفَتِيَّة من الإبل بمنزلة الجارية الفَتَاة من النساء، و قيل: هي الثَّنِيَّة، و قيل: هي ابنة المخاض، و قيل: هي كلّ أُنثى من الإبل حين تركب و إن كانت بنت لبون أَو حقة إلى أَن تصير بَكْرة أَو تَبْزُل. زاد التهذيب: سمّيت قَلُوصاً لطول قوائمها و لم تَجْسُم بَعْدُ، و قال العدوي: القَلُوص أَوّل ما يُرْكَب من إناث الإبل إلى أن تُثْنى، فإذا أثنت فهي ناقة، و القَعُود أَوّل ما يركب من ذكور الإبل إلى أَن يُثْنى، فإذا أَثْنى فهو جمل، و ربّما سمّوا الناقة الطويلة القوائم. لسان العرب، ج ٧، ص ٨١ (قلص).
٧. في «طع»: «بالسيرة».
٨. في «ح، ش، ع»: «الدلائل»؛ و لم يرد في «أ».
٩. في «ح، ش، ع»: + «على».
١٠. امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكِندي، من بني آكل المرار (نحو ٨٠ ـ ١٣٠ هـ / ٤٩٧ ـ ٥٤٥ م): أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانيّ الأصل. مولده بنجد، أو بمِخلاف السكاسك باليمن. اشتهر بلقبه، واختلف المؤرّخون في اسمه، فقيل: حُندُج، و قيل: مُليكة، و قيل: عَديّ. و كان أبوه ملك أسد و غطفان. و أُمّه أُخت المهلهل الشاعر. و قد جمع بعض ما ينسب إليه من الشعر في ديوان صغير مطبوع. و كثر الاختلاف في ما كان يدين به، و لعلّ الصحيح أنّه كان على المزدكيّة. و يعرف امرؤ القيس بالملِك الضليل (لاضطراب أمره طول حياته) وذي القُروح (لما أصابه في مرض موته). و كتب الأدب مشحونة بأخباره. راجع: الأعلام، ج ٢، ص ١١ ـ ١٢؛ و انظر أيضاً: الشعر و الشعراء لابن قتيبة، ج ١، ص ١٠٧.

و جِيدٍ كجِيدِ الرِّيم[١] لَيسَ بِفَاحِشٍ إذا هِـــي نَـصَّتْه و لا بِـمُعَطَّلِ[٢]

فَثَبَتَ[٣] أنَّه القَولُ المُنبِئُ عَنِ[٤] المَقولِ[٥] فيه عَلىٰ سَبيلِ الإظهَارِ و الإبَانَةِ.

و قَد اشتَهَرَ[٦] مِن[٧] مَذهَبِ[٨] الطائِفَةِ أنَّ رؤساءَ جَاحِدي النَّصِّ لَم يَزالُوا مُذ[٩] سَمِعُوه جَاحِدينَ لَه؛ لانطِوائِهِم في حَياةِ النَّبيِّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه عَلَى النِّفَاقِ حَتّىٰ أخبَرَ اللّٰهُ عَزَّ و جَلَّ[١٠] عَنهم: بِأنَّهم ﴿يَقُولُونَ بِأَفوَاهِهِم مَا لَيسَ فى قُلُوبِهِم﴾[١١].

و أيُّ حَاجَةٍ بِنَا إلَى التَّسليمِ لِلخَصمِ أنَّهم أطاعُوهُ مِن قَبلُ فيمَا[١٢] عَدَّدَه[١٣] مِن الإنفَاقِ[١٤] بِدُنيا[١٥]، و عَصَوا[١٦] في النَّصِّ بِالشُّبهَةِ[١٧]؟ و هو لا يُناسِبُ[١٨] مَا قَد استَقَرَّ[١٩]

---

١. كذا في جميع النسخ، و لكن في المصدر: «الرِّئم».

٢. ديوان امرئِ القَيْسِ (طبعة محمّد أبو الفضل إبراهيم)، ص ١٦. و الجِيدُ: العُنُق. و الرِّئم: الظَّبي الأبيض الشديد البَيَاض. و ليس بفاحشٍ: ليس بكَريه المَنظر فـاحش الطـول. و نَـصَّته: مـدّته و أبرزته؛ رَفَعَته، و منه: النصّ في السير. و المُعَطَّل: الذي لا حَليَ عليه. انظر: نـفس المـصدر؛ ديوان امرئ القيس و ملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

٣. في «ج، ش»: «فتثبت»؛ و في «ح»: «فيثبت».

٤. في «أ، د، س، ق»: «على».

٥. في «ب، ج، ع»: «القول»؛ و في «أ»: «المعوّل».

٦. في «ر، ع، طج»: «اشتهرت».

٧. في «ر، ع، ق، طج»: – «من».

٨. في «ر، طج»: «مذاهب».

٩. في «أ، د، س، ر، ع، م، طج، طع»: «منذ».

١٠. في «أ، د، س، ن، طع»: – «عزَّ و جَلَّ».

١١. آل عمران (٣): ١٦٧.

١٢. في «أ، د، س»: + «ما».

١٣. في «ح، ق»: «عدّوه».

١٤. في «أ، ب، س، ج، د، ق، ن، طع»: «الاتفاق».

١٥. في «أ، د، س»: – «بدنيا»؛ و في «طع»: «تدينا».

١٦. في «أ، د، س، ن»: «غضَوا»؛ و في «طع»: «عارضوا».

١٧. في «ن، طع»: «بالنص في الشبهة» بدلاً من «في النصّ بِالشُّبهَةِ».

١٨. في «ر، طج»: «لا يناسبها» بدلاً من «لا يناسب».

١٩. في «ح، ر، ع، طج»: «استمرّ».

في مَذهَبِنَا، و مَعَ التَّمَكُّنِ مِن جَميلِ[١] الأفعَالِ التي يُمَوِّهونَ[٢] بِحُسنِ ظاهِرِهَا عَلىٰ مَا يُطابِقُ ذلِكَ؛ لأنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ قَد أخبَرَ أنَّه لا يُقبَلُ[٣] إنفَاقُهم[٤]؛ إذ[٥] كانُوا يَـفعَلُونَه كَارِهينَ[٦]، و أخبَرَ أنَّهم ﴿لا يَأتُونَ الصَّلَوٰةَ إلّا و هُم كُسَالَىٰ﴾[٧].

و العُقُولُ دالَّةٌ عَلىٰ أنَّ اتِّبَاعَه[٨] في الخُرُوجِ عَن وَطَنِه و أوطانِهِم قَد يُمكِنُ أنْ يَكونَ لِمَعنىً دُنيَويٍّ، و أنَّهم قَد عَلِموا أو رَأَوا أمَاراتٍ تَدُلُّ عَلىٰ[٩] أنَّه ـ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه ـ سَيَظهَرُ عَلَى العَرَبِ و تَعلو[١٠] دَولَتُه عَلَى الدُّوَلِ، فَاتَّبَعُوه فـي حَـالِ الضَّرَّاءِ؛ لِيَحظُوا[١١] بِالتَّقَدُّمِ في الذِّكْرِ و الصِّيتِ[١٢] و الحَظِّ مِنه فـي حَـالِ السَّـرَّاءِ، و يَتَوَصَّلونَ بِذلِكَ إلىٰ مُرادِهِم، مَع أمنِهِم بِه عِندَ ظُهُورِه عَلىٰ أنفُسِهِم.

---

١. في «ر، طج»: «جهل».

٢. مَوَّهتُ الشيءَ: طليته بفِضَّةٍ أو ذهبٍ و تحتَ ذلك نُحاسٌ أو حـديدٌ. و مـنه التَـمْوِيهُ و هـو التلبيسُ. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٥١ (موه).

٣. في «ن، طع»: «لا تقبل».

٤. في «أ، ب، س، ج، ح، د، ش، ن»: «اتّفاقهم»؛ و في «طع»: ـ «إنفَاقُهم»»؛ و هذا أيضاً من نماذج وقوع التصحيف و الخطأ في أكثر نسخ هذه الرسالة في موضع واحد.

٥. في «ح، ق، م، طع»: «إذا».

٦. أشار به إلى قوله تعالى: ﴿وَ ما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِـاللّٰهِ وَ بِـرَسُولِهِ وَ لا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلَّا وَ هُمْ كُسالى وَ لا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَ هُمْ كارِهُون﴾. التوبة (٩): ٥٤.

٧. التوبة (٩): ٥٤.

٨. أي: اتّباع النَّبيِّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه.

٩. من قوله: «أوطانِهِم قَد يُمكِنُ....» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».

١٠. في «ر، طج»: «تولى»؛ و في «ن، طع»: «تعلوا».

١١. في «أ، ب، س، ج، د، ش، ن»: «ليخطوا».

١٢. في «ر، طج»: «الصب». و الصِّيتُ: الذِّكْرُ؛ يقال: ذَهَبَ صِيتُه في الناس، أَي: ذِكْرُه. و الصِّيتُ و الصَّاتُ: الذِّكْرُ الحَسَنُ. الجوهري: الصِّيتُ الذِّكْر الجميلُ الذي يَنْتَشِرُ في الناس، دون القبيح. لسان العرب، ج ٢، ص ٥٨ (صوت).

و هذا كُلُّه مُستَمِرٌّ[١] فـي رؤَسَـاءِ جَـاحِدي[٢] النَّـصِّ و السَّـابِقينَ إلى السَّـقيفَةِ و المُتَعَاقِدينَ[٣] فيها و قَبلها[٤] عَلىٰ[٥] إزَالَةِ الحَقِّ عَن[٦] أهلِه و مَن سِواهم؛ فَـيُمكِنُ أيضاً أنْ يَكونوا جَحَدوا[٧] أيضاً عِناداً. بَل ذلكَ الواجِبُ في كُلِّ صَحَابيٍّ سَمِعَ أو[٨] رَأىٰ، و مَالَ بَعدَ ذلِكَ إلَى الدُّنيَا و لَحِقَتْه حَمِيَّةُ الجَاهِلِيَّةِ الأُولىٰ.

و الأفعَالُ التي عَدّدَ[٩] أنّهم فَعَلُوها و جَوَّزَ بِها[١٠] ما استَبعَدَه[١١] الخَصمُ ـ مِثلُ ارتِدادِ[١٢] مَنِ ارتَدَّ عَنِ الدِّينِ، و مَنعِ الزَّكاةِ، و قَتلِ عُثمَانَ، و قِتَالِ[١٣] أميرِالمُؤمِنينَ عَلَيهِ السَّلامُ[١٤]، و قَتلِ الحُسَينِ عَلَيهِ السَّلامُ[١٥]، و خَلعِ مَن قَتَلَ[١٦] الحَسَـنَ عَـلَيهِ

---

١. في «ر، طج»: «مستقر». و هذا الضبط أيضاً يمكن أن يكون صحيحاً و لكن يؤيّد ما اخترناه في النصّ قولُه فيما مضى: «و قَد اشتَهَرَ مِن مَذهَبِ الطائِفَةِ أنَّ رؤساءَ جَاحِدي النصِّ لَم يَزالوا مُذ سَمِعُوه جَاحِدينَ له».

٢. في «أ، د»: «جاحد».

٣. أي: المُتَعاهدين. يقال: تَعاقَدَ القومُ، إذا تعاهدوا و تعاضدوا. جَمهَرَة اللغة، ج ٢، ص ٦٦١ (عقد).

٤. كذا في «ب، م، ع، ح، ج، ر، طج»؛ و في «أ، د، س، ش، ق، ن، طع»: «مثلها».

٥. متعلّق بقَوله: «المُتَعَاقِدينَ».

٦. في «ر، طج، طع»: «من».

٧. في «ر، طج»: +«النص».

٨. في «ب، ج»: «و».

٩. في «ح»: «عدّوا»؛ و في «ر، طج»: «عدّ».

١٠. هكذا في «ر، ش، طج»؛ و في «م»: «حوزبها»؛ و في «ب، ج، طع»: «جوزتها»؛ و فـي «أ، ن»: «جوّزتها»؛ و في «د، س»: «جورتها».

١١. في «د، س، ش»: «استعبده».

١٢. في «ر، ش، طج»: «ارتدادهم».

١٣. في «ح، ر، طج»: «قتل».

١٤. في «أ، ح، د، ق، ن»: – «عليه السّلام».

١٥. في «أ، ح، د، ق، ن، طع»: – «عليه السلام».

١٦. في «ر، طج»: – «من قتل».

السَّلامُ[١] ـ غيرُ مُتَوَجِّهٍ شَيءٌ مِنها إلىٰ رؤَساءِ جَاحِدي النَّصِّ؛ لِبَراءَتِهم[٢] في الظَّاهِرِ مِنها، و إنْ كَانَ الدليلُ عِندَنا قَائِماً عَلىٰ أنَّ القَومَ غَيرُ مُخَلَّصينَ مِن تَـبِعاتِ ذلِك؛ لِكَونِهم فَاتِحينَ لِطَريقِه، مُوضِحينَ لِسَبيلِه.

فَقَد بَانَ أنَّ دُخُولَ الشُّبهَةِ في النَّصِّ عَلىٰ[٣] مِثلِهم و عَلىٰ مِثلِ[٤] طَلحَةَ و الزُّبَيرِ أيضاً غَيرُ جَائِزَةٍ؛ لأنَّ طَلحَةَ و الزُّبَيرَ لَم يَكونا مِنَ النّأيِ[٥] عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللّهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه عَلىٰ حَدٍّ يَخفىٰ عَلَيهِما مَعَه[٦] مُرادُه. فَالشُّبهَةُ إذاً بِمَن سِوىٰ هؤلاءِ أولىٰ. و أولَى النَّاسِ بِهَا مَن لَم يَطرُقْ سَمعَه النَّصُّ، و لا سَمِعَ المُفَاوَضَةَ[٧] فيه.

و لَم أرَ الجَوابَ مُشتَمِلاً عَلىٰ تَقسيمِ الجَاحِدينَ لِلنَّصِّ و نَفيِ[٨] تَسليمِ الأفعَالِ التي[٩] مَوَّهَ[١٠] الخَصمُ بِها لِحُسنِ[١١] ظاهِرِها عَن[١٢] أنْ يَكونَ صَدَرَتْ عَنِ الرؤَساءِ،

---

١. في «ر، طج»: + «من قبله».
٢. في «ب، ج»: «ليراهم».
٣. متعلّق بقوله: «دُخولَ الشُّبهَةِ».
٤. في «أ، د، س، ن»: «قتل».
٥. في «أ، د، س»: «النّباي»؛ و في «م»: «الثناي»؛ و في «ج، ع»: «الشاي»؛ و في «ر، طج»: «الشأن»؛ و في «ب، ح، ش، ق، ع»: «التناي»؛ و في «ن»: «البناي» ؛ و في «طع»: «التـنائي». و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه. و النأيُ: البُعْد. معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٣٧٨؛ المحكم و المحيط الأعظم، ج ١٠، ص ٥٢٩ (نأي). و في لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٠٠: «النَّأيُ: البُعدُ. نَأَى يَنْأَى: بَعُدَ، بوزن نَعى يَنْعَى».
٦. في «ن»: «من».
٧. في «ج، ح، ر، طج، طع»: «المعارضة». و المُفَاوَضَةُ أيْضاً: المُجَارَاةُ في الأَمْرِ. يُقَالُ: فَاوَضَهُ في أَمْرِه، أي جَارَاهُ. تاج العروس، ج ١٠، ص ١٢٨ (فوض). المفاوضة: تبادل الرأي من ذوي الشأن فيه بغيةَ الوصول إلى تسوية و اتّفاق. المعجم الوسيط، ص ٧٠٦. و في لسان العرب، ج ٧، ص ٢١٠: «تَفاوَضوا الحديث: أخذوا فيه».
٨. في «ب، ج»: «بقي»؛ و في «ر، طج»: «سعي».
٩. في «أ، د، س»: - «التي».
١٠. في «أ»: «مرّه»؛ و في «ر، طج»: «نزه».
١١. في «د»: «الحسن»؛ و في «ر، طج»: «بحسن».
١٢. في «طع»: «من».

و هُم مُتَدَيِّنونَ بِهَا، مُتَحقِّقونَ فيها الإخلاصَ[١] للّٰهِ سُبحَانَه[٢]، بَل عَلىٰ تَسليمِ[٣] طاعَتِهم فيها، لِارتِفَاعِ الشُّبهَةِ عَنهم في طَاعَةِ الرَّسُولِ ـ عَلَيهِ السَّلامُ[٤] ـ؛ و عِصيانِهم في النَّصِّ، لِدُخُولِ الشُّبهَةِ عَلَيهِم فيه.

و آثَرتُ[٥] استِزَادَةَ البَيانِ مِنه، و مَعرِفَةَ رأيِه فيمَا اعتَمَدتُ[٦] عَلَيه، و مَا أَولاه[٧] بِذلِكَ؛ مُثَاباً إنْ شَاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ[٨].

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٩] ـ:

اِعلَمْ أنَّ جَحدَ[١٠] النَّصِّ عَلىٰ أميرِالمُؤمِنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيه عِندَنَا كُفرٌ. و الصَّحيحُ ـ و هو مَذهَبُ أصحَابِ المُوافَاةِ مِنَّا[١١] ـ أنَّ مَن عَلِمنَا مَوتَه عَلىٰ كُفرِه[١٢]، قَطَعنَا[١٣] عَلىٰ أنَّه لَم يُؤمِنْ بِاللّٰهِ طَرفَةَ عَينٍ، و لا أطاعَه في شَيءٍ مِنَ الأفعَالِ، و لَم

---

١. في «ب، ج»: «للإخلاص».
٢. في «أ، د، س، ن»: - «سبحانه».
٣. أي: بل مشتملاً على تسليم....
٤. في «أ، د، س، ر، ن، طج، طع»: - «عليه السلام».
٥. في «ر، طج»: «يرث»؛ و في باقي النسخ: «اثرت». و آثَره إيثاراً: فضّله و أكرمه و اختاره. الإفصاح، ج ١، ص ٣١٩.
٦. في «ح»: «اعتمدته»؛ و الصحيح ظاهراً «اعتمد».
٧. أي: أعطاه، كما في النهاية في غريب الحديث و الأثر، ج ٢، ص ٣٥٦: أَسْدَى و أولى و أعطى بمعنى.
٨. في «أ، د، س، ن، طع»: + «وحده».
٩. في «ر، طج»: - «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».
١٠. في «ن»: «جحده».
١١. في «أ، د، س»: - «منا».
١٢. في «طع»: + «و».
١٣. في «أ، د، س، ن»: «وطعنّا»؛ و في «ب، ج»: «وطعنا».

يَعرِفْه[1] تَعالىٰ و لا عَرَفَ رَسولَه عَلَيهِ السَّلامُ[2]، و أنَّ الذي يُظهِرُه[3] مِنَ المَعَارِفِ أو[4] الطاعَاتِ مَن عَلِمنَا مَوتَه عَلَى الكُفرِ إنَّمَا هو نِفَاقٌ و إظهارٌ لِمَا[5] البَاطِنُ بِخِلافِه.

و في أصحَابِنَا مَن لا يَذهَبُ إلَى المُوافَاةِ[6]، و يُجَوِّزُ في المُؤمِنِ أنْ يَكفُرَ و يَموتَ عَلىٰ كُفرِه، كَمَا جَازَ في الكَافِرِ أنْ يُؤمِنَ و يَموتَ عَلىٰ إيمَانِه.

و المَذهَبُ الصَّحيحُ هو الأوَّلُ. و قَد دَلَّلنَا عَلىٰ صِحَّتِه في كَلامِنَا المُفرَدِ في[7] الوَعيدِ[8] و في كِتَابِ «الذَّخيرَةِ»[9].

و[10] عَلىٰ هذِه الجُملَةِ، مَا أطاعَ عَلَى الحَقيقَةِ مَن جَحَدَ النَّصَّ و مَاتَ عَلىٰ جُحُودِه النَّبيَّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[11] في شَيءٍ مِنَ الأشيَاءِ، و إنَّمَا كَانَ إظهَارُ الطَّاعَةِ نِفَاقاً.

و لَيسَ يُمكِنُ أنْ نَقولَ[12]: «إنَّ كُلَّ مَن عَمِلَ بِخِلافِ النَّصِّ بَعدَ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ[13]

---

١. في «ر، طج، طع»: «لم يعرف اللّٰه».
٢. في «أ، د، س، ر، طج»: - «عليه السلام».
٣. في «ب، ج، ح»: «يظهر».
٤. في «طع»: «و».
٥. في «ر، طج»: + «في».
٦. وهم بنو نوبخت. راجع: أوائل المقالات، ص ٨٣.
٧. في «ر، ع، طج»: «على».
٨. الظاهر أنّه هو نفس الكتاب الذي ذكره النجاشي في رجاله، ص ٢٧١ بعنوان «كتاب الوعيد». و الكتاب يبدو أنّه مفقودٌ.
٩. راجع: الذّخيرة، ص ٥٢١ ـ ٥٢٤.
١٠. في «ن، طع»: - «و».
١١. في «أ، د، س، ن»: - «صلّى اللّٰه عليه و على آله».
١٢. في «ب، ج، ش، م»: «يقول».
١٣. في «أ، د، س، ر، ن، طج، طع»: - «عليه السلام».

كَانَ في أيَّامِه صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه مُنَافِقاً غَيرَ عَارِفٍ بِه»؛ لأنَّ في مَن عَمِلَ بِخِلافِ النَّصِّ مَن عَادَ إلَى الحَقِّ و تَابَ مِنَ القَولِ بِخِلافِ النَّصِّ؛ و فيهِم مَن مَاتَ علىٰ جَحدِه[١]. فَمَن مَاتَ عَلَى الجُحُودِ[٢] هو الذي نَقطَعُ[٣] علىٰ أنَّه لَم يَكُنْ لَه قَطُّ[٤] طَاعَةٌ و لا إيمَانٌ؛ و مَن لَم يَمُتْ عَلىٰ ذلِكَ لا يُمكِنُ أنْ نَقولَ[٥] بِذلِكَ[٦] فيه.

و قَولُنَا الذي حُكي عَنَّا[٧] ـ المُتَضَمِّنُ أنَّ جَاحِدي النَّصِّ إنَّمَا أطاعُوا النَّبيَّ عَلَيهِ السَّلامُ في قَتلِ النُّفُوسِ لَمَّا عَلِموا أنَّ ذلِكَ واجِبٌ، و لَمَّا اشتَبَه عَلَيهِم مُرادُه بِالنَّصِّ لَم يُطيعُوه[٨] فيه ـ يَجِبُ أنْ يَكونَ مَحمُولاً عَلىٰ أنَّ مَن جَحَدَ النَّصَّ ابتِداءً ثُمَّ اعتَقَدَه انتِهَاءً و قُبِضَ عَلَى اعتِقَادِه، هو الذي أطاعَ في قَتلِ النُّفُوسِ لِلعِلمِ بِأنَّـه طَـاعَـةٌ، و لَم يُطِعْ[٩] في النَّصِّ، لِلجَهلِ بِحَالِه و دُخُولِ الشُّبهَةِ عَلَيه. و مَن جَحَدَ النَّصَّ و استَمَرَّ عَلىٰ جُحُودِه إلىٰ أنْ مَاتَ، كَانَ مَعنىٰ قَولِنَا: «إنَّه أطاعَ في قَـتلِ النَّـفسِ و تَـحَمُّلِ المَشَاقِّ»، أنَّه أظهَرَ الطَّاعَةَ كَمَا أظهَرَ التَّصديقَ بِالنُّبُوَّةِ و العِلمَ بِصِحَّتِهَا، و إنْ لَم يَكُنْ لِذلِكَ[١٠] مُعتَقِداً؛ و لَم يُظهِرِ الطَّاعَةَ في النَّصِّ ـ كَمَا أظهَرَهَا في غَيرِه ـ لِـجَهلِه[١١]

---

١. في «أ، د، س»: «الجحود».
٢. في «ر، طج»: «جحوده»؛ و في «أ، د، س»: – «فَمَن مَاتَ عَلَى الجُحُودِ».
٣. في «طع»: «يقطع».
٤. في «ر، طج»: «قَطُّ لَه».
٥. في «ب، ج، ش»: «أن يقول».
٦. في «أ، د، س»: «بذاكَ».
٧. في «ر، طج»: «عنها».
٨. في «ب، ج»: «يطعنوه» بدلاً من «يطيعوه».
٩. في «ر، طج»: «لم يطلع».
١٠. في «ح، ع، ر، ش، طج»: «كذلكَ».
١١. في «ح، ر، ش، طج، طع»: «بجهله».

بِه و دُخُولِ الشُّبهَةِ عَلَيه. و هذا هو التَّحقيقُ لِهذهِ النُّكتَةِ.[١]

[في أنَّ دُخولَ الشُّبهَةِ معَ قيامِ الأدلَّةِ غيرُ مُعَذِّرٍ]

و الذي جَرىٰ في أثنَاءِ المَسألَةِ مِن أنَّهم لَو كَانُوا لَم يَعرِفوا[٢] النَّصَّ لِشُبهَةٍ دَخلَتْ عَلَيهِم لَكانُوا مَعذُورينَ غَيرَ مَلُومينَ، و[٣] لَكَانَ التَّقصيرُ عَائِداً عَلَى[٤] النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ مِن حَيثُ[٥] لَم يُفهِمْهم مُرادَه، و تَأكيدِ ذلِكَ بِمَا أكَّدَ بِه، **بُعدٌ**[٦] **شَديدٌ** عَن[٧] سَنَنِ[٨] الصَّوابِ، و اعتِراضٌ لا يَعتَرِضُ بِمِثلِه مَن تَوَسَّطَ هذهِ الصِّناعَةَ؛ لأنَّ[٩] مَن قَصَّرَ فيمَا[١٠] نَصَبَ اللّهُ تَعالىٰ[١١] عَلَيهِ[١٢] الأدِلَّةَ ـ التي[١٣] إذَا نَظَرَ فيهَا[١٤] أفضَىٰ بِهِ نَظَرُه إلى العِلمِ ـ، و[١٥] دَخَلَتْ عَليهِ الشُّبُهَاتُ حَتَّى اعتَقَدَ البَاطِلَ و عَدَلَ عَنِ الحَقِّ، يَكونُ مَلُوماً غَيرَ مَعذُورٍ. و كَيفَ لا يَكونُ كَذلِكَ و[١٦] له طَريقٌ إلَى العِلمِ، عَدَلَ بِتَقصيرِه

١. في «ح، ر، ع، طج»: «الثلاثة».
٢. في «أ، د، س»: «يعرف» بدلاً من «يعرفوا».
٣. في «ر، طج»: - «و».
٤. في «ح»: «إلى».
٥. في «ر، طج»: - «من حيث».
٦. خبر لقوله: «و الذي».
٧. في «ر، طج»: «من».
٨. السَّنَنُ: المَذْهَبُ و الطَّرِيْقُ. المحيط في اللغة، ج ٨، ص ٢٤٨ (سن).
٩. في «طع»: «الان».
١٠. في «ن، طع»: «فما».
١١. في «أ، د، س، ن، طع»: - «تعالى».
١٢. في «ر، طج»: + «من».
١٣. في «ر، طج»: - «التي».
١٤. في «ر، ق، طج»: «فيما».
١٥. في «ر، طج»: - «و». و العطف على «مَن قَصَّرَ» لا على «أفضَىٰ بِهِ».
١٦. الواو حالية.

عَنه؟ فَاللَّومُ عَلَيهِ لا عَلىٰ نَاصِبِ الدَّليلِ.

و هذا القَولُ الفَاسِدُ يَقتَضي أنَّ كُلَّ كَافِرٍ بِاللّٰهِ تَعالىٰ و جَاهِلٍ بِصِفاتِه و عَدلِه و حِكمَتِه و شَاكٍّ في نُبُوَّةِ أنبيائِه عَلَيهِم السَّلامُ[١] و كُتُبِه، مَعذُورٌ غَيرُ مَلُومٍ، و يَكونُ اللَّومُ عَائِداً عَلىٰ مَن نَصَبَ هذهِ الأدِلَّةَ المُشتَبِهةَ[٢] التي يَجُوزُ[٣] أنْ تَقَعَ الشُّبهَةُ في مَدلولِهَا.

و هذه الطَّريقَةُ الفَاسِدَةُ تَقتَضي[٤] أنْ تكونَ المَعارِفُ كُلُّهَا ضَروريَّةً، و إلّا فَالشُّبهَةُ مُتَطَرِّقَةٌ[٥]، و اللَّومُ عَمَّن ذَهَبَ عَن الحَقِّ جَانِباً[٦] مَوضُوعاً.

و إذا نَصَبَ اللّٰهُ تَعالىٰ عَلىٰ إمَامَةِ أميرِالمؤمِنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيهِ[٧] مِنَ الأدِلَّةِ مَا يَجري مَجرىٰ مَا نَصَبه[٨] عَلىٰ مَعرِفَتِه و مَعرِفَةِ صِدقِ رُسُلِه عَلَيهِم السَّلامُ[٩] و صِحَّةِ كُتُبِه، فَقَد أنصَفَ و أحسَنَ.

و إذا كُنّا لا نَنسُبُ[١٠] المُخَالِفينَ في المَعَارِفِ كُلِّها إلَى العِنَادِ و دَفعِ[١١] مَا عَلِمُوه

---

١. في «ن، ر، طج، طع»: - «عليه السلام».

٢. في «ر، ش، ع، طج»: «المشبهة».

٣. في «أ، د، س، ق، ن، طع»: «تجوز».

٤. في «أ، س، ج، د، ش، ن»: «يقتضي».

٥. في «ن»: «متطرفة».

٦. هكذا في «ح، ر، ق، طج»؛ و في باقي النسخ: «خائباً». و «جانباً» أي: بعيداً. جاء في الطراز الأوّل، ج ١، ص ٣٦٤: «جانَبَهُ أيضاً: اعتزلَهُ، و بَعُدَ عنه، ضدٌّ. و جَنَبْتُهُ ـ كقَتَلْتُهُ ـ جَنْباً، و جُنوباً: أبعدتُهُ و نحّيتُه».

٧. في «أ، د، س، ش، ق، ر، ن، طج، طع»: «عليه السلام».

٨. في «أ، د، س، ق، ن»: «نصّه».

٩. في «ح، ر، ق، طج»: ـ «عليهم السلام».

١٠. في «ن»: «تنسب».

١١. في «أ»: «رفع».

ضَرورَةً و نَقولُ: «إنَّ الشُّبهَةَ آفَهُم[١] في[٢] جَهلِهم بِالحَقِّ، و[٣] نَلُومُهم غَايَةَ اللَّومِ و لا نَعذِرُهم[٤]»، فَغَيرُ مُنكَرٍ أن يَكونَ دافِعوا[٥] النَّصِّ بِهذِه المَثابَةِ؛ أو[٦] يُريدُ[٧] مِن تَأكيدِ اللّهِ تَعالىٰ[٨] لِلنَّصِّ و الطَّريقِ إلىٰ مَعرِفَتِه أكثَرَ مِمَّا فَعَلَه اللّٰـهُ تَـعالىٰ[٩] فـي طَـريقِ مَعرِفَتِه و عَدلِه و حِكمَتِه و صِدقِ رُسُلِه و سَائِرِ المَعَارِفِ.

[أقسامُ النَّصِّ وأقسامُ السامِعينَ لَه]

و قَد كُنَّا بَيَّنَّا[١٠] في كِتَابِنَا «الشَّافي»[١١] و غَيرِه مَا يَجِبُ اعتِمَادُه في قِسمَةِ أحوالِ النَّصِّ و أحوالِ سَامِعيه و مُعتَقِدِ الحَقِّ أو البَاطِلِ فيه و قُلنَا: إنَّ النَّصَّ علىٰ ضَربَينِ: مَوسُومٍ بِالجَليِّ، و مَوصُوفٍ[١٢] بِالخَفيِّ.

فَأمَّا[١٣] الجَليُّ: فَهو الذي يُستَفادُ مِن ظَاهِرِ لَفظِه[١٤] النَّصُّ بِالإمَامَةِ، كَقَولِه عَلَيهِ

---

١. في «ح»: «أَتَتهُم» و له وجه؛ و في «ش»: «افـهتم»؛ و فـي «س»: «انـهم»؛ و فـي «ر، ع، طـج»: «آمنهم»؛ و في باقي النسخ: «افهم». و آفَ القومُ و أُوفوا و إيفُوا: دخلت عليهم آفة. لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف). شيء مَؤُوف: أصابته آفة. شمس العلوم، ج ١، ص ٣٥٨.

٢. في «ح»: «من». ٣. في «ق»: + «لا».

٤. في «أ، ب، د، س، ش»: «لا تعذرهم»؛ و في «ر، طج»: «لا نعدّهم».

٥. في «ح»: «دفع»؛ و في «ع»: «دافع». ٦. في «ر، طج، طع»: «و».

٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «يزيد»؛ و في «ح»: «تريد». و المعنى: «أو يريد دافعوا النصّ من تأكيد اللّه ...».

٨. في «أ، د، س، ن، طع»: - «تعالىٰ».

٩. في «أ، س، ح، د، ن»: - «تعالىٰ».

١٠. في «ر، طج»: «رتبنا»؛ و في «طع»: + «رتبنا».

١١. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٧ و ما بعدها.

١٢. في «ب، ج»: «موسوم».

١٣. في «ش، ر، ع، طج»: «و أمّا».

١٤. في «أ، د، س»: «لفظة»؛ و في «طع»: «لفظ».

السَّلامُ: «هذا خَليفَتي مِن بَعدي»[١] و «سَلِّموا عَلىٰ[٢] عَليٍّ[٣] بِإمْرَةِ الْمُؤْمِنينَ»[٤].

و لَيسَ مَعنَى الجَليِّ أنَّ المُرادَ مِنه مَعلُومٌ ضَرورَةً، بَل مَا فَسَّرنَاه.[٥] و هذا الذي سَمَّينَاه «الجَليَّ» يُمكِنُ دُخُولُ الشُّبهَةِ في المُرادِ مِنه و إنْ بَعُدَتْ، فَيَعتَقِدُ مُعتَقِدٌ[٦] أنَّه أرادَ بِـ«خَليفَتي مِن بَعدي»: «بَعدَ[٧] عُثمَانَ»، و لَم يُرِدْ بَعدَ الوَفَاةِ بِلا فَصلٍ.

---

١. ورد في معاني الأخبار للشيخ الصدوق، ص ٤٠٢: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَبْدِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبَايَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَتَكُونُ فِتْنَةٌ فَإِنْ أَدْرَكَهَا أَحَدٌ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِخَصْلَتَيْنِ: كِتَابِ اللّٰهِ، وَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ نَبِيَّ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله يَقُولُ وَ هُوَ آخِذٌ بِيَدِ عَلِيٍّ عليه السلام: هَذَا أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَ أَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَ هُوَ فَارُوقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ، وَ هُوَ يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمَالُ يَعْسُوبُ الظَّلَمَةِ، وَ إِنَّهُ لَهُوَ الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، وَ هُوَ بَابِيَ الَّذِي أُوتَى مِنْهُ، وَ هُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي». و مثله ورد في شرح الأخبار للقاضي النعمان، ج ٢، ص ٢٦٦؛ عبقات الأنوار للمير حامد حسين، ج ١٤، ص ٥٤٧. و للعثور على الأخبار الواردة بهذا المضمون راجع: إحقاق الحقّ و إزهاق الباطل، للقاضي نور اللّٰه الشوشتري، ج ١٥، ص ١٩٧ و ما بعده.

٢. في «طع»: -«علي».

٣. في «ب، ج، ش، ع، ق، ر، طج»: +«عليه السلام».

٤. رواه ابن عُقدة الكوفي في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، ص ١٣: «قال: حدّثنا عبد اللّٰه بن أحمد بن المستورد، قال: حدّثنا يوسف بن كليب، قال: حدّثني يحيى بن سالم، قال: حدّثنا صباح المزني، عن العلاء بن المسيَّب، عن أبي داود عن بريدة، قال: أمرنا النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله أن نسلّم على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين». انظر أيضاً: إحقاق الحقّ و إزهاق الباطل، للقاضي نور اللّٰه الشوشتري، ج ١٥، ص ٢٢٢ و ما بعده.

٥. قال المصنّف في الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٧: «فأمّا النصّ بالقول دون الفعل ينقسم إلى قسمين: أحدهما: ما علم سامعوه من الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله مراده منه باضطرار، و إن كنّا الآن نعلم ثبوته و المراد منه استدلالاً، و هو النصّ الذي في ظاهره و لفظه الصريح بالإمامة و الخلافة، و يسمّيه أصحابنا النصّ الجليّ، كقوله عليه السلام: «سلّموا على عليّ بإمرة المؤمنين، و هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له و اطيعوا».

٦. في «أ، د، س»: -«معتقد».

٧. في «ن»: -«بعد».

و هذا التَّأويلُ هو الذي طَعَنَ بِه أبوعَليٍّ الجُبَّائيُّ عَلَينا[١] مَعَ تَسليمِ الخَبَرِ.

و قَالَ قَومٌ: إنَّه أرادَ: «خَليفَتي في أهلي لا في جَميعِ أُمَّتي».

و يُمكِنُ أنْ يُقَالَ في خَبَرِ "التَّسليم بِإمَارَةِ المُؤمِنينَ": أنَّـه أرَادَ حُـصُولَ هـذِهِ المَنزِلَةِ لَه[٢] بَعدَ عُثمَانَ، كَمَا يُهَنَّأُ[٣] الوَصيُّ[٤] في حَالِ الوَصيَّةِ بِهذِه الرُّتبَةِ[٥] و إنْ كَانَتْ تَقتَضي التَّصَرُّفَ في أحوَالٍ مُستَقبَلَةٍ و يُسَمَّىٰ في الحَالِ «وَصِيّاً» و إنْ لَم يَكُنْ لَه التَّصَرُّفُ في هذهِ الحَالِ.[٦]

و أمَّا النَّصُّ الخَفيُّ: فهُو الذي لَيسَ في صَريحِ[٧] لَفظِه[٨] النَّصُّ بالإمَامَةِ، و إنَّـمَا ذلِك في[٩] فَحواه و مَعناه، كَخَبَرِ الغَديرِ، و خَبَرِ تَبوكَ.[١٠] و الذينَ سَمِعوا هذَينِ النَّصَّينِ

---

١. في «ر، ش، ع، طج»: «عليه»؛ و لم ترد في «ح».

٢. في «ش، ع، ق»: - «له».

٣. هكذا في «أ، ب، ج، د، ع»؛ و في «ن، طع»: «تهيّأ»؛ و في «م»: «يُهَبنا»؛ و في «ح»: «اراد»؛ و في «ر، طج»: «يهينا». و التَّهْنِئَةُ: خِلافُ التَّعْزيَة، تقول: هنَّأه بالأمْرِ و الوِلَايَةِ تَهْنِئَةً و تَهْنِيئاً و هَنَأَهُ. تاج العروس، ج ١، ص ٢٨٧؛ و في لسان العرب، ج ١، ص ١٨٥: «و التَّهْنِئَةُ: خلاف التَّعْزِية. يقال: هَنَّأَهُ بالأَمْرِ و الولاية هَنْأً و هَنَّأَه تَهْنِئةً و تَهْنِيئاً إذا قلت له: لِيَهْنِئْكَ».

٤. في «أ، د، س»: + «في حال الوصي».

٥. في «ج، ر، طج»: «المرتبة».

٦. في «طع»: + «وصياً».

٧. في «ح»: «صريحه»؛ و في «ر، ش، طج»: «صريحة».

٨. في «ب، ج، ح»: «لفظ».

٩. في «طع»: «من».

١٠. قال المصنّف في الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٧: «و القسم الآخر لا نقطع على أنّ سامعيه من الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله علموا النصّ بالإمامة منه اضطراراً، و لا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظ، و ما يحسن أن يكون المراد أو لا يحسن. فأمّا نحن فلا نعلم ثبوته و المراد به إلّا استدلالاً، كقوله صلّى اللّٰه عليه و آله: أنت منّي بمنزلة هارون من

⇔

مِنَ الرَّسُولِ عَلَيهِ السَّلامُ عَلىٰ ضَربَينِ: عَالِمٍ بِمُرادِهِ عَلَيهِ السَّلامُ، و جَاهِلٍ بِه.

فَالعَالِمونَ بِمُرادِهِ عَلَيهِ السَّلامُ يُمكِنُ أنْ يَكونوا كُلُّهم عَالِمينَ بِذلِكَ استِدلالاً و بِالتَّأمُّلِ؛ و يَجُوزُ أنْ يَكونَ بَعضُهم عَلِمَ مِن شَاهِدِ الحَالِ و قَصدِ الرَّسُولِ عَلَيهِ السَّلامُ إلىٰ خِطابِه، بَيانَه و مُرادَه ضَرورَةً.

ثُمَّ إنَّ هؤلاءِ العَالِمينَ عَلىٰ ضَربَينِ: فَمِنهم مَن عَمِلَ بِمَا عَلِمَ و اتَّبَعَ مَا فَهِمَ، و هُم المُؤمِنونَ المُتَحَقِّقونَ؛ و مِنهم مَن أظهَرَ أنَّه غَيرُ عَالِمٍ و لَم يَعمَلْ بِمَا عَلِمَ، و هم الضَّالُّونَ[1] المُبطِلونَ.

و لَيسَ مَعنىٰ قَولِنَا: «عَلِمَ»[2] أنَّه عَلَيهِ السَّلامُ واجِبُ الطَّاعَةِ مُستَحِقٌّ لِلإمَامَةِ؛ لأنَّ ذلِكَ لا يَجُوزُ أنْ يَعلَمَ قَطُّ مَن هو جَاهِلٌ بِاللّٰهِ تَعالىٰ و بِالنُّبُوَّةِ، عَلىٰ مَا تَقَدَّمَ ذِكرُه[3]؛ و إنَّمَا[4] مَعنىٰ[5] قَولِنَا: «عَلِمَ»[6] أنَّه استَدَلَّ أو[7] اضطرَّ إلىٰ أنَّ النَّبيَّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه قَصَدَ بِذلِكَ القَولِ إلىٰ إيجَابِ إمَامَتِه و النَّصِّ عَلَيه؛ و لَيسَ العِلمُ بِذلك عِلماً بِأنَّه

⇔ موسى إلّا أنه لا نبيّ بعدي، و من كنت مولاه فعليّ مولاه. و هذا الضرب من النصّ هو الذي يسمّيه أصحابنا النصّ الخفيّ».

١. في «ج»: «الظالمون».

٢. فاعل «عَلِم» راجع إلى القسم الأخير المذكور في العبارة السابقة، و هو مَن أظهر أنّه غير عالم و لم يعمل بما عَلِم.

٣. تقدّم في بداية جواب المصنّف رحمه اللّٰه حيث جاء هناك أنّ من مات على كفره ـ بسبب جحد النصّ ـ قطعنا على أنّه لم يؤمن باللّٰه تعالى طرفة عين، و لم يعرفه تعالى و لا عَرفَ رسولَه صلّى اللّٰه عليه و آله.

٤. في «طع»: «ان».

٥. في «ح، ر، ش، طج»: –«معنى».

٦. في «طع»: «عالم».

٧. في «ن، طع»: «و».

إمَامٌ. ألا تَرىٰ أنَّ كُلَّ مُخَالِفٍ لَنَا في المِلَّةِ[١] يَعلَمُ ضَرورَةً أنَّ النَّبيَّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه قَصَدَ إلىٰ إيجَابِ صَلَواتٍ و عِباداتٍ؛ و لَيسَ ذلِكَ عِلماً مِنه بِوجُوبِ هذهِ العِبَاداتِ، بَل بِأنَّ مُدَّعياً ادَّعىٰ إيجَابَها؟

فَأمَّا الجَاهِلونَ، فَعَلىٰ قِسمٍ واحِدٍ، و هُم الذينَ انقَادُوا[٢] بِزِمَامِ الشُّبهَةِ[٣] إلَى البَاطِلِ، و عَدَلوا عَنِ الحَقِّ ضَلالاً عَن طَرِيقِه، و هُم بِذلكَ مُستَحِقّونَ لِغَايَةِ الوِزرِ[٤] و اللَّومِ.[٥]

و لَسنَا نَدري مَا الذي حَمَلَ مَن لَجَّ[٦] مِن بَعضِ أصحَابِنَا في القَطعِ عَلىٰ أنَّ جَاحِدي النَّصِّ كُلَّهم كَانوا مُعَانِدينَ لَم يَعدِلُوا عَنِ الحَقِّ بِشُبهَةٍ[٧]، مِن غَيرِ فِكرٍ مِن[٨] هذا القَاطِعِ فيمَا يُثمِرُه هذا القَولُ مِنَ الفَسَادِ؟[٩]

و يُظَنُّ[١٠] أنَّ الذي حَمَلَ عَلىٰ ذلِكَ أحَدُ[١١] أمرَينِ:

---

١. المِلَّة: الدّين، كملَّةِ الإسلام و النَّصرانيّة و اليهوديّة، و قيل: هي مُعْظم الدين، و جملة ما يجيء به الرسل. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٣١ (ملل).

٢. الانْقِيادُ: الخضوعُ. الصحاح، ج ٢، ص ٥٢٨ (قود). و انقاد له: أي أطاع. شمس العلوم، ج ٨، ص ٥٦٨٣. انْقَادَ لَهُ: فروتنى كرد وى را، فرمان بُردار شد او را. مقدّمة الأدب، ص ٢٤٨.

٣. في «ر، طج»: «انفاذوا أين ما لم يكن لشبهة» بدلاً من «انقَادُوا بِزِمَامِ الشُّبهَةِ».

٤. في «ب، ج»: «الورد».

٥. سوف يأتي بعد قليل أنّ الجهل يستلزم العقاب و اللوم؛ فلا تعجّب من كلام المصنّف هنا.

٦. في «ق، م، ن، طع»: «لح». و لَجَّ في الأمر: تَمَادىٰ عليه و أَبَى أَن يَنْصَرِفَ عنه. لسان العرب، ج ٢، ص ٣٥٣ (لجج).

٧. في «طع»: «لشبهة».

٨. في «ر، طج»: + «غير».

٩. من قوله: «فِكرٍ مِن....» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».

١٠. في «ر، م، طج»: «نظن».

١١. من قوله: «و يُظَنُّ ....» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».

[١.] إمَّا أنْ يَكونوا اعتَقَدوا أنَّ مَن ضَلَّ عَن الحَقِّ[١] بِشُبهَةٍ[٢] دَخَلَتْ عَلَيه، مَعذُورٌ غَيرُ مَلُومٍ و لا مُستَحِقٍّ لِلعِقَابِ، و أنَّ المُستَحِقَّ لِلذَّمِّ و العِقَابِ هو الذي عَدَلَ عَنهُ مَعَ العِلمِ بِهِ[٣].

و هذهِ غَفلَةٌ شَديدَةٌ مِمَّن ظَنَّ ذلِك[٤]، يُوجِبُ[٥] أنْ يَكونَ مَن[٦] ذَهَبَ عَنِ الحَقِّ بِالشُّبهَةِ في التَّوحيدِ و العَدلِ و النُّبُوَّاتِ[٧] مَعذُوراً؛ لأنَّه[٨] مَا عَلِمَ مَا انصَرَفَ[٩] عَنه[١٠] بِالشُّبهَةِ الداخِلَةِ عَلَيه.

[٢.] و الأمرُ الآخَرُ أنْ يَكونوا اعتَقَدوا أنَّ جَحدَ النَّصِّ و العَمَلَ بِخِلافِه مَعَ العِلمِ بِهِ أعظَمُ وِزراً و أوفَرُ[١١] عِقَاباً مِن عِقَابِ الذي لَم يَعمَلْ[١٢] بِهِ لِجَهلِه و دُخُولِ الشُّبهَةِ عَلَيه.

و هذا أيضاً غَلَطٌ شَديدٌ؛ لأنَّ مَن عَرَفَ النَّصَّ و عَمِلَ بِخِلافِه إنَّمَا يُعَاقَبُ عَلىٰ ذَنبٍ واحِدٍ، و هو العَمَلُ بِخِلافِ مَا وَجَبَ عَلَيه مِنه، و لا يُعَاقَبُ عَلىٰ جَهلِه بِه. و مَن جَهِلَ النَّصَّ ثُمَّ عَمِلَ بِخِلافِهِ يُعَاقَبُ عَلىٰ جَهلِه بِهِ[١٣] و عَمَلِه بِخِلافِه. فَعِقَابُ المُخَالِفينَ في النَّصِّ إذا كَانوا إنَّمَا عَدَلُوا عَنِ العَمَلِ بِهِ بِالشُّبهَةِ، مَعَ قِيَامِ الدَّليلِ

---

١. في «طع»: + «الجلي».
٢. في «ج، ح، ر، ش، ع، ن، طج، طع»: «الشبهة».
٣. في «ح، ر، ش، ع، طج»: – «به».
٤. في «ر، طج، طع»: + «و إلّا».
٥. في «ح»: «لوجوب»؛ و في «ر، ع، طج»: «لوجب».
٦. في «ن، طع»: – «من».
٧. في «ر، طج»: «النبوة».
٨. في «طع»: «ألا انه».
٩. في «ر، طج»: «نصرف».
١٠. في «طج»: + «الا».
١١. في «طع»: «اوقر».
١٢. في «ب، ج»: «يعمل» بدلاً من «لم يعمل».
١٣. من قوله: «و مَن جَهِلَ النصَّ....» إلى هنا لم ترد في «ب، ج».

و إيضَاحِ الطَّرِيقِ، أعظَمُ عِقَاباً و أوفَرُ لوماً و ذَمّاً.

و مَا يَجري الذَّاهِبُ إلىٰ مَا ذَكَرنَاه إلّا مَجرىٰ أبي عَليٍّ الجُبّائيِّ[١]؛ لأنَّه كَانَ يَذهَبُ إلىٰ أنَّ الأنبياءَ لا يَجُوزُ أنْ يَقعَ[٢] مِنهُم المَعَاصِي مَعَ العِلمِ بِأنَّها مَعَاصٍ؛ و يَحمَلُ[٣] مَعصيَةَ آدَمَ[٤] عَلَيهِ السَّلامُ[٥] عَلىٰ أنَّهَا وَقَعَتْ مِنه لأنَّه ظَنَّ أنَّ النهيَ[٦] يَتَنَاوَلُ عَينَ الشجَرَةِ لا جِنسَهَا، و لَو عَلِمَ أنَّه مَنهيٌّ عَنِ الجِنسِ لَمَا أقدَمَ[٧] عَلَى المَعصيَةِ[٨].

فَقُلنَا[٩] لأبي عَليٍّ: إنَّكَ قَصَدتَ إلىٰ[١٠] تنزيهِ النَّبيِّ[١١] عَنِ الإقدامِ بِالمَعصيَةِ[١٢] مَعَ العِلمِ بِأنَّهَا مَعصيَةٌ، فَأضَفتَ[١٣] إلَيه مَعصيَتَينِ: إحداهُما جَهلُه بِحَالِ مَا نُهِيَ عَنه،

---

١. هو أبو علي محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام الجُبَّائي (٢٣٥ ـ ٣٠٣ هـ. ق. / ٨٤٩ ـ ٩١٦ م) من أئمّة المعتزلة، و رئيس علماء الكلام في عصره، و إليه نسبة الطائفة «الجبائية». له مقالات و آراء انفرد بها في المذهب. نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) اشتهر في البصرة، و دفن بجبى. له «تفسير» حافل مطول، ردّ عليه الأشعري. (الأعلام للزِّركلي، ج ٦، ص ٢٥٦). و ذكره ابن المرتضى في الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة فقال: «قال أبو بكر أحمد بن علي: و هو الذي سهّل علم الكلام و يسّره و ذلّله و كان مع ذلك فقيهاً ورعاً زاهداً جليلاً نبيلاً، و لم يتّفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة له بالتقدّم و الرئاسة بعد أبي الهذيل مثله بل ما اتّفق له هو أشهر أمراً و أظهر أثراً، و كان شيخه أبا يعقوب الشحّام و لقي غيره من متكلّمي زمانه، و كان على حداثة سنّه معروفاً بقوّة الجدل...». طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ٨٠.

٢. هكذا في جميع النسخ؛ و في «ح»: «أن تقع» و هو الأصحّ.

٣. في «ح»: «يحمل»؛ و في «ر، طج»: «يحتمل».

٤. في «ج»: + «صفي».

٥. في «أ، د، س، ن»: – «عليه السلام».

٦. في «ر، طج»: «المنهي».

٧. في «ح، ش»: «تقدم»؛ و في «ر، طج»: «يقدم».

٨. في «ح»: «المعاصي».

٩. في «طع»: «فقلت».

١٠. في «ر، طج»: «أن».

١١. في «ر، طج»: + «عليه السلام».

١٢. في «ح»: «على المعصية»، و هو الأصحّ.

١٣. في «أ، ب، د، ج»: «فأضيفت».

و هَل تَنَاوَلَ[١] النَّهيُ الجِنسَ أو العَينَ؟[٢] و هـذهِ مَـعصيَةٌ تـنضَافُ[٣] إلىٰ مَـعصيَتِه[٤] في التَّنَاوُلِ[٥]. و[٦] عِقَابُ مَعصيَتَينِ و ذَمُّهُما أكثَرُ مِن عِقَابِ مَعصيَةٍ وَاحِدَةٍ.[٧]

و قِلَّةُ التَّأمُّلِ تَذهَبُ[٨] بِصَاحِبِهَا كُلَّ مَذهَبٍ و تُركِبُه[٩] كُلَّ مَركَبٍ[١٠].

[في بَيانِ أنّ دُخولَ الشُبهَةِ في النصّ لا تخرجُه مِن كَونِه نصّاً]

و الذي مَضىٰ في خِلالِ المَسألَةِ ـ مِن[١١] اعتِبَارِ اشتِقَاقِ لَفظَةِ[١٢] «النَّصِّ» و أنّه

---

١. هكذا في «أ، د، س، ع، ق، م، ن، طع»؛ و في باقي النسخ و «طج»: «يتناول».

٢. من قوله: «إحداهُما جَهلُه ...» إلى هنا لم ترد في «ح، ر، ش، طج».

٣. في «س»: «تضاف»؛ و في «ر، طج»: «يتقياق».

٤. كذا في «ب، ر، ش، ن، طع»؛ و في باقي النسخ و «طج»: «معصية».

٥. أي: في التناول من الشجرة.

٦. في «ر، طج»: «في».

٧. قال الشريف المرتضى في تنزيه الأنبياء، ص ٤٠: «و هذا الكلام الذي ذكرناه يبطل قول من جوّز على الأنبياء عليهم السلام الصغائر على اختلاف مذاهبهم في تجويز ذلك [عليهم] على سبيل العمد أو التأويل إلّا أنّ أبا علي الجبّائي و من وافقه في قوله إنّ ذنوب الأنبياء لا تكـون عمداً، و إنّما يقدمون عليها تأوّلاً، و تمثيل ذلك بقصّة آدم عليه السلام فإنّه نُـهي عـن جـنس الشجرة دون عينها، فتأوّل فظنّ أنّ النهي تناول العين فلم يقدم على المعصية مع العـلم بأنّـها معصية، قد ناقض؛ لأنّه إنّما ذهب إلى هذا المذهب تنزيهاً للأنبياء عليهم السلام، و اعتقاداً أنّ تعمّد المعصية [مع العلم] يوجب كبرها، فنزّهه عن معصية و أضاف إليه معصيتين، لأنّه مخطئ على مذهبه في الإعراض عن تأمّل مقتضى النهي، و هـل تـناول الجـنس أو العـين؟ لأنّ ذلك واجب عليه و مخطئ في التناول من الشجرة، و هاتان معصيتان».

٨. في «أ، د، س، ر، ش،ع، ق، طج»: «يذهب».

٩. في «ن»: «يركبه»؛ و في «ر»: «تركب مع»؛ و في «طج»: «يركب مع»؛ و في «طع»: +«مع».

١٠. و المَرْكَبُ: الدَّابة. تقول: هذا مَرْكَبي، و الجَمْع المراكِبُ. و المَرْكَبُ: المَصْدَرُ، تَقُول: رَكِبْتُ مَرْكَباً أي رُكُوباً. و المَرْكَبُ: المَوْضِعُ. لسان العرب، ج ١، ص ٤٣١ (ركب).

١١. في «أ، د، س»: «عن»؛ و في «ر، طج»: «في».

١٢. في «ر، طج»: «لفظ».

مِن[١] الإظهَارِ، و الاستِدلالِ عَلَيه بِـالبَيتِ[٢] و غَـيرِه، و أنَّ الإظـهارَ لِـلشَّيءِ يُـنافي دُخولَ الشُّبهَةِ فيه[٣] ـ غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ مَا أُظهِرَ بِنَصبِ دَليلٍ عَلَيه و طَريقٍ مُوصِلٍ إلَيه، مَن شَاءَ سَلَكَه[٤] و وَصَلَ إلَى العِلمِ بِه، يُقالُ: إنَّه قَـد نُـصَّ عَـلَيه[٥] و أُظـهِرَ[٦]، و إنْ جَازَ دُخُولُ الشُّبهَةِ فِي المُقصِّرِ[٧] عَنِ[٨] النَّظَرِ.

ألا تَرىٰ أنَّا نَقولُ[٩]: إنَّ اللَّهَ تَعالىٰ قَد نَصَّ عَلىٰ أنَّه لا يُرىٰ بالأبصَارِ بِقَولِه ـ جَلَّ و عَزَّ ـ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْـصَارُ وَ هُـوَ يُـدْرِكُ الْأَبْـصَارَ﴾[١٠] و مَـعَ ذلِكَ فَـقَد دَخَـلَتِ الشُّبهَةُ في هذا النَّصِّ عَلَى القَائِلينَ بِـالرُّؤيَةِ حَـتّىٰ ذَهَـبَ الأشـعَريُّ إلىٰ أنَّ هـذِهِ الآيَةَ دَليلٌ عَلىٰ أنَّـه تَـعالىٰ يُـرىٰ بِـالأبصَارِ! و لَـم تَـخرُجْ[١١] هـذِهِ الآيَـةُ مِـن أنْ تَكونَ[١٢] نَصّاً، و إنِ اشتَبَه الأمرُ فيهَا عَلىٰ مَن لَم يُنعِمِ[١٣] النَّظَرَ[١٤] فيهَا، و لا أمكَنَ[١٥]

---

١. في «ق»: «هو»؛ و لم ترد في «ح».
٢. أي: بيت شعر امرئ القيس المتقدّم في السؤال.
٣. في «ح، ر، ش، طج»: –«فيه».
٤. في «ح، م»: «يسلكه»؛ و في «ر، طج»: «سلك».
٥. في «ر، طج»: +«و استظهر».
٦. في «ح»: «أظهره».
٧. في «ح»: «بالمقصّر».
٨. في «ر، طج»: «على»؛ و كتب فوق السطر في «ر»: «عن».
٩. في «ر، طج»: «عقابنا لقوله» بدلاً من «أنّا نَقُولُ».
١٠. الأنعام (٦): ١٠٣.
١١. هكذا في «ر، ق، طج»؛ و في «أ، ب، س، ج، ح، د، م، ن، طع»: «لم يخرج»؛ و في «ب، ع» بإهمال الحروف.
١٢. في «أ، س، ج، د، ر، ش، م، ن»: «أن يكون».
١٣. في «ج، ر، طج»: «لم يمعن».
١٤. في «ن»: «الظن».
١٥. في «ر، طج»: «لا يمكن» بدلاً من «لا أمكَنَ».

أحَداً[١] أنْ يَقولَ: إنَّ تَقصيراً وَقَعَ مِنه[٢] تَعالىٰ في الإفهَامِ[٣] و الإعلامِ[٤].

و كَذلِكَ[٥] نَقُولُ كُلُّنَا: إنَّ اللّهَ تَعالىٰ قَد نَصَّ في كِتَابِه[٦] عَلىٰ وجُوبِ مَسحِ الأرجُلِ في الطَّهَارَةِ دونَ غَسلِها؛ و الشُّبهَةُ مَعَ ذلِكَ داخِلَةٌ عَلىٰ جَميعِ مُخَالِفينا حَتّى اعتَقَدوا أنَّ الآيَةَ تُوجِبُ الغَسلَ دونَ المَسحِ! و لَم يَخرُجْ[٧] مَعَ ذلِكَ مِن أنْ يَكونَ[٨] نَصّاً عَلى المَسحِ، و لا كَانوا مَعذُورينَ في العُدُولِ عَنِ الحَقِّ مِن حَيثُ اشتَبَه عَلَيهِم الأمرُ فيه.

و كَذلِكَ[٩] نَقولُ[١٠]: إنَّ[١١] اللّهَ تَعالىٰ قَد نَصَّ عَلىٰ كَثيرٍ مِنَ الأحكَامِ المُطابِقَةِ لِمَذهَبِنَا في كِتَابِه و صَريحِ خِطابِه و إنْ ذَهَبَ المُبطِلونَ في هذهِ النُّصُوصِ عَنِ الحَقِّ للشُّبهَةِ، و لَم تَخرُجِ[١٢] النُّصُوصُ مِن[١٣] كَونِهَا نُصُوصاً، و لا كَانَ مَن خَالَفَ مَعذُوراً.

---

١. في «ح»: «أحد»؛ و في «ج»: - «أحداً».
٢. في «طع»: «عنه».
٣. في «طع»: «الأفهام».
٤. في «ر، طج»: - «و الإعلامِ».
٥. في «أ، د، س، ن»: «لذلك».
٦. إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. المائدة (٥): ٦.
٧. هكذا في جميع النسخ و «طج، طع»؛ و في «ح»: «لم تخرج» و هو الأصحّ لكون الضمير فيه راجعاً إلى «الآية».
٨. هكذا في جميع النسخ و «طج، طع»؛ و في «ح»: «أنْ تكون» و هو الأصحّ.
٩. في «أ، د، س، ن، طع»: «لذلك».
١٠. في «ن، طع»: «يقول».
١١. في «ب، ج، ر، طج»: - «إنّ».
١٢. في «ج، ر، ش، ق، م»: «لم يخرج».
١٣. في «ح»: «عن».

و مَا مَضىٰ في المَسأَلَةِ ـ مِن أنَّ إظهَارَ دافِعي النَّصِّ لاتِّبَاعِ الرَّسُولِ عَلَيهِ السَّلامُ[١] إنَّمَا كَانَ لِلأغراضِ الدُّنيَويّةِ[٢] و التَّوَصُّلِ بِذلِكَ إلَيها ـ فَلا شُبهَةَ في أنَّه لا بُدَّ[٣] مِن غَرَضٍ[٤]، و إذا لَم يَجُزْ أنْ يَكونَ لَهُم غَرَضٌ أُخرَويٌّ[٥]، فَلَيسَ إلّا غَرَضٌ دُنيَويٌّ؛ إلّا أنّا[٦] قَد بَيَّنَّا أنَّ ذلك غَيرُ واجِبٍ في كُلِّ دافِعٍ لِلنَّصِّ[٧]، بَل فـي الدَّافِـعينَ[٨] الذيـنَ قُبِضُوا[٩] عَلىٰ دَفعِه.

و لَم نُنكِرْ[١٠] أيضاً أنْ يَكونَ في الجَمَاعَةِ مَن عَلِمَ[١١] مُرادَ النَّبيِّ عَـلَيهِ السَّـلامُ بِكَلامِه في الحَالِ[١٢] النَّصَّ[١٣] ضَرورَةً، لكِنَّا مَنَعنَا مِنَ القَطعِ عَلىٰ ذلِكَ و أنَّ الجَمَاعَةَ كُلَّهَا لا بُدَّ أنْ تَكونَ كَذلِك.

فَأمَّا طَلحَةُ و الزُّبَيرُ: فَهُما في دَفعِ النَّصِّ كَغَيرِهما مِمَّن يَجُوزُ أنْ يَكونَ دَفعُه لِلشُّبهَةِ، كَمَا يَجُوزُ أنْ يكونَ دَفعُه مَعَ العِلمِ بِمُرادِ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّـلامُ. و القَـطعُ عَـلىٰ[١٤] ذلك

١. في «أ، د، ر، س»: - «عليه السلام»؛ و في «طج، طع»: «صلّى اللّٰه عليه و آله».
٢. في «ح»: «لأغراض دنيوية» بدلاً من «لِلأغراضِ الدُّنيَويةِ».
٣. في «ر، طج، طع»: +«حينئذ».
٤. في «أ، د، س»: «فرض».
٥. في «ب، ج، ح، ش، ع»: - «أُخرَويٌّ»؛ و في «ر، طج»: «ديني».
٦. في «د، س، طع»: «انّ»؛ و لم ترد في «أ».
٧. تقدّم في الصفحة ٣٤٨ ـ ٣٤٩.
٨. في «ر، طج»: «الداخلين».
٩. أي: ماتوا.
١٠. في «ب، ج، ر، ش، ق، م، ن، طع»: «لم ينكر».
١١. في «أ، د، س»: «عمله».
١٢. في «ر، ق، ن (فوق السطر)، طج»: «حال».
١٣. في «طع»: - «النص».
١٤. في «ب، ج»: «عن».

فـيهِما[١] يَـتَعَذَّرُ كَـمَا يَـتَعَذَّرُ فـي غَـيرِهما. و الذي يُـقْطَعُ[٢] عَـلىٰ عِـلمِهما[٣] بِـه و مُكَابَرَتِهما فيهِ: مَا أنكرَاهُ مِن بَيعَتِه عَلَيهِ السَّلامُ[٤] بِالإمَامَةِ، و دَعوَاهُما أنَّهُما كَانَا مُكرَهَينِ، و[٥] بَغيُهما[٦] عَلَيه[٧] في حَربِهِمَا لَه. وَ لَيسَ إذَا تَعَذَّرَ دُخُولُ الشُّبهَةِ فـي مَوضِعٍ تَعَذَّرَ في غَيرِه.

و هذا كَلامُنَا أطَلنَاه ـ و بَعضُه كَافٍ[٨] ـ لَـمَّا رَأيـنَا الإيـثارَ لِبَسطِه[٩] و تَـحقيقِه و تَفصيلِه تَامّاً[١٠].

---

١. في «أ»: «فيما».

٢. في «ب، ج»: «نقطع»؛ و في «ح، ش، ر(هامش)»: «يقع»؛ و لم ترد في «أ».

٣. في «ن، طع»: «علمها».

٤. في «أ، د، س، ن»: – «عليه السلام».

٥. في «ح»: «في».

٦. في «ح»: «بيعتهما»؛ و في «ش»: «بعينهما»؛ و في «ر، طج»: «بينهما».

٧. في «ح»: + «و».

٨. في «ح»: «كان».

٩. في «ر، طج»: «ببسطه»؛ و في «طع»: «البسطه».

١٠. في «أ، د، س»: «تاماً»؛ و في هامش «ب»: + «هذا آخر أبوابه في بعضه خاص».

المَسأَلَةُ التَّاسِعَةُ

[المَانِعُ لأميرِالمُؤمِنينَ عليه السلام مِنَ المُنَازَعَةِ في أمرِ الخِلافَةِ][1]

قَالَ[2] حَرَسَ اللّٰهُ مُدَّتَه (عَقِيبَ جَوَابِه عَن قَولِ مَن أوجَبَ أنْ يَفعَلَ أميرُ المُؤمِنِينَ عَلَيهِ السَّلامُ عِندَ العُدُولِ عَنه، مِثلَ فِعلِ هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[3] لَمَّا ضَلَّ قَومُ مُوسىٰ عَلَيهِ السَّلامُ بِعِبادَةِ[4] العِجلِ؛ إذ[5] كَانَ[6] مِن رَسولِ اللّٰهِ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِـه[7] بِمَنزِلَتِه[8] مِن مُوسىٰ عَلَيهِ السَّلامُ[9] و ألّا[10] يَقصُرَ[11] عَن مِثلِ مَا فَعَلَه[12] مِنَ الوَعظِ

---

١. العنوان منّا و في «طج»: «علّة قعود علي عليه السلام عن المنازعة لأمر الخلافة»؛ و في «طع»: «ما ينبغي فعله من الإمام بعد الإنكار» بدلاً منه.

٢. مقول قوله يأتي بعد أسطر حيث يقول: «إنَّ هارونَ ـ عَلَيهِ السَّلامُ ـ إنَّمَا وَعَظَ و أنكَرَ...». ويشير السائل هنا إلى كلام المصنّف رحمه اللّٰه في نهاية جواب المسألة الأُولى من الطرابلسيّات الأُولى.

٣. في «أ، د، س، ن، طع»: - «عليه السلام».

٤. في «طع»: «بعبارة».

٥. في «أ، س، ح، د، ن، طع»: «إذا».

٦. أي: كان أميرُ المُؤمِنين.

٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «النبي» بدلاً من «رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و على آله».

٨. في «ح»: «بمنزلة هارون»؛ و في «ر، طج»: «بمنزلة».

٩. في «أ، د، س، ن»: - «عليه السلام».

١٠. في «ح، ش»: «لا».

١١. في «ر، طج»: «نقص».

١٢. في «ر، طج»: «نعلمه». و الضمير في «فعله» راجع إلى هارون عليه السلام.

و الزَّجرِ و الإنكَارِ حَسَبَ مَا حَكاهُ اللّٰهُ سُبحَانَه[١] عَنه في قَولِه: ﴿يا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَ إِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمٰنُ فَاتَّبِعُونِى وَ أَطِيعُوا أَمْرِى﴾[٢]؛ و أنَّه[٣] لو فَعَلَ ذلِكَ لَوَجَبَ عَلَى اللّٰهِ ـ سُبحَانَه ـ أنْ يَجعَلَه ظاهِراً[٤] مُستَفيضاً مُتَعذِّراً إخفَاؤُه[٥] و كِتمَانُه؛ لِيُقطَعَ[٦] العُذرُ بِه، كَمَا فَعَلَ فيمَا قَالَ هارونُ عَلَيهِ السَّلامُ[٧]، و أنَّ انتِفَاءَ[٨] ذلِكَ دَليلٌ عَلىٰ بُطلانِ مَا يُذهَبُ[٩] إلَيه)[١٠]:

«إنَّ[١١] هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[١٢] إنَّمَا وَعَظَ و أنكَرَ و زَجَرَ لَمّا لَم يَكُنْ[١٣] عَلَيه مِن

---

١. في «ن، طع»: - «سُبحَانَه». ٢. طه (٢٠): ٩٠.

٣. عطف على قوله «أن يفعل»، أي: أوجب أنّه لو فعل....

٤. في «ش، ر، طج»: - «ظاهراً». ٥. في «أ، د، س»: «خفاؤه».

٦. في «ح، ر، ش، طج»: «لقطع».

٧. في «أ، س، ح، د، ق، ن، طع»: - «عليه السلام».

٨. في «أ، د، س»: «انتفي».

٩. في «أ، د»: «تذهب»؛ في «ن»: «نذهب».

١٠. ما بين القوسين مذكور في جميع النسخ، و يكون بمنزلة جملة معترضة في كلام السائل. و العبارات المنقولة مأخوذة من كلام السائل في المسألة الأُولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» حيث قال: «قالوا: و قد كان يجب عليه على مقتضى مساواتكم لحالته و حالة هارون عليهما السلام و حال هذه الأُمّة و حال أُمّة موسى عليه السلام أن يكون عند عدم التمكّن من الممانعة غير ملغٍ لذكره و التنبيه عليه بالإشارة إليه، بل الإفصاح به و الوعظ لمُطرحيه، كما لم يهمل هارون عليه السلام الوعظ و التنبيه في قوله: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمٰنُ فَاتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوا أَمْرِى﴾. قالوا: و لو كان ذلك جرى منه عليه السلام لوجبَ على اللّٰه تعالى أن يجعله ظاهراً مستفيضاً ليقطع العذر به، كما جعل قول هارون عليه السلام كذلك حتّى لو حاول مُحاوِل إخفاءه بعد انتشاره الذي قد فعله اللّٰه تعالى لم يتمكّن من ذلك؛ لأنّ حجّة اللّٰه تعالى هي الحجّة البالغة».

١١. في «طج»: «أن»؛ و في «طع»: «و إنّ».

١٢. في «أ، س، ح، د، ن، طع»: - «عليه السلام».

١٣. في «ب، ج»: «لم يكبر».

ذلِكَ خَوفٌ عَلىٰ نَفسٍ و لا دِينٍ؛ فَمِن أينَ لَكُم أنَّ أميرَالمُؤمِنينَ عَلَيهِ السَّلامُ[١] كَانَ غَيرَ خَائِفٍ مِن ذِكرِ[٢] ذلِكَ؟ و مَا أنكَرتُم[٣] أنْ يَكونَ[٤] المَعلُومُ[٥] ضَرُورَةً[٦] أنَّه عَلَيهِ السَّلامُ، مَعَ مَا جَرىٰ مِن خِلافِ الرَّسُولِ[٧] صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه فـي عَـقدِ الإمَامَةِ، لا بُدَّ مِن[٨] أنْ يَكونَ خَائِفاً مِن إظهَارِ الحَقِّ و المُوافَقَةِ عَلَيه؟ لأنَّ مَن صَمَّمَ عَلىٰ مُخَالَفَةِ نَبيِّه و اطِّراحِ[٩] عَهدِه[١٠] لا يَنجَعُ[١١] فيه وَعظٌ[١٢]، و لا يَنفَعُ مَعه إذكَارٌ[١٣]. و إنَّمَا ذلِكَ مِن مُتكَلِّفِه[١٤] ضَارٌّ لَه غَيرُ نَافِعٍ لأحَدٍ». قَالَ[١٥]: «و في هذه كِفَايَةٌ».[١٦]

---

١. في «أ، د، س، ق، ن»: «عليه السلام».

٢. في «ر، طج، طع»: «ذكره».

٣. في «ب، ج»: + «من».

٤. في «أ، د، س»: «أن تكون».

٥. في «أ، ب، س، ج، ش، ن»: «العلوم».

٦. هكذا في «ح، ر، طج، طع» و الطرابلسيّات الأُولى؛ و فـي «ش، م»: «ضـرورته»؛ و فـي بـاقي النسخ: «ضرورية».

٧. هكذا في «ر، ق، م، طج» و الطرابلسيّات الأُولى، و في باقي النسخ: «للرسول».

٨. في «ر، طج»: - «من».

٩. اطِّرحه: أي طرحه. شمس العلوم، ج ٧، ص ٤١٠٣ (الاطِّراح). و الطَّـرح: طـرح الشـيء و بـه يطرَحه طَرحا و طرّحه و اطّرحه: رماه و أبعده. و اطَّرَحه، أي أبعده، و هو افتَعَلَه.

١٠. في «ن، طع»: + «و».

١١. في «طع»: «لا ينجح».

١٢. نَجَعَ الوَعْظُ و الخِطابُ فيه: دَخَلَ فَأَثَّر. القاموس المحيط، ج ٣، ص ١١٤ (نجع).

١٣. هكذا في جميع النسخ و أيضاً في بعض نسخ المصدر؛ و لكن في «طع»: «إنكار». و يحتمل وقوع التصحيف هاهنا فيكون الضبط الصحيح هو «إنكار» كما ورد في العبارات التالية من النصّ نحو: «و مَعَ ذلِك فَلَم يُهمِلْ مَا تَقَدَّمَ ذِكرُه لَمَّا رَأىٰ مَا أنكرَه و اعتَمَدَ الإنكَارَ بِالقَولِ، لِتَعَذُّرِ الإنكَارِ عَلَيه بِالفِعلِ»، و مثل «عَلِمَ أنَّ الوَعظَ و الزَّجرَ و الإنكَارَ لا يَنجَعُ».

١٤. في «ر، طج»: «مكلفه». و يحتمل أن يكـون الضـبط الصـحيح هـو «مُـتكَفِّله». و المُـتَكَلِّف: المتعرّض لِما لا يَعنيه. النهاية في غريب الحديث و الأثر، ج ٤، ص ١٩٦.

١٥. أي: قال الشريف المرتضى.

١٦. قال الشريف المرتضى في جواب المسألة الأُولى من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرابُلسيَّات

⇔

فَمَا جَوابُ مَن قَالَ: بِأيِّ حُجَّةٍ فَرَّقتُم بَينَه[1] و بَينَ هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[2] في حُصُولِ الخَوفِ لَه[3] و ارتِفَاعِه عَن ذلِكَ[4]؟ و بِأيِّ دَليلٍ نَفَيتُم[5] ذلِكَ عَن هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ و اللّٰهُ عَزَّ و جَلَّ[6] يَحكي عَنه أنَّه قَالَ لأخيه مُوسىٰ عَلَيهِما السَّلامُ[7]: يا[8] ﴿ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى وَ كَادُوا يَقْتُلُونَنِى﴾[9]؟ و أيُّ شَاهِدٍ عَلىٰ خَوفِ هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[10] آكَدُ مِن هذا؟! و مَعَ ذلِكَ فَلَم[11] يُهمِلْ[12] مَا تَقَدَّمَ

⇐ الأُولى» ما هذا لفظه: «فأمّا ما مضى في الفصل من أنّه كان يجب إذا كان عليه السلام بمنزلة هارون من موسى أن يفعل مثل ما فعله هارون لمّا ضلَّ قوم موسى بعبادة العجل من الإنكار و الوعظ و الزجر لمّا لم يتمكّن من المدافعة، إلى آخر الفصل، فالجواب عنه: أنّ هارون عليه السلام إنّما وعظ و أنكر لمّا لم يكن عليه خوف على نفسه و لا دين، فمن أين لكم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان غير خائفٍ من ذكر ذلك، و ما أنكرتم أن يكون المعلوم ضرورة بأنّه عليه السلام مع ما جرى من خلاف الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله في عقد الإمامة لا بدّ من أن يكون خائفاً من إظهار الحقّ و الموافقة عليه لأنّ من صمّم على مخالفة نبيّه و إطراح عهده لا ينجع فيه وعظ ولا ينفع معه إنكار، و إنّما ذلك من متكلّفه ضارّ له غير نافع لأحد، و في هذا كفاية».

١. أي: بين أمير المؤمنين.

٢. في «أ، س، ح، د، ن»: - «عليه السلام».

٣. أي: لأمير المؤمنين.

٤. أي: ارتفاع الخوف عن هارون عليه السلام.

٥. في «أ، د، س، ن، طع»: «نقيم».

٦. في «أ، د، س، ن»: - «عزّ و جلّ»؛ و في «طع»: «تعالى».

٧. هكذا في «ب، م»؛ و في «ح، ق، طع»: «عليه السلام»؛ و في «ج، ش»: «ع»؛ و لم ترد في باقي النسخ و «طج».

٨. في «ر، طج»: - «يا»؛ و في «طع»: «قال».

٩. الأعراف (٧): ١٥٠.

١٠. في «أ، س، ح، د، ن»: - «عليه السلام».

١١. في «طع»: «لم».

١٢. أي: لم يُهمِل هارونُ.

ذِكرُه[١] لَمَّا رَأىٰ مَا أنكَرَه. و اعتَمَدَ[٢] الإنكَارَ بِالقَولِ؛ لِتَعَذُّرِ الإنكَارِ عَلَيه بِالفِعلِ.

قَالَ: و لَو كَانَ[٣] مَا قُلتُمُوه ـ مِن أنَّه عَلَيهِ السَّلامُ عَلِمَ أنَّ الوَعظَ و الزَّجرَ و الإنكَارَ لا يَنجَعُ لِما رَأىٰ مِنَ التَّصميمِ عَلىٰ مُخَالَفَةِ النَّبيِّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[٤] و الاطِّرَاحِ لِعَهدِه فَكانَ ذلِكَ مُقيماً[٥] لِعُذرِه في الإمسَاكِ عَنه ـ مُستَمِرّاً[٦]، لَوَجَبَ بِمِثلِه أنْ يَكونَ هارونُ عَلَيهِ السَّلامُ[٧] قَد أمسَكَ أيضاً لِمَا رَأىٰ مِنَ التَّصميمِ عَلَى المُخَالَفَةِ و الاطِّرَاحِ لِلعَهدِ و الإشرَاكِ بِاللّٰهِ سُبحَانَه[٨] و العِبَادَةِ لِمَن دُونَه.

و الخِلافُ في هذا[٩] إنْ لَم يَزِدْ[١٠] عَلَى الخِلافِ في جَحدِ النَّصِّ[١١] فَمَا[١٢] يَقصُرُ[١٣] عَنه؛ بَل الأَولىٰ بِه في[١٤] الظّاهِرِ الزِّيادَةُ عَلَيه، و إنْ كَانَ المَعنىٰ وَاحِداً؛ لأنَّ مَن جَحَدَ الإمَامَةَ فَقَد عَصَى الرَّسُولَ ـ عَلَيهِ السَّلامُ[١٥] ـ و جَحَدَه و مَن أمَرَه بِالنَّصِّ عَلَيهَا[١٦]،

---

١. أي: ما تقدّم ذكرُه مِن الوَعظِ و الزجرِ و الإنكارِ.
٢. أي: و اعتمدَ هارونُ الإنكارَ.
٣. في «ر، طج»: «قال».
٤. في «أ، د، س، ش، ن»: – «صلّى اللّٰه عليه و على آله».
٥. في «طع»: «متمّما».
٦. الظاهر أنّه خبر لـ«كان» في قوله: «و لَو كَانَ مَا قُلتُمُوه».
٧. في «أ، س، ح، د، ن»: – «عليه السلام».
٨. في «أ، د، س، ن»: – «سبحانه».
٩. في «طع»: + «و».
١٠. في «أ، د»: «لم نرد»؛ و في «ش»: «لم يرد».
١١. في «ر، ش، ع، طج»: «الناس».
١٢. في «أ، د، س، ن، طع»: «فيما»؛ و في «ح»: «فلا».
١٣. في «ع»: «يقصّر»؛ و لم ترد في «طع».
١٤. في «ر، طج»: «و»؛ و في «طع»+ «و».
١٥. في «أ، د، س»: – «عليه السلام».
١٦. أي: جَحَد الرسولَ وجَحَد اللهَ تعالى الذي أمر الرسولَ بالنصّ على الإمامة.

فَيَنبَغي أَلّا يَقصُرَ الخَوفُ مِنهم[١] عَن[٢] خَوفِ أميرِالمُؤمِنينَ عَلَيهِ السَّلامُ[٣] عَن[٤] هٰؤلاءِ. بَل لَو قَالَ قَائِلٌ: «إنَّ كَشفَه الأمرَ[٥] بِالقَولِ ـ عَلىٰ مُقتَضىٰ قَولِكُم: إنَّ كَثيراً مِنهم عَصىٰ[٦] بِالشُّبهَةِ ـ كَانَ يُؤذِنُ لا مَحَالَةَ[٧] بِالنَّجَاحِ[٨]»، لَم يَبعُدْ؛ لأنَّ الشُّبهَةَ إذا انكَشَفَتْ[٩] عَن هذهِ الطَّائِفَةِ وَجَبَتْ[١٠] لَه نُصرَتُهم و مَعونَتُهم، كَمَا تَحَمّلوا[١١] المَشَاقَّ في حَياةِ الرَّسُولِ[١٢] عَلَيهِ السَّلامُ[١٣] فيمَا هو أعظَمُ مَشَقَّةً مِن ذلِكَ.

و لَو قَالَ: «إنَّ خَوفَ أميرِالمُؤمِنينَ عَلَيهِ السَّلامُ كَانَ أقَلَّ مِن خَوفِ هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[١٤] عَلىٰ مُقتَضىٰ قَولِكم: إنَّ النَّبيَّ صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[١٥] أخبَرَه أنَّه لَنْ يَمُوتَ حَتّىٰ يُقَاتِلَ[١٦] النَّاكِثينَ و القَاسِطينَ و المَارِقينَ[١٧]»، لَم يَبعُدْ.

---

١. في «ع»: «عنهم». ٢. في «ر، طج»: «من».
٣. في «أ، د، س، ن»: - «عليه السلام». ٤. في «طع»: «من».
٥. في «ح، ر، ش، ع، طج»: «للأمر». و العبارة تكون بمعنى: «إنّ كشف أمير المؤمنين و إبانته عن امامتِه و خلافته بالقول».
٦. في «ر، ش، طج»: - «عصى».
٧. في «ر، طج»: «لائحة».
٨. النَّجَاح، بالفتْح، و النُّجْحُ بالضّمّ: الظَّفَرُ بالشَّيْءِ و الفَوْزُ. تاج العروس، ج ٤، ص ٢٢٦ (نجح).
٩. في «ر، ش، ق، طج»: «انكشف».
١٠. في «ر، ع، طج»: «وجب».
١١. في «ب، ج، ق»: «يحملوا».
١٢. في «ح، ر، ش، طج»: «النبي».
١٣. في «أ، د، س، ر، ن، طع، طج»: - «عليه السلام».
١٤. في «أ، د، س، ر، ن، طج»: - «عليه السلام».
١٥. في «أ، س، ح، د، ش، ن»: - «صلّى الله عليه و على آله».
١٦. في «ر، طج»: «يقتل».
١٧. أورد القاضي النُعمان في دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٣٥٤ في ضمن وصيّة طويلة لأمير ⇔

فَقُولوا مَا عِندَكم فيه[١] لِنَعلَمَه[٢]، إنْ شَاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٣] ـ:

اِعلَمْ أنَّا كُنَّا قَد ذَكَرنَا فيمَا سَلَفَ مِن كُتُبِنَا[٤] أنَّ المَانِعَ لأميرِالمُؤمِنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيهِ[٥] مِنَ[٦] المُنَازَعَةِ في الأمرِ[٧] لِمَن استَبَدَّ بِهِ[٨] عَلَيه و وَعظِهِ لَه و تَصريحِه بِالظُّلامَةِ[٩] مِنه، يُمكِنُ أنْ يَكونَ[١٠] وُجُوهاً:

← المؤمنين: «جَاهَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللّٰهِ صلّى اللّٰه عليه و آله بِأَمْرِ اللّٰهِ وَ أَمْرِ رَسُولِهِ، فَلَمَّا قَبَضَ اللّٰهُ رَسُولَهُ جَاهَدْت مَنْ أَمَرَنِي بِجِهَادِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ وَ سَمَّاهُمْ لِي رَجُلاً رَجُلاً وَ حَضَّنِي عَلَى جِهَادِهِمْ وَ قَالَ: يَا عَلِيُّ تُقَاتِلُ النَّاكِثِينَ وَ سَمَّاهُمْ لِي، وَ الْقَاسِطِينَ وَ سَمَّاهُمْ لِي، وَ الْمَارِقِينَ وَ سَمَّاهُمْ لِي ...». و ورد في تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين للحاكم الجِشُمي، ص ٧٤: «عَنِ النَّبي صَلّى اللّٰهُ عَلَيه و آلِه وسَلّم قَالَ لِعَليّ: إنَّك تُقاتِلُ النَّاكِثينَ و القَاسِطينَ و المَارِقينَ».

١. في «ب، ج، ح»: ‑ «فيه».

٢. في «ن»: ‑ «لنعلمه».

٣. في «ر، طج»: ‑ «و باللّٰه التّوفيق».

٤. راجع: تنزيه الأنبياء، ص ٢١٥ ـ ٢٢٢؛ شرح جُمَل العلم و العمل، ص ٢١٣ ـ ٢١٨؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٥ ـ ٣٢١ المسألة المسمّاة بـ«مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول صلّى اللّٰه عليه و آله»؛ الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٤٧.

٥. في «أ، س، ح، د، ر، ش، ع، ن، طج، طع»: «عليه السلام» بدلاً من «صلوات اللّٰه عليه».

٦. في «أ، د، س، ن، طع»: ‑ «من».

٧. أي: في أمر الخلافة و الإمامة.

٨. اسْتَبَدَّ فلانٌ بكذا، أي: انفرد به. الصحاح، ج ٢، ص ٤٤٤ (بدد).

٩. و الظُّلامَةُ، كثُمامَةٍ: اسمُ ما تَظَلَّمَهُ الرَّجُلُ. و في الصحاح: هو ما تَطْلُبُه عندَ الظّالم، و هو اسمُ ما أُخِذَ مِنْكَ. و في التّهذيب: الظُّلامَةُ: اسمُ مَظْلِمَتِكَ التي تَطْلُبها عندَ الظّالِم. يقالُ: أَخَذَها منه ظُلامَةً. و في الأَساسِ: هو حَقُّه الذي ظُلِمَهُ. تاج العروس، ج ١٧، ص ٤٤٩ (ظلم).

١٠. في «أ، د، س»: «أن تكون».

أوَّلُها[١]: أنَّ رَسُولَ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[٢] أعلَمَه أنَّ الأُمَّةَ سَتَغدِرُ بِه بَعدَه،[٣] و تَحُولُ بَينَه و بَينَ[٤] حَقِّه، و أمَرَه بِالصَّبرِ و الاحتِسَابِ و الكَفِّ و المُوَادَعَةِ[٥]،

---

١. في «ر، طج»: «أولهما».

٢. في «أ، د، س، ن»: - «صلّى اللّٰه عليه و على آله».

٣. روى البخاري في التاريخ الكبير، ج ٢، ص ١٧٤: «ثعلبة بن يزيد الحماني، سمع علياً، روى عنه حبيب ابن أبي ثابت، يُعدّ في الكوفيين، فيه نظر؛ روى: قال النبيّ صلّى اللّٰه عليه و سلم لعليّ: «إنّ الأُمّة ستغدر بك»، ولا يتابع عليه». و في المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، ج ٣، ص ١٤٠: «(حدثنا) أبو حفص عمر بن أحمد الجُمَحي بمكة، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون، ثنا هُشَيم، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي إدريس الأودي، عن علي رضي اللّٰه عنه قال: «إنّ ممّا عهد إليّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله أنّ الأُمّة ستغدر بي بعده». هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه». و جاء في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٢١٦: «أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا عبد الباقي بن قانع، حدّثنا عمر بن الوليد بن أبان الكرابيسي، حدّثنا القاسم بن عيسى الواسطي، حدّثنا هُشَيم، عن إسماعيل، عن سالم، عن أبي إدريس، عن عليّ قال: ممّا عهد إليّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه و سلم أنّ الأُمّة ستغدر بك من بعدي». و نظيرها ورد في الإرشاد للشيخ المفيد رحمه اللّٰه، ج ١، ص ٢٨٥: روى عبد اللّٰه بن بكير الغنوي، عن حكيم بن خبير قال: حدّثنا من شهد علياً بالرَّحبة يخطب، فقال فيما قال: «أيّها الناس، إنّكم قد أبيتم إلّا أن أقول، أما و ربّ السماوات و الأرض، لقد عهد إليّ خليلي أنّ الأُمّة ستغدر بك من بعدي». انظر أيضاً: الغارات لِلثقَفي الكوفي، ج ٢، ص ٤٨٦؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين لمحمّد بن سليمان الكوفي، ج ٢، ص ٥٣٣.

و للعثور على الأحاديث الواردة في هذا الباب راجع: إحقاق الحق و إزهاق الباطل، ج ٧، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٧ (الباب الخامس و الخمسون بعد المائتين في إخبار رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله و سلّم بأنّ الأمّة ستغدر بعليّ عليه السلام بعده)؛ و ج ١٧ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ (الباب السبعون بعد المائة في أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله عهد إلى عليّ أنّ الأمّة ستغدر بك بعدي)؛ و ج ٢١، ص ٤٣٦ (مستدرك ما ورد في أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله عهد إلى عليّ عليه السلام أنّ الأُمّة ستغدر بك بعدي)؛ و ج ٣١، ص ٢٤٣.

٤. في «ق»: + «امره و».

٥. وادَعَهُمْ مُوادَعَةً: صالَحَهُم و سالَمَهُمْ عَلَى تَرْكِ الحَرْبِ و الأَذَى، و أَصْلُ المُوَادَعَةِ: المُتَارَكَةُ، ⟵

لِمَا عَلِمَه[1] عَلَيهِ السَّلامُ مِنَ المَصلَحَةِ الدِّينيَّةِ في ذلِكَ[2]، فَفَعَلَ عَلَيهِ السَّلامُ مِنَ

↔ أَيْ: يَدَعُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا ما هُوَ فيه. تاج العروس، ج ۱۱، ص ٥٠٤(ودع). و في معجم مقاييس اللغة، ج ٦، ص ٩٦: المُوادَعَة: المُصالَحَة و المُتارَكَة.

۱. في «طع»: «اعلمه».

۲. روى الشيخ الصدوق في الخصال، ج ۲، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢ حديثاً طويلاً نذكر منه ما يتّصل بهذا المقام: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّهِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّهِيكِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: كَانَ الَّذِينَ أَنْكَرُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ جُلُوسَهُ فِي الْخِلَافَةِ وَ تَقَدُّمَهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، وَ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ وَ أَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ وَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَ بُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ، وَ كَانَ مِنَ الْأَنْصَارِ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ ذُو الشَّهَادَتَيْنِ وَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ وَ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيِّهَانِ وَ غَيْرُهُمْ، فَلَمَّا صَعِدَ الْمِنْبَرَ تَشَاوَرُوا بَيْنَهُمْ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَلَّا نَأْتِيهِ فَنُنَزِّلَهُ عَنْ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ، وَ قَالَ آخَرُونَ: إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ أَعَنْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وَ لَكِنِ امْضُوا بِنَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام نَسْتَشِيرُهُ وَ نَسْتَطْلِعُ أَمْرَهُ، فَأَتَوْا عَلِيّاً عليه السلام فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ضَيَّعْتَ نَفْسَكَ وَ تَرَكْتَ حَقّاً أَنْتَ أَوْلَى بِهِ وَ قَدْ أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ الرَّجُلَ فَنُنْزِلَهُ عَنْ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ صلّى الله عليه و آله فَإِنَّ الْحَقَّ حَقُّكَ وَ أَنْتَ أَوْلَى بِالْأَمْرِ مِنْهُ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُنْزِلَهُ مِنْ دُونِ مُشَاوَرَتِكَ، فَقَالَ لَهُمْ عَلِيٌّ عليه السلام: لَوْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ مَا كُنْتُمْ إِلَّا حَرْباً لَهُمْ وَ لَا كُنْتُمْ إِلَّا كَالْكُحْلِ فِي الْعَيْنِ أَوْ كَالْمِلْحِ فِي الزَّادِ، وَ قَدِ اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ التَّارِكَةُ لِقَوْلِ نَبِيِّهَا وَ الْكَاذِبَةُ عَلَى رَبِّهَا، وَ لَقَدْ شَاوَرْتُ فِي ذَلِكَ أَهْلَ بَيْتِي فَأَبَوْا إِلَّا السُّكُوتَ لِمَا تَعْلَمُونَ مِنْ وَغْرِ صُدُورِ الْقَوْمِ وَ بُغْضِهِمْ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّهِ عليه السلام، وَ إِنَّهُمْ يُطَالِبُونَ بِثَارَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَ اللهِ لَوْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ لَشَهَرُوا سُيُوفَهُمْ مُسْتَعِدِّينَ لِلْحَرْبِ وَ الْقِتَالِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَتَّى قَهَرُونِي وَ غَلَبُونِي عَلَى نَفْسِي وَ لَبَّبُونِي وَ قَالُوا لِي: بَايِعْ وَ إِلَّا قَتَلْنَاكَ فَلَمْ أَجِدْ حِيلَةً إِلَّا أَنْ أَدْفَعَ الْقَوْمَ عَنْ نَفْسِي وَ ذَاكَ أَنِّي ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صلّى الله عليه و آله: يَا عَلِيُّ، إِنَّ الْقَوْمَ نَقَضُوا أَمْرَكَ وَ اسْتَبَدُّوا بِهَا دُونَكَ وَ عَصَوْنِي فِيكَ، فَعَلَيْكَ بِالصَّبْرِ حَتَّى يَنْزِلَ الْأَمْرُ، أَلَا وَ إِنَّهُمْ سَيَغْدِرُونَ بِكَ لَا مَحَالَةَ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ سَبِيلاً إِلَى إِذْلَالِكَ وَ سَفْكِ دَمِكَ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي؛ كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي ↔

الكَفِّ و الإمسَاكِ مَا[١] أمرَ بِه.

و هذا الوَجهُ لا يُمكِنُ ادِّعاؤُه في هَارونَ، فَلِذلِكَ تَكَلَّمَ و ذَكَّرَ و وَعَظَ.

و **ثانيها**[٢]: أنّه عَلَيهِ السَّلامُ أشفَقَ[٣] مِن ارتِدادِ القَومِ و إظهَارِ خُروجِهم مِنَ[٤] الإسلامِ لِفَرطِ الحَميَّةِ و العَصَبيَّةِ. و هذا فَسَادٌ دِينيٌّ لا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ[٥] لِمَا يَكونُ سَبَباً فيه و دَاعياً[٦] إلَيه. و لَيسَ ذلِكَ في هارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[٧]؛ لأنَّه يُمكِنُ أنْ يُقَالَ: «إنَّه مَا عَلِمَ أنَّ في خِطَابِه لِلقَومِ و إنكَارِه عَلَيهِم[٨] مَفسَدَةً دينيّةً».

و **ثَالِثُهَا**[٩]: أنَّه عَلَيهِ السَّلامُ خَافَ عَلىٰ نَفسِه و أهلِه و شيعَتِه، و ظَهَرَتْ لَه أمَاراتُ الخَوفِ التي يَجِبُ مَعَهَا الكَفُّ عَنِ المُجاهَدَةِ[١٠] و المُنَاظَرَةِ. و لَم يَنتَه[١١] هَارونُ عَلَيهِ السَّلامُ[١٢] في خَوفِه ـ إنْ كَانَ خَافَ ـ إلىٰ هذهِ الحَالِ.[١٣]

↔ جَبْرَئِيلُ عليه السلام عَنْ رَبِّي تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ لَكِنِ ائْتُوا الرَّجُلَ فَأَخْبِرُوهُ بِمَا سَمِعْتُمْ مِنْ نَبِيِّكُمْ، وَ لَا تَجْعَلُوهُ فِي الشُّبْهَةِ مِنْ أَمْرِهِ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَعْظَمَ لِلْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَ أَزْيَدَ وَ أَبْلَغَ فِي عُقُوبَتِهِ إِذَا أَتَى رَبَّهُ وَ قَدْ عَصَى نَبِيَّهُ وَ خَالَفَ أَمْرَه ...».

١. في «ح»: «بما».
٢. في «ر، طج، طع»: «ثانيهما».
٣. في «طع»: «أشغف».
٤. في «ر، طج»: «عن».
٥. في «ر، طج»: «المتعرض».
٦. في «ر، طج»: «دائماً».
٧. في «أ، س، ح، د، ن»: - «عليه السلام».
٨. في «ر، طج»: - «عليهم».
٩. في «ر، طج، طع»: «ثالثهما».
١٠. في «ب، ج، ش، ع، ن، طع»: «المجاهرة». و المجاهرة بمعنى المغالبة و الإعلان.
١١. في «ح، ق»: «لم يتنبه».
١٢. في «أ، د، س، ر، ن، طج»: - «عليه السلام».
١٣. ذكر الشريف المرتضى في تنزيه الأنبياء، ص ٢١٧: «إنّ اللّه تعالى لم يكلّف إنكار المنكر، سواء اختصّ بالمنكر أو تعدّاه إلى غيره، [و لا يتعدّاه] إلّا بشروط معروفة، أقواها التمكّن. و أن لا يغلب في ظنّ المنكر أنّ إنكاره يؤدّي إلى وقوع ضرر به لا يتحمّل مثله، و أن لا يخاف في إنكاره من وقوع ما هو أفحش منه و أقبح من المنكر. و هذه شروط قد دلّت الأدلّة عليها، و وافقنا المخالفون لنا في الإمامة فيها، و إذا كان ما ذكرناه مراعى في وجوب إنكار المنكر، فمن ↔

و مَا حُكِيَ في الكِتَابِ[١] عَنه عَلَيهِ السَّلامُ مِن قَولِه: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى وَ كَادُوا يَقْتُلُونَنِى﴾[٢]، لا يَدُلُّ عَلىٰ أنّه انتَهىٰ في الخَوفِ إلىٰ تِلكَ المَنزِلَةِ؛ فَلِلخَوفِ مَراتِبُ مُتَفاوِتَةٌ.

و يَجُوزُ أنْ يَكونَ هَارونُ عَلَيهِ السَّلامُ[٣] آمَنَهُ اللّٰهُ تَعالىٰ مِنَ القَتلِ بِالوَحيِ؛ فَإنَّه كَانَ نَبيّاً يُوحىٰ إلَيه، فَأقدَمَ عَلىٰ ذلِكَ القَولِ.

و أمَّا الجَمعُ بَينَ أميرِالمُؤمِنينَ[٤] و هَارونَ عَلَيهِما السَّلامُ[٥] في العِلمِ بِتَصميمِ

↩ أين أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام كان متمكّناً من المنازعة في حقّه و المحاربة؟ و ما المنكر من أن يكون عليه السلام خائفاً متى نازع و حارب من ضرر عظيم يلحقه في نفسه و ولده و شيعته؟ ثمّ ما المنكر من أن يكون خائفاً في الإنكار من ارتداد القوم عن الدين، و خروجهم عن الإسلام، و نبذهم شعار الشريعة، فرأى أنّ الإغضاء أصلح في الدين من حيث كان يجرّ الإنكار ضرراً فيه لا يتلافىٰ».

و أيضاً قال في الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٤٧: «فالظاهر الذي لا إشكال فيه أنّه عليه السلام بايع مستدفعاً للشرّ و فارّاً من الفتنة، و بعد أن لم يبق عنده بقية و لا عذر في المحاجزة و المدافعة، و هذا إذا عوّلنا في إمساكه عن النكير على الخوف المقتضي للتقيّة، و قد يجوز أن يكون سبب إمساكه عن النكير غير الخوف، إمّا منفرداً و إمّا مضموماً إليه، و ذلك أنّه لا خلاف بيننا و بين من خالفنا في هذه المسألة أنّ المنكر إنّما يجب إنكاره بشروط، منها: أن لا يغلب على ظنّه أنه يؤدّي إلى منكر أعظم منه، و أنّه متى غلب في الظنّ ما ذكرناه لم يجز إنكاره؛ و لعلّ هذه كانت حال أمير المؤمنين عليه السلام في ترك النكير، و الشيعة لا تقتصر في هذا الباب على التجويز، بل تروى روايات كثيرة أنّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله عهد إلى أمير المؤمنين عليه السلام بذلك و أخبره أنّ القوم يدفعونه عن الأمر و يغلبونه عليه، و أنّه متى نازعهم فيه أدّى ذلك إلى الردّة و رجوع الحرب جذعة، و أمَرَه بالإغضاء و الإمساك إلى أن يتمكّن من القيام بالأُمور، و التجويز في هذا الباب لما ذكرناه كاف».

١. أي: في كتاب اللّٰه الكريم.
٢. الأعراف (٧): ١٥٠.
٣. في «أ، س، ج، ح، د، ن»: - «عليه السلام».
٤. في «ر، ن، طج، طع»: + «عليه السلام».
٥. في «ر، ن، طع، طج»: - «عليهما السلام».

القَومِ عَلى الخِلافِ و اطِّرَاحِ العَهدِ، فَكَيفَ لَم يَستَويَا في الوَعظِ و الزَّجرِ؟

فَالجَوابُ عَنه: أنَّهُمَا و إنِ استَوَيَا في العِلمِ بِالتَّصميمِ، فَغَيرُ مُمتَنِعٍ أنْ يَكونَ مَعَ أميرِالمُؤمنينَ يَأسٌ[1] مِن الرُّجُوعِ مِنهم إلى الحَقِّ، لَم يَكُنْ مَعَ هَارونَ عَلَيهِ السَّلامُ[2] مِثلُه، و خَوفٌ عَلىٰ نَفسٍ أو مَا يَجري مَجرَاهَا لَم يَكُنْ[3] هَارونُ عَلَيهِ السَّلامُ[4] عَلىٰ مِثلِه.[5]

و قَولُه صَلّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[6] : «لَن تَموتَ حَتّىٰ تُقَاتِلَ[7] النَّاكِثينَ و القَاسِطينَ و المَارِقينَ[8]»، و إنْ آمَنَ[9] مِن المَوتِ لَه في[10] نَفسِه عَلَيهِ السَّلامُ، فَهُو غَيرُ مُؤمِنٍ[11] لَه مِن وُقوعِ ذلِكَ بِأهلِه و شيعَتِه، و غَيرُ مُؤمِنٍ[12] أيضاً مِنَ الذُّلِّ و الاهتِضَامِ؛ و هُما شَرٌّ مِنَ القَتلِ و أثقَلُ عَلَى النُّفُوسِ.

---

١. في «ب»: «بأس».

٢. في «أ، س، ج، ح، د، ن، طع»: – «عليه السلام».

٣. في «ح»: + «مع».

٤. في «أ، س، ج، ح، د، ن، طع»: – «عليه السلام».

٥. من قوله: «و خَوفٌ عَلىٰ نَفسٍ...» إلى هنا لم ترد في «أ، د، س».

٦. في «أ، د، س، ن، طع»: «عليه السلام»؛ و في «م، ع»: «له صلوات اللّٰه عليه» بدلاً من «صلّى اللّٰه عليه و على آله».

٧. من قوله: «أو مَا يَجري مَجرَاهَا....» إلى هنا لم ترد في «ر، طج».

٨. في «أ، د، س»: «تقاتلوا إلى آخره» بدلاً من «تُقَاتِلَ النَّاكِثينَ و القَاسِطينَ و المَارِقينَ»؛ و في «طع»: «إلى آخره» بدلاً من «النَّاكِثينَ و القَاسِطينَ و المَارِقينَ».

٩. يمكن أن تقرأ: «أمَّنَ».

١٠. في «أ، د، س»: «من».

١١. يمكن أن تقرأ: «مُؤَمَّنٍ».

١٢. يمكن أن تقرأ: «مُؤَمَّنٍ».

المَسألَةُ العَاشِرَةُ

[سَبَبُ اختِلافِ دَلائِلِ الأنبياءِ عليهم السلام]

و أجَابَ[1] ـ أجَابَ اللّٰهُ فيه صَالِحَ الأدعِيَةِ في الدُّنيا و الآخِرَةِ ـ عَنِ الخَبَرِ الوَارِدِ[2]

---

١. أي: أجـاب الشـريف المـرتضى. راجـع: المسألة السابعة مـن رسـالة «جَـوابُ المَسَـائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى».

٢. رواه الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ١٤٨ ـ ١٤٩. و هـذا نـصّ الحـديث بتمامه تنويراً للمقام: «حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُورٍ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُوعَبْدِاللّٰهِ السَّيَّارِيُّ، عَـنْ أَبِـي يَـعْقُوبَ الْـبَغْدَادِيِّ، قَـالَ: قَـالَ ابْـنُ السِّكِّيتِ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيه السَّلَامُ: لِمَاذَا بَعَثَ اللّٰهُ عَزَّ وَ جَلَّ مُـوسَى بْـنَ عِـمْرَانَ عَـلَيه السَّلَامُ بِالْعَصَا وَ يَدِهِ الْبَيْضَاءِ وَ آلَةِ السِّحْرِ، وَ بَعَثَ عِيسَى عَلَيه السَّلَامُ بِالطِّبِّ، وَ بَعَثَ مُـحَمَّداً صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه بِالْكَلَامِ وَ الْخُطَبِ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُوالْحَسَنِ عَلَيه السَّلَامُ: إِنَّ اللّٰهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمَّا بَعَثَ مُوسَى عَلَيه السَّلَامُ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ السِّحْرَ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْقَوْمِ وَ فِي وُسْعِهِمْ مِثْلُهُ، وَ بِمَا أَبْطَلَ بِهِ سِحْرَهُمْ وَ أَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ. وَ إِنَّ اللّٰهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى بَعَثَ عِيسَى عَلَيه السَّلَامُ فِي وَقْتٍ ظَهَرَتْ فِيهِ الزَّمَانَاتُ وَ احْتَاجَ النَّاسُ إِلَى الطِّبِّ، فَأَتَاهُمْ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، وَ بِمَا أَحْيَا لَهُمُ الْمَوْتَى، وَ أَبْرَأَ لَهُمُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ بِإِذْنِ اللّٰهِ تَعَالى وَ أَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ. وَ إِنَّ اللّٰهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّداً صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و آلِه فِي وَقْتٍ كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ الْخُطَبَ وَ الْكَلَامَ ـ وَ أَظُنُّهُ قَالَ وَ الشِّعْرَ ـ؛ فَأَتَاهُمْ مِنْ كِتَابِ اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَوَاعِظِهِ وَ أَحْكَامِهِ مَا أَبْطَلَ بِهِ قَوْلَهُمْ وَ أَثْبَتَ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: تَاللّٰهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ الْيَوْمَ قَطُّ، فَمَا الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ عَلَيه السَّلَامُ: الْعَقْلُ يُعْرَفُ بِهِ الصَّادِقُ عَلَى اللّٰهِ فَيُصَدِّقُهُ، وَ الْكَاذِبُ عَلَى اللّٰهِ فَيُكَذِّبُهُ، فَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: هَذَا وَ اللّٰهِ الْجَوَابُ».

عَن ابنِ السِّكِّيتِ[1]، . . . .

---

١. هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكّيت (١٨٦ ـ ٢٤٤ هـ. ق. / ٨٠٢ ـ ٨٥٨ م) إمام في اللغة و الأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة و فارس) تعلّم ببغداد. (الأعلام للزِّركلي، ج ٨، ص ١٩٥). و ذكر ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج ٧٤، ص ١٤٩: «و ذكر القاضي أبو المحاسن الفضل بن محمّد بن مسعر التنوخي المصري فيما صنّفه من أخبار النحويّين و اللغويّين قال: يعقوب بن إسحاق السكّيت روى عن الأصمعي، و أبي عبيدة، و الفراء و جماعة غيرهم من أهل العلم، و كتبه جيّدة صحيحة نافعة، منها: إصلاح المنطق و كتاب الألفاظ، و كتاب في معاني الشعر، و كتاب القلب و الأبدال، و لم يكن له نفاذ في علم النحو، و كان يميل في رأيه و اعتقاده على مذهب من يرى تقديم أمير المؤمنين عليّ رضي اللّٰه عنه. بلغني أنّ يعقوب بن السكّيت مات في رجب من سنة ثلاث ـ و قيل: من سنة أربع، و قيل: من سنة ست و أربعين و مائتين، و قد بلغ ثمانياً و خمسين سنة». و قال ابن خلّكان في وَفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ج ٦، ص ٤٠٠: «فقيل إنّ المتوكّل كان كثير التحامل على عليّ بن أبي طالب و ابنَيه الحسن و الحسين رضي اللّٰه عنهم أجمعين، و قد تقدّم في ترجمة أبي الحسن عليّ بن محمّد المعروف بابن بسام أبيات تدلّ على هذا أيضاً، و كان ابن السكّيت من المغالين في محبّتهم و التوالي لهم، فلمّا قال له المتوكّل تلك المقالة قال ابن السكّيت: و اللّٰه إنّ قنبر خادم عليّ رضي اللّٰه عنه خير منك و من ابنيك، فقال المتوكّل: سلّوا لسانه من قفاه، ففعلوا ذلك به فمات، و ذلك في ليلة الإثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع و أربعين و مائتين، و قيل سنة ست و أربعين، و قيل سنة ثلاث و أربعين، و اللّٰه أعلم بالصواب. و بلغ عمره ثانياً و خمسين سنة، و لمّا مات سير المتوكّل لولده يوسف عشرة آلاف درهم و قال: هذه دية والدك، رحمه اللّٰه تعالى». و ورد في إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٤، ص ٦١: «و كان أبو العباس ثعلب يقول: كان يعقوب بن السكّيت متصرّفاً في أنواع العلوم، و كان أبوه رجلاً صالحاً، و كان من أصحاب الكسائيّ، حسن المعرفة بالعربيّة، و كان يكنّى بأبي يوسف، من علماء بغداد، ممّن أخذ عن الكوفيّين، و كان مؤدّباً لولد المتوكّل، و كان عالماً بنحو الكوفيّين و علم القرآن و الشعر، و قد لقى فصحاء الأعراب، و أخذ عنهم، و حكى في كتبه ما سمعه منهم، و له حظّ في السنن و الدين. و يقال: إنّ المتوكّل ناله بشيء حتّى مات في سنة ستّ و أربعين و مائتين، و خلّف ولداً اسمه يوسف، نادم المعتضد و خصّ به. و ليعقوب بن السكّيت من التصانيف: كتاب الألفاظ، كتاب إصلاح المنطق، كتاب الزِّبرج، كتاب البحث، كتاب المقصور و الممدود،

⇔

و قَد سَأَلَ الرِّضَا[١] عَلَيهِ السَّلامُ عَن سَبَبِ اختِلافِ دَلائِلِ[٢] الأنبيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ، فَأَخبَرَه: «أنَّ[٣] كُلّاً مِنهم[٤] جاءَ بِجِنسِ مَا كَانَ الأغلَبَ عَلىٰ أهلِ عَصرِه، فَبَرَّزَ[٥] فيهِ عَلىٰ كَافَّتِهِم و خَرَقَ عَادَاتِهِم[٦]»؛ **بأنّه**[٧] خَبَرُ وَاحِدٍ؛ و ذَكَرَ حُكمَ الآحَادِ و أنَّهَا غَيرُ مُؤَثِّرَةٍ في أدِلَّةِ العُقُولِ.[٨]

⇔ كتاب المذكّر و المؤنث، كتاب الأجناس كبير، كتاب الفرق، كتاب السّرج و اللجام، كتاب فعل و أفعل، كتاب الحشرات، كتاب الأصوات، كتاب الأضداد، كتاب الشّجر و النّبات، كتاب الوحوش، كتاب الإبل، كتاب النّوادر، كتاب معاني الشعر الكبير، كتاب معاني الشعر الصّغير، كتاب سرقات الشعراء و ما اتّفقوا عليه، كتاب ما جاء في الشّعر و ما حرف عن جهته، كتاب القلب و الإبدال.

١. كذا في النسخ و كتاب الخصال؛ ولكن ورد الحديث في مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٣، ص ٥٠٧، و فيه أنّ المتوكّل سأل ابنَ السكّيت أن يسأل هو ابنَ الرضا عليه السلام عن هذه المسألة، و أضيفت فيه كلمة «ابن»، و المراد بابن الرضا عليه السلام الإمام الهادي عليه السلام؛ و ورد أيضاً في كتاب الكافي، ج ١، ص ٢٤، ح ٢٠، و السؤال فيه عن أبي الحسن عليه السلام مطلقاً، و هذه الكنية تطلق على الإمام الرضا عليه السلام و الإمام الهادي عليه السلام كليهما. هذا، ولكنّ الأرجح في المقام كون السؤال عن الإمام الهادي عليه السلام؛ لأنّ ابن السكّيت كان معاصراً له عليه السلام، و لم يكن له من السنّ في عهد الإمام الرضا عليه السلام إلّا أقلّ من العشرين.

٢. أي: معجزات.

٣. في «طع»: «انه».

٤. في «ح، ج، ش، ع، طع»: «كلامهم» بدلاً من «كُلّاً منهم».

٥. بَرَّزَ تَبريزاً: فاقَ أصحابَهُ فَضْلاً أو شَجَاعَةً. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٢٦٧؛ بَرَّزَ الرجلُ أيضاً: فاقَ على أصحابه. الصحاح، ج ٣، ص ٨٦٤ (برز). و في مقدّمة الأدب، ص ٢١٣: بَرَّزَ عَلَيْهِ: بگذشت از وي، پيشي گرفت بر وي، سبق، درگذشت بر وي.

٦. في «ب، ج»: «عادتهم».

٧. متعلّق بقوله: «و أجاب» في بدء الكلام.

٨. قال الشريف المرتضى في جواب المسألة السابعة من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى»، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ ما هذا لفظه: «أوّل ما نقول في هذه المسألة: أنّ أخبار الآحاد غير معوّلٍ عليها ولا هي معتمدَة في أُصولٍ و لا فروع؛ لأنّها لا توجب علماً فتسكن النفس إلى مضمونها، و لا قامت دلالة على أنّ اللّه تعالى تعبّد بالعمل بها، و إن كانت لا توجب العلم فقد كان ذلك ⇔

ثُمَّ تَبَرَّعَ[١] بِتَأَوُّلِه[٢] عَلىٰ مَا يُطَابِقُ القَولَ بِالصَّرفَةِ فَقَالَ[٣]: «إنَّ العَـرَبَ إذا تَأمَّـلُوا فَصَاحَةَ القُرآنِ و بَلاغَتَه، و وَجَدوا مَا يَتَمَكَّنونَ مِنه في عَاداتِهِم مِنَ الكَلامِ الفَصِيحِ يُقارِبُ ذلِكَ مُقَارَبَةً تُخرِجُه[٤] مِن[٥] كَونِه خَارِقاً لِعَادَتِهِم فيه، و أحَسُّوا مِن[٦] نُفُوسِهِم بِتَعَذُّرِ[٧] المُعَارَضَةِ، مَعَ شِدَّةِ الدَّوَاعِي إلَيهَا و قُوَّةِ البَوَاعِثِ عَلَيهَا، عَلِمُوا أنَّ اللَّهَ تَعالىٰ[٨] خَرَقَ عَادَاتِهِم بِأنْ صَرَفَهم عَنِ المُعَارَضَةِ التي كَانَتْ[٩] ـ لَولا الصَّرفُ ـ مُتَأتِّيَةً[١٠]».[١١]

⟵ جائزاً عندنا، و إن كان الكثير من أصحابنا يحيلون ورود العبادة بالعمل على الأخبار الآحاد، و خبر الرِّضا عليه السلام من أخبار الآحاد لا يوجب العلم و القطع فلا معتبر بمثله. على أنَّ مَن جوّز العمل في الشريعة بأخبار الآحاد يمنع من العمل بها في أُصول الدين؛ و كيفيّة إعجاز القرآن و دلالته من أُصول الدين، فكيف يرجع فيها إلى أخبار الآحاد في أنّها إذا وردت بما ينافي الأدلّة العقليّة أُطرحت و رُدَّت، و صحّة القول بمذهب الصرفة عليه أدلّة عقليّة، فكيف يعترض على ذلك بخبر واحد».

١. هكذا في «ب، ر، طج»؛ و في «أ، د، س»: «ينزع»؛ و في «ح، طع»: «نزع»؛ و في «ع، م» بإهمال الحروف. و تَبَرَّعَ بالأَمْرِ: فَعَلَهُ غَيْرَ طَالِبٍ عِوَضاً. المصباح المنير، ج ٢، ص ٤٤ (برع). و في لسان العرب، ج ٨، ص ٨: «تبرَّع بالعَطاء: أَعطَى من غير سؤال، أَو تفضَّل بما لا يجب عليه. يقال: فعلت ذلك مُتَبَرِّعاً أَي مُتطوّعاً». و في المحيط في اللغة، ج ٢، ص ٣٤: «و تَبَرَّع بكَذا: أعطاه مِن قِبَلِ نَفْسِه».

٢. هكذا في «ب، ح، ر، طج»؛ و في باقي النسخ: «تناوله».

٣. أي: قال الشريف المرتضى.

٤. في «ر، ش، ق، طج»: «يخرجه»؛ و في «طع»: «نخرجه».

٥. في «ح»: «عن».

٦. في «ر، طج»: - «من».

٧. في «ح»: «تعذّر».

٨. في «ن، طع»: - «تعالى».

٩. في «أ، د، س»: - «كانت».

١٠. في «أ، د، س، ن، طع»: «مباينة».

١١. قال الشريف المرتضى في جواب المسألة السابعة من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» (ص ١٧٨ ـ ١٧٩) ما هذا لفظه: «و بعد فليس في هذا الخبر على ما به ما ينافي مذهب الصرفة و لا يعترض عليه؛ لأنّ العرب الذين كانوا القدوة في الفصاحة و البلاغة إذا تُحدّوا بهذا القرآن و قُرعوا به بأنّهم لا يأتون بمثله، و هم الذين يظهر لهم أنّهم مصروفون عن معارضته، لأنّهم إذا تأمّلوا فصاحته و بلاغته و وجدوا ما يتمكّن منه في عادتهم من الكلام الفصيح يقارب ⟵

و هذا التّأويلُ يَقتَضي أنّ المُعجِزَةَ و خَرقَ العَاداتِ بِالصَّرفِ[١]، و سِيَاقَةُ[٢] الحَديثِ لا يَتَضَمَّنُ[٣] أنّهم عَجَزوا لأنّهم صُرِفوا عَمّا كَانَ مِن شَأنِهم مُقَارَبَتُه[٤]، بَل لأنّه[٥] بَرَّزَ عَلَيهِم كَتَبريزِ[٦] النَّبِيِّينَ[٧] المُتَقَدِّمينَ عَلىٰ أُمَمِهم[٨] فيمَا جَاؤوا[٩] بِه.

الجَوابُ ـ وَ بِاللهِ التَّوفيقُ[١٠] ـ:

اِعلَمْ أنّ الذي تَبَرَّعنَا[١١] بِتَأَوُّلِ[١٢] هذا الخَبَرِ عَلَيه مُستَمِرٌّ[١٣]، لا مَطعَنَ[١٤] فيهِ؛ لأنّ

⇐ ذلك مقاربة يخرجه من كونه خارقاً للعادة، و وجدوا من نفوسهم مع قوّة الدواعي وشدّة البواعث تعذّر المعارضة عُلم أنّ اللّٰه تعالى خرق عادتهم بأن صرفهم عن المعارضة التي كانت لولا الصرف متأتّية، فوجه إعجاز القرآن على هذا المذهب العرب أعرف به و إليه أسبق لتمييزهم بين ما يقدرون عليه من الكلام الفصيح و بين ما لا يقدرون عليه، و القوم يعرفون ذلك من نفوسهم ضرورة، و مَن سواهم يعلمه من طريق الاستدلال، فقد صار اختصاصهم بالتحدّي و التعجيز دون غيرهم هو الوجه؛ لأنّهم أهل هذه الصناعة و أرباب البلاغة».

١. في «ر، طج»: «خرق العادة» بدلاً من «خَرق العَاداتِ بِالصَّرفِ». و معنى قوله: «بِالصَّرفِ»، أي: بسبب الصَّرف.

٢. في «ح»: «سياق» و هو الأصحّ.

٣. في «م»: «لا تتضمّن» و هو الأصحّ.

٤. في «ر، طج»: «مُعَارَضَتُه».

٥. أي: لأنّ النّبي صلّى اللّٰه عليه و آله.

٦. التَّبرِيْزُ: السَّبْقُ، بَرَّزَ عليه. المحيط في اللغة، ج ٩، ص ٤٨ (برز).

٧. في «طع»: «النبين».

٨. في «ب، ج، ر»: «أمهما»؛ و في «ش، ع، ق، م، طج»: «أممهما».

٩. في «ب، ع، ق، م»: «جاءا»؛ و في «ر، طج»: «جاء».

١٠. في «ر، طج»: - «و باللّٰه التوفيق».

١١. في «ح»: «شرعنا».

١٢. في «طع، طج»: «بتأويل»؛ و في هامش «ر»: «تناول».

١٣. في «ر، طج»: «مستقر» و له وجه؛ و في هامش «ر»: «مستمرا»؛ و في «طع»: + «و».

١٤. أَي: لا يكون فيه ما يُطْعَنُ به و يُعَاب. لاحظ: تاج العروس، ج ٨، ص ١١٩.

كُلَّ واحِدٍ مِنَ الأنبيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ[١] لَمَّا أُبِينَ[٢] مِن أهلِ عَصرِه بِآيَةٍ[٣] تُجَانِسُ مَا كَانوا[٤] يَتَعَاطَونَه[٥]، أُبِينَ[٦] النَّبيُّ عَلَيهِ السَّلامُ[٧] بِإنزَالِ القُرآنِ عَلَيه و إعلامِه[٨] أنَّ مَن رَامَ مُعَارَضَتَه[٩] مِنَ العَرَبِ يُصرَفُ[١٠] عَنهَا؛ فَجَرَى[١١] الأمرُ عَلىٰ ذلِكَ. و هذه[١٢] إبَانَةٌ[١٣] لَه عَلَيهِ السَّلامُ مِنهم و تَبريزٌ[١٤] عَلَيهِم؛ لأنَّه لَم تَجرِ[١٥] عَادَتُهم بِمِثلِ ذلِكَ، كَمَا لَم تَجرِ[١٦] مِثلُ آيَاتِ الأنبيَاءِ المُتَقَدِّمينَ عَلَيهِم السَّلامُ[١٧]. و المُعجِزُ هَاهُنَا الخَارِقُ لِلعَادَةِ و إنْ كَانَ الصَّرفَ عَنِ[١٨] المُعَارَضَةِ، فَلِهذا الصَّرفِ تَعَلُّقٌ بِالقُرآنِ؛ مِن حَيثُ كَانَ صَرفاً عَن مُعَارَضَتِه.

---

١. في «أ، د، س، ر، ن، طع، طج»: - «عليهم السلام».

٢. في «ر، ش، طج»: «أتين». و بانَ منه أي: بَعُدَ و انفصل، و أبانَ الشيءَ: فصله و أبعده. المعجم الوسيط، ص ٦٧ (أبان).

٣. هكذا في «ب، م»؛ و في باقي النسخ و «طج، طع»: «بأنه».

٤. في «ر، طج»: «تخافوا».

٥. فُلانٌ يَتَعَاطَى كذا، أَي: يَخُوضُ فيه . لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطا).

٦. في «ر، طج»: «أتين»؛ و في «أ، طع»: «بين».

٧. في «أ، د، س، ر، ن، طج»: - «عليه السلام».

٨. في «ر، طج»: «إملائه أن من رام عليه و اعلائه» بدلاً من «إعلامه».

٩. في «طع»: «معارضة».

١٠. في «أ، د، س، ن، طع»: «تصرف»؛ و في «ر، طج»: «نعرف».

١١. في «ر، طج»: «مجرى».

١٢. في «أ، د، س، ن، طع»: «هي».

١٣. في «أ، د، س، ن، طع»: «الإبانة»؛ و في «ر، طج»: «أمانة». و الإبانة: بان الشيء من كذا و عنه يبين بَيناً و بُيوناً و بَينُونة: بَعُد. و انفصل. و انقطع و أبانه غيرُه. الإفصاح، ج ٢، ص ١٣٥٤.

١٤. في «ر، طج»: «يبرز».

١٥. في «ر، طج»: «لم يجر».

١٦. في «ر، ع، طج»: «لم يجر».

١٧. في «أ، د، س، ر، ن، طع، طج»: - «عَلَيهِم السَّلامُ».

١٨. في «طع»: «من».

و يُحمَلُ لَفظُ الخَبَرِ الذي هو: «فَأَتَاهُمْ[١] مِن عِندِ اللّٰهِ تَعالىٰ مِنَ القُرآنِ بِمَا زَادَ بِه عَلَيهِم، و بَرَّزَ [بِه[٢]] عَلىٰ كَافَّتِهِم، و أعجَزَهم[٣] عَن الإتيَانِ بِمِثلِه»[٤] عَلىٰ أنَّ المَعنىٰ: «مَا زَادَ بِالصَّرفِ عَن مُعَارَضَتِه عَلَيهِم، و بَرَّزَ بِذلِكَ عَلىٰ كَافَّتِهِم». و لَفظَةُ «أعجَزَهم عَن الإتيَانِ بِمِثلِه[٥]»، بِمَذهَبِ الصَّرفَةِ أشبَهُ و أليَقُ؛ لأنَّ ذلِكَ يَقتَضي أنَّه لَو لَم يُعجِزْهم عَنِ الإتيَانِ بِمِثلِه لَفَعَلوا[٦]. و لَو كَانَ في نَفسِه مُعجِزاً مَا جَازَ أنْ يُقَالَ: «و أعجَزَهم عَن مُعَارَضَتِه»؛ لأنَّ مُعَارَضَتَه في نَفسِهَا مُتَعَذِّرَةٌ.

عَلىٰ أنَّ قَولَه: «زَادَ بِه عَلَيهِم[٧]»، لا بُدَّ لِكُلٍّ مِنَّا مِن تَأويلِه عَلىٰ مَا يُطابِقُ مَذهَبَه؛ و القَولُ مُحتَمَلٌ غَيرُ صَريحٍ في شَيءٍ بِعَينِه.

فَمَن ذَهَبَ إلىٰ أنَّ الإعجَازَ[٨] تَعَلَّقَ[٩] بِالفَصَاحَةِ، يَتَأَوَّلُ بِهَا[١٠] عَلىٰ أنَّ المُرَادَ بِهَا[١١]:

---

١. في «ر، طج»: «فاق منهم».

٢. أضفناها من المصدر.

٣. في «ب، ج»: «لعجزهم».

٤. هذه العبارة مذكورة فيما حكاه السائل من الخبر المرويّ عن الرضا عليه السلام في المسألة السابعة من رسالة «جَوابُ المَسائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» حيث قال: «و بعث اللّٰه محمّداً صلّى اللّٰه عليه و على آله في زمان كان الأغلب فيه على أهل الخطب و الشِّعر و السجع و أنواع الفصاحة فأتاهم من عند اللّٰه تعالى من القرآن بما زاد به عليهم و برز به على كافّتهم و أعجزهم عن الإتيان بمثله».

٥. من قوله: «عَلىٰ أنَّ المَعنىٰ...» إلى هنا لم ترد في «س، ح».

٦. في «ر، طج»: «يفعلوا».

٧. في «ر، طج»: «عليه السلام» بدلاً من «زَادَ بِه عَلَيهِم».

٨. في «ر، طج»: «للإعجاز».

٩. في «ن»: + «و».

١٠. في «ج، ق»: «تناول بها»؛ و في «ح»: «تَأَوَّلها»؛ و في «ش»: «تناول لها»؛ و في «ر، طج»: «تناولها».

١١. في «ح، ش»: «لها»؛ و في «ر، طج»: - «بها».

«بِفَصَاحَتِه[١]» دُونَ أَلفَاظِه و مَعَانيهِ و حُرُوفِه.

و مَن ذَهَبَ إلىٰ أنَّ المُعجِزَ هو النَّظمُ، حَمَلَ ذلِك[٢] عَلىٰ أنَّ المُرَادَ بِه: «زَادَ نَظمُه عَلَيهِم».

و صَاحِبُ الصَّرفَةِ يَقُولُ: «إنَّمَا زَادَ بِالصَّرفِ عَن مُعَارَضَتِه عَلَيهِم».

و يَكفي أنْ يَكونَ في هذا الخَبَرِ بَعضُ الاحتِمَالِ لِمُطَابَقَةِ[٣] مَذهَبِ[٤] الصَّرفَةِ.

فَإذَا قيلَ: فَأيُّ مُنَاسَبَةٍ بَينَ الصَّرفَةِ و بَينَ مَا كَانَ يَتَعَاطاه[٥] القَومُ مِنَ الفَصَاحَةِ؟ و لَيسَ نَجِدُ[٦] ـ عَلىٰ مَذهَبِكُم[٧] ـ هاهُنَا[٨] مُنَاسَبَةً، كَمَا وَجَدنَاهَا في آيَتَي[٩] مُوسىٰ و عيسىٰ عَلَيهِمَا السَّلامُ[١٠].

قُلنَا: هاهُنَا أيضاً مُنَاسَبَةٌ؛ لأنَّهم لَمَّا صُرِفوا عَن مُعَارَضَةِ القُرآنِ بِمَا[١١] يُضَاهيهِ في[١٢] الفَصَاحَةِ، صَارَ عَلَيهِ السَّلامُ كَأَنَّه زَادَ عَلَيهِم بِالفَصَاحَةِ؛ لأنَّه قَد تَعَذَّرَ[١٣] عَلَيهِم

---

١. في «ر، طج»: «الفصاحة».
٢. أي: حمل قَوله: «زَادَ بِه عَلَيهِم».
٣. في «ر، طج»: «المطابق»؛ و في «طع»: «المطابقة».
٤. في «طع»: «فذهب».
٥. فُلانٌ يَتَعَاطَى كذا، أَي: يَخُوضُ فيه. لسان العرب، ج ١٥، ص ٧٠ (عطا).
٦. في «ب، ج»: «بجيد».
٧. في «ر، ش، طج»: «مذهبهم»؛ في «طع»: «مذهب كم».
٨. في «ن، طع»: «منها».
٩. في «ن، طع»: «امّتي».
١٠. في «أ، س، ح، د، ش، ق، ن، طع»: - «عليهما السلام».
١١. في «أ، د، س، ع، ق، م، ن، طع»: «ممّا». و قوله «بما» يتعلّق بقوله: «مُعَارَضَة».
١٢. في «طع»: - «في».
١٣. في «ن»: «تقدر».

مِنهَا مَا هوَ فيمَا تَحدّاهُم[١] بِه. و إذَا تَعَذَّرَتْ عَلَيهِم الفَصَاحَةُ[٢] التي كَانُوا بِهَا يُدِلُّونَ[٣] و إلَيهَا يُنسَبونَ، صَارَ كَتَعَذُّرِ مُسَاوَاةِ السَّحَرَةِ[٤] لِمُعجِزَةِ[٥] مُوسىٰ عَلَيهِ السَّلامُ[٦]، و إنْ كَانَ تَعذُّرُ ذلِكَ لأنَّه في نَفسِه غَيرُ مَقدُورٍ لَهُم، و هذا إنَّمَا تَعَذَّرَ لِلصَّرفِ عَنهم. فَسَبَبُ[٧] التَّعَذُّرِ مُختَلِفٌ، و التَّعَذُّرُ[٨] حَاصِلٌ، فَمِن هَاهُنَا[٩] حَصَلَتِ المُنَاسَبَةُ بَينَ المُعجِزَاتِ.

---

١. في «أ، د، س، ن»: «يحداهم»؛ و في «طع»: «عداهم».
٢. في «ر، طج»: − «بِالفَصَاحَةِ؛ لأنَّه قَد تَعَذَّرَ عَلَيهِم مِنهَا مَا هوَ فيمَا تَحَدّاهُم بِه؛ و إذَا تَعَذَّرَتْ عَلَيهِم الفَصَاحَةُ».
٣. في «ح، طع»: «يدأبون» بدلاً من «بِهَا يُدِلُّونَ»؛ و في «ر، طج»: «يدنون». و «يُدِلُّونَ» من دَلَّ: إذا افْتَخَر. تاج العروس، ج ١٤، ص ٢٤٢ (دلل).
٤. في «ن، طع»: «السحر».
٥. في «ر، ع، طج»: «بمعجزة».
٦. في «أ، س، ح، د، ق، ن، طع»: − «عليه السلام».
٧. في «أ، د، س»: «فبسبب»؛ و في «طج»: «حسب و»؛ و في «ر»: «حسب»؛ و في «طع»: + «و».
٨. في «ر، طج، طع»: «التعدد».
٩. في «أ، د»: «هناك».

المَسألَةُ الحَادِيَةَ عَشَرَةَ[1]

[بَحثُ فيما وَرَدَ في المُسُوخِ و بَيان حَقيقةِ المَسخِ][2]

و[3] **تَأَوَّلَ** سَيِّدُنَا ـ أدَامَ اللّٰهُ نعمَاه[4] ـ مَا وَرَدَ في المُسُوخِ[5] مِثل الدُّبِّ[6] و القِرْدِ[7] و الفِيلِ و الخِنزِيرِ و مَا شَاكَلَ ذلِكَ، **عَلىٰ** «أنَّهَا كَانَتْ عَلىٰ خلقٍ جَميلَةٍ[8] غَيرِ مَـنفُورٍ عَنهَا، ثُمَّ جُعِلَتْ عَلىٰ[9] هذهِ الصُّوَرِ المَشينَةِ[10] عَلىٰ سَبيلِ التَّنفيرِ عَنهَا، و الزِّيَادَةِ في

---

١. في «ر، طج، طع»: «عشر». وقد أورد العلّامة المجلسي هذه المسألة بتمامها في بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ١١٠ ـ ١١٣؛ و نحن نستفيد من نقله و نرجع إليه و نذكر اختلافاته مع ما في النصّ في الهوامش رامزين إليه بعبارة: «في البحار».

٢. العنوان منّا و في «طج، طع»: «بحث فيما ورد في المُسُوخ» بدلاً منه.

٣. في «ر، طج، طع»: - «و».

٤. في «ر»: «نعماؤه»؛ و في «طج، البحار»: «نعماءه».

٥. المُسُوخ جمعُ «مِسخ» و «مَسيخ»، كما جاء فـي المعجم الوسـيط، ص ٨٦٨: «مَسَـخَه مَسـخاً: حوَّل صورته إلى أخرى أقبح. و منه يقال: مَسَخَه اللّٰه قِرداً. فهو مِسخٌ. (ج) مُسُوخٌ. و هو مَسِيخٌ أيضاً».

٦. هو ما يُسَمّى بالفَارِسِيَّةِ: «خِرْس» . تاج العروس، ج ٩، ص ٢٦٦.

٧. في «ح»: «و القرود»؛ و في «ر، طج»: - «و القرد».

٨. في «أ، د، س»: «جملة».

٩. في «ر، طج، البحار»: - «على».

١٠. في «أ، د، س»: «المشنية»؛ و في «ج، ش»: «المشيّة»؛ و في «ر، طج»: «المسيئة»؛ و في «طع»:

⇔

الصَّدِّ[١] عَنِ الانتِفَاعِ بِهَا[٢]»؛ و قَالَ[٣]: «لأنَّ[٤] بَعضَ الأحيَاءِ لا يَجُوزُ أنْ يَكونَ غَيرَه عَلَى الحَقِيقَةِ، و الفَرقُ بَينَ كُلِّ حَيَّينِ مَعلُومٌ ضَرورَةً، فَكَيفَ يَجوزُ[٥] أنْ يَصيرَ حَيٌّ[٦] حَيّاً آخَرَ غَيرَه[٧]؟ و[٨] إذَا أُرِيدَ بِالمَسخِ هذا، فَهُو بَاطِلٌ؛ و إنْ أُرِيدَ[٩] غَيرُه، نَظَرنَا فيهِ[١٠]».[١١]

⇔«المشينة»؛ و في البحار:«المسيئة». و«المَشينة» ظاهراً بمعنى القبيحة؛ فإنّه ورد في تهذيب اللغة، ج ١١، ص ٢٨٥: «شين: قال الليث: الشَّيْن معروف، و قد شَانَه يَشِينُه شَيناً. قلت: و الشَّيْن ضدّ الزَّيْن، و العرب تقول: وجه فلان زَيْن، أي حَسَنٌ ذو زَين، و وجه الآخر شَين، أي قبيح ذو شيْن». و الضبط الذي ورد في «أ، د، س»، أعني: «المشنية» أيضاً له وجه إن كان في الأصل «المَشْنِيئَة»؛ لأنّه بمعنى «المُبغضَة» كما ذكر في الطراز الأوّل، ج ١، ص ١١٥: «المَشْنِيئَة أي: المُبغَضَة، و هي شاذّةٌ، و أصلُها مَشنُوءَةٌ؛ خُفِّفَت الهمزةُ من فِعلِها، فقيلَ: شَنِيَ كرَضِيَ، و بُنِيَ منه اسمُ المفعول، فقيلَ: مَشنِيَّةٌ كمَرضِيَّةٍ، ثُمّ أُعيدت الهمزةُ مع إبقاءِ الياءِ للإلف بها، فقيلَ: مَشنِيئَة».

١. صدَّ عنه: أعرَضَ. و صدَّ فلاناً عن كذا: منَعه و صرَفه. المعجم الوسيط، ص ٥٠٩ (صدّ).

٢. في «طع»: «فيها».

٣. أي: قال الشريف المرتضى.

٤. في «ن، طع»: «لأنّه».

٥. في «ح، ر، ش، ع، طج، البحار»: - «أن يَكونَ غَيرَه عَلَى الحَقِيقَةِ، و الفَرقُ بَينَ كُلِّ حَيَّينِ مَعلُومٌ ضَرورَةً، فَكَيفَ يَجوزُ».

٦. في «أ، س، ح، د، ر، ع، ق، ن، طج، طع، البحار»: - «حيٌّ».

٧. في «ر، طج»: «غير».

٨. في «البحار»: - «و».

٩. في «ن، طع»: + «به».

١٠. في «طج»: «نظر نافيه».

١١. قال الشريف المرتضى في المسألة التاسعة من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» ما هذا لفظه: «فأمّا تحريم الدُّبّ و القِرد و الفيل كتحريم كلّ محرّم في الشريعة، و الوجه في التحريم لا يختلف، و القول بأنّها ممسوخة إذا تكلّفنا تأويله حملناه على أنّها كانت على خلقٍ جميلةٍ غير منفورٍ عنها، ثمّ جعلت على هذه الصور المشينة على سبيل التنفير عنها و الزيادة في الصّد عن الانتفاع بها؛ لأنّ بعض الأحياء لا يجوز أن يكون غيره على الحقيقة، و الفرق بين كلّ ⇔

فَمَا جَوابُ مَن سَأَلَ ـ عِندَ سَمَاعِ هذا ـ عَنِ الأخبَارِ الوَارِدَةِ عَن[1] النَّبيِّ و الأئِمَّةِ صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيهِم[2] بِأنَّ اللّٰهَ تَعالىٰ[3] يَمسَخُ قَوماً مِن هذِهِ الأُمَّةِ قَبلَ يَومِ القِيامَةِ كَمَا مَسَخَ في الأُمَمِ المُتَقَدِّمَةِ؟ و هِيَ كَثيرَةٌ لا يُمكِنُ الإطَالَةُ بِحَصرِهَا في كِتَابٍ. و قَد سَلَّمَ الشَّيخُ المُفيدُ رَضِيَ اللّٰهُ عَنه[4] صِحَّتَهَا، و ضَمَّنَ ذلِكَ الكِتَابَ الذي وَسَمَه بِـ«التَّمهيدِ»[5] و أحَالَ القَولَ بِالتَّنَاسُخِ، و ذَكَرَ أنَّ الأخبَارَ المُعَوَّلَ عَلَيهَا لَم تَرِدْ[6] إلّا بِأَنَّ اللّٰهَ ـ تَعالىٰ[7] ـ يَمسَخُ قَوماً قَبلَ يَومِ القِيامَةِ.

و قَد رَوَى النُّعمَانيُّ[8] كَثيراً مِن ذلِك، يَحتَمِلُ النَّسخَ و المَسخَ مَعاً؛ فَمِمَّا رَوَاهُ مَا

↔ حيّين معلوم ضرورة، فكيف يجوز أن يصير حيّ حيّاً آخر غيره، و إذا أُريد بالمسخ هذا فهو باطل، و إذا أُريد غيره نظرنا فيه». و نُقِل هذه العبارات أيضاً مع اختلاف يسير في أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

١. في «طع»: «من».

٢. في «ح، ر، ش، طج، طع، البحار»: «عليهم السلام»؛ في «ن»: - «صلوات اللّٰه عليهم».

٣. في «أ، د، س، ن»: - «تعالى».

٤. في «ر، ن، طج، طع»: «رحمه اللّٰه» بدلاً من «رضي اللّٰه عنه».

٥. ذكر هذا الكتابَ الشيخُ المفيد في أجوبة المسائل السَّرَوية، ص ٧٥ و قال في شأنه: «و أودعت كتاب التّمهيد أجوبةً عن مسائل مختلفة جاءت فيها الأخبار عن الصادقين عليهم السلام و بيّنت ما يجب العمل عليه من ذلك بدلائل لا يطعن فيها، و جمعت بين معان كثيرة من أقاويل الأئمة عليهم السلام يظنّ كثير من الناس أنّ معانيها تتضادّ، و كذا بيّنتُ اتّفاقها في المعنى، و أزلتُ شبهات المستضعفين في اختلافها». كما أرجَعَ إليه في تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ عند البحث عن اختلاف الأحاديث؛ ونقل ابن إدريس رحمه اللّٰه في السرائر، ج ٢، ص ٧٣٨ نصّاً منه حول مسألة الإنفاق على الحامل المتوفّى عنها زوجها من المال المعزول لولدها. و أيضاً ذكره النجاشي في الرجال، ص ٤٠٠. و الكتاب مفقود.

٦. في «ر، طج»: «لم يرد».

٧. في «أ، د، س، ن»: - «تعالى».

٨. قال الأفندي في رياض العلماء و حياض الفضلاء، ج ٧، ص ٢٧٤: «في أغلب الإطلاقات هو أبو عبد اللّٰه محمّد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب الشهير بالنُّعماني المعروف بابن أبي زينب، ↔

أورَدَه في كِتَابِ «التَّسَلِّي و التَّعَزِّي[1]»[2] و أسنَدَه إلَى الصَّادِقِ عَلَيهِ السَّلامُ [و هـو] حَديثٌ طَويلٌ[3]، يَقُولُ في آخِرِه:

«وَ إذَا احْتُضِرَ[4] الْكَافِرُ[5]، حَضَرَه[6] رَسُولُ اللّٰـهِ صَـلَّى اللّٰـهُ عَـلَيهِ و عَـلىٰ آلِـه[7]

← الفاضل العالم، تلميذ محمّد بن يعقوب الكليني، صاحب كتاب الغيبة و غيره، و هو المعتمد عليه عند الأصحاب و المُعَوَّل على كتابه في الغيبة في النقل عنه. و يروي عن جماعة أُخرى من الخاصّة و العامّة، و منهم ابن عقدة الزيدي. ثمّ النعماني و الصفواني معاصران، و كلّ منهما قد ضبط نسخة الكافي للكليني شيخهما، و لذلك ترى أنّه قد يقع في الكافي كثيراً: و في نسخة النعماني كذا، و في نسخة الصفواني كذا. و من مؤلّفات النعماني هذا أيضاً كتاب التعزّي و التسلّي للشيعة، كما نصّ عليه السيّد المرتضى في المسائل الطرابلسيّات. فلا تغفل».

١. في «ر، طج، البحار»: «التقوّي»؛ و في «طع»: «التعري».

٢. الكتاب مفقود لم يصل إلينا.

٣. لم نعثر على هذه الرواية بعينها في مصدر آخر، و الظاهر أنّها من متفرّدات هذه الرسالة الشريفة؛ ولكن ورد في بعض المصادر ما هو قريب منها لفظاً و معنىً. فمنها ما رواه الشيخ الكليني في الكافي، ج ٥، ص ٣٤٦ (بابُ ما يُعايِن المؤمِنُ و الكافِر، ح ٤٣١٢) عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللّٰه عليه السلام يقول: ...»، و نظيره ما ورد في كتاب الزهد للحُسَين بن سعيد الأهوازي، ص ١٥٣ ـ ١٥٥ (بابُ ما يُعايِن المؤمِنُ و الكافِر عند الموت) مع اختلاف يسير في سنده: «حدّثنا الحسين بن سعيد، قال: حدّثنا محمّد بن سِنان عن عمّار بن مروان، قال: سمعتُ أبا عبد اللّٰه عليه السلام يقول:....». و للرواية هاهنا تتمّة لم ترد في الكافي و كتاب الزهد كما أنّ لها صدراً طويلاً ـ على ما صرّح به المصنّف حيث قال: «حَديثٌ طَويلٌ، يَقُولُ في آخِرِه» ـ لم يرد هاهنا. و نحن نذكر الاختلافات الموجودة في العبارات المشتركة من الرواية بين ما ذُكر في هذه الرسالة و بين ما جاء في كتاب الكافي و ما ورد في كتاب الزهد في الهوامش.

٤. احْتُضِرَ المَريضُ و حُضِرَ، بالضَّمّ، أي مَبْنِيّاً للمَفْعُولِ، إذا حَضَرَهُ المَوْتُ و نَزَلَ بـه، و هـو مُحتَضَرٌ و مَحْضُورٌ. تاج العروس، ج ٦، ص ٢٩١ (حضر).

٥. في كتاب الزهد: «حضر الكافرَ الوفاةُ» بدلاً من «احْتُضِرَ الْكَافِرُ».

٦. هكذا في «ر، طج، الكافي، كتاب الزهد، البحار»؛ و في باقي النسخ: «حضر».

٧. في «أ، د، س»: ـ «صلّى اللّٰه عليه و على آله».

وَ عَلِيٌّ[١] صَلَواتُ اللّٰهِ عَلَيهِ[٢] وَ جَبْرَئِيلُ[٣] وَ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَيهِمَا السَّلامُ[٤]؛ فَيَدْنُو إِلَيْهِ[٥] عَلِيٌّ[٦] عَلَيهِ السَّلامُ[٧] فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ! إِنَّ هَذَا كَانَ يُبْغِضُنَا[٨] أَهْلَ الْبَيْتِ، فَأَبْغِضْهُ.[٩]

فَيَقُولُ[١٠] رَسُولُ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[١١]: يَا جَبْرَئِيلُ! إِنَّ هَذَا كَانَ يُبْغِضُ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِهِ فَأَبْغِضْهُ.

فَيَقُولُ[١٢] جَبْرَئِيلُ لِمَلَكِ[١٣] الْمَوْتِ[١٤]: إِنَّ هَذَا كَانَ يُبْغِضُ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ وَ أَهْلَ بَيْتِهِ[١٥]، فَأَبْغِضْهُ وَ اعْنُفْ بِهِ[١٦].

فَيَدْنُو مِنْهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ[١٧] اللّٰهِ! أَخَذْتَ[١٨] فَكَاكَ رَقَبَتِكَ[١٩]؟

---

١. في كتاب الزهد: + «و الأئمّة».
٢. في «ن»: ـ «صلوات اللّٰه عليهم».
٣. في كتاب الزهد: + «و ميكائيل».
٤. في «أ، د، س، ر، طج، طع»: ـ «عليهما السلام».
٥. في «أ، د، س»: ـ «إليه»؛ و في الكافي و كتاب الزهد: «منه».
٦. في كتاب الزهد: «جبرئيل».
٧. في «أ، س، ح، د»: ـ «عليه السلام».
٨. في «طع»: «مبغضاً»؛ في كتاب الزهد: «مبغضنا لكم».
٩. في «طج»: + «في ذلك و استقصاء القول فيه إن شاء اللّٰه تعالى»، و هذه الإضافة خطأ مطبعي محض.
١٠. في الكافي: «و يقول».
١١. في «أ، د، س، طع، البحار»: ـ «صلّى اللّٰه عليه و على آله».
١٢. في الكافي: «و يقول».
١٣. في «طع»: «ملك».
١٤. في الكافي و كتاب الزهد: «يا مَلَكَ المَوتِ» بدلاً من «لِمَلَكِ الْمَوْتِ».
١٥. في الكافي و كتاب الزهد: «أهلَ بَيتِ رَسُولِه».
١٦. في الكافي و كتاب الزهد: «عليه». الْعُنْف: ضدُّ الرفق. تقول منه: عَنُفَ عليه بالضَّم و عَنُفَ به أيضاً. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٠٧ (عنف).
١٧. في «أ، د، س، ن، طع»: «عدوّ».
١٨. في «أ، د، س، ن»: «أحدث».
١٩. في الكافي: «رِهَانِكَ».

أَخَذْتَ[١] أَمَانَ بَرَاءَتِكَ[٢]؟ تَمَسَّكْتَ بِالْعِصْمَةِ الْكُبْرَىٰ فِي دَارِ[٣] الْحَياةِ الدُّنْيَا؟

فَيَقُولُ: وَ مَا هِيَ[٤]؟

فَيَقُولُ: وَلَايَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[٥].

فَيَقُولُ: مَا أَعْرِفُهَا وَ لَا أَعْتَقِدُ بِهَا.

فَيَقُولُ لَهُ جَبْرَئِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ[٦]: يَا عَدُوَّ اللّٰهِ! وَ[٧] مَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ[٨]؟

فَيَقُولُ: كَذَا وَ كَذَا.[٩]

فَيَقُولُ لَهُ جَبْرَئِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ[١٠]: أَبْشِرْ يَا عَدُوَّ اللّٰهِ بِسَخَطِ اللّٰهِ وَ عَذَابِهِ فِي النَّارِ[١١]. أَمَّا مَا[١٢] كُنْتَ تَرْجُو، فَقَدْ فَاتَكَ؛ وَ أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَخَافُ[١٣]، فَقَدْ[١٤] نَزَلَ بِكَ.

---

١. في «أ، د، س، ن»: «أحدث».

٢. في «أ، س، ج، ح، د، ر، ش، ع، ق، م»: «براتك»؛ و في «ح، طع»: + «ممّا»؛ و في «ب»: «برائك».

٣. في الكافي: - «دار».

٤. في الكافي و كتاب الزهد: «لا» بدلاً من «وَ مَا هِيَ».

٥. في «ر، طع، البحار»: + «عليه السلام».

٦. في «أ، د، س، ر، طج، طع، البحار»: - «عليه السلام».

٧. في «طع»: - «و».

٨. في «أ، د، س، ن»: «وَ مَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ يَا عَدُوَّ اللّٰهِ» بدلاً من «يَا عَدُوَّ اللّٰهِ! وَ مَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ»؛ و في «طع»: + «وَ مَا كُنْتَ تَعْتَقِدُ يَا عَدُوَّ اللّٰهِ».

٩. من قوله: «فَيَقُولُ: وَلَايَةُ عَلِيٍّ ...» إلى هنا لم يرد في الكافي.

١٠. في «أ، د، س، ر، ن، طج، طع، البحار»: - «عليه السلام». وفي الكافي: - «له جبرئيل عليه السلام»؛ و في كتاب الزهد: - «جبرئيل عليه السلام».

١١. في الكافي و كتاب الزهد: «و النّار» بدلاً من «فِي النَّارِ».

١٢. في كتاب الزهد: «الذي».

١٣. في «ر، طج، طع، البحار»: «تخافه». و في كتاب الزهد: «تحذر»؛ و في الكافي: «الذي كُنتَ تَحذَرُه» بدلاً من «مَا كُنْتَ تَرْجُو، فَقَدْ فَاتَكَ. وَ أَمَّا الَّذِي كُنْتَ تَخَافُ».

١٤. في «ب، ج، ش، ع، ق، م»: «قد»؛ و لم ترد في «ر، طج».

ثُمَّ يَسُلُّ[١] نَفْسَهُ[٢] سَلّاً عَنِيفاً[٣]، ثُمَّ يُوَكِّلُ بِرُوحِهِ مِائَةُ[٤] شَيْطَانٍ، كُلُّهُمْ[٥] يَبْصُقُ[٦] فِي وَجْهِهِ وَ يتَأَذَّىٰ بِرِيحِهِ[٧]. فَإِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ فُتِحَ لَهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّارِ، فَدَخَلَ[٨] إِلَيهِ[٩] مِنْ فَوْحِ[١٠] رِيحِهَا[١١] وَ لَهَبِهَا[١٢].[١٣] ثُمَّ إِنَّهُ يُؤْتَىٰ بِرُوحِهِ إِلىٰ جِبَالِ بَرَهُوتَ. ثُمَّ إِنَّهُ يَصِيرُ فِي الْمُرَكَّبَاتِ حَتَّىٰ إِنَّهُ يَصِيرُ فِي دُودَةٍ بَعْدَ أَنْ يَجْرِيَ[١٤] فِي كُلِّ مسْخٍ مَسْخُوطٍ عَلَيْهِ، حَتَّىٰ يَقُومَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فَيَبْعَثُهُ اللّٰهُ فَيَضْرِبُ[١٥] عُنُقَهُ، وَ ذَلِكَ

---

١. سَلَّ الشيءَ: انتزعه و أخرجه برفق كانتزاع الشعرة من العجين و نحوه. معجم متن اللغة، ج ٣، ص ١٩٧ (سلل)؛ و نظيره ورد في: المعجم الوسيط، ص ٤٤٥. و الظاهر أنّ هذه الكلمة استُعمِلت في هذا الحديث في مطلق الانتزاع و الإخراج؛ لأنّ استعمالها في معنى الانتزاع و الإخراج بالرفق لا يوافق مع وصفها بعدها بالعنيف.

٢. في كتاب الزهد: - «نفسه».

٣. عَنُفَ بالشيء يعنُف عُنْفاً فهو عَنيف؛ و العَنيف ضدّ الرفيق، و العُنْف ضدّ الرِّفْق. جَمهرَة اللغة، ج ٢، ص ٩٣٧ (عنف).

٤. في الكافي و كتاب الزهد: «ثَلاثمِائة».

٥. في كتاب الزهد: - «كُلُّهُمْ».

٦. في الكافي: «يَبزُقُ»؛ و في كتاب الزهد: «يبزُقون». و البُصاقُ: لغة في البُزاق، بَصَق يَبْصُق بَصْقاً. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢١ (بصق).

٧. في الكافي: «بروحه».

٨. في «ر، طج، كتاب الزهد، البحار»: «يدخل»؛ و في الكافي: «فيدخل».

٩. في الكافي و كتاب الزهد و البحار: «عليه».

١٠. في «أ، د، س»: «فرح»؛ و في «ح»: «فوج»؛ و في كتاب الزهد: «قيح». و الفَوْحُ: وِجْدَانُك الرِّيحَ الطَّيِّبَة. و لا يقال في الرّائحة الكَرِيهةِ، على الصواب، كما في المصباح و الأَساس و النوادر. أَو عامٌّ في الرّائحتين، و هو مَرجوحٌ. تاج العروس، ج ٤، ص ١٦١ (فوح). و الظاهر أنّ هذه الكلمة استُعمِلت في هذا الحديث في معنى «الرّائحةِ الكَرِيهةِ».

١١. في الكافي: «فَيحِها» بدلاً من «فوح ريحها».

١٢. في «طع»: «لهيبها».

١٣. هاهنا انتهت الرواية كما وردت في الكافي و كتاب الزهد.

١٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «تجري».

١٥. في «ر، طج، طع، البحار»: «ليضرب».

قَوْلُهُ تَعالىٰ[١]: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلىٰ خُرُوجٍ مِّنْ سَبِيلٍ﴾[٢]. وَ اللّٰهِ لَقَدْ أُتِيَ بِعُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بَعْدَ مَا قُتِلَ، وَ إِنَّهُ لَفِي صُورَةِ قِرْدٍ فِي عُنُقِهِ سِلْسِلَةٌ، فَجَعَلَ يَعْرِفُ أَهْلَ الدَّارِ وَ هُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ. وَ اللّٰهِ لَا تَذْهَبُ[٣] الدُّنْـيَا حَتَّىٰ يمْسَخَ عَدُوُّنَا مَسْخاً ظَاهِراً حَتَّىٰ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ[٤] لَيُمْسَخُ[٥] فِي حَيَاتِهِ[٦] قِرْداً أَوْ خِنْزِيراً[٧]، وَ مِنْ وَرَائِهِمْ عَذَابٌ غَلِيظٌ وَ مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ وَ ساءَتْ مَصِيراً».

و الأَخبَارُ[٨] في هذَا المَعنىٰ كَثيرَةٌ[٩]، قَد خَرَجَتْ[١٠] عَن حَدِّ[١١] الآحَادِ. فَإنِ استَحَالَ «النَّسخُ» و عَوَّلنَا عَلىٰ أنَّه أُلحِقَ بِهَا[١٢] و دُلِّسَ فيهَا و أُضيفَ إلَيهَا، فَمَاذا يُحيلُ «المَسخَ»؟ و قَد صُرِّحَ بِه فيهَا و في قَولِه تَعالىٰ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذٰلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللّٰهِ مَنْ لَعَنَهُ اللّٰهُ وَ غَضِبَ عَلَيْهِ وَ جَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَ الْخَنَازِيرَ﴾[١٣] و قَولِه: ﴿فَقُلْنَا لَـهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[١٤] و قَولِه: ﴿وَ لَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلىٰ مَكانَتِهِمْ﴾[١٥]؟

---

١. في «ح، ش، ع، ق، ر، البحار»: - «تعالى».
٢. غافِر (٤٠): ١١.
٣. في «ر، ش، ق، طج، البحار»: «لا يذهب».
٤. في «طع»: - «منهم».
٥. في «س، ج، د»: «يمسخ».
٦. في «أ، ب، د، س، ن»: «خلائه»؛ و في «ج، ق، م»: «خلابه»؛ و في «ش»: «حلاته».
٧. في «ح»: «صورة قرد أو خنزير» بدلاً من «حَيَاتِهِ قِرْداً أَوْ خِنْزِيراً».
٨. في «طع»: + «هنا».
٩. في «ب، ج»: + «و».
١٠. في «ر، طج، البحار»: «جازت».
١١. في «ب، ج»: - «حدّ».
١٢. في «أ، د، س، ن، طع»: - «بها».
١٣. المائدة (٥): ٦٠.
١٤. البقرة (٢): ٦٥.
١٥. يسٓ (٣٦): ٦٧.

و الأخبَارُ نَاطِقَةٌ بِأنَّ مَعنىٰ هذَا المَسخِ هو مَا[١] أحَالَه[٢] مِنَ[٣] التَّغيُّرِ[٤] عَن بِنيَةِ[٥] الإنسَانيَّةِ إلىٰ مَا سِوَاهَا.

وَ فِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَ رَأَيْتُمْ لَوْ قُلْتُ لَكُمْ: «إِنَّهُ يَكُونُ فِيكُمْ قِرَدَةٌ وَ خَنَازِيرُ»، أَ كُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَكُونُ فِينَا قِرَدَةٌ وَ خَنَازِيرُ؟ قَالَ[٦]: وَ مَا يُؤْمِنُكَ مِنْ ذَلِكَ[٧] لَا أُمَّ لَكَ؟[٨]

و هذا تَصريحٌ بِالمَسخِ، و[٩] قَد تَواتَرَتْ[١٠] بِه[١١] الأخبَارُ [بِمَا][١٢] يُفيدُ أنَّ مَعنَاه:

---

١. في «ر، طج، البحار»: -«ما».
٢. أَحَالَ الشَّيءُ: تَحَوَّلَ من حالٍ إلى حالٍ. أَو أَحَالَ الرجُلُ: تَحَوَّلَ من شيءٍ إلى شيءٍ كحالَ حَوْلاً و حُؤولاً بالضم مَعَ الهَمْز. تاج العروس، ج ١٤، ص ١٧٩.
٣. في «ر، طج، البحار»: -«من».
٤. في «ر، ق، طج، البحار»: «التغيير».
٥. في «ب»: «بُنية» هكذا جاء مشكولاً.
٦. في «أ، د، س، ن، طع»: «فقال».
٧. في «ر، طج»: -«مِنْ ذَلِكَ».
٨. لم أجِد هذا الخبر بعينه في المصادر التي بين يديّ؛ و لكن ورد في المُصَنَّف لابن أبي شَيبة الكوفي، ج ٨، ص ٦٣٥: «(٢٧٢) حدّثنا عبد اللّه بن نُمير، عن الأعمش، عن المِنهال بن عمرو، عن أبي البَختري، عن حُذيفة: قال: لتعملنّ عمل بني إسرائيل فلا يكون فيهم شيء إلّا كان فيكم مثله، فقال رجل: تكون فينا قردة و خنازير؟ قال: و ما يُبريك من ذلك، لا أمّ لك! قالوا: حَدِّثنا يا أبا عبد اللّه! قال: لو حدّثتكم لافترقتم على ثلاث فرق: فرقة تقاتلني، و فرقة لا تنصرني، و فرقة تكذّبني، أما إنّي سأحدّثكم و لا أقول: «قال رسول اللّه»: أرأيتكم لو حدّثتكم أنّكم تأخذون كتابكم فتحرقونه و تلقونه في الحُشوش، صدّقتموني قالوا: سبحان اللّه! و يكونُ هذا؟ قال: أرأيتكم لو حدّثتكم أنّكم تكسرون قِبلتكم، صدّقتموني؟ قالوا: سبحان اللّه! و يكون هذا؟ قال: أرأيتكم لو حدّثتكم أنّ أمّكم تخرج في فرقة من المسلمين، و تقاتلكم صدّقتموني؟ قالوا: سبحان اللّه ويكون هذا؟». و مثله جاء في كَنز العُمّال للمتّقي الهندي، ج ١١، ص ٣٤١.
٩. أثبتناها من «ر، طج» و لم ترد في باقي النسخ.
١٠. في البحار: «تواتر».
١١. في «ر، طج، البحار»: -«به».
١٢. أثبتناها من «ر، طج، طع، البحار».

تَغييرُ[١] الهَيئَةِ و الصُّورَةِ.

و في الأحَاديثِ: أنَّ رَجُلاً قَالَ لأميرِالمُؤمِنينَ عَلَيهِ السَّلامُ، و قَد حَكَمَ عَلَيه[٢] بِحُكمٍ: «و[٣] اللّهِ مَا حَكَمتَ بِالحَقِّ»؛ فَقَالَ لَه صَلّى اللّهُ عَلَيهِ و عَلىٰ آلِه[٤]: «إخسَأ[٥] كَلباً»؛ و أنَّ الأثوَابَ تَطَايَرتْ عَنهُ و صَارَ كَلباً يَمصَعُ بِذَنَبِه[٦].[٧]

---

١. في «ح»: «تغيّر». ٢. في «أ، د، س، ن»: «فيه».

٣. في «أ، د، س، ن»: - «و».

٤. في «أ، د، س، ر، طج، طع، البحار»: - «صلّى اللّه عليه و على آله».

٥. خَسَأَ الكلبَ يَخْسَؤُه خَسْأً و خُسُوءاً، فَخَسَأَ و انْخَسَأَ: طَرَدَه. قال: «كالكَلْبِ إنْ قِيلَ له اخْسَإِ انْخَسَأْ»، أي: إنْ طَرَدْته انْطَرَدَ. الليث: خَسَأْتُ الكلبَ أي زَجَرْتُه فقلتُ له اخْسَأْ، و يقال: خَسَأْتُه فَخَسَأَ أي أبْعَدْتُه فَبَعُد. و في الحديث: فَخَسَأْتُ الكلبَ. أي طَرَدْتُه و أبْعَدْتُه. لسان العرب، ج ١، ص ٦٥ (خسأ).

٦. مَصَعَ الدّابّةُ بذَنَبها: حرّكته من غير عَدوٍ. المعجم الوسيط، ص ٨٧٣ (مصع).

٧. أورد الشريف الرَّضيُّ هذا الحديث في خَصائص الأئمّة، ص ٤٦ ـ ٤٧ و إليك نصّه: «رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ فَاخْتَصَمَا إِلَيْهِ وَ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْخَوَارِجِ، فَتَوَجَّهَ الْحُكْمُ إِلَى الْخَارِجِيِّ، فَحَكَمَ عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْخَارِجِيُّ: وَ اللّهِ مَا حَكَمْتَ بِالسَّوِيَّةِ، وَ لَا عَدَلْتَ فِي الْقَضِيَّةِ، وَ مَا قَضِيَّتُكَ عِنْدَ اللّهِ تَعَالى بِمَرْضِيَّةٍ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ـ وَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ ـ : اخْسَأْ عَدُوَّ اللّهِ. فَاسْتَحَالَ كَلْباً أَسْوَدَ. فَقَالَ مَنْ حَضَرَهُ: فَوَ اللّهِ لَقَدْ رَأَيْنَا ثِيَابَهُ تَطَايَرُ عَنْهُ فِي الْهَوَاءِ، وَ جَعَلَ يُبَصْبِصُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ فِي وَجْهِهِ، وَ رَأَيْنَا أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَ قَدْ رَقَّ فَلَحَظَ السَّمَاءَ وَ حَرَّكَ شَفَتَيْهِ بِكَلَامٍ لَمْ نَسْمَعْهُ، فَوَ اللّهِ لَقَدْ رَأَيْنَاهُ وَ قَدْ عَادَ إِلَى حَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَ تَرَاجَعَتْ ثِيَابُهُ مِنَ الْهَوَاءِ حَتَّى سَقَطَتْ عَلَى كَتِفَيْهِ، فَرَأَيْنَاهُ وَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ أَنَّ رِجْلَيْهِ لَتَضْطَرِبَانِ. فَبُهِتْنَا نَنْظُرُ إِلَى أَمِيرِالْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ لَنَا: مَا لَكُمْ تَنْظُرُونَ وَ تَعْجَبُونَ؟! فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! كَيْفَ لَا نَتَعَجَّبُ وَ قَدْ صَنَعْتَ مَا صَنَعْتَ. فَقَالَ: أَمَا تَعْلَمُونَ أَنَّ آصَفَ بْنَ بَرْخِيَا وَصِيَّ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عليه السلام قَدْ صَنَعَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، فَقَصَّ اللّهُ جَلَّ اسْمُهُ قِصَّتَهُ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ * قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَ إِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ

⇔

↔ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ قالَ هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِى أ أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَأَيُّمَا أَكْرَمُ عَلَى اللّٰهِ، نَبِيُّكُمْ أَمْ سُلَيْمَانُ عليه السلام ؟ فَقَالُوا: بَلْ نَبِيُّنَا عليه السلام أَكْرَمُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: فَوَصِيُّ نَبِيِّكُمْ أَكْرَمُ مِنْ وَصِيِّ سُلَيْمَانَ، وَ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ وَصِيِّ سُلَيْمَانَ عليه السلام مِنِ اسْمِ اللّٰهِ الْأَعْظَمِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَسَأَلَ اللَّهَ جَلَّ اسْمُهُ، فَخَسَفَ لَهُ الْأَرْضَ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ سَرِيرِ بِلْقِيسَ، فَتَنَاوَلَهُ فِي أَقَلَّ مِنْ طَرْفِ الْعَيْنِ، وَ عِنْدَنَا مِنِ اسْمِ اللّٰهِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَ سَبْعُونَ حَرْفاً، وَ حَرْفٌ عِنْدَ اللّٰهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَ بِهِ دُونَ خَلْقِهِ. فَقَالُوا لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِذَا كَانَ هَذَا عِنْدَكَ فَمَا حَاجَتُكَ إِلَى الْأَنْصَارِ فِي قِتَالِ مُعَاوِيَةَ وَ غَيْرِهِ وَ اسْتِنْفَارِكَ النَّاسَ إِلَى حَرْبِهِ ثَانِيَةً؟ فَقَالَ: ﴿بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ إِنَّمَا أَدْعُو هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ إِلَى قِتَالِهِ لِثُبُوتِ الْحُجَّةِ وَ كَمَالِ الْمِحْنَةِ، وَ لَوْ أُذِنَ لِي فِي إِهْلَاكِهِ لَمَا تَأَخَّرَ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْتَحِنُ خَلْقَهُ بِمَا شَاءَ. قَالُوا: فَنَهَضْنَا مِنْ حَوْلِهِ وَ نَحْنُ نُعَظِّمُ مَا أَتَى بِهِ عليه السلام».

و أيضاً ورد في أصل محمّد بن المثنى ما يشبه هذا الخبر: «(٣٨٤) ٥٧. أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَصْحَابَنَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمَّا عَسْكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنُّخَيْلَةِ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فَاخْتَصَمَا إِلَيْهِ، فَأَفْحَشَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: اخْسَأْ، فَإِذَا رَأْسُهُ رَأْسُ كَلْبٍ، قَالَ: فَأَقْبَلَ بِإِصْبَعِهِ يَلُوذُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِشَفَتِهِ الْعُلْيَا وَ قَلَّبَهَا، فَإِذَا رَأْسُهُ قَدْ عَادَ كَمَا كَانَ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ ـ وَ هُمْ حَوْلَهُ ـ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَنْتَ هَكَذَا وَ أَنْتَ تَسِيرُ إِلَى مُعَاوِيَةَ؟! قَالَ: فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: لَوْ أَشَاءُ أَنْ أَضَعَ رِجْلِي هَذِهِ الصَّغِيرَةَ فِي صَدْرِهِ لَفَعَلْتُ. وَ لَوْ أَشَاءُ أَنْ أُوتَى بِهِ عَلَى سَرِيرِهِ لَفَعَلْتُ، وَ لَكِنَّا عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا نَسْبِقُهُ بِالْقَوْلِ، وَ نَحْنُ بِأَمْرِهِ نَعْمَلُ».

راجع: الأصول الستة عشر، ص ٢٧٠.

و نظير الخبر أيضاً جاء في الهداية الكبرى للخصيبي، ص ١٢٤ ـ ١٢٥: «وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللّٰهِ بْنِ خَالِدٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الطُّوسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَدَقَةَ الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ الزَّاهِرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ عَنْ أَبِي الصَّامِتِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: بَيْنَمَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَجَهِّزٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَ يُحَرِّضُ النَّاسَ عَلَى قِتَالِهِ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ، فَعَجَّلَ أَحَدُهُمَا بِالْكَلَامِ وَ زَادَ فِيهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ قَالَ لَهُ: اخْسَأْ يَا كَلْبُ، فَإِذَا رَأْسُهُ رَأْسُ كَلْبٍ، فَبُهِتَ مَنْ كَانَ حَوْلَهُ، وَ أَقْبَلَ الرَّجُلُ بِإِصْبَعِهِ الْمُسَبِّحَةِ يَتَضَرَّعُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ يَسْأَلُهُ الْإِقَالَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ وَ حَرَّكَ

↔

و إذا[١] جَازَ أنْ يَجعَلَ اللّٰهُ جَلَّ و عَزَّ[٢] الجَمَادَ حَيَوَاناً، فَمَا[٣] الذي يُحيلُ[٤] جَعْلَ حَيَوانٍ في صُورَةِ حَيَوَانٍ آخَرَ؟

و عَالِي[٥] الرَّأيِ لِسَيِّدِنَا الشَّرِيفِ الأجَلِّ ـ أدَامَ اللّٰهُ عُلاهُ ـ في إيضَاحِ مَا عِندَه في ذلِكَ و استِقصَاءِ القَولِ فيه، مُثَاباً إنْ شَاءَ اللهُ تَعالىٰ.[٦]

الجَوابُ ـ وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ[٧] ـ:

اِعلَمْ أنَّا لَم نُحِلِ المَسخَ، و إنَّمَا أحَلنَا أنْ يَصيرَ الحَيُّ الذي كَانَ إنسَاناً نَفسَ[٨]

<= شَفَتَيْهِ فَعَادَ خَلْقاً سَوِيّاً، فَوَثَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فَقَالُوا لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْقُدْرَةُ لَكَ أَرَيْتَنَا إِيَّاهَا وَ أَنْتَ تُجَهِّزُنَا إِلَى قِتَالِ مُعَاوِيَةَ، فَمَا لَكَ لَا تَكْفِينَا بِبَعْضِ مَا أَعْطَاكَ اللّٰهُ مِنْ هَذِهِ الْقُدْرَةِ؟ فَأَطْرَقَ قَلِيلاً وَ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ شِئْتُ لَضَرَبْتُ بِرِجْلِي هَذِهِ الْقَصِيرَةِ فِي طُولِ هَذِهِ الْفَيَافِي وَ الْفَلَوَاتِ وَ الْجِبَالِ وَ الْأَوْدِيَةِ حَتَّى أَضْرِبَ صَدْرَ مُعَاوِيَةَ عَلَى سَرِيرِهِ فَأَقْلِبَه عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ لَفَعَلْتُ، وَ لَوْ أَقْسَمْتُ عَلَى اللّٰهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ آتِيَ بِهِ قَبْلَ أَنْ أَقُومَ مِنْ مَجْلِسِي هَذَا وَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَى أَحَدِكُمْ طَرْفُهُ لَفَعَلْتُ، وَ لَكِنَّا كَمَا وَصَفَ اللّٰهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾. فكان هذا من دلائله (عليه السلام)».
و كذلك قد نُقل نفس الخبر أو نظائره في الثاقب في المناقب، ص ٢٤٢؛ الخرائج و الجرائح، ج ١، ص ١٧٢ و ج ٢، ص ٥٦٨؛ العقد النضيد و الدُّرّ الفريد، ص ٤١ و ص ٤٥؛ الصراط المستقيم، ج ١، ص ١٠٥؛ مدينة المعاجز، ج ١، ص ٣٠٩ و ج ٢، ص ٣٩ و ص ٢٩٧ و ج ٣، ص ٢٠٥؛ إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٢٧٢؛ مشارق أنوار اليقين، ص ١١٥؛ تفسير كنز الدقائق و بحر الغرائب، ج ٨، ص ٤٠٥؛ تفسير الصافي، ج ٣، ص ٣٣٦.

١. في «طع»: «فإذا».
٢. في «أ، د، س»: - «جَلَّ و عَزَّ»؛ و في «ب، ج»: «عَزَّ و جَلَّ».
٣. في «ر، طج، البحار»: «فمن ذا».
٤. في «أ، س، ح، د»: «يجبل».
٥. في «ر، طج»: «رعاني» و في «ن، طع»: «دعالي» بدلاً من «و عالي».
٦. في «طج»: - «في ذلِكَ و استِقصَاءِ القَولِ فيه مُثَاباً ـ إنْ شَاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ».
٧. في «ر، طج»: - «وَ بِاللّٰهِ التَّوفيقُ».
٨. في البحار: - «نفس».

الحَيِّ الذي كَانَ قِرْداً و[1] خِنزيراً. و المَسخُ أنْ تُغيَّرَ[2] صُورَةُ الحَيِّ الذي[3] هو إنسَانٌ، فَيُجعَلَ علىٰ صُورَةِ القِرْدِ[4]، و يَكونَ الحَيُّ هو ذٰلِكَ الحَيَّ بِعَينِه و إنَّمَا تَغَيَّرَتْ[5] بِنيَتُه[6]. و النَّسخُ[7] الذي نُبطِلُه[8] هو القِسمُ الأوَّلُ[9]؛ لأنَّ أصحَابَ التَّنَاسُخِ يَذهَبُونَ إلىٰ أنَّ الحَيَّ الذي[10] كَانَ إنسَاناً يَصيرُ بَهيمَةً، لا أنَّه تتغيّرُ[11] صورَتُه إلىٰ صُورَةِ البَهيمَةِ.

و الأصلُ في المَسخِ قَولُه تَعالىٰ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[12]، و قَولُه تَعالىٰ[13]: ﴿وَ جَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَ الْخَنَازِيرَ وَ عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[14].

و قَد تَأوَّلَ قَومٌ مِنَ المُفَسِّرينَ آيَاتِ القُرآنِ التي في ظَاهِرِهَا المَسخُ علىٰ أنَّ المُرَادَ بِهَا: أنَّا حَكَمنَا بِنَجَاسَتِهِم، و خِسَّةِ[15] مَنزِلَتِهم، و اتِّضَاعِ[16] أقدَارِهِم، لَمَّا كَفَروا و خَالَفوا، فَجُروا بِذٰلِكَ مَجرَى القُرُودِ[17] التي لَهَا هذهِ الأحكَامُ، كَمَا[18] يَقُولُ أحَدُنَا

---

١. في «ر، طج، البحار»: «أو».
٢. هكذا في «ب، ح»؛ و في باقي النسخ و «ر، طج، طع، البحار»: «يغيّر».
٣. في «طع»: + «كان».
٤. في «ن، طع»: «القردة».
٥. في «ن، طع»: «تغيّر».
٦. في «أ، ش»: «بنيّته».
٧. في «ب، ج»: «المسخ».
٨. في «أ، د، س، ن»: «يبطله».
٩. أي: أنْ يَصيرَ الحَيُّ الذي كَانَ إنسَاناً نَفسَ الحَيِّ الذي كَانَ قِرْداً و خِنزيراً.
١٠. من قوله: «هو إنسَانٌ....» إلى هنا لم يرد في «ر، طج، البحار».
١١. في «ر، ج، ش، ق، طج، طع، البحار»: «يتغير».
١٢. البقرة (٢): ٦٥.
١٣. في «أ، س، ح، د، ع، ن»: – «تعالى».
١٤. المائدة (٥): ٦٠.
١٥. في «طع»: «خيبته».
١٦. في «ح، ر، ش، طج، طع، البحار»: «ايضاع». و الاتِّضاعُ: نقيضُ الارتفاع. شمس العلوم، ج ١١، ص ٧٢٠٣.
١٧. في «ب، ج»: «القرد»؛ و في «ح، ع، ن، طع»: «القردة».
١٨. في «طع»: «لما».

لِغَيرِه: «نَاظَرتُ فُلاناً و أقمتُ عَلَيهِ الحُجَّةَ حَتّىٰ مَسَختُه كَلباً» عَلىٰ هذا المَعنىٰ.

و قَالَ آخَرونَ: بَل أرَادَ بِالمَسخ: أنَّ اللَّهَ تَعالىٰ غَيَّرَ صُوَرَهم و جَعَلَهم عَلىٰ صُورَةِ[١] القُرُودِ[٢] عَلىٰ سَبيلِ العُقُوبَةِ لَهم و التَّنفيرِ عَنهم.

و ذلِكَ[٣] جَائِزٌ مَقدُورٌ[٤] لا مَانِعَ لَه، و هو أشبَهُ بِالظّاهِرِ و أمَرُّ[٥] عَلَيه.

و التَّأويلُ الأوَّلُ تَركٌ لِلظّاهِرِ[٦]، و إنَّمَا تُترَكُ[٧] الظَّوَاهِرُ ضَرُورَةً[٨] و لَيسَتْ هَاهُنَا[٩].

فَإنْ قيلَ: فَكَيفَما[١٠] يَكونُ مَا ذَكَرتُم عُقوبَةً، و اللّٰهُ تَعالىٰ[١١] قَد ابتَدَأ خَلقَ القُرُودِ مِن غَيرِ أنْ يَكونَ ذلِكَ لَهُم عُقُوبَةً[١٢]؟

قُلنَا: هذهِ الخِلقَةُ إذَا ابتُدِأَتْ[١٣] لَم تَكُنْ عُقُوبَةً، و إذَا غُيِّرَ الحَيُّ المَخلُوقُ عَلَى الخِلقَةِ التَّامَّةِ الجَميلَةِ إلَيهَا كَانَ ذلِكَ عُقُوبَةً؛ لأنَّ تَغَيُّرَ الحَالِ إلىٰ مَا ذَكَرنَاهُ يَقتَضِي الغَمَّ و الحَسرَةَ.

---

١. في «س، ر، طج، البحار»: «صور».
٢. في «ح، ع»: «القردة»؛ في «طع»: «القرودة».
٣. في «أ، د، س»: «ذاك».
٤. في «طع»: + «و».
٥. في «ح»: «اطبق».
٦. في البحار: «الظاهر».
٧. في «س، ج، د، م»: «نترك».
٨. في «ر، طج، البحار»: «لضرورة».
٩. في «ن»: «هنا».
١٠. في أكثر النسخ و «طع»: «كيف ما»؛ و في «ر، ق، طج، البحار»: -«ما»، و أظنّ أنّ الصحيح هو ما أثبتناه.
١١. في «أ، د، س، ن، طع»: - «تعالى».
١٢. في «ر، طج»: - «و اللّٰهُ ـ تعالىٰ ـ قَد ابتَدَأ خَلقَ القُرُودِ مِن غَيرِ أنْ يَكونَ ذلِكَ لَهُم عُقُوبَةً».
١٣. هكذا مكتوب في أكثر النسخ؛ و في «ب، ر، البحار»:«ابتدئت».

فَإنْ قيلَ: فَيَجِبُ أنْ يَكونوا[١] مَعَ تَغيُّرِ الصُّورَةِ نَاسَاً[٢] قِرَدَةً، و ذلِكَ مُتَنَافٍ[٣].

قُلنَا: مَتىٰ تَغَيَّرَتْ صُورَةُ الإنسَانِ إلىٰ صُورَةِ القِرْدِ لَم يَكُنْ في تِلكَ الحَالِ إنسَاناً، بَل كَانَ إنسَاناً مَعَ البِنيَةِ[٤] الأُولىٰ، و استَحقَّ الوَصفَ بِأنَّـه قِـرْدٌ[٥] لَـمَّا[٦] صَـارَ عَـلىٰ صُورَتِه، و إنْ كَانَ الحَيُّ وَاحِداً في الحَالَينِ لَم يَتَغَيَّرْ[٧].

و يَجِبُ فيمَن مُسِخَ قِرْداً عَلىٰ سَبيلِ[٨] العُقُوبَةِ لَه[٩] أنْ نَذُمَّه[١٠] ـ مَعَ تَغيُّرِ الصُّورَةِ ـ عَلىٰ مَا كَانَ مِنه مِنَ القَبَائحِ؛ لأنَّ تَغيُّرَ الهَيئَةِ و الصُّـورَةِ لا يُـوجِبُ الخُـرُوجَ عَـن استِحقَاقِ الذَّمِّ، كَمَا لا يَخرُجُ المَهزُولُ[١١] إذَا سَمِنَ عَمَّا[١٢] كَانَ يَستَحِقُّه مِنَ الذَّمِّ و[١٣] السَّمِينُ إذا هُزِلَ.

فَإنْ قيلَ: أَ فَتَقولُونَ[١٤]: «إنَّ هٰؤُلاءِ المَمسُوخينَ[١٥] تَنَاسَلوا، و إنَّ القِرَدَةَ في أزمَانِنَا

---

١. في «ر، طج، البحار»: «ان يكون».
٢. في «ح»: «أناساً» و هو الأصحّ.
٣. في «ح، ع»: «مناف».
٤. في «أ»: «البيّنة»؛ و في «ب، ن»: «البُنيةِ» هكذا جاء مشكولاً؛ و في «ر»: «البنيته»؛ و في «طع»: «النبية».
٥. في «ن، طع»: «قردة».
٦. في «أ، د، س، ن»: - «لمّا».
٧. في «ر، طج»: - «لَم يَتَغَيَّرْ».
٨. في «ن»: «السبيل»؛ و في الهامش: «سبيل».
٩. في «ر، طج»: - «له».
١٠. هكذا في «ج، ح، م»؛ و في سائر النسخ و «طج، طع»: «أن يذمه».
١١. المَهزول: ضِدُّ السّمِين: هزَلَ يَهزُلُ هُزلاً. ضعُفَ و غَثَّ، فهو هازلٌ و هَزِيلٌ. الإفصاح، ج ٢، ص ٧٣٣.
١٢. في «ن»: «مما».
١٣. في «ر، طج، طع، البحار»: + «كذا».
١٤. في «ر، طج، البحار»: «فيقولون» بدلاً من «أَ فَتَقولُونَ»؛ و في «طع»: «فيقولون» بدلاً من «فَتَقولُونَ».
١٥. في «أ، د، س»: «المسوخين».

هذهِ مِن نَسلِ أولئكَ؟»

قُلنَا: لَيسَ بِمُمتَنِعٍ[١] أنْ يَتَنَاسَلُوا بَعدَ أنْ مُسِخوا؛ لكِنَّ الإجمَاعَ حَاصِلٌ[٢] عَلىٰ أنّه لَيسَ شَيءٌ[٣] مِنَ البَهَائِمِ مِن أولادِ آدَمَ، و لَولا هذا الإجمَاعُ لَجَوَّزنَا مَا ذُكِرَ[٤].

و[٥] عَلىٰ هذهِ الجُملَةِ التي قَرَّرنَاهَا لا نُنكِرُ[٦] صِحَّةَ الأخبَارِ الوَارِدَةِ مِن طُرُقِنَا[٧] بِالمَسخِ؛ لأنَّهَا كُلَّهَا تَتَضَمَّنُ[٨] وُقوعَ ذلِكَ عَلىٰ مَن يَستَحِقُّ العُقوبَةَ و الذَّمَّ مِنَ الأعدَاءِ و المُخَالِفِينَ.

فَإنْ قِيلَ: أ فَتُجَوِّزونَ أنْ يُغَيِّرَ اللّٰهُ تَعالىٰ[٩] صُورَةَ حَيَوَانٍ جَميلَةً إلىٰ صُورَةٍ أُخرىٰ غَيرِ جَميلَةٍ بَل مَشنُوءَةٍ[١٠] مَنفُورٍ[١١] عَنهَا، أم لا تُجَوِّزونَ ذلِكَ[١٢]؟

---

١. في «ر، ش، طج، البحار»: «يمتنع».
٢. في «ح، ر، طج»: - «حاصل».
٣. في «ح»: «بشيء».
٤. في «أ، د، س، ن، طع»: «ذكره»؛ في «ج، ر، طج»: «ذكروا».
٥. في «ج، ر، طج»: - «و».
٦. في «ج، ر، ق، طج، البحار»: «لا ينكر»؛ و في «م، ن، طع»: «لا تنكر»؛ و في «ب، ش، ع» بإهمال الحروف.
٧. في «أ، د، س»: «طرفنا».
٨. في «ر، البحار»: «يتضمّن».
٩. في «أ، د، س، ن»: - «تعالى».
١٠. في «ح، البحار»: «مشوّهة»؛ و في «ر، طج»: «مشوه»؛ و في باقي النسخ: «مشنوه»؛ و الظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه؛ فإنّه ورد في القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢ (شنأ): «شَنَأَهُ، كمنعه و سَمِعَهُ، شَنْئاً، و يُثَلَّثُ، و شَنْأَة و مَشْنَأً و مَشْنَأَةً و مَشْنُؤةً و شَنْآناً و شَنَآناً: أبْغَضَهُ، و رَجُلٌ شَنَائِيَةٌ و شَنْآنٌ، و هي شَنْآنَةٌ، و هي شَنْآنَةٌ و شَنْأَى. و المَشْنُوءُ: المُبْغَضُ، و لَوْ كان جميلاً. و أيضاً ورد في لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٤٤ (شنأ): «حكى اللحياني: رجلٌ مَشْنِيٌّ و مَشْنُوٌّ أي مُبْغَض، لغة في مَشْنُوء». و كذلك جاء في جمهرة اللغة، ج ٢، ص ١٠٩٩ (شنأ): «و رجل مَشْنُوء: مبغوض».
١١. في «ن»: «مَشنُوءَةٌ مَنفُورٌ» بدلاً من «مَشنُوءَةٍ مَنفُورٍ».
١٢. في البحار: - «ذلك».

قُلنَا: إنَّمَا أجزنَا في الأوَّلِ ذلِكَ عَلىٰ سَبيلِ العُقُوبَةِ لِصَاحِبِ هذهِ الخِلقَةِ التي كَانَتْ جميلَةً ثُمَّ تَغَيَّرَتْ؛ لأنَّه يَغتَمُّ[١] بِذلِكَ و يَتَأَسَّفُ. و هذا الغَرَضُ لا يَتِمُّ في الحَيَوانِ الذي[٢] لَيسَ بِمُكَلَّفٍ؛ فَتَغييرُ[٣] صُوَرِهم عَبَثٌ. فَإنْ كَانَ في ذلِكَ غَرَضٌ يَحسُنُ لِمِثلِه جَازَ.[٤]

---

١. في «طع»: «يغتنم».

٢. في «ر، البحار»: «التي».

٣. في «ر، ع، ن، طج، طع»: «فتغير».

٤. ذكر العلّامة المجلسي ـ رحمه الله ـ بعد نقل كلام الشريف المرتضى بتمامه في هذا المقام: «و ظاهر كلامه ـ رحمه الله ـ أوّلاً و آخراً أنّه عند المسخ يخرج عن حقيقة الإنسانيّة و يدخل في نوع آخر. و فيه نظر، و الحقّ أنّ امتياز نوع الإنسان إذا كان بهذا الهيكل المخصوص و هذا الشكل و التخطيط و الهيئة فلا يكون هذا إنساناً، بل قردة و خنزيراً، و إن كان امتيازه بالروح المجرّد أو الساري في البدن ـ كما هو الأصوب ـ كانت الإنسانيّة باقية غير ذاهبة، و كان إنساناً في صورة حيوان، و لم يخرج من نوع الإنسان و لم يدخل في نوع آخر». انظر: بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ١١٣.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةَ عَشَرةَ[1]

[الكلامُ في كَيفيَّةِ إنذارِ النَّملَةِ]

هذهِ المَسأَلَةُ[2] تَضَمَّنَتِ الاعتِرَاضَ عَلىٰ تَأَوُّلِنَا[3] السَّابِقِ[4] فيمَا حَكَاهُ اللّٰهُ[5] تَعالىٰ عَنِ النَّملَةِ و الهُدهُدِ[6].[7]

---

١. في «ر، طج»: «عشر».

٢. لم يذكر المصنّف رحمه اللّٰه نصّ المسألة، و إنّما اكتفى بالإشارة إليه.

٣. في «ر، طج»: «تأويلنا».

٤. في «ن، طع»: + «أن يقال».

٥. في «ر، طج»: – «اللّٰه».

٦. في «ر، طج»: +«بقوله».

٧. قال الشريف المرتضى في المسألة التاسعة من رسالة «جَوابُ المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الأُولى» ما هذا لفظه: «فأمّا الحكاية عن النملة بأنّها قالت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ فقد يجوز أن يكون المراد به أنّه ظهر منها دلالة القول على هذا المعنى و أشعرت باقي النمل و خوّفتهم من الضرر بالمقام و أنّ النجاة في الهرب إلى مساكنها، ويكون إضافة القول إليها مجازاً و استعارة كما قال الشاعر: و شكا إليّ بِعَبرَةٍ و تَحَمحُمِ؛ و كما قال الآخر: و قالت لك العَينان: سمعاً و طاعةً. و يجوز أيضاً أن يكون وقع من النَملة كلام ذو حروفٍ منظومةٍ كما يتكلّم أحدنا يتضمّن المعاني المذكورة، و يكون ذلك معجزاً لسليمان عليه السلام، لأنّ اللّٰه تعالى سخّر له الطير و أفهمه معاني أصواتها على سبيل المعجز له، و ليس هذا بمنكرٍ، فإنّ النُّطق بمثل هذا الكلام المسموع منّا لا يمتنع وقوعه ممّن ليس بمكلّفٍ و لا كامل العقل، ألا ترى أنّ المجنون و من لم يبلغ الكمال من الصبيان قد يتكلّمون بالكلام المتضمّن للأغراض و إن كان التكليف و الكمال عنهم زائلين. و القول فيما حكي عن الهُدهُد يجري على الوجهين الذين ذكرناهما

⇔

فَأمّا[١] الكَلامُ فيمَا يَخُصُّ الهُدهُدَ: فَقَد استَقصَيناه في جَوابِ المَسَائِلِ الوَارِدَةِ في عَامِنَا هذا[٢]، و أجَبنَا عَن كُلِّ شُبهَةٍ ذُكِرَتْ[٣] فيه، و لا مَعنىٰ لإعَادَتِه.

فَأمّا الاستِبعَادُ فـي النَّـملَةِ أنْ تُـنذِرَ بَـاقِيَ النَّـملِ بِـالانصِرَافِ عَـن المَـوضِعِ، و التَّعَجُّبُ مِن فَهمِ النَّملَةِ عَنِ الأُخرىٰ، و مِن أنْ[٤] يُخبَرَ عَنهَا بِمَا[٥] نَطَقَ القُرآنُ بِه مِن قَولِه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ وَ هُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾[٦]، **فَهُو** في غَيرِ[٧] مَوضِعِه؛ لأنَّ البَهيمَةَ قَد تَفهَمُ عَنِ الأُخرىٰ بِصَوتٍ يَقَعُ مِنهَا أو[٨] فِعلٍ كَثيراً[٩] مِن أغرَاضِهَا. و لِهٰذا نَجِدُ[١٠] الطُّيُورَ و كَثيراً مِنَ البَهَائِمِ يَدعُو

↔ في النملة، فلا حاجة بنا إلى إعادته». و نقل هذه العبارات أيضاً مع اختلاف يسير في أمـالي المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٢ـ ٣٥٣.

و أشار به أيضاً في المسألة التاسعة عشر من رسالة «جَوابُ المَسَائلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ» حيث قال: «إنا قد كنّا ذكرنا في جواب المسائل الأُولى الواردة في معنى ما حكي عن النملة و الهدهد ما قد عرف و وقف عليه».

١. في «ر، طج»: «أما».

٢. انظر المسألة التاسعة عشر من رسالة «جَوابُ المَسَائلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ». و من هـذا الإرجـاع و الإشارة أيضاً يظهر أنّه ـ رحـمه اللّـه ـ أجـاب عـن المسـائل الواردة فـي رسـالة «المَسَـائل الطَّرَابُلُسيَّات الثَّالثة» قبل أن يجيب عن المسائل المذكورة في هذه الرسـالة أعـني: «المَسَـائل الطَّرَابُلُسيَّات الثَّانية»، كما قد أشرنا إليه في تعليقاتنا على المسألة السابعة. و أيضاً يفهم من قوله: «جَوابِ المَسَائِلِ الوَارِدَةِ في عَامِنَا هذا» أنّ الشريف المرتضى أجاب عن المسائل الطَّرَابُلُسيَّات الثَّانية في نفس السنة التي أجاب عن المَسَائل الطَّرَابُلُسيَّات الثَّالثة، أي: في سنة ٤٢٧ هـ. ق. على ما ورد في أكثر نسخ الرسالة: «جَوابُ المَسَائلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّالثةِ الوارِدَةِ في شَعبان مِن سَنَةِ سَبع و عِشرين و أربَعمائة».

٣. في «ح»: «وردت».

٤. في «ن»: «لم»؛ و في «طع»: + «لم».

٥. في «ن»: «مما».

٦. النَّمل (٢٧): ١٨.

٧. في «أ، د، س»: «غيره».

٨. في «طع»: «و».

٩. هكذا في «ر، طج، طع»؛ و في باقي النسخ: «كثير».

١٠. في «ب»: «تجد».

الذَّكَرُ مِنهَا لِلأُنثىٰ[١] بِضَربٍ مِنَ الصَّوتِ، يُفرِّقُ بَينَه و بَينَ غَيرِه مِن الأصوَاتِ التي لا تَقتَضِي[٢] الدُّعَاءَ.

و **الأمرُ** في ضُرُوبِ الحَيَوَانَاتِ و فَهمِ بَعضِهَا[٣] عَن بَعضٍ مُرَادَهَا و أغرَاضَـهَا بِفِعلٍ يَظهَرُ أو صَوتٍ يَقَعُ **أظهَرُ** مِـن أنْ يَـخفىٰ؛ و التَّـغَابِي[٤] عَـن ذلِك مُكَـابَرَةٌ. فَمَا المُـنكرُ ـ عَـلىٰ هـذا ـ أنْ يُـفهَمَ فِـي النَّـملِ[٥] مِـن تِـلكَ النَّـملَةِ التـي حُكِـيَ عَنهَا مَا حُكِيَ الإنذارُ و التَّـخويفُ؟ فَـقَد نَـرىٰ[٦] أبَـداً[٧] نَـملَةً تَـستَقبِلُ[٨] أُخـرىٰ، و هـي مُـتَوَجِّهَةٌ[٩] إلىٰ جِـهَةٍ، فَـإذَا حَـاكَـتهَا[١٠] و بَـاشَرَتهَا عَـادَتْ عَـن جِـهَتِهَا و رَجَعَتْ مَعَهَا.

و تِلكَ الحِكَايَةُ الطَّويلَةُ البَليغَةُ[١١] لا يَجِبُ[١٢] أنْ تَكونَ[١٣] النَّملَةُ قَائِلَةً لَهَا و لا ذَاهِبَةً[١٤]

---

١. في «ر، ق، م، طج، طع»: «الأنثى».
٢. في «أ، ج، ن»: «لا يقتضي»؛ و في «طع»: «لا يقتفي».
٣. في «ر، طج، طع»: «بعضا».
٤. هكذا في «ر، طج»؛ و في «د، س، ش، م، ن، طع»: «التعاني»؛ و في «ح»: «التعامي»؛ و في «ب، ج»: «التغاني»؛ و في «أ»: «التعافي». و «التغابي» أي: «التغافل»، كما ورد في شمس العلوم، ج ٨، ص ٤٩٠٤ [التغابي]: «تغابى عنه: أي تَغَافَلَ».
٥. في «ر، ن، طج، طع»: «باقي النملة» بدلاً من «فِي النَّملِ».
٦. في «ب، ج، ش، ق، م»: «يرى»؛ و في «ن، طع»: «ترى».
٧. في «ر، طج، طع»: «مراراً».
٨. في «ب»: «نستقبل»؛ و في «ج، ش»: «يستقبل».
٩. في «ب، ج»: «متوجه».
١٠. في «ر، طج»: «حاذتها» و له وجه حسن؛ و في «طع»: «حاكها».
١١. في «ر، طج»: «البَلِيغَةُ الطَّويلَةُ» بدلاً من «الطَّويلَةُ البَلِيغَةُ».
١٢. في «أ، د، س، ر، ن، طج، طع»: «لا تجب» بدلاً من «لا يجب».
١٣. في «ج، ش، ق، م، ن»: «أن يكون» بدلاً من «أن تكون».
١٤. في «أ، ج، د، ق»: «ذاهية».

إلَيهَا. و إنَّمَا[١] لَمَّا خَوَّفَتْ[٢] مِنَ الضَّرَرِ الذي أشرَفَ النَّملُ[٣] عَلَيه، جَازَ أنْ يَقُولَ[٤] الحَاكِي لِهٰذهِ الحَالِ تِلكَ الحِكَايَةَ البَليغَةَ المُرَتَّبَةَ؛ لأنَّهَا لَو كَانَتْ قَائِلَةً[٥] نَاطِقَةً و مُخَوِّفَةً بِلِسَانٍ و بَيَانٍ لَمَا قَالَتْ إلّا مِثلَ ذلِكَ.

و قَد يَحكي العَرَبيُّ عَنِ الفَارِسيِّ كَلاماً مُرَتَّباً مُهَذَّباً، مَا[٦] نَطَقَ بِه الفَارِسِيُّ و إنَّمَا أشَارَ إلىٰ مَعنَاه.

فَقَد زَالَ التَّعَجُّبُ مِنَ المَوضِعَينِ مَعاً.

و أيُّ شَيءٍ أحسَنُ و أبلَغُ و أدَلُّ عَلىٰ قُوَّةِ[٧] البَلاغَةِ و حُسنِ التَّصَرُّفِ في الفَصَاحَةِ مِن أنْ تُشعِرَ[٨] نملَةٌ لِبَاقِي النَّملِ بِالضَّرَرِ لِسُلَيمَانَ و جُندِه[٩] بِمَا يَفهَمُ[١٠] بِهِ أمثَالُها عَنهَا، فَيُحكىٰ[١١] هذا المَعنَى الذي هو التَّخويفُ و التَّنفيرُ بِهذِه الألفَاظِ المُؤنِقَةِ[١٢] و التَّرتيبِ الرائِقِ الصَّادِقِ. و إنَّمَا يَضِلُّ عَن فَهمِ هذهِ الأُمُورِ و سُرعَةِ

---

١. في «ح، ر، ش، ع، ن، طج»: «أنّها».

٢. في «ح»: «صرفت».

٣. في «س»: «النملة».

٤. في «ب، ج»: «يكون».

٥. في «س، ج، م»: «قابلة».

٦. في «ح، ش، ع»: – «ما».

٧. في «ب، ج»: «هذه».

٨. في «ح»: «تشير».

٩. في «ح، ق»: «جنون».

١٠. في «ع، م» بإهمال الأوّل؛ و في «طج»: «تفهم».

١١. في «ح، ش»: «ليحكى»؛ و في «ر، طج»: «فتحكى».

١٢. في «ح»: «المرتبة»؛ و في «ش»: «الموبقة»؛ و في باقي النسخ و «طع»: «المونقة». و الأَنَقُ: الإعجابُ بالشيء، تقول: أَنِقْتُ به، و أنا آنَقُ به أَنَقاً، و أنا به أَنِقٌ: مُعجَبٌ. و آنَقَنِي الشيءُ يُؤْنِقُنِي إينَاقاً، و إنه لَأَنِيقٌ مُؤْنِقٌ، إذا أعجَبَكَ حُسنُه. كتاب العين، ج ٥، ص ٢٢١ (أنق).

الهُجُومِ عَلَيهَا مَن لا يَعرِفُ مَوَاقِعَ الكَلامِ الفَصيحِ و مَرَاتِبَه و مَذَاهِبَه[١].[٢]

---

١. في «أ، د، س، ن»: + «تمّت المسائل بحمد اللّٰه و عونه و صلواته على خير خلقه محمّد و آله الطاهرين. كتبت هذه النسخة من نسخة (في «ن»: «كتبت من نسخة كتبها من نسخة») وجدت في الخزانة الغروية صحيحة جيّدة عتيقة و الحمد للّٰه ربّ العالمين».
و في «ح»: + «و هذا نهاية الكلام، و الحمد للّٰه على التمام. تمّ بقلم الفقير إلى اللّٰه محمّد بن الشيخ طاهر السماوي في الرابع عشر من رجب من سنة ألف و ثلثمائة و أربع و ثلثين من الهجرة حامداً مصلياً مسلماً شاكراً».
و في «ر، طع»: + «تمّت المسائل و أجوبتها و الحمد للّٰه ربّ العالمين و صلى اللّٰه على خير خلقه محمد و آله الطاهرين حسبنا اللّٰه و نعم الوكيل».
و في «ش»: + «و الحمد للّٰه ربّ العالمين».
و في «ع»: + «تمّ و الحمد للّٰه».
و في «ق»: + «تمّت تمّت تمّت».
و في «م»: + «و الحمد للّٰه ربّ العالمين تمّت».

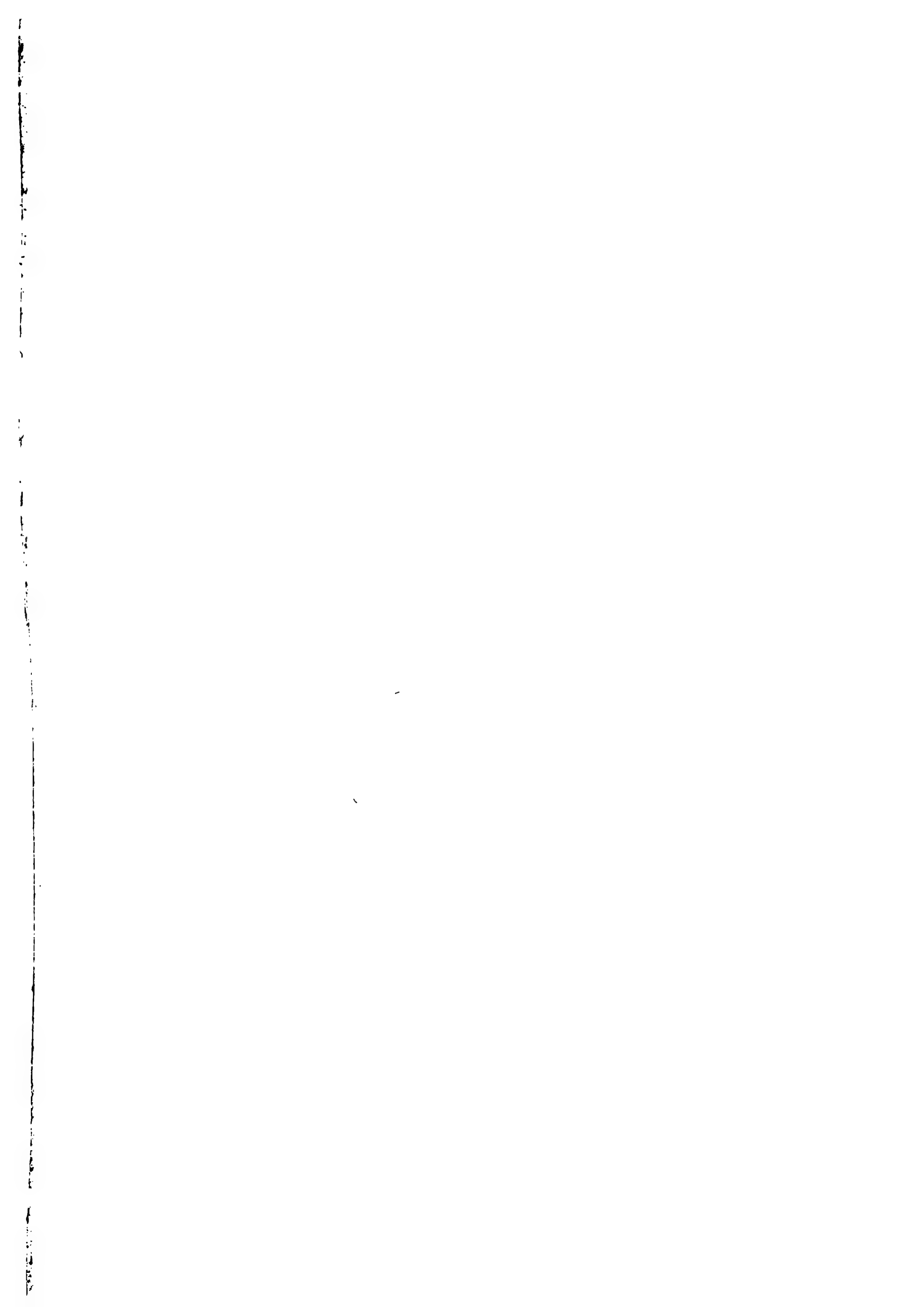
٢. في «أ، د»: + «بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم، المسألتان وجدتا في آخر الكتاب المنقول (في «ن»: «المنقولتان») منه ما هذه لفظهما. مسألة قال رضي اللّٰه عنه: لا معنى لقوله تعالى: و ما تتلوا منه من قرآنٍ... مسألة في المنامات، ما القول في المنامات أ صحيحة هي أم باطلة...».
و في «ب»: +«مسألة: قال رضي اللّٰه عنه: لا معنى لقوله تعالى: و ما تتلوا منه من قرآنٍ ... القول في المنامات أ صحيحة هي أم باطلة...».
و في «ج»: + «قال رضي اللّٰه عنه: لا معنى لقوله تعالى: و ما تتلوا منه من قرآنٍ ... في المنامات ما القول أ صحيحة هي أم باطلة ...».
و في «ق»: + «الثالثة عشر، مسألة قال رضي اللّٰه عنه: لا معنى لقوله تعالى: و ما تتلوا منه من قرآنٍ ...».
جَدير بالذّكر أنّ هاتين المسألتين ـ أعني: المسألة الثالثة عشرة (مسألة قال رضي اللّٰه عنه: لا معنى لقوله تعالى: و ما تتلوا منه من قرآنٍ ...) و المسألة الرابعة عشرة (مسألة في المنامات، ما القول في المنامات أ صحيحة هي أم باطلة ...) ـ اللتين وردتا في بعض النسخ لا تتعلّقان ظاهراً بنفس رسالة «جَوابُ المَسَائلِ الطَّرَابُلُسيَّاتِ الثَّانيةِ» هذه، و الظاهر كونهما مسألتين مستقلّتين. و قد طُبعت الأُولى في رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧٣ ـ ٧٦ تحت عنوان «مسألة في وجه التكرار في الآيتين: قوله تعالى: ﴿وَ ما تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ و قوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّٰهِ وَ بِرَحْمَتِهِ فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾»، و الثانية في نفس المصدر، ج ٢، ص ٧ ـ ١٤ تحت عنوان «مسألة في المنامات».

جواب المسائل الطرابلسيّات

الثــالثــة

تحقيق

حيدر البياتي - حبّ الله النجفي



جوابُ المسائلِ الطرابُلُسيّاتِ الثالثةِ[1]

الوارِدَة في شَعبانَ مِن[2] سَنَةِ سَبْعٍ و عِشرِينَ و أربَعمِائةٍ، و هِيَ مِسائلُ الشيخِ[3] أبِي الفَضلِ إبراهيمَ بنِ الحَسَنِ الأبانيّ ـ رَحِمَه اللّهُ[4] ـ إملاءُ سَيِّدِنا الشَّريفِ الأَجَلِّ عَلَمِ الهُدَى المُرتَضىٰ[5] ذي المَجدَينِ أبي القاسمِ بنِ الطّاهرِ الأوحَدِ ذي المَناقِبِ، أبي أحمَدَ[6] الموسَويّ، رَضِيَ اللّهُ عنه[7].[8]

بِسمِ اللّٰهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ[9]

الحَمدُ للّٰهِ رَبِّ العالَمينَ، و صَلَّى اللّهُ علىٰ سَيّدِنا مُحمَّدٍ النبيِّ و آلِه، و سَلَّمَ تسليماً.[10]

---

١. في «ج» لا يوجد عنوان. و في «ح»: «أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة للمرتضىٰ رضي اللّٰه عنه». و في المطبوع: «جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة».

٢. في «م»: – «من».

٣. في «د»: «من الشيخ» بدل «و هي مسائل الشيخ».

٤. في «ق»: – «رحمه اللّٰه».

٥. في «د»: «المرتضى علم الهدى» بدل «علم الهدى المرتضى».

٦. في «ر»: + «الحسين النقيب».

٧. في «د»: «رضي اللّٰه عنهما». و في «ر»: «رضي اللّٰه تعالى عنه». و في «م»: + «و الحمد للّٰه ربّ العالمين».

٨. من قوله: «الواردة في شعبان...» إلى هنا لم يرد في «ج». و في «ح» بدلها: «الواردة من أبي الفضل في شعبان سنة سبع و عشرين». و جاءت هذه العبارة بعد الخطبة.

٩. في «ح»: + «ثقتي». و في «ع، ق، م»: + «و به نستعين».

١٠. في «ح»: «و الصلاة و السلام علىٰ محمّد و آله الطاهرين المعصومين».

المسألةُ الأُولىٰ

في نَفيِ كَونِ اللّٰهِ تَعالىٰ[١] مُدرِكاً[٢]

[الدليل الأوّل][٣]

قالَ الذاهبونَ إلىٰ ذلكَ: لَو كانَ له سُبحانَه[٤] مِثلُ صفةِ المُدرِكِ مِنّا، لَم يَقتَضِها[٥] إلّا كَونُه تَعالىٰ حَيّاً، كَما أنّ ذلكَ هو المُقتَضي لها فينا.[٦] و لَم يَخلُ مِن أن يَقتَضيَ ذلكَ بشَرطِ[٧] الحاسّةِ و إعمالِ مَحلِّ الحياةِ[٨]، أو مِن[٩] غَيرِهما.

---

١. في «ح»: «كونه» بدل «كون اللّٰه». و في «ج، ح، ع» و المطبوع: - «تعالىٰ».

٢. «الإدراك» في اصطلاح المتكلّمين يعني المعرفة الحسّيّة (أعلام الطرائق، ج ١، ص ١٧٩) و هم يُثبتون للّٰه تعالىٰ الإدراك بمعنى السمع و البصر، و ينفون عنه الشمّ و الذوق؛ إمّا لعدم ورودهما في الشرع - عند القائلين بتوقيفيّة الأسماء - و إمّا لاستلزامهما الجسميّة عند القائلين بعدم توفيقيّة الأسماء (الذخيرة، ص ٥٨٦). ثمّ إنّهم اختلفوا في إثبات صفة الإدراك للّٰه تعالىٰ بحيث تكون صفة مستقلّة إلىٰ جانب صفات العلم و القدرة و غيرها - و هو الذي ذهب إليه المصنّف رحمه اللّٰه (الملخّص، ص ٩٢) - أو نفي وجود صفة إدراك مستقلّة، و إرجاع الإدراك و السمع و البصر إلىٰ صفة العلم، و هو الذي طرحه السائل هنا علىٰ لسان بعضهم. إذن الدليل الذي طرح في السؤال ليس دليلاً على نفي الإدراك مطلقاً عنه تعالىٰ، و إنّما هو دليل علىٰ نفي وجود صفة مستقلّة عن العلم تسمّى صفة الإدراك.

٣. و سوف يأتي الدليل الثاني في المسألة الثانية.

٤. في «ق»: «لو كان سبحانه و تعالى» بدل «لو كان له سبحانه».

٥. في «ق، م»: «لم يقتضيها». و في المطبوع: «لم تقتضيها»، و استُظهر في حاشيته: «لم تقتض».

٦. ذهب بعض المتكلّمين و منهم المصنّف رحمه اللّٰه إلىٰ أنّ المقتضي لصفة الإدراك هو كون المدرك حيّاً؛ فالحيّ الذي لا آفة به يكون مدركاً. الملخّص، ص ٩٥.

٧. في «د»: «شرط».

٨. في المغني: «استعمال محلّ الحياة». المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٣٦.

٩. استُظهر في حاشية المطبوع زيادة «من».

قالوا:[١] و الأوّل[٢] مُستَحيلٌ علَى اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ[٣]، فيَستَحيلُ باستحالتِه عليه الإدراكُ.

و الثاني يَقتَضي أن يَصِحَّ إدراكُنا المُدرَكاتِ[٤] مِن غَيرِ أن يُعمَلَ[٥] محلُّ الحياةِ[٦]؛ لأنّ ما اقتَضىٰ ذلكَ[٧] حاصلٌ فينا، و هو كَونُنا أحياءً. و معنَى «الحَيِّ» في الشاهدِ و الغائبِ[٨] سَواءٌ؛ إذ لَيسَ يؤثِّرُ زيادةُ الحياةِ[٩] فيما اشتَرَكنا[١٠] فيه مِن كَونِنا أحياءً، كَما لا يؤثِّرُ زيادةُ العِلمِ فيما اشتَرَكنا[١١] فيه مِن كَونِنا عالِمينَ، و لا يُغَيِّرُه،[١٢] و لا كَونُه عَزَّ وَ جَلَّ حَيّاً لذاتِه يؤثِّرُ في تَغيُّرِ[١٣] صفتِه.[١٤]

و لا يَسوغُ القولُ بأنّ حلولَ الحياةِ يَقتَضي وقوعَ الإدراكِ بها؛ لأنّ إعمالَ مَحلِّ الحياةِ[١٥] و الحواسِّ إمّا أن يُحتاجَ إليهما في حصولِ صفةِ المُدرِكِ[١٦]، أو لا يُحتاجَ

---

١. في المطبوع: - «قالوا».
٢. أي اقتضاء ذلك بشرط الحاسة و إعمال محل الحياة.
٣. في «ح، د»: «سبحانه».
٤. في «ق»: «المدركيّات». و في «م»: «للإدراكات».
٥. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «أن نعمل».
٦. أي يلزم مثلاً أن نرى الأشياء من دون أن نفتح أعيننا، و هو محال.
٧. أي الإدراك.
٨. في المطبوع: - «و الغائب».
٩. أي زيادة الحياة على الذات، و هو في مقابل عينيّة الذات و الصفات.
١٠. في المطبوع: «أشركنا».
١١. في «ع، ق، م» و المطبوع: «أشركنا».
١٢. في «ج، ح، د»: «و لا بغيره». و في «ع» مهملة. و في «م»: «و لا تعيره». و في المطبوع: «و لا معتبرة»، و في حاشيته: «كذا في النسخة».
١٣. في «ج»: «تؤثّر في الغير». و في «ح»: «يؤثّر في تغيير».
١٤. أي أنّ معنى الحيّ في المحدَث و القديم أو الشاهد و الغائب واحد؛ فلا زيادة الحياة علىٰ ذات المحدَث تؤثّر في معنى الحيّ و تغيّره، و لا عينيّة الحياة مع ذات القديم تؤثّر في ذلك.
١٥. في «ح»: + «بها».
١٦. في المطبوع: «الدرك».

إليهما في ذلكَ. فإن كانَ المُدرِكُ يَستحيلُ عليه الحواسُّ، فيَجِبُ أن لا يَحتاجَ إليها مَن يَصِحُّ عليه الحواسُّ، لأنّ ما لَيسَ بشَرطٍ لا تُدخِلُه ـ في أن يَكونَ شَرطاً ـ صِحّتُه[١] علَى المَوصوفِ.[٢]

الجوابُ ـ و باللهِ التَّوفيقُ[٣] ـ :

اِعلَمْ أنّ الصفةَ لا يَجوزُ أن تَقتَضيَ[٤] أُخرىٰ إلّا بَعدَ أن يَكونَ الموصوفُ بهما واحداً، و لهذا لَم يَجُز أن تَقتَضيَ[٥] صفةٌ لزَيدٍ صفةً لعَمرٍو[٦]؛ مِن حَيثُ لَم يَكُن الموصوفُ بِهما واحداً.

و كَونُ الحَيِّ مِنّا حَيّاً صفةٌ تَرجِعُ[٧] إلىٰ جُملتِه، لا إلىٰ[٨] أجزائه. يَدُلُّ علىٰ ذلكَ أنّ أجزاءَ الحَيِّ و إن حَلَّتها الحياةُ، فلَيسَ كُلُّ جُزءٍ منها حَيّاً؛ مِن حَيثُ كانَت هذه صفةً تَرجِعُ إلَى الجُملةِ.

---

١. في «ح»: «لا يدخله بأن يكون شرط صحّة». و في «ج، د» و المطبوع: «لا يدخله في أن يكون شرطاً صحّته».

٢. و إذا استحال الإدراك ـ علىٰ من تصحّ عليه الحواسّ ـ من دون الحاسّة و إعمال محلّ الحياة، فهذا يعني أنّ من تستحيل عليه الحواسّ ـ و هو اللّٰه تعالىٰ ـ غير مدرِك. و خلاصة الاستدلال: إمّا أن يُشترط الإدراك بالحاسّة مطلقاً و في جميع المدرِكين، و إمّا أن لا يُشترط مطلقاً و في جميع المدرِكين. و هذا الإطلاق هو الذي سوف ينفيه المصنّف رحمه اللّٰه في الجواب، و يقول بالتفصيل.

٣. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».

٤. في «ج، ق»: «لا يجوز أن يقتضي». و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «لا تجوز أن تقتضي».

٥. في «ج، ق» و المطبوع: «أن يقتضي».

٦. في «م»: «صفة أُخرى و» بدل «صفة لعمرو».

٧. في «ج، ق، م» و المطبوع: «يرجع».

٨. في «ح»: + «أفراده و».

و لَيسَ كذلكَ الحركةُ؛ لأنّ كُلَّ جُزءٍ مِنَ المُتحرِّكِ تَحُلُّه[١] الحركةُ مُتحرِّكٌ في نَفسِه؛ لرجوعِ هذه الصفةِ إلَى المَحلِّ، و كَونِ الأُولىٰ راجعةً إلَى الجُملةِ لا إلَى المَحلِّ.[٢] و قد عَلِمنا أن حُكمَ المَحلِّ مع الجُملةِ كحُكمِ زَيدٍ مع عَمرٍو، في أنّه لا يَجوزُ أن يوجِبَ ما يَرجِعُ حُكمُه إلَى المَحلِّ[٣] حُكماً للجُملةِ، كَما لا يَجوزُ أن توجِبَ[٤] الصفةُ المُختَصّةُ بزَيدٍ صفةً مُختَصّةً بعَمرٍو.

و لمّا كانَ انتفاءُ الآفاتِ عن الحواسِّ و[٥] صحّتُها و استقامتُها حُكماً يَرجِعُ إليها و لا يَتعدّاها، جَرىٰ مَجرَى الحركةِ في أنّ حُكمَها مَقصورٌ علىٰ مَحَلِّها مِن غَيرِ تَعدٍّ إلَى الجُملةِ، فلَم يَجُز أن يَكونَ لانتفاءِ الآفاتِ عن الحواسِّ تأثيرٌ في[٦] كَونِ المُدرِكِ مُدرِكاً.[٧]

و لمّا كانَ كَونُه حَيّاً صفةً تَرجِعُ[٨] إلىٰ مَن يَرجِعُ إليه كَونُه مُدرِكاً[٩]، جازَ أن يؤثِّرَ[١٠]

---

١. في «ح» و المطبوع: «محلّه».
٢. في «ح، د، ع» و المطبوع: - «و كون الأُولىٰ راجعة إلى الجملة لا إلى المحلّ».
٣. من قوله: «مع الجملة كحكم زيد» إلىٰ هنا لم يرد في «ح، د».
٤. في «ع» مهملة. و في «ق، م» و المطبوع: «أن يوجب».
٥. في «ج، د، ع، م»: «أو».
٦. في المطبوع: «فابر من» بدل «تأثير في». نعم استُظهر في حاشيته: «تأثير» بدل «فابر».
٧. فإنّ انتفاء الآفات عن الحواسّ حكمٌ يرجع إلى الأجزاء، و كون المدرِك مدرِكاً حكمٌ يرجع إلى الجملة. و ما يرجع حكمه إلى الأجزاء لا يوجب حكماً للجملة. و هذا يعني أنّ انتفاء الآفات لا يقتضي كون المدرِك مدرِكاً؛ بل هو شرط فيها فقط، كما سوف يأتي. و أمّا المقتضي لكونه مدرِكاً فهو كونُه حيّاً فقط.
٨. في «ج، ق، م» و المطبوع: «يرجع».
٩. أي: و لما كان كونه حيّاً يرجع إلىٰ نفس ما يرجع إليه كونه مدرِكاً، و هو الجملة. و بهذا يكون الأنسب: «إلىٰ ما يرجع» بدل «إلىٰ من يرجع».
١٠. أي كونهُ حيّاً.

في كَونِه مُدرِكاً[١]؛ لأنّه إذا كانَ لا بُدَّ مِن مؤثِّرٍ[٢] و مُقتَضٍ[٣] لكَونِه مُدرِكاً، و[٤] لَم يَجُز أن تَكونَ صفاتُ[٥] الحاسّةِ مُقتَضيةً لذلكَ، فلَم يَبقَ إلّا أنّ المُقتَضيَ هو كَونُه حَيّاً؛ لأنّ أحَدَنا يَقِفُ كَونُه مُدرِكاً علىٰ كَونِه حَيّاً و صحّةِ حواسِّه، و إذا بَطَلَ أن يَكونَ ما يَرجِعُ إلَى الحواسِّ مُقتَضياً ـ بما ذَكرنا[٦] ـ فلَيسَ المُقتَضي إلّا[٧] كَونُه حَيّاً.

فأمّا كَونُ صحّةِ الحاسّةِ شَرطاً هو فينا دونَه تَعالىٰ؛ لِاختصاصِ ما يَقتَضي كَونَه شَرطاً بنا و استحالتِه عليه تَعالىٰ. و إنّما قُلنا أنّ هذا الشَّرطَ يَختَصُّ بنا، فلا يَتعدّىٰ إليه؛ لأنّ أحَدَنا لَو كانَ حَيّاً لنَفسِه، أو حَيّاً بحياةٍ معدومةٍ، أو حَيّاً بحياةٍ[٨] لا تَحُلُّه[٩]، لَم يَجِبِ اشتراطُ صحّةِ الحواسِّ في كَونِه مُدرِكاً.

و لمّا كانَ حَيّاً بحياةٍ تَحُلُّه،[١٠] و صارَ[١١] مَحلُّ الحياةِ آلةً له في إدراكِ المُدرَكاتِ ـ إمّا بمُجرَّدِ كَونِه[١٢] مَحلّاً للحياةِ، كإدراكِ الألَمِ و الحَرارةِ و البُرودةِ، فإنّه مَوقوفٌ علىٰ مُجرَّدِ مَحلِّ الحياةِ؛[١٣] أو بأن يَحتاجَ المَحلُّ إلىٰ صفةٍ زائدةٍ علىٰ كَونِه مَحلّاً للحياةِ،

---

١. من قوله: «و لمّا كان كونه حيّاً» إلىٰ هنا لم يرد في «ح».
٢. في المطبوع: «مؤثّرة» بدل «من مؤثّر». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٣. في «ج» و المطبوع: «و مقتضى». و في «ق»: «و مقيض». و في «م»: «و مقبض». نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٤. في «ح، د»: - «و».
٥. في «ج»: «يكون صفة». و في «د، ق، م» و المطبوع: «يكون صفات».
٦. في المطبوع: «لما ذكرنا».
٧. في المطبوع: «[إلّا] هو» بدل «إلّا».
٨. في «ح، د»: -«معدومة، أو حيّاً بحياة».
٩. في «ق» و المطبوع: «لا يحلّه».
١٠. في «ج، ح، د، ع» و المطبوع: - «تحلّه». و في «ق»: «يحلّه».
١١. في المطبوع: «فصار».
١٢. في «ح، د»: «كونها».
١٣. من قوله: «كإدراك الألم» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.

ككَونِه عَيناً أو أنفاً أو أُذُناً ـ **فقَد عادَ** الأمرُ إلىٰ أنّ اشتراطَ صحّةِ[١] الحواسِّ و انتفاءِ الآفاتِ عنها إنّما هو لأمرٍ يَرجِعُ إلَى الحياةِ[٢] و مَحلِّها، فمَن كانَ حَيّاً لا بحياةٍ بَل لِنَفسِه[٣]، [فهو] مُستَغنٍ عن هذا الشَّرطِ؛ لِاستحالةِ مُقتَضيهِ فيه.

و لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَتخصَّصَ الشَّرطُ بحَيٍّ دونَ حَيٍّ، و إنّما يَمتَنِعُ ذلكَ في المُقتَضي؛ لأن المُقتَضيَ هو المؤثِّرُ في الحقيقةِ، و الشَّرطُ لَيسَ بمؤثِّرٍ، و إن كانَ الحُكمُ واقفاً عليه؛ و لهذا جازَ أن يَكونَ الشَّرطُ غَريباً عن[٤] المَوصوفِ و أجنَبيّاً منه، و لا يَجوزُ في المُقتَضي أن يَكونَ كذلكَ.

و ممّا هو[٥] نَظيرٌ لهذه المسألةِ و مُسقِطٌ للشُّبهةِ فيها أنّا كُلَّنا[٦] نَقولُ: «إنّ المُقتَضيَ لصحّةِ الفعلِ هو كَونُ القادرِ قادراً»، و نَحنُ نَعلَمُ أنّ أكثَرَ أفعالِنا تَقِفُ[٧] صِحّتُها مِنّا علىٰ وجودِ آلاتٍ و جَوارحَ[٨]، و متىٰ[٩] لَم تَتكامَلْ[١٠] صفاتُها لَم يَصِحَّ الفعلُ مِنّا، و إن كانَ أحَدُنا قادراً؛ ألا تَرىٰ أنّ البَطشَ لا يَتِمُّ مِنّا إلّا بجَوارحَ، و الكِتابةَ و النِّساجةَ لا يَصِحّانِ إلّا بآلاتٍ مخصوصةٍ؟

---

١. في «ح، د»: - «صحّة».
٢. أي الحياة الزائدة على الذات.
٣. في «ج، ح» و المطبوع: «بنفسه».
٤. في «ع» غير واضحة. و في سائر النسخ و المطبوع: «من»، و هو سهو من أقلام النُّسّاخ.
٥. في المطبوع: «و هما هو». و استُظهر في حاشيته زيادة «هما هو»، ثمّ احتُمل عدم زيادتها و فُسّرت تفسيراً تبرّعيّاً.
٦. في «ج»: «كلّفنا». و في المطبوع: «كنّا».
٧. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «يقف». و في «ع» مهملة.
٨. في «ح»: «الآلات و الجوارح».
٩. في «د» و المطبوع: «و من». نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
١٠. في «ع» مهملة. و في «ق» و المطبوع: «لم يتكامل».

و لَيسَ يَحتاجُ القَديمُ تَعالىٰ في صحّةِ الأفعالِ منه إلىٰ أكثَرَ مِن كَونِه قادراً.

فقَد خالفَناه في الشَّرطِ ـ و إن وافقناه في المُقتَضي ـ لمّا خالَفناه في الوجهِ المُقتَضي للشَّرطِ فينا، و هو كَونُ أحَدِنا قادراً بقُدرةٍ؛ لأنّ كَونَه قادراً علىٰ هذا الوجهِ هو السببُ في حاجتِه في كَثيرٍ مِن[1] الأفعالِ إلَى الجَوارحِ و الآلاتِ. و لمّا كانَ القَديمُ تَعالىٰ قادراً بنَفسِه لا بقُدرةٍ، استَغنىٰ عن الآلاتِ و الجَوارحِ، كَما استَغنىٰ في كَونِه مُدرِكاً عن الحواسِّ و صحّتِها.

فبانَ بهذه الجُملةِ الجوابُ عن جميعِ ما تَضمَّنَته[2] هذه المسألةُ، و أنّا لا نَقولُ علَى الإطلاقِ أنّ صحّةَ الحَواسِّ و انتفاءَ الآفاتِ عنها شَرطٌ في كَونِ المُدرِكِ مُدرِكاً، كَما لا نَقولُ علَى الإطلاقِ بأنّ ذلكَ لَيسَ بشَرطٍ؛ بَل نَقولُ: إنّه شَرطٌ فيمَن[3] كانَ حَيّاً بحياةٍ ـ للعِلّةِ التي ذَكرناها و أوضَحناها ـ و لَيسَ بشَرطٍ فيمَن لَم يَكُن بهذه الصفةِ. و اختلافُ الشُّروطِ[4] ـ علىٰ ما بَيّنّاه ـ جائزٌ بحَسَبِ الاختلافِ في مُقتَضيها و مُستَدعيها. و هذا واضحٌ.

و هذا الكلامُ قد استَقصَيناه و أشبَعناه في كِتابِنا المعروفِ بـ«المُلخَّصِ[5]» و الكتابِ المعروفِ بـ«الذخيرةِ»، و انتَهَينا فيه إلىٰ أبعَدِ مَراميهِ و آخِرِ أقاصيهِ.[6]

و في هذه الجُملةِ المذكورةِ هاهُنا كفايةٌ.

---

١. في المطبوع: ـ «من».

٢. في «ق» و المطبوع: «تضمّنه».

٣. في المطبوع: «فيما».

٤. في «ح، د» و المطبوع: «المشروط».

٥. في المطبوع: «المختصر». نعم، ورد في حاشيته أنّ الصحيح ما أثبتناه.

٦. الملخّص في أُصول الدين، ص ٩٧. و قد سقط بحث صفة الإدراك ممّا بأيدينا من نسخ كتاب الذخيرة. نعم، لقد أشار المصنّف رحمه الله إلى بحث الإدراك بصورة مختصرة جدّاً في نهاية الذخيرة، ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦، فراجع.

المسألةُ الثانيةُ

في الاستدلالِ بالشاهدِ علَى الغائبِ

[الدّليلُ الثاني علىٰ نَفي كَونِه تَعالىٰ مُدرِكاً[1]]

قالوا: ما تُريدونَ بقَولِكم: «إنّ الحَيَّ الذي لا آفةَ به، أو تَستَحيلُ[2] عليه الآفاتُ يَجِبُ أن يُدرِكَ المُدرَكَ إذا حَضَرَه»؟

فإن قُلتم: نُريدُ بذِكرِ الآفةِ فَسادَ الآلاتِ و الحَواسِّ.

قيلَ لكم: أ فَتَعُدّونَ فَقدَ الحَواسِّ مِن الآفاتِ، أم لا؟

فإن قُلتم: لا.

قيلَ لكم: كَيفَ يَكونُ فَسادُها آفةً مانعةً مِن الرُّؤيةِ، و لا يَكونُ عَدمُها مانعاً مِن ذلكَ؟

و[3] إن جازَ ذلكَ، فجَوِّزوا أن يُدرِكَ الواحدُ مِنّا معَ فَقدِ الحَواسِّ[4].

---

١. هذه المسألة استمرار للمسألة الأُولىٰ، فهي تدور أيضاً حول بحث صفة الإدراك، ولكن جهة الاستدلال فيهما مختلفة.

٢. في «ج، د، ق» و المطبوع: «يستحيل». و في «ع، م» مهملة.

٣. في غير «ق»: - «و».

٤. في «ج، ع، ق، م» و المطبوع: «الحاسّة».

و هذا يَكشِفُ عن فَسادِ هذا الترتيبِ، إذ تَشتَرِطونَ[١] في الشاهدِ[٢] شَيئاً و[٣] لَيسَ هو في الغائبِ.[٤] و كانَ يَجِبُ لِانتفاءِ هذا عن[٥] الغائبِ أن لا تَتوصَّلوا[٦] إلىٰ إثباتِ هذه الصفةِ فيه بشَرطٍ لَيسَ فيه؛ بَل في الشاهدِ دونَه تَعالىٰ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٧] ـ:

الغَرَضُ في هذا السؤالِ:[٨] أنّا إذا أقرَرنا[٩] بأنّ عدمَ الحاسّةِ آكَدُ مِن فَسادِها في انتفاءِ الإدراكِ و ارتفاعِه، قيلَ لنا: فيَجِبُ أن يَكونَ القَديمُ تَعالىٰ غَيرَ مُدرِكٍ؛ لأنّه لا حاسّةَ له!

و الجوابُ عن هذا: أنّ فَقدَ الحاسّةِ إنّما كانَ مُخِلّاً بالإدراكِ فيمَن[١٠] كانَ يَحتاجُ إلَى الحَواسِّ في الإدراكِ، كالواحدِ مِنّا؛ فأمّا[١١] مَن لا يَحتاجُ إلَى الحَواسِّ في الإدراكِ ـ كالقَديمِ تَعالىٰ ـ فلا يَجِبُ أن يَكونَ فَقدُ الحَواسِّ فيه مُخِلّاً بكَونِه مُدرِكاً.

ألا تَرىٰ أنّ فَسادَ الجَوارحِ و الآلاتِ في الواحدِ مِنّا يُخِلُّ بكَثيرٍ مِن أفعالِه التي

---

١. في «ج، ق» و المطبوع: «يشترطون». و في «ع» مهملة.
٢. في المطبوع: «المشاهد».
٣. في المطبوع: – «و».
٤. يوجد غموض في وجه التلازم في هذا الإشكال، و سوف يرفعه المصنّف رحمه اللّٰه في بداية الجواب.
٥. في «ح، د»: + «هذا». و في المطبوع: «[في]» بدل «عن».
٦. في «ج، م»: «أن لا يتوصّلوا». و في «ع» مهملة.
٧. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٨. في «ح، د»: «الغرض من السؤال». و في المطبوع: «نفرض السؤال».
٩. في «ح، د، م» و المطبوع: «قرّرنا».
١٠. في «ع، ق»: «فيما».
١١. في المطبوع: «و أمّا».

يَحتاجُ[1] فيها إلىٰ تلكَ الجَوارحِ و الآلاتِ؟ و لمّا كانَ فَسادُ الآلةِ أو الجارحةِ مُخِلّاً في أحَدِنا بفعلِه[2]، كانَ فَقدُ الجارحةِ أو الحاسّةِ آكَدَ و أبلَغَ في الإخلالِ بصحّةِ ذلكَ الفعلِ.

و قد عَلِمنا أنّ القَديمَ تَعالىٰ لا جارحةَ له و لا آلةَ، و لا[3] يَجِبُ لذلكَ أن يَتعذَّرَ الفعلُ[4] عليه؛ لأنّ وجودَ الآلةِ و الحاسّةِ و[5] صحّتَهما إنّما كانَ[6] شَرطاً في القادرِ بقُدرةٍ، دونَ القادرِ لنَفسِه.[7] و هذا ممّا تَقدَّمَ بيانُه في المسألةِ الأُولىٰ.

فأمّا ما ذُكِرَ في الشاهدِ[8] و الغائبِ فهو في غَيرِ مَوضِعِه؛ لأنّا لا نوجِبُ في الغائبِ كُلَّ ما[9] نوجِبُه في الشاهدِ، إلّا إذا اشتَرَكا في العِلّةِ و[10] الموجِبِ أو المُقتَضي؛ فأمّا علىٰ غَيرِ ذلكَ، فلا يُلحَقُ[11] الغائبُ بالشاهدِ.[12]

ألا تَرىٰ أنّ أحَدَنا لا يَكونُ فاعلاً إلّا بَعدَ أن يَكونَ جسماً مؤلَّفاً مِن جَواهرَ مُركَّباً، و بَعدَ أن يَكونَ له رأسٌ، و كُلُّنا نُثبِتُ القَديمَ تَعالىٰ[13] فاعلاً

---

١. في «ع، ق، م» مهملة. و في المطبوع: «نحتاج».
٢. في «ح»: «مُخلّاً بأحدنا في فعله». و في المطبوع: «في أحدنا مُخلّاً بفعله».
٣. في «ق، م»: – «لا».
٤. من قوله: «و قد علمنا أنّ القديم تعالىٰ» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
٥. في «ج، ع، م» و المطبوع: «أو».
٦. في المطبوع: «كانا».
٧. في «ح»: «بنفسه».
٨. في «ج، ع، ق، م» و المطبوع: «فأمّا ذكر الشاهد» بدل «فأمّا ما ذكر في الشاهد».
٩. في «ق»: «كما» بدل «كلّ ما».
١٠. في «ح»: «أو».
١١. في «ع، م» مهملة. و في المطبوع: «فلا نلحق».
١٢. في «ح، د»: «في الشاهد».
١٣. في «ج»: «يثبت القديم». و في «ق»: «يثبت القديم تعالىٰ». و في المطبوع: «نثبت أنّ القديم تعالىٰ يكون».

و إن لَم يَكُن بهذه الصِّفاتِ؟

فقدَ خالَفنا بَينَ الشاهدِ و الغائبِ لمّا اختَلَفَت الأسبابُ و العِلَلُ. و لمّا لَم يَكُن أحَدُنا مُفتَقِراً في[١] كَونِه فاعلاً[٢] إلىٰ كَونِه جسماً مؤلَّفاً، لَم يَجِبُ أن نُثبِتَ[٣] كُلَّ فاعلٍ بهذه الصفةِ. و لمّا كانَ أحَدُنا مُفتَقِراً في كَونِه فاعلاً إلىٰ كَونِه قادراً، أثبَتنا[٤] كُلَّ فاعلٍ في غائبٍ و شاهدٍ قادراً.[٥]

و هذا أيضاً ممّا بَيّنّاه و شَرَحناه في الكِتابَينِ المُقدَّمِ[٦] ذِكرُهما.[٧]

---

١. في «ق»: «إلى».

٢. في المطبوع: +«الا».

٣. في «ج، م»: «لم يجب أن يثبت». و في «ق»: «لا يجب أن يثبت».

٤. في المطبوع: + «[أن يكون]».

٥. في «ق»: «كلّ فعل في غائب و شاهد و قادر».

٦. في المطبوع: «المتقدّم».

٧. الملخّص، ص ٢٢٧ و ما بعدها، باب الكلام في نفي الرؤية و الإدراك عنه تعالى؛ و انظر ص ١٣٥ ـ ١٣٧. هذا، و قد ذكرنا في هامش المسألة الماضية أنّ بحث صفة الإدراك قد سقط ممّا بأيدينا من نسخ كتاب الذخيرة.

المسألةُ الثالثةُ

في نَفيِ كَونِه تَعالىٰ مُريداً[1]

[الدليلُ الأوّلُ]

قالوا: لَيسَ يَمتَنِعُ أن يَكونَ الشَّرطُ في اقتضاءِ صفةِ الحَيِّ مِنّا كَونَه مُريداً[2] هو كَونَه جسماً تَصِحُّ[3] عليه المَسَرّةُ؛ لأنّ في إرادةِ ما يَدعو إليه الداعي ما يَقتَضي المَسَرّةَ.

و لذلكَ قُلتم: إنّ تقديمَ الإرادةِ يَقتَضي تَعجيلَ المَسَرّةِ، فلا يَمتَنِعُ أن تَكونَ الإرادةُ المُقارِنةُ[4] للفعلِ ـ إن صَحَّ أنّها تُقارِنُ ـ تَقتَضي[5] زيادةَ المَسَرّةِ؛ لأنّ الشيءَ لا يَجوزُ أن يَكونَ في تَعجيلِه تعجيلُ المَسَرّةِ و لَيسَ فيه نَفسِه مَسَرّةٌ، و لأنّ ما لا مَسَرّةَ فيه لا تَتَعجَّلُ[6] المَسَرّةُ بتَعجيلِه.

و إذا لَم يؤمَنْ ذلكَ، لَم يَكُن لكم طريقٌ يُقطَعُ به علىٰ إثباتِ صفةِ المُريدِ.

---

١. سوف يطرح السائل على لسان المخالفين خمسة أدلّة علىٰ نفي كونه تعالىٰ مريداً، و سوف يستمرّ في ذلك إلى المسألة السابعة، حيث يطرح في كلّ مسألة دليلاً.

٢. في «ق»: + «أو».

٣. في «ج، د، ق» و المطبوع: «يصحّ».

٤. في «ق»: «مقارنة».

٥. في المطبوع: «أن تقتضي».

٦. في «ج»: «لا يتعجّل». و في «ع» مهملة. و في «ق»: «لا تعجيل». و في المطبوع: «لا بتعجيل». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

و لَيسَ يَجِبُ أن تُعرَفَ[١] العِلّةُ التي بها وُقِفَت[٢] صحّةُ الإرادةِ علىٰ كَونِ المُريدِ جسماً، كَما لا يَجِبُ أن يُعلَمَ ما لأجلِه كانَت صفةُ ذاتِ اللّٰهِ سُبحانَه[٣] تعالى تَقتَضي كَونَه عالِماً.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٤] ـ:

أوّلُ ما نَقولُه في هذه المسألةِ: أنّا لا نُطلِقُ القولَ[٥] بأنّ كَونُ الحَيِّ مِنّا حَيّاً مُقتَضٍ لكَونِه[٦] مُريداً؛ لأنّ ذلكَ يَقتَضي كَونَه[٧] مؤثِّراً فيه، كَما نَقولُه في اقتضاءِ كَونِه حَيّاً لكَونِه مُدرِكاً. و إنّما الصحيحُ أن نَقولَ[٨]: كَونُ الحَيِّ مِنّا حَيّاً يُصحِّحُ كَونَه مُريداً و كارهاً؛ و التصحيحُ[٩] غَيرُ الاقتضاءِ.

فإن قيلَ: فما المُقتَضي لكَونِه مُريداً؟

قُلنا: وجودُ[١٠] الإرادةِ بحَيثُ تَختَصُّ[١١] به غايةَ الِاختصاصِ، إمّا أن تَكونَ[١٢] في

---

١. في «ع، م» مهملة. و في «ق» و المطبوع: «أن يعرف».
٢. في «ج»: «لها وقفت». و في «ح، د» و المطبوع: «بها وقعت». و في «ق»: «وقفت بها». و وَقَفَ الأمرَ عليه: علَّقَه به. المصباح المنير، ج ٢، ص ٦٦٩ (وقف).
٣. في «ح»: - «سبحانه». و في «د»: «تعالىٰ» بدل «سبحانه». و في المطبوع: «صفة الذات فيه تعالىٰ».
٤. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».
٥. في «ح»: - «القول».
٦. في «ح»: + «مدركاً و إنّما». و في المطبوع: + «مدركاً و».
٧. في «د» و المطبوع: «لكونه».
٨. في «ح»: - «نقول». و في «ع» مهملة. و في «ق، م»: «أن يقول».
٩. في غير «ج» و المطبوع: «و الصحيح».
١٠. في «ح، د، ع» و المطبوع: «ورود».
١١. في «ج، ق، م» و المطبوع: «يختصّ». و «ع» مهملة.
١٢. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «أن يكون». و «ع» مهملة.

قَلبِه كالواحِد مِنّا، أو لا في مَحلٍّ كالقَديمِ تَعالىٰ[١].

إلّا أنّ[٢] لِلسائلِ أن يَقولَ: ما أنكَرتم أن يَكونَ الشَّرطُ في التصحيحِ[٣] الذي ذَكرتُموه كَونَه جسماً تَصِحُّ[٤] عليه المَسَرّةُ؟

و الجوابُ: أنّه لا نِسبةَ بَينَ كَونِ الحَيِّ مُريداً و بَينَ كَونِه جسماً تَصِحُّ[٥] عليه المَسَرّةُ، و لا تَعلُّقَ لذلكَ بعضِه ببعضٍ، فكَيفَ يُشتَرَطُ[٦] في الصفةِ ما[٧] لا وَجهَ لِاشتراطِه، و لا جِهةَ معقولةً لتَعلُّقِ تلكَ الصفةِ به؟! و لَمّا اشتَرَطنا في كَونِ أحَدِنا مُدرِكاً صِحّةَ حَواسِّه، و لَم نَشتَرِطْ [ذلكَ] في كُلِّ مُدرِكٍ، أَحَلنا علىٰ وجهٍ معقولٍ يَختَصُّ بنا قد تَقدَّمَ بيانُه.[٨]

فأمّا المَسَرّةُ فهي[٩] السُّرورُ، و السُّرورُ هو: «اعتقادُ مَنفَعةٍ تَصِلُ إلَى المسرورِ، أو اندفاعِ ضررٍ عنه»؛ و لهذا أَحَلنا أن يَكونَ تَعالىٰ مسروراً، مِن حَيثُ لا يَجوزُ عليه المَنافعُ و لا المَضارُّ. و لَيسَ في إرادةِ ما يَدعو إليه الداعي سُرورٌ، و لا له حَظٌّ في مَسَرّةٍ.

---

١. ذهب المصنّف رحمه الله إلىٰ أنّ محلّ الإرادة فينا هو القلب، و أنّ العلم التفصيلي بذلك موقوف على السمع. كما ذهب إلىٰ أنّ الله تعالىٰ مريد بإرادة محدَثة لا في محلّ. راجع: الملخّص، ص ٣٥٦، ٣٧٠ و ما بعدها.

٢. في «ح، د»: «لأنّ» بدل «إلّا أنّ».

٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: «الصحيح».

٤. في «ج، د، ق، م» و المطبوع: «يصحّ». و في «ع» مهملة.

٥. في «ج، د، ق، م» و المطبوع: «يصحّ».

٦. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «شرط».

٧. في المطبوع: «بما».

٨. تقدّم في المسألة الأُولىٰ.

٩. في المطبوع: «و هي».

اللّهُمَّ إلّا أن يُقالَ: إنّ إرادةَ ما يَدعو إليه الداعي[١] نَفسَها[٢] مَنفَعةٌ.

و هذا غَلَطٌ؛ لأنّ المَنفَعةَ لا تَكونُ إلّا مُدرَكةً[٣]، و ما لا يُدرَكُ لا يَصِحُّ أن يَكونَ نَفعاً، و الإرادةُ غَيرُ مُدرَكةٍ.

أو يَقولُ[٤]: إنّ الإرادةَ لا تَتعلَّقُ إلّا بما فيه نَفعٌ للمُريدِ.

و هذا باطلٌ؛ لأنّ المُريدَ قد يُريدُ ما يَضُرُّه و ما يَنفَعُه، و ما لَيسَ بضَررٍ و لا نَفعٍ.

ألا تَرىٰ أنّه قد يُريدُ ما يَعتَقِدُ أنّه يَنفَعُه، و هو علَى الحقيقةِ ضارٌّ له؟

و قد يُلجأُ إلىٰ فعلِ ما عليه فيه مَضَرّةٌ فيُريدُه؛ لأنّ المُلجأَ إلَى الفعلِ مُلجأٌ[٥] إلىٰ إرادتِه، و المُلجأُ مُريدٌ لِما يَفعَلُه.

ألا تَرىٰ أنّ أحَدَنا إذا أُلجِئَ - هَرَباً مِن السَّبُعِ - إلَى العَدوِ[٦] علَى الشَّوكِ و الحَسَكِ،[٧] فهو مُريدٌ لذلك العَدوِ، و إن كانَ مُضِرّاً به؟

و مَن قالَ: «إنّ كَونَ الحَيِّ مِنّا مُريداً مَشروطٌ بكَونِه جِسماً»، لا نَجدُ فَرقاً بَينَه و بَينَ مَن ادَّعىٰ أنَّ كَونَ الحَيِّ مِنّا قادراً مَشروطٌ بكَونِه جِسماً[٨]، و مَنَعَ مِن كَونِه تَعالىٰ قادراً مِن حَيثُ لَم يَكُن جِسماً؛ فإذا وَقَعَت المُحاسَبَةُ علىٰ أنّه لا تَعلَّقَ[٩]

---

١. من قوله: «سرور، و لا له حظّ في مسرّة» إلىٰ هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «ع»: «منها». و في «ق»: «بنفسها».

٣. في «ج»: «لا يكون إلّا مدركة». و في «ق»: «لا يكون إلّا مدركاً».

٤. في غير «ق» و في المطبوع: «نقول».

٥. في «ح، د» و المطبوع: «يلجأ».

٦. أي الركض.

٧. في «ع» و المطبوع: «و الخسك». و «الحَسَكُ»: شَوكٌ مُدَحرَجٌ، لا يكاد أحدٌ يمشي فيه إذا يَبِسَ، إلّا أحدٌ في رِجلَيه خُفٌّ أو فَعلٌ. تاج العروس، ج ١٣، ص ٥٤٠ (حسك).

٨. من قوله: «لا نجد فرقاً بينه» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د» و المطبوع.

٩. في «ج»: «لا يتعلّق». و في «ح»: «لا تتعلّق».

لكَونِه قادراً بكَونِه جِسماً، و لا مُناسَبةَ، نُقِلَ ذلكَ إلىٰ كَونِه مُريداً.

و الذي يوضِحُ ما ذَكرناه:[١] أنّ كَونَ أحَدِنا مُشتَهياً لمّا كانَ لا يَصِحُّ إلّا علىٰ مَن يَجوزُ عليه الانتفاعُ ـ لأنّ الشَّهوةَ لا تَتعلَّقُ إلّا بالمَنافعِ ـ لَم يُجعَلْ كَونُ الحَيِّ حَيّاً مُطلَقاً مُصحِّحاً لكَونِه مُشتَهياً؛ بَل قُلنا: إنّ كَونَه حَيّاً بحياةٍ هو المُصحِّحُ لكَونِه مُشتَهياً. و لَم نَقُلْ مِثلَ ذلكَ في تصحيحِ كَونِ الحَيِّ [حَيّاً] لكَونِه قادراً عالِماً؛ مِن حَيثُ لَم نَجِدْ فيه ما وَجَدناه في كَونِه مُشتَهياً.

فكذلكَ القولُ في كَونِ الحَيِّ مُريداً، مِنَ[٢] أنّ المُصحِّحَ له هو كَونُه حَيّاً مُطلَقاً، دونَ كَونِه جِسماً؛ كَما قُلنا في كَونِه قادراً عالِماً.

و الذي اعتَمَدَه القومُ في مَنعِ تَقدُّمِ[٣] إرادةِ القَديم تَعالىٰ علىٰ فعلِه، غَيرُ ما[٤] تَضمَّنَه السؤالُ مِن تَعجيلِ[٥] المَسَرّةِ؛ بَل قالوا: إنّ تَقدُّمَ الإرادةِ فينا يَقتَضي تَوطينَ النفسِ و تَخفيفَ الكُلفةِ في الفعلِ المُرادِ، و هذا الوجهُ لا يَليقُ به تَعالىٰ، فلا وَجهَ لتَقديمِ إرادتِه.

فأمّا ما خُتِمَت به المسألةُ، مِن أنّه لا يَجِبُ أن يُعرَفَ ما لأجلِه وُقِفَت[٦] صِحّةُ الإرادةِ علىٰ كَونِ المُريدِ جِسماً، كَما لا يَجِبُ أن يُعلَمَ[٧] ما لأجلِه كانَت صفةُ الذاتِ فيه تَعالىٰ تَقتَضي كَونَه عالِماً.

---

١. في المطبوع: «ذكرنا».
٢. في غير «ع» و في المطبوع: – «من».
٣. في «ج»: – «تقدّم». و في «ح، د»: «تقديم».
٤. في «ح»: «غرما». و في المطبوع: «غريباً». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٥. في «د، ع، ق، م»: «تعجّل».
٦. في النسخ و المطبوع: «وقعت». و هو سهو من أقلام النُسّاخ.
٧. في «ح، د»: – «أن يُعلم». و في «م»: «أن نعلم».

فغَيرُ صحيح؛ لأنّ كَونَ الحَيِّ مِنّا حَيّاً إذا كانَ مُصحِّحاً لصفاتٍ كَثيرةٍ، منها كَونُه قادراً و عالِماً و مُريداً و ناظراً و مُشتَهياً و مُنتَفِعاً و مُستَضِرّاً، و[1] وَجَدنا بعضَ هذه الصفاتِ يُصحِّحُها كَونُه حَيّاً بغَيرِ شَرطٍ، و هو كَونُه قادراً و عالِماً، و وَجَدنا بعضَها يُصحِّحُه بشُروطٍ، و هو كَونُه مُشتَهياً[2] و نافراً[3] و مُنتَفِعاً و مُستَضِرّاً؛ لأنّ الشَّرطَ في ذلكَ يَرجِعُ إلىٰ ما يَقتَضي كَونَه جِسماً.

فأمّا كَونُه ناظراً، فالشرطُ في تصحيحِه[4] أن[5] لا يَكونَ عالِماً بالمَنظورِ فيه. و لهذا استَحالَ أن يَكونَ[6] القَديمُ تَعالىٰ ناظراً؛ لوجوبِ كَونِه عالِماً لنَفسِه بكُلِّ المَعلوماتِ.

و أَلحَقنا صِحّةَ كَونِه مُريداً بكَونِه قادراً و عالِماً، و أنّ المُصحِّحَ لهذه الصفةِ كَونُه حَيّاً بالإطلاقِ.

فإنِ[7] ادَّعىٰ مُدَّعٍ أنّ الشَّرطَ فيه كَونُه جِسماً ـ كَما قُلنا في الشَّهوةِ و المَنفَعةِ ـ لَم يَكُن لنا بُدٌّ مِن أن نَقولَ لهذا المُدَّعي: بَيِّنْ وَجهَ عَودِ هذه الصحّةِ[8] إلَى الجِسميّةِ، كَما بيَّنّا كُلُّنا عَودَ صِحّةِ الشَّهوةِ و المَنفَعةِ[9] إلَى الجِسميّةِ.

و اقتضاءُ صفتِه تَعالَى الذاتيّةِ لكَونِه عالِماً لا يُشبِهُ ما نَحنُ فيه؛ لأنّا ما

---

١. في المطبوع: «أو». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٢. من قوله: «و هو كونه قادراً» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د» و المطبوع.
٣. في المطبوع: «و باقرار».
٤. في المطبوع: «تصحيحها».
٥. في «ح، د، ع» و المطبوع: – «أن».
٦. من قوله: «عالماً بالمنظور فيه» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
٧. في «ق»: «و إن».
٨. في المطبوع: «من عود هذه الصفة» بدل «بيّن وجه عود هذه الصحّة».
٩. من قوله: «إلى الجسميّة، كما بيّنّا» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.

عَلَّلنا[١] اقتضاءَ كَونِنا عالِمينَ و قادرينَ بمُصحِّحٍ هو الحياةُ، و إنّما عَلَّلنا لمّا شَرَطنا في المُصحِّحِ الذي هو كَونُنا أحياءً في مَوضِعٍ[٢] ما لَم نَشتَرِطْه[٣] في آخَرَ، و مِثلُ ذلكَ لابُدَّ مِن بيانِ وَجهِه.

---

١. في «ج، ح»: «ما علمنا».

٢. في المطبوع: - «في موضع».

٣. في «ج»: «لم يشترطه». و في «ع، م» مهملة. و في «ق»: «لم يشرطه».

المسألةُ الرابعةُ

[إثباتُ حالِ المُريدِ، و بيان عدمِ الاستغناءِ بالداعي عَن الإرادةِ]

[الدليلُ الثاني علىٰ نفيِ كَونِهِ تَعالىٰ مُريداً]

و اعتَرَضوا قولَنا: لَيسَ يَخلو ما خَلَقَه اللّٰهُ تَعالىٰ في الإنسانِ ـ مِن العقلِ و الشَّهوةِ للقَبيحِ[١] و نُفورِ النفسِ[٢] مِن الحَسَنِ، مع أنّه سُبحانَه لَم يُلجئه و لا أعياه ـ مِن أن يَكونَ تَعالىٰ فَعَلَ ذلكَ لغَرضٍ، أو لا لغَرضٍ.[٣] و الثاني عَبَثٌ، فيَجِبُ الأوّلُ، و لا غَرضَ في ذلكَ إلّا أنّه سُبحانَه أرادَ بذلكَ أن يُطيعَ[٤] فيستَحقَّ الثوابَ.

بأن[٥] قالوا: لِمَ زَعَمتم أنّ الأغراضَ هي الإراداتُ؟[٦] و ما أنكَرتم أنّه تَعالىٰ فَعَلَ ذلك لغرضٍ، و المعنىٰ فيه[٧] أنّه فَعَلَه للتَّعريضِ للثوابِ،[٨] و ليَستَحِقَّه[٩]

---

١. في «ق»: «و الشهوة و القبيح». و في المطبوع: «و السهو و القبيح».

٢. في «ج»: «و نفوذ النفس». و في «ح، د» و المطبوع: «و نفور النفوس».

٣. في المطبوع: «لغيره» بدل «لا لغرض».

٤. في «ح»: «أن يطاع».

٥. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «فإن». نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.

٦. في المطبوع: «الإرادة». و سوف يأتي في جواب المصنّف رحمه اللّٰه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥ إنكار أن تكون الأغراض هي الإرادات.

٧. في «ح، د»: ـ«فيه».

٨. لا أنّه أراد التعريض للثواب، فالغرض غير الإرادة.

٩. في «ح، د، ع»: «و استحقّه».

المُكلَّفَ بفِعلِ الطاعةِ؟

و قالوا: فإن قُلتم: فِعلُ ذلكَ للتَّعريضِ للثوابِ يُفيدُ الإرادةَ؛ لأنّ قَولَ القائلِ: «دَخَلتُ الدارَ لأُسلِّمَ علىٰ زَيدٍ» معناه: أنّني قَصَدتُ[1] السلامَ علىٰ زَيدٍ.

قيلَ لكم: ذلكَ لا يَجِبُ أن يُفيدَ الإرادةَ عندَكم؛ و ذلكَ لأنّكم تَقولونَ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ خَلَقَ المَنافعَ في الدنيا ليَنتَفِعَ بها الحَيَوانُ، و لَم يُرِدِ انتفاعَهم؛[2] إذ هو مُباحٌ، و اللّٰهُ تَعالىٰ لا يُريدُ المُباحَ في دارِ التكليفِ.[3]

و قالوا: فإن قُلتم: قد أرادَ[4] المَنافعَ[5]، فلهذا ساغَ لنا أن نَقولَ ما قُلناه.

قيلَ لكم: إنّما أرَدنا أن نُبيِّنَ لكم أنّ قولَنا: «لِكَذا»[6] لا يُفيدُ الإرادةَ لِما دَخَلَت عليه «اللامُ» لا مَحالةَ. و قد بانَ ذلكَ في قولِكم: أرادَ خَلقَ المَنافعِ ليُنتَفَعَ بها.

قالوا: و أيضاً فإنّ[7] اللّٰهَ عَزَّ وَ جَلَّ إنّما يؤلِمُ الأطفالَ للمَصلَحةِ و للعِوَضِ[8] ـ لأنّه لَو آلَمَهم[9] للمَصلَحةِ فَقَط كانَ قَبيحاً ـ و مع ذلكَ لَم يُرِدِ العِوَضَ[10] في ذلكَ الوقتِ؛ و لا يَجوزُ أن يُريدَ مِن المُكلَّفِ في ذلكَ الوقتِ فِعلَ ما الألَمُ مَصلَحةٌ[11]

---

١. أي أردتُ.

٢. أي انتفاع الحيوان. و الأنسب: «انتفاعه». و المراد من هذا الإشكال أنّه قد وُجد هنا غرض ـ و هو الانتفاع ـ و لم توجد إرادة.

٣. راجع: الملخّص في أُصول الدين، ص ٣٨٦.

٤. في «ح»: «قالوا: و إن قلتم: أراد» بدل «و قالوا: فإن قلتم: قد أراد».

٥. لا الانتفاع المباح.

٦. مثل قولنا: «للتعريض للثواب».

٧. في «ق»: «قالوا أيضاً: فإنّ». و في المطبوع: «قالوا أيضاً: إنّ».

٨. في «ح» و المطبوع: «و للغرض».

٩. في «ق»: «لولا آلمهم». و في المطبوع: «لو أولمهم».

١٠. في «ح، د»: «الغرض».

١١. في المطبوع: «ما [فيه] الألم لمصلحة» بدل «ما الألم مصلحة».

فيه، و إنّما أرادَ ذلكَ عندَ نَصبِ الدِّلالةِ العَقليّةِ و السَّمعيّةِ. فقَد بانَ أنّ لَفظةَ «اللامِ» لا تُفيدُ إرادةَ ما دَخَلَت عليه لا مَحالةَ.

قالوا: ثُمّ يُقالُ لكم: ما تُريدونَ بقَولِكم: «خَلَقَنا و الشَّهَواتِ فينا لغَرضٍ»؟

فإن قُلتم: نُريدُ أنّه أرادَ بذلكَ فِعلَ الثوابِ.

قيلَ لكم: لَيسَ هذا[1] مِن قَولِكم، لأنّ الإرادةَ عندَكم غيرُ مُتقدِّمةٍ للمُرادِ.

و إن قُلتم: نُريدُ[2] بذلكَ أنّه تَعالىٰ خَلَقَنا لنَستَحِقَّ الثوابَ.

قيلَ: أ فلَيسَ قد دَخَلَت لَفظةُ «اللامِ» علىٰ[3] ما لَيسَ بمُرادٍ؟ لأنّ الاستحقاقَ لَيسَ بفعلٍ فيُرادَ.

قالوا: و إن قُلتم: خَلَقَنا و أرادَ بخَلقِنا فِعلَ الطاعةِ.[4]

قيلَ: الإرادةُ للطاعةِ مُتقدِّمةٌ علىٰ هذا الوقتِ؛[5] لأنّه إنّما أرادَ مِنّا الطاعةَ حينَ أمَرَنا. و لَو كانَ عَزَّ وَ جَلَّ قد أرادَ مِنّا الآنَ الطاعةَ، لَكانَ قد أرادَ الطاعةَ لنَستَحِقَّ الثوابَ[6]، و لأنّ إرادتَه حَسَنةٌ، و إلّا لَم تَحسُنِ[7] الإرادةُ للطاعةِ، و في ذلكَ دخولُ لفظةِ «اللامِ» علىٰ ما لَم يُرَدْ.

---

١. في «ع»: «قيل لكم: هذا ليس». و في المطبوع: «قيل: ليس».

٢. في «ج»: «يريدون». و في «ع، ق»: «يريد».

٣. في «ح، ع»: - «لفظة». و في «ق»: «لفظ» بدلها. و في المطبوع: - «علىٰ».

٤. في المطبوع: «الإرادة».

٥. سوف يأتي في جواب المصنّف رحمه اللّه ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦ أنّ هذه العبارة خطأ، و أنّ الصحيح أنّ الإرادة للطاعة متأخّرة علىٰ وقت خلقنا.

٦. في «ج»: «ليستحقّ للثواب». و في «د، ع» و المطبوع: «لنستحقّ للثواب». و في «ق»: «ليستحقّ الثواب».

٧. في «ج، د، ق» و المطبوع: «لم يحسن». و في «ع» مهملة. و في «م» كلا الوجهين.

و قالوا: فإن قُلتم لنا: فما[١] تُريدونَ أنتم بقَولِكم: «إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ خَلَقَنا علىٰ صفةِ المُكلَّفينَ؛ لنَستَحِقَّ الثوابَ، أو لنَفعَلَ الطاعةَ»؟

قُلنا: نُريدُ بذلكَ الداعيَ؛[٢] لأنّ قَولَ القائلِ[٣]: «دَخَلتُ الدارَ لِأُسَلِّمَ علىٰ زَيدٍ» [معناه:] هو[٤] الذي دَعاني إلىٰ ذلكَ؛ إمّا بأن أعتَقِدَ حُسنَه، أو أنّ فيه مَنفَعةً، أو دَفعَ مَضَرّةٍ.

يُبيِّنُ ذلكَ: أنّا[٥] لَو تَصوَّرنا أنّ لنا في السلامِ علىٰ زَيدٍ فائدةً، و دَعانا ذلكَ إلىٰ دُخولِ الدارِ و إلَى السلامِ عليه، فدَخَلنا و سَلَّمنا و نَحنُ مَمنوعونَ مِن الإرادةِ، لَكُنّا قد دَخَلنا الدارَ للسلامِ علىٰ زَيدٍ.

و قالوا: فإن قُلتم: كَيفَ يَكونُ استحقاقُنا للثوابِ داعياً إلىٰ خَلقِنا؟

قُلنا: إنّما يَدعو[٦] ذلكَ إلىٰ خَلقِنا[٧] علىٰ معنىٰ أنّ العِلمَ به و تَحسينَ إثباتِنا[٨] علَى الطاعةِ و عِظَمَ المَنفَعةِ لنا فيه يَدعو[٩] إلىٰ خَلقِنا و خَلقِ ما لا تَتِمُّ[١٠] الطاعةُ إلىٰ يومِ الاستحقاقِ عليها إلّا معه، فيَكونُ خالقاً لنا لذلكَ، كَما تَقولونَ[١١] أنّه يَكونُ خالقاً لنا و مُريداً لخَلقِنا لذلكَ.

---

١. في «ج»: «فبنا». و في «د، ع»: «كما». و في المطبوع: «ما».
٢. لا الإرادة.
٣. في «ع»: «الداعي».
٤. أي الداعي، و هو «السلام» في المثال.
٥. في المطبوع: «أما».
٦. في «ج، ق»: «ندعو».
٧. في المطبوع: - «قلنا: إنّما يدعو ذلك إلىٰ خلقنا».
٨. في «ج، ح، ع، م»: «و تحسين إثابتنا». و في «ق»: «و نحسن إثباتنا». و في المطبوع: «و تحسين لتأتينا».
٩. في المطبوع: «و عظيم المنفعة فيه ينهو».
١٠. في «ج»: «لم يتمّ». و في «د، ق» و المطبوع: «لا يتمّ». و في «م»: «لم تتمّ».
١١. في «ج»: «خالقاً لنا لذلك؛ كما يقولون». و في «ح»: «خالقاً بذلك لنا؛ كما يقولون».

و لَو أنّا فَرَضنا أنّ اللّهَ تَعالىٰ خَلَقَنا علىٰ صفةِ المُكلَّفينَ[١] ـ و كانَ الداعي إلىٰ ذلكَ ما ذَكرناه ـ مِن غَيرِ إرادةٍ، لَما كانَ خَلقُه إيّانا عَبَثاً لا لغَرضٍ؛ فكَيفَ يَكونُ ذلكَ عَبَثاً، و لداعي الحُسنِ فَعَلَه؟

الجوابُ ـ و باللّهِ التَّوفيقُ[٢] ـ:

اِعلَمْ أنّني لَمّا تَصفَّحتُ هذه المسائلَ المُتَواليةَ المُتعلِّقةَ بالإرادةِ، المَبنيّةَ علىٰ نَفيِ كَونِه تَعالىٰ مُريداً، لَم أجِدْ فيها حُجّةً؛ مع قولِه ـ أدامَ اللّٰهُ عِزَّه ـ أنّ الذينَ تَعلَّقوا بها و أَثاروها[٣] ذَوو شَغَفٍ و حِرصٍ[٤] علَى الكلامِ فيما يَتعلَّقُ بالإرادةِ و نَفيِها عن اللّٰهِ تَعالىٰ أو[٥] إثباتِها.

و قد كانَ يَجِبُ فيمَن كانَ مَشغوفاً[٦] بشَيءٍ أن يَعرِفَ ما قد قيلَ فيه مِن الحُجَجِ و الطُّرُقِ، و يَفهَمَ الأغراضَ فيها، و لا يَذهَبَ عنها جانباً، و إن كانَت[٧] له شُبهةٌ في الحَقِّ كانَت قَويّةً.

و لَم أجِدْ في هذه[٨] المسائلِ[٩] المُتعلِّقةِ بالإرادةِ إلّا: إمّا ما قد أُجيبَ[١٠] في الكُتُبِ

---

١. في «ج، ع، ق»: «المتكلّمين». نعم، ورد في حاشية «ق» ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٣. في «ج، ح، ع، ق، م»: «و أثارها». و في المطبوع: «لو أثارها».

٤. في «ج»: «ذو شعف و حرص». و في «ع»: «ذوو شعف و حرص». و في المطبوع: «دور و ستقف. و حرض».

٥. في «ح، د» و المطبوع: «و».

٦. في «ع» و المطبوع: «مشعوفاً».

٧. في «ع»: «كان».

٨. في المطبوع: «و لم أجود هذه».

٩. في «ح، د»: «المسألة».

١٠. في «ج»: «إلّا إمّا ما قد أجبت». و في المطبوع: «إلّا أنّي قد أجبت».

عنه[١]، و زادَه أصحابُنا علىٰ نُفوسِهم عندَ الكلامِ في الإرادةِ؛ أو ما هو مَبنيٌّ علىٰ ما لا نَذهَبُ إليه و لا نَقولُ به و لا تَقتَضيه[٢] أُصولُنا فكأنّ المُتعرِّضَ ظَنَّ مِن[٣] مَذاهبِنا غَيرَ صحيحٍ، فاعتَرَضَ عليه ما لَيسَ بصَحيحٍ.

و قد بَيّنّا في الكِتابِ «المُلخَّصِ»[٤] خاصّةً الكلامَ في أنّه تَعالىٰ مُريدٌ مَشروحاً مُستَقصىً، و زِدنا علىٰ أنفُسِنا مِن الزياداتِ ما لا يَهتَدي إليه المُخالِفونَ، و أجَبنا عنه بالبَيِّنِ[٥] الواضحِ. و ذَكرنا أيضاً في الكِتابِ المعروفِ بـ«الذخيرةِ»[٦] طَرَفاً[٧] مِن ذلكَ قَويّاً.

و إذا كانَ الغَرضُ في هذه المسائلِ[٨] نَفيَ كَونِه تَعالىٰ مُريداً، فيَجِبُ أن نُقدِّمَ[٩] الأدلّةَ علىٰ ذلكَ و نوضِحَها و نَشرَحَها؛ فهي[١٠] الأصلُ الذي عليه المُعوَّلُ[١١]، و مع تَمَهُّدِه[١٢]

---

١. في «ح، د»: «عنه في الكتب»؛ بتقديم و تأخير.
٢. في «ج» و المطبوع: «و لا يقتضيه». و في «ع» مهملة.
٣. في «ق»: «بأنّ».
٤. في المطبوع: «المخلّص». نعم، صُحِّح في حاشيته بما أثبتناه. و راجع: الملخّص في أُصول الدين، ص ٣٧١.
٥. في المطبوع: «باليمن». و استُظهر في حاشيته: «بالبيان».
٦. لقد سقط بحث صفة الإرادة ممّا بأيدينا من كتاب الذخيرة. نعم، لقد تعرّض المصنّف رحمه الله إلىٰ شيء مختصر من بحث الإرادة في نهاية الذخيرة، ص ٦٠٠، فراجع.
٧. في «ح، ق»: «طرقاً».
٨. في «ح، و، ع» و المطبوع: -«المسائل». و في «ق»: +«من».
٩. في «ج، ق» و المطبوع: «أن يقدّم».
١٠. في «ع»: «و نوضحها و نشرحها؛ و هي». و في «ق»: «و يوضحها و يشرحها؛ فهي». و في المطبوع: «و يوضحها و شيوخها ذي».
١١. في المطبوع: «المعمول».
١٢. في «د، ع»: «تمهّد».

يَسهُلُ حَلُّ كُلِّ شُبهةٍ و دَفعُ[١] كُلِّ اعتراضٍ.

[أقسامُ المخالفينَ في كونِهِ تَعالى مُريداً]

و اعلَمْ أنّ[٢] مَن خالَفَنا في كَونِه تَعالىٰ مُريداً علىٰ ضَربَينِ:

منهم[٣] مَن يَنفي حالَ المُريدِ عَنّا و عنه[٤] تَعالىٰ، و يَدَّعي أنّ الحالَ التي نُشيرُ[٥] إليها بكَونِ[٦] المُريدِ مُريداً لَيسَت[٧] حالاً زائدةً علَى الأحوالِ المعقولةِ لنا؛ مِن كَونِنا عالِمينَ، أو ظانّينَ أو مُعتَقِدينَ.

و منهم مَن يُثبِتُ هذه الحالَ زائدةً علىٰ أحوالِنا المَعقولةِ، و يَنفي[٨] كَونَه تَعالىٰ مُريداً؛ لشَيءٍ يَخُصُّه[٩]، و يَدَّعي استحالتَه فيه تَعالىٰ دونَنا. و هو أبو القاسمِ البَلخيُّ و مَن وافَقَه.[١٠]

[إثباتُ أنّ حالَ المُريدِ مُتميِّزةٌ مِن سائرِ أحوالِ الحيِّ و من الدَّواعي]

و الذي يَدُلُّ علىٰ أنّ حالَ المُريدِ مُتميِّزةٌ مِن أحوالِ الحَيِّ: أنّ أحَدَنا يَجِدُ نَفسَه عندَ قَصدِه إلَى الأمرِ و عَزمِه عليه علىٰ صفةٍ مُتجدِّدةٍ له[١١] لَم يَكُن مِن قَبلُ عليها، و

---

١. في «ح»: «تسهل كلّ شبهة، و يُحلّ كلّ عقدة و يُدفع».
٢. في المطبوع: + «كلّ».
٣. في «ح، د»: - «منهم». و في المطبوع: «فمنهم».
٤. في المطبوع: «عنه [أو عنه]». و في حاشيته: «كذا في النسخة، و الظاهر زيادتها».
٥. في «ج»: - «نشير». و في «ح، د، ق» و المطبوع: «يشير».
٦. في «ق» و المطبوع: «يكون».
٧. في المطبوع: «لبيت». و استُظهر في حاشيته: «لست».
٨. في «ع» مهملة. و في «ق» غير واضحة. و في المطبوع: «و يبقى».
٩. في المطبوع: «محضة».
١٠. راجع: أوائل المقالات، ص ٥٣ و ١١٤.
١١. في المطبوع: - «له».

يَعلَمُ ذلكَ مِن نَفسِه ضَرورةً.

و لهذا قُلنا في الكُتُبِ: إنّ حالَ المُريدِ مَعلومةٌ ضَرورةً، و إنّما الشكُّ واقعٌ في تَميُّزِها[١] مِن باقي أحوالِ الحَيِّ.[٢] و ما العِلمُ بكَونِه مُريداً في التَّجَلّي و الوُضوحِ إلّا كالعِلمِ بأنّه مُدرِكٌ و مُعتَقِدٌ، فلا سَبيلَ إلىٰ دَفعِ ما[٣] يُعلَمُ مِن هذه الحالِ؛ و إنّما الكلامُ[٤] المُخالَفُ في تَميُّزِها[٥] مِن سائرِ أحوالِ الحَيِّ.

و لا شُبهةَ في تَميُّزِ[٦] هذه الحالِ التي أشَرنا إليها مِن كَونِه حَيّاً و قادراً و مُشتَهياً[٧] و مُدرِكاً و[٨] ما أشبَهَ ذلكَ مِن الأحوالِ؛ و إنّما الشُّبهةُ في تَميُّزِها[٩] مِن الدَّواعي التي هي العِلمُ و الاعتقادُ و الظَّنُّ.

و الذي يَدُلُّ علىٰ تَميُّزِ[١٠] هذه الحالِ مِن الدَّواعي:[١١] أنّ أحَدَنا قد يَكونُ عالِماً بحسُنِ الفِعلِ و كَونِه إحساناً و إنعاماً، و مع ذلكَ فلا يَجِدُ نَفسَه علىٰ هذه الحالِ التي أشَرنا إليها؛ و قد يَتجدَّدُ كَونُه علَى الحالِ التي سَمَّينا مَن كانَ عليها بأنّه[١٢]

---

١. في «ج»: «من تمييزها». و في «د، ع، م» و المطبوع: «في تمييزها».
٢. راجع: الملخّص في أُصول الدين، ج ص ٣٥٥.
٣. في المطبوع: «رفع ما لم» بدل «دفع ما».
٤. في المطبوع: + «على».
٥. في غير «ح، ق» و في المطبوع: «تمييزها».
٦. في غير «ح، ق» و في المطبوع: «تمييز».
٧. في المطبوع: - «و مشتهياً».
٨. في المطبوع: - «و».
٩. في غير «د، ع، م» و المطبوع: «تمييزها».
١٠. في «ح، د» و المطبوع: «تمييز».
١١. من قوله: «التي هي العلم» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
١٢. في «ح، د»: «ما به» بدل «بأنّه».

«مُريدٌ»، و إن كانَ عِلمُه بكَونِ الفِعلِ إحساناً[١] و مُتقدِّماً غَيرَ مُتجدِّدٍ ـ و ذلكَ القَولُ في قَضاءِ الدِّينِ لا كَونُ الفِعلِ قَضاءَ[٢] الدِّينِ[٣] داعٍ إلىٰ فِعلِه[٤] ـ ؛ و قد يَتقدَّمُ كَونُه عالِماً بهذه الصفةِ الداعيةِ إلَى الفِعلِ و إن لَم يَكُن مُريداً، بَل رُبَّما[٥] كانَ كارِهاً.

و ممّا يُبيِّنُ[٦] انفصالَ هذه الصفةِ مِن الداعي: أنّ الداعيَ[٧] مُتقدِّمٌ لهذه الصفةِ. ألا تَرىٰ أنّ عِلمَ أحَدِنا بأنّ الطعامَ يُشبِعُه و هو جائعٌ داعٍ له إلَى الأكلِ، فإذا عَلِمَ ذلكَ أرادَ الأكلَ ثُمّ فَعَلَه؟ فالداعي مُتقدِّمٌ للإرادةِ، و هي تاليةٌ له و مطابِقةٌ، كَما أنّ الفِعلَ تالٍ للإرادةِ.

و **أجوَدُ ما قيلَ** في هذا المَوضِعِ[٨] ـ ممّا لَم يَخطُرْ بِبالِ المُخالِفينَ لنا في هذه المسألةِ، و إنّما هو شَيءٌ[٩] زِدناه علىٰ نُفوسِنا و أجَبنا عنه ـ أن يُقالَ: ما أنكَرتم أن تَكونَ[١٠] الحالُ التي أشَرتم إليها و سَمَّيتُموها بأنّها «حالُ المُريدِ» هي راجعةً إلَى الدَّواعي، إلّا[١١] أنّه لَيسَ كُلُّ داعٍ يؤثِّرُها و تَحصُلُ[١٢] معه؛ بَل تُجعَلُ[١٣] هذه الحالُ هي

١. في «ح، د» و المطبوع: + «و». نعم احتُمل في حاشية المطبوع زيادتها.

٢. في «ق»: «بقضاء».

٣. في المطبوع: - «لا كون الفعل قضاء الدين».

٤. من قوله: «و ذلك القول» إلىٰ هنا يوجد في جميع النسخ، و الظاهر أنّ في العبارة سقطاً. راجع: الملخّص في أُصول الدين، ص ٣٤٨.

٥. في «ح، د»: «و ربّما». و في «ق»: «بل بها».

٦. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «تبيّن».

٧. في «ج» و المطبوع: - «أنّ الداعي».

٨. أي في موضع البحث عن اتّحاد الإرادة مع الدواعي أو عدمه. و يريد المصنّف رحمه اللّٰه هنا طرح دليل تبرّعيّ لإثبات أنّ الإرادة هي الدواعي، ثمّ يجيب عليه.

٩. في «ح، د»: - «شيء».

١٠. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «أن يكون». و في «ع» مهملة.

١١. في المطبوع: «إلى». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

١٢. في «ج، ح، ق» و المطبوع: «و يحصل». و في «ع» مهملة.

١٣. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «يجعل».

الحاصلةَ[١] عندَ قوّةِ الدَّواعـي و بـلوغِها إلَـى الحَـدِّ الذي لا بُـدَّ مـعه مِـن وقـوعِ الفعلِ عَقيبَها؟ فلا يُمكِنُكم أن تَقولوا[٢]: «إنّه قد يَكونُ كذلكَ و لا يُفعَلُ الفـعلُ»؛ لأنّكم تَذهَبونَ إلىٰ أنّ الفعلَ يَجِبُ عندَ هذه الحالِ.

و الذي يَحُلُّ هذه الشُّبهةَ: أنّا قد عَلِمنا أنّ أُموراً مُتَغايِرةً قد تَتساوىٰ[٣] في بلوغِ الغَرَضِ الذي قد انتَهَت[٤] الدَّواعي إليه في القوّةِ إلَى الحَدِّ الذي لا بُدَّ مِن وُقوعِ[٥] الفعلِ معه، و مع هذه الحالِ فإنّه لا يَجِدُ نَفسَه علَى الحالِ التي أشَرنا إليها إلّا مع أحَدِها[٦]، و الكُلُّ مُتَساوٍ[٧] في تَعلُّقِ الدَّواعي القَويّةِ[٨] به؛ فلَو كانَ المَرجِعُ بالحالِ التي أشَرنا إليها إلىٰ قوّةِ الدَّواعي،[٩] لَوَجَبَ أن يَجِدَ هذه الحالَ معَ الأُمورِ المُتَغايِرةِ. فلَمّا اختَصَّت هذه الحالُ معَ عُمومِ مُتعلَّقِ الدَّواعي، عَـلِمنا أنّـها مُـتميِّزةٌ مِـن أحـوالِ الدَّواعي ألا تَرىٰ أنّ أحَدَنا[١٠] إذا دَعـاه الجُـوعُ الشَّـديدُ إلَـى الأكـلِ، و[١١] قَـوِيَت دَواعيهِ إليه علىٰ وَجهٍ لا بُدَّ معَه مِن وُقوعِ الأكـلِ مـنه[١٢]، قـد يَكـونُ بَـينَ يَـدَيه رُغفانٌ كَثيرةٌ قُربُها مِن يَدِه قُربٌ واحدٌ[١٣] و صِفاتُها في أنفُسِها صِفاتٌ[١٤] واحدةٌ،

---

١. في المطبوع: «الصالحة».

٢. في المطبوع: «تقولنّ». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

٣. في «ق»: «أنّ الأُمور المتغايرة قد يتساوىٰ».

٤. في «ج، ق»: «انتهيت».

٥. في المطبوع: - «وقوع».

٦. في «ق»: «أحدهما».

٧. في المطبوع: «متساوي».

٨. في «ج، ح»: «الدواعي القويّ». و في «ع، م»: «الداعي القويّ». و في «ق»: «داعي القويّ».

٩. من قوله: «القويّة به» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.

١٠. في «ح، د» و المطبوع: «أحداً».

١١. في المطبوع: +«من». نعم، استُظهر في حاشيته زيادتها.

١٢. في المطبوع: «معه».

١٣. في «ح، د، ع»: - «واحد».

١٤. في المطبوع: - «صفات».

فيَقصِدُ[١] إلىٰ أحَدِها[٢] دونَ باقيها، و يَجِدُ نَفسَه علىٰ حالِ المُريدِ[٣] مع[٤] بعضِها دونَ سائرِها، و إن كانَت الدَّواعي القَويّةُ تَتعلَّقُ[٥] بالجميعِ تَعلُّقاً واحداً؟ فلَو رَجَعَت حالُ الإرادةِ إلىٰ حالِ الدَّواعي، لَكانَ يَجِدُ نَفسَه قاصداً إلَى الجميعِ، و مُريداً لأكلِ الكُلِّ؛[٦] كَما أنّه يَجِدُ نَفسَه عالِماً بأنّ في[٧] كُلِّ رَغيفٍ سَدَّ جَوعَتِه و زَوالَ[٨] مَضَرَّتِه. و هذا واضحٌ.

علىٰ أنّ قُوّةَ الدَّواعي إنّما هي[٩] كَيفيّةُ الحالِ التي يَجِبُ عنها، و الكَيفيّةُ و إنِ اختَلَفَت فغَيرُ مُقتَضيةٍ لِاختلافِ الجِنسِ و النَّوعِ. و أحَدُنا إذا تَجدَّدَ كَونُه قاصداً إلَى الشيءِ و مُريداً له بَعدَ[١٠] تَقدُّمِ دَواعيهِ إليه، يَجِدُ نَفسَه علىٰ جنسٍ لَم يَكُن عليه مِن قَبلُ، و يُفرِّقُ بَينَ ما يَجِدُ نَفسَه عليه إذا قَويَت دَواعيهِ بَعدَ ضَعفٍ[١١] في أنّه لا يَجِدُ نَفسَه علىٰ جِنسٍ لَم يَكُن عليه؛ بَل علىٰ كَيفيّةٍ قَويَت بَعدَ أن تَقدَّمَ جِنسُها[١٢]، و زادَت بَعدَ تَقدُّمِ نُقصانِها.[١٣] و الواحدُ مِنّا[١٤] يَجِدُ نَفسَه عندَ كَونِه قاصداً إلَى

---

١. في جميع النسخ و المطبوع: «فقصد».
٢. في «ح، د، ع» و المطبوع: «أحد».
٣. في «ج»: «علىٰ حال مريد». و في «ح، د» و المطبوع: «علىٰ كلّ حال مريداً». و في «ع»: «علىٰ كلّ حال المريد».
٤. في «ح، د»: - «مع».
٥. في «ج»: «يتعلّق». و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «فتتعلّق».
٦. في المطبوع: «[الجميع]» بدل «الكلّ».
٧. في «ج، ح، د» و المطبوع: - «في».
٨. في «د»: «يسدّ جوعته و زوال». و في المطبوع: «يسدّ جوعته و يزول».
٩. في «ج، ق، م»: «هو». و في «ع»: - «هي».
١٠. في «ق»: «قد».
١١. في «ح»: «ضعفها». و في «د»: «ضعفه».
١٢. من قوله: «في أنّه لا يجد نفسه» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
١٣. في المطبوع: «بقضائها». نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
١٤. في «ع»: «من جنسها له من قبل، كما» بدل قوله: «عليه، بل علىٰ كيفيّةٍ» إلىٰ هنا.

الفِعلِ، علىٰ صفةٍ مُتَجدِّدةٍ له لَم يَكُن جِنسُها له مِن قَبلُ؛ كَما يَجِدُ[١] نَفسَه[٢] إذا أدرَكَ بَعدَ أن لَم يَكُن مُدرِكاً أنّه علىٰ جنسِ صفةٍ لَم تَكُن له[٣] مِن قَبلُ. فلَو جازَ أن تُجعَلَ[٤] هذه الصفةُ كَيفيّةً للأُخرىٰ، جازَ ذلكَ في الإدراكِ و في سائرِ الصفاتِ، و أن يَرُدَّ[٥] ما يَجِدُه إلَى الكَيفيّاتِ دونَ جِنسِ الصفاتِ؛ و هذا يُفضي[٦] إلَى التَّجاهُلِ.[٧]

و إذا صَحَّ أنّ حالَ المُريدِ مُنفَصِلةٌ مِن سائرِ أحوالِه، بَطَلَ قَولُ[٨] مَن نَفىٰ هذه الحالَ فينا و فيه تَعالىٰ.

[الرّدُّ علَى البلخيّ فيما ذهَبَ إليه مِن نَفيِ الإرادةِ عنه تَعالىٰ]

فأمّا البَلخيُّ، فطَريقُ الرَّدِّ عليه أن نَقولَ له: قد وافَقتَنا[٩] علىٰ إثباتِ حالِ المُريدِ لنا و تَميُّزِها[١٠] مِن باقي أحوالِه. و إذا كانَ المُصحِّحُ لهذه الصفةِ[١١] كَونَه حَيّاً، كَما أنّ المُصحِّحَ لكَونِه قادراً عالِماً كَونُه حَيّاً، وَجَبَ أن يَصِحَّ كَونُه تَعالىٰ مُريداً، كَما صَحَّ كَونُه قادراً عالِماً. و قد دَلَّلنا في جوابِ المسألةِ الأُولىٰ و الثانيةِ و الثالثةِ مِن هذه المسائلِ علىٰ أنّ المُصحِّحَ ما ذَكرناه، دونَ ما يَرجِعُ إلَى الجِسميّةِ[١٢] و إلَى الحَواسِّ.

---

١. في «ع»: - «يجد».
٢. من قوله: «عند كونه قاصداً إلى الفعل» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
٣. في «ج، ق» و المطبوع: «لم يكن له». و في «ع»: - «تكن له».
٤. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «أن يجعل». و في «ع» مهملة.
٥. في «ج»: «و ان لم يرد». و في المطبوع: «و أن يؤدّ».
٦. في «ج، ع»: «يقتضي». و في «ق»: «يقضي».
٧. في المطبوع: «الجهل».
٨. في «ق»: «يبطل قوله».
٩. في «ع» و المطبوع: «قد وافقنا». و في «ق»: «فقد وافقنا».
١٠. في غير «ع، ق» و في المطبوع: «و تمييزها».
١١. في «ق»: «الصفات».
١٢. في «ج»: «يرجع الجسميّة». و في «م»: «ترجع إلى الجسميّة». و في المطبوع: «يرجع إلىٰ جسميّته».

و أمّا[١] قولُ البَلخيِّ في بعضِ كلامِه: «إنّ المُريدَ هو القـاصدُ بـقَلبِه[٢] إلىٰ أحَـدِ الضِّدَّينِ اللذَينِ خَطَرا ببالِه» فتَعلُّلٌ منه بالمُحالِ؛ لأنّ المُريدَ هو القاصدُ ـ كَما قالَ ـ إلّا أنّ ذِكرَ القَلبِ و الخُطورِ بِالبالِ[٣] لا معنىٰ له؛ لأنّ الواحدَ مِنّا و إن كانَ ذا قَلبٍ تَحُلُّه إرادتُه[٤]، فلَيسَ يَجِبُ في كُلِّ مُريدٍ أن يَكونَ ذا قَلبٍ. ألا تَرىٰ أنّ أحَدَنا لا يَكونُ عالِماً إلّا بعِلمٍ يَحُلُّ قَلبَه، و لا يَجوزُ في كُلِّ عالِمٍ أن يَكونَ[٥] كذلكَ؟

و إذا عارَضَ البَلخيَّ مُعارِضٌ فقالَ له: لا يَصِحُّ أن يَكونَ القَديمُ تَعالىٰ عالِماً، لأنّ العالِمَ مِنّا هو الذي يَعتَقِدُ بقَلبِه ما عَلِمَه؛ أيَّ شَيءٍ ـ لَيتَ شِعري ـ كانَ يَقولُ له؟ و هَل يُفسِدُ[٦] ذلكَ إلّا بِما أفسَدنا به[٧] كلامَه؟!

[أدِلّةُ كونِهِ تَعالىٰ مُريداً]

و الذي يَدُلُّ مِن بَعدِ هذه الجُملةِ علىٰ أنّه تَعالىٰ مُريدٌ وُجوهٌ[٨]:

أوّلُها: أنّا قد عَلِمنا أنّ مِن حَقِّ العالِمِ بِما يَفعَلُه ـ إذا فَعَلَه لغَرضٍ يَخُصُّه، و كانَ مُخَلّىً[٩] بَينَه و بَينَ فِعلِ[١٠] الإرادةِ في قَـلبِه ـ أن يَكـونَ مُـريداً له؛ لأنّ مـا يَـدعو

---

١. في «ج، ق، م»: «فأمّا».
٢. في المطبوع: «بعينه». و يريد البلخيّ من ذكر القلب إرجاع الإرادة إلى الجسم ـ فـإنّ القـلب جسمانيّ ـ لينفيها عن الله تعالىٰ.
٣. في «ق»: «و الخطر بالبال». و في المطبوع: – «بالبال».
٤. في «ح» و المطبوع: «محلّه إرادته». و في «ق»: «تحلّه أراد به».
٥. من قوله: «ذا قَلبٍ» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د» و المطبوع.
٦. في «د»: «يفيد». و في المطبوع: «يقيد»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٧. في المطبوع: – «به»
٨. راجع: هذهِ الوجوه في الملخّص، ص ٣٧١ ـ ٣٧٣.
٩. في غير «ج، م»: «محلاً».
١٠. في «ح، د»: – «فعل».

إلَى الفِعلِ يَدعو إلىٰ إرادتِه. و قد[١] ثَبَتَ أنّه تَعالىٰ فَعَلَ العالَمَ لغَرضٍ[٢] يَخُصُّ العالَمَ، فداعيهِ[٣] إلىٰ خَلقِ[٤] العالَمِ يَدعوه إلىٰ فِعلِ إرادةِ خَلقِه؛ و المنعُ مِن الإرادةِ يَستَحيلُ عليه تَعالىٰ. فلا بُدَّ مِن كَونِه مُريداً لخَلقِ العالَمِ.

و إنّما شَرَطنا الشَّرطَينِ اللذَينِ ذَكرناهما؛ لأنّ الإرادةَ يَفعَلُها أحَدُنا و إن لَم يُرِدْها بإرادةٍ أُخرىٰ؛ مِن حَيثُ إنّ الداعيَ إليها هو الداعي إلَى المُرادِ، و لا تَنفَرِدُ[٥] بداعٍ يَخُصُّها.

ألا تَرىٰ أنّ مَن دَعاه[٦] الداعي إلَى الأكلِ، فإنّه يَفعَلُ إرادةً للأكلِ و إن كانَ لا يُريدُ هذه الإرادةَ؛[٧] لأنّ داعيَ الأكلِ هو داعٍ فيها،[٨] فلا داعيَ لها[٩] يَخُصُّها. و مَن أشرَفَ علَى الجَنّةِ و أعجَزَه اللّٰهُ تَعالىٰ عن أفعالِ[١٠] القُلوبِ، أو فَعَلَ فيه إرادةً ضَروريّةً لدُخولِ النارِ، لا يَقَعُ منه إلّا دُخولُ الجَنّةِ و إن لَم يَكُن مُريداً لدُخولِها؛ لأنّه مَمنوعٌ مِن هذه الإرادةِ.

و ثانيها: أنّه قد ثَبَتَ كَونُه تَعالىٰ مُخبِراً و[١١] آمِراً و مُخاطِباً، و الكلامَ لا يَقَعُ علىٰ

---

١. في المطبوع: «فقد».
٢. في المطبوع: «بغرض».
٣. في «ج، ع، ق» و المطبوع: «بداعيه». و في «ح، د»: «يدعيه».
٤. في المطبوع: «الخلق».
٥. في «د، م» و المطبوع: «و لا ينفرد». و في «ع» مهملة.
٦. في المطبوع: «دعى».
٧. أي: لا يريدها بإرادة أُخرىٰ، و إنّما يفعلها مباشرةً.
٨. كذا، و الأنسب: «لها».
٩. في المطبوع: «داعي» بدل «فلا داعي لها».
١٠. في «م»: «عن فعل». و في المطبوع: «من أفعال».
١١. في «ج، ح»: «أو».

هذه الوُجوهِ لِوُجودهِ و لا حُدوثِه و لا جِنسِه و لا صِنفِه[1] و لا سائرِ أحوالِه؛ فلا بُدَّ مِن أن يَكونَ علىٰ هذه الصفةِ التي يَجوزُ أن يَكونَ عليها تارةً و لا يَكونَ عليها[2] أُخرىٰ لأمرٍ مِن الأُمورِ.

و قد بَيّنّا أنّ صِفاتِه كُلَّها لا تؤثِّرُ في ذلكَ، و لا صفاتِ فاعلهِ مِن كَونِه حَيّاً و مُدرِكاً و عالِماً و قادراً و مُشتَهياً و ناظراً؛ لأنّ مِن[3] المَعلومِ الواضحِ أنّ هذه الصفاتِ لا تؤثِّرُ في وقوعِ الخِطابِ علىٰ تلكَ الوُجوهِ. فيُعلَمُ[4] لا مَحالةَ أنّ المؤثِّرَ هو كَونُه مُريداً.

و هذه الدِّلالةُ[5] مُستَقصاةٌ في الكِتابِ[6] «المُلخَّصِ»[7] و مُنتَهىً فيه إلىٰ غايتِها.

و **ثالثُها**: أنّه تَعالىٰ قد خَلَقَ[8] فينا الشَّهَواتِ المُتعلِّقةَ بالقَبائحِ، و نَفَّرَنا[9] عن[10] المُحسَّناتِ[11]، و مَكَّننا مِن فعلِ كُلِّ ما نَشتَهيهِ[12]، و لَم يُغنِنا[13] بالحَسَنِ عن القَبيحِ. و[14] لا يَجوزُ أن يَكونَ فَعَلَ ذلكَ لغيرِ غَرضٍ؛ لأنّه عَبَثٌ، و لا لغَرضٍ هو

---

١. في «ج» و حاشية «ع»: «صفته». و في «ح»: «صنعته». و في «ق»: «ضغته». و في «م»: «صيغته». و في المطبوع: - «و لا صنفه».

٢. في غير «ح، د»: - «عليها».

٣. في «ح، د» و المطبوع: - «من».

٤. في «ع» مهملة. و في «م»: «فنعلم».

٥. في «ع»: + «كلّها».

٦. في «ق»: «كتاب».

٧. الملخّص في أُصول الدين، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٧.

٨. في المطبوع: «خلف».

٩. في «ح، د»: «مقربا». و في «ع»: «تقربنا». و في «ق»: «تقربا». و في المطبوع: «تقرأ».

١٠. في المطبوع: «على».

١١. في «ح، د»: «الحسنات».

١٢. في «ج، ح، ق، م»: «يشتهيه». و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «تشتهيه».

١٣. في «د»: «و لم يصبنا». و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «و لم يعينا»؛ و استُظهر في حاشيته: «و لم يمنعا».

١٤. في المطبوع: - «و».

الإغراءُ بالقَبيحِ؛ لقُبحِ ذلكَ. فلَم يَبقَ إلّا أن يَكونَ الغَرَضُ فيه التَّعريضَ فيه للثوابِ؛ بأن يُفعَلَ الواجبُ و يُمتَنَعَ[1] مِن القَبيحِ. فلا بُدَّ مِن كَونِه مُريداً لهـذا الوجـهِ دونَ غَيرِه؛ و إلّا لَم يَتخصَّصْ ما فَعَلَه لهذا الغَرَضِ دونَ غَيرِه، مع احتمالِه للكُلِّ.

و **رابعُها**: أنّه تَعالىٰ لَو لَم يَقصِدْ بإيلامِ أهلِ النارِ[2] العِقابَ المُستَحَقَّ لَكانَ ظُلماً،[3] و كذلكَ ما فَعَلَه بأهلِ الجَنّةِ مِن الثوابِ لا بُدَّ أن يَقصِدَ به فِعلَ المُستَحَقِّ عليه منه؛ لأنّه لا يَكونُ مُختَصّاً[4] بهذا الوجهِ مع احتمالِه لغَيرِه إلّا بمُخصِّصٍ.[5]

و ما يَرِدُ[6] علىٰ هٰذَينِ الدليلَينِ الأخيرَينِ و يُعتَرَضُ به عليهما يأتي[7] في الكلامِ علىٰ ما جَرىٰ في أثناءِ المسائلِ الواردةِ.

[عَودةٌ إلَى المسألةِ]

و نَعودُ[8] إلىٰ تَصفُّحِ ما في المسألةِ:

أمّا الإلزامُ لنا أن يَكون خَلقُه لنا ليَنفَعَنا بالثوابِ لا يَقتَضي الإرادةَ، بَل يَكفي فيه الداعي إلىٰ ذلكَ، **فهو** غَيرُ صحيحٍ؛ لأنّا قَبلَ كُلِّ شيءٍ لا نَقولُ: «إنّ خَلقَه تَعالىٰ لنا ليَنفَعَنا بالثوابِ[9]، إنّما كانَ بهذه الصفةِ لأجلِ أنّـه تَـعالىٰ يُـريدُ مِـنّا الطـاعةَ التـي

١. في «ح»: «لأن نفعل الواجب و نمتنع». و في «د»: «بأن نفعل الواجب و نمتنع».
٢. في المطبوع: + «و».
٣. في المطبوع: «ظالماً».
٤. في المطبوع: «بهذه»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٥. و هذا المخصِّص هو القصد و الإرادة.
٦. في «ج، ع، ق، م»: «يزاد». نعم، استُظهر في حاشية «م» ما أثبتناه.
٧. في «ج»: «باي». و في «ق»: «ناي». و في «م»: «نائيّ».
٨. في «ج، ق»: «و يعود». و في «ع» مهملة.
٩. في غير «ج»: - «بالثواب».

يُستَحَقُّ[١] بها الثوابُ»؛ لأنّه تَعالىٰ في ابتداءِ خَلقِه للمُكلَّفِ و قَبلَ أن يُكمِلَ عقلَه و يُكلِّفَه[٢] قد خَلَقَه لهذا الوجهِ[٣]، و هو في تلكَ الحالِ ما كَلَّفَه للطاعةِ و لا أرادَها منه؛ فلا بُدَّ مِن أمرٍ يَقتَضي تَوجُّهَ[٤] هذا الخَلقِ إلىٰ هذه الجِهةِ التي عَيَّنّاها مِن بَينِ سائرِ[٥] الجِهاتِ التي يَحتَمِلُ الخَلقُ أن[٦] يَكونَ مخلوقاً لها، و لَيسَ ذلكَ إلّا إرادتَه تَعالىٰ كَونَ خلقِنا[٧] لهذا الوجهِ دونَ ما عَداه مِن الوجوهِ؛ لأنّ الإرادةَ عندَنا تَتعلَّقُ بالمُراداتِ علىٰ وجوهٍ مُختَلِفةٍ، و ليست جاريةً[٨] في التعلُّقِ مَجرَى القُدرةِ؛ بَل تَجري مَجرَى الاعتقاداتِ. و لهذا تَختَلِفُ الإرادتانِ و مُتعلَّقُهما واحدٌ إذا اختَلَفَ وَجها تَعلُّقِهما.[٩]

و قد اختَلَفَ هاهُنا كلامُ الشيوخِ:

فقالَ قومٌ: يَجِبُ أن يُريدَ إحداثَ الخَلقِ بإرادةٍ مُفرَدةٍ، ثُمّ يُريدَ بإرادةٍ أُخرىٰ إحداثَه ليَنتَفِعَ.

و قال آخَرونَ ـ و هو الصحيحُ ـ: إنّه تَكفي[١٠] إرادةٌ واحدةٌ لإحداثِه علىٰ هذا الوجهِ.

---

١. في «ح، د» و المطبوع: «نستحقّ». و في «ع» مهملة.
٢. في «ج»: «و تكلّفه». و في المطبوع: - «عقله و يكلّفه».
٣. و هو أن ينفعه بالثواب.
٤. في «ع، ق»: «بوجه».
٥. في «ح، د»: + «تلك».
٦. في «ح، د، ع» و المطبوع: «له» بدل «أن».
٧. في المطبوع: «كونه خلقاً» بدل «كون خلقنا».
٨. في «ع» و المطبوع: «خارجة». نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٩. في النسخ و المطبوع: «تغايرهما».
١٠. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «يكفي». و في «ع» مهملة.

و مَن الذي قالَ: «إنّ الأغراضَ هي الإراداتُ» حتّىٰ نَتكلّفَ[١] في المسألةِ[٢] الردَّ لذلكَ؟

ثُمّ لَو سُلِّمَ لهم ـ و إن كانَ غيرَ صحيحٍ ـ، أنّ الدُّواعيَ[٣] و الأغراضَ كافيةٌ في كَونِ الفعلِ واقعاً لها[٤]، أ[٥] لَيسَ قد بَيَّنّا في كلامِنا أنّ الداعيَ إلَى الفعلِ داعٍ إلىٰ فعلِ الإرادةِ له، و أنّه لا يَجوزُ أن يَفعَلَ أحَدٌ مِنّا فعلاً لغَرضٍ يَخُصُّه ـ و هو غَيرُ مَمنوعٍ مِن الإرادةِ ـ إلّا و يَفعَلَ إرادةً له، و أنّ ذلكَ مَعلومٌ ضَرورةً؟

فيَجِبُ علىٰ كُلِّ حالٍ[٦] أن يَكونَ تَعالىٰ مُريداً لِما فَعَلَه مِن خَلقِنا ـ الذي غَرضُه فيه أن يَنفَعنَا[٧] بالثوابِ ـ في حالِ خَلقِه لنا، و قَبلَ تكليفِنا الطاعةَ التي يُستَحَقُّ[٨] بها الثوابُ.

و قد مضىٰ[٩] في خِلالِ هذه المسألةِ مِن المسائلِ سَهوٌ؛[١٠] لأنّه عَكَسَ القَضيّةَ[١١] و قالَ: «إرادةُ الطاعةِ مُتقدِّمةٌ لهذا الوقتِ[١٢]». و في[١٣] هذا عكسٌ؛ فإنّ إرادتَه تَعالىٰ

---

١. في «ج، م»: «تكلّف». و في «د»: «نكلّف». و في «ق»: «يكلّف». و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «مكلّف».
٢. في المطبوع: «و مسألة» بدل «في المسألة».
٣. في المطبوع: «و أنّ الداعي» بدل «أنّ الدواعي».
٤. لا للإرادة.
٥. في «ق» و المطبوع: - «أ». نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٦. في «ح، د»: + «اما».
٧. في «ح، د»: «لينفعنا» بدل «أن ينفعنا».
٨. في «ح، ع، م» و المطبوع: «نستحقّ». و في «د»: «تستحقّ».
٩. في ص ٤٣٠.
١٠. في المطبوع: - «سهو».
١١. في «ج، ع»: «القصّة».
١٢. أي وقت خلقه لنا.
١٣. في «ح، د، ع»: - «و». و في «ج، ق، م»: - «في».

مِـنّا الطاعةَ إنّـما هـي[١] تَـحصُلُ وَقتَ[٢] أمـرِه تَـعالىٰ لنا بـها[٣] و تكـليفِنا إيّـاها، و هذا مُتأخِّرٌ لا مَحالةَ عن الخَلقِ؛ بَل مُتأخِّرٌ عن حالِ إكمالِ العقلِ المُتأخِّرِ عـن زمانِ الإحداثِ و الخَلقِ.

و ما مَضىٰ في أثناءِ المسألةِ[٤] ـ مِن أنّه تَعالىٰ خَلَقَ الحَيَوانَ الذي لَيسَ بمُكلَّفٍ لِيَنفَعَهم بالتفضُّلِ و العِوَضِ،[٥] و إن كانَ تَعالىٰ ما أرادَ انتفاعَهم ـ: صحيحٌ، و له أمثلةٌ ظاهرةٌ لا تُحصىٰ، قد أورَدناها في كُتُبِنا[٦]:

منها: أنّ أحَدَنا يَضَعُ الماءَ علَى الطَّريقِ لِيَنتَفِعَ[٧] به المارَّةُ في ذلكَ الطَّريقِ؛ و إنّما يَكونُ وَضعُه للماءِ مُتوجِّهاً إلىٰ جهةِ انتفاعِ الناسِ به بالإرادةِ[٨] المُتَناوِلةِ له[٩] علىٰ هذا الوجهِ. و لا يَجوزُ أن يَكونَ المؤثِّرُ في ذلكَ[١٠] إرادتَه لشُربِ[١١] المارَّةِ في الطَّريقِ له، لأنّه لا يُريدُ ذلكَ، و إن كانَ وَضعُه للماءِ مُتوجِّهاً إلى هذا الوجهِ دونَ غَيرِه.

---

١. في «ح، د»: - «هي».

٢. في المطبوع: «بوقت».

٣. في المطبوع: «به».

٤. في ص ٤٢٩.

٥. في «ح»: «بالفعل و الغرض». و في «د» و المطبوع: «بالفضل و الغرض». و في «ع»: «بالفضل و العوض». و في «ق»: «بالفضل و بالعوض».

٦. في المطبوع: «كتابنا».
و لم نعثر على هذه الأمثلة بعينها في كتب الشريف المرتضى رحمه اللّٰه، بل لم نعثر فيها على أمثلة لهذا الكلام، و راجع لهذا الكلام: الذخيرة، ص ١١١.

٧. في «ح، م»: «لتنتفع».

٨. أي أن جَعل وضع الماء متوجّهاً إلىٰ جهة انتفاع الناس به، إنّما يكون بالإرادة المتناولة له.

٩. أي لوضع الماء.

١٠. في المطبوع: - «ذلك».

١١. في «ح، د» و المطبوع: «بشرب».

و قد يَنحِتُ[١] أحَدُنا مائدةً ليأكُلَ هو و غَيرُه مِن الناسِ عليها الطعامَ، و لا يَجِبُ أن يَكونَ في حالِ نَحتِه[٢] لها مُريداً مِن نَفسِه و مِن غَيرِه الأكلَ؛ و إنّما تَوجَّه نَحتُها[٣] إلىٰ هذه الجِهةِ دونَ غَيرِها[٤] بالإرادةِ المُتَناوِلةِ لِنجارتِها[٥] لهذا الوجهِ.

و كذلكَ قد يَخيطُ[٦] قَميصاً[٧] لِيَلبَسَه، و لا يَكونُ في حالِ خِياطتِه له[٨] مُريداً لُلبسِه؛[٩] و لَو كانَ كذلكَ لَوَجَدَ نَفسَه مُريداً في الحالِ لُلّبسِ.

و كذلكَ قد يَغرِسُ نَخلةً أو شَجَرةً ليأكُلَ هو و عِيالُه[١٠] مِن ثَمَرتِها، و هو في حالِ الغَرسِ لا يُريدُ أكلَه منها و لا أكلَ غَيرِه أيضاً؛ و إنّما كانَ الِاغتراسُ[١١] لهذا الوجهِ للإرادةِ المُتَناوِلةِ له علىٰ هذا الوجهِ.

فأمّا ما مضىٰ في المسألةِ[١٢] ـ مِن أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ يؤلِمُ الأطفالَ للمَصلَحةِ و العِوَضِ[١٣] إلىٰ قولِه: فقَد بان أنّ لفظةَ «اللامِ» لا تُفيدُ إرادةَ ما دَخَلَت عليه ـ فلا شُبهةَ في أنّ الغَرَضَ بالفعلِ الذي قُصِدَ به إليه لا يوجِبُ تَعلُّقَ الإرادةِ بذلك

---

١. في «ج»: «يجب». و في المطبوع: «يبحث».
٢. في «ج» و المطبوع: «بحثه». و في «ع» مهملة. و في «ق»: «تحته».
٣. في «ج» و المطبوع: «بحثها». و في «ع» مهملة.
٤. في غير «ق»: «غيره».
٥. في «ج» مهملة. و في «ع، ق» و المطبوع: «لتجارتها».
٦. في «ع»: «نخيط». و في «م»: «يختط».
٧. في «ح، د» و المطبوع: «قميصه».
٨. في «ج»: «خياطه به». و في «ح، د، ع» و المطبوع: - «له».
٩. في «ح، د، ع» و المطبوع: «لنفسه».
١٠. في المطبوع: «و هو يماله» بدل «ليأكُلَ هو و عِيالُه».
١١. في «ج، ق» و المطبوع: «الإغراس»؛ و هو صحيحٌ أيضاً.
١٢. في ص ٤٢٩.
١٣. في المطبوع: «و الغرض».

الغَرضِ؛ فكَيفَ ظُنَّ علينا أنّا نَذهَبُ إلىٰ ذلكَ، حتّىٰ وَقَعَ التشاغُلُ بالكلامِ عليه؟ و قد قُلنا: إنّ الغَرضَ إذا كانَ هو الداعيَ إلَى الفعلِ، فلا بُدَّ مِن إرادةٍ تَتناوَلُ[1] الفعلَ عندَ حُدوثِه؛ حتّىٰ يَكونَ بها[2] مفعولاً لهذا الوجهِ و مُتوجِّهاً نَحوَه[3].

و قد بَيَّنّا في كتابِ «الذخيرةِ» و غيرِه:[4] أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ لا يَفعَلُ الآلامَ بالأطفالِ للعِوَضِ، و إن كانَ العِوَضُ[5] لا بُدَّ منه. و إنّما الغَرضُ في فعلِ الآلامِ بِهم المُصلَحةُ، ثُمّ العِوَضُ[6] يَفعَلُه[7] ليَخرُجَ مِن كَونِه ظُلماً.

و قد بَيَّنّا مُرادَنا بقُولِنا: «خَلَقَنا و خَلَقَ الشَّهَواتِ فينا لغَرضٍ»، فلا معنىٰ لتقسيمٍ علينا غيرِ صحيحٍ و لمَلامةٍ[8] علىٰ ما لا[9] نَذهَبُ إليه.

فأمّا ما مَضىٰ في المسألةِ[10] ـ مِن قولِ السائلِ: فما تُريدونَ أنتم بقَولِكم: «إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ خَلَقَنا علىٰ صفةِ المُكلَّفينَ؛[11] لنَستَحِقَّ الثوابَ ...» إلىٰ آخِرِ الكلامِ ـ: فالجوابُ عنه قد مَضىٰ.

و لا شُبهةَ في أنّ عِلمَه بانتفاعِنا بالتَّعريضِ[12] للثوابِ و الانتفاعِ بـه داعٍ له

---

١. في «ع» مهملة. و في «ق» الكلمة ممسوحة. و في المطبوع: «يتناول».

٢. في «ح، د، ع» و المطبوع: «لها».

٣. في المطبوع: «غيره».

٤. الذخيرة في علم الكلام، ص ٢٢٩.

٥. في المطبوع: «الغرض».

٦. في المطبوع: «الغرض».

٧. في «ج، ح، ع»: «بفعله». و في المطبوع: ـ «يفعله».

٨. في «ح، د»: «و الملامة». و في «ج، ع، ق، م» و المطبوع: «و للأمّة».

٩. في المطبوع: ـ «لا».

١٠. في ص ٤٣١.

١١. في «ج، ع، ق، م»: «المتكلّفين».

١٢. في «ج، ق»: «التعريض».

تَعالىٰ إلىٰ خَلقِنا، إلّا أنّا قد بَيَّنّا أنّ ذلكَ و[1] إن كانَ هو[2] الداعيَ، فلا بُدَّ مِن إرادةٍ يَكونُ بها هذا الفعلُ ـ الذي هو الإحداثُ ـ مُتوجِّهاً إلىٰ هذا الوجهِ[3]. و بَيَّنّا أنّ ما دَعا إلَى الفعلِ يَدعو إلىٰ فعلِ إرادتِه، و أنّه[4] لا يَجوزُ أن يَكونَ مَن لَيسَ بمَمنوعٍ[5] مِن الإرادةِ يَفعَلُ الفعلَ[6] للداعي[7] مِن غَيرِ أن يُريدَه[8]، و أنّ ذلكَ مَعلومٌ ضَرورةً.

و لا شبهةَ في أنّه[9] لَو خَلَقَنا و داعيهِ إلىٰ خَلقِنا انتفاعُنا بالثوابِ، و قَدَّرنا أنّه لا إرادةَ له تَتناوَلُ خَلقَنا، لَم يَكُن خَلقُه إيّانا عَبَثاً؛ لأنّ العَبَثَ ما لا غَرَضَ فيه. و لكِن قد بَيَّنّا أنّه مِن المُحالِ أن يَدعوَه الداعي إلىٰ خَلقِنا لهذا الغَرَضِ، و هو لا يُريدُ خَلقَنا، إذا لَم يَكُن مَمنوعاً مِن الإرادةِ، إلّا أنّه لا يَجوزُ أن يُقالَ في مَمنوعٍ مِن الإرادةِ إذا فَعَلَ فعلاً دَعاه إليه داعٍ أنّه فَعَلَه لهذا الداعي؛[10] لأنّ[11] هذا القولَ يَقتَضي أنّ لفِعلِه تَوجُّهاً[12] نَحوَ ذلكَ الداعي، و هذا[13] لا يَكونُ إلّا بالإرادةِ،[14] علىٰ ما تَقدَّمَ بيانُه.

---

١. في المطبوع: – «و».
٢. في غير «ح»: «هذا».
٣. تقدّم في ص ٤٤٥.
٤. في غير «ج، م»: «فإنّه».
٥. في المطبوع: «ممنوع»؛ و استُظهر في حاشيته: «ممنوعاً».
٦. في المطبوع: «بفعل الفاعل»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٧. في «ق، ج»: «الداعي».
٨. في المطبوع: «يريد».
٩. في «ع، ق»: «أنّا».
١٠. في «ح، د، ع» و المطبوع: – «الداعي». و المراد بالعبارة: أنّه فعله لهذا الداعي فقط، من دون إرادة.
١١. في «ح، د»: «إلّا أنّ» بدل «لأنّ».
١٢. في «ج، ق» و المطبوع: «أن يفعله توجّهاً». و في «ح»: «أنّ الفعل في توجّهه».
١٣. أي التوجّه.
١٤. في «ق»: «بإرادة».

ثُمّ يُقالُ للمُعترِضِ بهذه الاعتراضاتِ: كَيفَ يَكونُ خَلقُ اللّٰهِ تَعالىٰ لنا لِيَنفَعَنا إنّما أثَّرَ فيه داعيهِ ـ و هو عِلمُه بكَونِ انتفاعِنا إحساناً إلينا،[١] و إنعاماً علينا ـ و صارَ خالقاً لهذا الداعي مِن غَيرِ إرادةٍ تُصاحِبُ[٢] الخَلقَ و تؤثِّرُ[٣] فيه؟ و كَيفَ يَجوزُ أن يؤثِّرَ في فعلٍ حادثٍ[٤] حتّىٰ يَجعَلَه علىٰ بعضِ الوُجوهِ أمرٌ مُتقدِّمٌ بَل قَديمٌ؟[٥] لأنّ اللّٰهَ تَعالىٰ عالِمٌ فيما لَم يَزَلْ بحُسنِ الإحسانِ؛ و إذا كانَ هذا الداعي هو المؤثِّرَ في أنّ خَلقَنا إنّما هو الإحسانُ،[٦] فقَد أثَّرَ الأمرُ المُتقدِّمُ في حالٍ مُتجدِّدةٍ؛ و هذا مُحالٌ.

ثُمّ يَلزَمُ علىٰ هذا أن لَو خَلَقَنا[٧] تَعالىٰ و أرادَ مَضرّتَنا، أن يَكونَ خالقاً لنا للانتفاعِ بالثوابِ؛ لأنّ الداعيَ إذا كانَ هو المؤثِّرَ في وقوعِ الفعلِ علَى الوجهِ الذي وَقَعَ عليه، و لا يَحتاجُ إلىٰ إرادةٍ، فلا فَرقَ بَينَ انتفائها و بَينَ[٨] وجودِها غَيرَ مُطابِقةٍ للداعي.

و يَلزَمُ علىٰ هذا أن يَكونَ أحَدُنا[٩] إذا كانَ عالِماً بحُسنِ الإحسانِ إلىٰ زَيدٍ ـ و هو داعٍ قويٌّ إلىٰ نَفعِه و الإحسانِ إليه ـ أن يَكونَ متىٰ أعطاه دِرهَماً و لَم يَقصِدْ بهذه[١٠] العَطيّةِ إلَى[١١] الإحسانِ، أن يَكون مُحسِناً إليه، لأنّ داعيَ الإحسانِ حاصلٌ،

---

١. في «ح، د، ع» و المطبوع: «البتّة».
٢. في غير «م»: «لصاحب»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٣. في غير «ج، م»: «و يؤثّر»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٤. في المطبوع: «الحادث».
٥. في «ح»: «أمراً متقدّماً بل قديماً».
٦. العبارة غير مستقيمة، و لعلّ الأنسب أن يقال: «و إذا كان الداعي المؤثّر في خلقنا إنّما هو الإحسان».
٧. في «ق» و المطبوع: + «اللّٰه».
٨. في المطبوع: − «بين».
٩. في «ح، د، ع» و المطبوع: «لأحدنا».
١٠. في المطبوع: «لهذه».
١١. في «ح»: − «إلىٰ».

و هو المؤثِّرُ علىٰ ما ظَنَّه مُخالِفونا.

و **يَلزَمُ أيضاً** أن لَو قَصَدَ بإعطائه[١] الدرهَمَ غيرَ وَجهِ الإحسانِ مِن باقي الوُجوهِ ـ و هي كَثيرةٌ ـ أن يَكونَ مُحسِناً بذلكَ؛ لأنّ داعيَ الإحسانِ و هو المؤثِّرُ ثابتٌ. و هذا حَدٌّ لا يَبلُغُه مُحصِّلٌ.

فإن قيلَ: فهو لا يُعطيهِ الدرهَمَ علىٰ غَيرِ وجهِ الإحسانِ[٢] إلّا بداعٍ[٣] له إليه[٤]، و هو المؤثِّرُ في عَطيّتِه.

قُلنا: إذا كانَ هُناكَ داعيانِ مُختَلِفانِ[٥]، فلِمَ صارَت هذه العَطيّةُ المؤثِّرُ فيها أحَدُهما[٦] دونَ الآخَرِ، و كِلا الداعيَينِ[٧] مؤثِّرٌ علىٰ هذا القولِ، و كافٍ[٨] في وُقوعِ الفعلِ علىٰ وجهٍ دونَ آخَرَ؟

---

١. في «ج، ع، م»: «أن لو قصدنا عطاءه». و في «ق»: «أنّا لو قصدنا عطاءه».

٢. في المطبوع: «وجه غير الإحسان» بتقديم و تأخير. و من قوله: «من باقي الوجوه» إلىٰ هنا ساقط من «ج».

٣. في «ق»: «بل يعطيه علىٰ سبيل الإيداع» بدل «إلّا بداع».

٤. أي إلىٰ غير وجه الإحسان.

٥. و هما الداعي إلى الإحسان ـ و هو العلم بحسن الإحسان إلى زيد ـ و الداعي إلى غير الإحسان الذي ادُّعي آنفاً أنّه هو المؤثّر فقط في عطيّته.

٦. في «ح»: «المؤثّرة فيها أحدها». و في «ق»: «المؤثّر فيه أحد».

٧. في «ع، ق، م»: «و كلي الداعيين». و في المطبوع: «و كلّ الدواعيين»؛ نعم، استُظهر في حاشيته: «الداعيين» بدل «الدواعيين».

٨. في المطبوع: «كان» بدل «و كافٍ».

المسألةُ الخامسةُ

[في بيانِ أنّ الإرادةَ هي الّتي تصرفُ الفعل إلىٰ بعضِ الوُجوهِ]

[دونَ بعضٍ، لا الداعي]

[الدليل الثالث علىٰ نفي كونِهِ تَعالىٰ مُريداً]

و اعتَرَضوا[١] **قولَنا**: إنّه تَعالىٰ لَو لَم يُرِدْ بإيلامِ الكافرينَ في الآخِرةِ ما يَستَحِقّونَه[٢] مِن العِقابِ، ما انفَصَلَ ذلكَ مِن الظلم؛ و ذلكَ لا يَجوزُ.

بأن[٣] **قالوا**: لِمَ زَعَمتم أنّ ذلكَ لا يَنفَصِلُ مِن الظُّلمِ إلّا بالإرادةِ؟ و ما أنكَرتم أنّه[٤] يَنفَصِلُ منه؟ إذا فَعَلَه لعِلمِه[٥] باستحقاقِه له[٦]، فدَعاه ذلكَ إلىٰ فعلِه؟ كَما أنّ هـذا الداعيَ هو الذي فَعَلَ الإرادةَ عندَهم[٧] لعِقابِهم، و إذا كانَ هو الداعيَ إلَى الإرادةِ فهو الداعي إلَى المُرادِ[٨]؛ إذ كانَ الداعي إلىٰ أحَدِهما هو الداعي إلَى الآخَرِ.

---

١. في «ج، د، ع، ق، م»: «و اعترضنا».

٢. في «ج، م»: «يشتهونه»؛ نعم، ورد في هامش «م» بُدّل بما أثبتناه.

٣. في «ح، د» و المطبوع: «فإن».

٤. في المطبوع: «أن».

٥. في «ح»: «إذا فعله لعلّة». و في «ع، ق، م»: «إذا فعله لعلمه». و في المطبوع: «اذ قوله لعلمه».

٦. من دون الحاجة إلى الإرادة.

٧. كذا، و الأنسب بالسياق: «عندكم».

٨. و هو الفعل، فيمكن الاستغناء بالداعي عن الإرادة.

قالوا: ثُمّ يُقالُ لكم: ما تُريدونَ بقَولِكم: «قَصَدَ بإيلامِهم ما يَستَحِقّونَه»؟[١]

فإن قُلتم: عَنَينا بذلكَ إرادةَ الاستحقاقِ.

قيلَ لكم:[٢] لَيسَ الاستحقاقُ بفعلٍ فيُرادَ.

و إن قُلتم: عَنَينا بذلكَ أنّه «أرادَ إيلامَهم لأجلِ الاستحقاقِ».

قيلَ لكم: زِدتم بقَولِكم: «لأجلِ الاستحقاقِ» إرادةً أُخرىٰ[٣]، و لَيسَ هذا مِن قَولِكم، و قد بَيَّنّا أنّ الاستحقاقَ لا يُرادُ.

و إن قُلتم: عَنَينا أنّه أرادَ «إيلامَهم» لأجلِ «الاستحقاقِ».

قيلَ لكم[٤]: فقَد جَعَلتم المُخصِّصَ[٥] هو «كَونَ الاستحقاقِ داعياً» لا[٦] «الإرادةَ»؛ لأنّه لَو أرادَ إيلامَهم فقَط لَم يَنفَصِلْ مِن الظُّلمِ، و إنّما يَنفَصِلُ مِن الظُّلمِ بوقوعِ الإرادةِ لأجلِ داعي الاستحقاقِ، و في ذلكَ وُقوعُ الكِفايةِ بداعي الاستحقاقِ في التميُّزِ مِن الظُّلمِ.

قالوا: و ممّا يُبيِّنُ[٧] ذلكَ أنّه سُبحانَه لَو أراد إيلامَهم للاستحقاقِ لِما ذَكروه، لَم يَفعَلْ هذه الإرادةَ [إلّا] لأنّه عالِمٌ بحُسنِها و بحُسنِ الإيلامِ لِما حَسُنَت الإرادةُ [له]. فبانَ أنّه لا بُدَّ مِن الرجوعِ إلىٰ هذا العِلمِ؛ فما تُنكِرونَ أن يَقِفَ حُسنُ الإيلامِ عليه[٨]؟

---

١. في «ح، د، ع» و المطبوع: «يستحقّون».
٢. في غير «ح، د» و المطبوع: - «لكم».
٣. أي كأنّهم قالوا: «أراد إيلامهم لإراده الاستحقاق»، فصارت هناك إرادتان.
٤. من قوله: «زدتم بقولكم» إلىٰ هنا ساقط من «ح».
٥. في المطبوع: «المخصوص».
٦. في المطبوع: «إلى».
٧. في «ج، ق، م»: «إنّا نبيّن». و في «د»: «ما يبيّن». و في «ع»: «ما تبيّن». و في المطبوع: «فأيتين»، كلّها بدل «و ممّا يبيّن».
٨. من دون الحاجة إلى الإرادة.

قالوا: و كذلكَ[١] الجوابُ[٢] عن قَولِكم: إنّ الثوابَ لا يَتميَّزُ مِن التفضُّلِ إلّا بـأن يُقصَدَ به الاستحقاقُ، أو يُقصَدَ به وَجهُ التَّعظيمِ.

قالوا: علىٰ أنّ قولَكم: «يُقصَد به وجهُ التَّعظيم» لا معنىً[٣] له إلّا[٤] قـصدُ إيـجادِ المَنافعِ، و قَصدُ فعلِ التَّعظيمِ الذي هو القَولُ و ما يَجري مَجراه؛ و لَسنا نُسلِّمُ[٥] أنّ للمَنافعِ وُجوهاً غَيرَ مُقارِنةٍ للتَّعظيمِ.[٦]

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٧] ـ :

اِعلَمْ أنّا قد بَيَّنّا ـ في الكلامِ المُتقدِّمِ علىٰ هذه[٨] المسألةِ بِلا فَصلٍ ـ ما يُبطِلُ هذه الشُّبهةَ المَذكورةَ في المسألةِ؛ لأنّ الكلامَ في أنّه تَعالىٰ خَلَقَ الخَلقَ لِيَنفَعَهم نَظيرُ الكلامِ في أنّه تَعالىٰ آلَمَ[٩] الكُفّارَ لِما[١٠] يَستَحِقّونَه مِن العِقابِ.

و قد بَيَّنّا أنّ الداعيَ بمُجرَّدِه[١١] لا يؤثِّرُ في الإرادةِ التي[١٢] دَعا[١٣] إليها، حتّىٰ يَجعَلَها علىٰ وَجهٍ دونَ آخَرَ؛ و إنّما الإرادةُ [يَفعَلُها المُريدُ مُباشرةً. و] قد بيّنّا أن عِلمَه بحُسنِ[١٤]

---

١. في المطبوع: «قالو ذلك».
٢. في «ج، ق، م»: «الخروج».
٣. في المطبوع: «لا يغني».
٤. في «ج، ح»: - «إلّا». و في «ع» و المطبوع: - «له إلّا». و في «ق، م»: «لأنّه» بدل «إلّا».
٥. في «ح»: «نمنع».
٦. في «ج، ح، د، ع، م»: «التعظيم».
٧. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».
٨. في «ج، م»: - «علىٰ». و في «ح، د»: - «هذه». و في «ع» و المطبوع: - «علىٰ هذه». و في «ق»: «في هذه».
٩. في المطبوع: «أو لم».
١٠. في «ج، م» بياض في موضع قوله: «لِما».
١١. في «ح، ع»: «مجرّده». و في المطبوع: «مجرّدة».
١٢. في «ح، د»: - «التي». و في «ع» بياض في موضعها.
١٣. في «ج، د، ع، ق، م»: «دعى». و في المطبوع: «ادّعى».
١٤. في المطبوع: «عن» بدل «بحسن».

النَّفعِ بالثوابِ لا يَقتَضي أن يَكونَ خَلقُه[١] لهـذا الغَرضِ، دونَ إرادةٍ تُصاحِبُ[٢] خَلقَ الخَلقِ[٣].

فعُلِمَ أنّ عِلمَه تَعالىٰ باستحقاقِ الكُفّارِ العِقابَ غَيرُ كافٍ في كَونِ الإيلامِ لهُم في الآخرةِ مفعولاً بهم لهذا الوجهِ، بَل لا بُدَّ مِن أن يَكونَ [إرادةٌ] تُصاحِبُ[٤] هذا الإيلامَ؛ ليَكون مُتوجِّهاً إلىٰ هذا الوجهِ دونَ غَيرِه.[٥]

و هذا الذي ذُكِرَ[٦] في هذه المسألةِ، يَقتَضي أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ لا يَصِحُّ تعذيبُه[٧] المُستَحِقَّ للعِقابِ ظُلماً؛[٨] لأنّه إذا كانَ المُخرِجُ للضَّرَرِ مِن كَونِه[٩] ظُلماً هو عِلمَ فاعلِه بأنّ المفعولَ به مُستَحِقٌّ لذلكَ و[١٠] إن لَم يَقصِدْ إليه، فلا يَصِحُّ إذَن أن يُظلَمَ مُستَحِقُّ الضَّرَرِ. و هذا يؤدّي إلىٰ أنّ أحَدَنا لا يَصِحُّ أن يَظلِمَ أحَداً قد تَقدَّمَ استحقاقُه للمَضارِّ؛ لهذه العِلّةِ التي ذَكرناها.

و كانَ يَنبَغي أن يَكونَ مُستَحِقّو الحُدودِ في الدُّنيا و المَضارِّ بها[١١] لا يَصِحُّ[١٢] أن يَظلِمَهم ظالمٌ؛ لأنّ العِلمَ باستحقاقِهم المَضارَّ إذا كانَ كافياً لدَفعِ هذا

---

١. في «ج»: + «و لا». و في «ح، د» و المطبوع: + «لا». و في «ع»: «خلقة (بياض في النسخة) و لا لهذا». وفي «م»: «أن يكون (بياض في النسخة) و لا لهذا». و في «ق»: «أن يكون خلقاً ثبت للإرادة و لا لهذا».

٢. في «ح، د، ع» و المطبوع: «لصاحب». و في «ق»: «يصاحب».

٣. في «ح، د» و المطبوع: + «هو بمثل ذلك». و في «ع» بياض في موضعها.

٤. في «ج»: «بصاحب». و في «ق»: «صاحب».

٥. من قوله: «بل لا بدّ من أن يكون» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.

٦. في «ح، د، ع»: «دون الذي ذكر». و في المطبوع: «دون الذي ذكره».

٧. في غير «ق»: - «لا يصحّ تعذيبه». و في «ج، ع، م» في موضعها بياض.

٨. في «د»: - «ظلماً». و المراد أنّه يقتضي أن لا يمكن للّٰه تعالىٰ أن يَظلم مستحقَّ العقاب.

٩. في «ح، د» و المطبوع: «لكونه».

١٠. في «ج، م»: - «و».

١١. في «ج، ق،م»: «بهم».

١٢. في «ق»: «لا يصلح». و في المطبوع: «ليصحّ».

الضَّرَرِ، مَفعولاً له و مِن أجلِه، فيَجِبُ أن[١] يَستَحيلَ ظُلمُ مُستَحِقٍّ لضررٍ؛ و هذا جهلٌ بُلِغَ إليه.[٢]

فكانَ يَجِبُ أيضاً فيمَن له دَينٌ علىٰ غَيرِه أن لا يَصِحَّ ممّن عليه الدَّينُ أن[٣] يُعطيَه[٤] شَيئاً مِن مالِه علىٰ وَجهِ الإحسانِ و التفضُّلِ؛ لأنّه إذا كانَ عِلمُه[٥] بوجوبِ قَضاءِ[٦] الدَّينِ الذي عليه داعياً إلىٰ فعلِه، و هو كافٍ في كَونِ العَطيّةِ قَضاءً للدَّينِ و مؤثِّراً[٧] فيها مِن دونِ إرادةٍ، فلا بُدَّ مِن وجوبِ ما ذَكرناه.

و إن كُنّا ذَكرنا كُلَّ[٨] ما يَلزَمُ علىٰ هذا المَوضِعِ مِن الشَّناعاتِ و المُحالاتِ أطَلنا؛[٩] و في هذا القَدرِ كِفايةٌ.

و قد بَيَّنّا مُرادَنا بقَولِنا: «إنّه فَعَلَه للاستحقاقِ» و فَسَّرناه بِما[١٠] أغنىٰ عن[١١] تَفسيرِه بِما لا نَذهَبُ[١٢] إليه؛ لأنّ الضَّرَرَ فعلٌ يُمكِنُ وُقوعُه علىٰ وُجوهٍ مِن جُملتِها

---

١. من قوله: «باستحقاقهم المضارّ» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ج، ق، م»: «و هذا مكلّف و بلغ إليه». و في «ع»: «و هذا جاهل... بلغ إليه». و في المطبوع: «و هذا جاهل بلغ اليد».

٣. في «ح، د» و المطبوع: - «الدين أن». و في «ع» في الموضع بياض.

٤. في «ح، د، ع» و المطبوع: «العطيّة».

٥. في المطبوع: «عليه».

٦. في «ح، د» و المطبوع: - «قضاء». و في «ع»: «أداء».

٧. في «ج، ق، م»: «قضاء الدين مؤثّراً».

٨. في «ج، ق، م»: - «كنّا ذكرنا كلّ». و في موضعها بياض في «ج، م». و في موضع «كان» بياض في «ق». و في «ع» و المطبوع: - «كنّا».

٩. في «ح، د»: «و أطلنا». و في المطبوع: «إطالة».

١٠. في المطبوع: «و [ما] فسّرناه» بدل «فسّرناه بما».

١١. في «ق»: «علم بين» بدل «أغنى عن». و في «م»: - «أغنىٰ عن».

١٢. في «ع، ق، م»: «لا يذهب».

الاستحقاقُ، فإنّما يَكونُ مَفعولاً للاستحقاقِ[١] بإرادةٍ تَتناوَلُ[٢] فِعلَه علىٰ هذا الوجهِ.

و لهذا[٣] نَقولُ: إنّ كُلَّ ضَررٍ[٤] تَفعَلُه[٥] البَهائمُ و الأطفالُ و مَن لا يَصِحُّ منه الإرادةُ و القَصدُ لا يَكونُ إلّا بصفةِ الظلمِ؛ لأنّه ضَررٌ يَعرىٰ[٦] مِن إرادةٍ تَصرِفُه إلىٰ بعضِ وُجوهِ[٧] الحُسنِ؛ إمّا الاستحقاقِ، أو النفعِ، أو دفعِ الضَّررِ.

و القَولُ في الثوابِ[٨] و أنّه لا يَتميَّزُ مِن التفضُّلِ[٩] إلّا بأن يُقصَدَ به وَجهُ[١٠] الاستحقاقِ كالقَولِ فيما تَقدَّمَ؛ لأنّ الثوابَ نَفعٌ[١١]، و النَّفعُ قد يَقَعُ علىٰ وُجوهٍ: أمّا غيرُ مقصودٍ به إلىٰ شَيءٍ فيَكونُ عَبَثاً. و قد يَكونُ مُتفضَّلاً و مُستَحَقّاً؛[١٢] فكَيفَ يَنصَرِفُ إلىٰ جِهةِ الاستحقاقِ دونَ التَّفضُّلِ إلّا بقَصدٍ[١٣] إلىٰ ذلكَ؟

و هَبْ[١٤] تَمكّنوا[١٥] مِن أن يَقولوا: «إنّه يَكونُ للاستحقاقِ؛[١٦] لمُقارَنةِ التَّعظيمِ له»

---

١. من قوله: «و فسّرناه» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
٢. في «ع» مهملة. و في «ق»: «يتناول». و في المطبوع: «متناول».
٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: +«لا».
٤. في المطبوع: «[ما]» بدل «ضررٍ».
٥. في «ج، د، ق، م» و المطبوع: «يفعله». و في «ع» مهملة.
٦. في «ج»: «تعدى». و في «ح»: «يغرى». و في «م»: «تعري».
٧. في «ج»: «وجوده». و في «ق»: «الوجوه».
٨. في «ح، د»: «بالثواب». و في «ق»: «في التوقيع».
٩. في «ج»: «التفضيل». و في المطبوع: «الفضل».
١٠. في «ح، د»: -«وجه».
١١. في «ج، م»: «يقع».
١٢. في المطبوع: -«و مستحقّاً».
١٣. في «ق»: «إلّا أن يقصد». و في المطبوع: «ألا يقصد».
١٤. في «ج، م» بياض في موضع «وهب». و في «ق»: «يوهب».
١٥. في «ق»: «و يمكّنوا».
١٦. في غير «ق»: «الاستحقاق».

كَيفَ يَكونُ للتَّفضُّلِ و الإحسانِ مِن غَيرِ مُصاحَبتِهِ لإرادةٍ تَتعلَّقُ[١] به على هذا الوجه.

فإن قيلَ: تَعرّي النَّفعِ مِن التَّعظيمِ يَقتَضي كَونَه إحساناً.

قُلنا: قد يَتعرّىٰ مِن التَّعظيمِ و يَكونُ عَبَثاً. و قد يَتعرّىٰ إيصالُ أحَدِنا النَّفعَ إلىٰ غَيرِه مِن التَّعظيمِ، فيَحتَمِلُ أن يَكونَ عَبَثاً أو فَرضاً؛[٢] و إنّما بالإرادةِ يَقَعُ[٣] علىٰ وَجهٍ دونَ آخَرَ.

ثُمّ لَو قارَنَ[٤] المَنافعَ التَّعظيمُ، و قُصِدَ بها إلَى التَّفضُّلِ[٥]، أ لَيسَ ما كانَ إلّا تَفضُّلاً و إن قارَنَه التَّعظيمُ الذي قد جَعَلتم مُقارَنَتَه له دَلالةً علىٰ أنّه ثَوابٌ[٦]؟ و التَّعظيمُ و إن كانَ لا تَحسُنُ[٧] مُقارَنتُه[٨] إلّا للمُستَحَقِّ، فقَد نُقدِّرُ[٩] أنّه[١٠] فَعَلَه[١١] مع[١٢] المُستَحَقِّ[١٣]؛ فإنّه يَقدِرُ علىٰ أن[١٤] يَفعَلَه كذلك، و إن كانَ منه قَبيحاً.

---

١. في «ج»: «يتعلّق». و من قوله: «لمقارنة التعظيم له» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.
٢. في «د» مهملة. و في المطبوع: «فرضنا». و الظاهر أنّ الصحيح: «أو تفضّلاً».
٣. في «ج، د، ق» و المطبوع: «تقع». و في «ع» مهملة.
٤. في «ع، ق»: «فارق».
٥. في «ح»: «التعظيم». و في «ق»: «التفصيل». و في المطبوع: «التفضيل».
٦. أي استحقاق.
٧. في «ج، د، ق، م» و المطبوع: «لا يحسن». و في «ع» مهملة.
٨. في المطبوع: «مقارنة».
٩. في «ج، د» و المطبوع: «تقدّر». و في «ح»: «يقدّر».
١٠. في «ح، د» و المطبوع: – «أنّه».
١١. في غير «ق»: «فعل».
١٢. في «ح»: «من».
١٣. كذا، و الظاهر أنّ الصحيح: «غير المستحقّ».
١٤. في «ج، د، م»: «أنّه».

المسألةُ السادسةُ

[بَيانُ حالِ المَمنوعِ من إرادةِ الفعلِ، معَ وُجودِ الداعي إلَى الفعلِ]

[الدليل الرابع علىٰ نفيِ كونِهِ تعالىٰ مُريداً]

قالوا: و لَو تَصوَّرنا[١] واقفاً بَينَ الجَنّةِ و النارِ، مُضطَرّاً إلىٰ إرادةِ دخولِ النارِ، و هو عالِمٌ بِما فيها مِن المَضرّةِ و بِما في الجَنّةِ مِن المَنفَعةِ، لَما جازَ أن يَدخُلَ النارَ؛ بَل كانَ[٢] يَدخُلُ الجَنّةَ؛ و هذا يَدُلُّ علىٰ أنّه لا تأثيرَ للإرادةِ إذا لَم تَستَنِدْ إلَى الداعي.

فإذا ثَبَتَ ذلكَ، لَم يَخلُ[٣] كَونُ الباري تَعالىٰ مُريداً؛[٤] إمّا أن لا يَتبَعَ[٥] الداعيَ، أو يَجِبُ أن يَتبَعَ[٦] الداعيَ. و هذا الأخيرُ يَقتَضي أن يَكتَفيَ بالداعي في تخصيصِ الأفعالِ بالأوقاتِ؛ إذ[٧] قد استَنَدَت الإرادةُ إليه. [و] إن كانَت إرادتُه غَيرَ تابعةٍ

---

١. في «ق»: «فرضنا».

٢. في «ح، د» و المطبوع: – «كان».

٣. في «ج، ح، د، ع» و المطبوع: «لم يحل». و في «ق»: «لم تحل».

٤. في المطبوع: + «أزلاً».

٥. في «ج»: «أن لا يبلغ». و في «ح، د»: «أن لا تتبع». و في المطبوع: «مع» بدل «أن لا يتبع».

٦. في «ح، د»: «أن تتبع». و في المطبوع: «أن يمنع».

٧. في «ق»: «إذاً». و في المطبوع: «و».

للداعي، لَم يُمكِنْكم[١] أن توجِدونا[٢] إرادةً غَيرَ تابعةٍ للداعي[٣]، و مع ذلكَ تؤثِّرُ[٤] في تَقديمِ الأفعالِ و تَأخيرِها.[٥]

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٦] ـ:

أنّ الواقفَ بَينَ الجَنّةِ و النارِ إذا كانَ مُضطَرّاً إلىٰ إرادةِ دُخولِ النارِ، مع عِلمِه بِما فيها مِن المَضَرّةِ و ما في الجَنّةِ مِن المَنفَعةِ، لا يَدخُلُ النارَ ـ علىٰ ما مَضىٰ في المسألةِ ـ؛ لأنّ الإرادةَ إنّما تؤثِّرُ في الأفعالِ إذا استَنَدَت إلَى الدَّواعي، و لا تؤثِّرُ إذا كانَت ضَروريّةً.[٧]

إلّا أنّا لا نَقولُ في هذا الذي ذَكرنا حالَه: «إنّه دَخَلَ الجَنّةَ لأجلِ عِلمِه بِما فيها مِن النفعِ الذي هو الداعي»؛ لأنّ فِعلَه الذي هو الدُّخولُ لا يَصِحُّ أن يُقالَ: «إنّه فَعِلَ لكَذا» إلّا بإرادةٍ تُصاحِبُه،[٨] و هذا[٩] مَمنوعٌ مِن[١٠] الإرادةِ. و قد بَيَّنّا أنّ الداعيَ غَيرُ

---

١. في المطبوع: «لم عليكم».
٢. في «ج»: «يوحدنا». و في «ح»: «توجدوها». و في المطبوع: «يوحدونا»؛ و في حاشية: «كذا في الأصل».
٣. في المطبوع: «للدواعي».
٤. في «ج، ح، ق» و المطبوع: «يؤثّر».
٥. في «ح»: «تأخير». و في «ق»: «تأخيرهما».
٦. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».
٧. لأنّ الضروريّ ليس من فعل الفاعل المختار، فلا يمكن أن يؤثّر في فعله. و سوف تأتي إشارة إلىٰ ذلك في ص ٤٧٠.
٨. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «يصاحبه».
٩. يريد بـ«هذا» الرجلَ الواقف بين الجنّة و النار المذكور في المثال، و المضطرّ إلى إرادة دخول النار. و الممنوع من إرادة دخول الجنّة.
١٠. في «ح، د، ع» و المطبوع: «عن».

كافٍ في وُقوعِ الأفعالِ علَى الوُجوهِ التي تَقَعُ عليها.[١]

فلَم يَبقَ إلّا أن يُقالَ: إذا جازَ أن يَفعَلَ مَن ذَكرتم حالَه الدُّخولَ[٢] بالداعي مِن غَيرِ إرادةٍ، فألّا جازَ في القَديمِ تَعالىٰ مِثلُ ذلكَ؟

و الجوابُ: أنّ المَمنوعَ مِن الإرادةِ إنّما اكتَفىٰ بالداعي في وُقوعِ الفعلِ لأنّه غَيرُ مُتمكّنٍ مِن الإرادةِ، و إلّا فالداعي إلىٰ دُخولِ الجَنّةِ هو بنَفسِه داعٍ إلىٰ إرادةِ دُخولِ الجَنّةِ[٣]، و إذا مَنَعَ[٤] مِن فعلِ إرادةِ الدُّخولِ مانعٌ كانَ الداعي كافياً في وُقوعِ الفعلِ.

إلّا أنّا لا نَقولُ فيه[٥] إن وَقَعَ الدُّخولُ: «إنّه[٦] فُعِلَ للداعي[٧] الذي هو النَّفعُ المَعلومُ حُصولُه في الجَنّةِ»؛ لأنّ هذا القولَ يَقتَضي أنّ[٨] الدُّخولَ فُعِلَ لهذا الوجهِ؛ و إنّما يَكونُ كذلكَ بالإرادةِ، لا[٩] بالداعي ـ علىٰ ما بَيّنّاه ـ و مَن كانَ مَمنوعاً مِن الإرادةِ لا يُقالُ فيه:[١٠] «إنّه فَعَلَ لِكَذا»، و قد تَقدَّمَ شَرحُ هذه النُّكتَةِ و بَيانُها.[١١]

---

١. تقدّم في المسألة السابقة.

٢. أي الدخول إلى الجنّة.

٣. فقد تقدّم في ص ٤٤٥ و غيرها أنّ الداعي إلى الفعل داعٍ إلىٰ إرادة ذلك الفعل.

٤. في المطبوع: «امتنع».

٥. في «ح، د، ع، ق» و المطبوع: «و» بدل «فيه».

٦. في «ق، م»: «وقع في الدخول بأنّه».

٧. في «ح، د، ع، ق، م» و المطبوع: «الداعي». و من قوله: «فيه إن وقع الدخول» إلىٰ هنا ساقط من «ج».

٨. في «ج، ق»: - «يقتضي أنّ»؛ نعم في «ج» بياض في الموضع. و في «م»: - «أنّ».

٩. في المطبوع: - «لا».

١٠. في «ج» و المطبوع: - «فيه».

١١. تقدّم في ص ٤٤٩.

المسألةُ السابعةُ

[بَيانُ أنَّ الإرادةَ مؤثِّرَةٌ في الفعلِ كَي يُوجد علىٰ وجهٍ دونَ آخرَ،]

[و أنَّها مؤثِّرَةٌ في كونِ الخِطابِ خَبراً أو أمراً]

[الدَّليل الخامس علىٰ نفيِ كونِهِ تَعالىٰ مُريداً]

قالوا:[1] و مِمّا يَدُلُّ علىٰ ذلكَ: أنّ[2] كَونَه تَعالىٰ مُريداً لا يَخلو مِن أن يَتبَعَ[3] الداعيَ أو[4] لا يَتبَعَ الداعيَ. فإذا استَحالَ كِلا الأمرَينِ، استَحالَ كَونُه علىٰ صفةِ المُريدِ مِنّا.

و إنّما قُلنا: «إنّه لا يَجوزُ أن [لا] يَتبَعَ الداعيَ»[5] لأنّه لَو لَم يَتبَعْه لَكانَ مُريداً لنَفسِه، أو لمعنىً قَديمٍ أو لا يُعلَّلُ[6] بوجهٍ مِن الوُجوهِ. و كُلُّ ذلكَ باطلٌ؛ بما قد ذُكِرَ[7] في مَواضعِه.

---

١. في «ح، د، ع» و المطبوع: - «قالوا».

٢. في «ح، د»: «أنّه».

٣. في «ع»: «أن يكون». و في المطبوع: «أن يكون [يتبع]».

٤. في المطبوع: «و».

٥. في «ح، د»: «مطلقاً» بدل «الداعي». و في «ع»: + «باطل». و في المطبوع: + «بتّة».

٦. في «ع» مهملة و غير واضحة. و في المطبوع: «أو المعنى قد تمّ أولا متعلّل».

٧. في «ع»: - «قد». و في المطبوع: «بطل؛ بما قد ذكرتم».

و لَو تَبعَ[١] الداعيَ لَكانَ إمّا أن يَكونَ حَصَلَ مُريداً لداعٍ، أو لا لداعٍ.[٢]

و الثاني باطلٌ؛ لأنّه عَبَثٌ، و لأنّ ما يَتبَعُ الدَّواعيَ لا يَجوزُ أن يَقَعَ مِن العالِمِ به لا[٣] لداعٍ، كسائرِ الأفعالِ.

و لَو حَصَلَ لداعٍ،[٤] لَم يَخلُ مِن أن يَكونَ الداعي راجعاً إلَى الفعلِ، أو إلَى المفعولِ له،[٥] أو إلَى الفاعلِ.

[١.] و لا يَجوزُ أن يَرجِعَ إلى الفعلِ[٦]، بأن[٧] يَكونَ[٨] مؤثِّرةً[٩] فيه؛ لأنّها[١٠] لَو أثَّرَت فيه لَأثَّرَت في وُجودِه، أو في وُقوعِه علىٰ وجهٍ دونَ وَجهٍ.

و لَو أثَّرَت في وجودِه لَكانَت إمّا أن تؤثِّرَ فيه بأن يَحصُلَ الفعلُ[١١] بها، أو بأن تَدعُوَ إليه و تَبعَثَ[١٢] عليه. و الأوّلُ[١٣] يَكفي فيه كَونُ القادرِ قادراً، و الثاني يَكفي فيه الداعي[١٤]. ألا تَرىٰ أنّا لَو تَصوَّرنا حُصولَ الداعي مع القُدرةِ مِن غَيرِ إرادةٍ لَصَحَّ[١٥]

---

١. في المطبوع: «يتبع».
٢. في «ق»: «إمّا أن يكون يحصل من الداعي إرادة، أو لا يحصل».
٣. في المطبوع: «إلّا».
٤. أي: و لو حصل تعالىٰ مريداً لداعٍ.
٥. في «ج» و المطبوع: «به».
٦. أي لا يجوز أن يرجع داعي الإرادة إلى الفعل.
٧. في «ج»: - «يرجع إلى الفعل، بأن».
٨. أي الإرادة. و الأنسب: «تكون».
٩. في «ح، ق»: «مؤثّراً».
١٠. لقد صُحّحت نسخة «ق» في هامشها، و كُتب فيه: «لأنّ الإرادة» بعد أن شُطب علىٰ كلمة: «لأنّها».
١١. في «ع» و المطبوع: «للفعل».
١٢. في «ج، م، ق»: «يدعو إليه و يبعث». و في «ح، د»: «يدعو إليه و ينبعث».
١٣. في المطبوع: «فالأوّل».
١٤. و علىٰ كلا الفرضين لا حاجة إلى الإرادة المؤثّرة في الوجود.
١٥. في المطبوع: «يصحّ».

وُقوعُ الفعلِ، و لذلكَ وَقَعَت الإرادةُ مِن غَيرِ إرادةٍ؟

و لا يَجوزُ أن يؤثِّرَ[١] في وُقوعِ الفعلِ علىٰ وَجهٍ دونَ وَجهٍ؛ لأنّ إرادةَ الحدوثِ لا تؤثِّرُ في ذلكَ؛ لأنّا قد بَيَّنّا أنّه لَيسَ يَقَعُ الفعلُ علىٰ وَجهٍ تؤثِّره الإرادةُ أو[٢] غيرُها، و أنّ المَرجِعَ بالأمرِ و الخَبرِ إلَى الصيغةِ مع الدَّواعي. و بيانُ ذلكَ في مَواضعِه يُغني عن إيرادِه الآنَ.

[٢.] و لَيسَ يُفعَلُ في الإرادةِ غَرضٌ[٣] يَرجِعُ إلَى المَفعولِ له، إلّا أن يُقالَ: «إنّ الحَيَّ يُسَرُّ إذا أرادَ اللّٰهُ فِعلَ المَنافعِ ليَنتَفِعَ بها»، و هذا الغَرضُ يَكفي فيه أن يُعلَمَ أنّ نَفعَه داعيهِ إلَى الفعلِ، و إن لَم تَكُن[٤] هُناكَ إرادةٌ[٥].

علىٰ أنّ أصحابَنا [لا] يَقولونَ: إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أرادَ انتفاعَ الخَلقِ بالمَنافعِ»، فيُمكِنَ أن يُقالَ: «إنّ الغَرضَ بذلكَ سُرورُه»[٦]، و إنّما يَقولونَ: «إنّه أرادَ إحداثَ المَنافعِ للانتفاعِ»، و يَعنونَ: «لداعي[٧] الانتفاعِ»، و هذا رُجوعٌ إلَى الداعي؛ لأنّه سُبحانَه لَو أرادَ[٨] إحداثَ المَنافعِ لا ليُنتَفَعَ[٩] بها لَم تَحصُلِ المَسَرَّةُ؛ بأنّ المَسَرَّةَ[١٠] إن حَصَلَت بذلكَ فإنّما تَحصُلُ بالداعي، لا بالإرادةِ.

---

١. أي الإرادة. و الأنسب: «تؤثّر».
٢. في «ق»: «يؤثّره الإيرادة أو». و في المطبوع: «يؤثّر بالإرادة و».
٣. أي داعٍ. و الأنسب في العبارة أن يقال: «و ليس يَفعل تعالى الإرادةَ لغرض».
٤. في غير «ح، د»: «لم يكن».
٥. في «ج»: + «علىٰ أنّ اللّه تعالىٰ أراد انتفاع الفعل، و إن لم يكن هناك إرادة».
٦. أي سرور الحيّ.
٧. في «ح»: «بداعي». و في «د، ع» و المطبوع: «كداعي».
٨. في المطبوع: + «و».
٩. في «ج» و المطبوع: «لا ينتفع».
١٠. في «ج، ح، د» و المطبوع: - «بأنّ المسرّة».

علىٰ أنّ هذا الغَرَضَ لَيسَ بحاصلٍ في خَلقِ المَنافعِ للبَهائم.

[٣.] و أمّا الأغراضُ الراجعةُ إلَى الفاعِلِ، فهي أن يُسَرَّ[١] بالإرادةِ، و يَتعوَّضَ[٢] بها مِن تَعجيلِ الفعلِ. و[٣] الإنسانُ يَجِدُ ذلكَ مِن نَفسِه، و هو يَستَحيلُ في اللّٰهِ تَعالىٰ.

و لهذا لا يُريدُ الإنسانُ في حالِ الفعلِ؛ لأنّه لا يَجوزُ الاعتياضُ ممّا هو مَوجودٌ. و أيضاً فإنّ الإرادةَ كالطَّلبِ للفعلِ، و لا يَجوزُ طَلَبُ المَوجودِ.

و علىٰ هذه المسألةِ كلامٌ كَثيرٌ[٤]، قد اعترَضَ دَليلَ الخَبرِ و الأمرِ و النَّهيِ،[٥] و قد أضرَبَ وَليُّه[٦] عن[٧] ذِكرِه لأجلِ انتشارِ الكلامِ، و لخَّصَ بعضَ ما أورَدَه[٨] و أورَدَ بعضَه لفظاً و معنىً، و عالي الرأيِ له في تأمُّلِه و الإنعامِ بما عندَه فيه[٩] إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ. و ذِكرُ ما عندَه فيه مِن أهَمِّ الأُمورِ؛ لأنّ سُوقَه هاهُنا ـ أَعني بِلادَ مِصرَ و الشامِ ـ نافقةٌ جِدّاً[١٠]، و القائلونَ به قد كَثُروا أيضاً.

و اللّٰهُ بكرمِه[١١] يورِدُ علىٰ وَليِّه مِن جِهتِه ما يَكونُ للشُّبهةِ حاسِماً، و له مِن

---

١. في «ج»: «أن تسرّ». و في المطبوع: «أن ليس».
٢. في «ح» و المطبوع: «و يتعرّض»؛ نعم، نُقل في حاشية المطبوع ما أثبتناه من نسخةٍ أُخرىٰ.
٣. في «ح، د» و المطبوع: «إلى» بدل «و».
٤. هذا كلام السائل الأباني بعد انتهائه من نقل الأدلّة الخمسة علىٰ نفي كونه تعالىٰ مريداً.
٥. هذا أحد الأدلّة علىٰ كونه تعالىٰ مريداً، و قد تقدّم في ص ٤٤٠.
٦. يصف السائل الأباني نفسه بذلك، و يعني بذلك أنّه ولي للمصنّف رحمه اللّٰه، أي مولاه. و هذا منه غاية التواضع أمام علم الهدىٰ الأجلّ المرتضىٰ رحمه اللّٰه.
٧. في المطبوع: «و قد أضربت عليه من».
٨. في المطبوع: «و لحضر بعض ما رووه».
٩. في المطبوع: - «فيه».
١٠. في «ج، ق، م»: «نافقة حدّاً». و في «د» و المطبوع: «نافعة جدّاً». و نفقت البضاعةُ نَفاقاً: راجت و رُغب فيها. المعجم الوسيط، ص ٩٤٢ (نفق).
١١. في «ح، ق»: «يكرمه». و في المطبوع: «بعونه».

تَسلُّطِها[١] عليه عاصِماً. و وَليُّه الآنَ يَستأنِفُ الأسئلةَ عن مُهمّاتٍ نَتَجَها[٢] فِكرُه لفظاً و معنىً، و لَم يَجِدْ[٣] لغَيرِه في معناها قَولاً في[٤] ذلك.

الجوابُ ـ و باللّهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

اِعلَمْ أنّ كَونَه تَعالىٰ مُريداً تابعٌ للداعي لا مَحالةَ؛ لأنّ ما دَعاه تَعالىٰ إلىٰ أفعالِه[٦] يَدعوه إلىٰ فعلِ الإرادةِ لها؛ لأنّا قد بَيَّنّا أنّ داعيَ الفعلِ و الإرادةِ واحدٌ؛ لأنّ ما دَعا زَيداً إلَى الأكلِ يَدعوه إلىٰ فعلِ إرادةِ الأكلِ[٧].

و هذه الإرادةُ مؤثِّرةٌ في الفعلِ؛ لأنّه بها و مِن أجلِها يَقَعُ علىٰ وَجهٍ دونَ آخَرَ. ألا تَرىٰ أنّ هذا الفعلَ إنّما يَكونُ مَفعولاً لأجلِ الداعي و مُتوجِّهاً نَحوَه[٨] بالإرادةِ؟ لأنّا قد بَيَّنّا أنّه لا يَكفي في كَونِ الفعلِ مَفعولاً للداعي أن يَعلَمَ الفاعلُ [بالوجهِ]الداعي،[٩] و إن لَم يَقصِدْ بالفعلِ ذلكَ الوجهَ.

و هذه الإرادةُ المؤثِّرةُ لا يَجوزُ[١٠] أن تَكونَ هي إرادةَ الحُدوثِ المُجرَّدِ، بَل إرادةُ حُدوثِه علىٰ ذلكَ الوجهِ المَخصوصِ. و لا يَلزَمُ علىٰ هذا أن تَـحتاجَ الإرادةُ إلىٰ

---

١. في «ج» و المطبوع: «يسلّطها». و في «ح»: «سلطتها».
٢. في «ج»: «شحمها». و في «ق، م» و المطبوع: «ينتجها».
٣. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «و لم نجد».
٤. في «ج، ع، ق، م» و المطبوع: «فمن». و في «ح»: «من».
٥. في المطبوع: - «و باللّه التوفيق».
٦. في المطبوع: «أفعال».
٧. تقدّم ذلك في ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.
٨. في المطبوع: «غيره»؛ و استُظهر في حاشيته: «دون غيره».
٩. في «ج، ح، ع، ق، م» و المطبوع: «للداعي».
١٠. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «لا تجوز».

إرادةٍ؛ لأنّ الإرادةَ لا تَقَعُ علىٰ وجوهٍ مُختَلِفةٍ، فتَحتاجَ إلىٰ ما يؤثِّرُ في وُقوعِها علىٰ بعضِ تلكَ الوُجوهِ.

و لَيسَ كذلكَ الفعلُ؛ لأنّه قد يَقَعُ علىٰ وجوهٍ مُختَلِفةٍ، فإذا حَصَلَ علىٰ[1] بعضِها، فلا بُدَّ مِن مؤثِّرٍ في وُقوعِه علىٰ ذلكَ الوجهِ. و قد كَرَّرنا[2] هذا المَعنىٰ، و وَضَحَ وُضوحاً يُزيلُ كُلَّ شُبهةٍ.

فأمّا[3] ذِكرُ الخبرِ و الأمرِ و دعوىٰ رجوعِ كَونِهما كذلكَ إلَى الصيغةِ و الداعي، **فمِن** البيِّنِ الفَسادِ.

أمّا[4] صيغةُ الخبرِ أو الأمرِ[5]، فلا يَجوزُ أن يَكونَ لها حَظٌّ في هذه الصفاتِ[6]؛ لأنّها توجَدُ مع فَقدِها. ألا تَرىٰ أنّ صيغةَ الخبرِ و الأمرِ تَقَعُ مِن الهاذي و المَجنونِ، و تَقَعُ صيغةُ الأمرِ مِن المُتهدِّدِ[7] و المُبيحِ و المُتحدّي؟

و أمّا الداعي، فلا يَجوزُ أن يَكونَ هو المؤثِّرَ لكَونِ الكلامِ خبراً أو أمراً أو خِطاباً لِمَن هو خِطابٌ له. و ما به عَلِمنا أنّ الداعيَ لا يُؤثِّرُ في الأفعالِ كُلِّها الواقعةِ علىٰ وُجوهٍ مُختَلِفةٍ حتّىٰ يَكونُ الداعي[8] هو المُخصِّصَ لها بِبعضِ الجِهاتِ، بمِثلِه يُعلَمُ أنّ الداعيَ[9] لا حَظَّ له في كَونِ الخِطابِ علىٰ بعضِ الصِّفاتِ التي وَقَعَ عليها مع

---

١. في المطبوع: «في».
٢. في «ح، د» و المطبوع: «ذكرنا».
٣. في «ح، د»: «و أمّا».
٤. في «ح، د»: «و أمّا».
٥. في «ج»: «أمّا صيغة الخبر و الأمر». و في المطبوع: - «أمّا صيغة الخبر أو الأمر».
٦. أي صفة الخبر و الأمر.
٧. في المطبوع: «المتعدّد».
٨. من قوله: «لا يؤثّر في الأفعال كلّها» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
٩. من قوله: «لا يؤثّر في الأفعال كلّها» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د».

احتمالِه[1] لغَيرِها.

و نَحنُ نُعيدُ طَرَفاً مِن ذلكَ، فنَقولُ: لَو كانَتِ الدَّواعي هي المؤثِّرةَ[2] في كَـونِ الخِطابِ علىٰ ما يَقَعُ عليه مِن الوُجوهِ المُختَلِفةِ، لَوَجَبَ أن يَكونَ مَن دَعاه الداعي إلىٰ أن يأمُرَ بأمرٍ يَتساوىٰ في الغَرَضِ فيه و الداعي إليه شَخصانِ،[3] اسمُ كُلِّ واحدٍ «زَيدٌ»، إلّا أنّ[4] أحَدَهما «زَيدُ بنُ عبدِ اللّٰهِ»، و الآخَرَ «زَيدُ بنُ مُحمّدٍ»، فقالَ: «يا زَيدُ، افعَلْ كَذا»؛ لا يَكونُ هذا القولُ مُتوجِّهاً إلىٰ واحدٍ منهما؛ لأنّه لَيسَ بأن يَتوجَّهَ إلىٰ «زَيدِ بنِ عبدِ اللّٰهِ[5]» بأَولىٰ مِن أن يَتوجَّهَ[6] إلىٰ «زَيدِ بنِ مُحمّدٍ»؛ و الداعي ـ الذي قيلَ: إنّه هو[7] المؤثِّرُ ـ يَتعلَّقُ بِهما علىٰ حدٍّ[8] سَواءٍ. فكَيفَ يَكونُ هذا القولُ أمراً لأحَدِهما دونَ الآخَرِ، و الداعي غَيرُ مُخصِّصٍ،[9] و هاهُنا حُكمٌ مُتخصِّصٌ؟[10] فعَلِمنا أنّ الإرادةَ هي المُؤثِّرةُ و المُخصِّصةُ؛ لأنّها تَتعلَّقُ بكَونِه أمراً لشَخصٍ دونَ غَيرِه.

و القَولُ في الخبرِ و كُلِّ الخِطابِ يَجري علىٰ ما ذَكرناه؛ إذا تَساوَت الدَّواعي، و وَقَعَ الخبرُ أو الخِطابُ مُختَصّاً بشَخصٍ دونَ غَيرِه.

---

١. في غير «ح، د» و المطبوع: + «كان».
٢. في «د» و المطبوع: «لو كان الداعي هو المؤثّر»، و هذا صحيحٌ أيضاً.
٣. فاعل «يتساوىٰ».
٤. في «ج، ع، م»: «لا أنّ»، و في «ح، ق»: «لأنّ» بدل «إلّا أنّ».
٥. من قوله: «و الآخر زيد بن محمّد» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
٦. في المطبوع: «أن يوجّه».
٧. في المطبوع: - «هو».
٨. في غير المطبوع: - «حدّ».
٩. في «ح، د»: «و الداعي هناك متميّز مخصّص». و في المطبوع: «و الداعي يتميّز».
١٠. في «ق»: «و هاهنا حكم يتخصّص». و في المطبوع: «و يخصّص» بدل: «هاهنا حكم متخصّص».

و بَعدُ، فإنّ الأمرَ بـما[1] يَكـونُ عـندَنا أمـراً بشَـيءٍ بـعَينِه، لإرادةِ الآمِـرِ ذلكَ[2] الفعلَ[3] المَأمورَ به، و لَيسَ يَجري مَجرَى الخبرِ في أنّه يَكفي فيه إرادةُ كَونِه خبراً، و لا ما[4] يَختَصُّ مِن الخِطابِ[5] بشَخصٍ دونَ آخَرَ مِن أنّ المُؤثِّرَ فيه إرادةٌ تُخصِّصُه بذلكَ الشخصِ. و قد دَلَّلنا علىٰ ذلكَ في «المُلخَّصِ»[6] و «الذَّخيرةِ»[7] و كَثيرٍ مِـن كُتُبِنا.[8]

فنَقولُ علىٰ هذا: كَيفَ يَكونُ قَولُ القائلِ: «اِفعَلْ كَذا» أمراً بذلكَ الفعلِ؟

فإذا قيلَ: للداعي[9] [الذي دَعاه] إلىٰ أن أمَرَ به.[10]

قُلنا: فإن دَعاني الداعي[11] إلىٰ[12] أمرٍ بفعلٍ مَخصوصٍ مِن قيامٍ أو صَلاةٍ لنَـفعٍ يَعودُ عليَّ أو علَى المَأمورِ، و الداعي هو المُؤثِّرُ عندَكم، فيَجِبُ أن يَكونَ أمراً بذلكَ الفعلِ و إن لَم أُرِدْه، بَل و إن كانَ كَرِهتُه غايةَ الكَـراهـةِ؛[13] لأنّ الإرادةَ عـلىٰ هـذا المَذهبِ ـ الذي نَحنُ مُتكلِّمونَ علىٰ فَسادِه ـ لَم يَكُن [الأمرُ] أمراً لها و مِن أجلِها، و

---

١. لعلّ الصحيح: «إنّما».
٢. في «ح، د»: «ذلك الآمر» بتقديم و تأخير.
٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: - «فعل».
٤. في «ح» و المطبوع: - «ما».
٥. في المطبوع: - «من الخطاب».
٦. الملخّص في أُصول الدين، ص ١٩٢، و ٣٤٨ ـ ٣٤٩، و ٣٥٧.
٧. تقدّم أنّ بحث الإرادة قد سقط ممّا وصل إلينا من كتاب الذخيرة.
٨. راجع: الذريعة، ج ١، ص ٤١.
٩. في «ح، د»: - «للداعي».
١٠. في «ح، د» و المطبوع: «أمرته» بدل «أمر به».
١١. في المطبوع: - «الداعي».
١٢. في «ع، م» و المطبوع: + «أن».
١٣. في «ج، ق، م»: «الكراهية».

إنّما كانَ أمراً للداعي[١]، و هو ثابتٌ، فيَجِبُ أن أَكونَ علىٰ هذا آمِراً بما أَكرَهُه و لا أُريدُه، و مَعلومٌ فَسادُ ذلكَ.

و قد كُنّا قُلنا: إنّ الدَّواعيَ قد تَكونُ مُتقدِّمةً سابقةً، و أحكامُ الأفعالِ و[٢] الأقوالِ مُتجدِّدةٌ؛ فكَيفَ تؤثِّرُ[٣] أحوالاً مُتجدِّدةً مَعانٍ مُتقدِّمةٌ[٤]؟ و قد تَكونُ الدَّواعي ضَروريّةً، فكَيفَ يؤثِّرُ الضَّروريُّ الذي لَيسَ مِن فِعلي في فِعلي؟[٥]

و ما يَفسُدُ به هذا المَذهبُ كَثيرٌ، و الكِفايةُ واقعةٌ بما اقتَصَرنا عليه.

---

١. في «ج، ق، م»: «للدواعي».
٢. في «ح، ع»: «أو».
٣. في «ج، د، ق، م» و المطبوع: «يؤثّر». و في «ع» مهملة.
٤. تقدّم في ص ٤٥٠.
٥. في «ح، د» و المطبوع: - «في فعلي».

المسألةُ الثامنةُ

[تَأويلُ قولِه عليه السلام: «سَلوني قَبلَ أن تَفقِدوني» و بيانُ حُدودِ علمِ الإمامِ]

ما جوابُ مَن قالَ: لَو سُلِّمَ لكم أنّ القَولَ الذي أفصَحَ به أميرُ المؤمنينَ عليه السلامُ علىٰ رُؤوسِ الأشهادِ، و هو[1] «سَلوني قَبلَ أن تَفقِدوني»[2]، يَدُلُّ بظاهرِه و فَحواه علىٰ أنّه عليه السلامُ مُشتَمِلٌ علىٰ جميعِ علومِ الدينِ، و أنّه غَيرُ مُخِلٍّ بشَيءٍ منها ـ و فُرِضَ[3] لكم[4] ذلكَ مِن طَريقِ النظرِ، دونَ ما يَذهَبُ إليه خُصومُكم،

---

١. في «ح»: + «قوله».

٢. نهج البلاغة، ص ٢٨٠؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٨٠٢، ح ٣١؛ و ص ٩٤٢، ح ٧٨؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٦٦، ح ١؛ و ص ٢٦٧، ح ٧ و ١٠؛ و ص ٢٦٨، ح ١٤؛ و ص ٢٩٦، ح ١؛ و ص ٢٩٧، ح ٦؛ و ص ٢٩٩، ح ١٣؛ كامل الزيارات، ص ٧٤، ح ١٢؛ الأمالي للصدوق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤، المجلس ٢٨، ح ١؛ و ص ٣٤١ ـ ٣٤٥، المجلس ٥٥، ح ١؛ التوحيد، ص ٩٢ ـ ٩٣، ح ٦، و ص ٣٠٤ ـ ٣٠٨، ح ١؛ خصائص الأئمّة عليهم السلام، ص ٦٢؛ الاختصاص، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٩ و ٢٤٨ و ٢٧٩ ـ ٢٨٠؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٨، المجلس ٢، ح ٨٥؛ إعلام الورى، ص ١٧٤؛ الغارات، ج ١، ص ٧؛ و ج ٢، ص ٦٧٧؛ تفسير فرات الكوفي، ص ٦٧ ـ ٦٨، ح ٣٨؛ تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٢٢؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٨٣، ح ٣٣٤٢؛ و ص ٥٠٦، ح ٣٧٣٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٣٥ و ٣٩٧ و ٤٠٠؛ تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ١٨٤؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤١ ـ ٤٢، ح ٣١ و ٣٢.

٣. أي سُلِّم.

٤. في المطبوع: - «لكم».

مِن أنّ مُرادَه عليه السلامُ كانَ الإخبارَ عن تَقدُّمِ قَدَمِه فيه و وُفورِ حَظِّه منه[١] ـ لَكانَ ظاهرُ[٢] هذا المَقالِ يَدُلُّ علىٰ أنّه لا يوجَدُ بَعدَ فَقدِ عَينِه عليه السلامُ مِن الزمانِ مَن يَنوبُ مَنابَه و يَسُدُّ مَسَدَّه في الإجابةِ عن جميعِ السؤالِ؛ إذ لَو كانَ عالِماً بوجودِ مَن يَجري مَجراه عليه السلامُ إذ ذاكَ، لَما حَذَّرَ مِن تَركِ سؤالِه هذا التَّحذيرَ، و لا حَضَّ[٣] علىٰ تَنكُّبِ[٤] التَّغريرِ بتَركِه و التَّفريطِ، و لا جَعَلَ فَقدَه عِلّةً لِعدمِ[٥] مَن يَنوبُ مَنابَه، و دليلاً[٦] عليه.

و في ذلكَ دليلٌ علىٰ أنّ الذي فُرِضَت لكم صحّتُه و سُلِّمَ لكم تسليمَ نظرٍ باطلٍ[٧]؛ إذ لَو كانَ حَقّاً لَما تَناقَضَ[٨]؛ لأنّكم توجِبونَ واحداً هذه صفتُه في كُلِّ زمانٍ.

و إذا دَلَّ ظاهرُ قَولِه الذي حَكَيناه الآنَ علىٰ خُلوِّ الزمانِ بَعدَه مِمّن يَجري مَجراه ـ سَواءٌ كانَ مُشتَمِلاً علىٰ جميعِ عُلومِ الدِّينِ، أو مَوفورَ الحَظِّ منها ـ انتَقَضَ أصلُكم و بانَ فَسادُه، و دَلَّ القَولُ علىٰ أنّ مُرادَه عليه السلامُ كانَ الإخبارَ عمّا[٩] ذَهَبنا إليه مِن وُفورِ حَظِّه مِن العِلمِ، لا الإحاطةِ به.

---

١. أي شدّة علمه، لا إحاطته بجميع علوم الدين.
٢. في «ج، د»: «لكان مطلق». و في «ق»: «فكان ظاهر».
٣. في «ج»: «و لا خصّ». و في «ح»: «و لا حظر». و في «د»: «و لا حصر». و في «ق» و المطبوع: «و الأخصّ».
٤. في «ح»: «تبكيت». و في «د»: «تنكيب». و في «ق، م»: «تبكت». و في المطبوع: «سكت».
٥. في «د» و المطبوع: «بعدم».
٦. في المطبوع: «و دليل».
٧. في المطبوع: «تفريط» بدل «نظر باطل».
٨. في «ع» مهملة. و في «ق»: «يتناقض». و في المطبوع: «يناقص»؛ و استُظهر في حاشية: «يناقض».
٩. في المطبوع: «ممّا».

ثُمّ سَألَ نَفسَه فقالَ[١]: فإن قُلتم: إنّا نَنصَرِفُ[٢] عمّا يَقتَضيهِ ظاهرُ هذا اللفظِ ـ بالأدلّةِ المَعقولةِ القاطعةِ علىٰ وجودِ مَعصومٍ في كُلِّ زمانٍ ـ إلىٰ أنّه عليه السلامُ أرادَ نَفيَ تَمكُّنِ مَن يَنوبُ عنه عليه السلامُ[٣] مَنابَه لا نَفيَه، و عدمَ المَصلَحةِ له في الإجابةِ لأمرٍ يَرجِعُ إلَى العبادِ[٤] لا عدمَه؛ و ذلكَ يُطابِقُ[٥] ما نَذهَبُ[٦] إليه، و لا يُنافيهِ.

قيلَ لكم: أوّلُ ما في هذا ـ مع ما فيه مِن النِّزاعِ الشَّديدِ ـ أنّ العصمةَ عندَكم مِن الآثامِ[٧] لا توجِبُ استكمالَ المَعصومِ العُلومَ في أوّلِ أحوالِها؛ و ذلكَ لأنّكم توجِبونَها للمَعلومِ[٨] كَونُه إماماً قَبلَ كَونِه كذلكَ، و لا تُغنونَه[٩] بها عن الحاجةِ إلىٰ إمامِ زمانِه! فكُتُبُكم بذلكَ مَملوّةٌ.

ثُمّ إنّ تَأويلَكم هذا ـ إذا نَحَوتم[١٠] التَّطبيقَ بَينَه و بَينَ مَذهبِكم ـ يَدُلُّ علىٰ أنّه هو عليه السلامُ لَو سُئلَ في الحالِ التي نَطَقَ فيها بهذا الكلامِ علىٰ رُؤوسِ الأشهادِ عن الذي تَذهَبونَ إليه مِن ضَلالِ المُتقدِّمينَ عليه و كُفرِهم في باطنِ[١١] الحالِ، لَم يَتمكَّنْ مِن الإجابةِ عنه و إظهارِ الأدلّةِ عليه.

---

١. في «د، ع» و المطبوع: «فإن قال».
٢. في «ح، ق»: «نصرف».
٣. في «ح، د» و المطبوع: – «عنه عليه السلام».
٤. في المطبوع: + «و».
٥. في غير «ح»: «مطابق».
٦. في «ج، ع، ق»: «يذهب».
٧. في «ح» و المطبوع: «الإمام».
٨. في المطبوع: «للمعصوم»؛ و في حاشيته: «في الهامش: للمعلوم».
٩. في «ج»: «و لا يغنونه». و في «ح، د»: «و لا تعنون». و في «ع» مهملة.
١٠. في «ع، ق»: «نجوتم».
١١. في «ح، د»: «ناطق».

و قد رَوَيتم عنه عليه السلامُ روايةً حَمَلتموها علىٰ وَجهِ التَّقيّةِ منه، و الإخبارِ علىٰ طَريقِ الإشارةِ منه، و أنّه[١] عليه السلامُ كانَ غَيرَ مُتمكّنٍ مِن الحُكمِ بجميعِ ما يَراه في[٢] الأحكامِ، و هي قولُه عليه السلامُ لقُضاتِه: «اِقضوا بما كُنتم تَقضونَ؛ حتّىٰ يَكونَ الناسُ جماعةً، أو أَموتَ كَما ماتَ أَصحابي»[٣]، و أنّه أشارَ إلَى الذينَ مَضَوا علىٰ طاعتِه دونَ غَيرِهم مِن الخُلَفاءِ.

ثُمّ قالَ: و إن[٤] قُلتم: إنّه عليه السلامُ أرادَ أنّه لَن[٥] يُنصَبَ بَعدي مَن يَجري مَجرايَ مَنصِبي[٦]، فتَتعيَّنَ[٧] عليه الإجابةُ عن جميعِ السؤلِ كتَعيُّنِها[٨] علَيَّ، كانَ ذلكَ باطلاً[٩] أيضاً؛ لأنّ الحَسَنَ عليه السلامُ قد نُصِبَ بَعدَه عليه السلامُ، و بويعَ [له] كَما بويعَ له؛ فقَد كانَ يَجِبُ أن يَكونَ تَعليقُه عدمَ الفائدةِ ـ علىٰ مُقتَضىٰ قَولِكم هذا ـ بنَفيِ[١٠] تَمكُّنَ الحَسَنِ عليه السلامُ، لا بفَقدِ[١١] عَينِه[١٢] عليه السلامُ.

و بَعدُ، فعَلَيكم في هذا المَقالِ سؤالٌ مِن وَجهٍ آخَرَ يَقدَحُ في العصمةِ التي

---

١. في «ج، ع، ق، م»: «و له».
٢. في المطبوع: «من».
٣. تقدّم تخريج الحديث في ص ٢٧٣.
٤. في «ح، د»: «فإن».
٥. في «ح، د» و المطبوع: «أراد به أن» بدل «أراد أنّه لن».
٦. في المطبوع: «مجراه مصيبي»؛ و في حاشيته: «مجراه في منصبي».
٧. في «ج»: «كتعيين». و في «ح، د» و المطبوع: «فيتعيّن».
٨. في جميع النسخ و المطبوع: «السؤال لتعيّنها»؛ و الصواب ما أثبتناه.
٩. في المطبوع: «بطل»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
١٠. في «ج، ح» و المطبوع: «ينفي». و في «ع، م» مهملة. و في «ق» غير واضحة.
١١. في «ج»: «تفقد». و في «ح، د»: «لفقد». و في «ع» مهملة. و في «ق»: «يفقد». و في المطبوع: «يقصد».
١٢. في «ح، د»: «عنه».

توجِبونَها له عليه السلامُ، و هو أنّا نَعلَمُ ـ بحُكمِ العُقولِ السَّليمةِ مِن الهَوىٰ و السَّهوِ الداخلِ علىٰ صاحبِها ـ أنّه لا يَسوغُ لِمَن يَعلَمُ أنّه غَيرُ مُتمكِّنٍ مِن الإجابةِ عن جميعِ ما يُسألُ عنه أن يُعطيَ ذلكَ مِن نَفسِه بهذا المَقالِ علىٰ رُؤوسِ الأشهادِ، إلّا لسَهوٍ[١] يَعترِضُه، أو هَوىً يَلحَقُه، يُهوِّنُ عليه التَّغريرَ بنَفسِه.

فكُلُّ هذا يَدُلُّ علىٰ بُطلانِ ما تَذهَبونَ إليه مِن وُجودِ واحدٍ مَعصومٍ كاملٍ في العُلومِ في كُلِّ زمانٍ، و يُسفِرُ عن أنّكم لا تَتمسَّكونَ في ذلكَ إلّا بشُبَهٍ تَظُنّونَ[٢] أنّها مُستَمِرَّةٌ في العُقولِ، و هي باطلةٌ بِما ذِكرُه الآنَ يَطولُ، و يُقنِعُ[٣] الاعتمادُ الآنَ[٤] في إبطالِها علىٰ ما قد[٥] اقتَضاه هذا الصَّريحُ[٦] الصَّحيحُ مِن القولِ[٧] المنقولِ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٨] ـ:

اِعلَمْ أنّ قَولَ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ[٩]: «سَلوني قَبلَ أن تَفقِدوني؛ فإنّ بَينَ جَنبَيَّ عِلماً جَمّاً، لَو وَجَدتُ له حَمَلةً!»[١٠] يَدُلُّ[١١] علَى اشتمالِه علىٰ عُلومِ الدينِ

---

١. في «ج»: «السهو». و في «ح، د، ع» و المطبوع: «بسهو».
٢. في «ع» و المطبوع: «لمظنون».
٣. في «ع، م» مهملة. و في المطبوع: «و نضع».
٤. في «ح»: «الاعتمان». و في «ق»: «الاعتماد لان».
٥. في المطبوع: – «قد».
٦. في «ح، د»: «التصريح».
٧. في «ح، د» و المطبوع: «المعقول و». و في «ع»: «العقول».
٨. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٩. في غير «ح»: + «قال».
١٠. في «ق، م»: «جملة». و تقدّم تخريجه في ص ٤٧١.
١١. في «ج، ق، م»: «تدلّ». و في «ح»: «دالّ». و في «د»: – «يدلّ».

دَقيقِها و جَليلِها، و علىٰ كُلِّ ما يَجوزُ أن يَسأَلَ عنه سائلٌ، و يَستَرشِدَ إليه جاهلٌ؛ لأنّ معنىٰ هذا الخبرِ لَو كانَ هو الدِّلالةَ علىٰ قُوّةِ حَظِّه عليه السلامُ مِن العِلمِ و وُفورِ نَصيبِه منه، لَكانَ مُتعرِّضاً بهذا[1] القَولِ المُطلَقِ لِأن يُسألَ عمّا لا يَعلَمُه فيَخجَلَ[2]، و هذا تَغريرٌ[3] و رُكوبُ خَطَرٍ، يَجِلُّ عليه السلامُ عنه.

و[4] مَن هذا الذي يُقدِمُ[5] مِن ذَوي اللُّبابةِ علىٰ أن يَقولَ ـ و هو مُتقدِّمُ القَدَمِ في المَعلوماتِ، و لَيسَ بمُحيطٍ[6] بها ـ: «سَلوني قَبلَ أن تَفقِدوني»، و هو لا يأمَنُ أن يُسألَ عمّا لا يَعرِفُ و لا يألَفُ؟

و لا شُبهةَ في أنّ قَولَه عليه السلامُ: «قَبلَ أن تَفقِدوني»[7] يَدُلُّ علَى التَّحذيرِ مِن فَوتِ النَّفعِ بأجوبتِه مع فَقدِه عليه السلامُ، و أنّ مفهومَ الكلامِ يَقتَضي أنّه عليه السلامُ لا سادَّ مَسَدَّه[8] و لا قائمَ في العِلمِ مَقامَه؛ لأنّه لَو كانَ يَليهِ مَن هو في العِلمِ مُساوٍ له، لَكانَ لا مَعنىٰ للتَّحذيرِ.

و **تَأويلُ هذا الخبرِ** الذي يَرفَعُ الشُّبهةَ فيه: أنّ الإمامَ في كُلِّ زمانٍ إنّما يَجِبُ بحُكمِ إمامتِه أن يَكونَ عالِماً بجميعِ عُلومِ الدينِ، حتّىٰ لا يَشِذَّ عنه منها[9] شاذٌّ. و لَيسَ يَجِبُ بحُكمِ الإمامةِ أن يَكونَ عالِماً بالغائباتِ و الكائناتِ، مِن ماضياتٍ

---

١. في «ق»: «معترضاً بهذا». و في المطبوع: «متعرّضاً هذا».
٢. في «ع، م» مهملة. و في المطبوع: «و ينخجل». و يَخجَل: يَعيا.
٣. في «ج»: «تعزير». و في المطبوع: «تقرير»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٤. في المطبوع: +«هو»؛ نعم، استُظهر في حاشيته و زيادتُه.
٥. في «ج، د، ع، ق» و المطبوع: «تقدم».
٦. في المطبوع: «بمحيطة».
٧. في قوله: «و هو لا يأمن» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.
٨. في «ج»: «بسدّه». و في المطبوع: «مساده»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٩. في «ح، د»: «منها عنه» بتقديم و تأخير. و في «ق»: «عنها منها». و في المطبوع: «منه» فقط.

و مُستَقبَلاتٍ؛ و إذا خَصَّ اللّٰهُ تَعالَى الإمامَ بشَيءٍ مِن هذه العُلومِ، فعَلىٰ سَبيلِ الكَرامةِ له[1] و التَّفضيلِ و التَّعظيم.

و قد بَيَّنّا في مسألةٍ مُفرَدةٍ[2] أملَيناها قَديماً و استَقصَيناها أنّه غَيرُ واجبٍ في الإمامِ أن يَكونَ عالِماً بالسَّرائرِ و الضَّمائرِ و كُلِّ المَعلوماتِ، علىٰ ما ذَهَبَ إليه بعضُ أصحابِنا.[3]

و أَوضَحنا عن[4] أنّ هذا المَذهبَ الخَبيثَ[5] يَقتَضي كَونَ الإمامِ عالِماً لنَفسِه حتّىٰ يَصِحُّ أن يَعلَمَ ما لا يَتناهىٰ مِن المَعلوماتِ؛ لأنّ العالِمَ بعِلمٍ[6] ـ و العِلمُ لا يَتعلَّقُ علَى التَّفصيلِ إلّا بمَعلومٍ واحدٍ ـ لا يَجوزُ أن يَعلَمَ إلّا مَعلوماتٍ مُتَناهيةَ العَدَدِ.

و إذا صَحَّت هذه الجُملةُ، لَم يَمتَنِعْ أن يَكونَ أميرُ المؤمنينَ صَلَواتُ اللّٰهِ عليه أكمَلَ عُلوماً مِن كُلِّ إمامٍ بَعدَه، و إن كانَ مَن نابَ مَنابَه مِنهم عليهم السلامُ كاملاً لجميعِ عُلومِ الدينِ و الشَّريعةِ التي تَقتَضيها شُروطُ الإمامةَ؛ و إنّما زادَت عُلومُه علىٰ عُلومِهم في أُمورٍ خارجةٍ عن ذلك، كالغائباتِ و الماضياتِ و أسرارِ السَّماواتِ، فخَوَّفَ عليه السلامُ مِن فَوتِ هذه المَزيّةِ في العُلوم بفَقدِه.

و هذا الذي ذَكرناه يُغني عمّا تُمُحِّلَ ذِكرُه في المسألةِ، ثُمّ تَبيَّنَ[7] فَسادُه.

---

١. في المطبوع: - «له».

٢. في المطبوع: «منفردة».

٣. هذهِ الرسالة مفقودة. و قد أشار المصنّف رحمه اللّٰه إليها في بعض رسائله إضافة إلىٰ هذا الموضع. راجع: رسائل الشريف المرتضىٰ، ج ١، ص ١٠٥ (جوابات المسائل الرازيّة، المسألة الثانية)؛ و ج ٣، ص ١٣١ (مسألة في علم الوصي بساعة وفاته).

٤. في المطبوع: - «عن».

٥. في المطبوع: «الحبيب»؛ و استُظهر في حاشيته: «العجيب».

٦. في «ج، م»: «يعلم». و في «ع» مهملة.

٧. في غير «ح»: «بيّن».

المسألةُ التاسعةُ

[الوجهُ في الحاجةِ إلَى الإمامِ و بيانُ الفَرقِ]

[بينَ العِللِ الحقيقيّةِ و غيرِها]

إذا كانَت العِلّةُ الموجِبةُ للحُكمِ هي[1] التي يَجِبُ الحُكمُ بوُجودِها و يَرتَفِعُ بِارتفاعِها، و كانَت العِلّةُ التي لها احتاجَ المُكلَّفونَ إلىٰ إمامٍ معصومٍ[2] جَوازَ[3] السَّهوِ عليهم، و إمكانَ وقوعِ الخَطإ منهم، ثُمّ أَحوَجْنا المَعصومَ مِن ذلكَ إلَى الإمامِ لغَيرِ هذه العِلّةِ؛ أ فلَيسَ قد أخرَجناها عن كَونِها عِلّةً؛ لإيجابِنا المَعلولَ معَ ارتفاعِها؟

فما الجوابُ عن ذلكَ، و عن قولِ مَن قالَ «لا فَرقَ بَينَ لُزومِ المُناقَضةِ بذلكَ لِمَن قالَ به و بَينَ لُزومِها لِمَن قالَ: إنّ العِلّةَ[4] في كَونِ المُتحرِّكِ مُتحرِّكاً حُلولُ الحَركةِ فيه، ثُمّ أوجَبَ تَحرُّكَ بعضِ المَحالِّ لغَيرِ حُلولِ الحَركةِ فيه»؟

---

١. في المطبوع: «موجبة للحكم، و هي».

٢. في غير «ق»: «الإمام المعصوم».

٣. في المطبوع: «بجواز»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

٤. في «ح»: «بالعلّة»، و في «د»: «في العلّة»، كلاهما بدل «إنّ العلّة».

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[١] ـ:

إنّ الصَّحيحَ المُجرَّرَ[٢] أن نَقولَ: الوجهُ في الحاجةِ إلىٰ إمامٍ[٣] يَكونُ لُطفاً[٤] لارتفاعِ الخَطإِ أو تَقليلِه[٥] هو فَقدُ العصمةِ و جَوازُ الخَطإ. فمَن[٦] احتاجَ معَ وُفورِه و عصمتِه إلىٰ إمامٍ، فلَم يَحتَجْ[٧] إليه ليَكونَ لُطفاً[٨] له[٩] في ارتفاعِ خَطَئه،[١٠] و إنّما احتاجَ إليه لِمَعانٍ أُخَرَ خارجةٍ عن هذا البابِ، كتَعليمِه و تَفهيمِه؛ لأنّ الحاجةَ إلَى الإمامِ مُختَلِفةٌ، فلا يَمتَنِعُ أن يَكونَ لها عِلَلٌ مُختَلِفةٌ.

و بهذا التَّقريرِ[١١] و التَّحريرِ[١٢]، قد زالَت المُناقَضةُ، و سَقَطَت الشُّبهةُ.

ثُمّ نَعودُ إلىٰ ما في[١٣] المسألةِ مِن كلامٍ جَرىٰ علىٰ غَيرِ وَجهِه:

أمّا «العِلّةُ» في الحَقيقةِ، فهي «كُلُّ ذاتٍ أَوجَبَت[١٤] لغَيرِها حالاً»؛ كإيجابِ[١٥]

---

١. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».
٢. في «ح» و المطبوع و حاشية «د»: «المجرّد».
٣. في المطبوع: «الإمام».
٤. في «د» و المطبوع: «لفظاً»؛ نعم، استُظهر في حاشيتهما ما أثبتناه.
٥. في المطبوع: «تعليله».
٦. في «ج»: «فمع». و في «ح» و المطبوع: «لمن»؛ و استُظهر في حاشية المطبوع: «و من».
٧. في «م»: «فلن يحتج».
٨. في المطبوع: «لفظاً»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٩. في «ح، د» و المطبوع: - «له».
١٠. في «ج»: «خطبة». و في المطبوع: «خطبه»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
١١. في المطبوع: «التقدير».
١٢. في «ح، د» و المطبوع: - «و التحرير».
١٣. في «ج، ق، م»: «باقي» بدل «ما في».
١٤. في «ح، د، ع» و المطبوع: «أوجب».
١٥. في «ح، د»: «لايجاب». و في «ع»: «يجاب». و في المطبوع: «يجب».

الحَركةِ، و هي ذاتٌ لكَونِ المُتحرِّكِ مُتحرِّكاً، و هي حالٌ له؛ فإيجابِ[١] العِلمِ الذي يوجَدُ في قُلوبِنا، و هو ذاتٌ كَونَنا عالِمينَ، و هي حالٌ لنا.

و إذا قُلنا فيما لَيسَ بذاتٍ أنّه عِلّةٌ، أو لا يوجِبُ حالاً و إنّما يَقتَضي حُكماً، فعَلىٰ طَريقِ التَّشبيهِ؛[٢] و اسمُ «العِلّةِ»[٣] في العِلَلِ الشَّرعيّةِ إنّما كانَ مُستَعاراً لِما ذَكرناه.

و كَونُ الرَّعيّةِ غَيرَ معصومينَ أو جَوازُ الخَطإ عليهم لَيسَ يَجوزُ[٤] أن يَكونَ عِلّةً علَى الحَقيقةِ؛ و إنّما هو وَجهٌ احتيجَ إلَى الإمامِ مِن أجلِه، فأجرَيناه استعارةً مَجرَى العِلّةِ؛[٥] فكَيفَ يَلزَمُ فيه أن يَكونَ[٦] الحُكمُ يوجَدُ بوُجودِه و يَرتَفِعُ بارتفاعِه، و هذا إنّما[٧] يَجِبُ للعِلَلِ الحَقيقيّةِ؟

ألا تَرىٰ أنّا كُلَّنا نَقولُ: «إنّ كَونَ الظُّلمِ ظُلماً عِلّةٌ في قُبحِه»، و لَيسَ يَجِبُ أن يَرتَفِعَ القُبحُ عند ارتفاعِ كَونِ الفعلِ ظُلماً؛ لأنّ الكَذِبَ قَبيحٌ و إن لَم يَكُن ظُلماً، و كذلكَ تكليفُ ما لا يُطاقُ؟

و كذلكَ رَدُّ الوَديعةِ كَونُه رَدّاً[٨] لها عِلّةٌ في وُجوبِه، و لَيسَ يَجِبُ إذا ارتَفَعَت هذه العِلّةُ أن يَرتَفِعَ الوُجوبُ؛ لأنّه قد شارَكَ رَدَّ الوَديعةِ[٩] في الوُجوبِ ما لَيسَ له

---

١. كذا في جميع النسخ و المطبوع، و الصواب: «و إيجاب» عطفاً علىٰ: «كإيجاب».
٢. في المطبوع: «التنبيه».
٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: «للعلّة»؛ نعم استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٤. في المطبوع: «بجواز»؛ و استُظهر في حاشيته: «بجائز».
٥. في المطبوع: + «فيه».
٦. في المطبوع: – «يكون».
٧. في المطبوع: + «يصحّ و».
٨. في «ح»: «كونها ردّاً». و في المطبوع: «كونه رادّاً».
٩. في «ح، د، ع» و المطبوع بين معقوفين: + «كونه ردّ الوديعة»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع زيادتُها.

هذه الصفةُ، كقَضاءِ الدَّينِ و شُكرِ النعمةِ.

فقَد بانَ أنّا لَو عَلَّلنا الحاجةَ إلَى الإمامِ بِارتفاعِ العصمةِ، و لَم نـورِدِ التَّـحريرَ[١] الذي ذَكرناه، لَم يَلزَمْنا أن نَنفيَ[٢] الحاجةَ عمّن لَيسَ بمعصومٍ، لأنّ العِلَلَ قد يَخلُفُ بعضُها بعضاً، علىٰ ما ذَكرناه.

و قد زادَ أهلُ العَدلِ و التَّوحيدِ[٣] علىٰ هذه الجُملةِ التي ذَكرناها، فقالوا: لَـيسَ يَمتَنِعُ أن يَجِبَ الحُكمُ عن العِلّةِ الحَقيقيّةِ[٤] في مَوضِعٍ و يَجِبَ فـي مكـانٍ آخَـرَ مـع ارتـفاعِها. و مَـثَّلوا ذلكَ بـأنّ العِـلمَ المَـوجودَ فـي قُـلوبِنا يـوجِبُ كَـونَنا عالِمينَ بالمَعلوماتِ، و قد وجَبَ للقَديمِ[٥] تَعالىٰ مِثلُ هذه الأحوالِ بأعيانِها و لا عِـلمَ له.[٦] إلّا أنّـهم قـالوا: القَـديمُ تَـعالىٰ و إن وَجَبَ كَـونُه عـالِماً بـما نَـعلَمُه[٧] و إن لَم يَحتَجْ إلىٰ وُجودِ عِلمٍ يَكونُ [به][٨] عالِماً، فهو عالِمٌ لنَفسِه لا لعِلّةٍ توجِبُ كَونَه عالِماً.

قالوا: و لَيسَ يَمتَنِعُ[٩] أن يَجِبَ مِثلُ الحُكمِ الواجبِ عن[١٠] عِلّةٍ لا لعِلّةٍ؛ و إنّما المُمتَنِعُ أن يَجِبَ الحُكمُ عن العِلّةِ الحَقيقيّةِ، ثُمّ يَجِبَ عن عِلّةٍ أُخرىٰ مُخالِفةٍ لها.

---

١. في «ج، د، ع، ق، م»: «تحرير». و في المطبوع: «عزيز».
٢. في «ق» و المطبوع: «أن ينفي»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٣. في المطبوع: «التوحيد و العدل» بتقديم و تأخير.
٤. في «ح، د»: «عن الحقيقة». و في المطبوع: «على الحقيقة».
٥. في «ج، ع»: «و قد وجب القديم». و في المطبوع: «و قد وقع حسب للقديم».
٦. أي: و لا علم زائداً له علىٰ ذاته، فهو تعالىٰ ليس عالماً بعلم؛ بل هو عالم لنفسه.
٧. في «ع» و ما استُظهر في حاشية المطبوع: «يعلمه».
٨. في جميع النسخ و المطبوع: «فيه»، و هو سهو.
٩. في «ح، د»: «نمنع».
١٠. في المطبوع: «من».

قالوا: و لذلكَ لمّا وَجَبَ كَونُ أحَدِنا عالِماً عندَ وجودِ العِلم، لَم يَجُزْ أن يُشارِكَه[١] في كَونِه عالِماً مَن تَجِبُ[٢] له هذه الصفةُ عن عِلّةٍ أُخرىٰ هي غَيرُ العِلمِ.

و قد بَسَطنا هذا الكلامَ في مَواضعَ مِن كُتُبِنا و استَوفَيناه[٣]؛ و في هذا القَدرِ منه كِفايةٌ.

١. في «ج، ع»: «أن نشاركه».

٢. في غير «ح، ع»: «يجب».

٣. راجع: الشافي، ج ١، ص ٢٨٩ ـ ٣٠٠؛ الذخيرة، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

المسألةُ العاشرةُ

[تَأويلُ ما وَرَدَ مِن أنَّ وَلَدَ الزِّنا لا يَكونُ مؤمناً،]

[و تَصحيحُ أنكِحَة المُخالفينَ]

إذا كانَت الطائفةُ ـ حَرَسَها اللّٰهُ ـ مُجمِعةً علىٰ أنَّ مَناكِحَ الناصبةِ حَرامٌ إذا لَم يُخرِجوا مِن أموالِهم ما وَجَبَ عليهم فيها مِن حُقوقِ الإمامِ عليه السلامُ، و لا حَلَّلَهم بما يَتعلَّقُ بالنِّكاحِ مِن ذلكَ كَما حَلَّلَ أَولياءَه عليه السلامُ.

و كانَت أيضاً مُجمِعةً علىٰ ذِكرِ فَسادِ المَولِدِ عَلامةً علىٰ عدمِ اختيارِ صاحبِه الإيمانَ، و إن كانَ مُستَطيعاً له. و كانَ رأيُها[1] في وَلدِ الزِّنا مَعروفاً بإجماعِها عليه.

و علىٰ ما كانَ ابنُ عبّاسٍ ـ رَضيَ اللّٰهُ عنه ـ يَقولُه و يُعلِنُ به، و هو: «ما أَحَبَّ عليّاً إلّا رَجُلٌ طاهرُ الوِلادةِ؛ و لا أَبغَضَه إلّا رَجُلٌ[2] شارَكَ أباه الشَّيطانُ في أُمِّه، و هو وَلَدُ زِنىً[3] إلىٰ يَومِ القيامةِ».[4]

---

١. في المطبوع: «أنّها».

٢. في المطبوع: «و لا أبغضه رجل إلّا و».

٣. في «د، ق» و المطبوع: «الزنا».

٤. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٥٠٢، ح ٢؛ و ص ٥٠٣، ح ٥؛ المحاسن، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ٩٧؛ تفسير فرات الكوفي، ص ١٤٧ ـ ١٤٨، ح ١٨٥؛ و ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ح ٣٢٨؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، ح ٧؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٤٧ ـ ٤٥١، ح ٤٧٥ ـ ٤٧٨.

و علىٰ قَولِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مِن قَبلُ: «بوروا[١] أولادَكم بحُبِّ عليٍّ ـ و قد ذَكرَه ابنُ دُرَيدٍ[٢] في «الجَمهَرة» ـ فمَن وَجدتموه له مُحِبّاً[٣] فهو لِرَشدةٍ[٤]، و من وَجدتُموه له مُبغِضاً فهو لِزَنيةٍ».[٥]

أ فلَيسَ قد صارَ فَسادُ المَولِدِ عَلامةً[٦] علىٰ فَسادِ المَذهبِ، و فَسادُ المَذهبِ عَلامةً علىٰ فَسادِ المَولِدِ؟ فكَيفَ يَصِحُّ مع هذا أن يَخرُجَ مِن[٧] مُخالِفٍ للحَقِّ و ناكِبٍ عنه مَن يَعتَقِدُه و يَدينُ به و يَقبِضُ عليه؟

و كَيفَ[٨] يُمكِنُ نَفيُ ذلكَ؟ مع إجماعِها أيضاً علىٰ أنّ المؤمِنَ قد يَلِدُ كافراً، و أنّ الكافرَ قد يَلِدُ مؤمِناً، حتّىٰ تأوَّلَت قولَ اللّٰهِ تَعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ

---

١. في «ح، د»: «جرِّبوا». و في «ق»: «امتحنوا». و بارَ الشيءَ: اختبره. لسان العرب، ج ٤، ص ٨٧ (بور).

٢. أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزديّ القحطانيّ البصري، صاحب اللغة. كان رأساً في الأدب، يضرب المثل بحفظه. و عدّه ابن شهر آشوب في شعراء أهل البيت عليهم السلام. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ . روى عن أبي حاتم السجستاني، و الرياشي، و ابن أخي الأصمعي، و غيرهم؛ و روى عنه: أبو سعيد السيرافي، و أبو الفرج الإصفهاني، و عيسى بن الوزير، و غيرهم. و مات سنة ٣٢١ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٦٧؛ تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٩١، الرقم ٦٢١؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ١٣٢، الرقم ٤٢٢؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٥٦، الرقم ٧٥٩.

٣. في «ح، د»: «محبّاً له» بتقديم و تأخير.

٤. في «ج، د، ع، ق، م» و المطبوع: «لرشده».

٥. راجع: الإرشاد، ج ١، ص ٤٥؛ إعلام الورى، ص ١٥٩ ـ ١٦٠؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٤٣، ح ٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٩، ح ٤٧٥؛ النهاية لابن الأثير، ج ١، ص ١٦١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٨٧؛ تاج العروس، ج ٦، ص ١١٨، (بور).

٦. في المطبوع: «العلامة».

٧. في «ق»: «مع».

٨. في «د، ع» و المطبوع: «فكيف».

المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾[١] علىٰ ذلكَ. و العِيانُ يَقتَضيهِ، و العِلمُ بمُحمّدِ بنِ أبي بَكرٍ[٢] و مَن[٣] جَرىٰ مَجراه يؤكِّدُه، و الامتناعُ مِن تَركِنا قَبولَ مَن عَلِمنا أباه ناصِباً[٤]، و عن إخراجِ حَقِّ الإمامِ ناكِباً، إذا اعتَقَدَ الحَقَّ و أظهَرَه، و مُؤاخاتُنا له و حُبُّنا إيّاه يُؤكِّدُ ذلكَ. و قد كانَ يَجِبُ أن لا نَعتَدَّ[٥] بمَن جاءَنا مُوافِقاً لنا، إذا كُنّا عالِمينَ بخِلافِ أبيه[٦]، و أنّه كانَ مُسافِحاً؛ لِامتناعِه من إخراجِ حُقوقِ الإمامِ عليه السلامُ إليه، مع أنّه لَم يُحلِّلْه منها.

فليُنعِمْ بما عندَه في ذلكَ واضحاً جَليّاً، إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٧] ـ:

اِعلَمْ أنّ طيبَ المَولِدِ[٨] و خُبثَه لا تَعلُّقَ له بالحَقِّ مِن المَذاهبِ أو الباطلِ منها، و كُلُّ قادرٍ عاقلٍ مُكلَّفٍ مُتمكِّنٌ[٩] مِن إصابةِ الحقِّ و العُدولِ عنه؛ غَيرَ أنّ

---

١. يونس (١٠): ٣١؛ الروم (٣٠): ١٩.

٢. محمّد بن أبي بكر، أُمّه أسماء بنت عميس الخثعميّة. وُلِدَ عام حجّة الوداع في عقب ذي القعدة بذي الحليفة أو بالشجرة. و كان في حِجر أمير المؤمنين عليه السلام إذ تزوّج أُمّه أسماء، و كان على الرجّالة يوم الجمل، و شهد معه صفّين، ثم ولّاه مصر، فقتل بها. قتله معاوية بن حديج صبراً في سنة ٣٨ هـ. كان أمير المؤمنين عليه السلام يُثني عليه و يُفضّله، لما كانت له من العبادة و الاجتهاد. الاستيعاب، ج ١، ص ٤٢٥.

٣. في «ق»: «و ما».

٤. في «ج» و المطبوع: «إيّاه» بدل «أباه». و في «ق»: «بيعة أبيه جانباً» بدل «قول من علمنا أباه ناصباً». و في المطبوع: «قول» بدل «قبول».

٥. في «ج، ق»: «أن لا يعتدّ». و في «ح» و المطبوع: «الا بعد»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.

٦. في «ع» مهملة. و في «ق»: «ابنه» و في المطبوع: «اللّٰه».

٧. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٨. في المطبوع: «الولد».

٩. في المطبوع: «فيمكن».

الفاشيَ[١] في أصحابِنا مَعشَرَ الإماميّةِ أنّ وَلدَ الزِّنا لا يَكونُ مؤمِناً و لا نَجيباً، و إن عَوَّلوا في ذلكَ علىٰ أخبارِ آحادٍ؛ فكأنّهم[٢] مُتَّفِقونَ عليه.

فحَمَلنا ذلكَ علىٰ أن قُلنا: غَيرُ مُمتَنِعٍ أن يَعلَمَ اللّٰهُ تَعالىٰ في كُلِّ وَلدِ زَنيةٍ أنّه[٣] لا يَكونُ مُحِقّاً، و أنّه لا يَختارُ اعتقادَ الحَقِّ، و إن كانَ قادراً عليه مُتمكِّناً منه؛ فصارَ كَونُه مَولوداً مِن زَنيةٍ عَلامةً لنا علَى اعتقادِهِ الباطلَ و مُجانَبتِه الحَقَّ.[٤]

و قد كُنّا أملَينا في بَعضِ المَسائلِ مِن كلامِنا الجَوابَ عن سُؤالِ المُخالِفِ لنا في هذا المَوضِعِ[٥]، إذ قالَ لنا: فَنَحنُ نَرىٰ[٦] عِياناً مَن يولَدُ مِن زَنيةٍ نَجيباً مُعتَقِداً للحَقِّ، قائماً[٧] بشُروطِ الإيمانِ.

و ذَكَرنا في ذلك وَجهَينِ:

أحَدُهما: أنّه لَيسَ[٨] كُلُّ مَن أظهَرَ الإيمانَ و اعتقادَ الحَقِّ يَكونُ[٩] له[١٠] مُبطِناً و عليه مُنطَوياً؛ فغَيرُ مُمتَنِعٍ ممّن[١١] يُظهِرُ الإيمانَ و اعتقادَ الحَقِّ[١٢] و القيامَ بالعِباداتِ

---

١. في المطبوع: «العامي». فشا خبرُه، أي: انتشر و ذاع. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٥٥، (فشا).
٢. في «ح، د»: «و لكنّهم». و في المطبوع: «فلكأنّهم».
٣. في المطبوع: «أن».
٤. في «ج»: «و مجانبة للحقّ». و في «ع، ق، م»: «و مجانبته للحقّ». و في المطبوع: «و مجانبة الحقّ».
٥. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
٦. في «ج، ق»: «فتحريري». و في المطبوع: «فتجويزي»، كلاهما بدل «فنحن نرى».
٧. في «ح، ع»: «فإنّما». و في المطبوع: «فإنّها»؛ و في حاشيته عن نسخةٍ أُخرىٰ: «فإنّما».
٨. في المطبوع: + «في».
٩. في «ق»: «و اعتقد الحقّ، و يكون».
١٠. في «ح» و المطبوع: − «له».
١١. في «ق»: «و غير ممتنع فمن». و في المطبوع: «فغير ممتنع عن أن».
١٢. في «ج»: «له» بدل قوله: «يكون له مبطناً» إلىٰ هنا.

أن يَكونَ مُنافِقاً، فيَجوزُ علىٰ هذا أن نَحكُمَ بنِفاقِ كُلِّ مَن عَلِمناه مَولوداً مِن زَنيةٍ إذا كانَ مُظهِراً للحَقِّ[١].

و الوجهُ الآخَرُ: أنّه قد يَجوزُ فيمَن يَظهَرُ أنّه مَولودٌ عن زَنيةٍ و عن غَيرِ عَقدٍ صَحيحٍ أن يَكونَ في الباطِنِ الذي لا نَعلَمُه و لَم يَظهَرْ لنا ما وُلِدَ إلّا عن عَقدٍ صَحيحٍ. و إذا جَوَّزنا ذلكَ، جَوَّزنا علىٰ مَن هو علَى الظاهرِ مِن زَنيةٍ أن يَكونَ في الباطنِ وُلِدَ عن عَقدٍ صَحيحٍ.

فأمّا الناصِبةُ و مُخالِفو[٢] الشيعةِ فأَنكِحتُهم صَحيحةٌ، و إن كانوا كُفّاراً ضُلّالاً. و لَيسَ يَجِبُ إذا لَم يُخرِجوا ما وَجَبَ عليهم مِن حُقوقِ الإمامِ أن تَكونَ[٣] عُقودُ أَنكِحتِهم فاسِدةً؛ لأنّ اليَهودَ و النصارىٰ مُخاطَبونَ عندَنا بشَرائعِنا و مُتعبَّدونَ[٤] بعِباداتِنا[٥]، و هُم غَيرُ مُخرِجينَ مِن أموالِهم هذه الحُقوقَ، و عُقودُ أَنكِحتِهم صَحيحةٌ[٦].

و كَيفَ يَجوزُ أن نَذهَبَ[٧] إلىٰ فَسادِ عُقودِ أَنكِحةِ المُخالِفينَ و نَحنُ و كُلُّ مَن كانَ قَبلَنا مِن أئمّتِنا عليهم السلامُ و شُيوخِنا يَنسُبونَهم إلىٰ آبائهم، و يَدعونَهم[٨] إذا دَعَوهم بذلك، و نَحنُ لا نَنسُبُ وَلَدَ زَنيةٍ إلىٰ مَن خُلِقَ مِن مائه و لا نَدعوه به؟

١. في المطبوع: «مظهر الحقّ».
٢. في المطبوع: «فأمّا الناصب و مخالف».
٣. في «ج، د، ق» و المطبوع: «أن يكون». و في «ع» مهملة.
٤. في «ع» و المطبوع: «و معبّدون».
٥. في «ح، د»: «بعبادتنا».
٦. في «د، ع» و المطبوع: «صحيح»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٧. في «ج، ح، د، ق»: «أن يذهب».
٨. في المطبوع: «نسبوهم إلىٰ آبائهم، و يدعوهم».

و هَل عُقودُ أَنكِحتِهم إلّا كعُقودِ مَبيعاتِهم؟[١] و نَحنُ نُبايِعُهم و نَملِكُ منهم بِالابتياعِ؛ فلَولا صحّةُ عُقودِهم، لَما صَحَّت عُقودُنا معهم[٢] في بَيعٍ أو إجارةٍ أو رَهنٍ أو غَيرِ ذلكَ.

و ما مَضىٰ في المسألةِ ـ مِن ذِكرِ مُحمّدِ بنِ أبي بَكرٍ و غَيرِه مِن المؤمنينَ النُّجَباءِ ـ يؤكِّدُ ما ذَكرناه؛ و هذا مِمّا لا شُبهةَ فيه.

---

١. في «د»: «بيعاتهم». و في «ق»: «مبايعتهم». و في المطبوع: «قيناتهم».

٢. في «ج»: - «لما صحّت عقودنا». و في المطبوع: «لما صحّت عقودهم [تابعهم]». و استَظهر في حاشيته زيادة ما بين المعقوفين.

المسألةُ الحاديَةَ عَشَرةَ[1]

[نفيُ أن يكونَ القرآنُ أُنزِلَ جُملةً واحِدةً]

ما القَولُ عندَه فيما ذَهَبَ إليه أبو جعفرٍ ابنُ بابَوَيهِ[2] رَضيَ اللّٰهُ عنه مِن أنّ القُرآنَ نَزَلَ جُملةً واحدةً علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه؟[3] و انصَرَفَ عن ظاهرِ[4] قولِه سُبحانَه: ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً﴾[5] الآيةَ[6]، إلىٰ أنّ العِلمَ به جُملةً واحدةً انتَفىٰ عن[7] الذين حَكَى اللّٰهُ سُبحانَه عنهم هذا، لا عنه صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، بقَولِ اللّٰه تَعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾.[8]

---

١. في «د» و المطبوع: «الحادية عشر».

٢. أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، نزيل الريّ؛ شيخنا و فقيهنا و وجه الطائفة بخراسان. كان جليلاً، حافظاً للأحاديث. ورد بغداد سنة ٣٥٥هـ. له نحو من ثلاثمائة مصنّف، و فهرست كُتبه معروف، و قد صنّف أحد الكتب الأربعة، و هو «كتاب من لا يحضره الفقيه». راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٤، الرقم ٧١٠؛ رجال النجاشي، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢، الرقم ١٠٤٩.

٣. في المطبوع: + «إلى أن يعلم به جملة واحدة». راجع: اعتقادات الإماميّة للصدوق، ص ٨٢.

٤. في المطبوع: «علىٰ» بدل «عن ظاهر».

٥. من قوله: «على النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله؟» إلىٰ هنا ساقط من «ع».

٦. الفرقان (٢٥): ٣٢.

٧. في المطبوع: «على».

٨. البقرة (٢): ١٨٥.

و ذلكَ ـ علىٰ مُقتَضى ثُبوتِ هذه الصيغَةِ[١] للعُمومِ المُستَغرِقِ ـ يَدُلُّ علىٰ ما ذَهَبَ إليه[٢]؛ إذ ظاهرُه أقوىٰ مِن الظاهرِ المُتقدِّمِ. و لَو تَكافئا في الظاهرِ، لَوَجَبَ تجويزُ ما ذَهَبَ إليه، إلّا أن يَصرِفَ عنه دليلٌ قاطعٌ يَحكُمُ علَى الآيتَينِ جميعاً. و لَيسَ للعقلِ في ذلكَ مَجالٌ، فلابُدَّ مِن سَمعٍ لا يَدخُلُه الاحتمالُ.

و يَلزَمُ[٣] تَجويزُ ما ذَهَبَ إليه أيضاً علىٰ مُقتَضىٰ ثُبوتِ هذه الصورةِ[٤] مُشتَرَكةً بَينَ العُمومِ و الخُصوصِ علىٰ سَواءٍ.

و قد جاءَت رواياتٌ إن لَم توجِبِ[٥] القَطعَ بهذا الجائزِ أوجَبَت تَرجيحَه؛ و فَحواها[٦] يَقتَضي أنّ اللّٰهَ سُبحانَه أنزَلَ القُرآنَ علىٰ نَبيِّه صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه جُملةً واحدةً، ثُمّ كانَ جَبرَئيلُ عليه السلامُ يَأتيهِ عن اللّٰهِ سُبحانَه بأن يُظهِرَ منه[٧] في كُلِّ زمانٍ ما تَقتَضيهِ[٨] الحَوادثُ و العِباداتُ المَشروعةُ فيه؛ و استُشهِدَ[٩] علىٰ ذلكَ بقَولِه تَعالىٰ: ﴿وَلاتَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِى عِلْماً﴾.[١٠]

فإن يَكُنِ القَطعُ بذلكَ صَحيحاً ـ علىٰ ما ذَهَبَ إليه أبو جعفرٍ رَحِمَه اللّٰهُ ـ أنعَمَ بذِكرِه و نُصرتِه[١١]، و إن يَكُن عندَه باطلاً تَطوَّلَ[١٢] بالإبانةِ عن بُطلانِه و كَذِبِ

١. في «ح، د» و المطبوع: «الصفة».
٢. أي الشيخ الصدوق رحمه اللّٰه.
٣. في «ج، ق، م»: + «جميعاً».
٤. يريد: «الصيغة».
٥. في «ع» مهملة. و في «ق» و المطبوع: «لم يوجب».
٦. في المطبوع: «و نحوها».
٧. في المطبوع: – «منه».
٨. في «ج، ق» و المطبوع: «يقتضيه». و في «ع» مهملة.
٩. في المطبوع: «و أشهد».
١٠. طه (٢٠): ١١٤.
١١. في المطبوع: «و تصرفه».
١٢. في «ج»: «يطول». و في «ح»: «فليطوّل». و في «د»: «يتطوّل».

رِوايـتِه، و إن كـانَ التَّـرجـيحُ[١] له أَولىٰ ذَكَـرَه، و إن كـانَ الصَّـحيحُ عـندَه تكـافؤَ الجائزَينِ[٢] نَصَرَه،[٣] إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٤] ـ:

أمّا إنزالُ القُرآنِ علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه في وَقتٍ واحدٍ أو في أوقاتٍ مُختَلِفةٍ، فلا طَريقَ إلَى العِلمِ به إلّا السَّمعُ؛ لأنّ القياساتِ[٥] العَـقليّةَ لا تَـدُلُّ عـليه و لا تَقتَضيهِ. و إذا كانَ الغَرَضُ بإنزالِ القُرآنِ أن يَكونَ عَلَماً للنبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه و مُعجِزاً لنُبوّتِه و حُجّةً في صِدقِه، فلا فَرقَ[٦] في هذا الغَرَضِ بَـينَ أن يُـنزَلَ مُجتَمِعاً أو مُتفرِّقاً.

و ما يَتضمَّنُه[٧] مِنَ الأحكامِ الشرعيّةِ، فقَد يَجوزُ أن تَكونَ مُـترتِّبةً فـي أزمـانٍ مُختَلِفةٍ، فيَكونَ الإطلاعُ عـليها و الإشـعارُ بـها مُـترتِّبَينِ[٨] فـي الأوقـاتِ تَـرتُّبَ[٩] العِباداتِ. و كَما أنّ ذلكَ جائزٌ، فجائزٌ أيضاً أن يُنزِلَه[١٠] اللّٰهُ تَعالىٰ جُملةً واحدةً علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و إن كانَت العِباداتُ التي فيه تَترتَّبُ و تَختَصُّ بأوقاتٍ مُستَقبَلةٍ و حاضِرةٍ.

---

١. في «ح، د»: «مرجّحاً».
٢. في «ج»: «الحايربن». و في «ح، د، ع، ق»: «في الجائزين».
٣. في «ح، د» و المطبوع: «نظره».
٤. في المطبوع: - «و باللّه التوفيق».
٥. في المطبوع: «البيانات».
٦. في «ح، ع» و المطبوع: «فلا حجّة». و في «د»: «فلا حاجة».
٧. في «ح، د» و المطبوع: «تضمّنه».
٨. في «ج»: «مرتّبتين». و في «ح»: «مرتّبين». و في «م»: «مترتّبتين».
٩. في المطبوع: «بترتيب».
١٠. في المطبوع: «أن ينزل».

و الذي ذَهَبَ إليه أبو جعفرٍ ابنُ بابَوَيه رَحِمَه اللّٰهُ مِن القَطعِ علىٰ أنّه أُنزِلَ جُملةً[١] واحدةً، و إن كانَ عليه السلامُ مُتعبَّداً بإظهارِه و أدائه مُتفرِّقاً في الأوقاتِ،[٢] **إن كانَ** مُعتَمِداً في ذلكَ علَى الأخبارِ المَرويّةِ التي رَواها، فتلكَ أخبارُ آحادٍ لا توجِبُ عِلماً و لا تَقتَضي قَطعاً، و بإزائها أخبارٌ كَثيرةٌ أشهَرُ منها و أكثَرُ تَقتَضي أنّه أُنزِلَ مُتفرِّقاً، و أنّ بعضَه نَزَلَ بمَكّةَ و بعضَه بالمدينةِ؛ و لهذا نُسِبَ بعضُ القُرآنِ إلىٰ أنه مَكّيٌّ و بعضُه مَدَنيٌّ.

و أنّه عليه السلامُ كانَ يَتوقَّفُ عندَ حُدوثِ حَوادثَ ـ كالظِّهارِ و غَيرِه ـ علىٰ نُزولِ ما يَنزِلُ إليه مِن القُرآنِ، و يَقولُ عليه السلامُ: «ما أُنزِلَ إلَيَّ في هذا شَيءٌ»[٣]. و لَو[٤] كانَ القُرآنُ أُنزِلَ جُملةً واحدةً لَما جَرىٰ ذلكَ، و لَكانَ حُكمُ الظِّهارِ و غَيرِه ـ ممّا تَوَقَّفَ[٥] فيه ـ مَعلوماً له. و مِثلُ هذه الأُمورِ الظاهرةِ المُنتَشِرةِ لا يُرجَعُ عنها بأخبارِ آحادٍ[٦] خاصّةٍ.

فأمّا القُرآنُ نَفسُه فدالٌّ علىٰ ذلكَ، و هو قولُه تَعالىٰ: **﴿وَ قالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً﴾**[٧] و لَو كانَ أُنزِلَ جُملةً واحدةً، لَقيلَ في جوابِهم: «قد أُنزِلَ علىٰ ما اقتَرَحتم» و لا يَكونُ الجوابُ: **﴿كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ وَرَتَّلْناهُ تَرْتِيلاً﴾**.[٨]

---

١. في «ح، د»: - «جملة».
٢. في «ق»: «بالأوقات».
٣. لم نعثر عليه.
٤. في «ق»: «فلو».
٥. في «ح، د» و المطبوع: «يتوقّف». و في «ق»: «يوقف».
٦. في المطبوع: «الآحاد».
٧. الفرقان (٢٥): ٣٢.
٨. الفرقان (٢٥): ٣٢.

و فَسَّرَ المُفسِّرونَ كُلُّهم ذلكَ بأن قالوا: «المعنىٰ: إنّا أَنزَلناه كَذلكَ، أي مُتفرِّقاً؛ لِتَتمرَّنَ[١] علَى استماعِه[٢]، و تَتدرَّجَ[٣] إلىٰ تَلقّيهِ».[٤]

و التَّرتيلُ أيضاً إنّما هو «ورودُ الشيءِ في أثَرِ الشيءِ».

و صَرفُ ذلكَ إلَى العِلمِ به غيرُ صَحيحٍ؛ لأنّ الظاهرَ خِلافُه، و لَم يَقُلِ القَومُ: لَولا أُعلِمنا بنُزولِه جُملةً واحدةً؟ بَل قالوا: لَولا أُنزِلَ[٥] جُملةً واحدةً؟ و جوابُهم إذا كانَ أُنزِلَ كذلكَ أن يُقالَ لهُم[٦]: «قد كانَ الذي طَلَبتموه» و لا يُحتَجَّ لإنزالِه مُتفرِّقاً بما وَرَدَ[٧] في تَمامِ الآيةِ.

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ القُرآنُ﴾[٨] فإنّما يَدُلُّ علىٰ أنّ جنسَ القُرآنِ نَزَلَ في هذا الشَّهرِ، و لا يَدُلُّ علىٰ نُزولِ الجَميعِ فيه.

ألا تَرىٰ أنّ القائلَ قد[٩] يَقولُ: «كُنتُ أَقرأُ اليومَ القُرآنَ» و «سَمِعتُ فُلاناً يَقرأُ اليَومَ[١٠] القرآنَ» فلا يُريدُ جَميعَ القُرآنِ علَى العُمومِ، و إنّما يُريدُ الجِنسَ؟

و نَظائرُه في اللُّغةِ لا تُحصىٰ؛ ألا تَرىٰ أنّ العَرَبيَّ[١١] يَقولُ: «هذه أيّامٌ آكُلُ فيها

١. في «ج، ع، ق، م»: «ليتمرّن». و في «د»: «لنتمرّن». و في المطبوع: «يتمهّل»؛ و في حاشيته: «ليتموّن».
٢. في «ح»: «سماعه». و في «د» و المطبوع: «إسماعه».
٣. في «ج»: «و يندرج». و في «د»: «نتدرّج». و في «ق» و المطبوع: «و يتدرّج».
٤. راجع: الدرّ المنثور، ج ٥، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦؛ ج ٦، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥؛ تفسير البيضاوي، ج ١، ص ٢١٦، و غير ذلك من التفاسير.
٥. في المطبوع: + «إليك».
٦. في المطبوع: - «لهم».
٧. في المطبوع: + «بنزوله».
٨. البقرة (٢): ١٨٥.
٩. في المطبوع: - «قد».
١٠. في غير «ح»: - «اليوم».
١١. في «ق» غير واضحة. و في المطبوع: «العرب».

اللَّحمَ» و «هذه أيّامٌ آكُلُ فيها الثَّريدَ»، و هو لا يَعني جَميعَ اللَّحمِ و كُلَّ[١] الثَّريدِ علَى العُمومِ؛ بَل يُريدُ الجِنسَ و النَّوعَ؟

و قد استَقصَيتُ هذه النُّكتَةَ في مَواضعَ كَثيرةٍ مِن كلامي.[٢]

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿وَلاتَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾[٣]، فلا نَدري[٤] مِن أيِّ وَجهٍ دَلَّ علىٰ أنّه أُنزِلَ جُملةً واحدةً؟ و قد كانَ يَجِبُ أن[٥] يُبيِّنَ وَجهَ دَلالَتِه علىٰ ذلكَ. و هذه الآيةُ بأن تَدُلَّ علىٰ أنّه ما أُنزِلَ جُملةً واحدةً[٦] أولىٰ؛ لأنّه تَعالىٰ قالَ: ﴿مِن[٧] قَبْلِ أَنْ يُقْضىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾، و هذا يَقتَضي أنّ في القُرآنِ مُنتَظَراً ما قُضيَ الوَحيُ به و فُرِغَ[٨] منه. فإن تُؤُوِّلَ[٩] ذلكَ علىٰ أنّ المُرادَ به: «قَبلَ أن يوحَى إليكَ بأدائه»، فهو خِلافُ الظاهرِ.

و قد كُنّا سُئِلنا إملاءَ تَأويلِ هذه الآيةِ قَديماً، فأَملَينا فيها مَسألةً مُستَوفاةً، و ذَكرنا عن أهلِ التَّفسيرِ فيها وجهَينِ، و ضَمَمنا إليهما وَجهاً ثالثاً تَفرَّدنا به.[١٠]

و أحَدُ الوجهَينِ المَذكورَينِ فيها: أنّه كانَ عليه السلامُ إذا نَزَلَ عليه المَلَكُ بشَيءٍ مِن القُرآنِ، قَرأَه عليه السلامُ مع المَلَكِ المؤَدّي له إليه قَبلَ أن يَستَتِمَّ الأداءُ؛ حِرصاً

---

١. في المطبوع: «و أكل».
٢. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٩٨؛ الأمالي، ج ٢، ص ٢٥٣؛ و ص ٣٦٨.
٣. طه (٢٠): ١١٤.
٤. في «ج، ق»: «فلا تدري». و في «ع»: «فلا يدري».
٥. في المطبوع: «أنّه رحمه اللّه» بدل «يجب أن».
٦. من قوله: «و قد كان يجب» إلىٰ هنا ساقط من «ع».
٧. في المطبوع: - «من».
٨. في المطبوع: «وقوع» بدل «و فُرِغ».
٩. في «ج»: «دل». و في «ح، د»: «تنزيل». و في «ع» و المطبوع: «نزول».
١٠. تكملة الأمالي، ج ٢، ص ٣٠٠.

منه عليه السلامُ علىٰ حِفظِه و ضَبطِه. فأُمِرَ عليه السلامُ بالتَّثبُّتِ حتّىٰ تنتَهيَ[١] غايةُ الأداءِ؛ لتَعلُّقِ الكلامِ بعضِه ببعضٍ.

و الوجهُ الثاني: أنّه عليه السلامُ نُهِيَ عن[٢] أن يُبلِّغَ شَيئاً مِن القُرآنِ قَبلَ أن يوحىٰ إليه بمَعناه و تأويلِه و تَفسيرِه.

و الوجهُ الذي انفَرَدنا به[٣]: أنّه عليه السلامُ نُهِيَ عن أن يَستَدعيَ مِن القُرآنِ ما لَم يوحَ إليه به؛ لأنّ ما فيه مَصلَحةٌ منه لا بُدَّ مِن إنزالِه و إن لَم يُستَدعَ ـ لأنّه تَعالىٰ لا يَدَّخِرُ المَصالحَ عنهم ـ، و ما لا مَصلَحةَ فيه لا يُنزِلُه علىٰ كُلِّ حالٍ؛ فلا مَعنىٰ للِاستدعاءِ. و لا تَعلُّقَ للآيةِ بالمَوضِعِ الذي وَقَعَ الخِلافُ[٤] فيه.[٥]

---

١. في «ج، ح، د، ق» و المطبوع: «ينتهي».

٢. في غير «د»: – «عن».

٣. في «ق»: + «هو».

٤. في «ج» و المطبوع: – «الخلاف».

٥. في «ق»: + «تمّت المسائل، فهذه المسائل باقية من المسائل الأُخرىٰ». و من هنا إلىٰ قوله بعد صفحتين: «لم يخرج من أن يكون حيّاً» ساقط من «ق». و قد أُشير إلىٰ هذا السقط في الصفحة الأُولىٰ من هذه النسخة، حيث جاء: «و هي [أي الطرابلسيّات الثالثة] ثلاثة و عشرون مسألة، الناقص من مسألة (كذا) الثانية عشر (كذا) ورقة أو ورقتين (كذا)».

المسألةُ الثانيةَ عَشَرةَ[1]

[بَيانُ كَيفيَّةِ إعادةِ الحَياةِ للأئمّةِ]

[و الشُّهداءِ معَ ما نُشاهدُه مِن كَونِ أجسادِهِم طَريحةً]

كَيفَ يَصِحُّ، معَ استحالةِ وُرودِ السَّمعِ بما يُنافي المَعلومَ استدلالاً، أن يَرِدَ بمُنافاةِ[2] المَعلوم ضَرورةً، و عِلمُ الضَّرورةِ أقوىٰ؛ لِكَونِه مِن الشُّبهةِ أبعَدَ و أقصىٰ؟!

و قد نَهَى اللّٰهُ سُبحانَه عن القَولِ بأنّ الشُّهداءَ أمواتٌ، و أخبَرَ أنّهم أحياءٌ عندَه[3] يُرزَقونَ، و قالَ بَعدَ ذلكَ: ﴿فَرِحِينَ بِما آتاهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ يَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.[4]

هذا معَ العِلمِ حِسّاً و مُشاهَدةً بمَوتِهم، و كَونِ أجسادِهم طَريحةً لا حياةَ فيها؛ مِثلُ جِسمِ مَولانا الحُسَينِ عليه السلامُ، و كَونِه بِالطفِّ طَريحاً، و بَقاءِ رأسِه مَرئيّاً مَحمولاً أيّاماً. و قد انضافَ إلىٰ هذا العِلمِ الضَّروريِّ شَهاداتُ الحُجَجِ عليهم السلامُ[5] بأنّ الجِسمَ الطَّريحَ جِسمُه، و الرَّأسَ المَحمولَ رَأسُه.

---

١. في «د، ع» و المطبوع: «الثانية عشر».

٢. في المطبوع: «يرد عنّا فإن» بدل «أن يرد بمنافاة».

٣. في المطبوع: «عند ربّهم».

٤. آل عمران (٣): ١٧٠.

٥. في «ج، ح، د، ع، م»: - «السلام».

و كذلكَ القَولُ في حَمزةَ و جَعفرٍ عليهما السلامُ[١] و أنّ الكَبِدَ المَأكولةَ كَبِدُ حَمزةَ[٢]، و اليَدَينِ المَقطوعتَينِ يَدا جعفرٍ[٣]، و قَولُ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «إنّ اللّٰهَ تَعالىٰ[٤] قد أبدَلَه[٥] بِهما جَناحَينِ يَطيرُ بِهما في الجَنّةِ معَ المَلائكةِ»[٦]، و رُوِيَ أنّه عليه السلامُ قالَ يَوماً: «لَقَد اجتازَ بي[٧] جَعفرٌ[٨] يَطيرُ في زُمرةٍ مِن المَلائكةِ».[٩]

فإن كانَت هذه الحَياةُ ـ المَأمورُ بالقَطعِ عليها[١٠] ـ علَى الفَورِ، فهو دَفعُ الضَّروراتِ،[١١] و تَكذيبُ المُشاهَداتِ و الشَّهاداتِ،[١٢] و المُناقَضةُ[١٣] نَفسُها. و إن

---

١. في «ج، ح، د، ع»: – «عليهما السلام».

٢. في «م، ح»: + «عليه السلام».

٣. في «ج، ح، ع، م»: + «عليه السلام».

٤. في «ح، د» و المطبوع: – «إنّ اللّٰه تعالىٰ».

٥. في «ح»: «أبدل».

٦. راجع: الكافي، ج ١، ص ٤٥٠، ح ٣٤؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٥٦٧، ح ١؛ و ص ٩٦١، ح ٩٣؛ تفسير القمّيّ، ج ٢، ص ١٣، ص ٣٤٨؛ تفسير فرات الكوفي، ص ١١٢، ص ١٧٠، ص ٣٤٠؛ المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص ٦١٣؛ الخصال، ج ١، ص ١٥٥، ص ٥٦٤، ص ٧٢٣. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٦٠، ح ٣٥٠٦؛ المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٤٢، ح ٤٣٤٨؛ المعجم الصغير، ج ١، ص ٧٥، ح ٩٤؛ المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٨٧، ح ٦٩٣٦؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٤٦٧؛ و ج ١١، ص ٣٦٢، ح ١٢٠٢٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٥، ص ٦٧ و ٧١.

٧. في «د، ع»: «اجتازني».

٨. في «ج، ح، د، ع، م»: + «عليه السلام».

٩. لم نعثر على الرواية بعينها، و لكن عثرنا على ما يشابهها. راجع: المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٤٨٩٠؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٤٦٦؛ أُسد الغابة، ج ١، ص ١٨١؛ الاستيعاب، ج ١، ص ٧٢؛ تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٦١ ـ ٦٢.

١٠. في «ج»: «عليها بالقطع» بتقديم و تأخير. و في «ع»: – «عليها».

١١. في المطبوع: «للضرورات».

١٢. في «ج»: «و الشاهدات». و في «ع»: – «و الشهادات».

١٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: «و المتناقضة».

كانَت علَى التَّراخي و في المَعادِ العامِّ، ففيه بُطلانُ ما اتَّفقَت الطائفةُ ـ حَرَسها اللّٰهُ ـ عليه بأنّ المُسلِّمَ عندَ قُبورِهم مَسموعُ الكلامِ مَردودٌ عليه الجوابُ؛ و لذلكَ يَقولونَ عندَ زياراتِهم: «أشهَدُ أنّكَ تَسمَعُ كلامي، و تَرُدُّ جوابي».[1]

و ذلكَ واجبٌ المُضيُّ علىٰ ظاهرِه؛ لأنّ الانصرافَ عنه مع خُروجِه عن الاستحالةِ بحَياتِهم المَقطوعِ عليها غَيرُ جائزٍ؛ و إنّما يُنصَرَفُ عن الظَّواهرِ إذا استَحالَت، أو مَنَعَ منها دَليلٌ.

فليُنعِمْ بما عندَه في جَميعِ ذلكَ مَشروحاً مُبيَّناً؛ أعظَمَ اللّٰهُ ثَوابَه، و أكرَمَ مآبَه.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[2] ـ:

اِعلَمْ أنّه لَيسَ في القَولِ بأنّ الأئمّةَ عليهم السلامُ و الشُّهداءَ و الصالحينَ بَعدَ أن يَموتوا و يُفارِقوا الحَياةَ في الدُّنيا: ﴿أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[3] مُدافَعةٌ لضَرورةٍ، و لا مُكابَرةٌ لمُشاهَدةٍ؛ لأنّ الإعادةَ للحَيِّ مِنّا إلىٰ جَنّةٍ أو نارٍ أو ثَوابٍ أو عِقابٍ لا تَفتَقِرُ إلىٰ إعادةِ جَميعِ الأجزاءِ التي يُشاهِدُها[4] الأحياءُ مِنّا[5].

و إنّما يَجِبُ إعادةُ الأجزاءِ التي تَتعلَّقُ بها بِنيةُ الحَياةِ، و التي إذا نَقَصَت[6] خَرَجَ الحَيُّ مِنّا مِن[7] أن يَكونَ حَيّاً. و لَيسَ كُلُّ ما نُشاهِدُه من الأجزاءِ[8] هذا حُكمُه.

---

١. راجع: المزار الكبير، ص ٢١١؛ الإقبال، ج ٢، ص ٦١٠؛ المزار للشهيد الأوّل، ص ٩٧.
٢. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٣. آل عمران (٣): ١٦٩.
٤. في «ح، د»: «تشاهدها».
٥. في المطبوع: + «دائماً».
٦. في «ج، ع»: «نقضت». و في المطبوع: «انقضت»؛ و استُظهر في حاشيته: «انتقصت».
٧. في المطبوع: – «من».
٨. في المطبوع: «الأحوال»؛ نعم استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

ألا تَرىٰ أنَّ الحَيَّ مِنّا لَو قُطِعَت أطرافُه ـ كَيَدِه[١] أو رِجلِه أو أنفِه أو أُذُنِه ـ لَم[٢] يَخرُجْ مِن أن يَكونَ حَيّاً؟[٣] و جَرَت[٤] له هذه الأعضاءُ التي لا يَخرُجُ بقَطعِها مِن أن يَكونَ حَيّاً،[٥] مَجرىٰ أجزاءِ السَّمينِ التي إذا زالَت بالهُزالِ لَم يَخرُجْ مِن أن يَكونَ حَيّاً[٦]، و لا تَغيَّرَت أحكامُه[٧] في مَدحٍ و ذَمٍّ أو ثَوابٍ و عِقابٍ.

و لَيسَ يَجري ذلكَ مَجرىٰ قَطعِ رأسِه أو تَوسيطِه؛ لأنّه يَخرُجُ بقَطعِ الرأسِ و التَّوسيطِ[٨] مِن أن يَكونَ حَيّاً. فالإعادةُ ـ علىٰ هذا الأصلِ الذي ذَكرناه ـ إنّما تَجِبُ للأجزاءِ التي إذا انتَقَصَت[٩] خَرَجَ الحَيُّ مِن أن يَكونَ حَيّاً.

و لَيسَ يَمتَنِعُ[١٠] إعادةُ هذه[١١] الأجزاءِ مِن جِسمٍ ميّتٍ، و إن شاهَدناه في رأيِ العَينِ علىٰ هَيئَتِه[١٢] الأُولىٰ، و وَجَدنا أكثَرَ أعضائه و بِنيتَه باقيةً؛ لأنّ المُعوَّلَ علىٰ تلكَ الأجزاءِ التي هي الحَيُّ علَى الحقيقةِ، فإذا أعادَها اللّٰهُ تَعالىٰ و أضافَ إليها أجزاءً أُخَرَ غَيرَ الأجزاءِ التي كانَت في الدُّنيا لأعضائه، جَرىٰ ذلكَ مَجرَى السِّمَنِ

---

١. في «ج»: «كبده».

٢. في المطبوع: «لا».

٣. من قوله قبل صفحتين: «المسألة الثانية عشرة» إلىٰ هنا ساقط من «ق».

٤. في «د، ع»: - «و جرت». و في المطبوع: «[يجري]» بدلها.

٥. من قوله: «له هذه الأعضاء» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.

٦. في «ح»: «إذا زالت بالضعف إن لم تخرج من أن تكون أحياء».

٧. في «ح» و المطبوع: «و لا يضرب أحكامه». و في «د»: «و لا يضرّ بأحكامه»، كلاهما بدل «و لا تغيّرت أحكامه».

٨. في «ج» و المطبوع: «و التوسّط». و في «ع» مهملة.

٩. في «ج»: «انتقضت». و في «ح»: «نقصت».

١٠. في «ج، ق»: «و ليس يمنع». و في «ح» و المطبوع: «و ليس نمنع».

١١. في «ح، د»: - «هذه».

١٢. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «هيئة».

و الهُزالِ و إبدالِ[١] يَدٍ بيَدٍ. فلا مانعَ إذَن مِن أن يَكونَ الحَيُّ مِنّا مُعاداً[٢] في النَّعيمِ و الثوابِ، و إن كُنّا نَرىٰ جِسمَه في القَبرِ طَريحاً.

و هذا يُزيلُ الشُّبهةَ المُعتَرِضةَ[٣] في هذا البابِ، التي السَّببُ في اعتراضِها قِلّةُ العِلمِ بدَقائقِ هذه الأُمورِ و غَوامِضِها و سَرائرِها.

و مِمّا يَشهَدُ لِما ذَكرناه ما رُويَ في جَعفرٍ الطَّيّارِ عليه السلامُ عن النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مِن أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ أبدَلَه بيَدَيه المَقطوعتَينِ جَناحَينِ يَطيرُ بِهما في الجَنّةِ.

و قد كُنّا أملَينا قَديماً مَسألةً مُفرَدةً في تَأويلِ قولِه تَعالىٰ: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللّٰهِ أَمْوٰاتاً﴾[٤] استَوفَينا الكلامَ فيها[٥]. و ذَكرنا في كِتابِنا المعروفِ بـ«الذخيرةِ» الكلامُ في كَيفيّةِ الإعادةِ، و ما يَجِبُ إعادتُه مِن الأجزاءِ[٦] و ما لا يَجِبُ ذلكَ فيه، و استَوفَيناه.[٧] و الجُملةُ التي ذَكرناها[٨] هاهُنا كافيةٌ لِمَن تَصفَّحَها.

---

١. في «ح، د» و المطبوع: «و الإبدال».
٢. في المطبوع: «حيّاً متنعّماً» بدل «الحيُّ مِنّا مُعاداً».
٣. في «ح، د»: «شبهة المعتزلة».
٤. آل عمران (٣): ١٦٩.
٥. هذه المسألة مفقودة، و لم تصل إلينا.
٦. في «ق»: «من الأخرىٰ». و في المطبوع: ـ «من الأجزاء».
٧. الذخيرة في علم الكلام، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
٨. في «ع، ق»: «ذكرنا».

المسألةُ الثالثةَ عَشَرةَ[1]

[تَقييمُ أخبارِ الآحادِ، و بَيانُ كَيفيّةِ نَقدِها،]

[و تَأويل خبرِ «إدخالِ الدُّنيا في بَيضةٍ»]

ما القَولُ فيما رَواه الكُلَينيُّ[2] في كِتابِ «التَّوحيدِ» مِن جُملةِ كِتابِه الذي وَسَمَه[3] بـ«الكافي» مِن أنّ هِشامَ بنَ الحَكَمِ[4] سَألَ الصادقَ عليه السلامُ عن قَولِ بعضِ[5] الزَّنادِقةِ له: أ يَقدِرُ رَبُّكَ ـ يا هِشامُ ـ علىٰ أن يُدخِلَ الدُّنيا في قِشرِ البَيضةِ، مِن غَيرِ أن تَصغُرَ[6] الدنيا و لا يَكبُرَ قِشرُ البَيضةِ؟ و أنّ الصادقَ عليه السلامُ قالَ له:

---

١. في المطبوع: «الثالثة عشر».

٢. أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ الرازيّ، شيخ أصحابنا في وقته بالريّ و وجههم. كان ثقة، عارفاً بالأخبار، أوثق الناس في الحديث و أثبتهم. صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكافي في عشرين سنة. و له كتب أُخرى. و كان خاله علّان الكليني. و مات أبو جعفر ببغداد سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ، و هي سنة تناثر النجوم، و صلّى عليه محمّد بن جعفر الحسني أبو قيراط، و دفن بباب الكوفة. راجع: رجال الطوسي، ص ٤٣٩، الرقم ٦٢٧٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٩٣، الرقم ٦٠٣؛ رجال النجاشي، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨، الرقم ١٠٢٦.

٣. في المطبوع: «صنّفه و لقّبه» بدل «وسمه».

٤. أبو محمّد هشام بن الحكم، و يقال: أبو الحكم، مولى كندة، و كان ينزل بني شيبان بالكوفة. مولده الكوفة، و منشؤه واسط، و كان تجارته إلى بغداد، و انتقل إليها سنة ١٩٩ هـ، و نزل قصر «وضاح». و يقال: إنّه مات في هذه السنة. روى عن أبي عبد اللّٰه و أبي الحسن موسى عليهما السلام، و كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر. رجال الطوسي، ص ٣١٨ـ٣١٩، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٥، الرقم ٧٨٣؛ رجال النجاشي، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤، الرقم ١١٦٤.

٥. في المطبوع: - «بعض».

٦. في «ح» و المطبوع: «يصغّر». و في «ق» على الوجهين.

«يا هِشامُ، أُنظُرْ أمامَكَ و فَوقَكَ و تَحتَكَ، و أَخبِرْني عمّا تَرىٰ»؛ و أنّه قالَ: أرىٰ سَماءً و أرضاً و جِبالاً و أشجاراً و غَيرَ ذلكَ. و أنّه قالَ له: «الذي قَدَرَ أن يَجعَلَ هذا كُلَّه في مِقدارِ العَدَسةِ ـ و هو سَوادُ ناظِرِكَ ـ قادرٌ علىٰ ما ذَكرتَ». و هذا معنَى الخبرِ، و إنِ اختَلَفَ بعضُ اللَّفظِ.[١]

و كَيفَ يَصِحُّ مِن الإمامِ المَعصومِ عليه السلامُ تجويزُ المُحالِ؟! و لا فَرقَ في الاستحالةِ بَينَ دُخولِ الدنيا في قِشرِ البَيضةِ ـ و هُما علىٰ ما هُما عليه ـ و بَينَ كَونِ المَحلِّ أسوَدَ أبيَضَ ساكناً مُتحرِّكاً في حالٍ.

و هَل يُنجي[٢] مِن استحالةِ الإحاطةِ بالجِسمِ الكبيرِ مِن الجِسمِ الصغيرِ مُقابَلةُ سَوادِ الناظرِ لِما قابَلَه، مع اتّصالِ[٣] الهَواءِ و الشُّعاعِ بَينَه و بَينَه؟ و أينَ حُكمُ الإحاطةِ علىٰ ذلكَ الوجهِ مِن حُكمِ المُقابَلةِ علىٰ هذا الوجهِ؟

و هَل إلىٰ إزالةِ[٤] مَعَرّةِ هذا الخبرِ ـ الذي رَواه هذا الرجُلُ في كِتابِه، و جَعَلَه مِن عُيونِ أخبارِه ـ سَبيلٌ بتَأويلٍ يُعتَمَدُ عليه جَميلٍ؟

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

اِعلَمْ أنّه لا يَجِبُ الاغترارُ[٦] بما تَضمّنَته[٧] الرواياتُ؛ فإنّ الحَديثَ المَرويَّ في كُتُبِ الشيعةِ و كُتُبِ جميعِ مُخالِفيها[٨] يَتضمَّنُ ضُروبَ الخَطإ و صُنوفَ الباطلِ، مِن

---

١. الكافي، ج ١، ص ٧٩ ـ ٨٠، ح ٤. و راجع: التوحيد، ص ١٢٢ ـ ١٢٣، ح ١.
٢. في «ع، ق، م» مهملة. و في المطبوع: «يجيء».
٣. في «د»: «مع إيصاله». و في «ع»: «مع اتّصاله». و في «ق»: «من إيصاله».
٤. في المطبوع: «لإزالة» بدل «إلى إزالة».
٥. في المطبوع: ـ «و باللّٰه التّوفيق».
٦. في المطبوع: «الإقرار».
٧. في غير «ح»: «تضمنه».
٨. في «ح، د، ع» و المطبوع: «مخالفينا»؛ نعم، صُحِّح في حاشية «ع» بما أثبتناه.

مُحالٍ لا يَجوزُ و لا يُتصوَّرُ[١]، و مِن باطلٍ[٢] قد دَلَّ الدليلُ علىٰ بُطلانِه و فَسادِه؛ كالتَّشبيهِ، و الجَبرِ، و الرؤيةِ، و القَولِ بالصِّفاتِ القَديمةِ. و مَن هذا الذي يُحصي أو يَحصُرَ[٣] ما في الأحاديثِ مِن الأباطيلِ؟

و لهذا وَجَبَ نَقدُ الحَديثِ بعَرضِه علَى العُقولِ؛ فإذا سَلِمَ عليها عُرِضَ علَى الأدلّةِ الصَّحيحةِ، كالقُرآنِ و ما في معناه؛ فإذا سَلِمَ عليها جَوَّزنا[٤] أن يَكونَ حَقّاً، و المُخبِرُ به صادقاً.

و لَيسَ كُلُّ خبرٍ جازَ أن يَكونَ حَقّاً، و كانَ وارداً مِن طَريقِ الآحادِ، نَقطَعُ[٥] علىٰ أنّ المُخبِرَ به صادقٌ.[٦]

ثُمّ ما ظاهرُه مِن الأخبارِ مُخالِفٌ للحَقِّ و مُجانِبٌ للصَّحيحِ علىٰ ضَربَينِ:

فضَربٌ يُمكِنُ فيه تَأويلٌ له مَخرَجٌ قَريبٌ لا يَخرُجُ إلىٰ شَديدِ التَّعسُّفِ و بَعيدِ التَّكلُّفِ؛[٧] فيَجوزُ في هذا الضَّربِ أن يَكونَ صِدقاً، و المُرادُ[٨] به التَّأويلَ الذي خَرَّجناه.

فأمّا ما لا مَخرَجَ له و لا تَأويلَ إلّا بتَعسُّفٍ و تَكلُّفٍ يَخرُجانِ عن حَدِّ الفَصاحةِ، بَل عن حَدِّ السَّدادِ، فإنّا نَقطَعُ علىٰ كَونِه كَذِباً، لا سِيَّما إذا كانَ عن نَبيٍّ أو إمامٍ،

---

١. في «ع» مهملة. و في «م»: «و لا تتصوّر». و في المطبوع: «أن يتصوّر».
٢. في «ج»: - «و من باطل».
٣. في «ح»: - «أو يحصر».
٤. في المطبوع: «جوّز».
٥. في «ج، ق، م» و المطبوع: «يقطع». و في «ع» مهملة.
٦. في «ح» و المطبوع: «صادقاً».
٧. في «د، ع، ق»: «التكليف».
٨. في المطبوع: «فالمراد».

مَقطوعٍ فيهما علىٰ غايةِ السَّدادِ و الحِكمةِ، و البُعدِ عن الإلغازِ و التَّعميَةِ.

و هذا الخبرُ المَذكورُ، فظاهرُه[١] يَقتَضي تَجويزَ المُحالِ المَعلومِ بـالضَّروراتِ فَسادُه، و إن رَواه الكُلَينيُّ رَحِمَه اللّٰهُ في كِتابِ «التَّوحيدِ» فكَم رَوىٰ هذا الرجُلُ و غَيرُه مِن أصحابِنا رَحِمَهم اللّٰهُ في كُتُبِهم ما له ظواهرُ مُستَحيلةٌ أو باطلةٌ.[٢]

و الأغلَبُ الأرجَحُ أن يَكونَ هذا خبراً مَوضوعاً[٣] مَدسوساً. و يُمكِنُ فيه تَخريجٌ علىٰ ضَربٍ مِن التَّعسُّفِ، و هو أن يَكونَ الصادقُ عليه السلامُ سُئلَ عن هذه المسألةِ بمَحضَرِ[٤] قَومٍ مِن الزَّنادِقَةِ[٥] المُلحِدينَ اللأغبياءِ[٦]، الذينَ لا يُفرِّقونَ بَينَ المَقدورِ و المُستَحيلِ؛ فأشفَقَ عليه السلامُ أن يَقولَ:[٧] «إنّ هذا لَيسَ بمَقدورٍ؛ لأنّه مُستَحيلٌ»[٨] فيُقدِّرَ[٩] الأغبياءُ أنّه عليه السلامُ قد عَجَّزَه تَعالىٰ، و نَفىٰ عن قُدرتِه شَيئاً مَقدوراً، فأجابَ بما أجابَ[١٠] به، و أرادَ أنّ اللّٰهَ تَعالىٰ قادرٌ علىٰ ذلكَ لَو كانَ مَقدوراً؛ و نَبَّهَ عليه السلام علىٰ قُدرتِه علَى المَقدوراتِ العَجيبةِ[١١] بما ذَكَرَه مِن العَينِ، و أنّ الإدراكَ يُحيطُ بالأُمورِ الكَثيرةِ؛ و إلّا فهو عليه السلامُ أَعلَمُ[١٢] بأنّ ما أُدرِكُه بعَيني لَيسَ

---

١. في المطبوع: «بظاهره».
٢. في «ح، د»: «و الظاهر» بدل «أو باطلة».
٣. في «ح، د»: -«موضوعاً».
٤. في المطبوع: «بحضرة»؛ نعم، نُقل في حاشيته من نسخةٍ أُخرىٰ ما أثبتناه.
٥. في المطبوع: +«و».
٦. في «ج»: «للأغنياء». و في «د»: «و الأغبياء». و في «ع»: «للأغبياء». و في المطبوع: «للأنبياء».
٧. في «ح، د»: «أن يقولوا».
٨. في «د»: «لأنّ هذا مستحيل». و في المطبوع: «لأنّه يستحيل».
٩. في «ع، م»: «فتقدّر»؛ و هو صحيحٌ أيضاً. و في «ج»: +«له».
١٠. في «ح، د»: «ما أجاب». و في المطبوع: -«بما أجاب».
١١. في المطبوع: -«العجيبة».
١٢. في «م»: «علم».

بمُنتَقِلٍ إليها و لا حاصلٍ فيها، فيَجريَ[1] مَجرىٰ دُخولِ الدُّنيا في البَيضةِ.

و كأنّه عليه السلامُ قالَ: «مَن جَعَلَ عَيني علىٰ صِفةٍ أُدرِكُ معَها السماءَ و الأرضَ و ما بَينَهما، لا بُدَّ أن يَكونَ قادراً علىٰ كُلِّ[2] مَقدورٍ، و هو قادرٌ علىٰ إدخالِ الدُّنيا في البَيضةِ لَو كانَ مَقدوراً»، و هذا أقرَبُ ما يُؤَوَّلُ عليه[3] هذا الخبرُ الخَبيثُ الظاهرِ.

---

١. في «ع»: «و لا يجري».

٢. في المطبوع: + «حال».

٣. في «ح، د»: «إليه».

المسألةُ الرابعةَ عَشَرةَ[1]

[بَيانُ وجهِ استدلالِ إبراهيمَ عليه السلام]
[بأُفولِ النَّجمِ دونَ طُلوعِه، علىٰ حُدوثِه]

ما جوابُ مَن اعتَرَضَ ما أورَدَه «حَرَسَ اللّٰهُ مُدّتَه في كِتابِه المُوسومِ بـ«التَّنزيهِ»[2] مِن تَجويزِه أن يَكونَ قَولُ إبراهيمَ عليه السلامُ للنَّجمِ و الشَّمسِ و القَمرِ: ﴿هٰذا رَبِّى﴾[3] كانَ في[4] أوّلِ وَقتٍ تَعيَّنَ فَرضُ التَّكليفِ للنَّظرِ عليه، و أنّه قالَ ذلكَ فارِضاً له و[5] مُقدِّراً، لا قاطِعاً و لا مُعتَقِداً؛ فلمّا رأىٰ أُفولَ كُلٍّ واحدٍ منها، رَجَعَ عمّا فَرَضَ، و أحالَ ما قَدَّرَ.

فقالَ: الذاهبُ إلىٰ هذا لا يَنفَكُّ مِن أن يَلزَمَه أحَدُ أمرَينِ[6]، و هُما: القَولُ بأنّ تَحيُّزَ[7] هذه الكَواكِبِ و حَركاتِها لا يَدُلُّ[8] علىٰ حُدوثِها[9]، كَما يَدُلُّ[10]

---

١. في «ع» و المطبوع: «الرابعة عشر».
٢. تنزيه الأنبياء عليهم السلام، ص ٢١.
٣. الأنعام (٦): ٧٦ ـ ٧٨.
٤. في المطبوع: - «كان في».
٥. في المطبوع: - «و».
٦. في «ق»: «الأمرين».
٧. في «ج»: «تحبر». و في «ع»: «يجيز». و في «ق»: «يخبر».
٨. في «ج، ع» و المطبوع: «لا تدلّ». و في «م» مهملة.
٩. في «ج، ر، ش، ع، ق، ك، م»: «حدثها».
١٠. في «م» مهملة. و في المطبوع: «تدلّ».

عليه[١] أُفولُها؛ إذ لَو دَلَّ لَما أهمَلَ القَطعَ به علىٰ حُدوثِها[٢]، و الرُّجوعَ عمّا فَرَضَه فيها إلىٰ حينِ أُفولِها و استدلالِه بذلكَ عليه.

أو[٣] القولُ بأنّ إبراهيمَ عليه السلامُ في حالِ كمالِ عقلِه قَصُرَ عن المَعرفةِ بأنّ التَّحيُّزَ و الحَركاتِ تَدُلُّ[٤] علَى الْحُدُوثِ.[٥]

و إلىٰ أيِّ الأمرَينِ ذَهَبتم، كانَ قادحاً في مُعتَمَدٍ لكم؛[٦] لأنّ الذَّهابَ إلَى الأوّلِ يَقدَحُ في دَلالةِ الحَركاتِ و التحيُّزِ عندَكم علَى الحُدُوثِ، و الثاني يَقدَحُ فيما تَذهَبونَ[٧] إليه مِن عِصمةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ قَبلَ النُّبوّةِ و بَعدَها. و في إهمالِ القَطعِ بالأدلّةِ المُثمِرةِ للعِلمِ بالمَطلوبِ تَغريرٌ مِن المُهمِلِ لذلكَ، و التَّغريرُ بالنفسِ قَبيحٌ.

و ما أدري كَيفَ تَكونُ[٨] الغَيبةُ بَعدَ الظُّهورِ دَليلاً علَى الحُدُوثِ،[٩] و الظُّهورُ بَعدَ الغَيبةِ غَيرَ دَليلٍ عليه؟ و قد تَقدَّمَ الظُّهورُ بَعدَ الغَيبةِ[١٠] عندَه علَى الغَيبةِ بَعدَ الظُّهورِ، و شَفَعَ ذلك التحيُّزُ و الحَركةُ؛ بَل العِلمُ بذلكَ مُقارِنٌ للعِلمِ بالظُّهورِ.

و لا أدري كَيفَ يَسوغُ أن يَعلَمَ أُمَمُ[١١] الأنبياءِ عليهم السلامُ مِن دَلالةِ هذه الأُمورِ

---

١. في غير ما استُظهر في «د» و حاشيتَي «م» و المطبوع: «علىٰ».
٢. في «ج، ر، ش، ع، ق، ك، م»: «حدثها».
٣. في المطبوع: «و».
٤. في «ع، ق»: «يدلّ».
٥. في «ر، ش، ع، ق، ك، م»: «الحدث».
٦. في «ح»: «معتمدكم».
٧. في «ج، ع»: «يذهبون».
٨. في «ج، ق» و المطبوع: «يكون». و في «ع، م» مهملة.
٩. في «ج، ر، ش، ع، ق، ك، م»: «الحدث».
١٠. من قوله: «غير دليل عليه» إلىٰ هنا ساقط من «ع».
١١. في المطبوع: «أن لا يعلم أعلم» بدل «أن يعلم أمم».

ما لا[١] يَعلَمُه النبيُّ، أو مَن المَعلومُ كَونُه نبيّاً؟

فليُنعِمْ بذِكرِ ما عندَه في هذا الجائزِ؛ و هَل تَجِبُ الإقامةُ[٢] علىٰ جَوازِه[٣]، أم الرجوعُ عنه[٤] واجبٌ؟

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

اِعلَمْ أنّا قد تَكلَّمنا في كِتابِنا الموسومِ بـ «تنزيهِ الأنبياءِ و الأئمّةِ صَلَواتُ اللّٰهِ علىٰ جماعتِهم» علىٰ تَأويلِ هذه الآيةِ، و أَجَبنا فيها بهذا الوَجهِ الذي حُكيَ في السُّؤالِ و بغَيرِه.

و الأصلُ[٦] الذي يَجِبُ تحقيقُه أنّ النبيَّ أو الإمامَ لا يَجوزُ أن يُخلَقَ[٧] عارفاً باللّٰهِ تَعالىٰ و أحوالِه و صفاتِه؛ لأنّ المَعرِفةَ لَيسَت ضَروريّةً، بَل مُكتَسَبةٌ بالأدلّةِ؛ فلابُدَّ مِن أحوالٍ يَكونُ فيها[٨] غيرَ عارفٍ، ثُمّ تُجدِّدُ له المَعرِفةُ.

إلّا أنّا[٩] نَقولُ: إنّ المَعرِفةَ لا يَجوزُ أن تَحصُلَ للنبيِّ[١٠] أو الإمامِ إلّا في أَقصَرِ زمانٍ يُمكِنُ حُصولُها[١١] فيه؛ لأنّ المَعصيةَ لا تَجوزُ عليه قَبلَ النُّبوّةِ أو الإمامةِ[١٢]، كما لا تَجوزُ[١٣] عليه بَعدَها.

---

١. في «د»: «ممّا» بدل «ما». و في المطبوع: – «لا».
٢. من قوله: «المعلوم كونه نبيّاً؟» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د، ع» و المطبوع.
٣. في «ح، د، ع»: «علىٰ حراره». و في المطبوع: «علم حرارة».
٤. في «ح، د»: «رمنه» غير منقوطة. و في المطبوع: «منه».
٥. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٦. في المطبوع: «و الوصل».
٧. في المطبوع: «أن يخلف».
٨. في المطبوع: – «فيها».
٩. في «ع» و المطبوع: «إلّا أن».
١٠. في المطبوع: «إلى النبيّ».
١١. في «ح، د»: «حصرها».
١٢. من قوله: «إلّا في أقصر زمان» إلىٰ هنا ساقط من «ع».
١٣. في غير «م» و المطبوع: «لا يجوز».

و قد رُويَ[١] أنّ إبراهيمَ عليه السلامُ وُلِدَ في مَغارٍ[٢]، و أنّه ما كانَ رأَى السماءَ، ثُمّ تَجدَّدَت رؤيتُه لها؛ فلمّا رأىٰ ما لا يَعهَدُ و لا يَعرِفُ[٣] مِن النَّجمِ، و لَم يَرَه مُتجدِّدَ الطلوعِ، بَل رَآه طالعاً ثابتاً في مكانِه، مِن غيرِ أن يُشاهِدَه غيرَ طالعٍ ثُمّ طالعاً[٤]، فقالَ فَرضاً و تقديراً ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ: ﴿هٰذا رَبِّى﴾؛ فلَمّا أفَلَ و استَدَلَّ بالأُفولِ على الحُدُوثِ،[٥] عَلِمَ أنّه لا يَجوزُ أن يَكونَ إلهاً. و جَرىٰ ذلكَ في القَمرِ و الشَّمسِ.

و لَو كانَ عَلِمَ تَجدُّدَ طُلوعِه كَما عَلِمَ تَجدُّدَ أُفولِه، لَاستَدَلَّ علىٰ حَدَثِه[٦] بالطُّلوعِ المُتجدِّدِ[٧] كما استَدَلَّ[٨] بالأُفولِ؛ إلّا[٩] أنّا قد فَرَضنا أنّه لَم يَعلَمْ ذلكَ.

و من الجائزِ أن لا يَكونَ عالِماً[١٠] به فَرضاً و تقديراً؛ و إنّما[١١] أن يَكونَ عالِماً به علَى الوُجوبِ لِمَن شاهَدَ السماءَ خاليةً[١٢] مِن طُلوعِ الكَوكَبِ،[١٣] ثُمّ تَجدَّدَ طُلوعُه فيها.

---

١. الكافي، ج ٨، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧، ح ٥٥٨؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٠٧؛ كمال الدين، ج ١، ص ١٣٨، ح ٧.
٢. في المطبوع: «مغارة». و المغار و المَغارة كالغار. لسان العرب، ج ٥، ص ٣٥ (غور).
٣. في المطبوع: «لا تعهّده و لا تعرّفه».
٤. في «ح، د»: «طلع».
٥. في «د، ر، ش، ع، ق، ك، م»: «الحدث».
٦. في جميع النسخ التي قوبلت: «حدثه».
٧. في المطبوع: - «المتجدّد».
٨. في «م»: «يستدلّ».
٩. في المطبوع: «لا»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
١٠. في «ح»: «أن يكون غير عالم».
١١. في المطبوع: - «أن لا يكون عالماً به فرضاً و تقديراً؛ و إنّما».
١٢. في المطبوع: - «خاليةً».
١٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: «الكواكب».

و قد زالَ ـ بهذا البَيانِ الذي أَوضَحناه ـ الشكُّ في الجوابِ الذي أجَبنا به[١] في الكِتابِ المُشارِ إليه؛ لأنّه بُنيَ علىٰ أنّا فرَّقنا في دَلالةِ الحُدُوثِ بَينَ طُلوعٍ مُتجدِّدٍ و أُفولٍ مُتجدِّدٍ، و قد بَيَّنّا أنّا[٢] ما فرَّقنا بَينَ الأمرَينِ، و كَيفَ نُفرِّقُ بَينَ ما لا[٣] فَرقَ فيه؟!

١. في المطبوع: «اختار» بدل «أجبنا به».
٢. في المطبوع: «أن»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٣. في المطبوع: - «لا».

المسألةُ الخامسةَ عَشَرةَ[1]

[بَيانُ حُصولِ العِلمِ بتأبيدِ شَريعةِ نَبيِّناﷺ]

[و نَسخِ شَريعةِ اليَهودِ]

بِمَ[2] يَحصُلُ لنا المَزيّةُ علَى اليهودِ لَعَنَهم اللّٰهُ إذا اعتَصَموا مِن إلزامِنا إيّاهم جوازَ نَسخِ شَريعتِهم بمِثلِ ما نَعتَصِمُ[3] به مِن أنّ تَأبيدَها[4] مَعلومٌ مِن دينِنا، و مُجمَعٌ عليه فيما[5] بَينَنا؛ و قابَلونا في هذه الدَّعوىٰ علَى السَّواءِ[6]، و قالوا: إذا جَعَلتم ظُهورَ المُعجِزِ[7] دالّاً علىٰ بُطلانِ ما ادَّعَيناه مِن أنّ ذلكَ مَعلومٌ[8] لنا، أ[9] فيَجِبُ قَبلَ ظُهورِ المُعجِزِ أن لا يَكونَ إلىٰ بُطلانِ ما ذَكرنا[10] أنّنا[11] نَعلَمُه مِن دينِنا طَريقٌ مَعلومٌ،

---

١. في المطبوع: «الخامسة عشر».

٢. في «ق، م»: «لم». و في المطبوع: + «لم».

٣. في «ج، ع»: «يعتصم».

٤. في «ج، ح، ع»: «تأييدها». و في «ق»: «تأبيدنا».

٥. في المطبوع: – «فيما».

٦. في المطبوع: «النسوان»؛ و استُظهر في حاشيته: «النبوّات».

٧. في المطبوع: «معجز».

٨. في «ج» و المطبوع: – «معلوم».

٩. في «د، م»: – «أ».

١٠. في «ع» و المطبوع: «ذكرناه».

١١. في «ح، د»: «أنّ ما».

ثُمّ[١] صارَ إليه طَريقٌ؟

فإن قُلتم: لا يَجِبُ ذلكَ، بَل قد كانَ إليه قَبلَ ظُهورِ المُعجِزِ طَريقٌ؛ فاذكُروه،[٢] و بَيِّنوا أنّ مِثلَه غَيرُ لازمٍ لكُم.

و إن قُلتم: لَم يَكُن إليه مِن قَبلُ طَريقٌ، ثُمّ صارَ إليه طَريقٌ، كانَت الحُجّةُ حينَئذٍ للعِبادِ علَى اللّٰهِ سُبحانَه، لا له عليهم؛[٣] و لَزِمَكم أن تُجوِّزوا حُصولَ طَريقٍ فيما بَعدَ حالِكم هذه تَعلَمون به بُطلانَ ما ادَّعَيتُموه مِن تَأبيدِ شَرعِكم.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٤] ـ:

اِعلَمْ أنّ المُعوَّلَ في أنّ شَريعةَ نبيِّنا صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مؤبَّدةٌ[٥] ـ لا تُنسَخُ إلى قيامِ الساعةِ ـ علىٰ أنّه قد عَلِمَ كُلُّ[٦] مُخالِفٍ و مُوافِقٍ ضَرورةً مِن دينِه، أنّه كانَ يَدَّعي ذلكَ و يَقضي به، و يَجعَلُ لشَريعتِه[٧] عليه[٨] السلامُ بذلكَ المَزيّةَ علَى الشَّرائعِ المُتقدِّمةِ.

فإنّ المُلحِدَ الدَّهريَّ و الثَّنَويَّ المانَويَّ[٩] و اليهوديَّ و النصرانيَّ يَعلَمونَ هذا مِن

---

١. في المطبوع: - «ثمّ».

٢. في المطبوع: «ما ذكروه»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: «عليه».

٤. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٥. في «ج، ق»: «مؤيَّدة».

٦. في «ج» و المطبوع: - «كلّ».

٧. في «ع» و المطبوع: «شريعته».

٨. في «ج، ق، م»: «عليهم».

٩. في المطبوع: «المازيّ»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه. و المانويّة هم أصحاب ماني بن فاتك الحكيم. كان بعد عيسى عليه السلام. زعم أنّ العالم مصنوع مركّب من أصلين قديمين: ⟵

حالِه، و أنّه عليه السلامُ كانَ يَدَّعيهِ، كَما يَعلَمُ ذلكَ المُسلِمونَ المُتَّبِعونَ.

و إذا دَلَّ المُعجِزُ علىٰ صِدقِه و صِحّةِ نُبوّتِه، ثَبَتَ بهذَينِ الأمرَينِ أنّ شَرعَه مؤبَّدٌ.

و لَيسَ يُمكِنُ اليهودَ أن تَدَّعيَ[١] العِلمَ بتَأبيدِ شَرعِها، و أنّ نبيَّها موسىٰ عليه السلامُ مَعلومٌ مِن دينِه ذلكَ بمِثلِ[٢] ما ادَّعاه المُسلِمونَ؛ لأنّ العِلمَ الضَّروريَّ يَجِبُ الاشتراكُ فيه، و ما يُشارِكُ اليهودَ في هذا العِلمِ ـ إنِ[٣] ادَّعَوه ـ أحَدٌ مِن مُخالِفيهم؛ لأنّ النَّصارىٰ تُخالِفُهم[٤] في ذلكَ، كَما يُخالِفُهم المُسلِمونَ فيه، و يَنفونَ[٥] عن نُفوسِهم العِلمَ بما ادَّعَوا العِلمَ به. و كذلكَ المُلحِدونَ و البِرَهميّونَ النافونَ للنُّبوّاتِ.

و كُلُّ هؤلاءِ مُشارِكونَ للمُسلِمينَ في العِلمِ بأنّ نبيَّهم عليه السلامُ أبَّدَ شَرعَه، و ادَّعىٰ أنّه لا يُنسَخُ. فبَطَلَ أن يَكونوا مُساوينَ[٦] للمُسلِمينَ في الحُكمِ الذي ذَكرناه.

فإذا[٧] قيلَ لنا: فمِن أينَ عَلِمتم كَذِبَهم في هذه الدَّعوىٰ ـ أعني أنّ شَريعتَهم لا تُنسَخُ[٨] ـ إذا لَم تَعلَموا[٩] صِحّتَها؟ فلَيسَ كُلُّ شَيءٍ لَم تَعلَمْ[١٠] صِحّتَه قُطِعَ

↔ النور و الظلمة، و أنّهما أزليّان، لم يزالا و لن يزالا، و أنكر وجود شيء لا من أصلٍ قديم. لبّ اللباب، ج ١، ص ١٦٠.

١. في «ج، ح، د»: «أن يدّعي». و في غير «ق»: + «أنّ».

٢. في «ج، ع، ق، م»: –«بمثل». و في المطبوع: «كما» بدل «بمثل ما».

٣. في «ح، د» و المطبوع: «إذا».

٤. في «ق» و المطبوع: «يخالفهم».

٥. في «ج»: «و يتقون». و في المطبوع: «و يتقوّل»؛ و استُظهر في حاشيته: «و يتقوّلون».

٦. في «ع» و المطبوع: «متساوين».

٧. في المطبوع: «و إذا».

٨. في «ع، ق»: «لا ينسخ».

٩. في «ج، ح، د، ع، ق»: «لم يعلموا».

١٠. في «ج، ح، د» و المطبوع: «لم يعلم». و في «ق»: «يعلم» بدون «لم». و في «ع» مهملة.

علىٰ كَذِبِ راويهِ.

قُلنا: مِن حَيثُ أكذَبَهم[١] نبيُّنا عليه السلامُ، و دَعا[٢] إلىٰ شَريعةٍ هي ناسخةٌ لكُلِّ شَرعٍ تَقدَّمَ؛ و قد عَلِمنا صِدقَه بالمُعجِزاتِ الباهرةِ.

فلَم يَبقَ إلّا ما في[٣] آخِرِ المسألةِ مِن أنّا إذا[٤] كُنّا نَعلَمُ كَذِبَ اليهودِ فيما يَدَّعونَه مِن تَأبيدِ شَرعِهم بقَولِ نبيِّنا صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[٥]، فقَبلَ بعثتِه عليه السلامُ[٦] بأيِّ شَيءٍ كانَ يُعرَفُ ذلكَ؟

و الجوابُ:[٧] أنّ طريقَ مَعرِفةِ ذلكَ نُبوّةُ كُلِّ نبيٍّ بَعدَ موسىٰ عليه السلامُ دَعا إلىٰ نَسخِ شَريعتِه، كعيسىٰ عليه السلامُ و مَن[٨] يَجري مَجراه.

---

١. في «ج» و المطبوع: «كذّبهم».
٢. في المطبوع: «و دعاهم».
٣. في المطبوع: - «إلّا ما في».
٤. في «ح، د»: - «من». و في «ح»: - «إذا». و في «د»: - «أنّا».
٥. من هنا إلىٰ قوله في بدء المسألة التالية: «قبيل بعثة النبيّ صلّى اللّٰه عليه و آله» ساقط من «ج».
٦. في «ح»: «نقبل بعينه ثمّ». و في «د» و المطبوع: «فقيل بعينه ثمّ». و في «ق»: «فقيل بعثه عليه السلام».
٧. في «ح، د»: «فالجواب».
٨. في المطبوع: «و ما».

المسألةُ السادسةَ عَشَرةَ[1]

[نَفيُ عِلمِ الغَيبِ عَن الكَهَنَةِ،]

[و إثباتُ أنّ الإخبارَ عَن المُغَيَّبات إحدىٰ مُعجزاتِ النبيِّ ﷺ]

ما القَولُ[2] فيما قد[3] اشتَهَرَ مِن أنّه كانَ في العَرَبِ قَبلَ بِعثةِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه[4] كَهَنةٌ يُخبِرونَ بالغائباتِ و المُخَبَّأاتِ[5]، و بما يَكونُ قَبلَ كَونِه مِن الأُمورِ الحادثاتِ، و أنّ مادّتَهم كانَت مِن مَرَدةِ الجِنِّ المُستَرِقةِ للسَّمعِ مِن الملائكةِ؛ و أنّ السماءَ لَم تَكُن[6] حُرِسَت برَميِ النُّجومِ بَعدُ، و أنّ ذلكَ حَدَثَ عندَ مَولِدِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه.

و الشاهدُ عليه قَولُه[7] تَعالىٰ حِكايةً عن الجِنِّ: ﴿وَ أَنَّا لَمَسْنا السَّماءَ فَوَجَدْناها

---

١. في المطبوع: «السادسة عشر».

٢. في المطبوع: «ما تقول».

٣. في «ق» و المطبوع: - «قد».

٤. من قوله في أواخر المسألة السابقة: «فقبل بعثته عليه السلام» إلىٰ هنا ساقط من «ج».

٥. في «ح، د» و المطبوع: - «و المخبّأات». خَبَأَ الشيءَ يخبَؤه خَبْأً، سَتَرَه. لسان العرب، ج ١، ص ٦٢ (خبأ).

٦. في «د، ق» و المطبوع: «لم يكن». و في «ع» مهملة.

٧. في المطبوع: «قول اللّٰه».

مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَ شُهُباً * وَ أَنّا كُنّا نَقْعُدُ مِنْها مَقاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهاباً رَصَداً * وَ أَنّا لا نَدْرِى أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِى الأَرْضِ أَمْ أَرادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾.[١]

و قد قالَ بعضُ الكَهَنةِ في دَلالتِه علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه بَعدَ كلامٍ طَويلٍ: «هذا[٢] هو البَيانُ، أخبَرَني رَئيسُ الجانِّ»،[٣] و رُوِيَ له شِعرٌ و هو:

يا آلَ كَعبٍ مِن بَني قَحطانِ	أُخبِرُكُم بِالحَقِّ[٤] و البَيانِ
قَد مُنِعَ[٥] السَّمعَ عُتاةُ[٦] الجانِ	بثاقِبٍ في كَفِّ[٧] ذي سُلطانِ
مِن أَجلِ مَبعوثٍ عَظيمِ الشأنِ	يُبعَثُ بِالتنزيلِ و القُرآنِ[٨]
و بِالهُدىٰ و فاصِلِ[٩] الفُرقانِ[١٠]	يَخبو[١١] به أَعاظِمُ الأَوثانِ[١٢]

و قد نُسِبَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه إلَى الكَهانةِ[١٣] عندَ إخبارِه بالغائباتِ، فقالَ اللّٰهُ تَعالىٰ:

---

١. الجنّ (٧٢): ٨ ـ ١٠.
٢. في «ح، د» و المطبوع: «و هذا».
٣. الاستيعاب، ج ١، ص ٤١٧.
٤. في المطبوع: «بالمنع».
٥. في غير «ح»: «لمنع» بدل «قد مُنِعَ».
٦. في المطبوع: – «عتاة».
٧. في «ج، ق»: «بكفّ».
٨. في المطبوع: «و الفرقان».
٩. في «د، ع» و المطبوع: «و فاضل».
١٠. في المطبوع: «القرآن».
١١. في «ج»: «يحبوا». و في «ق»: «يجنوا». و في المطبوع: «محوا».
١٢. راجع المصدر الماضي.
١٣. في المطبوع: – «إلى الكهانة».

﴿وَما هُوَ بِقَوْلِ شاعِرٍ قَلِيلاً ما تُـؤْمِنُونَ * وَلا بِقَوْلِ كاهِنٍ قَلِيلاً ما تَذَكَّرُونَ﴾،[١] و هَل فيما كانَ مِن ذلكَ استفسادٌ[٢] للعِبادِ، أو[٣] قدحٌ في دَلائلِ النُّبوّاتِ؛ مع كَـونِ الكَهَنةِ عليها دالّينَ، و لها غيرَ مُدَّعينَ؟[٤]

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٥] ـ:

اِعلَمْ أنّ الذي يُحكىٰ عن الكُهّانِ مِن الإخبارِ عن[٦] الغائباتِ ـ كسُطَيح[٧] الكاهنِ و مَن يَجري مَجراه ـ لَم يَرِدْ مَورِدَ الحُجّةِ، و إنّما وَرَدَت به أخبارٌ شاذّةٌ ضَعيفةٌ سَخيفةٌ لا توجِبُ[٨] عِلماً و لا ظَنّاً؛ و ما يَرِدُ هذا المَورِدَ لا يُلتَفَتُ إليه[٩]، فَضلاً عن أن يُصدَّقَ به. و الكَهانةُ غَيرُ مُستَنِدةٍ إلىٰ أصلٍ، و لا لها طَريقٌ في مِثلِه شُبهةٌ[١٠].

---

١. الحاقّة (٦٩): ٤١ ـ ٤٢.
٢. في «ح»: «استفادة». و في «د»: «استفاد»؛ و في حاشيته: «اشتهاد».
٣. في «ح، د»: «و».
٤. في المطبوع: «مذعنين».
٥. في المطبوع: - «و باللّه التوفيق».
٦. في المطبوع: «من».
٧. ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عديّ بن الذئب، من بني مازن، من الأزد، كاهن جاهليّ غسّاني، من المعمّرين، يعرف بسُطَيح. كان العرب يحتكمون إليه و يرضون بقضائه، حتّى أنّ عبد المطّلب بن هاشم ـ على جلالة قدره في أيّامه ـ رضي به حكماً بينه و بين جماعة من «قيس عيلان» في خلاف على ماء بالطائف، كانوا يقولون: إنّه لهم. و كان يضرب المثل بجودة رأيه. و زاد الزبيدي: كان أبداً منبسطاً منسطحاً على الأرض لا يقدر على قيام و لا قعود. و هو من أهل الجابية، من مشارف الشام. مات فيها بعد مولد النبيّ صلّى اللّه عليه و آله بقليل. الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٤.
٨. في «ع، ق»: «لا يوجب».
٩. في «ج، ق، م» و المطبوع: «عليه».
١٠. في «ح، د»: - «شبهة».

و شُبهةُ المُنجِّمينَ فيما يَدَّعونَه مِن العِلمِ بالأحكامِ كأنَّها أقوىٰ، و هي باطلةٌ؛ و قد كَشَفَ العُلماءُ عن فَضائحِهم، و دَلّوا علىٰ بُطلانِ أقوالِهم.

و قد كُنّا أملَينا مُنذُ سُنَيّاتٍ[١] ـ في جوابِ مَسائلَ سُئلنا عنها[٢] ـ مسألةً استَوفَينا فيها الكلامَ علَى المُنجِّمينَ، و بَيَّنّا مِن طُرُقٍ[٣] قَريبةٍ[٤] واضحةٍ بُطلانَ طريقِهم.[٥]

و[٦] الذي يَدُلُّ علىٰ صحّةِ ما ذَكرناه، و أنّ الإخبارَ عن الغُيوبِ ممّا[٧] يَنفَرِدُ[٨] اللّٰهُ تَعالىٰ بعِلمِه، و لا يَجوزُ أن يَعلَمَه كاهنٌ و لا مُنجِّمٌ، أنّه قد ثَبَتَ بِلا[٩] خِلافٍ بَينَ المُسلِمينَ أنّ إحدىٰ مُعجِزاتِ نبيِّنا صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه الإخبارُ عن الغائباتِ الماضياتِ و الكائناتِ، و أنّه دليلٌ دالٌّ[١٠] بِانفرادِه علىٰ صِحّةِ نُبوّتِه عليه السلامُ.

و لَو كانَت الكَهانةُ صَحيحةً ـ إمّا بِاستراقِ السَّمعِ الذي قيلَ، أو بغَيرِه مِن التَّخمينِ و التَّرجيمِ ـ لَما كانَ الخبرُ عن الغُيوبِ مُعجِزاً و لا خارقاً للعادةِ، و لا دالّاً علىٰ نُبوّةٍ؛ و قد عَلِمنا خِلافَ ذلكَ.

---

١. في «ح، د»: «مذ سُئلنا». و في «ج»: «منذ سنينات». و في حاشية «ع»: «منذ سنتنا». و في المطبوع: «منذ سنوات».

٢. في المطبوع: «عنه».

٣. في «ج، ع، ق، م»: «طريق».

٤. في «ق»: «قِرَنيه». و في «م»: «قرينة».

٥. يشير المصنّف رحمه اللّٰه هنا إلى المسألة الخامسة من أجوبة المسائل السلّاريّات.

٦. في غير «ح»: - «و».

٧. في «ج»: «بما». و في «ح»: «فيما».

٨. في «ق»: «يتفرّد».

٩. في المطبوع: «أنّه قد ثبت به»؛ و استُظهر في حاشيته: «لأنّه قد ثبت أنّه لا».

١٠. في «ع»: «دليل دلّ». و في المطبوع: «أدلّ دليل».

فأمّا القافةُ[١] الذين يُلحِقونَ الأبناءَ بالآباءِ و القَراباتِ بقَراباتِهم، فلَهُم علىٰ ذلكَ[٢] أماراتٌ مِن الخِلَقِ و الصُّوَرِ و الشَّمائلِ، يَستَدِلّونَ بها، فيُصيبونَ علَى الأكثرِ؛ و الكاهنُ لا أمارةَ له و لا طريقةَ يَستَنِدُ ما يُخبِرُ به إليها.

و إنّما نُسِبَ عليه السلامُ إلَى الكَهانةِ لإخبارِه عن الغُيوبِ، و عَدِّه[٣] ذلكَ في جُملةِ آياتِه و مُعجِزاتِه؛ فلمّا وَجَدوا أخبارَه عنها صِدقاً نَسَبوه إلَى الكَهانةِ.

فإن قيلَ: إذا كُنتم إنّما[٤] تُعوِّلونَ[٥] في أنّ الإخبارَ عن الغائباتِ مِن جُملةِ المُعجِزاتِ علىٰ إجماعِ المُسلِمينَ، و إجماعُ المُسلِمينَ إنّما يَكونُ حُجّةً إذا ثَبَتَ أنّه عليه السلامُ نبيٌّ صادقٌ؛ فقد تَعلَّقَ كُلُّ واحدٍ[٦] مِن الأمرَينِ بصاحبِه.

فإنِ ادَّعَيتم أنّ الأخبارَ عن الغَيبِ إذا كانَت صادقةً كانَت خارقةً للعادةِ و مِن جُملةِ المُعجِزاتِ؛ لأنّ البَشَرَ لا يَتمكّنونَ مِن ذلك.

قيلَ لكم: و مِن أينَ لكم أنّه خارقٌ[٧] للعاداتِ، مع ما يُدَّعىٰ للكَهَنةِ؟[٨] و ذهَبوا[٩] أنّ الذي يُحكىٰ عن الكَهَنةِ لا يُقطَعُ عليه، أ لَيسَ هو مُجوَّزاً علىٰ كُلِّ حالٍ إمّا بأن يَكونَ مِن جهةِ الجِنِّ[١٠] و الذي يُحكىٰ مِن استراقِهم السَّمعَ، أو علىٰ وَجهٍ آخَرَ؟

---

١. في «ق»: «و أمّا القيافة».
٢. من قوله: «فأمّا القافة» إلىٰ هنا ساقط من «ج».
٣. في المطبوع: «و عدّ».
٤. في «د» و المطبوع: - «إنّما».
٥. في «ج»: «يقولون». و في «ع» مهملة. و في «ق» و المطبوع: «تقولون».
٦. في المطبوع: «أحد».
٧. من قوله: «للعادة و من جملة المعجزات» إلىٰ هنا ساقط من «ع» و المطبوع.
٨. في «ح، د»: «الكهنة».
٩. في «ج، ق»: «و هنوا». و في المطبوع: «ذهبوا».
١٠. في «ع»: «الحقّ». و في المطبوع: «الحسّ».

فالجوابُ[١] **عن هذا السُّؤالِ:** أنّا إذا عَلِمنا صِحّةَ نُبوّتِه عليه السلامُ بالقُرآنِ، و ما جَرىٰ مَجراه مِن الآياتِ الباهراتِ، و عَلِمنا صحّةَ الإجماعِ مِن بَعدِ ذلك، و وَجَدناهم مُجمِعينَ علىٰ أنّ الإخبارَ عن الغائباتِ مِن جُملةِ آياتِه عليه السلامُ و مُعجِزاتِه و أنّه خارقٌ للعادةِ، عَلِمنا بُطلانَ كُلِّ تَجويزٍ كانَ قَبلَ ذلكَ[٢] في كُلِّ كاهنٍ أو غَيرِه. و هذا بَيِّنٌ لمُتأمِّلِه.[٣]

١. في غير «ح»: «و الجواب».

٢. في المطبوع: «كلّ تجويز كلّ قبل ذلك»؛ و في حاشيته: «كلّ تجويز قبل ذلك».

٣. في «ح»: «لمن تأمّله». و في «ق، م»: + «تمّت، و الحمد للّه و المنّة».

المسألةُ السابعةَ عَشَرةَ[1]

[تَجويزُ الحَياةِ و المَوتِ عَلى المَقتولِ لَولا القَتلُ،]

[و تأويلُ آيةِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ﴾]

إذا كانَ جوازُ بقاءِ «المقتولِ ظُلماً» حَيّاً لَو لَم يُقتَلْ و جوازُ مَوتِه في الحالِ بَدَلاً مِن قَتلِه في العقولِ علىٰ سَواءٍ؛ فهَل يَدُلُّ قولُ اللّٰهِ تَعالىٰ: **﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ يا أُولِى الأَلْبابِ﴾**[2] علىٰ أنّ «المقتولَ ظُلماً» كانَ لَو لَم يُقتَلْ يَبقىٰ حَيّاً؛ لِكَونِ[3] ذلكَ إخباراً منه سُبحانَه[4] عن [أنَّ][5] إقامةَ الحُدودِ علَى القاتِلينَ سببٌ يُبقي[6] تَعالىٰ به الحَياةَ علىٰ آخَرينَ. و إخبارُه تَعالىٰ لا يَكونُ إلّا حَقّاً و صِدقاً؛ لِاستحالةِ الجَهلِ و الكَذِبِ عليه تَعالىٰ.

و لأنّ ذلكَ يَدُلُّ علىٰ أنّ بتبطيلِ[7] الحُدودِ يُقدِمُ[8] كَثيرٌ مِن المُكلَّفينَ علَى القَتلِ،

---

١. في المطبوع: «السابعة عشر».

٢. البقرة (٢): ١٧٩.

٣. في المطبوع: «يكون».

٤. في المطبوع: - «سبحانه».

٥. ما بين المعقوفين استظهر في حاشية «د»، و كأنّه استُظهر لوضعه بدل كلمة (عن)، و لكن لا ضرورة لذلك، و لذلك وضعناه بعدها.

٦. في «ح، ق»: «ينفي». و في المطبوع: - «سبب».

٧. في «ح، ع»: «تبطبل». و في «و»: غير واضحة. و في المطبوع: «بتعطيل».

٨. في «ح، د»: «نقدم».

و لَولا ذلكَ لَما أقدَمَ هذا[١] القاتلُ عليه، و لَبَقيَ المَقتولُ حَيّاً؛ بدَلالةِ هذا السَّمعِ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٢] ـ :

اِعلَمْ أنّ المَقتولَ كانَ يَجوزُ أن يَعيشَ لَولا القَتلُ، بخِلافِ قَولِ مَن قَطَعَ علىٰ مَوتِه لا مَحالةَ لَولا القَتلُ. و كانَ يَجوزُ أيضاً[٣] أن يُميتَه اللّٰهُ تَعالىٰ لَولا القَتلُ، بخِلافِ قَولِ مَن ذَهَبَ إلىٰ أنّه لَولا القَتلُ كانَ يَجِبُ بَقاؤه حَيّاً لا مَحالةَ.

و قد دَلَّلنا علىٰ ذلكَ في كُتُبِنا و أماليِّنا،[٤] و بَيَّنّاه في كِتابِ «الذخيرة»[٥] و انتَهَينا إلىٰ غايتِه.

و أقوىٰ ما دَلَّ علىٰ صِحّةِ هذه الجُملةِ انّ اللّٰهَ تَعالىٰ قادرٌ علىٰ تَبقيَتِه حَيّاً و علىٰ إماتتِه معاً، و بوُقوعِ القَتلِ لا تَتغيَّرُ[٦] القُدرةُ علىٰ ذلكَ؛ فيَجِبُ أن يَكونَ الحالُ بَعدَ القَتلِ كَهيَ قَبلَه.

فأمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ﴾، فالمعنى فيه: أنّ مَن خافَ أن يُقتَلَ بمَن[٧] قَتَلَ يَقِلُّ إقدامُه علَى القَتلِ، و يَصرِفُه هذا الفِعلُ[٨] عن قَتلٍ يؤدّي إلىٰ ذَهابِ نَفسِه و تَلَفِها؛ و إذا قَلَّ القتلُ، استَمَرَّت الحَياةُ.

---

١. في «ق»: «هذه». و في المطبوع: – «هذا».
٢. في «ح» و المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٣. في المطبوع: – «أيضاً».
٤. راجع: شرح جمل العلم و العمل، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥. ثمّ إنّ الظاهر أنّ المراد بقوله: «أمليّنا» ليس كتابَه المعروف بالأماليّ، بل مجالسه الموضوعة للإملاء، فإنّا لم نعثر على هذا الكلام في كتابه الأماليّ.
٥. الذخيرة في علم الكلام، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٦.
٦. في «ج، ق» و المطبوع: «لا يتغيّر». و في «ع» مهملة.
٧. في «ح»: «بما». و في «ع»: «عن». و في المطبوع: «علىٰ».
٨. في المطبوع: «النقل».

فإذا قيل: أ لَيسَ قد جَوَّزتم أن يَموتَ المَقتولُ لَو لَم يُقتَلْ؟ فكَيفَ تَستَمِرُّ[١] حياتُه لَولا القَتلُ، و أنتم[٢] قد جَوَّزتم هذا؟![٣]

قُلنا: المَقتولونَ[٤] علىٰ ضَربَينِ: أحَدُهما المَعلومُ[٥] أنّ تبقيَتَه لَولا القَتلُ[٦] مَصلَحةٌ، فلَولا القَتلُ لَبقيَ حَيّاً؛ و الضَّربُ الآخَرُ مَعلومٌ أنّ تَبقيَتَه مَفسَدةٌ، فلَولا القَتلُ لَأُميتَ. و إذا كانَ القِصاصُ ـ علىٰ ما ذَكرناه ـ صارفاً عن[٧] القَتلِ بغَيرِ حَقٍّ، بَقيَ[٨] حَيّاً[٩] كُلُّ مَقتولٍ عَلِمَ اللّٰهُ تَعالىٰ أنّ تَبقيَتَه حَيّاً مَصلَحةٌ؛ و لَولا القِصاصُ لَم يَكُن ذلكَ.

فبانَ وَجهُ قَولِه أنّ[١٠] في القِصاصِ حَياةً.

---

١. في «ج، ق» و المطبوع: «يستمرّ». و في «ع» مهملة.
٢. في «ح، د»: «و إذا كنتم». و في المطبوع: «و أنّكم».
٣. في «ح، د»: – «هذا».
٤. في المطبوع: «المقتول».
٥. في «ح»: «المقتول». و في المطبوع: «المقتول الذي معلوم» بدل «المعلوم».
٦. في «ح، د»: «لولاه». و في المطبوع: – «لولا القتل».
٧. في «ح، د» و المطبوع: «صادقاً على».
٨. في «ح»: «يبقى». و في «د»: «تبقى».
٩. في «ح، د» و المطبوع: «حياة». و في «ع»: + «في».
١٠. في المطبوع: «و لكم» بدل «أنّ».

المسألةُ الثامنةَ عَشَرةَ[1]

[تَأويلُ آيةِ السامريِّ، و بَيانُ أنَّ ما فَعَلَهُ لَم يَكُن مُعجِزاً]

إذا كانَ إيتاءُ[2] اللّٰهِ تَعالَى الآيةَ[3] مَن[4] يَعلَمُ أنّه يَستَفسِدُ بها العِبادَ،[5] و يَدعوهم لأجلِها إلَى الضَّلالِ و الفَسادِ، مُستَحيلاً في العُقولِ؛ لِما يؤَدّي إليه مِن انسدادِ الطَّريقِ إلىٰ مَعرفةِ الصادقِ مِن الكاذبِ عليه، و لِكَونِ ذلكَ مُنافياً لحِكمتِه[6] تَعالىٰ و عِلمِه[7] بالقُبحِ و غِناه عنه.

فكَيفَ جازَ أن يُمكِّنَ السامريُّ مِن أخذِ القَبضةِ التي فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ الخُوارَ في العِجلِ عندَ إلقائه لها فيه، و قد كانَ مُقوّياً[8] لِاتّباعِ[9] بَني إسرائيلَ له بِطاعتِهم إيّاه

---

١. في المطبوع: «الثامنة عشر».
٢. في غير ما نُقل في حاشية المطبوع من نسخةٍ: «إتيان».
٣. يعني الأمر الخارق للعادة.
٤. في المطبوع: «بمن».
٥. في «ح، د»: - «العباد».
٦. في المطبوع: «وهناً في حكمته».
٧. في «ج، ح، ق، م» و المطبوع: «و علم».
٨. في «ح، د» و المطبوع: «مغوياً».
٩. في المطبوع: «لاتّباعهم»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

و قَبولِهم منه و إذعانِهم[1] إليه؟

و قد نَطَقَ القُرآنُ بذلكَ في قولِه سُبحانَه: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوارٌ فَقالُوا هـٰذا إِلـٰهُكُمْ وَإِلـٰهُ مُوسىٰ﴾[2] إلىٰ آخِرِ القولِ، و قولِه[3] سُبحانَه حِكايةً عن موسىٰ عليه السلامُ: ﴿قالَ[4] فَما خَطْبُكَ يا سامِرِيُّ * قالَ بَصُرْتُ بِما لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُها وَ كَذٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾[5].

و جاءَت الأخبارُ بأنّه أخَذَ هذه القَبضةَ مِن تَحتِ قَدَمَي المَلَكِ عليه السلامُ، و قالَ: إنّه رَآه و قد وَطِئَ مَواتاً فعاشَ[6].

و كَيفَ ساغَ تَمكينُه مِن ذلكَ؟ و قد[7] استَدعىٰ به بَني إسرائيلَ إلَى الضَّلالِ، و كانَ ذلكَ مَعلوماً[8] ـ كَونُه منه بهذه القَبضةِ ـ للّٰهِ تَعالىٰ؟

و هَل يُنجي[9] مِن كَونِ ذلكَ قادحاً في حِكمةِ اللّٰهِ سُبحانَه كَونُ العُقولِ دالّةً علىٰ بُطلانِ ما دَعا إليه؟ و فِعلُ الآيةِ مع المُبطِلِ سَفَهٌ[10] من فاعلِها؛ سَواءٌ كانَ ما دَعا[11] إليه

---

١. في «ج، ع، ق، م»: «و ادّعائهم».
٢. طه (٢٠): ٨٨.
٣. في غير «ح»: «و قال».
٤. في «ح، د، ع» و المطبوع: – «قال».
٥. طه (٢٠): ٩٥ ـ ٩٦.
٦. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٦٣؛ تفسير الطبريّ، ج ١٨، ص ٣٦٢؛ الدرّ المنثور، ج ٥، ص ٥٩٦؛ تفسير البغويّ، ج ٥، ص ٢٩٢.
٧. في «ح، د» و المطبوع: «فقد».
٨. في المطبوع: «و كان معلها»؛ و في حاشيته: «كذا في النسخة».
٩. في المطبوع: «يجيء».
١٠. في «ح، د»: «صفة». و في المطبوع: – «سفه».
١١. في المطبوع: «ادّعىٰ».

جائزاً في العُقولِ، أو في حَيِّزِ المُحالِ؛ لأنّها تَنوبُ[١] في التَّصديقِ له مَنابَ قولِه: «قد صَدَقتَ»[٢]؛ إذ[٣] لا فَرقَ بَينَ تَصديقِه فِعلاً و قَولاً. و مَن صَدَّقَ كاذباً فلَيسَ بحَكيم.[٤]

و هَل يُنجي[٥] مِن ذلكَ ما يُمكِنُ تَجويزُه[٦] مِن تَقدُّمِ إلقاءِ القَبضةِ و الخُوارِ علىٰ[٧] دعوَى السامِريِّ؟ و أيُّ فَرقٍ بَينَ كَونِ ذلكَ الذي ادَّعاه شافعاً للخُوارِ و بَينَ تَقدُّمِه له في قُبحِ تَمكينِه منه، مع العِلمِ أنّه يَستَفسِدُ[٨] به؛ لِكَونِ القَبضةِ و الإلقاءِ مَعلومَينِ للناسِ مِن جهتِه و صُنعِه؟

و لَيسَ يَجري ذلكَ مَجرىٰ ما يُشاهِدُه الناسُ مِن أنّه[٩] يَتقدَّمُ علىٰ دَعواه[١٠] داعٍ إلىٰ باطلٍ[١١] أو يَتأخَّرُ عنها؛ لأنّ ذلكَ لا يَكونُ مَعلوماً وُقوعُه منه و حصولُه مِن فعلِه، كَما حَصَلَ إلقاءُ القَبضةِ[١٢] مَعلوماً مِن جهةِ السامريِّ، و شَفَعَ إلقاءَه لها الخُوارُ الذي وَقَعَت[١٣] الفِتنةُ به.

فليُنعِمْ بما عندَه في ذلكَ.

---

١. في «ع» مهملة. و في «ق»: «ثبوت». و في المطبوع: «ينوب».
٢. في المطبوع: + «الرؤيا». و في جميع النسخ و المطبوع: + «و».
٣. في «ح»: «أنّها». و في «د»: «إذن». و في المطبوع: «إذا».
٤. في المطبوع: «بحكم»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٥. في «ع»: «يبجي». و في «ق» غير واضحة. و في المطبوع: «يجيء».
٦. في المطبوع: «بتجويزه».
٧. في المطبوع: «من».
٨. في «ج»: «يستفسده». و في المطبوع: «يستند».
٩. في «ق»: «مع أنّه». و في المطبوع: «من أن».
١٠. في «ج، ق، م»: «دعوة».
١١. في المطبوع: «الباطل».
١٢. في «ج، ق، م»: «الإلقاء للقبضة». و في «ع»: «إلقاء للقبضة».
١٣. في غير «ح، د»: «وقع».

الجوابُ ـ و باللّهِ التّوفيقُ[١] ـ:

اِعلَمْ أنّ العُلماءَ قد تأوّلوا هذه الآيَةَ علىٰ وَجهَينِ، كُلُّ واحدٍ منهما يُزيلُ الشُّبهةَ[٢] المُعتَرِضةَ فيها:

أحَدُهما ـ و هو الأقوىٰ و الأرجَحُ ـ: أن يَكونَ الصَّوتُ المَسموعُ مِن العِجلِ لَيسَ بخُوارٍ علَى الحقيقةِ، و إن أشبَهَ في الظاهرِ ذلكَ؛ و إنّما احتالَ السامِريُّ بأن جَعَلَ في الذي صاغَه مِن الحُليِّ علىٰ هَيئةِ العِجلِ خُروقاً[٣] و مَنافذَ، و قابَلَ به الريحَ، فسُمِعَت تلكَ الأصواتُ المُشبِهةُ للخُوارِ المَسموعةِ[٤] مِن الحَيِّ. و إنّما أخَذَ قَبضةً[٥] التُّرابِ مِن أثَرِ المَلَكِ و ألقاها فيما كانَ سُبِكَ مِن الحُليِّ لِيوهِمَهم[٦] أنّ القَبضةَ هي التي أثَّرَت كَونَ العِجلِ حَيّاً مَسموعَ الأصواتِ. و هذا مُسقِطٌ للشُّبهةِ.

و **الوَجهُ الآخَرُ**: أنّ اللّهَ تَعالىٰ كانَ أجرَى العاداتِ في ذلكَ الوقتِ، بأنّ مَن أخَذَ مِثلَ تلكَ القَبضةِ[٧] و ألقاها في شَيءٍ فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ فيه الحياةَ بالعادةِ؛ كَما أجرَى العادةَ في حَجَرِ المِغناطيسِ[٨] بأنّه إذا قُرِّبَ مِن الحديدِ فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ فيه الحركةَ إليه، و إذا وَقَعَت النُّطفةُ في الرحِمِ فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ فيها الحياةَ.

و علَى الجَوابَينِ معاً، ما فَعَلَ اللّٰهُ تَعالىٰ آيةً مُعجِزةً علىٰ يَدِ كَذّابٍ؛ و مَن ضَلَّ

---

١. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».

٢. في «ع» و المطبوع: –«الشبهة».

٣. في المطبوع: «فُرَجاً».

٤. كذا، و الأنسب: «المسموع».

٥. في «ج، ح، د، ع، م» و المطبوع:«القبضة»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.

٦. في غير «ح» و المطبوع: «لتوهمهم».

٧. في المطبوع: –«القبضة».

٨. في «ج» و المطبوع:«المقناطيس».

مِن[١] القومِ عندَ فِعلِ السامريِّ إنّما أُتيَ مِن قِبَلِ نَفسِه.

أمّا علَى الجوابِ الأوّلِ: إنّه كانَ يَنبَغي أن يَتنبَّهَ[٢] علَى الحيلةِ التي نُصِبَت حتّىٰ أوهَمَت أنّه حَيٌّ و أنّ له خُوارٌ[٣]؛ و إذا لَم يَبحَث[٤] عن ذلكَ فهو المُقصِّرُ[٥].

و علَى الجوابِ الثاني: قد كانَ يَجِبُ أن يَعلَمَ أنّ ذلكَ إذا كانَ مُستَنِداً إلىٰ عادةٍ جَرَت بمِثلِه، فلا حُجّةَ فيه، و لَيسَ بمُعجِزةٍ.

و لَم يَبقَ مع ما ذَكرناه شُبهةٌ.

---

١. في المطبوع: «عن».
٢. في «ح، ع»: «أن ينتبه». و في «د»: «أن ينبّه». و في «ق»: «أن يبنيه». و في «م»: «أن ينبيه».
٣. كذا، و الصحيح: «خواراً».
٤. في المطبوع: «لم سخت»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٥. في المطبوع: «القاصر».

المسألةُ التاسعةَ عَشَرةَ[1]

[تَأويلُ كلامِ هُدهُدِ سُلَيمانَ عليه السلام،]

[و وَجهُ التَّهديدِ بَعذابِه أو ذَبحِه]

ما المُحيلُ[2] لِكَونِ هُدهُدِ سُلَيمانَ عليه السلامُ عاقلاً مِن طريقِ[3] العُقولِ، لِيَسوغَ الانصرافُ عن ظَواهرِ ما حَكاه اللّٰهُ تَعالىٰ عنه مِن الأقوالِ و الأفعالِ الدالّةِ بظاهِرِها القويِّ علىٰ[4] أنّه ذو عَقلٍ يُساوي عُقولَ المُكلَّفينَ؟

و أقوىٰ [ما يَدُلُّ علىٰ] ذلكَ قولُ سُلَيمانَ عليه السلامُ: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطانٍ مُبِينٍ﴾[5] و هذا وَعيدٌ عظيمٌ لا يَجوزُ تَوجُّهُه إلىٰ غَيرِ [ال]مَلومِ علَى الخَطإ، المقصورِ فَهمُه عن فَهمِ المُكلَّفينَ.

و كَيفَ يَجوزُ أن يوجِبَ عليه مِثلَ ذلكَ لعدمِ «البُرهانِ المُبينِ»، و هو الحُجّةُ الواضحةُ التي تُقيمُ[6] عُذرَه، و تُسقِطُ[7] المَلامةَ عنه؟ و قد كانَ له أن يَذبَحَه مِن غَيرِ

---

١. في المطبوع: «التاسعة عشر».

٢. في المطبوع: «ما يحيل».

٣. في المطبوع: «طريقة».

٤. في المطبوع: - «علىٰ».

٥. النمل (٢٧): ٢١.

٦. في «ع، ق» مهملة. و في المطبوع: «يقيم».

٧. في «د، ق» و المطبوع: «و يسقط». و في «ع» مهملة.

هذا الشَّرط؛ علىٰ مُقتَضىٰ ما أجابَ به سيِّدُنا حَرَسَه اللّٰهُ مِن قَبلُ مِن[١] أنّ ذلكَ كانَ مُباحاً له.[٢]

فلَولا أنّ العَذابَ هاهُنا و الذَّبحَ جاريانِ مَجرَى العِقابِ، لَما اشتُرِطَ[٣] في وجوبِهما[٤] عليه عَدمُ البُرهانِ، و في سُقوطِهما[٥] عنه[٦] حُصولُه.

و هذا يَدُلُّ علىٰ أنّه ذو عَقلٍ يوجِبُ التَّكليفَ له؛ و لَولا ذلكَ ما حَسُنَ هذا الوَعيدُ العَظيمُ، علىٰ هذا الشَّرطِ و التَّرتيبِ.

و يَدُلُّ علىٰ ذلكَ أيضاً: أنّ سُلَيمانَ عليه السلامُ أهَّلَه لحَملِ[٧] كِتابِه، و الإعادةِ عليه ما[٨] يُراه مِن القومِ و ما يَقولونَ؛ بقَولِه ﴿**إذهَبْ بِكِتابِى هٰذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ماذا يَرْجِعُونَ**﴾؛[٩] و لَو ائتَمَنَ[١٠] أحَدُنا مَن يَقصُرُ[١١] عقلُه عن عَقلِ المُكلَّفينَ علىٰ مِثلِ هذا المُهِمِّ العَظيمِ لَكانَ[١٢] سَفِيهاً.

و قولُه مِن قَبلُ: ﴿**أَحَطْتُ بِما لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**﴾ إلىٰ قولِه: ﴿**اللّٰهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾[١٣] و ما في هذا القَصَصِ مِن جَودةِ

---

١. في المطبوع: -«من». ٢. راجع: المسائل الطرابلسيّات الأُولىٰ، ص ١٩٩ـ ٢٠٠.
٣. في المطبوع: «لما اشترطه».
٤. في غير ما استُظهر في حاشية المطبوع: «وجوبها».
٥. في غير ما استُظهر في حاشية المطبوع: «سقوطها».
٦. في «ح، د»: +«عند». و في «ع» و المطبوع: «عند» بدل «عنه».
٧. في «ح، د»: «بحمل».
٨. في «ح» و المطبوع: «بما».
٩. النمل (٢٧): ٢٨.
١٠. في «ع» مهملة. و في المطبوع: «اعن»؛ و استُظهر في حاشيته: «أمن».
١١. في «ع، م»: «تقصير».
١٢. في «ج، ع، م»: «سفهاً».
١٣. النمل (٢٧): ٢٢ ـ ٢٦.

اعتبارِه، و حُسنِ تدبيرِه؛ كقَولِه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[١] الآيةَ.

فهل يَسوغُ الانصرافُ عن هذه الظَّواهرِ القَويّةِ[٢] بغَيرِ دَلالةٍ عَقليّةٍ تُحيلُ[٣] أن يُعطيَ اللّٰهُ سُبحانَه العقلَ حَيَواناً مثله؟

و ما أولاه ـ كَبَتَ اللّٰهُ أعداءَه ـ بِذِكرِ[٤] ما عندَه في ذلكَ، إن شاءَ اللّٰهُ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٥] ـ:

إنّا كُنّا قد[٦] ذَكرنا في جوابِ المَسائلِ الأُولَى ـ الواردةِ في معنىٰ ما حُكيَ عن النملةِ و الهُدهُدِ ـ ما قد عُرِفَ و وُقِفَ عليه.[٧] و نَحنُ الآنَ نُجيبُ[٨] عمّا في هذا السُّؤالِ المُستأنَفِ، و نُزيلُ هذه الشُّبهةَ المُعتَرِضةَ؛ و أوّلُ ما نَقولُه:

[التَّجويزُ العَقليُّ لأن تَكونَ البَهائمُ عاقِلةً، و منعُ ذلكَ لقيامِ الإجماعِ]

إنّ في الناسِ مَن ذَهَبَ إلىٰ أنّه لا يَجوزُ أن يَكونَ الهُدهُدُ و ما أشبَهَه مِن البَهائمِ كاملَ العقلِ، و هو علىٰ ما هو عليه مِن الهَيئةِ و البِنيةِ، و عَدَّ ذلكَ في جُملةِ المُستَحيل.

و هذا لَيسَ بصَحيحٍ؛ لأنّه[٩] لا دَلالةَ عقليّةً تَدُلُّ علىٰ ذلكَ.

---

١. النمل (٢٧): ٢٥.

٢. في «ح، د»: «القريبة». و في المطبوع: «الغريبة».

٣. في «ج»: «يخيل». و في «ق، م»: «تخيل».

٤. في «ج، ق، م» و المطبوع: «يذكر».

٥. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٦. في «ج، ع، م» و المطبوع: «قد كنّا» بتقديم و تأخير. و في «ح، د»: - «كنّا».

٧. راجع: المسائل الطرابلسيات الأُولى، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

٨. في المطبوع: «نجيب الآن» بتقديم و تأخير.

٩. في المطبوع: «[و]» بدل «لأنّه».

و مِن أينَ لنا أنّ بِنيةَ قَلبِ الهُدهُدِ و ما جَرىٰ مجراه مِن البَهائمِ[١] لا تَحتَمِلُ[٢] العُلومَ التي هي كمالُ العقلِ؟

و إذا كانَ العقلُ مِن قَبيلِ[٣] العُلومِ و الاعتقاداتِ[٤]، و قَلبُ البَهيمةِ يَحتَمِلُ الاعتقاداتِ لا مَحالةَ ـ بَل كَثيراً مِن العُلومِ و إن لَم تَكُن[٥] تلكَ العُلومُ عَقلاً ـ فأيُّ فَرقٍ بَينَ العِلمِ الذي هو عَقلٌ و بَينَ العِلمِ الذي لَيسَ بعَقلٍ في احتمالِ القَلبِ له؟ و ما احتمَلَ الجنسَ الذي هو الاعتقادُ[٦] لا بُدَّ أن يَكونَ مُحتَمِلاً للنَّوعِ الذي هو العُلومُ.[٧]

فإن قيلَ لنا علىٰ هذا: فإذا جَوَّزتم أن تَكونَ[٨] البَهائمُ ـ و هي علىٰ ما هي عليه ـ في قُلوبِها عُلومٌ هي كمالُ العقلِ، و التَّكليفُ تابعٌ[٩] لكمالِ العقلِ؛ فألّا جَوَّزتم أن تَكونَ[١٠] مُكلَّفةً و هي علىٰ ما هي عليه، كَما جَوَّزتم أن تَكونَ[١١] عاقلةً؟

قُلنا[١٢]: الصَّحيحُ أن نَقولَ: إنّ ذلكَ جائزٌ لَولا الدَّلالةُ علىٰ خِلافِه، و المُعوَّلُ في ذلكَ علىٰ إجماعِ المُسلِمينَ علىٰ أنّ البَهائمَ لَيسَت بكاملةِ العُقولِ و لا مُكلَّفةٍ،

---

١. في المطبوع: – «من البهائم».
٢. في «ج، ح، د، ق، م»: «لا يحتمل».
٣. في «ج، ق» و المطبوع: «قبل»؛ نعم، استُظهر في حاشية المطبوع ما أثبتناه.
٤. ذهب المصنّف رحمه اللّه إلىٰ أنّ العقل عبارة عن مجموعة من العلوم. راجع: الذخيرة، ص ١٢١.
٥. في «د» و المطبوع: «لم يكن».
٦. الاعتقاد أعمّ من العلم؛ فهو يشمل العلم كما يشمل التقليد و التبخيت و الجهل. راجع: الحدود، ص ٨٨ ـ ٩٠.
٧. في «ح، د، ع»: «المعلوم».
٨. في «ق» غير واضحة. و في المطبوع: «أن يكون».
٩. في «ح، د»: «مانع».
١٠. في «ج، ع، ق»: «يكون».
١١. في «ع، ق، م»: «يكون».
١٢. في «د» و المطبوع: «قلت».

و هذا[١] أيضاً مَعلومٌ مِن دينِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه؛ و لهذا رُوِيَ عنه عليه السلامُ أنّه قالَ: «جُرحُ العَجماءِ جُبارٌ»،[٢] و إنّما أرادَ: أنّ[٣] جِناياتِ البَهائمِ لا شَيءَ فيها.

و لا اعتبارَ بقَولِ طائفةٍ مِن أهلِ التَّناسُخِ بخِلافِ[٤] ذلكَ؛ لأنّ أصحابَ التَّناسُخِ لا يُعَدّونَ مِن المُسلِمينَ، و لا ممّن يَدخُلُ قولُه في جُملةِ الإجماعِ؛ لكُفرِهم و ضَلالِهم و شُذوذِهم عن الدِّينِ.[٥]

و إنّما قُلنا: «إنّ الهُدهُدَ الذي خاطَبَه سُلَيمانُ عليه السلامُ و أرسَلَه بالكِتابِ لَم يَكُن عاقلاً»؛ لأنّ اسمَ «الهُدهُدِ» في لُغةِ العَرَبِ و عُرفِ أهلِها اسمٌ لبَهيمةٍ لَيسَت بعاقلةٍ، كَما أنّه اسمٌ لِما كانَ علىٰ صورةٍ مَخصوصةٍ و هَيئةٍ مُعيَّنةٍ.

فلَو كانَ ذلكَ الهُدهُدُ عاقلاً، لَما سَمّاه اللّٰهُ تَعالىٰ و هو يُخاطِبُنا باللُّغةِ العَرَبيّةِ «هُدهُداً»؛ لأنّ هذا الاسمَ وُضِعَ لِما لَيسَ بعاقلٍ، و إجراؤه علىٰ مَن هو عاقلٌ خروجٌ عن اللُّغةِ؛ فأحوَجَنا[٦] اتّباعُ هذا الظاهرِ إلىٰ أن نَتأوَّلَ[٧] ما حُكيَ عن هذا الهُدهُدِ مِن

---

١. في «ق، م»: - «هذا».

٢. راجع: الكافي، ج ٧، ص ٣٧٧، ح ٢٠؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٥٤، ح ٥٣٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ١٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٦؛ معاني الأخبار، ص ٣٠٣، ح ١. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٤٥، ح ١٤٢٨؛ و ص ٨٣٠، ح ٢٢٨؛ و ج ٦، ص ٢٥٣٣، ح ٦٥١٤؛ و ص ٢٥٣٣، ح ٦٥١٥؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٢٧، ح ٤٥٦٢؛ و ص ١٢٨، ح ٤٥٦٥؛ صحيح ابن حبّان، ج ١٣، ص ٣٥١، ح ٦٠٠٥؛ و ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤، ح ٦٠٠٦ ـ ٦٠٠٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٢، ص ٢٣ ـ ٢٤، ح ٢٢٧٤ ـ ٢٢٧٧؛ و ج ٣، ص ٤٢٤، ح ٥٨٣٠ ـ ٥٨٣٦، و غير ذلك من مصادر العامّة الكثيرة.

٣. في «ح، د، ع»: - «أنّ».

٤. في «ج، ع، ق»: «يخالف في».

٥. في المطبوع: «من البين».

٦. في «ج، ح، ع»: «فأخرجنا».

٧. في «ج»: «أن تناول». و في «ع»: «أن تتأوّل». و في «ق»: «أن يتناول».

المُحاوَرةِ[1]، و نُبيِّنَ[2] كَيفيّةَ انتسابِه إلىٰ ما لَيسَ بعاقلٍ.

[تَأويلُ ما حُكيَ عن الهُدهُدِ من الكلامِ و المُحاوَرةِ]

و قد قُلنا في ذلكَ وَجهَينِ، ذَكرناهما في «جوابِ المسائلِ الأُولىٰ»:[3]

أوّلُهما: أن[4] يَكونَ ما[5] وَقَعَ منه قَولٌ، و لا نَطَقَ بهذا الخِطابِ المَذكورِ؛ و إنّما كانَ منه ما يَدُلُّ علىٰ مَعنىٰ هذا الخِطابِ، فأُضيفَ[6] الخِطابُ[7] إليه مَجازاً؛[8] علىٰ مَذهبِ للعَرَبِ[9] مَعروفٍ، قد امتَلأَت به أشعارُها و كلامُها، فمنه قَولُ الشاعرِ:

اِمتَلأَ[10] الحَوضُ، و قالَ: قَطْني مَهلاً، رُوَيداً؛ قد مَلأتَ بَطني[11]

و نَحنُ نَعلَمُ أنّ الحَوضَ لا يَقولُ شَيئاً، و إنّما[12] لمّا امتَلأَ و لَم يَبقَ فيه فَضلٌ لزِيادةٍ، صارَ كأنّه قائلٌ: «حَسبي؛ فلَم يَبقَ فِيَّ فَضلٌ لشَيءٍ[13] من الماءِ».

---

١. في «ج، ق»: «المجاورة». و في «ح، ع»: «المجاوزة».

٢. في «ج»: «و تبيين». و في «ح، د»: «و تبيّن». و في «ع» مهملة.

٣. راجع: المسائل الطرابلسيّات الأُولىٰ، ص ١٩٨ ـ ١٩٩. و قد أورد المصنّف رحمه الله هذين الوجهين هناك لتأويل كلام النملة حذّرت النمل من جيش سليمان عليه السلام، ثمّ عطف الهدهد عليها.

٤. في «ح، د» و المطبوع: +«ليس».

٥. «ما» نافية.

٦. في «ح، د»: «و أُضيف». و في المطبوع: «أو ضيف».

٧. في «ج»: - «فأُضيف الخطاب».

٨. في المطبوع: + «و هو».

٩. في «ع» و المطبوع: «العرب»؛ نعم صُحّح في حاشية «ع» بما أثبتناه.

١٠. في «ع» و المطبوع: «امتلأت».

١١. تقدّم تخريجه في ص ١٨٤.

١٢. في المطبوع: «و أنّه».

١٣. في «ع»: «فلم يبق فيه فضل بشيء».

و قد تَجاوَزوا[١] هذا في قولِ الشاعرِ:

و أَجــهشتُ للـتوبالِ[٢] حـينَ رَأَيـتُهُ   و كَــبَّرَ لِلــرحـمٰـنِ حـينَ رَآنــي

فــقُلتُ لهُ: أيــنَ الذيــنَ[٣] عَـهِدتُهُم   بِجَنبِكَ[٤] فـي خَـفضٍ[٥] و طِـيبِ زَمـانِ؟

فـقالَ: مَـضَوا[٦]، و استَودَعوني بِـلادَهُم   و مَـن ذا الذي يَـبقىٰ عـلَى الحَـدَثانِ؟

و «التوبالُ» اسمُ جَبَلٍ، و الجَبَلُ[٧] لا يَقولُ شَيئاً ممّا حُكيَ في هذا الشِّعرِ؛ و إنّما لمّا استَفادَ المُشاهِدُ[٨] له هذه[٩] المَعانيَ المَحكيّةُ عندَ رؤيتِه خالياً مِن أهلِه، حَكىٰ ما[١٠] استَفادَه مِن هذه المَعاني عنه؛ تَوَسُّعاً و تَفاصُحاً.[١١]

و الوجهُ الآخَرُ: أن يَكونَ وَقَعَ مِن الهُدهُدِ كلامٌ مَنظومٌ، له هذه المَعاني المَحكيّةُ عنه، بإلهامِ اللّٰهِ تَعالىٰ له ذلكَ، علىٰ سَبيلِ المُعجِزةِ لسُلَيمانَ عليه السلامُ؛ كَما جُعِلَ مِن مُعجِزتِه فَهمُه لمَنطِقِ الطَّيرِ و أغراضِها في أصواتِها.

و لَيسَ بمُنكَرٍ[١٢] أن يَقَعَ الكلامُ الذي فيه بعضُ الأغراضِ مـمّن لَـيسَ بـعاقلٍ و لا مُكلَّفٍ. ألا تَرىٰ أنّ الصَّبيَّ الذي لَم يَبلُغِ الحُلُمَ و لا دَخَلَ في التَّكـليفِ قـد

---

١. في «ق»: «تجاوز». و في المطبوع: «تحاوروا».
٢. في المطبوع: «و أحصت لذي بال» بدل «و أجهشت للتوبال».
٣. في المطبوع: «الّذي».
٤. في «ج»: «نجيبك». و في «ق»: «يجيبك». و في المطبوع: «بحينك».
٥. في المطبوع: «خصب».
٦. في المطبوع: «حصل».
٧. في «ح، د، ع»: - «و الجبل».
٨. من قوله: «و التوبال اسم جبل» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
٩. في المطبوع: «بهذه».
١٠. من قوله: «استفاد المشاهد» إلىٰ هنا ساقط من «ع».
١١. في «ق» و المطبوع: «تفاضحاً».
١٢. في «ح، د»: «يمكن».

يَتكلَّمُ بكلامٍ فيه أغراضٌ مَفهومةٌ، و كذلكَ المَجنونُ؟

و لَيسَ يَجِبُ ـ إذا حَكَى اللّٰهُ تعالىٰ عن الهُدهُدِ ذلكَ الكلامَ المُرتَّبَ المُتَّسِقَ ـ أن يَكونَ الهُدهُدُ نَطَقَ به[١] علىٰ هذا التَّرتيبِ و التَّنضيدِ؛ بَل يَجوزُ أن يَكونَ نَطَقَ بما له ذلكَ المَعنىٰ، فحَكاه اللّٰهُ تعالىٰ بلَفظٍ فَصيحٍ بَليغٍ، مُرتَّبٍ مُهذَّبٍ.

و علىٰ هذا الوَجهِ يَحكي العَرَبيُّ عن الفارِسيِّ، و الفارِسيُّ عن العَرَبيِّ، و إن كانَ العَرَبيُّ[٢] لا يَنطِقُ بالفارسيّةِ، و الفارِسيُّ[٣] لا يَنطِقُ[٤] بالعَرَبيّةِ.

و علىٰ هذا الوَجهِ حَكَى اللّٰهُ تَعالىٰ عن الأُمَمِ الماضيةِ مِن القِبطِ و غَيرِهم، و عن موسىٰ عليه السلامُ و[٥] فِرعَونَ ـ و لُغتُهما لُغةُ القِبطِ ـ ما حَكاه مِن المُراجَعاتِ و المُحاوَراتِ و هُم لَم يَنطِقوا بهذه اللُّغةِ، و إنّما نَطَقوا بمَعانيها بلُغتِهم، فحَكاها[٦] اللّٰهُ تَعالىٰ باللُّغةِ العَرَبيّةِ، و نَمَّقَها و رَتَّبَها[٧].

و هذا يُزيلُ[٨] العَجَبَ مِن نُطقِ الهُدهُدِ بذلكَ الكلامِ المُرتَّبِ، لأنّه لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ ما نَطَقَ به بعَينِه، و إنّما نَطَقَ بما له مَعناه.

فإن قيلَ: فقَد رَجَعتم في الجوابَينِ معاً عن ظاهرِ[٩] القُرآنِ؛ لأنّ حَملَ القَولِ المَحكيِّ علىٰ أنّ المُرادَ به ما ظَهَرَ مِن العَلاماتِ و الدَّلالاتِ ـ علىٰ ما أنشَدتُموه مِن

---

١. في المطبوع: - «به».
٢. في «ح، د»: «العجميّ». و استُظهر في حاشية المطبوع: «الفارسيّ».
٣. في «ع، ق»: «و الفارسيّة».
٤. في «ح، د» و المطبوع: - «بالفارسيّة، و الفارسيّ لا ينطق».
٥. في المطبوع: - «و».
٦. في «ح» و المطبوع: «فحكاه».
٧. في المطبوع: «و عفتها و قدسها».
٨. في المطبوع: «مزيل».
٩. في «ح»: «ظواهر». و في المطبوع: «مطلق»؛ و استُظهر في حاشيته: «منطق».

الشّعرِ ـ مَجازٌ غَيرُ حَقيقةٍ. و كذلكَ إضافةُ القَولِ المُرتَّبِ[١] المُهذَّبِ[٢] إلىٰ مَن لَم يَقُلْه[٣] علىٰ[٤] تَرتيبِه، و إنّما قالَ ما له مَعناه، أيضاً مَجازٌ. فقَد هَرَبتم مِن مَجازٍ إلىٰ مَجازٍ؛ لأنّكم[٥] امتَنَعتم مِن أن تُسَمّوا عاقلاً كاملاً أنّه «هُدهُدٌ»؛[٦] لمُخالَفتِه للُّغةِ[٧] و أنّه عُدولٌ عن مُقتَضاها[٨]؛ فما أجَبتم به أيضاً بهذه الصفةِ.[٩]

قُلنا: الفَرقُ بَينَ الأمرَينِ واضحٌ؛ فإنّ العادةَ قد جَرَت للعَرَبِ بما ذَكرناه في الجوابِ الأوّلِ مِن المَجازِ، و هو في كلامِهم و أشعارِهم ظاهرٌ شائعٌ، حتّىٰ كادَ يَلحَقُ بالحَقيقةِ؛ و ما جَرَت عادتُهم بأن يُسَمّوا[١٠] بِاسمِ الهُدهُدِ و ما أشبَهَه مِن البَهائمِ شَخصاً عاقلاً مُكلَّفاً علىٰ سَبيلِ الإفادةِ و لا التَّلقيبِ[١١]؛ فَعَدَلنا عن مَجازٍ غَيرِ مَعهودٍ و لا مَألوفٍ إلىٰ مَجازٍ مَعهودٍ مَألوفٍ.

و أمّا الجوابُ الثاني: فلا نُسلِّمُ أنّه مَجازٌ، و لا فيه شَيءٌ[١٢] مِن الاستعارةِ؛ لأنّ من

---

١. في «ع» و المطبوع: «المترتّب»؛ نعم استُظهر في حاشية «ع» ما أثبتناه.
٢. في المطبوع: - «المهذّب».
٣. في «ج»: - «لم». و في «ق»: «علىٰ من نقله» بدل «إلى من لم يقله».
٤. في المطبوع: «من».
٥. في المطبوع: «من أنّكم».
٦. في المطبوع: «من أن تسمّوا هدهداً عاقلاً كاملاً».
٧. في «ج»: «لمخالفيه للّغة». و في «ح»: «لمخالفته اللغة». و في المطبوع: «بمخالفة اللغة».
٨. فلو سُمي العاقل الكامل هدهداً لكان ذلك مجازاً؛ لكونه مخالفاً للّغة و فيه عدول عن مقتضاها.
٩. أي فيه مخالفة للّغة و عدول عن مقتضاها، فيكون مجازاً أيضاً. و لذلك قال: إنّكم قد هربتم من مجاز إلى مجاز.
١٠. في المطبوع: - «بأن يسمّوا».
١١. في «ع»: «و لا التقليب».
١٢. في المطبوع: - «شيء».

حَكىٰ مَعانيَ كلامِ غَيرِه بلُغةٍ أُخرىٰ، أو علىٰ ترتيبٍ آخَرَ، بَعدَ أن لا يَتجاوَزَ تلك المَعانيَ و لا يَتعدّاها، و إن عَبَّرَ عنها بغَيرِ تلكَ العبارةِ، لا يَقولُ أحَدٌ أنّه[١] مُتجوِّزٌ و لا مُستَعيرٌ؛ فبانَ الفَرقُ بَينَ المَوضِعَينِ.

فإن قيلَ: قد شَبَّهتم شَيئاً بما لا يُشبِهُه؛ لأنّ القائلَ:

امتَلأَ الحَوضُ، و قالَ: قَطني مَهلاً، رُوَيداً، قد مَلأْتَ بَطني[٢]

إنّما مُرادُه: امتلاءَ حتّىٰ[٣] لو كانَ ممّن[٤] يَقولُ لَقالَ كذا. و كذلكَ الجَبَلُ إنّما حُكي عنه ما لَو كانَ قائلاً لَقالَه، و قولُه: «و شَكا إلَيَّ بعَبرةٍ و تَحَمحُمِ» أي: فَهِمتُ مِن عَبرتِه[٥] و حَمحَمتِه التألُّمَ و الشَّكوىٰ. فأينَ نَظيرُ ذلكَ في الهُدهُدِ؟

قُلنا: مِثلُ هذا قائمٌ في الحِكايةِ عن الهُدهُدِ؛ لأنّ سُلَيمانَ عليه السلامُ لَمّا رأىٰ أنّ الهُدهُدَ إنّما وَرَدَ عليه[٦] مِن مَدينةِ سَبإٍ،[٧] حَكىٰ عنه ما لَو كانَ قائلاً لَقالَه مِن أحوالِها و صفةِ مُلكِها. و مَعلومٌ أنّ الأمرَ كذلكَ؛ لأنّ الهُدهُدَ لَو كانَ قائلاً لَقالَ ـ و قد عايَنَ ذلكَ المُلكَ ـ: «إنّني عَلِمتُ ما لَم تَعلَمْ؛ و إنّي وَجَدتُ امرأةً تَملِكُهم، و لها عَرشٌ عظيمٌ»، و العَرشُ هاهُنا هو المُلكُ أو الكُرسيُّ «و إنّهم كانوا يَسجُدونَ للشَّمسِ مِن دونِ اللّٰه تَعالىٰ» علىٰ مَذهبِ العَرَبِ[٨] الذي حَكَيناه.

و قد جاءَ في القُرآنِ و أخبارِ النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لذلكَ[٩] نَظائرُ كَثيرةٌ؛

---

١. في «ح، د»: «لا نقول محدثه» بدل «لا يقول أحد أنّه».

٢. تقدّم تخريجه في ص ١٨٤.

٣. في «ج، م»: «حبي».

٤. في «ج»: «من». و في «ع»: «ممّا».

٥. في «ع» مهملة. و في «ق»: «عترته». و في المطبوع: «بعيره»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

٦. في غير «ح، ح»: «إليه».

٧. في «ج، ع»: «من مدينته شيئاً».

٨. من قوله: «و إنّهم كانوا يسجدون» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.

٩. في «ع»: − «لذلك». و في «ق، م»: «كذلك».

فمِن ذلكَ:

قولُه تَعالىٰ حِكايةً عن السماءِ و الأرضِ: ﴿قالَتَا أَتَيْنا طائِعِينَ﴾[١] و المَعنىٰ: لَو كانَتا ممَّن يَقولُ[٢] لَقالتا.

و قولُه جَلَّ اسمُه: ﴿إِنّا عَرَضْنَا الأَمانَةَ عَلَى السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ وَ الجِبالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وَأَشْفَقْنَ مِنْها وَ حَمَلَها الإِنْسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾[٣] [و مَعناه:] إنّها لَو كانَت ممّا[٤] يُشفِقُ و يأبىٰ[٥] لَأَبَينَ و أشفَقنَ.[٦]

و قولُه عليه السلامُ: «لَو كُتِبَ[٧] القُرآنُ في إهابٍ، ثُمّ أُلقيَ في النارِ، لَما احتَرَقَ»[٨] علىٰ هذا أيضاً[٩] مَعناه؛ و تقديرُه: لَو كانَت النارُ ممّا[١٠] لا يُحرِقُ[١١] شَيئاً لجَلالتِه و عِظَمِ[١٢] قَدرِه، لَكانَت لا تُحرِقُه.

---

١. فصّلت (٤١): ١١.
٢. في «ج، ع، ق، م»: «ممّا تقول». و في المطبوع: «ممّا يقولان».
٣. الأحزاب (٣٣): ٧٢.
٤. في المطبوع: - «ممّا».
٥. في «ج، م»: «تشفق و تأبىٰ». و في «ح، د» و المطبوع: «يشفقن و يأبين».
٦. في المطبوع: «و يشفقن».
٧. في المطبوع: «لو كتبت».
٨. راجع: مسند أحمد، ج ٤، ص ١٥١، ح ١٧٤٠٣، ص ١٥٤، ح ١٧٤٤٥، ص ١٥٥، ح ١٧٤٥٥؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٧٢، ح ٥٩٠١؛ ج ١٧، ص ١٨٦، ح ٤٩٨، ص ٣٠٨، ح ٨٥٠؛ سنن الدارميّ، ج ٢، ص ٥٢٢، ح ٣٣١٠؛ شعب الإيمان، ج ٢، ص ٥٥٤، ح ٢٦٩٩؛ مسند أبي يعلىٰ، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ١٧٤٥. و راجع: الأمالي للمرتضىٰ، ج ١، ص ٤٢٦ ـ ٤٣١، و فيه تفصيل الكلام حول هذه الرواية و المراد بها.
٩. في المطبوع: «و علىٰ هذا»: - «أيضاً».
١٠. في المطبوع: - «ممّا».
١١. في «ج»: «لا تخرق». و في «ح، د، م» و المطبوع: «لا تحرق». و في «ق»: «لا يحترق».
١٢. في المطبوع: «و عظيم».

و لا يُجعَلُ علىٰ هذا الوَجهِ سُليمانُ عليه السلامُ مُستَفيداً مِن الهُدهُدِ خبرَ سَبإٍ؛ بَل كانَ سُليمانُ عليه السلامُ بذلكَ عالِماً قَبلَ حُضورِ الهُدهُدِ؛ فلمّا حَضَرَ الهُدهُدَ بَعدَ غَيبتِه، و عَلِمَ أنّه مِن تلكَ البَلدةِ وَرَدَ، أضافَ إليه مِن القَولِ و الخَبرِ ما لَو كانَ مُخبِراً لَقالَه؛ كَما قيلَ في الحَوضِ و الجَبَلِ.

فإن قيلَ: ألّا جَوَّزتم أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ فَعَلَ في الهُدهُدِ كلاماً هذه صفتُه، و كذلكَ في النَّملةِ؟

قُلنا: اضافةُ القَولِ إليهما دونَه تَعالىٰ تَمنَعُ[1] مِن ذلكَ، و القائلُ هو فاعلُ القَولِ، دونَ مَحلِّه.

[بَيانُ الوَجهِ في تَهديدِ سُليمانَ عليه السلام بعَذابِ الهُدهُدِ أو ذَبحِهِ]

فأمّا قَولُه: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً﴾، فالعَذابُ هو الألَمُ و الضررُ، و لَيسَ بجارٍ[2] مَجرَى العِقابِ، الذي لا يَكونُ إلّا علىٰ سببٍ مُتقدِّمٍ، و لا يَكونُ مُبتَدأً. ألا تَرىٰ أنّهم يَقولونَ: «اِبتَدأتُه[3] بالعَذابِ» و لا يَقولونَ: «اِبتَدأتُه[4] بالعِقابِ»؟

و قد يُبيحُ اللّٰهُ تَعالىٰ مِن إيلامِ البَهائمِ ما يَضمَنُ[5] هو تَعالَى العِوَضَ عنه؛ كَما أباحَ رُكوبَها و الحَملَ عليها و إن آلَمَها و شَقَّ عليها[6]، و أباحَ ذَبحَها.

و قد رُوِيَ أنّ العَذابَ الذي ذَكَرَه سُليمانُ عليه السلامُ إنّما كانَ نَتفَ ريشِه.[7]

---

١. في غير «م»: «يمنع».
٢. في المطبوع: «[يجري]» بدل «بجارٍ».
٣. في «ج»: «ابتداء به». و في المطبوع: «ابتدأه».
٤. في المطبوع: «ابتدأه».
٥. في «ح، د، ع» و المطبوع: «تضمّن».
٦. في المطبوع: «و يثق عليها»؛ و في حاشيته: «كذا في الأصل».
٧. راجع: تفسير ابن أبي حاتم، ج ٦، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠؛ تفسير ابن كثير، ج ٦، ص ١٨٥؛ تفسير

⇔

و لَيسَ قَولُه: «لَأُعذِّبَنَّه، أو[١] لَأَذبَحَنَّه» وَعيداً علىٰ ما جَرىٰ في المسألةِ؛ لأنّ القائلَ قد يَقولُ و هو غَيرُ مُتوعِّدٍ: «إن كانَ كَذا ذَبَحتُ شاتي»، و «إن لَم يَطِرْ طائري إلَى المَوضِعِ الفُلانيِّ ذَبَحتُه»؛ لأنّه مُخيَّرٌ في أوقاتِ هذا الذَّبحِ المُباحِ.

و كانَ عليه السلامُ عَزَمَ علىٰ[٢] ذَبحِ الهُدهُدِ أو نَتفِ ريشِه إن لَم يَعلَمْ مِن حالِه ما يَصرِفُه عن هذا الداعي؛ فلمّا عَلِمَ وُرودَه مِن تلكَ الجِهةِ، انصَرَفَ عن داعي الذَّبحِ أو الإيلامِ.[٣]

و مَعنىٰ[٤] «سُلطانٍ مُبينٍ» أي: يأتي بأمرٍ يَصرِفُني عمّا عَزَمتُ عليه؛ فكأنّه حُجّةٌ و سُلطانٌ.

و سُليمانُ عليه السلامُ لَم يَجعَلْ علَى الحَقيقةِ الهُدهُدَ رَسولاً مُتحمِّلاً لكِتابٍ، و لا قالَ له: ﴿إذهَبْ بِكِتابِى هـٰذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ماذا يَرْجِعُونَ﴾؛[٥] بَل لمّا ظَهَرَ منه عليه السلامُ ما فيه مَعاني هذه الحِكايةِ و فَوائدُها، جازَ علىٰ مَذهبِ العَرَبِ أن يُضافَ إليه أنّه قالَ ذلكَ.

ألا تَرىٰ أنّ أحَدَنا قد يَكتُبُ كِتاباً مع طائرٍ، و يُرسِلُه إلىٰ بعضِ البُلدانِ؛ ليَعرِفَ أخبارَ تلكَ البَلدةِ و أحوالَها؟ فيَجوزُ أن يَقولَ هو، أو[٦] يَحكيَ عنه غيرُه، أنّه أرسَلَ بهذا[٧]

↔ السمعانيّ، ج ٤، ص ٨٨؛ تفسير البحر المحيط، ج ٧، ص ٦٢؛ تفسير الفخر الرازيّ، ج ١، ص ٣٤٦٠؛ الدرّ المنثور، ج ٦، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

١. في غير «د»: «و».
٢. في المطبوع: «يُخبر عن» بدل «عزم علىٰ».
٣. في المطبوع: «الأيّام»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٤. في «ج» و المطبوع: «و معي»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه. و في «ح، د»: «و معه».
٥. النمل (٢٧): ٢٨.
٦. في المطبوع: «هذا و» بدل «هو أو».
٧. في المطبوع: «يريد».

الطائرِ و قالَ له[١]: «عَرِّفْني ما في ذلكَ البَلَدِ، و صِفْ لي أحوالَ كَذا، و أخبارَ كَذا»، و يَجعَلَ ما هو غرضُه كأنّه ناطقٌ به، و ما تَوصَّلَ[٢] به إلىٰ هذا الغَرضِ كأنّه رَسولٌ مُخاطَبٌ بالتَّرسُّلِ[٣].

و لذلكَ يَقولُ الفَصيحُ منهم: «رَكِبتُ فَرَسي أو جَمَلي، فقُلتُ له: اِذهَبْ بي[٤] إلَى البَلَدِ الفُلانيِّ، و أَسرِعْ بي إليه». و هو ما قالَ شَيئاً، و إنّما[٥] المَعنىٰ ما ذَكرناه.

و مَن أَنِسَ بفَصيحِ كلامِ العَرَبِ، و لَطيفِ إشاراتِها،[٦] و سَرائرِ فَصاحاتِها، تَمهَّدَت هذه الأجوبةُ التي ذَكرناها في لُبِّه[٧] و تَحقَّقَها؛ لمُطابَقتِها[٨] طَريقةَ القَومِ و مَذاهِبَهم.

---

١. في «ح، د، ع» و المطبوع: – «له».
٢. في «ح، د» و المطبوع: «يوصل». و في «ع» مهملة.
٣. في «ح»: «بالرسل منهم». و في «ع» غير واضحة. و في «ق»: «بالرسل». و في المطبوع: «بالتي سئل».
٤. في «ح، ع»: – «بي».
٥. في المطبوع: «و أنّ».
٦. في «ج، ع، ق، م»: «إشارتها».
٧. في «ج»: «في انبه». و في المطبوع: «تولية».
٨. في غير «ح، د»: «لمطابقة».

المسألةُ العِشرونَ

[مُناقَشَةُ الأدِلَّةِ التي ادُّعيَ دَلالتُها]

[على تَفضيلِ المَلائكةِ عَلَى الأنبياءِ]

ما جوابُ مَن استَشهَدَ علىٰ أنّ المَلائكةَ أفضَلُ مِن الأنبياءِ عليهم السلامُ بقَولِ اللّٰهِ[1] سُبحانَه: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ المَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلّٰهِ وَلَا المَلائِكَةُ المُقَرَّبُونَ﴾[2]؟ مِن حَيثُ إنّ هذا الكلامَ المَقصودَ به التَّعظيمُ و الرِّفعةُ يَدُلُّ علىٰ أنّ المَذكورَ الثانيَ[3] أفضَلُ مِن الأوّلِ، و أشهَرُ في الفَضلِ؛ و أنّه لَو كانَ دونَه لَم يَجُز استعمالُه.

و يَدُلُّ علىٰ ذلكَ:[4] أنّ القائلَ إذا كانَ حَكيماً، لا يَجوزُ أن يَقولَ: «لَن يَستَنكِفَ الوزيرُ أن يأتيَني، و لا الحارسُ» بَل يُثنّي[5] بمَن[6] هو أجَلُّ و أعلىٰ، فيَقولُ[7]: «لَن يَستَنكِفَ الوزيرُ أن يأتيَني،[8] و لا المَلِكُ».

---

١. في المطبوع: «بقوله».

٢. النساء (٤): ١٧٢.

٣. في المطبوع: – «الثاني».

٤. في المطبوع: – «ذلك».

٥. في «ج»: «يأتيني». و في «ح»: «يأتي». و في «ق، م» و المطبوع: «ينبئ».

٦. في «د» غير واضحة. و في المطبوع: «عمّن».

٧. في «ح»: «كقوله». و في «د»: «فقوله». و في المطبوع: «فقال».

٨. من قوله: «و لا الحارس» إلى هنا ساقط من «ع».

و هذا يوجِبُ كَونَ المَلائكةِ أفضَلَ مِن المَسيحِ عليه السلامُ؛ سِيّما و لَيسَ المُرادُ في قولِه: ﴿المُقَرَّبُونَ﴾ الإخبارَ عن قُربِ المَكانِ؛ لِاستحالةِ ذلكَ عليه سُبحانَه؛ و إنّما المُرادُ قُربُ المَنزلةِ في الثَّوابِ و عِظَمُها، و وَصفُهم بذلكَ يَدُلُّ علَى التَّعظيمِ.

و لَيسَ لأحَدٍ أن يَقولَ: إنّ ذلكَ المَقالَ قد يُستَعمَلُ في المُتَماثِلَينِ في الفَضلِ.

لأنّه لَيسَ في الأُمّةِ قائلٌ به؛ و إنّما الأُمّةُ قائلانِ؛ قائلٌ يَقولُ: «الأنبياءُ أفضَلُ»، و قائلٌ يَقولُ: «الملائكةُ أفضَلُ»، و لَيسَ يَصلُحُ ـكَما بَيَّنّا ـالتَّثنيةَ[1] في مِثلِ هذا المَقالِ بالمَفضولِ، بَل بالأفضَلِ.[2]

و قد تَقدَّمَ في ذلكَ قولُ مَن يَقولُ[3]: «إنّما ثُنّي بذِكرِهم لأنّهم عُبِدوا كَما عُبِدَ[4] المسيحُ عليه السلامُ»؛ لأنّ ذلكَ لا يؤثِّرُ فيما قد بَيَّنّا أنّ العُرفَ في الكلامِ يَقتَضيهِ، و كذلكَ الظاهرُ.

و قولُه تَعالىٰ: ﴿وَلا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِى خَزائِنُ اللّٰهِ وَلا أَعْلَمُ الغَيْبَ وَلا أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾[5] يَدُلُّ علىٰ عِظَمِ حالِ المَلَكِ.

و قولُه: ﴿فَلَمّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَ قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلّٰهِ ما هٰذا بَشَراً إِنْ هٰذا إِلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[6].

و قولُه حِكايةً عن إبليسَ لَعَنَه اللّٰهُ: ﴿مانَهاكُما رَبُّكُما عَنْ هٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلّا أَنْ

---

١. في «ج، ق، م» و المطبوع: «التنبيه». و في «ح»: «التنويه».
٢. في «ج»: - «بل بالأفضل».
٣. من قوله: «الملائكة أفضل. و ليس يصلح» إلىٰ هنا ساقط من «ع».
٤. في «ح، د» و المطبوع: - «كما عُبِدَ». و في «ع»: «كما عبدوا».
٥. هود (١١): ٣١.
٦. يوسف (١٢): ٣١.

تَكُونا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونا مِنَ الخالِدِينَ﴾[١] يَدُلُّ علىٰ عِظَمِ حالِ[٢] المَلَكِ، و أنّ[٣] المَعلومَ له و لهُما ذلكَ[٤]؛ و لولا ذلكَ[٥] ما رَغَّبَهما في أمرٍ هُما أفضَلُ منه، و لَكانَ اللّٰهُ سُبحانَه قد أنكرَ عليه.

فليَتطوَّلْ بما عندَه في ذلكَ مَثاباً، إن شاءَ اللّٰهُ تَعالىٰ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٦] ـ:

أمّا قولُه تَعالىٰ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ المَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْداً لِلّٰهِ وَلا المَلائِكَةُ المُقَرَّبُونَ﴾[٧] فإنّه لا[٨] يَدُلُّ علىٰ فَضلِ المَلائكةِ علَى الأنبياءِ علىٰ جماعتِهم السلامُ؛ مِن وُجوهٍ ثَلاثةٍ:

أوّلُها: أنّه غَيرُ مُمتَنِعٍ أن يَكونَ جميعُ المَلائكةِ عليهم السلامُ أفضَلَ و أكثَرَ ثَواباً مِن المَسيحِ عليه السلامُ، و إن كانَ المَسيحُ عليه السلامُ أفضَلَ و أكثَرَ ثَواباً مِن كُلِّ واحدٍ مِن المَلائكةِ، و هو مَسألةُ الخِلافِ.

و لَم يَقُلْ تَعالىٰ: «لَن يَستَنكِفَ المَسيحُ أن يَكونَ عبداً للّٰهِ، و لا جَبرَئيلُ و لا ميكائيلُ»، فيَدُلَّ هذَا القَولُ[٩] علىٰ أنّ المؤخَّرَ[١٠] ذِكرُه أفضَلُ، و أن جَبرَئيلَ أفضَلُ مِن

---

١. الأعراف (٧): ٢٠.

٢. في «ح، ع، م»: «حال عظم» بتقديم و تأخير. و في «ق»: «حال عظيم».

٣. في المطبوع: «و أنّه».

٤. في المطبوع: – «ذلك».

٥. في «ج، ع، م»: «ذاك». و في «ح»: «ذالك».

٦. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».

٧. النساء (٤): ١٧٢.

٨. في «ج، ع، ق، م»: – «لا».

٩. في المطبوع: – «هذا القول».

١٠. في المطبوع: «المؤخّره».

المَسيحِ؛ بَل قالَ: ﴿وَلا المَلائِكَةُ المُقَرَّبُونَ﴾، و هذا لَفظٌ يَـقتَضي جَـماعتَهم. و لا يَمتَنِعُ أن يَكونَ الجَمعُ مِن المَلائكةِ أفضَلَ مِن كُلٍّ واحدٍ مِن الأنبياءِ عليهم السلامُ.

و الجوابُ الثاني: أنّ المؤخَّرَ في مِثلِ هذا الخِطابِ المَذكورِ في الآيةِ، لا بُدَّ مِن أن يَكونَ إمّا[1] أفضَلَ مِن المُقدَّمِ، أو مُقارِناً[2] له في الفَضلِ؛ و لا يَـجوزُ أن يَكـونَ مُفاوِتاً[3] له في الفَضلِ.

ألا تَرىٰ أنّه لا يَـحسُنُ أن يَـقولَ القـائلُ: «لَـن يَسـتَنكِفَ الأمـيرُ أن يَـزورَني، و لا الحارِسُ»، و يَحسُنُ أن يَقولَ[4]: «لَن يَستَنكِفَ الأمـيرُ الفُـلانيُّ أن يَـزورَني، و لا الأميرُ الفُلانيُّ» إذا كانَ مُقارِباً له و مُدانياً[5] في الفَضلِ؟ و كذلكَ: «لَن يَستَنكِفَ[6] الأميرُ، و لا الوزيرُ»؛ للمُقارَبةِ.[7]

و الجوابُ الثالثُ: أنّه مِن الجائزِ أن يَكونَ اللّٰهُ تَعالىٰ خاطَبَ بهذه الآيةِ قوماً كانوا يَعتَقِدونَ فَضلَ المَلائكةِ علَى الأنبياءِ، فأجرَى الخِطابَ علَى اعتقادِهم[8]؛ كَما قالَ تَعالىٰ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾،[9] و عَنىٰ:[10] عندَ قَومِكَ و نَفسِكَ. و كَما قالَ

---

١. في «ح، ع»: - «إمّا».
٢. هكذا في جميع النسخ، و الأنسب: «مقارباً»، كما سوف تأتي الإشارة إليه بعد قليل، و كما هو في تكملة الأمالي.
٣. في غير «ج، م»: «مقارناً».
٤. في «ح، د»: «أن يقال».
٥. في «ح، د، ع، ق»: «كان مقارناً له و مدانياً». و في المطبوع: «كانا مقارنين و مدانيين».
٦. من قوله: «الأمير الفلانيّ» إلى هنا ساقط من «ج».
٧. في «ح، د، ع» و المطبوع: «للمقارنة».
٨. في «ج، ع، ق، م» و المطبوع: «اعتقاداتهم».
٩. الدخان (٤٤): ٤٩.
١٠. في المطبوع: «و نحن».

تَعالىٰ: ﴿وَ انْظُرْ إِلىٰ إِلٰهِك الَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً﴾[١] و قد يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه: «لَن يَستَنكِفَ أبي أن يَفعَلَ كَذا، و لا أبوكَ»، و إنِ اعتَقَدَ القائلُ أنّ أباه أفضَلُ مِن أبي المُخاطَبِ؛ للمَعنَى الذي ذَكرناه.

فأمّا[٢] قولُه تَعالىٰ: ﴿وَلا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِى خَزائِنُ اللّهِ وَلا أَعْلَمُ الغَيْبَ وَلا أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾، فلا يَدُلُّ علىٰ تَفضيلِ المَلائكةِ عليه؛ لأنّ الغَرضَ في كلامِه نَفيُ ما لَم يَكُن عليه، لا التَّفضيلُ بَينَ الأحوالِ؛ لأنّ أحَدَنا لَو ظُنَّ به أنّه علىٰ صفةٍ، و لَيسَ عليها، جازَ أن يَنفيَها[٣] علىٰ هذا الوَجهِ، و إن كانَ في نَفسِه علىٰ أحوالٍ هي أفضَلُ مِن تلكَ الحالِ.

و إنّما اتّفَقَ في الحالتَينِ المَنفيّتَينِ اللتَينِ هُما عِلمُ الغَيبِ و استحفاظُ[٤] خَزائنِ اللّٰهِ تَعالىٰ أن كانَ فيهما[٥] فَضلٌ؛ و لَيسَ ذلكَ بمانعٍ[٦] فيما نَفاه بَعدَه[٧] أن يَكونَ ممّا لا فَضلَ فيه، أو ممّا فيه فَضلٌ يَزيدُ فَضلُه في نَفسِه عليه.

و الذي يُبينُ عن ذلكَ: أنّه قد[٨] قالَ عَقيبَ ذلكَ في سورةِ هودٍ خاصّةً: ﴿وَ لاأَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِى أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللّٰهُ خَيْراً﴾[٩] فانتَفىٰ و تَبرَّأَ مِن مَنزِلةٍ لا جَلالةَ[١٠] فيها جُملةً؛[١١] فألّا كانَ انتفاؤه مِن المَلائكةِ جارياً هذا المَجرىٰ؟

---

١. طه (٢٠): ٩٧.
٢. في المطبوع: «و أمّا».
٣. في المطبوع: + «عن نفسه».
٤. في «ح، د، ع» و المطبوع: «و استحفاظه».
٥. في «ج، ح، ع» و المطبوع: «فيها».
٦. في «ح»: «يقع». و في «د»: «بما يقع». و في المطبوع: «ممّا ينفع».
٧. في «ج»: «بيده». و في «ح، د» و المطبوع: «و هذه». و في «ع»: «و بعده».
٨. في «ج، ح، د» و المطبوع: - «قد».
٩. هود (١١): ٣١.
١٠. في «ع، ق»: «لإخلاله». و في «م»: «لاحلاله».
١١. في المطبوع: «و نحن نعلم أنّ هذه منزلة غير جليلة، و هو علىٰ كلّ حال أرفع منها و أعلىٰ» بدل قوله: «فانتفىٰ و تَبرّأ من منزلةٍ لا جَلالةَ فيها جملةً».

فأمّا حِكايتُه[١] عن النِّسوةِ اللاتي[٢] شاهَدنَ يوسُفَ عليه السلامُ فأعجَبَهُنَّ حُسنُه: ﴿**ما هذا بَشَراً إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾[٣]، فإنّه لا يَدُلُّ أيضاً علىٰ فَضلِ المَلائكةِ علَى الأنبياءِ عليهم السلامُ مِن وَجهَين:

أحَدُهما: أنّهنَّ ما نَسَبنَه إلَى المَلائكةِ تَفضيلاً في الثوابِ لحالِ[٤] المَلائكةِ علىٰ حالِ الأنبياءِ، و لا خَطَرَ ذلكَ ببالِهنَّ؛ و لكِن لمّا راقَهنَّ[٥] حُسنُه و أعجَبَهنَّ كمالُ خِلقتِه[٦]، نَفينَ[٧] عنه البَشَريّةَ التي لَم يَعهَدنَ فيها مِثلَه، و نَسَبنَه[٨] إلىٰ أنّه مَلَكٌ؛ لأنّ المَلَكَ يُقالُ: إنّه إذا تَجسَّدَ و تَصوَّرَ، فإنّه يَتصوَّرُ بأحسَنِ الصوَرِ.

و أمّا الوجهُ الآخَرُ: فهو[٩] أنّ اعتقادَ النِّسوةِ[١٠] لَيسَ بحُجَةٍ؛ لأنّهنَّ قد اعتَقَدنَ الباطلَ و الحَقَّ.[١١] فلَو وَقَعَ منهنَّ ما يَدُلُّ صَريحاً علىٰ تفضيلِ الملائكةِ علىٰ الأنبياءِ، لَم يَكُن[١٢] حُجّةً.

و أمّا ترغيبُ إبليسَ لآدَمَ و حَوّاءَ عليهما السلامُ في أن يَصيرا ملائكةً بأن يَتَناوَلا

١. في المطبوع: «الحكاية».
٢. في «ج، م»: «اللائي».
٣. يوسف (١٢): ٣١.
٤. في «ج»: «للثواب لحال». و في المطبوع: «في ثواب حال».
٥. في «ح، د»: «رأين».
٦. في المطبوع: «و لكنّ حسنه و كمال خلقته أعجبهنّ» بدل «و لكن لمّا راقهنّ حسنه و أعجبهنّ كمال خلقته».
٧. في غير «ح» و المطبوع: «نفوا»؛ و استُظهر في حاشية المطبوع: «فنفين».
٨. في غير «ح»: «و نسبوه».
٩. في «ح، د، ع» و المطبوع: - «فهو».
١٠. في «ع، ق»: «النبوّة».
١١. في «ح، د»: - «و الحقّ».
١٢. في المطبوع: «لم تكن».

مِن الشجَرةِ، فغَيرُ دالٍّ أيضاً على خِلافِ مَذهبِنا.

و لَيسَ بمُنكَرٍ[١] أن يُريدَ بقَولِه: ﴿إلّا أنْ تَكُونا مَلَكَيْنِ﴾ أنّ المَنهيِّينَ عن تَناوُلِ الشجَرةِ هُم المَلائكةُ دونَكما؛ كَما يَقولُ أحَدُنا لغَيرِه: «ما نُهيتَ أنتَ عن كَذا، إلّا أن تَكونَ[٢] فُلاناً»، و إنّما يَعني أنّ المَنهيَّ هو فُلانٌ دونَك، و لَم يُرِدْ بقَولِه:[٣] «أن تَكونَ»[٤] أن تَصيرَ فُلاناً[٥] و[٦] تَنقَلِبَ خِلقتُكَ إلىٰ خِلقةِ فُلانٍ؛ فمِن أينَ للمُخالِفِ أنّ قولَه تَعالىٰ: ﴿إلّا أنْ تَكُونا مَلَكَيْنِ﴾ المُرادُ به[٧] «أن تَنقَلِبا و تَصيرا»[٨] دونَ ما ذَكرناه؟ و إذا كانَ اللفظُ مُحتَمِلاً، فلا دَلالةَ لهُم[٩] في الآيةِ.

و قد كُنّا أملَينا مسألةً مُفرَدةً في تَفضيلِ الأنبياءِ علَى المَلائكةِ، استَقصَينا الكلامَ فيها[١٠]، و قُلنا في استدلالِهم علينا هذا الذي حَكَيناه: إنّ إبليسَ إنّما رَغَّبَهما في أن يَنتَقِلا إلىٰ صفةِ المَلائكةِ و خِلقتِها،[١١] و هذه الرَّغبةُ لا تَدُلُّ علىٰ أنّ المَلائكةَ أفضَلُ منهما في الثوابِ؛[١٢] الذي الخلافُ فيه[١٣]؛ ألا تَرىٰ أنّ المُنقَلِبَ إلىٰ خِلقةِ غَيرِه، لا

---

١. في «ح، د»: «و ليس ننكر».
٢. في «ع، ق، م»: «أن يكون».
٣. في «ح، د»: + «إلّا».
٤. في «ج، ع، ق، م»: «أن يكون».
٥. في «ج»: «تصبر ردا». و في «ع»: «يصير رداءا». و في «ق، م»: – «فلاناً».
٦. في «ق، م»: «أو».
٧. في المطبوع: – «به».
٨. في «ج» و المطبوع: «أن ينقلبا و يصيرا».
٩. في «ح»: «له». و في المطبوع: – «لهم».
١٠. راجع: تكملة الأمالي (في ضمن أمالي المرتضىٰ)، ج ٢، ص ٢٨٠.
١١. في المطبوع: «و خلقها».
١٢. معنى الفضل المصطلح المبحوث عنه في هذهِ المسألة هو «زيادة استحقاق الثواب». راجع: تكملة الأمالي (في ضمن أمالي المرتضى)، ج ٢، ص ٢٨٠.
١٣. في المطبوع: «فيه الخلاف» بتقديم و تأخير.

يَجِبُ أن يَصيرَ علىٰ مِثلِ ثَوابِه بِالانقلابِ[١] إلىٰ صورتِه و خِلقتِه؟

كَما رَغَّبَهما أن يَكونا مِن الخالدينَ؛ و لَيسَ الخُلودُ ممّا يَقتَضي مَزيّةً في ثَوابٍ[٢]، و إنّما هو نَفعٌ عاجلٌ؛ فلا يَمتَنِعُ أن تَكونَ[٣] الرَّغبةُ منهما أن يَصيرا مَلَكَينِ علىٰ هذا الوَجهِ.

و **ذَكرنا** أيضاً في تلكَ المسألةِ وَجهاً مَليحاً غَريباً يَلزَمُ المُعتَزِلةَ، و هُم مُخالِفونا في هذه المسألةِ؛ و هو أن نَقولَ لهُم: بِمَ تَدفَعونَ[٤] أن يَكونا اعتَقَدا أنّ المَلَكَ أفضَلُ مِن النبيِّ، و غَلِطا في ذلكَ؟ و هو منهما ذَنبٌ صَغيرٌ[٥]؛ لأنّ الصَّغائرَ تَجوزُ عندَكم علَى الأنبياءِ؛ فمِن أينَ لكم أنّ اعتقادَ آدَمَ عليه السلامُ لا بُدَّ أن يَكونَ علىٰ ما هو عليه مع تَجويزِكم الصَّغائرَ عليه؟ و هذا ممّا لا يَجِدونَ[٦] فيه فَصلاً.[٧]

---

١. في «ح»: «في الانقلاب». و في «د، ع، ق، م»: «فالانقلاب».
٢. في المطبوع: – «في ثواب».
٣. في «ج، د»: «أن يكون».
٤. في «ح، د» و المطبوع: «تدفعونا».
٥. تقدّم في الطرابلسيّات الثانية، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٩ الكلام عن اعتبار الجهل معصية، فراجع.
٦. في المطبوع: «لا يوجدون».
٧. في «ج، د، ع، ق»: «فضلاً». و في «م»: + «تمّت المسألة، و الحمد للّٰه ربّ العالمين».

المسألةُ الحاديةُ و العِشرونَ

[بيانُ عَجزِ المُلحِدينَ عن مُعارَضَةِ القُرآنِ،]

[و بُطلانُ ما ادُّعيَ مِن مَعارَضَتِهِ]

قـالَ لي قـائلٌ ـ و قـد أَمِـنَني ـ :[1] إذا كُـنتم مَـعشَرَ المُسـلِمينَ تُـعطونَ[2] الآنَ مِن نُفوسِكم أنّ مَن أتاكم بمِثلِ سورةٍ مِن سُوَرِ القُرآنِ، صَغيرةً كانَت أو كَبيرةً، كانَت الحُـجّةُ له، لا عـليه؛ فـها أنـا أُورِدُ لكـم مِـثلَ سـورةِ ﴿إِنّـا أَعْـطَيْناكَ الكَـوْثَرَ﴾ علىٰ وَجهَينِ:

أحَدُهما: «لقَد آتَيناكَ المَفخَرَ. فتَهجَّدْ للّٰهِ و اسهَرْ[3]. و اصبِرْ؛ فعدُوُّكَ الأصغَرُ».

و الآخَرُ: «لقَد أنذَرناكَ المَحشَرَ. و شَدَدنا أَزرَك بحَيدَرٍ[4]. فاصبِرْ علَى الطاعةِ، تؤجَرْ».

فقُلتُ له: الأوّلُ كلامٌ أُبدِلَ بكلامٍ في مَعناه.

---

١. في «د» غير واضحة. و في «ع» مهملة. و في المطبوع: «أسى».

٢. في «ج»: «تعظون». و في «د»: «تقطعون». و في المطبوع: «تظنّون».

٣. في «ج»: «للّه و اشهر». و في المطبوع: «به و اشهر».

٤. في المطبوع: «بحذر».

فقالَ: و ما الذي يُخرِجُه[1] عن المُعارَضةِ، و إن كانَ كذلك؟ مع أنّ الثانيَ[2] علىٰ غَيرِ هذه الصفةِ، و قد صَحَّت فيه الفَصاحةُ و النَّظمُ اللذانِ وَقَعَ التحَدّي بِهما.

ثُمّ ذَكرَ: ﴿قُلْ يا أيُّهَا الْكافِرُونَ﴾، و ادَّعىٰ أنّها بَعيدةٌ[3] مِن الفَصاحةِ.

و سيّدُنا ـ فَسَحَ اللّٰهُ تَعالىٰ في مُدّتِه ـ يُنعِمُ[4] بما عندَه في ذلك، و بإيضاحِ خُروجِ ذلك عن المُعارَضةِ.

هذا إن كانَ قولُهُ: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[5]، يوجِبُ تَخييرَهم طِوالَ السوَرِ و قِصارَها.

و هَل يَجوزُ أن يَكونَ القَولُ يُفيدُ[6] سورةً يَختارُها هو عليه السلامُ[7]، أو يَكونَ هذا القَولُ قَبلَ نُزولِ القِصارِ، أو تَكونَ[8] الهاءُ راجعةً في هذا المكانِ عليه هو صَلَّى اللّٰهُ عليه و علىٰ آلِه[9] لأنّ مِثلَه ـ مَن[10] لَم يَستَفِدْ مِن المَخلوقينَ العِلمَ و الخَطَّ ـ لا يأتي بذلك.

و ما[11] أَولاه بالإجابةِ عن هذه الشُّبهةِ؛ فلِما يَرِدُ مِن عندِه المَزيّةُ القَويّةُ الراجحةُ،

---

١. في المطبوع: «تخرجه».
٢. في «ج، ح، ع»: «التالي».
٣. في «ق»: «يعبد». و في المطبوع: «لبعيدة».
٤. في المطبوع: «لينعم».
٥. البقرة (٢): ٢٣.
٦. في «ح»: «يعيد». و في «ع» و المطبوع: «بقيد».
٧. في المطبوع: - «السلام».
٨. في غير «ج، ح»: «يكون».
٩. في المطبوع: «عليه السلام و هو» بدل «هو صلّى اللّٰه عليه و علىٰ آله».
١٠. كذا، و الأنسب: «ممّن».
١١. في المطبوع: «و لا».

لا أعدَمَه اللّٰهُ تَعالَى التَّوفيق، و قَمَعَ[١] به كُلَّ ضالٍّ و زِنديق.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[٢] ـ :

[بَيانُ الدليلِ علىٰ عدمِ إمكانِ مُعارَضَةِ القرآنِ علىٰ سبيلِ الجُملةِ]

اِعلَمْ أنّ الذي به[٣] نَعلَمُ[٤] أن هذا الذي حُكيَ في المسألةِ مِن الكلامِ المَسجوعِ لَيسَ بمُعارَضةٍ للقُرآنِ، و أنّ مُعارَضتَه لا تَتأتّىٰ في آنِفِ الزمانِ كَما لَم تَتأتَّ[٥] في سالِفِه. أنّ مِن المَعلومِ ضَرورةً أنّ الذينَ تُحُدّوا بالقُرآنِ[٦] مِن فُصَحاءِ العَرَبِ و بُلَغائهم و خُطبائهم و شُعَرائهم كانوا علَى المُعارَضةِ[٧] ـ لَو كانَت مُتأتّيةً غَيرَ مَمنوعةٍ ـ أقدَرَ، و بها أبصَرَ و أخبَرَ.

فلمّا وَجَدناهم مع التَّقريعِ[٨] و التَّعجيزِ و تَحمُّلِ الضَّررِ الشَّديدِ[٩] في مُفارَقةِ الأديانِ و الأوطانِ و الرئاساتِ[١٠] و العباداتِ قَعَدوا[١١] عن المُعارَضةِ، و نَكَلوا عن المُقابَلةِ، عَلِمنا أنّ[١٢] مَن يأتي بَعدَهم عنها أَعجَزُ، و منها أبعَدُ؛ و أنّ كُلَّ شَيءٍ تَكلَّفَه بعضُ المُلحِدينَ في هذه الأزمانِ القَريبةِ و ادَّعَوا أنّه مَعارَضةٌ، لَيسَ بواقعٍ مَوقِعَها[١٣]؛ لأنّ ما يَقدِرُ عليه أهلُ زَمانِنا هذا مِن كلامٍ فَصيحٍ، ذلكَ السَّلَفُ عليه أَقدَرُ، و ما

---

١. في المطبوع: «وقع» بدل «و قمع»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٢. في المطبوع: – «و باللّٰه التوفيق».
٣. في «ح، د» و المطبوع: – «به».
٤. في «ج، د، ع»: «تعلم». و في «ح» و المطبوع: «يعلم».
٥. في المطبوع: «لا تتأتّى».
٦. في «ح، د»: «في القرآن».
٧. في المطبوع: «المتأخّرة».
٨. في المطبوع: «التصريح».
٩. في المطبوع: «الشديدة».
١٠. في المطبوع: «و الربّانيّات».
١١. في المطبوع: «فقدوا»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه، و استُظهر أيضاً: «بعدوا».
١٢. في «ح، ق»: «ما».
١٣. في المطبوع: – «موقعها».

عَجَزَ[١] عنه ذلكَ السَّلَفُ، فمَن يأتي بَعدَهم أَولىٰ بالعَجزِ.

و هذا دَليلٌ في نَفيِ المُعارَضةِ، و ما يُحتاجُ معه إلىٰ تَصفُّحِ المُعارَضاتِ و تأمُّلِها، و بيانِ قُصورِ مَنزلتِها عن مَنزِلةِ القُرآنِ.

[تَفصيلُ الكَلامِ في عَدمِ إمكانِ مُعارَضَةِ القُرآنِ]

فأمّا هذا الكلامُ المَسطورُ المَحكيُّ في المسألةِ، فكلامٌ[٢] لا فَصاحةَ له و لا بَلاغةَ فيه، و لا يَتضمَّنُ مَعنىً دَقيقاً و لا جَليلاً، فكَيفَ يُعارَضُ به و يُقابَلُ ما هو في غايةِ الفَصاحةِ؟ و الكُلفةُ و التعمُّلُ[٣] فيه ظاهرٌ.

و أينَ قولُه: «لقَد أتَيناكَ المَفخَرَ» مِن قولِه: **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾**؟

و أينَ قولُه: «فتَهجَّدْ للّٰهِ و اسهَرْ»[٤] مِن قولِه: **﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ﴾**؟

و أينَ قولُه: «فاصبِرْ؛ فعَدُوُّكَ الأصغَرُ» مِن قولِه: **﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾**؟

و مَن له أدنىٰ عِلمٍ بفَصاحةٍ و بَلاغةٍ لا يَعُدُّ هذا الذي تُكُلِّفَ ـ و آثارُ[٥] الكُلفةِ و الهُجنةِ فيه باديةٌ ـ فَصيحاً و لا بَليغاً، بَل و لا صَحيحاً مُستَقيماً.

[تَفسيرُ سورةِ الكَوثَرِ، و بَيانُ وُجوهِ فَصاحَتِها]

فأمّا «الكَوثَرُ» فقَد قيلَ: إنّه نَهرٌ في الجَنّةِ. و قيلَ: إنّ الكَوثَرَ النَّهرُ بِلُغةِ أهلِ السَّماوةِ. و قيلَ: إنّ الكَوثَرَ إنّما أرادَ به الكَثيرَ، فكأنّه تَعالىٰ قالَ[٦]: «إنّا أعطَيناكَ الخَيرَ

---

١. في المطبوع: «أعجز».
٢. في غير «ح»: «كلام».
٣. في المطبوع: «و التحمّل». و تَعمَّلَ فُلانٌ لكذا: تَكلَّفَ العملَ.
٤. في «ج» و المطبوع: «و اشهر».
٥. في «ح»: «و ابان». و في «د»: «و اباد». و في المطبوع: «و أمارات».
٦. في «ج، ق، م»: «قال تعالىٰ» بتقديم و تأخير. و في «ع»: – «قال».

الكَثيرَ». و هو أَحَبُّ[1] التَّأويلَين إِلَيَّ، و أَدخَلُ في أن يَكونَ الكلامُ به[2] في غايةِ الفَصاحةِ؛ فإنّ العبارةَ عن الكَثيرِ بالكَوثَرِ مِن قويِّ الفَصاحةِ.

و قولُه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ﴾ أي[3]: اِستَقبِلِ القِبلةَ بنَحرِكَ[4]. و هو أجوَدُ التَّأويلاتِ[5] في هذه اللَّفظةِ، [و] مِن أفصَحِ الكلامِ و أبلَغِه و أشَدِّه اختصاراً. و العَرَبُ تَقولُ: «هذه مَنازِلُ تَتَناحَرُ»؛ أي تَتَقابَل. و قالَ بعضُهم:

أبا حَكَمٍ، هَل أنتَ عَمُّ مُجالِدٍ ... و سَيِّدُ أهلِ الأبطَحِ المُتَناحِرِ؟

فأمّا قولُه: ﴿إِنَّ شانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ فمِن أعجَبِ[6] الكلامِ بَلاغةً و اختصاراً و فَصاحةً؛ و كَم بَينَ الشانئِ و العَدُوِّ في الفَصاحةِ و حُسنِ العبارةِ! و قيلَ: إنّ الأبتَرَ هو الذي لا نَسلَ له و لا ذَكَرَ له مِن الولدِ، و إنّه عُنيَ بذلكَ العاصُ بنُ وائلٍ[7] السهميُّ[8]. و قيلَ: إنّ الأبتَرَ هاهُنا هو المُنقَطِعُ الحُجّةِ و الأمَلِ و الخَيرِ. و هو أحَبُّ إلَيَّ، و أشبَهُ بالفَصاحةِ.

فهذه السورةُ ـ على قِصَرِها ـ كَما تَراها في غايةِ البَلاغةِ إذا نُقِدَت[9]، و راكبةٌ ثَبَجَ[10]

١. في غير «ح، د»: «أعجب».
٢. في المطبوع: ـ «به».
٣. في «ح» و المطبوع: «ان».
٤. في «ج، ق»: «بتحرّك». و في المطبوع: «في نحرك».
٥. في «ح، د»: «التأويلين».
٦. في «ج، ق، م»: «عجيب». و في «ع»: «عجب».
٧. في المطبوع: «وابل».
٨. هو والد عمرو بن العاص، يقال: العاصي و العاص، مثل القاضي و القاض، و هو جاهليّ أدرك الإسلام و لم يُسْلِم. جامع الأُصول في أحاديث الرسول، ج ١٢، ص ٧٣٣.
٩. في «ح» و المطبوع: «انتقدت».
١٠. في «ج، ق»: «و راكية تنج». و في المطبوع: «و ركية تنبع».

كُلِّ فَصاحةٍ إذا اختُبِرَت. و مَن لَم يَقدِرْ علىٰ هذا الاختبارِ[1] و الاعتبارِ، فيَكفيهِ في نَفيِ المُعارَضةِ و القُدرةِ عليها ما قَدَّمناه مِن الدَّليلِ[2] علىٰ سَبيلِ الجُملةِ.

[شُمولُ التَّحدّي لِلسُّوَرِ الطِّوالِ و القِصارِ]

فأمّا قولُه تَعالىٰ: **﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾**، فداخلٌ فيه[3] الطِّوالُ و القِصارُ مِن غَيرِ تعيينٍ علىٰ سورةٍ يَقَعُ الاختيارُ[4] عليها منه عليه السلامُ، و[5] مِن غَيرِ تَفرِقةٍ بَينَ القِصارِ و الطِّوالِ.

و لا خِلافَ بَينَ المُسلِمينَ في ذلكَ؛ لأنّ التَّحَدّيَ أوّلاً وَقَعَ بجَميعِ القُرآنِ، في قَولِه تَعالىٰ: **﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَ الجِنُّ عَلىٰ أنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا القُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾**[6]، ثُمّ وَقَعَ الاقتصارُ[7] علىٰ عَشرِ سُوَرٍ، في قولِه تَعالىٰ: **﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَياتٍ﴾**[8]، ثُمّ وَقَعَ الاقتصارُ علىٰ سورةٍ واحدةٍ، فقالَ تَعالىٰ: **﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾**[9]، و لَم يُفرِّقْ بَينَ طَويلةٍ و قَصيرةٍ. و الهاءُ في قولِه: **﴿مِثْلِهِ﴾** راجعةٌ إلَى القُرآنِ لا إليه عليه السلامُ بِلا شَكٍّ و لا مِريةٍ.[10]

---

١. في «ج، ع»: «الاختيار».
٢. في «ق»: «الدلالة».
٣. في «د»: «فيها».
٤. في «ع» و المطبوع: «الاختبار»؛ نعم، صُحِّحت في حاشية «ع» بما أثبتناه.
٥. في المطبوع: - «و».
٦. الإسراء (١٧): ٨٨.
٧. في «ح، د»: «الاختصار».
٨. هود (١١): ١٣. و من قوله: «ثمّ وقع الاقتصار» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
٩. البقرة (٢): ٢٣.
١٠. في المطبوع: «و الأمر به»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.

[دفاعٌ عن فَصاحَةِ سُورَةِ الكَافِرُونَ]

فأمّا سورةُ الكافرينَ و ادّعاءُ[١] مَن جَهِلَ[٢] حالَها أنّها بَعيدةٌ مِن الفَصاحةِ، فالذي[٣] يُكذِّبُ هذه الدَّعوىٰ أنّها لَو كانَت صحيحةً[٤]، لَعُورِضَت و قوبِلَت، أو واقَفَ[٥] القَومُ الفُصَحاءُ له عليه السلامُ[٦] علىٰ خُلوِّها مِن الفَصاحةِ، و لَقالوا له: كَيفَ تَعُدُّ[٧] زيادةَ فَصاحةِ قُرآنِكَ[٨] علىٰ فَصاحتِنا، و هذه السورةُ خاليةٌ مِن فَصاحةٍ؟[٩] فقَد واقَفوا[١٠] علىٰ ما هو دونَ ذلكَ؛ و هُم للفَصاحةِ أنقَدُ، و بمَواضعِها أعلَمُ.

و إنّما يَجهَلُ فَصاحةَ هذه السورةِ مَن لَم يَعرِفْ مَعانيَها[١١]، فظَنَّ أنّ تَكرارَ الألفاظِ فيها لغَيرِ فائدةٍ مُجدَّدةٍ. و الأمرُ بخِلافِ ذلكَ؛ و فقَد[١٢] بَيَّنّا في كِتابِنا المعروفِ بـ«غُرَرِ الفَرائدِ» أنّ هذه السورةَ و إن تَكرَّرَت فيها الألفاظُ، فكُلُّ لَفظٍ منها تَحتَه مَعنىً مُجدَّدٌ؛ و أنّ التَّكرارَ[١٣] لَيسَ هو علىٰ وجهِ التَّأكيدِ الذي ظَنَّه الأغبياءُ. و بَيَّنّا فَوائدَ كُلِّ مُتكرِّرٍ مِن ألفاظِها.[١٤] و مَن فَهِمَ ما قُلناه فيها، عَلِمَ أنّها في السماءِ فَصاحةً و رَجاحةً[١٥].

---

١. في المطبوع: «و ادّعائه»؛ نعم، استُظهر في حاشيته ما أثبتناه.
٢. في «ح، د» و المطبوع: + «في».
٣. في «د، ع» و المطبوع: «و الذي».
٤. في «ج، ع»: «هذه». و في «د»: «هذه صحيحة». و في «ق، م»: «بهذه»، كلّها بدل «صحيحة».
٥. في «ح، د»: «وافق».
٦. من قوله: «أنّها لو كانت صحيحة» إلىٰ هنا ساقط من المطبوع.
٧. في «ع»: «بعد». و في المطبوع: «يعدّ».
٨. في «ج، ح، ع» و المطبوع: «قراء تك».
٩. في المطبوع: «الفصاحة».
١٠. في جميع النسخ و المطبوع: «وافقوا».
١١. في المطبوع: - «معانيها».
١٢. في «ح» و المطبوع: «و قد».
١٣. في «ع، ق، م»: «التكرّر». و في المطبوع: «المتكرّر».
١٤. راجع: الأمالي للمرتضىٰ، ج ١، من الصفحة ١٢٠.
١٥. في المطبوع: «في سماء الفصاحة و الرجاحة».

المسألةُ الثانيةُ و العِشرونَ

[حُكمُ نَذرِ صَومِ اليومِ المُصادِفِ للعيدِ أو لِيَومٍ تَعَيَّنَ صَومُه بنَذرٍ آخَرَ]

ما قَولُه حَرَسَ اللّٰهُ مُدّتَه فيمَن نَذَرَ أن يَصومَ يوماً يَبلُغُ فيه مُراداً، و اتَّفَقَ كَونُ ذلك اليومِ يومَ عيدٍ، أو يوماً قد تَعيَّنَ صَومُه عليه بنَذرٍ آخَرَ، هَل يُجزيهِ صَومُ اليومِ الذي قد تَقدَّمَ وُجوبُ صَومِه عليه بالنَّذرِ المُتقدِّمِ عن يومٍ[1] يَجعَلُه بَدَلاً منه إذا اتَّفَقَ في النذرِ الثاني، أم لا؟

و هَل يَسقُطُ عنه صَومُ اليومِ الذي اتَّفَقَ[2] يومَ عيدٍ بغَيرِ بَدَلٍ منه[3] أم ببَدَلٍ؟

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التَّوفيقُ[4] ـ:

مَن نَذَرَ[5] صَومَ يومِ قُدومِ فُلانٍ، فاتَّفَقَ قُدومُه في يومِ عيدٍ، فالواجبُ فِطرُ ذلكَ اليومِ؛ لأنّه عيدٌ، و[6] لا قَضاءَ عليه.

---

١. في المطبوع: «صوم».

٢. في المطبوع: + «أنّه».

٣. في المطبوع: - «منه».

٤. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٥. من قوله: «أن يصوم يوماً يبلغ» إلىٰ هنا ساقط من «ع».

٦. في «ح، د، ع»: - «و».

و الوَجهُ فيه: أنّه نَذَرَ مَعصيةً، و قد أجمَعَت الطائفةُ أنّه لا نَذرَ في مَعصيةٍ[١]، و رَوَوا عن أئمّتِهم عليهم السلامُ أيضاً ذلك صَريحاً في رواياتٍ مَشهورةٍ.

و سَواءٌ كانَت المَعصيةُ المَنذورَ فِعلُها أو المَنذورَ فيها، لأنّه لا فَرقَ في امتناعِ انعقادِ النَّذرِ بَينَ أن يَقولَ: «إن قَدِمَ فُلانٌ شَرِبتُ خَمراً، أو رَكِبتُ مُحرَّماً»[٢] و بَينَ أن يَقولَ: «إن شَرِبتُ خَمراً، أو زَنَيتُ بفُلانةٍ، فعَلَيَّ أن أتصَدَّقَ بكَذا».

و إذا[٣] كانَ صَومُ يَومِ العيدِ مَعصيةً بِلا شُبهةٍ، و تَعلَّقَ نَذرُه به، فلَم يَنعَقِدْ نَذرُه. و إذا لَم يَنعَقِدْ، فلا قَضاءَ و لا كفّارةَ[٤]؛ لأنّهما إنّما يَلزَمانِ في نَذرٍ مُنعَقِدٍ.

فإذا[٥] قيلَ: فهو لَم يَعلَمْ أنّ ذلكَ اليومَ يومُ عيدٍ، فيَكونَ نَذرُه مُتعلِّقاً بمَعصيةٍ.[٦]

قُلنا: هو و إن لَم يَعلَمْ بذلكَ[٧]، فهو في نَفسِه مَعصيةٌ، و قد تَعلَّقَ نَذرُه بمَعصيةٍ و إن كانَ لا يَعلَمُ. و نَذرُ المَعصيةِ علَى الإطلاقِ لا يَجوزُ.

و جَرى ذلكَ مَجرىٰ أن يَقولَ: «إن جامَعَ فُلانٌ فُلانةً في اليومِ الفُلانيِّ فعَلَيَّ صَدَقةٌ فُلانيّةٌ»، و اتَّفَقَ أنّه جامَعَها زِنىً و حَراماً، فإنّ نَذرَه لَم يَنعَقِدْ، لأنّه تَعلَّقَ بمَعصيةٍ و إن لَم يَعلَمْ.

و **أمّا** المَسألةُ الأُخرىٰ، و هي إذا نَذَرَ صَومَ يومٍ عليه ببعضِ الشُّروطِ، و اتَّفَقَ حُصولُ ذلكَ الشَّرطِ في يومٍ قد تَعيَّنَ عليه صَومُه[٨] بنَذرٍ مُتقدِّمٍ لنَذرِه هذا، فالأَولىٰ

---

١. في «ج»: - «و قد أجمعت الطائفة أنّه لا نذر في معصية».
٢. في «ح، د، ع»: «حراماً».
٣. في «ج، ق، م»: «فإذا».
٤. في «ح، د»: + «و».
٥. في «ح»: «فإن».
٦. في «ح، د» و المطبوع: «بمعصيته».
٧. في «ح، د»: «ذلك».
٨. من قوله: «عليه ببعض الشروط» إلىٰ هنا ساقط من «ح، د».

أن لا قَضاءَ عليه؛ لأنّ نَـذرَه تَـعلَّق بـما يَستَحيلُ، فـلَم يَـنعَقِدْ. و إذا لَـم يَـنعَقِدْ، فلا قَضاءَ.[١]

و إنّما قُلنا أنّه مُستَحيلٌ، لأنّ صَومَ ذلكَ اليومِ قد تَـعيَّنَ صَومُه بـنَذرٍ سابقٍ، يَستَحيلُ أن يَجِبَ بسببٍ آخَرَ؛ فكأنّه نَذَرَ ما يَستَحيلُ وُقوعُه، و جَرىٰ مَجرىٰ أن تَعلَّقَ نَذرُه بِاجتماعِ الضدَّينِ.

و الذي يَكشِفُ عن استحالةِ ما نَذَرَه أنّه إذا قالَ: «عَلَيَّ أن أصومَ يـومَ قُـدومِ فُلانٍ»، فكأنّه نَذَرَ صيامَ[٢] هذا اليومِ علىٰ وجهٍ يَكونُ صيامُه[٣] مُستَحَقّاً بقُدومِ ذلكَ القادمِ. و هذا اليومُ الذي فَرَضنا أنّه مُتعيِّنٌ صَومُه بسببٍ مُتقدِّمٍ، يَستَحيلُ فـيه أن يُستَحَقَّ صَومُه بسببٍ آخَرَ مِن الأسبابِ. و هذا بيِّنٌ.[٤]

---

١. في «ع»: + «عليه».

٢. في «ح، د، ع» و المطبوع: «صوم».

٣. في «ح، د، ع» و المطبوع: «صومه».

٤. في «ح»: + «لمن تأمّله».

المسألةُ الثالثةُ و العِشرونَ

[الوَجهُ في اِمتناعِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام عن مَحوِ البَسمَلةِ]

[في مُعاهَدةِ النبيِّ صلى الله عليه و آله]

ما جوابُ مَن قَدَحَ في عِصمةِ مَولانا أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ بما جاءَ مُستَفيضاً[1] في امتناعِه علَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مِن مَحوِ «بِسمِ اللّٰهِ الرحمٰنِ الرحيمِ» مِن المُكاتبَةِ عامَ[2] المُقاضاة[3] لسُهَيلِ[4] بنِ عَمرٍو[5]، حتّىٰ أعادَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه، و تَرَكَ يَدَه مع يَدِه[6] عندَ مَحوِها.[7]

---

١. في «ج، د»: «مستقصياً». ٢. في المطبوع: «العام».

٣. في «ع»: «المفاصاة». و في «ق»: «المقاصاة». و في المطبوع: «المعاصات». و المقاضاة مفاعلة من القضاء، بمعنى الفصل و الحكم، و المراد بعام المقاضاة عام صلح الحديبية. راجع: تاج العروس، ج ٢٠، ص ٨٦؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٦ (قضى).

٤. في المطبوع: «بسهيل».

٥. أبو يزيد سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشيّ العامريّ. كان أحد الأشراف من قريش و ساداتهم في الجاهليّة و خطيبهم. أُسر يوم بدر كافراً فقدم مكرز بن حفص بن الأحنف العامريّ، فقاطعهم في فدائه. و كان سهيل هو الّذي جاء في الصلح يوم الحديبية، فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله حين رآه: «قد سهل لكم من أمركم». ثمّ أسلم بعد ذلك. الاستيعاب، ج ١، ص ٢٠٢.

٦. في المطبوع: - «مع يده».

٧. لهذه المقاضاة و ما وقع عندها مصادر كثيرة، إلّا أنّه ليس في كثير منها محو «بسم اللّٰه الرحمٰن ⇔

فقالَ: لَيسَ يَخلو مِن أن يَكونَ قد عَلِمَ أنّ النبيَّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لا يأمُرُ إلّا بما فيه مَصلَحةٌ و تَقتَضيهِ[١] الحِكمةُ و البَيِّناتُ و أنّ أفعالَه عن اللّٰهِ سُبحانَه و بأمرِه، أو لَم يَعلَمْ. فإن كانَ يَعلَمُ ذلكَ، فلِمَ خالَفَ مع ما عَلِمَ؟ و إن كانَ لَم يَعلَمْه[٢]، فقَد جَهِلَ ما تَدُلُّ[٣] عليه العُقولُ مِن عِصمةِ الأنبياءِ عليهم السلامُ مِن الخَطإ، و جَوَّزَ المَفسَدةَ فيما أَمَرَ به النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه؛ هذا[٤] إن لَم يَكُن قَطَعَ بها!

و هَل يَجوزُ أن يَكونَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلامُ تَوقَّفَ عن قَبولِ الأمرِ لتَجويزِه أن يَكونَ[٥] النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه مُعتَبِراً له و مُختَبِراً؟ مع ما في ذلكَ مِن[٦] [عدمِ] كَونِ[٧] النبيّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه عالِماً بإيمانِه قَطعاً، و هو مِن[٨] خِلافِ مَذهبِكم. و مع ما فيه مِن قُبحِ الأمرِ علىٰ طَريقِ الاختبارِ[٩] بما لا مَصلَحةَ في فعلِه علىٰ حالٍ.

⇔ الرحيم»، بل ورد أنّ سهيل بن عمرو خالفهم فكتبوا: «بسمك اللّهمّ» قبل أن يكتبوا «بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم»، و قد ورد في المسترشد و الإرشاد و غيرهما أنّه كُتِبَ ثمّ مُحِيَ منه «الرحمٰن الرحيم». المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١؛ الإرشاد، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٠. و راجع: الكافي، ج ٨، ص ٣٢٦؛ وقعة صفّين، ص ٥٠٩؛ صحيح البخاريّ، ج ٢، ص ٩٧٤، ح ٢٥٨١؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٧٤، ح ٤٧٣٢.

١. في «ق» و المطبوع: «يقتضيه».
٢. في «ج»: «لا يعلمه». و في «ح»: «لم يعلم».
٣. في «ج، ع، ق» و المطبوع: «يدلّ».
٤. في المطبوع: «لهذا».
٥. في المطبوع: + «أمر».
٦. في غير «ح»: - «من».
٧. في غير «ح، د»: «لكون».
٨. في «ج، ح» و المطبوع: - «من».
٩. في «ج، م»: «الاختيار».

فإن قُلتم: إنّه جَوَّزَ[١] أن يَكونَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه قد أضمَرَ مَحذوفاً يَخرُجُ الأمرُ به مِن كَونِه قَبيحاً.

قيلَ لكم: فقَد كانَ يَجِبُ أن يَستَفهِمَه[٢] ذلكَ و يَستَعلِمَه[٣] منه، و يَقولَ: هَل[٤] أَمَرتَني قَطعاً مِن غَيرِ شَرطٍ أَضمَرتَه، أو لا؟

فقولوا ما عندَكم في ذلكَ.

الجوابُ ـ و باللّٰهِ التّوفيقُ[٥] ـ:

إنّ النبيَّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لمّا أَمَرَ أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ بمَحوِ اسمِه المُضافِ إلَى الرسالةِ، و إثباتِه خالياً مِن[٦] هذه الإضافةِ ـ علىٰ ما اقتَرَحَه سُهَيلُ بنُ عَمرٍو، الذي كانَت الهُدنةُ معه ـ نَفَرَ مِن ذلكَ و استَكبَرَه و استَعظَمَه، و جَوَّزَ أن يَكونَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه إنّما قالَ: «اِفعَلْ ذلكَ» مُرضياً لسُهَيلٍ، و إن كانَ لا يؤثِرُه و لا يُريدُ فِعلَه، بَل يؤثِرُ[٧] التوقُّفَ عنه؛ فتَوقَّفَ حتّىٰ ظَهَرَ[٨] مِن النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه ما يَدُلُّ علىٰ أنّه لذلكَ مؤثِرٌ، و أنّه أمَرَ في الحَقيقةِ بمَحوِ[٩] ما كُتِبَ، فصَبَرَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلامُ علىٰ ذلكَ علىٰ مَضَضٍ شَديدٍ.

---

١. في «ح، د»: «جاز».

٢. في «ج، ح»: «يستفهم».

٣. في «ع، ق»: «و يستعمله».

٤. في المطبوع: «فما» بدل «هل».

٥. في المطبوع: - «و باللّٰه التوفيق».

٦. في المطبوع: «عن».

٧. في المطبوع: «يؤثره».

٨. في المطبوع: «يظهر».

٩. في المطبوع: «محو».

و قد يَثقُلُ علَى الطِّباعِ ما فيه مَصلَحةٌ مِن العِباداتِ؛ كـالصَّومِ فـي الهَـجيرِ[١]، و الغُسلِ بالماءِ في الزَّمهَريرِ.

و قد رُويَ: أنّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ قامَ في تلكَ الحالِ إلَى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه فقالَ له[٢]: أ لَستَ نَبيَّ[٣] اللّٰهِ؟ فقالَ عليه السـلامُ له[٤]: «بَـلىٰ». فـقالَ: أوَ لَسـنا بالمُسلِمينَ[٥]؟ فقالَ عليه السلامُ: «بَلىٰ». فقالَ: فلِمَ تُعطي هٰذه الدنيّةَ مِن نَفسِكَ؟ فقالَ صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه: «لَيسَت بِدَنيّةٍ؛ إنّها خَيرٌ لكَ». فقالَ: أ فلَستَ قد وَعَدتَنا بدُخولِ مَكّةَ؟ فما بالُنا لا نَدخُلُها؟ فقالَ عليه السلامُ له: «أ وَعَدتُكَ بدُخولِها العامَ؟» فقالَ عُمَرُ: لا. فقالَ عليه السلامُ: «فسنَدخُلُها»[٦].

و يُروىٰ أنّ عُمَرَ قالَ[٧]: ما شَكَكتُ مُنذُ أَسلَمتُ، إلّا يومَ قاضىٰ[٨] رَسولُ اللّٰهِ أهلَ مَكّةَ؛ فإنّني قُلتُ له كَذا و كَذا. و ساقَ الحديثَ.[٩]

فأمّا ما مضىٰ في أثناءِ المسألةِ مِن أنّه كانَ يَجِبُ مع الشكِّ أن يَستَفهِمَ، فقَد فَعَلَ عليه السلامُ ما يَقومُ مَقامَ الاستفهامِ مِن التوقُّفِ حتّىٰ يَنكَشِفَ الأمرُ، و قـد بـانَ بتَوقُّفِه عليه السلامُ الأمرُ و اتَّضَحَ. و هو عليه السلامُ[١٠] ما كانَ قَطُّ شـاكّاً فـي أنّ

---

١. في المطبوع: «الحرّ».

٢. في «ج، ع» و المطبوع: - «له». و في المطبوع: «و قال».

٣. في «ح، ع»: «بنبيّ».

٤. في «ج، ق، م»: - «له».

٥. في «ح، د»: «بمسلمين».

٦. في «ج»: «فستدخلها». و في «ح»: + «إن شاء اللّٰه». و في المطبوع: «فتدخلها».

٧. في المطبوع: «و يروىٰ عن عمر أنّه قال».

٨. في المطبوع: «صالح».

٩. السنن الكبرى، ج ٩، ص ٢٢٨؛ صحيح ابن حبّان، ج ١١، ص ٢١٦؛ المصنّف لعبد الرزّاق، ج ٥، ص ٣٣٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٥٧، ص ٢٢٩؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢، ص ٣٧١.

١٠. من قوله: «ما يقوم مقام الاستفهام» إلىٰ هنا ساقط من «ق».

الرسول صَلَّى اللّٰهُ عليه و آلِه لا يوجِبُ قَبيحاً، و لا يأمُرُ بمَفسَدةٍ؛ و إنّما لمّا تَعلَّقَ ما ظَهَرَ مِن صورةِ الأمرِ بفِعلٍ تَنفِرُ منه النُّفوسُ و تَحيدُ عنه الطِّباعُ، جَوَّزَ عليه السلامُ أن لا يَكونَ ذلكَ القَولُ أمراً، فبَلاه[1] بتَوقُّفِه؛ و ذلكَ منه عليه السلامُ غايةُ الحِكمةِ، و نِهايةُ الاحتياطِ للدِّينِ.

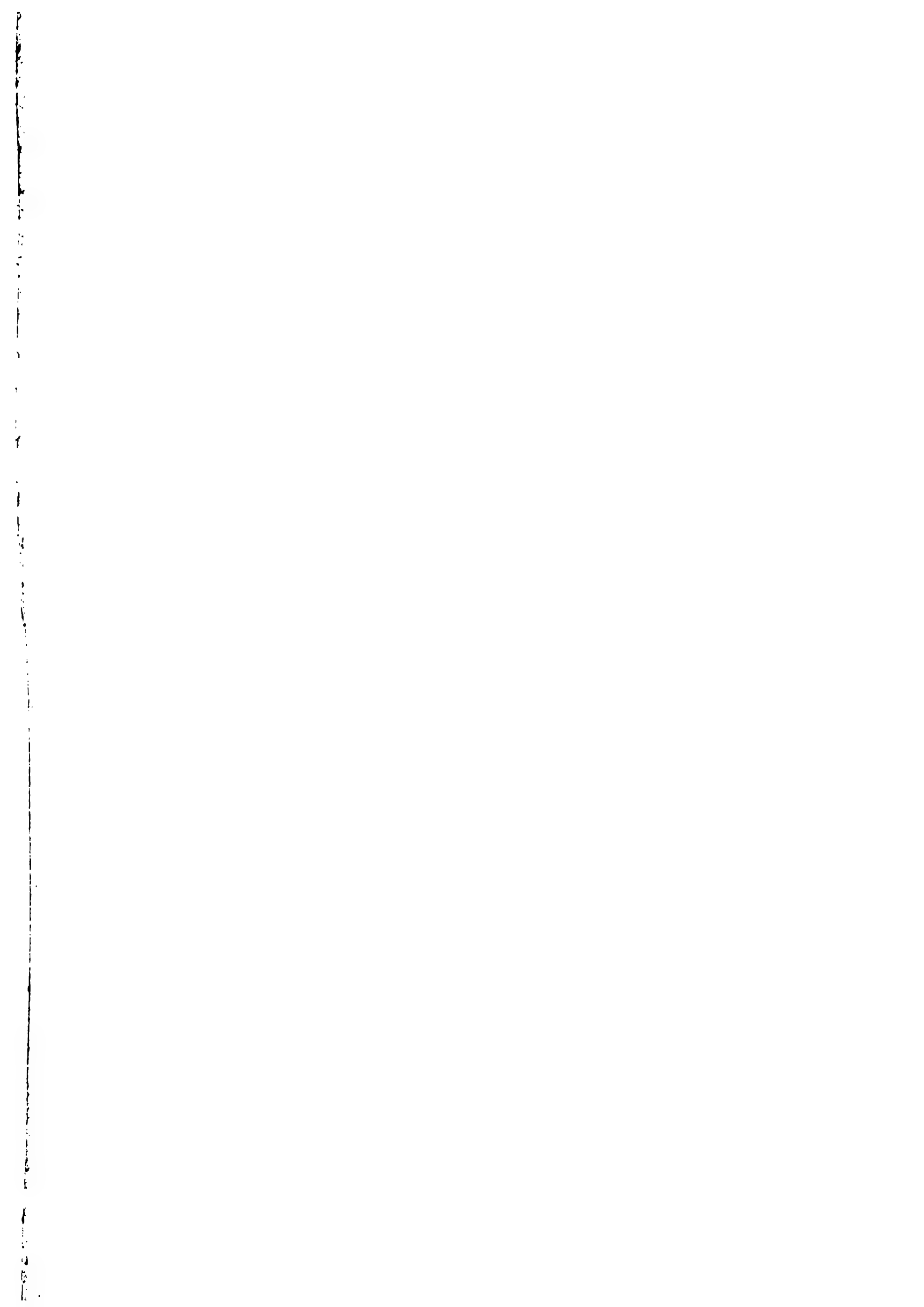
نَجَزَت المسائلُ الطرابُلسيّاتُ، و الحَمدُ للّٰهِ رَبِّ العالَمينَ، و صَلَّى اللّٰهُ علىٰ سيّدِنا مُحمّدٍ[2] و آلِه الأكرَمينَ.[3]

---

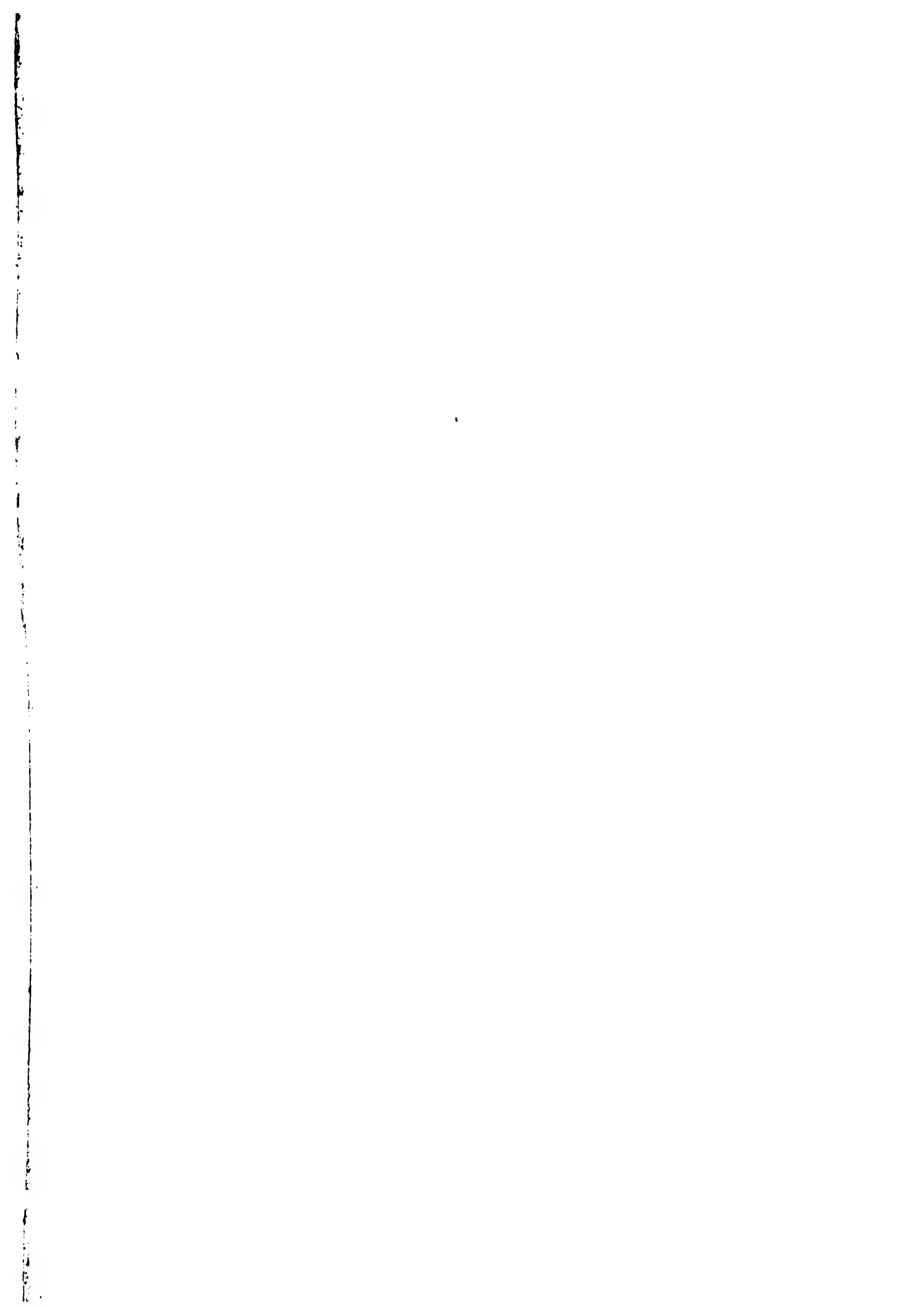
١. في «ج»: «فبلالا». و في «ح»: «فبلاء». و في «ق»: «فيلاه». و في المطبوع: «فتلاه».

٢. في «ع، ق، م»: + «النبيّ».

٣. في «ح»: «نجزت الطرابلسيّات الثالثة بحمد اللّٰه، و الصلاة علىٰ نبيّه و آله الطاهرين».



الفهارس العامّة



(١)

فهرس الآيات

يونس(١٠)

هود(١١)

يوسف(١٢)

الحجر(١٥)

الإسراء(١٧)

طه(٢٠)

الفرقان(۲۵)

النمل(۲۷)

العنكبوت(۲۹)

الروم(٣٠)

الأحزاب(٣٣)

يسٓ (٣٦)

الزمر(٣٩)

غافر(٤٠)

فصّلت(٤١)

الدخان(٤٤)

الطلاق(٦٥)

الحاقّة(٦٩)

الجنّ(٧٢)

الفجر(٨٩)

الكوثر(١٠٨)

(٢)

فهرس عناوين السُوَر و الآيات

(٣)

فهرس الأحاديث

النبيّ ﷺ

أمير المؤمنين عليه السلام

الصادق عليه السلام

الرضا عليه السلام

(٤)

فهرس عناوين الأحاديث

(٥)

فهرس الآثار

(٦)

فهرس الأشعار و أنصاف الأبيات

(٧)

فهرس الأعلام

ألف: معصومون

(٨)

فهرس الأماكن

(٩)

فهرس الأديان و المذاهب و الفرق

(١٠)

فهرس الجماعات و القبائل

(١١)

فهرس الأيّام و الوقائع

(١٢)

فهرس الحيوانات و النباتات و الأمراض

(١٣)

فهرس الكتب الواردة في المتن

(١٤)

فهرس الكلمات المشروحة في المتن

(١٥)

فهرس المصادر التحقيق

١. **ابن البرّاج الطرابلسي عصره، سيرته و مصنّفاته**، جعفر المهاجر، قم: مؤسّسة تـراث الشـيعة، ١٤٣٤هـ.

٢. **أجوبة المسائل السلّاريّة**، الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ، عليّ بن الحسين العلوي الموسويّ (م ٤٣٦هـ)، ستطبع في «الرسائل و المسائل» لأوّل مرّة.

٣. **أجوبة المسائل السَّرَوية**، أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان العُكبري البغدادي الشيخ المفيد، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.

٤. **الاحتجاج على أهل اللجاج**، أبو منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، مشهد: طبعة مؤسّسة نشر المرتضى، ١٤٠٣ هـ.

٥. **إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل**، الشهيد القاضي نور الله ابن السيّد شريف الشوشتري (م ١٠١٩ هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٩ هـ.

٦. **الاختصاص**، المنسوب إلىٰ أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد (م٤١٣ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري و السيّد محمود الزرندي المحرّمي، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم المشرّفة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

٧. **الأربعون حديثاً**، أبو عبد الله محمّد بن مكّي العاملي الجزيني (الشهيد الأوّل) (م ٧٨٦هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ١٤٠٧هـ.

٨. **إرشاد القلوب**، الحسن بن محمّد الديلمي، قم: منشورات الرّضي، ١٤١٥ هـ.

٩ . **الإرشاد في معرفة حُجَج الله على العباد**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

١٠. **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣ش.

١١. **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق : عليّ محمّد معوّض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥ هـ.

١٢ . **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، أبو الحسن عزّ الدين عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (م ٦٣٠ هـ)، تحقيق : عليّ محمّد معوّض، و عادل أحمد، بيروت : دار الكتب العلمية، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥ هـ.

١٣. **الأُصول الستّة عشر**، مجموعة من المؤلّفين، تحقيق: ضياء الدين المحمودي، قم: دار الحديث، ١٤٢٣ هـ.

١٤. **الأعلام**، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

١٥. **أعلام الطرائق في الحدود و الحقائق**، محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: علي الطباطبائي اليزدي، السيّد محمّدرضا الجلالي و عبد المهدي الاثني عشري، شركت انتشارات علمي و فرهنگي، ١٣٩٣.

١٦. **إعلام الورى بأعلام الهدى**، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧ هـ.

١٧. **أعيان الشيعة**، السيّد محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي الشقرائي (١٢٨٤ ـ ١٣٧١ هـ)، إعداد: السيّد حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٨. **الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين** عليه السلام، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان (الشيخ المفيد) (م ٤١٣هـ)، قم: مؤسّسة البعثة، الطبعة الأُولى، ١٤١٢هـ.

١٩. **الإفصاح في فقه اللغة**، حسين يوسف موسىٰ و عبدالفتاح الصعيدي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ هـ.

٢٠. **الاقتصاد فيما يجب على العباد**، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد محمّد كاظم الموسوي، قم: دليل ما، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٣٠هـ.

٢١. **إكمال الكمال**، حافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥ هـ)، تحقيق: نايف العبّاس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

٢٢. **الخصائص**، عثمان ابن جني (٣٣٠ـ٣٩٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤هـ.

٢٣. **العِقد النضيد و الدُّرّ الفريد في فضائل أمير المؤمنين و أهل بيت النبيّ** عليهم السلام، محمّد بن الحسن القمي، تحقيق: علي أوسط الناطقي، قم: دار الحديث، ١٤٢٢ هـ.

٢٤. **الأمالي**، الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ، عليّ بن الحسين العلوي الموسويّ (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم،، دار إحياء الكتب العربيّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٧٣هـ.

٢٥. **الأمالي**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمّي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: مؤسّسة البعثة، قم: مؤسّسة البعثة، ١٤١٧ هـ.

٢٦. **الأمالي**، شيخ الطائفة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة البعثة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤ هـ.

٢٧. **الأمالي**، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد (٣٣٦ـ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين أُستاد ولي و علي أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٤هـ.

٢٨. **الأمّ (=كتاب الأمّ)**، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٢٩. **أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل**، محمّد بن الحسن الحرّ المشغري العاملي (م ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، غير مؤرّخة.

٣٠. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، علي بن يوسف القِفطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.

٣١. **الانتصار**، الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي البغدادي، علم الهدى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم، ١٤١٥ هـ.

٣٢. **الأنساب**، عبد الكريم بن محمّد السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨هـ.

٣٣. **أوائل المقالات**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/١٩٩٣م.

٣٤. **الإيضاح**، فضل بن شاذان (م ٢٦٠هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدّث أُرموي (١٢٨٣ ـ ١٣٥٨ش)، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٣٦٣ش.

٣٥. **بحار الأنوار**، العلّامة الشيخ محمّد باقر بن محمّد تقي الأصفهاني، المعروف بالمجلسي (م ١١١٠هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، و مؤسّسة التاريخ العربي، الطبعة الأُولىٰ ١٤١٢هـ.

٣٦. **البحر المحيط في التفسير**، أبو عبد الله محمّد بن يوسف الأندلسي (م ٧٤٥ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلميّة ـ بيروت، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢ هـ.

٣٧. **بشارة المصطفى لشيعة المرتضى**، أبو جعفر محمّد بن أبي القاسم الطبري (م ٥٢٥ هـ)، تحقيق: جواد القيّومي الإصفهاني، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ ١٤٢٠ هـ.

٣٨. **بصائر الدرجات**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار القمّي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد السيّد حسين المعلّم، قم: المكتبة الحيدريّة، ١٤٢٦ هـ.

٣٩. **بغية الطلب في تاريخ حلب**، كمال الدين أبو القاسم عمر بن أحمد بن أبي جرادة الحلبي، المعروف بابن أبي طيّ (٥٨٨ ـ ٦٦٠ هـ)، تحقيق: سهيل زكّار، دمشق: دار القلم العربي، ١٤٠٨ـ١٤٠٩هـ.

٤٠. **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيّد محمّد المرتضى بن محمّد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤ هـ.

٤١. **تاريخ الإسلام**، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م٧٤٨ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ/١٩٩٨م.

٤٢. **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، أبو بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تحقيق:

مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ هـ.

تاريخ طرابلس السياسي و الحضاري عبر العصور، عمر عبد السلام تدمري، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٤٣. **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦ هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، ديار بكر: المكتبة الإسلامية.

٤٤. **تاريخ مدينة دمشق**، أبو القاسم عليّ بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (م ٥٧١هـ)، تحقيق: عليّ شيري، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأُولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٥. **التبصير في الدين**، أبو المظفر الإسفرائيني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣هـ.

٤٦. **تذكرة الحفّاظ**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٧. **التشيع في طرابلس و بلاد الشام**، علي إبراهيم الطرابلسي، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧م.

٤٨. **تصحيح اعتقادات الإماميّة**، أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان، الشيخ مفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين درگاهي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٩. **تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول**، أبو محمّد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧ هـ)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، صيدا: المكتبة العصرية، مكّة: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانيّة، ١٤١٩هـ.

٥٠. **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**، إسماعيل بن عمر البصروي الدمشقي (م ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد العزيز غنيم و محمّد أحمد عاشور و محمّد إبراهيم البنّا، القاهرة: دار الشعب.

٥١. **تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل و أسرار التأويل**، عبد اللّه بن عمر بن محمّد البيضاوي (م٦٨٥هـ)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي، ١٤١٠هـ.

٥٢. **تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم**، أبو النضر محمّد بن مسعود السلمي السمرقندي (العيّاشي) (م ٣٨٣هـ)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلّاتي، بيروت: دار الفكر، طهران: المكتبة العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٣٨٠ش.

٥٣. **تفسير السمعاني**، منصور بن محمد بن عبد الجبّار بن أحمد التميمي السمعاني (م٤٨٩ هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عبّاس بن غنيم، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأُولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٤. **تفسير الفرات الكوفي**، فرات بن إبراهيم الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم، طهران: مؤسّسة الطبع و النشر الإسلامي، الطبعة الأُولیٰ، ١٤١٠هـ.

٥٥. **تفسير القمّي**، أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القمّي (م ٣٢٩ هـ)، تصحيح؛ السيّد طيّب الموسوي الجزائري، قم: مؤسّسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٦. **التفسير الكبير = تفسير الرازي**، فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة.

٥٧. **تفسير كنز الدقائق و بحر الغرائب**، محمّد بن محمّد رضا القمي المشهدي، تحقيق: حسين الدركاهي، ١٣٦٨ هـ.ش.

٥٨. **تقريب المعارف**، أبو الصلاح تقيّ بن نجم الحلبي (م ٤٤٧هـ)، تحقيق: فارس الحسّون، ١٤١٧هـ.

٥٩. **تلخيص الشافي**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي) (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد حسين بحر العلوم، قم: محبّين ١٣٨٣هـ.

٦٠. **تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبين**، محسن بن كرامة الحاكم الجشمي، تحقيق: السيّد تحسين آل شبيب الموسوي، قم: مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، ١٤٢٠هـ.

٦١. **تنزيه الأنبياء و الأئمّة** ﷺ، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، السيّد المرتضى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: فارِس حَسّون كريم، قم: مركز الطباعة و النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.

٦٢. **تنقيح المقال في علم الرجال**، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥٥هـ)، تحقيق: محيي الدين المامقاني (١٣٤٠ ـ ١٤٢٩هـ) و محمّد رضا المامقاني، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٣١هـ.

٦٣. **تهذيب الآثار (مسند عليّ بن أبي طالب)**، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٢هـ.

٦٤. **تهذيب الأحكام**، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ـ ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ ش.

٦٥. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزّي (٦٥٤ ـ ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ.

٦٦. **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١ هـ.

٦٧. **الثاقب في المناقب**، محمّد بن علي بن حمزة الطوسي، تحقيق: نبيل رضا علوان، قم: أنصاريان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.

٦٨. **جامع الأُصول في أحاديث الرسول**، مبارك بن محمّد بن محمّد (ابن الأثير الجزريّ) (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مكتبة دار البيان، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٨٩ هـ.

٦٩. **الجامع الصحيح**، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري (م ٢٦١ هـ)، بيروت: دار الفكر.

٧٠. **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٧١. **جُمَل العلم والعمل**، السيّد عليّ بن الحسين بن موسى المعروف بالشريف المرتضى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ يعقوب الجعفري المراغي، طهران و قم: دار الأُسوة للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ.

٧٢. **الجمل والنصرة لسيّد العترة في حرب البصرة**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ.)، تحقيق: عليّ مير شريفي، قم: المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣ هـ.

٧٣. **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (م ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٨٧ م.

٧٤. **جوابات المسائل التبّانيّات**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (م٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، دار القرآن الكريم، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.

٧٥. **جوابات المسائل الرسيّة الأُولىٰ**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ٢، ١٤٠٥ هـ.

٧٦. **جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.

٧٧. **جوابات المسائل الموصليّات الثالثة**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.

٧٨. **الحدود**، محمّد بن الحسن المقري النيشابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (فاضل)، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ.

٧٩. **خاتمة مستدرك الوسائل**، الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠ هـ)، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولى، رجب ١٤١٥ هـ.

٨٠. **الخرائج والجرائح**، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (م٥٧٣ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، ١٤٠٩ هـ.

٨١. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (م ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمّد نبيل طريفي و إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٩٨هـ.

٨٢. **خصائص الأئمّة عليهم السلام / خصائص أمير المؤمنين عليه السلام**، أبو الحسن الشريف الرضي محمّد بن الحسين بن موسى الموسوي (م ٤٠٦ هـ)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية التابع للعتبة الرضويّة المقدّسة، ١٤٠٦هـ.

٨٣. **الخصال**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، جامعة المدرّسين بالحوزة العلميّة بقم المشرّفة، الطبعة الأُولى، ١٤٠٣ هـ / ١٣٦٢ ش.

٨٤. **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، العلّامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر

الأسدي (٦٤٨ـ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، نشر مؤسّسة الفقاهة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ.

٨٥. **الدرّ المنثور في التفسير المأثور**، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٨٦. **دعائم الإسلام و ذكر الحلال و الحرام و القضايا و الأحكام**، أبي حنيفة النعمان بن محمّد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر الفيضي، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ.

٨٧. **ديوان امرئ القيس و ملحقاته بشرح أبي سعيد السكري**، تحقيق: أنور عليان أبو سويلم و محمّد على الشوابكة، مركز زايد للتراث و التاريخ، ١٤٢١هـ.

٨٨. **الذخيرة في علم الكلام**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١هـ.

٨٩. **الذريعة إلى أُصول الشريعة**، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو القاسم گرجي، منشورات جامعة طهران، ١٣٤٦ ش.

٩٠. **الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة**، العلّامة الشيخ آغا بزرگ الطهراني، محمّد محسن الرازي المنزوي (م ١٣٨٩هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩١. **رجال الطوسي**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٥هـ.

٩٢. **رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال)**، شيخ الطائفة، محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٤هـ.

٩٣. **رجال النجاشي**، أبو العبّاس أحمد بن عليّ النجاشي (م ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيّد موسى الشبيري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٦٥ هـ.ش.

٩٤. **رسائل الشريف المرتضى**، ج ١و ٢ و ٣، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، قم: دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ هـ.

٩٥. **رسائل الشريف المرتضى**، ج ٤، أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى

(م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، قم: دار القرآن الكريم، ١٤١٠ هـ.

٩٦. **رفع شأن الحبشان**، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، تحقيق: محمد عبد الواهاب فضل، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٤٢٨هـ.

٩٧. **رياض العلماء وحياض الفضلاء**، المولىٰ عبد الله الأفندي الأصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: منشورات مكتبة آية اللّه العظمى المرعشي النجفي، ١٤٠٣ هـ.

٩٨. **الزهد (كتاب الزهد)**، أبو محمّد الحسين بن سعيد الكوفيّ الأهوازي (م ٢٥٠هـ)، تحقيق: مهدي غلامعلي، قم: دار الحديث، ١٤٢٦ هـ.

٩٩. **السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي**، أبو جعفر محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلّي (م ٥٩٨ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٤١٠هـ.

١٠٠. **السقيفة وفدك**، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهريّ البصري (م ٣٢٣هـ)، تحقيق: محمّد هادي الأميني، بيروت: شركة الكتبي للطباعة و النشر، ١٤١٣ هـ.

١٠١. **سنن ابن ماجة**، محمّد بن يزيد القزويني (ابن ماجَة) (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.

١٠٢. **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م٢٧٥ هـ)، تحقيق: سعيد محمّد اللحّام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م.

١٠٣. **سنن الترمذي (= الجامع الصحيح)**، أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذي (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمّد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

١٠٤. **سنن الدارمي**، أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام الدارمي (م ٢٥٥ هـ)، تحقيق: محمّد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ.

١٠٥. **السنن الكبرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر.

١٠٦. **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري و سيّد حسن كسروي، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م.

١٠٧. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط و حسين الأسد، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠٨. **الشافي في الإمامة**، عليّ بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد عبد الزهراء الحسيني الخطيب و السيّد فاضل الميلاني، طهران: مؤسّسة الصادق للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ.

١٠٩. **الشامل في أُصول الدين**، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله محمود محمّد عمر، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٠هـ.

١١٠. **شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار** عليهم السلام، القاضي نعمان بن محمّد التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: السيّد محمّد الحسيني الجلالي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٩هـ.

١١١. **شرح نهج البلاغة**، عبد الحميد ابن أبي الحديد المعتزلي (م ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، الطبعة الأُولى، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

١١٢. **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ـ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

١١٣. **الشعر والشعراء**، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١١٤. **شمس العلوم ودواء الكلام العرب عن الكلوم**، نشوان بن سعيد الحِمْيري اليمني (م ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، و مطهّر بن عليّ الأرياني، و يوسف محمّد عبد الله، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

١١٥. **الصافي في تفسير القرآن**، الفيض الكاشاني، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

١١٦. **الصحاح (تاج اللغة العربيّة)**، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (م ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، بيروت: مؤسّسة دار العلم للملايين، ١٤٠٤ هـ.

١١٧. **صحيح ابن حبّان**، عليّ بن بلبان الفارسي (م ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

١١٨. **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م٢٥٦ هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

١١٩. **صحيح مسلم (بشرح النووي)**، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري (م ٢٦١ هـ)، مع شرح النووي الشافعي (م ٦٧٦هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.

١٢٠. **الصراط المستقيم إلى مُستحقّي التقديم**، علي بن محمّد البياضي النباطي العاملي، تحقيق: محمّد الباقر البهبودي، طهران: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ١٣٨٤ هـ.ش.

١٢١. **طبقات أعلام الشيعة**، الشيخ آغا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٣٠هـ.

١٢٢. **طبقات الشافعيّة الكبرى**، عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السبكي، تصحيح: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتاح محمّد الحلو، حلب: مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

١٢٣. **طبقات المعتزلة**، أحمد بن يحيى بن المرتضى، حقّقته: سوسنة ديفليد فلز، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٨٠هـ.

١٢٤. **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**، السيّد عليّ بن موسى بن طاووس الحلّي (م ٦٦٤ هـ)، تحقيق و نشر: مطبعة الخيّام، قم، الطبعة الأُولى، ١٣٩٩ هـ.

١٢٥. **طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي**، عبد العزيز سالم، الإسكندرية: مؤسّسة شباب الجامعة، ٢٠٠١م.

١٢٦. **الطراز الأوّل والكِناز لِما عليه من لغة العرب المُعوَّل**، علي بن أحمد بن محمّد معصوم ابن المعصوم المَدَني، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٣٨٤ هـ.ش.

١٢٧. **العبر في خبر من غبر**، شمس الدين أبو عبد اللّه محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (م ٧٤٨هـ)، طبع الكويت، ١٩٦١م.

١٢٨. **عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار**، السيّد مير حامد حسين الهندي، إصفهان: مكتبة الإمام أميرالمؤمنين العامّة، ١٣٦٦ هـ.ش.

١٢٩. **علل الشرائع**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي الشيخ

الصدوق، (م ٣٨١ ه)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة الحيدريّة، ١٣٨٥ ه/١٩٦٦م.

١٣٠. **عيون أخبار الرضا**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ الشيخ الصدوق (م ٣٨١ه)، تصحيح: علي أكبر الغفّاري، حميد رضا مستفيد، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٧ هـ.ش.

١٣١. **الغارات**، إبراهيم بن محمّد (ابن هلال الثقفي) (م ٢٨٣ه)، تحقيق: مير جلال الدِّين المحدّث الأُرموي، طهران: مطبعة بهمن، ١٣٥٥ هش.

١٣٢. **الغيبة**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن إبراهيم النعمانيّ (أبو زينب النعماني) (م ٣٥٠ه.)، تحقيق: علي أكبر الغفّاريّ، قم: منشورات أنوار الهدىٰ الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢ه.

١٣٣. **الغيبة**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ ه)، تحقيق: الشيخ عبد اللّٰه الطهراني و أحمد عليّ الناصح، قم: مؤسّسة المعارف الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٩ ه.

١٣٤. **الفصول المختارة**، أبو عبد اللّٰه محمّد بن محمّد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ ه)، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ه.

١٣٥. **فضائل أمير المؤمنين**، أحمد بن محمّد بن عقدة الكوفي (٢٥٠ـ٣٣٢ه)، تحقيق: عبد الرزّاق محمّد حسين حرز الدين، قم: منشورات دليل ما، ١٤٢٤ه.

١٣٦. **فقه القرآن**، أبو الحسين سعيد بن هبة اللّٰه الراوندي (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ ه)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مكتبة آية اللّٰه المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ه.

١٣٧. **الفهرست**، شيخ الطائفة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ـ ٤٦٠ ه)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولى، ١٤١٧ه.

١٣٨. **الفهرست**، أبو الفجر محمّد بن إسحاق النديم (م ٤٣٨ ه)، تحقيق: رضا تجدّد الحائري، طهران: مطبعة الجامعة، ١٣٩١ ه.

١٣٩. **فهرست كتب الشيعة و أُصولهم**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ ه)، تحقيق: السيّد عبد العزيز الطباطبائي، قم: مكتبة المحقق الطباطبائي، ١٤٢٠ه.

١٤٠. **فهرست النجاشي**، أبو العبّاس أحمد بن عليّ النجاشي الأسدي، تحقيق: السيّد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة،

الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.

١٤١. **القاموس المحيط**، مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ـ٨١٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ.

١٤٢. **قرب الإسناد**، الشيخ أبو العبّاس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣هـ.

١٤٣. **الكافي**، ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (٣٢٨ـ٣٢٩هـ)، قم: دار الحديث، ١٤٢٩هـ.

١٤٤. **الكامل**، عبد الله بن عدي (م ٣٦٥هـ)، يحيي مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١٤٥. **كامل الزيارات**، أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي (م ٣٦٧هـ)، تحقيق: العلّامة عبد الحسين الأمينيّ، النجف: المطبعة المرتضويّة، الطبعة الأُولى، ١٣٥٦ هـ.

١٤٦. **كتاب الزينة**، أبو حاتم الرازي، تحقيق: سعيد الغانمي، بيروت ـ بغداد: منشورات الجمل، الطبعة الأُولىٰ، ٢٠١٥م.

١٤٧. **كتاب سليم بن قيس**، سليم بن قيس الهلالي العامري (م حوالي ٩٠هـ)، تحقيق: محمّد الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥هـ.

١٤٨. **كتاب العين**، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ـ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، قم: مؤسّسة دار الهجرة، الطبعة الثانيّة، ١٤٠٩ هـ، [بالأُفست].

١٤٩. **كتاب من لا يحضره الفقيه**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٠ هـ.

١٥٠. **كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر**، أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عليّ الخزّاز القمّيّ (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسينيّ الكوه كمرهاي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١هـ.

١٥١. **كفاية المهتدي**، ميرلوحي سبزواري، قم: دار التفسير، ١٤٢٦هـ.

١٥٢. **كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام**، محمّد بن يوسف

الكَنجي الشافعي، تحقيق: محمّد كاظم المحمودي، قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤٣١هـ.

١٥٣. **كمال الدين و تمام النعمة**، أبو جعفر محمّدبن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٥ هـ.

١٥٤. **كنز العمّال**، عليّ بن حسام الدين المتّقي الهندي (م ٩٧٥ هـ)، تصحيح: صفوة السقّا، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤٠٩هـ.

١٥٥. **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (٦٣٠-٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.

١٥٦. **لبّ اللباب**، سعيد بن هبة الله قطب الدين الراوندي (م ٥٧٣هـ)، قم: آل عبا، ١٤٣١هـ.؟

١٥٧. **لسان اللسان (تهذيب لسان العرب)**، عبد الله علي مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٥٨. **لسان الميزان**، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢هـ)، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.

١٥٩. **مجالس ثعلب**، أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، القاهرة: دار التعارف.

١٦٠. **مجمع البحرين و مطلع النيّرين**، فخر الدين الطريحي (م ١٠٨٥ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: منشورات المرتضوي، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥ هـ.ش.

١٦١. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، عليّ بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٦٢. **المحاسن**، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (م ٢٨٠ هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدينن الحسيني (المحدّث)، قم: دار الكتب الاسلاميّة، ١٣٧١ هـ.

١٦٣. **المحكم و المحيط الأعظم في اللغة**، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل ابن سيدة (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦٤. **المحيط في اللغة**، أبو القاسم إسماعيل الصاحب بن عبّاد الطالقاني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤ هـ.

١٦٥. **مختار الصحاح**، محمّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ضبط و تصحيح: أحمد شمس

الدين، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٧م.

١٦٦. **مدينة المعاجز**، السيّد هاشم البحراني، تحقيق: الشيخ عزّة الله المولائي الهمداني، قم: مؤسسة المعارف الاسلامية، ١٤١٣ هـ.

١٦٧. **المسائل السرويّة**، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، الشيخ المفيد (٣٣٦ـ٤١٣ هـ)، تحقيق: صائب عبد الحميد، بيروت: دار المفيد للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.

١٦٨. **المسائل الطرابلسية الأُولى** (مخطوطة)، و ستطبع في «المسائل الطرابلسيات».

١٦٩. **المسائل العكبريّة**، ، محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، بيروت: دار المفيد للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤١٤هـ.

١٧٠. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ)، بإشراف: يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٧هـ.

١٧١. **المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب** عليه السلام، أبو جعفر محمّد بن جرير بن رستم الطبري (ق ٥ هـ)، تحقيق: أحمد المحمودي، قم: مؤسّسة الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥ هـ.

١٧٢. **مسند ابن الجعد**، أبو الحسن عليّ بن الجعد الجوهري (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.

١٧٣. **مسند أبي يعلى الموصلي**، أبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى التميمي الموصلي (م ٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحقّ الأثري، جدّة: دار القبلة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨ هـ.

١٧٤. **مسند أحمد**، أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيباني الذهلي، المعروف بابن حنبل (١٦٤ـ ٢٤١ هـ)، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.

١٧٥. **مسند الإمام الشافعي**، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤ هـ)، بيروت: دار الكتب العلميّة.

١٧٦. **مسند الحميدي**، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (م٢١٩ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن العظمي، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م.

١٧٧. **مشارق أنوار اليقين**، الحافظ رجب البُرسي، تحقيق: السيّد علي عاشور، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٩ هـ.

١٧٨. **مشكل الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمّد الأزدي الحجري الطحاوي (م ٣٢١ هـ)، بيروت: دار صادر.

١٧٩. **المصاحف**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م.

١٨٠. **المصباح المنير**، أحمد بن محمّد بن عليّ المُقري الفيّومي (م ٧٧٠ هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٢٥ هـ.

١٨١. **المصنّف**، عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بسكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي (م ٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحّام، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأُولى، جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٢. **المصنّف**، أبو بكر عبد الرزّاق بن همام الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

١٨٣. **معالم العلماء**، محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، قم: غير مؤرّخة، [بالأُفست عن طبعة النجف].

١٨٤. **معاني الأخبار**، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.

١٨٥. **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمٰن بن أحمد العبّاسي (م ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب.

١٨٦. **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد الطَّبَراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.

١٨٧. **معجم أُمّهات الأفعال**، أحمد عبد الوهّاب بكير، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م.

١٨٨. **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣ هـ.

١٨٩. **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق:

حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

١٩٠. **معجم متن اللغة**، الشيخ أحمد رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٣٧٧هـ.

١٩١. **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (م ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٤ هـ، [بالأُفست].

١٩٢. **المعجم الوسيط (=معجم اللغة العربيّة)**، إبراهيم مصطفى، طهران: مؤسّسة الصادق للطباعة و النشر، الطبعة السادسة، ١٣٨٦ش.

١٩٣. **معرفة السنن والآثار**، أحمد بن حسين البيهقي (م ٤٥٨)، تحقيق: حسن كسروي، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٢هـ.

١٩٤. **المغرب في ترتيب المعرب**، أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد بن عليّ المطرزي (م ٦١٦ هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، عبدالحميد مختار، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩ هـ.

١٩٥. **المُغني في أبواب التوحيد و العدل**، القاضي عبدالجبّار المعتزلي الهمداني، إشراف: طه حسين، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٥م.

١٩٦. **المفردات في غريب القرآن**، محمّد حسين الراغب الإصفهاني، طهران: مكتبة مرتضوي، ١٣٦٢.

١٩٧. **مقدّمة الأدب**، جار اللّٰه محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ـ٥٣٨هـ)، جامعة طهران، تقديم: مهدي المحقّق، بالأُفست عن طبعة ليبزك ـ ألمانيا، ١٨٤٣م.

١٩٨. **المقنع في الغيبة**، الشريف المرتضى عليّ بن حسين الموسوي البغدادي، علم الهدى (م ٤٢٦هـ)، تحقيق: السيّد محمّد عليّ الحكيم، بيروت: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٩هـ.

١٩٩. **الملخص في أصول الدين**، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمّي، الناشر: مركز النشر الجامعي، و مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ طهران، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٨١ش.

٢٠٠. **مناقب آل أبي طالب**، شمس الدين أبو عبد اللّٰه محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدريّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٢٧٦هـ/١٩٥٦م.

٢٠١. **مناقب الإمام أمير المؤمنين**، محمّد بن سليمان الكوفي، تحقيق: الشيخ محمّدباقر

المحمودي، قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ.

٢٠٢. **المنجد في اللغة**، لؤيس معلوف (معاصر)، بيروت: الطبعة السادس و الثلاثون، ٢٠٠٣م.

٢٠٣. **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم**، محمّد علي بن علي التهانوي (م ١١٥٨ هـ)، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦ م.

٢٠٤. **الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)**، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)،، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمّي، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، الطبعة الأُولى، ١٤٢٤هـ.

٢٠٥. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٨٢ هـ.

٢٠٦. **نظم دُرر السمطين**، الشيخ محمّد الزرندي الحنفي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامّة، ١٣٧٧ هـ.

٢٠٧. **النهاية**، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق و نشر: منشورات قدس، قم.

٢٠٨. **النهاية في غريب الحديث**، المبارك بن محمّد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: محمود محمّد الطناحي و طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسّسة إسماعيليان، ١٣٦٧ ش.

٢٠٩. **نهج البلاغة**، جمع: الشريف الرضي، ضبط نصّ و فهرسة: الدكتور صبحي الصالح، قم: دار الهجرة، ١٣٩٥هـ.

٢١٠. **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**، أبو العبّاس أحمد بن محمّد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت: دار صادر، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٩م.

٢١١. **وقعة صفّين**، نصر بن مزاحم المنقري (م ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣ هـ.

٢١٢. **الهداية الكبرى**، الحسين بن حَمدان الخصيبي، بيروت: مؤسسة البلاغ، الطبعة الرابعة، ١٤١١ هـ.

(١٦)

فهرس المطالب

جواب المسائل الطرابلسيّات الأُولى

جواب المسائل الطرابلسيّات الثانية

جواب المسائل الطرابلسيّات الثالثة